





WV

WV

شرح الاشارات للعلامة نصير الدين الطوسي
بخط العلامة الشهير خواجه زلم
مطبعة مشرق

شرح اشارات للنص الطوسي
في الحكمة الفلسفية



كتاب المختار في
تفسير القرآن الكريم



الحمد الذي وفقت لافتح المقال تحققت وهذا الى تصدير الكلام بتجسدت
والهنا الاقرار بجله توحيد وبعثنا على طلب الحق وتمسك وصلواته على المصطفين
من عبده خصوصا على محمد وآله المحضين بايدي **قال الشيخ** رحمه الله عليه
الحمد لله على حسن توفيقه واسأله بداره طرعه والهام الحق بحقيقته **قال** والفاصل
ان هذه المعاني يمكن ان يحمل على كل واحد من مراتب النفس الانسانية بحسب قوتها
النظرة والعلمية بن حدى الفصان والجمال اما النظرة فلان جودة الترتيب في العمل السوفا
الذي من شأنه الاستعداد المحض باستعمال الكواكب الى العمل بالملكة الذي من شأنه
ادراك المعقولات الاولى اعني البدييات لا يكون الا بحسن توفيقه تم وجوده لاقتال
من العمل بالملكة الى العقل بالفعل الذي من شأنه ادراك المعقولات الثانية اعني
المكتسبة لا ياتي الا بهدائه الله به الى سواء الطرق دون مضلاتها وحصول العمل المشي
اعني العقود السنية التي هي غاية السلوك لا يمكن الا بالهام الحق بحقيقته فان جمع ما
تقدمنا من المقدمات وغرفا لا يفعل في النفس الا اعتادا اما ليعول ذلك لينضج
متنضه واما العلة فلان مذهب الفلاس باستعمال الشرائع الحكيمة والنوايسل للهيمة

انما يمكن بحسن توفيقه وتركه الباطن من الملذات الردية يكون بهدائه وتجليته
بالصور القدسية يكون بالهام **قال** الطالب السالك يرى في بؤس سلوكه ان مظهر
انما حصل بسببه وكنت وتوفيق الله اياه في ذلك وهو جعل الاسباب متوافقة في
النتيجة ثم ادرك من في السلوك علم انه لا يتقدم على السلوك المأمور به الطريق السوي
واذا قارب المنتهى ظهر له انه ليس هناك حاول من الحالات التي لا فائدة لها لينفض عليه
من الفاعل الاول جل ذكره وفيها مبرانية يرى في كل حال من الاحوال الثلاثة ان الله
في ذلك تائيدا ولعمري تائيدا لان ما نسبته الى نفسه من الباطن في الحالة الاولى اكثر
من نسبته الى الله وفي الحالة الثانية ريب منه وفي الحالة الثالثة اقل منه وانما
يختلف اراءه بحسب استتمار قللا قليلا فالشيخ غير الموفق والهداية والالهام
عن غايه ما يتناه الطالب من الله في الاحوال الثلاثة مما يراه سبيلا لا يحتاج مراده
ثم يتبين المعلم بما افصح به كتابه على انه منسحق اذا دخل في دهره الطالبين ان الله
على ما تشر له من الوفاق المحض في الطلب والسلوك ويسأله ما يرجو من الهداية
والالهام ليستتم له بهما الوصول الى المستحق فايزا بمطالبه **قال** وان صلى على
المصطفى من عباده رسالته خصوصا على محمد وآله ايها الحقص على حق الحق
اني مهدي اليك في هذه الاشارات والبيانات اصلا وجلا من الحكمة ان اخذت
القطر بحدك سهل عليك نفعها ونفصلها **قال** الفروع لاصحابها بحركات
حليتها مثاله زيد وجمد للانسان والفصل ثلثه طاجرا لعلها مثاله دخل
المشترى للمحترمة والفروع غير موجوده في الاصل بالفعل بخلاف الفصل الموجود
في الجملة بالفعل وان لم يكن مذكورا معية بالفعل واخراج الفروع الى الفعل يحتاج
الى معرفت زائدة في الاصل وهو المسمى بالفروع لذلك قال سهل عليك نفعها ولم
يصل ظهر او بان لك فروعها **قال** وجمدي من علم المنطق ومثل علم الطبيعة وما قبله



الايداء بالمنطق واجب كونه الله في تعلم سائر العلوم واما الطبيعة فهي البعد الاول
 في كنهها فهي اعني الجسم الطبيعي والسكون بالذات والعلم المنسوب اليها هو العلم
 بالطبيعات لا العلم بالطبيعة نفسها فانه احد مسائل العلم المنسوب اليها قبلها ومبدأ
 الطبيعة من الحوادث اما كونها في نفس الامر قبلية بالذات والعلية والشرف
 وكونها بعدا بالنسبة اليها بعد ما لو وضع فانه ذكرك المحسوسات كحولات اولاً ثم المعقولات
 يعقوبان ثانياً ولذلك تقدم المعلم الاول الطبيعات على العلم بمبادئها فالعلم بالطبيعة
 وبما جرى مجراها من الامور العامة قد سمي علم ما قبل الطبيعة لا اول الاغيارين وعلم ما
 بعد الطبيعة سمي وهو الفلسفة الاولى ولم تقدم آخر باعتبار آخر على علم الطبيعة وغيره من العلوم
 وذلك كونه شاملاً على بيان اكثر شيئا منها الموضوعه فيها والعلم بالمبادئ اقدم من العلم
 بالانسان والاعمال الشرح بوجهه وما قبله من التقدم لا الذي سبق لان الضمير فيه عائد
 الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى لا تسمى علم ما قبل الطبيعة بل سمي علم ما قبل الطبيعة
 وهو بيان الشرح بمعنى الاغيار الاول لقتال وما قبلها وما ذكره الفاضل الشرح من كون
 العلم ما جرى عن الطبيعي في العلم بحسب الغالب الا ان الشرح لما اشبه الاول صفاته
 بما لا يستحق على الطبيعات فصار الاكبر مقدمات في كتابه هذا بالوجوه فلاجل ذلك سماه بما
 قبل الطبيعة ظاهراً غير محصل لما ذكره لان الشرح انما اقبل الاول وصفاً في هذا الكتاب
 بما اشبهه به وغيره من الحكماء الا انهم في سائر الكتب وانما خالف منها في ترتيب المسائل
 وخط احد العلل بالآخر حسب ما مضى السابقة الى احكامها
 قوله في عرض المنطق وهو في بعض النسخ اي فصل في عرض المنطق لان النسخ فيه
 المراد من المنطق ان يكون عند الانسان جمع ما يدينه الاول بيان ما منه المنطق و
 الثاني بيان ليست اعني العرض منه ولما استلزم الثانية الاولى من غير انما خصتها
 بالصدق لا شمول بيانها على الانسان فالمنطق آلة قانونه والعرض منه كونه عند الانسان

قوله قوله فانه تعينه مراعاتها عن ان يصل في كنهها هذا رسم للمنطق وهو مختلف رسوم الشئ
 باختلاف الاعصار اب منها ما يكون بحسب ذاته فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته مقتضاها في غير
 كنهها او فاعله او غايته او شئ آخر مثلاً في رسم الكلوذ بانه وعاء صغرى او خزفي كذا وكذا ومنه
 رسم بحسب ذاته وبارء الشرب بها الماء وهو رسم بالانسان كنهه وكذا في سائر الاعصار
 والمنطق علم في نفسه وآله بالانسان الى غير من العلوم ولذلك بقى الشرح عند في موضع آخر بالعلم
 فله بحسب كل واحد من الاعصارين رسم كنه اشبهها تعيناً بيان العرض هو الذي باعتبار قياسه
 الى غيره فسمي منها بذلك الاعتبار والسادس في علم ما قبل الطبيعة لا يقع بين المحققين لانه
 بالاتفاق صانع مقبله بالنظر في المعقولات المانعة على وجه منضى يحصل في مطع ما هو حاصل
 عند الناظر او ليس على ذلك والمعقولات المانعة هي الواضحات التي هي المعقولات الاولى التي هي
 حقائق الموجودات واجبا منها المعقولة فهو علم معلوم خاص ولا يمكن ان يكون علماً وان لم يكن اطلاقاً
 تحت العلم بالمعقولات الاولى التي هي سائر اعيان الموجودات او هو ايضا علم اخر خاص بمبادئ الاول
 والتول بانه العلم فلا يكون علماً من علمها من شئ لانه ليس بآله طبعها حتى الاوليات بل بعضها
 وكثير من العلوم يكون آلة لغرضها كالفقه والهندسة والسياسة والاستشغال الذي يورد في هذا
 الموضوع وهو ان يقال لو كان كل علم محمداً الى المنطق لكان المنطق محمداً الى نفسه او الى منطلق اخر
 فكل واحد من ذلك يخص بعض العلوم بالا حجاج الى المنطق لاجتماعها بالمنطق مثل اكثر على اصطلاحها
 منه عليها واوليات تذكر وتعد لغرضها ونظرات ليس من شأنها ان تعلق فيها كالبند مسك
 به من عليها جمعها عن حجاج الى المنطق فان اوضح في شئ منه على سبيل الذوق الى توانس في
 فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الضيف الاول فلا بد من الاحتياج اليه او ما قولك له قانونه
 فالله في ما يورث الفاعل في متعده العرب منه بوسطه والقانون مغرب روي الاجل وهو
 كل صورة طه معرفتها احكام جزئياتها المطابقة لها والاله القانونه عرض عام للمنطق وضع
 موضع الجنس وباني الرسم فانه له وظاهراً عارفاً بالمنطق بالانسان الى غيره وانما قال تعينه

لان المنطق قد فصل اوله راعى المنطق واما قوله عن ان فصله في كنه والاضال منها هو
فقد ان ما وصل الى المطر ذلك يكون اما باخذ سبب لما لا سبب له او بقصد السبب
باخذ غير السبب مما لا سبب له **قوله** واعني بالكره هنا اي في رسم هذا العلم وذلك
لان الفكر قد يطلق على حركة النفس باليقين الي التمام مقدم البطلان الا وسط من الدلائل المستقيمة
بالدور اي حركة ثابت او اجانب تلك الحركة في المعقولات واما اذا كانت في المحسوسات
فقد تسمى بخلاف وقد يطلق على معنى ثان اخص من الاول وهو حركة من جملة الحركات المذكورة
موجبه النفس بها من المطالب متروكة في المعاني الحاضرة عند طالبه ببادي تلك المطالب
الموديه النما الى ان يجد ما ثم يرجع منها نحو المطالب وقد يطلق على معنى ثالث هو جزء من التمام
وهو الحركة الاولى وحدها من غير ان يجعل الرجوع الى المطالب جزءا منها وان كان الغرض منها
هو الرجوع منها الى المطالب والاول هو الفكر والثالث هو الفكر الذي يستعمل في ازالة الحركه
على ما ساقى ذكره في النظم الثالث فخص الشرح لفظه الفكر منها بالمعنى الثاني من المعاني المذكورة
قوله ما يكون عند اجتماع الانسان **قوله** معنى الحركة الاولى المستفادة بها من المطالبات البادية
والثاني المنطلق بها من البادية الى المطالبات حسنا والايضا هو الارهاق وهو تقسيم الغرم
قوله ان شغل عن امور حاضرة في ذمته **قوله** معنى الالهيه التي هي الرجوع من المادية الى المطالبات
وسبق الحركة وحدها من غير ان يسبقها الاولى قلنا تنقح لانها تكون حركة حرة غير مقصوده
فقد تنقح على ذلك المعلم الاول في باب الكتاب المقدمات من كتاب النجاشي
والحاصل ان عرفت ان كنه حقا بالانه منها التي هي اشهر والفاضل الشارح قد يحير في
منه معنى الفكر الاول في يقينه بعوله منها ثانيا وفي الفرق من يكون عند الانفعال المذكور
ومن نفس الانفعال ثانيا وحدها على امر غير الانفعال ومرح على الانفعال ثم جعل الحركة الاولى
اراديه وسماها فكرا يحتاج فيه الى المنطق والانه طبعه وسماها حسلا لا يحتاج معه اليه
وهل ذلك خطا يظهر بادي في تأمل مع ضبط ما قدمناه وانما قال عن امور ولم يقل عن علوم

او ادراكات لان الفنون ونحوها قد يكون مبادي ايضا وانما قال عن امور حاضرة ولم
يقول عن امور واحدة لان المبادي التي شغل عنها الى المطالبات انفعالها عما انما يكون من
واحد وهي اجزاء الاقوال التاريخية ومقدمات الحجج على سبيل **قوله** مقصوده او مقصودا
فالمقصود هو الحاضر يخرج داعي الحكم والمصدق به هو الحاضر معارنا له ونعتنا جميع ما يحضر الذهن
قوله قد سئلنا علما او خطبا او وصفا وتسلما **قوله** تلك المحض الذي لا يرجحان معه لاحد طرف
النفس على الآخر مستند من حكم فلا تعان ما وجد الحكم فيه اعني الصدق بل تعان ما يراه
وذلك هو الجمل البسيط والحكم بالظرف الرابع اما ان تعارنه الحكم باستماع المرجوح او لا يشارك
بل تعان تجوز والاول هو الجازم والثاني هو المظنون الحرف والجازم اما ان تعارنه
الخارج او لا تعارنه فان اعترفا ان يكون مطابقا او لا يكون والاول اما ان يمكن للحاكم
ان حكم بخلافه او لا يمكن فان لم يمكن فهو القسوس يستجيب ثمة اشياء بالخرم والمطابقة والبيان
وان امكن فهو الجازم المطابق غير الثابت والجازم غير المطابق هو الجمل المركب وقد يطلق
الثنى بازاء اليقين عليهما وعلى المظنون الحرف فلو ما عن الثبات وحده او عنه وعن المطالب
او عنه وعن الجرم وحده سقم ما عساه مطابقة الخارج الى متن وظن واما ما لا يعتره ذلك
وان كان لا يخفى عن احد الطرفين فاما ان تعارنه تسليما او انكارا والاول منقسم الى قسمين عام
اما مطلق سلب الجمهور او محدود سلب طائفة والى خاص سلب شخص اما معلم او متعلم او متنازع
والثاني سمي وصفا منه ما يصح دربه العلوم وبني عليه المسائل ومنه ما يضمنه القياس الخلفي و
ان كان مناصفا لما يستند اليه بطلوبه ومنه ما يقرنه بالحب الجدي ويذهب عنه
ومنه ما يؤول به الناطق باللسان دون ان يعتد به كقول من سول لا وجود للحركة مثلا
فان جميع ذلك سمي او ضاعا وان كانت الاعترافات محتملة وقد يكون حكم واحد سلبيا
باخبار ووضعها باخبار آخر مثل ما لمرة الحب بالناس اليه والى السائل وقد يعبرى بالسلم
عن الوضع في مثل ما لا يناع فيه من المسلمات او الوضع عن التسليم في مثل ما يرضى في بعض

القيمة الخفية وربما يطلق الوضع ما عبا راعى من ذلك فعال لعل راي يقول به قال
او يفرضه فافرض وبهذا الاعار يكون اعم من التسليم وغيره وما ذهب اليه الساج
في نشرهما وسوان الوضع ما يسلم الجمهور والتسليم ما يسلم شخص واحد ليس معارف
عند ارباب الصناعة فافهم التصديقات بالاعار المذكور على ووضعي وظني و
تسلي لا غير وبهذا البرهان على وبادي الجدول والخطابه والسفسطة هي الاقسام الباقية
واما الشعر فلا يدخل مادة بحث الصدق الا بالبحار ولذلك لم تعرض الشرح لها واما
اقي الشرح حرف العناد في قوله علما او ظنا او وضعنا لسان العلم والظن بالادراك بامتنانها
الوضع والتسليم بالاعار ولم مات حرف العناد في قوله وضعنا وسلمنا لشاركتها في بعض
المواد وقول الساج النازل انما تقدم الظن على الوضع والتسليم لتقدم الخطابه على
الجدول في السفسطة فادح في قسمه الظن بالاعار التامة لانه لا يعد التسليم من مبادئ
الصناعات التامة الا ان حله على الظن الصرف واما قسم الشرح الصدق فافهمه ولم
نقسم الصور لان انقسام الصدق اليها انقسام طبيعي ليس بالناس الى شي ولذلك
نصفى بان الالف المولدة منها بحسب الصناعات المذكورة فاما المقصور فافهم
الى انقسام كذلك بل ينقسم مثلا الى الذاتي والعرضي والجنسي والفضل وعمره انقسام عرضيا
وبالنسبة الى شي فان الذاتي شي قد يكون عرضيا لغرض خلاف المادة الخطابه التي لا
تصوره لانه ليس وتعليل النازل الشارح ذلك بان الصور لا يسل المواد والضعف
والصدق بينهما فافهم لان الصور لو لم يسلها لكان المقصور باجدا الحق في المقصور
بارسوم او الالف واما نشا غلطه هذا من رايه الذي ذهب اليه في المقصورات انه
لا يمكن ان يكتب **قوله** الى امور غير حاضرة منه **قوله** معنى ان المط لا يكون معلوما وقت الطلب
فان الكا حاصلا فافهم انكم فسرتم الفكر بالحرارة من المطالب الى المبادئ والمواد
اليها فكيف يحرك عمالا كغيره المحرك وهم تعرف انها هي المطالب ان لم يكن معلوما أصلا

اجب بان المط يكون حاضرا من جهة غير حاضرة من جهة فاجتبان معا زمان في الجملة التي لم
تخضع لطلب ومن الجهة التي حضر يحرك عنه اولاً وتعرف انه المط آخره والسبب في ذلك
اختلاف مراتب الادراك بالضعف واليقين والعصيان والحال فالمط بصورة معلوم
بادراك ما في مط استعماله والمط تصدق به معلوم الحد ومط الحكم عليها **قوله** وبهذا الانفعال
لا يخرج من رتب فيما صرف منه وميته **قوله** يريد بالانفعال الحركة من المبادئ الى المطالب
وقد ذكرنا ان المبادئ لعل مط انما يكون فوق واحد ولا يحصل من الاسماء اكثر من واحد
الا بعد صفة ورتبها على واحدة ولذلك لشي لان المعلول الواحد له على واحد والتأليف
موجب لاشياء اكثر شيا يمكن ان يطلق على الواحد بوجه ما فالبادي تادي الى المط
بالتأليف والتأليف المراد به في هذا الوضع لا يخرج من ان يكون بعض اجزاء عند البعض
وذلك هو الرتب ومن ان تعرض كبح الاجزاء صورة او حاله سببها سال لها واحد وهي
الياء وهي ماضية بالادراك عن الرتب فافهم تأخر عن التأليف فافهم هذا الانفعال
من رتب وميته لبادي الى مثل منها الى المطالب وكذلك قد يكون لبادي بالنسبة الى
المطالب ايضا رتب وميته على الناس المذكور **قوله** وذلك الرتب والتسليم مدقق على
وجه صوابه وقد يقع لا على وجه صواب **قوله** صواب الرتب في القول الساج مثلا ان الوضع
بالجنس او لا ثم يبعد الفصل وصواب منه ان يحصل للاجزاء صورة وحدانه بطابق بها صورة
المط وصواب الرتب في مقدمات النكس ان يكون الحد في الوضع والحل على ما ينبغي
وصواب منه ان يكون الرتب منها في الكسف والكم والجملة على ما ينبغي وصواب الرتب في
الناس ان يكون او ضاع المقدمات منه على ما ينبغي وصواب منه ان يكون من ضرب منج
الناس في الباقين ان يكون خلاف ذلك وقد اسند الاضمار وعدمها الى الصور وحدان دون
المواد لان المواد الاول لجميع المطالب هي المقصورات والصورات انما وجه للتأليف الى
الصواب والخطا لم تدارن حيا واستعمال المواد التي لا تناسب المط لانها لا تنسب

او يثبت البنية اما بقاس بعض الاجزاء الى بعض والما يتقاسمها الى المطر واما المواد القريبة للآ
التي هي المقدمات قد وضع التناوب فيها منها دون البنية والترتيب الا حقن بها وذلك
لما فيها من الترتيب والبنية بالنسبة الى الافراد الاولى قوله وكثيرا ما يكون الوجه الذي ليس
بصواب يشبه بالصواب او هو مما انه يشبه به قوله اما باعتبار الصور وحدتها فالصواب
هو القاسم والبنية هو الاستقراء لانه ايجال من حساب الى طلبها فان الناس
انما ينال من على الى جزئياته والموسم انه يشبه به هو المثل فان اراد الجري الواحد من المثل
لاشياء الحكم المسيرك يوم سار كما سار الجري فمات له في ذلك حتى نطق انه استقراء واما
باعتبار المواد وحدتها اعني القسمة فان المواد الاولى لا يوصف بالصواب وغير الصواب
خاتمة والصواب منها هو الصواب الواجب قبولها والبنية من وجه المسلمات والمقبولات
والمنطويات ومن وجه اخر المشابهات بالاوليات والموسم انه يشبه به المشابهات المسلمات
واما باعتبار ما ساعد الصواب هو البرهان والبنية الجدول والخطا من وجه السقطنة
من وجه الموسم انه يشبه المشابهة فانها يشبه الجدول فان السقطنة يشبه البرهان فانما حصل
اشارت جد الجدول والخطا في الصواب وجعل البنية في المقابلة والموسم انه يشبه به المشابهة
والمرم على ذلك ان يكون الجدول من حلة الشبه لان المشابهة يوم انها جدل قوله فالمنطق
علم يعلم منه ضرب الانشالات من امور حاصلة في ذهن الانسان الى امور محتملة
منه الى آخره رسم المنطق بحيث ذاه لا بالناس الى غيره فالعلم حتمه والباقي من قبل الخواص
وانما اخر هذا الرسم الى هذا الموضع لان هذا الخاصية اعني الاستدلال على بيان الانشالات
الجيدة والرد لم يكن بنية فلما باتت عرذ بها وقوله يعلم منه وفي بعض النسخ يعلم منه ضرب
الانشالات والاول بعض حمل الضروب على الضروب الكلية التي هي كالعوائق وبيانها
المسائل المنطقية والثاني معنى حملها والكا يتقضى حملها على حرسها بالمطالعة بالمواد على ما
يستعمله في سائر العلوم وانما قال علم يعلم منه ضرب الانشالات ولم يقل علم ضرب الانشالات

لان المقصود من المنطق التقدير الاول ليس هو ان يعلم ضرب الانشالات بل المقصود هو
الاصابة في الفكر كما تقدم والعلم بالضروب انما صار مقصودا ببصديان لان الاصابة مستقرة
الى ذلك والفاضل الشارح انما دانه انما قال للمنطق علم يعلم منه ضرب الانشالات
وللنطق علم يعرف منه احوال بدن الانسان لان الحساب التي تسعمل المنطق فيها هي
في انسابها في العلوم والجري حساب التي تسعمل البنية فيها ان جريته النوع الانسان وقد
خص العلم بالخطا والمعرفة بالجري قوله وانما قال لك الامور قوله العلم بما كانت تلك
الامور معقولات اولى ويا جريتها معقولات مائة وهو كونهات وعرضه ومجمله و
موضوعه ومساويه وغير مساسبه وما يجري مجراها فالعلم بذلك مقصود ببصديان لان
ضروب الانشالات يعرف بذلك قوله وعدا اخصاف ما رتب الانشالات فيه وبنية جازها
على الاستقامة واصناف الناس كلك قوله فالاول هو الضروب المنجيه من الناس
انما لانه والجدود والآية والكا ما عدا ما ما شمل على فساد صودي او ما وى من الاصله و
العرفات المسئلة في سائر الصناعات وما لم تسعمل اصلا لظهور فسادها والنجى الى المائل
الشارح جد الجدول والخطا في المسئلة والاستقراء والمثل في غيره والمعن في الخطا به
المثل في الجدول الاستقراء على ما بين منها اشارة وكل حقن على ترتيب الاشياء حتى
ما وى منها الى غير ما بل على ما لفت ذلك الحقن يحوج الى معرف المقدمات التي ساعدت
ذلك الترتيب والتأليف قوله كل حقن الى كل يحصل او اصناف على والتأليف اقدم من الترتيب
بالايات عامه والترتيب اخص من التأليف لانيان يوجد التأليف من اشياء لها وضع فاصلا
واختلاف غير ترتيب فان ذلك لا يمكن بل ربما لا يعرفه الترتيب بل بان الترتيب المعنى
يسلزم التأليف المعنى والتأليف المعنى لا يسلزم الترتيب المعنى بل يسلزم ترتيبا ما
يمكن وقوعه في تلك الاجزاء مثلا التأليف من اربا يمكن ان يقع على هذا الترتيب ويمكن
ان يقع على ترتيب ب ا ج او غيره بما يمكن والمراد ان كل حقن على ترتيب بل على التأليف

في نهج الى يعرف المفردات التي هي مواد الرتيب والناكس لان خيانتها من الرتيب
المعنى بالاداء الى المطر دون ما عداه مما يمكن وقوعه فيها انها يكون من اجل تلك المواد واداءها
وليس المراد من قوله بل بالناكس ما بينهم منه ان كل واحد مما هو محقق بوصف بالمتعلق على
واحد من الالفاظ المتين وغير المتين على المراد منه ان كل محقق متعلق بمرتب بل بالمتين
اتقن فانه كذا وكذا وانما قال لذلك لعلم ان علم الاحصاح الى يعرف المفردات ليست
من الرتيب بل اعم منه وهو الناكس **قوله** لا من كل وجه بل من الوجه الذي لا بد له الصلح
ان تعاقبا اي لا من حيث هي معولان اول وطابع الالفاظ المعجرات بل من حيث
هي معولان ثانيا ولا كذلك نطقا فان البحث عن المعولان الثاني من حيث هي معولان
ثانيه متعلق بالاسم الاول بل من حيث متعلق منها الى غير **قوله** ولذلك ما كوجح النطق
الى ان راعى احوال المعاني المفردة يتم متعلق منها الى مراعاة احوال الناكس
الناكس صنفان اول وثاني فالاول ان يقع في الالفاظ الثاني في النكس ما واداءه
مفردات بذكر احوالها الصورية في ايساغوجي والملازمة في فاطيغورياس والناكس في الحجج
واداءه فضا ما هي مفردات بالناس الهيا وثوليات بالناس الى هيا وتذكر
احوالها الصورية في مادي ارميناس ونسب عليه المنع الثالث والرابع والخامس من
الكتاب والملازمة في انما ما حث الصانع على الحجة وسبل عليها المنع السادس اشارة
ولان من النطق والمعنى علاقة بالشيء وجود في الالفاظ وجود في الالفاظ وجود
في الالفاظ وجود في الكتاب والكتاب يدل على البقاء ونسب على المعنى الذي وسما
والالفاظ وضعها صنفان بخلاف الالفاظ ولان المعنى على الالفاظ وجود في الالفاظ
فمن النطق والمعنى علاقة غير طبيعية ولذلك قال علاءه لان العلاقة التي هي المعنى و
العين **قوله** وبما اثر في احوال النطق في احوال المعنى لان الالفاظ لا تستلزم الالفاظ
بالفاظ منه وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة في الالفاظ فلذلك السبب ربما نادى

حوال انما بالفاظ الى توهم انما في المعاني وسفر المعاني وسفر المعاني والاعطاء التي
تعرض بسبب الالفاظ مثل ما يكون باشر اك الاسم مثلا انما تسمى الى المعاني لاشمال الالفاظ
المنتهى انما عليها **قوله** فذلك لم يرم المعنى ان راعى جانب النطق المطلق من حيث
ذلك غير متبدل بغير قوم دون قوم اي نظره في المعاني انما يكون بالصدق الاول وفي
الالفاظ بمصداق ونظرة في الالفاظ من حيث ذلك غير متبدل بغير قوم دون حال افرادها
وتركيها واشراكها وسلكها وسار احوالها في دلالتها كدخول السبب على الربط المتعلق
السبب وعكسه المتعلق بالدول وكذلك دخولها على الحجة ودخول الحجة عليها وبالحكم سار
ما ذكر في شرائط النطق والمغالطات **النظرة** لا فاما تسمى اي يريده ما يخص بالغة التي سئلها
المعنى وسفر حال المعنى بانه يلزم ان تسمى له وتبين عليه وذلك كدلالة لام المعرفة
في اللغة العربية على استغراق الجنس وعموم الطبيعة ودلالة انما على مساواة على النصف
ودلالة صفة السبب التي على المعنى المعارف الذي هي بيانه اشارة ولان الجمل بآراء
المعلوم الجمل البسيط يعادل العلم بمقابل العلم والمكس ومعه مستحيل العلم والجمل المركب
يعادل بمقابل الضمن ومعه لا يمكن ان يحصل العلم واداء الجمل بها الجمل البسيط
ومنه فيه معالجة الصور والصدق فان الالفاظ لا يمار الا بالالفاظ ولا نسف الالفاظ
فما ان الشيء قد علم تصورا سا ذبا مثل علما بمعنى اسم المثلث وقد علم تصورا مع صدق
منه على عدم الضمان بين الصور والصدق فان احدهما سلم الاخر على الضمان عدم
الحكم مع الصور الذي عبر عنه بقوله سا ذبا وبين وجوده معه وانما قال بمعنى اسم المثلث
ولم يقل بمعنى المثلث لان الصور قد يكون بحسب الاسم وقد يكون بحسب الالفاظ والاول
قد تفرق عن الصدق وانما لا تفرق لانه ما حرمه عن العلم بهبه المقصور ولا الحسن المثلث
في الصور سا ذبا **قوله** مثل علما ان كل مثلث فان ذواها متساوية لهما من ذلك
صدق بمرتب عليه في الشغل الثاني والثالث في المقالة الاولى من كتاب الاصول لادقليس

قوله كذا كذا التي قد جعل من طرفي الصور فلا تصور معناه الى ان تعرف مثل في الكس
 والمنفصل وغيرهما انما يعرف بها محل الى متديات هي هذه بقول لما كانت الاعداد انما
 سابت من الواحد فانسب الى بعضها الى بعض يكون لا محالة تحت عدد على المتبقي اما احدهما
 او ثالث اقل منها حتى الواحد وهي النسب العدد والمقادير التي نوعها واحد فالحظوظ
 مثلاً او السطح فلها انما نسب عدده منسفي ثلثا كما اوسيه تحتها وهي التي يكون تحت
 لا بعد المتبقي احدهما ولا شيء غيرهما وهي منسفي بها هما فانسب المدايرة الشاطبة لهما
 اعم من العدد والخط المساوي لضعف المربع كخطه ولذلك قال انه قوي عليه فان المربع
 يكون من ضرب ذلك الخط في نفسه والمنطق من المعادير ما سادك متدارا مفروضا والاهم
 ما يباينه والخط المنطق في الطول ما شارك خطا اخر مفروضا بنفسه والمنطق في السطح ما يشك
 مرابطا وحل منطق في الطول منطق في القوع ولا معكس واد اقر هذا بقول اذا فرض
 خطان مباينان في الطول ومنطغان في القوع كخطين يكون بينهما الى الاخر نسبة الكس
 الى حذر الثلثة مثلا فانه يسمى مجموعها بدى الاسمين وفضل طولها على الاصغر بالمنفصل
 واحوالها كذوره في العالم العاشر من كتاب الاصول قوله وقد جعل من جهة طرفي الصدس
 الى ان يعلم مثل كون القطر قوما على ضلعي القائمة التي ثوابته الزاوية القائمة وهي كل
 واحد من الحادثين المساويين على حسي خط مستقيم يصل باخر مثله لاعلى الاستقامة و
 يسمى الخطان ضلعها وشبه الزاوية ضلعها بالوس ولذلك يسمى كل خط ثالث معرض
 يصل بينهما ورا باسما لهما وسمى الضالاة لانه يكون خط الدائرة التي يمر بخطها بازا
 الثلث كما ذكره من المخطوط الثلثة والضالاة منصف السطح الموازي الاضلاع الذي
 يخطبه اضلاعا من هذه صورتهما
 القائمة التي ثوابته الخط الذي
 فان ثوابته خط من بعد الذي مضى



الضلعان اربعة والاخر ثلثه فالخط يكون خمسة لان مربعه وموئنه وعشرون ساوي مجموع
 مربعيهما ومما ستم عشرة وسبعة وثمانون ذلك ما كبر في الشغل المعروف بالعرف في السابغ
 والاربعون من المعاد الاولي من كتاب الاصول واما قال في التصور المحمول الى ان
 تعرف وفي الصدس المحمول الى ان معلوم لان المعرفة والعلم فاستبان الى الجوى والحق
 بعد استبان الى الادراك المتين بالعدم او الى الاخر من ادراكه شيء واحد يتخلل بينهما
 عدم والى الجوى عن الاعمار ولذلك لا يوصف الآلة بالعارف ويوصف بالعالم
 وقد استبان الى البسط والمرك ولذلك يقال عرف الله ولا يقال علمه فلهذا
 الاعمار والاخر حص التصور بالساطة بالناس الى الصدس بالعرف وفضل الصدس
 مركبة بالعلم قوله فالسوك الطين ما في العلوم ونحوها اما ان تجبه الى تصور يستحصل واما ان تجبه
 الى الصدس يحصل وقد جرب العادة بان سمي الموصل الى التصور المط لا شارحاً فانه خط
 ومنه رسم اقل من موله ونحوها ما عند التصور العام والسم من المتصورات الناقصة و
 النقص واعلم ان الحدس من الداساب والرسم من العرضات والحد في اللغة المنع
 وسال الخارج من الشئ حد وحد الشيء طرفه وانما سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيه
 خارج او يخرج عنه داخل والرسم هو الاثر والداساب هي امور داخله ودخل على شئ من
 ما منه والعرضات خارجة ودخل على شئ من اثاره وعوارضه فسمى العرف ملك هذا و
 بهذه رسماً قوله ونحوه في رده ما دون الرسم من الامثلة وغرباً قوله وان سمي الشئ الموصل
 الى الصدس الميطر فانه قاس ومنه استمر انما للناس قدر الشئ على مثال شئ آخر
 يقال قاس الفز بالذرة فالقاس ليس الجوى في الحكم الثابت للخط والاستقرار
 فقد القوي قومه ففره حال استقرار البلاد اذ اقيمتها مخرج من الفض الى ارض و
 المستقر مع الحساب جرداً ويا جرداً يحصل الخط قوله ونحوه في رده الممثل وسميه النماء
 فاسالاة الحان جزى جزى الحكم قوله ومنها نصارى الحاصل الى الخط ولا سبيل

ذلك مطبوع بالامن قبل حاصل معلوم يرد بالحاصل المعلوم مبادى ذلك المطابق
 من ذكرنا قوله ولا سبيل ايضا الى ذلك مع الحاصل المعلوم الا باللفظ للجهة الى الجلب
 صار موديا الى المطابق بزيادة المعطى للجهة ملاحظة الترتيب والله المذكر لان حصول
 المبادى وحدها لو كان كافيا لان العالم بالعضاء الواجب قبولها عالم بجميع العلوم و
 ايضا وما علم الانسان ان البكر لا تجل وان مندا مثلا بكرة ثم يراها عظمه البطل فظنها
 جبل وذلك لعدم الترتيب واليه في علمه وعليه ما من في التصور اشارة باللفظ في
 في الامور المقدمة المناسبة لمطابق لا يريد بذلك المطالب الجزئية التي مع افراد
 كدور العالم بل المطالب الكلية التصورية او الصدقية المجرى عن المواد حتمية كما
 او غير حتمية والامور المقدمة هي مباديها المناسبة لها على الوجه الحق الثاني ايضا
قوله وفي كنهه ما دها المطالب الى المطابق المحول بقصاري امر المنطقي اذ ان يعرف
 مبادى القول الشارح وكيفية ما لفته حدادان او غيره وان تعرف مبادى الحق وكيفية
 ما لفته ماسا كان او غيره في حال مكسبتها واللفظ المذكور وبالكلمة ففصح
 في هذا الفصل اذ ذكر ان المنطقي ناظر في الامور المقدمة المناسبة وان قصارى امره
 ان يعرف مبادى القول الشارح والحق بالاحتياج الى المنطق في الحركة لا دلي حركتي
 الحركة وما سلكه من باقى طامه بالاحتياج اليه في الحركة الساتية وذلك بكونه ما قلناه اولا
 في الاول ما يقع من قانما نشخ من الاشياء المقروءة التي يلف منها الحد والكمس
 وما جرى به مجرى انما فلفستح لان رده ما بين في كتاب يسا غوجي ولم يند بعرف
 كنهه دلاله العتق على المعنى فبداهما بعد من المقصود الاول من المنطق لا محال المقصود
 به اخذ الامر اشارة الى دلاله اللفظ على المعنى اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطالب
 بان يكون ذلك اللفظ موزعا على كل المعنى وباراه مثل دلاله المثلث على شغل المثلث
 عليه اصلح واما على سبيل المعنى بان يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه مثل دلاله المثلث

على شغل قوله يدل على السهل لان اسم الشغل على اسم معنى شغل واما
 على سبيل الاستيعاب والالزام بان يكون اللفظ دلالا مطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى
 ملزما معنى غيره خارجا عنه لا خارجا منه بل هو صاحب ملازم مثل دلاله لفظ المثلث
 على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة دلاله المطابقة وصنعة حرفه ودلاله المعنى
 الالزام باشر اك العقل والوضع وشرطه ان لا يكون الاسم دلالا باشر اك على المعنى
 وعلى جزء فالكلمة على العالم والخاص او على لازمه فالكلمة على الجزم والنور على كون
 بانفعال على من احدهما الى الاخر قوله في الالزام مثل دلاله لفظ السقف على الحائط
 والانسان على قابل صنعة الكتابة وكرهه مثل ان احدهما لازم لا يحل على ملزومه والثاني
 لازم يحل واما قال قابل صنعة الكتابة ولم يعقل الحيات لان الاول ملزم الانسان و
 الثاني لازم له وذمب الناضل اشار الى ان الالزام بهجوري المعلوم واستدل عليه
 بان الدلالة على جميع اللوازم محالة اذ هي غير مناسبة وعلى البين منها باطله لان البين
 عند شخص وبما لا يكون بنا عذرا فلا يصلح لان يقول عليه وهذا بعينه فتدح في المطالب
 ايضا لان الوضع بالنسبة الى الاشياء مختلف والمخفى ان الالزام في جوابات
 او باخرى محراه من الحدود والامور لا يجوز ان يسعمل على باخرى بانه واما في سائر المواضع
 فقد عرفت ولولا اعتبار لم يسعمل الحدود والرسوم انما لفته الخالة عن الاجناس اذ هي
 لا يدل على انما حساب الحدود والالزام بان اشارة الى المحول اذ قيل ان
 الشغل محول على المثلث فليس بماء ان حتمية المثلث هي حتمية الشغل ولكن معناه ان
 شغل الذي محال له ان يملك هو بعينه محال له ان شغل سوا كان في نفسه معنى مائلا او
 كان في نفسه احد ما به اشارة الى ان شغل لا يبعد ما جئت الالفاظ ولعل الشغل او ردها
 لعرف ان اطلاق الاسم على المعنى ليس يحل والحل الذي بعينه في هذا السهل موزع
 على كل المواضع قوله قال ان الشغل الذي يقال له ان يملك هو بعينه محال

في شئ من ادواته فان ذلك الشئ في نفسه هو المثلث او الشئ بعينه او الشئ بعينه عند الحمل بسبب اتحاد الموضوع والمحمول من وجه و
تعارفهما من وجه وبابه الاتحاد غير بابه التعاريف بالاحادشي واحد وهو الذي عبر عنه
الشيء بالشي وبابه التعاريف يمكن ان يكون شئين متعارفين بصفات كل واحد منهما في
بابه الاتحاد والتحكيم والنظر المضاف الى الانسان الذي عبر عنها بالخاصة والنظر
وح ان جعل موضوعا ومحمولا كان ما في الاتحاد شيئا بالانسان فاعلم ان ذلك معنى قوله
بشيء معنى المثلث وقد يمكن ان شيئا واحدا يضاف الى بابه الاتحاد كما يثبت المضاف
الى الشئ الذي عبر عن المجموع بالمثلث وح ان جعل ذلك المجموع موضوعا طر المحمول
باب الاتحاد وحده بحداد بابه التعاريف كما يقال ان المثلث شئ وان جعل محمولا كان
الموضوع بابه الاتحاد وحده كما يقال مثلا الشئ مثلث وذلك معنى قوله او كان في
نفسه احد ما ونوع آخر من الحمل يسمى حل الاشتقاق وهو حل مود وهو قابض على
الجسم والمحمول بذلك الحمل لا على وحده على الموضوع بالاداءة على كل مع لفظه فوجا
قال الجسم ذو باض وشئ به اسم قابض يحمل الموصوف عليه كما قال الجسم بعض
والحمول بالسمية هو الاول اشارة الى اللفظ المفرد والمركب اعلم ان اللفظ لا يكون
مفردا وقد يكون مركبا واللفظ المفرد هو الذي لا يراى بآجر منه دلالة اصلاحا من موجوده
مثل تمليك انسانا بعد الله فملك حين يدل هذا على ذاته لا على نفسه من كونه عبدا لله
فليس ربه بملك بعد شيئا اصلاحا كيف اذا سمعته بعيسى في موضع اخر قد يقول
عبدا لله وحقني بعد شيئا وح يكون عبدا لله تعالى وهو مركب لا مفرد والمركب هو
الذي يلفظ بلفظ واحد فيكون لفظا واحدا وهو الذي في قوله تعالى لا اله الا الله
او قل وهو الذي يسمى المطلقين على وجه الذي يدل على معنى موجود الشئ من حيث
انه من بين ان الله وملك على كل حيوان باطن ومنه قوله تعالى لا اله الا الله

وقد لا انسان فان اجزاء من اسماء من راديه الاله الا ان احد الجوز ادواته لا يتم
منهوها الا بغيره مثل لا وفي فان العامل زمني او زلزلا لا يكون قد دل على حال ما دل
عليه في سلة نام من الدار ولا انسان لان في ولا او اما ان يساها لا سما ولا فعال
قال في تعليم الاول ان المفرد هو الذي ليس بانه دلالة اصلا واعرض عليه بعض ما ذكر
بعد الله وامثاله اذ جعل على الشخص فانه مفرد مع ان اجزائه دلالة ما ثم انه استدركه
بجعل المفرد لا يدل حرا على حرا معناه واذا في ذلك الى ان ثلث السمة بعض من جاد
بعض بلفظ اما ان لا يدل حرا على شئ اصلا وهو المفرد او يدل على شئ غير حرا معناه
وهو المركب او على حرا معناه وهو المولف والسبب في ذلك هو انهم قد علموا الاعبار
لما ينبغي ان نعم وتغير وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
باراداه الملقط الحاد على فاقول الوضع فاما متعلقة وراوية فلفظ ما ونهم عنه ذلك
المعنى اما سون ذلك المعنى مما لا سبب اراداه الملقط وان كان ذلك اللفظ او
جاء منه بحسب تلك اللغة او لغة اخرى او باراداه اخرى يصلح ان يدل عليه فلا يقال له
انه دال عليه واذا ثبت هذا فقول اللفظ الذي لا يراى بآجره دلالة على حرا معناه لا يخ
من ان يراى بآجره دلالة على شئ آخر او لا يراى وعلى التقدير الاول لا يكون دلالة
الحرا متعلقة بكونه جاز من اللفظ الاول بل يكون ذلك الحرا بدلك الاعبار لفظا بآجر
والا على معنى اخر باراداه اخرى وليس خلافا فاذن لا يكون جاز اللفظ الدال من
خسب يخرج دلالة اصلا وذلك هو التقدير الثاني بعينه فحصل من ذلك ان اللفظ الذي
لا يراى بآجره دلالة على حرا معناه لا يدل جاز على شئ اصلا فاذن الزمان القديم والحد
متساو ما في الدلالة من غير عموم وخصوص ولو تأمل متأمل وانصف من نفسه لا يجد
بين لفظه عند من عبدا الله او كان علما وبين لفظه ان من انسان ما وما في المعنى
فان ظاهرا صليان لان يدل بهما في حال اخر على شئ وانما كون الاول متقولا من لغت

و ثانياً غير مستوفى قد يرجع الى حال اللفظ ولا غيرهما احوال باسم في الدلالة
فظهر من ذلك ان الرسم المنقول من العلم الاول صحيح وان المفرد في المعنى من واحد
وكذلك ما يعاينه سواء ان يسمى مركباً او مفرداً ويرجع الى مبع اللفظ كتاب فيقول
قال الشيخ المفرد هو الذي لا يراوياً منه دلالة اصلاً زاد في الرسم لعدم ذكر الاراد
نسبها على ان المرجع الى دلالة اللفظ سواء اراد اللفظ او اللفظ وقال من موجه العلم ان
من حيث موجه لا يدل على شيء آخر وان دل بالارادة اخرى على شيء اخر لا يكون من حيث
وجوده ولا ياتي في مقصدها ويجعل مقابل المفرد من كان الفرق من المركب والمركب
على الاصطلاح الجديد لا فائدة له في هذا العلم فلهذا قول تام وهو الذي حل حرم اللفظ تام
الدلالة اسم او فعل الاقوال تعلق الى ثمة اشياء اسماء وافعال وحروف وشرك في اوجه
اشياء وهي كوثيا اللفظ مفردة دالة على معان بالوضع واللفظ فالفعل الكافع لهذه
الاربعة جنبها وتفرق اولاً بلفظين مما دلالتها في نفسها او في غيرها وذلك لانه فان من
المعجوزات قاما بنفسه نحو كرم وقاما بغيره هو العرض ومن المعجولات معولاً بنفسه
هو الذات ومعولاً بغيره هو الصفه وكذلك من اللفظ ما هو دال في نفسه ودال في غيره
والاخر هو الحرف وهو الاول والاول من قسمه فصلان اخران هما العنان زمان من
من الازمنة الملة والتجوع عن ذلك والاخر هو الاسم والاول هو الفعل وسيد المنطقين
علم والفعل عند النحاة اعم منه عند المنطقين فانهم سموه الكلمات المولدة مع الضمائر
كذلك امشى اخيراً فعلاً فيقول الفعل حركات وفصول الاسم والحرف اعداداً والاعداد
ثبت بالكتاب من غير احتساب فذلك اقتصر الشيخ على ارادة الفعل او هو ساو ل
جاءه ما مع مقال في حق الله الذي يدل على معنى موجود في غير من من الملة والفعل
اللفظ هو الذي لا يكون معنى له بل هو المستعمل في الدلالة المشتركة بينه وبين
اللفظ في شئ من معناه موجود الغرض من هذا الكلام انه قد يكون لفظاً

وهو قد يكون معيناً وقد لا يكون كمن وجوده ليس هو عدمه لا يتحقق باللفظ منتهى في نفسه
انما ينسب الى احتياج الى غير اللفظ لانه لا يشرط ان يكون بعبارة فان منها فرق كراهة مولد
من قوله موجود في غير من وقد سار كراهة الاسماء المتقلة بالافعال كالفعل والمنقول و
الصفه في هذا والاصح حصوله في زمان معين فان من الاسماء ما يدل على نفس الزمان كالوقت
ومنها ما يدل على ما جوزه الزمان كالصبح ومنها ما يدل على معنى انما يحصل في زمان لا يمتد
كجمع الاسماء المتقلة بالافعال وجبها بزود عن الزمان المعين الذي يحصل معنى له في بعض
زمان بحسب حصول المعنى في الفعل لا غير وهو الماد من قوله في زمان معين من الملة
والحد الذي اراده الشيخ ما نص غير ما دل على جمع الاسماء لا سيما الفصل الذي عناه عن
الحرف الا بالالزام والحد التام للفعل التام ان حال الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى
مستقل منتهى وسئل في بعضه في زمان من الازمنة الملة بعينه ذلك الفعل الافعال المص
ما نص منها الدلالة على نفس المعنى محتاج الى خبر يدل عليه كقولنا كان زيد قائماً وهو الذي يسمى
المنطقون كلام وجوده وقد ظن بعضهم ان الفعل البسيط اعني المحرور عن الاسم الذي يسمى
المسطون كله لا يوجد في لغة العرب لاشمال اكثر الافعال على الضمار وموطن فاسد
بحكم النفاة فان ولما قام في قولنا قام زيد خال عن الضمة وان كان مشتملاً على الضمة في
عكسه والجملة في لغة اليونانيين كانت تدل بانفرادها على وقوعها في الحال ومسمى فاعه
ثم صرف الى الماضي والمستقبل باوواب لذلك يقرن بها ويظهر من هذا الفعل ان الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ولا ينسب وقوعه في زمان معين بحسبه
والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى في غيره والثالث الثاني بين هذه الملة يمكن
على ستة اوجه اثنان منها تامان بحسب النحو وموما تعلق من اسمين او اسم وفعل بسند
احدهما على الآخر كقولنا زيد قام او قام زيد وبول الشيخ ان القول التام هو الذي على
حده لفظ تام الدلالة اسم او فعل او اسم ان التام منها من كمن الثالث من بعض غير ممكن

لا صلاح كل واحد منهما الى الاسم فخرج التام الى السمين المذكور من الا ان قوله في المثال
هو ان ما طرأ على ان المؤلف من الموصوف والصفة في الاقوال التامة وح كون
ما ذهب اليه اخذ كنهه الجسد لان التام عندهم لا يقع موضع المفرد وهذا مع قول
في القول التام ان احد الجوزين اداء لاسم مفهومها لا يعرفه لما كانت الاداء لا تدل
الا على معنى في غيره احيانا في الدلالة الى غير سقوط مدلولها به وهو المراد بالعرفه والاداء
المعارنه لما تدل على حال ما تدل عليه في مثلها كقولنا الانسان والناقة اياها وان اقررت
بغيرها لا يكون دل على حال ما تدل عليه في مثلها كقولنا زيدا والاولى تالف ما قص لا نهائي
نوه مفرد والثاني ليس بالتالف الا بعد الانضمام الى العرفه **اشارة** الى اللفظ الجرسى
واللفظ العلمى اللفظ المذكور جرسا وقد يكون طرا والجرسى هو الذى نفس تصور معناه يمنع
وقوع الحركة فيه مثل المصور من زيدا فاذا كان الجرسى كذلك وجب ان يكون العلمى ما عاينه
وهو الذى وهو الذى نفس تصور معناه لا يمنع من وقوع الحركة فيه فان اشنع اشنع بسبب
من خارج مفهومه فبعضه يكون سرفا فيه بالعمل مثل الانسان وبعضه مشرقا فيه بالقوة و
الاسمان مثل الشغل الكرى المحط باثني عشرة فاعده محاسب وبعضه ليس منع فيه لا بالعمل
ولا بالقوة والاسمان بسبب غير نفس مفهومه مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس اخرى
شال اخرى زيدا وهذه الكلى المحط بذلك وهذه الشمس مال العلمى الانسان والكل المحط
بها مطلقا والشمس الجرسى الذى رسمه هو المحسنى الاضافى هو كل اخض مع تحت اعم و
وان كان طرا بمعنى الاول كالانسان تحت الحمد ان وما بينهما العلمى بمعنىين وقد قسموا
الى اقسام ستة بان قالوا اما ان يوجد في كثر من غير مسامحة او مناسمة او في واحد فقط
ولا يوجد أصلا والاخر ان اما ان يمكن وجودهما في كثر من او لا يمكن بسبب غير المفهوم
وامثلها الانسان والشمس عند من يجوز نظرها والاله والكل المذكورة وسر يك الاله وفيما
ذكره الشيخ كفايه وما في الكتاب ظاهر **اشارة** الى الدائى والعرضى اللازم والمفارق

قد يكون من المحولات ذاتية وعرضية لازمة وعرضية مفارقة وليبدأ بمعرفة الذاتية
علم ان من المحولات محولات مقومة لموضوعاتها ولست اعني بالمقوم المحول
الذى نفس الموضوع اليه في حق وجوده يكون الانسان مولودا او مخلوقا او محدثا وكون
كون السواد عرضيا بل المحول الذى نفس اليه الموضوع سعة ما يمتد ويكون داخل في سعة
جوانها مثل الشطبة الثلث والجسمه للانسان ولهذا لا يسرى تصور الجسم حتما الى ان يقع
عن سلب الخلوقة عنه من حيث تصور جسمه ونفسه في تصور الثلث مثلاً الى ان يقع
عن سلب الشطبة عنه وان كان هذا فاعرفا عام بل قد يكون بعض اللازمه الغير المقومة
بهذه الصفة على ما يستلزم عليك ولكنه في هذا الموضوع فرق بين كل محول قد دل على حقيقى لان الجرسى
المحتسنى من حيث سوجس لا يعمل على غيره وكل دل فهو محمول بالطبع على ما هو محتمل وربما كان
الوضع والطبع كقولنا الجسم جردان وجاد واراد الشئ بالمحولات منها ما هو بالوضع
اما قوامه لموضوعاتها واما عرضية وقد سئل الدائى عنى اخر جابى ذكره فخصص هذا باسم المقوم
وهو اما ما سالف منه الداب فكون دابا بالناس الى الداب والبسط المطلق لا والى
بهذا المعنى واما ما هو نفس الداب وهو داب بالناس الى جرسات الداب المكسرة باليد
وكل ما سواهما كما كل على الداب بعد مقومها فهو عرضى والجسم هو يحلون الدائى هو العلم الاول
وحس وسكون الثاني كقولنا الدائى عندهم مشهور الى الداب والداب لا نسب الى
نفسها وبالحكمة لا يحلو يعرف الدائى من غير ما والداء قد ذكره والى مثل ما صارت
احدها انه لا يمكن ان تصور الشئ الا اذا تصور ما هو دابى له اولادها منها ان السى لا يحتاج
في تصادق ما هو دابى له الى علم مفارقة لانه فان السواد مولود لانه لا شئ اخر يحلونهما
فان ما جعله سوادا وجعله اولاد لوما والى ان الدائى منع زفقه عما هو دابى له وجودا و
توتما وهذه الحاصات انما يوجد للذاتى عند اخطار بالمال مع الشئ الذى هو دابى له
ومن القوانين الدائى ما سالف الى ان الشئ يستثنى الاخر من فان الاشئ مثلا لا يحل

في اتحاد ما زوجة الى علمه خبره انه ولا يمكن دفع الزوجية عنه في الوجود ولا في التوهم الا
ان الذي يلحق الشيء هو الذي له قبل ذاته فانه من علة ماسية او من ماسية والعلة هي
اللازم لمخففة بعدد ذاته فانه من معلولاه وعلل الماسية هي غير علة الوجود وقد اشار الشيخ
في هذا الفصل الى الفرق بينهما فقال ولست اعني بالمفهوم المحول الذي يفهم الموضوع اليه
في تحقق وجوده بل المحول الذي يفهم الموضوع اليه في ماسية ثم قال ويكون واحدا في
ماسية جوامعها مثل الشبهة للثبوت. يريد به التسمي الاول من الذي وهو الذي عند الجمهور
وقد يقال له حرم الماسية بالحجاز فان الجزء المحسوس لا يحل على طه بالمواطاة والذات كل على كمالها
بل لما يكون اللفظ الال على حرم من هذا هو شبه الحرك لذلك وقد اضطر الى اطلاق الحرك
عليه لغو العبارة عنه ثم انه بين الفرق بين علة الماسية وعلل الوجود بالخاصة الاخرى
التي تكون فاما وجوده لعل الماسية غير موجودة لعل الوجود فقال ولهذا لا ينفرد في تصور
الحكم صما الى ان يجمع على سلب المعلوم عنه من حيث مصوره جها وشفق في تصور
المثلث مثلا الى ان يجمع على سلب السطحة عنه قال الناضل السراج الامساع عن سلب
لمزجه النطق بالاجاب الا ان الامساع عن السلب سلم اخطار الذي بالبال ايضا
الذي هو شرط في ان يظهر الخاصة المذكورة له والنطق بالاجاب لا سلمه لانه قد يكون
بالفعل وقد يكون بالهوية الترتيب من الفعل وذلك عند بالالكون الذي يحظر بالبال بل
يكون الدمن والاعلان الالينات اليه ولذلك عدل عن ذكر النطق بالاجاب الى
العبارة عنه بالامساع عن السلب اقول وهذا فرق صحت لان الامساع عن السلب
والنطق بالاجاب ملازمان وحكما في اسد ارام اخطار الذي بالبال ادا بالانفيل
وفي عدم اسد ارام ادا بالانفيل واحد فله من حيث مصوره جها فانه هذا الترتيب
ان اسد الماسية عن الوجود لا يكون الا في الصور فعلمها لا ينافي عن علة الوجود لا من حيث
له وان كان في افق غير عام اي ليس في جانب الذات وبين جمع العرصات

كان من العرصات ماسية كما في ماسية عام بل هو فرق حاص من الاسباب وبين لازم الوجود
التي لا تفرق الماسية ومثاله ان يعرف من المثلث والدائرة بان المثلث يضلح بخلاف الدائرة
فان الضلع وان كان في المثلث وغيره لكنه ينفذ الفرق في الموضوع المطا **شبهة** الى الذي
المفهوم التسمي ان علة شيء ماسية فانه لما حقق موجوده في الاعيان او مقصورا في زمان
بان يكون اجزاء حاضرة معا في الماسية مشتقة عن ماسية في جانب عن السؤال بان هو
والمراد منها كل شيء له ماسية مركبة دون البسائط وبدل عليه ذكر الاحراز والماضي البان
بالمراتب لانه يريد بان التسمي الاول من الاسباب التي يعرفها الجمهور **قوله** وادراك
له حصة غير كونه موجودا احد الوجودين وهو مفهوم ماسية في الوجود من الجاهل والذمسي و
الشيء قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص به وهو الواجب الوجود لذاته وقد لا يكون وهو
باعداء لكنه اذ احدث وجودا كان الوجود مقبولا له من حيث هو كذا **قوله** فالوجود في ماسية
مضاف الى حقيقته لازم او غير لازم الوجود لازم مولاهوم وجوده وغير لازم لملا
لا بدوم **قوله** واسباب وجوده ايضا غير اسباب ماسية مثل الانسان فاما في ماسية
حقيقته ما ماسية ليس بها موجود في الاعيان او موجود في الاولان سواء بالبال مضاف
اليها وليان مولاهوم لا استحالة ان يمثل ماسية في النفس خالفا عن ماسية في المفهوم
فاستحال ان يحصل لمفهوم الانسان في النفس وجود ومع السك في انما بل لما في راعان
وجودهم نفس اما الانسان ليس ان لا يقع في وجوده شك لا بسبب منهوه بل بسبب الحواس
خبرناه ذلك ان يجد فيها لا يفرضا من صفات اجزاء اسباب الوجود في الناعل والباية الموضوع
واسباب الماسية الجهن والنقل من حيث الوجود في الفعل والماور والصوت من حيث
الوجود في الخارج **قوله** شمع مقومات الماسية داخل مع الماسية في المقصور وان لم يخلو بل
مفصلة المركب التي لا يوجد اجزاء ماسية فلا ينفذ او اقصور بان لم يفر من اجزائها
ونفسها وملاحظ كل واحد منها وحده مفردا عن غيره وذلك لكونه المنزلة فالتقسمة

بالنقد الاول الى المقصور الاول وان كان مشروطا بغيره لا يجرى معه بالنقد الثاني ما يكون
عليه في الوجود معار لالغائه بالنقد الاول الى صور الاجزاء المنفصلة المتمايزة الحاصلة
بحسب تقصيره في المقصور الاول وقد يكون الاول حاضرا للفعل لغنا له بالنقد الاول
من دون ان يكون شاي مع ذلك وان كان الاول لازم الاول ان يكون اناني حاصلا مع
بحث يكون له ان يحضر بامشي شاي ولفظ لها بامشي سدد مسانف واللفظ مجرد
عن جشم انت ب كاللغويات كاحيله الى المنفصل لها الذهن بالعلل وله ان ينفصل
الهامشي شاي فوله جمع مقومات مامه واحده من المامه في المقصور اساره الى حضور
المقصود الاول مع اجراء ما ذكره في اول الفصل فوله ان حل شي له مامه فاذ المقصور
مع حضور اجزاءها وهو له وان لم يخط ما يبال منفصلة اشاره الى الصور المنفصل الثاني
الذي ذكرناه وقوله فيما لا يخط كثر من المعلومات بالبال مملث اشاره الى السال المذكور
من المعلومات الحاصلة غير المنفصل لها فظهر معنى كلامه من غير ما مضى فافقه بعض الما طرس
قوله والاداسات مملث بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المعلومات اشاره الى
الذي المعارف بين المحور في هذا الموضع فان الذي في كتاب البرهان مطلق على ما هو
اعلم من الذي منها قوله ولان الطبيعة الحاصلة التي لا تحلف فيها الا بالعدد وريد بيان التتم
الثاني من الذي المذكور الذي لا يعرف المحور ولندقم لعمده مقدمه ففصل المعاني التي
لا تفت منوها بها وتوقع السر كرها قد توخذ من حيث هي لان حيث انها واحدة او
كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير موجودة على من حيث يصلح ان يكون معروضا
لهذه المعاني وصيرت حسب عودتها واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير ذلك
وحيث كون العارض والمعرض شمن لاشا واعدافا لها من حيث هي كلك بلان
ان بلان اعان الوجودات وحدتها وهي التي سمي بالعللي الطبعي وهي عارضها الذي
يحملها وهي على اثر من بالعللي المنطقي والمركبة منها بالعللي العللي فوله ولان الطبيعة الحاصلة

اشاره الى تلك المعاني وحدها وهي قد يكون غير محله حصل شاي بقرن ما وهي المعاني الخمسة التي
تحصل بالفصول وقد يكون محله سكر بالعدد فقط اي لا يكون اختلاف بين جرياها الا بالامور
الخارجة عن مامها وهي المعاني النوعية فوله التي لا تحلف فيها الا بالعدد وريد تخصيصها باسم
الكل قوله فانها مقومة لشخص محض بمها اي الطبيعة النوعية ايضا مقومة للاشخاص المحلثة بالعدد
كف لا ولك الطبيعة انما هي مام مامه تلك الاشخاص قوله ومفصل عليها الشخص بخاص لانه
اشاره الى ما ذكرنا من كونها مكثرة بالبوراض الخارج عنها فان هذا الانسان وذاك الانسان
لا يخلجان من حيث الانسانة التي هي يمتها الى كلمان بالاشارة الحسية ولو زما من حلا
المادة والاني والوضع وغير ذلك وخبها خارجة عن الانسانة المحدودة **قوله** في ايضا
داته وذلك لوجود الحاصات المثلث المذكور وبها وهي المقصود **اشاره** الى الفرضي لازم
غير المقوم واما اللازم غير المقوم وخص باسم اللازم وان كان المقوم ايضا لازما فوله الى
سحب مامه ولا يكون حرامنا لازم شي بسبب اللغة موما لا تنك شي عنه وهو اما
داخل منه او خارج عنه والاول هو الذي المقوم والثاني هو المصاحب الدائم فان
المصاحب منه ما صاحب دائما ومنه ما صاحب وقتا وسبب المصاحبة اما ان يكون
بحسب يمكن ان يعلم او لا يكون والاول ينب الى اللزوم في العرف والكا فنب الى
الاتقان فان الاتقاني لا يح عن سبب الا ان الكامل بسبب نسبة الى التعاق فاللازم
منها هو المحمول كالحاج عن الموضوع الذي لا تنك الموضوع عنه في حال من الاحوال بسبب
بشيانه ان يكون معلوما والذاتي ايضا محمول لا تنك الموضوع عنه في حال من الاحوال
بسبب معلوم الا انه ليس خارجا عنه فهو لازم بحسب اللغة دون الاصطلاح والشخص
عرف اللازم بانه الذي سحب المامه ولا يكون حرامنا وهذا العرف مساو ل ايضا
ما يصح من العرصات لا دائما وبالالاتقاني كمن مراد الشيخ بمنزلة عن الذي فهو معرف
بالناس الى الداسات لا الى سائر العرصات فله في الفرضي من الداسات لازم الوجود

فإنه مثل كون المثلث مساوي الزوايا متساويين وهذا مثال من لواحي المحل المثلث عند المقاييس
لوقا واجابة المحررات الخارجية اما ان المحل الموضوع لا بالناس الى شي خارج عنه بل بالناس بعض
اجزاء الى بعض المستقيم لخط او بناس الموضوع الى ما فيه كالضاحك والابيض للانسان فانها
تكملة ان عليه لاجل وجود الضحك والابيض منه واما ان المحل بالناس الى شي خارج عنه كصف
الناس الذي يحل على الواحد بمساو الى الاشياء مما يقيس لها الله ما رت نصيبه ثلثية
ومساوي الزوايا بمن يحمل على المثلث قد لمح بالناس زوايا الى فاعين هو من الصف
الثاني وجمع ذلك اما ان المحل الموضوع لوقا واجبا او ممكنا والاول هو اللازم والثاني باعدا
سواء المحل انما هو لوقا غير دائم وهو المراد من قوله وهذا مثال من لواحي المحل المثلث
عند المقاييس لوقا واجبا قوله ولكن بعد ما تقوم المثلث باضلاع المثلث: اشارة الى كونها
عرضه غير دائمة لان الدائره الضاحكة لوقا واجبا ولكن ليس بعد ما تقوم قوله ولوقا كانت
امثال من متومات لكان المثلث وما يجري مجراه مركب من متومات غير متامة وذلك
لان مما يثبت الى حل واحد ما عداه لا يتحقق في حد فاما ان زوايا المثلث مساوية لتا عين
مساوية نصف اربع زوايا والمثلث مستو ايام واهم جوا واول الناضل الشارح شعراية
جعل المحولات التي ليست بالناس الى امور خارجة عن الموضوع بوجوده في الخارج والتي
بالناس اليها موجودة في الذهن دون الخارج ثم استنكر كون الصف المتماثل غير متامة لوقا
الذهن عند حد ما وان كان الشيء محمولا على شي اخر على سواء كان بالناس الى امر خارج
او لم يكن بالناس الى شي فان الموجود في الموضوع ليس الا بالباطن مثلا اما كون الموضوع
ابن نفس في خارج العقل امر ازيد على الباطن وعلى موضوعه ولذلك كان المحل والوضع
من المعدلات المتناهية واما كون بعض المحولات غير متامة فهو بحسب النوع والاعا فان و
ليس يثبت منها الى العقل ابد الا ما يماضي عددها ما هو الحال في سائر الاشياء التي تصف
بالانما كالاعداد وغيره والعلة في امتناع كون امثال هذه المحولات متومات هي

ان الموجود بالعقل لا يمكن ان يتقوم باجزاءه فوجدنا ان ما من فان اجزاء الشيء يجب ان يكون
حاضرة معه لا ما يسمى الشارح من ان الموجود خارج الذهن لا يتقوم بالاجزاء الدائمة قوله
وامثال هذه ان كان لزومها بغير وسط كانت معلومة واجبة للزوم فحان في محنته الزم في
الوهم مع كونها غير متومة مطلوب الشرح ان مثل وجوده بالزوم بغيره يمنع وفيها في الذهن
مع وضعه لكونها متا فان برهان المنطقين اكرهوا ان يكون في اللزوم ما يمنع كونه وقا
حل ما يمنع لوقا في الذهن فتدلى من متومات وذلك لانهم لو وجدوا في الحكم مع وجوده في الجاهليات
المثلث المذكورة للداعي فاوردها في باب مظهره فانه اذا ما اقسام العلوم الاول
والثانية البرهان وذلك ان يقال المحول اللازم لاجل من لا يكون لزومه الموضوع لا بوسط
شي اخر لان دات الموضوع او المحول لما يلي من معنى ذلك اللزوم او يكون بوسط اخر
او غيرهما بغيره والتم الاول معنى ان يكون المولف من ذلك الموضوع والمحول منه لا
يؤت الحكم فيها الا على صورتها فقط فكون من الاوليات والتم الثاني ان يكون المولف
منه كونه من ملة القضاء الى سبل العلوم البرهانية على امتثالها وذلك لان محولات الحكم
العلمية لا يكون متومات لموضوعها بل يكون اخصا في ازيد لها كما ذكر في صناع البرهان
بقوله وامثال من ان كان لزومها بغير وسط اشارة الى التسم الاول وقوله كانت
معلومة اي معلومة من غير اكتساب واجبة للزوم وذلك لوجود البين للوحد للزوم
فحان في محنته الزم في الوهم مع كونها غير متومة وذلك مناص من الما و ثبت انه التوم
المذكور من المنطقين وهو بطل الشرح واسبلم ان الحكم يكون المحول اللازم بغير وسط
بنا الموضوع لا يحتاج الى البرهان الطويل الذي اقامه الشارح على ذلك والى حل تلك
المسكوك التي اوردها عليه واحال بعضها الى ما ركته وذلك لان اللزوم لا كان منسرا
بعدم الامتناع فان حل ما يدم شيئا بغيره بوسط شي اخر فالشي لا يمتنع عنه سواء للزوم في
العقل او في الخارج ولا معنى للزوم العقل الا ان العقل للزوم لا يمتنع عن عقل لانه

وذلك هو المراد من كونه متبناه واما اللازم فهو شرط آخر فانه لا يمكن عند حضور المتوسط
وقد يمكن مع غيبته ولا يكون عند الاستحالة متبناه وما قيل على ذلك من انه لا يمكن ان يكون
الذي من متبناه على كونه الى لازم ثم الى لازم بالعلم بالعلم حتى يحصل اللوازم
باسر على جميع العلوم المكسبة دفعة في الدرس فليس بوارد وذلك لان اللوازم المكملة
الى سائرهم متبناه بحسب ما بينها لانها لتساوي الى غير ما فيمكن ان يستمر الازدواج فيها
ما لم يطرأ على الدرس ما يوجب اعادة بعض تلك المتطلبات والبناء الى غير ما في كتبها
يعمل في الوجود فضلا عن ان يكون غير محصور واللوازم التي توجد غير محصور وهي التي
تشمل على مثالها اكثر العلوم فانها هي التي يكون كسبها من الموضوع الى غيره وانما
تحصل عند تصور الامور التي هي انما هي من الموضوع وتصور تلك الامور الذي هو شرط
في حصولها ليس بواجب الحصول على البرهان التوحيدي الى وجود تلك اللوازم المترتبة
فان قد اندفع ذلك الاشكال ونرجع الى ما في **قوله** وان كان لها وسط بين يدي
اشاره الى التسميات وهو ان يكون اللازم بوسط فاسع في العلوم المكتسبة **قوله**
قلت واجبة به اشار الى ان اللازم لا يكون متبناه مطلقا بل بما يكون متبناه عند
حضور الوسط فقط **قوله** واعني بالوسط ما لم يكن بوسا لانه حينئذ حال لانه كذا اشار
الى ان الوسط هو الذي يعمد اليه اللزوم اي يقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول
لموضوع ثم ان الشيخ اراد ان يوصل من القطر في حال الوسط الى اثبات لازم من
منه كسب اللوازم غير المتبناه وقد بان في علم البرهان ان الوسط في البرهان على
المطالب اما ان يكون متبناه للموضوع المطر او يكون عارضا له فان كان متبناه فاسع ان يكون
محمول المطر متبناه للوسط لان موضوع المعلوم مقول والمعلوم لا يكون مطلوبا لاشتمال تصور
الموضوع عليه بل يجب ان يكون عارضا له البته وان كان الوسط عارضا للموضوع فاذ
ان يكون محمول متبناه للوسط وجاز ان يكون عارضا له ايضا فبذلك ما خذ ان شملان

على اصناف البراهين وهي الاولى ما خذ الاول والثاني ما خذ الثاني فقولنا وهذا الوسط ان
كان متبناه على كونه اللازم متبناه لان موضوع المقول مقول على ان لا زالة ايضا اشار الى
الى ما خذ الاول وانما لم يجر ان يكون اللازم معلوم المقول لانه فرضا خارجا في جزء اخر
يكون واجبا ثم اراد ان يوصل من هذا الماخذ الى مطلوبه واول ذلك انه اخبره ومن ان اللازم
الاول اما ان يكون لزوما للوسط بوسط اخر او يكون بغير وسط ثم ابطال التسميات الاولى بان
قال فان احتاج الى وسط يسلس الى غير المتبناه فلم يكن وسطا فيحتاج الى وسط في لزومه
الى وسط اخر ويتم ونحوها يكون غير مؤثر الى ثبوت اللزوم الاول المفروض بوجه وضع
فوازله يشتمل على الحلف من وجه اخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط بل حراما من
امور غير متبناه هي بانها في الوسط واولم يكن حل ما فرضنا وسطا فلا وسط وهو كذا
ينزل فلم يكن وسطا ولم يكن متبناه فلما لم يكن متبناه فلما لم يكن متبناه فلما لم يكن متبناه
بلا وسط الى ما بطل التسميات الاولى ثبت التسميات المتوسطة ثم استدل الى ما خذ الثاني
بقوله وان كان الوسط لازما متبناه اي ان كان الوسط المفروض او اللازم للموضوع
متبناه لزومه للموضوع على لزوم المحمول له والتسميات المذكورة واوردها لانه لم يفتلها
بما خذ ايل قال سبطا للتسميات الاولى واجبا الى وسط لازم اخر او مقول غير متبناه في ذلك الى
لازم بلا وسط ايضا تسم الى غير المتبناه فانه لما كان الوسط الاول لازما جازا كون هذا الوسط
الثاني متبناه لانه لازم لذلك قال لازم اخر او مقول وباطال هذا التسميتين التسميتين الثاني
الذي هو المطر فاستنتج من جميع الاقسام المطلوبة وذلك قوله فلما في حال من لازم
لما وسطه ثم فرض ما اراد منه فقال فبذلك ان لا يمنع الرفع في الموضوع لم يكن انما اراد
به ذلك مناصفة اليوم المذكور بقوله فلما لم يكن اذن الى من قال ان حل ما ليس مقول
صح رده في الوهم وقد تم الكلام **قوله** ومن اشبه ذلك كون حل عدد مساويا لآخر او
مساويا لثلاثة مثل اخر لازم للثمن وذلك لان المساواة والامساواة لازم بين

لكم ولا نواع انما ثلثها بسماس بعضها الى بعض بشرط ان يكونا من جنس واحد والفضل
 الشارح انما نسب هذا البيان الى السطوح لانه لم يصر محاذاته لاقسام العلوم وتأخذ البراءة
 بل مطابقة لوجود البرهان الذي هو الوجود وادعى فيه القرب وعدم الاحتياج الى ذكر
 التسمي ومولن انما فيه ان البعض من حيث هي شي من لوازمها فالقضية مولانا
 بغير واسطه وان لم يكن شي من حيث هي شي من حيث هي لا نستلزم شيلا وقد
 يستلزمه ما اختلف ليس كما ذكره لان التسمي فيها ليست يستوفاه فان من انما فيها ايضا
 ايضا ان قال انها يصح لوازمها ولكن لا من حيث هي بل بعضها بواسطه بعض على
 سبيل الدور والتم او لا على سبيل احدتها وما لم يبطل هذا التسمي لا يتم **الاشارة**
 الى العرضي الغير اللازم واما المحول الذي ليس معلوم ولا لازم لجميع المحولات التي تجوز
 ان تمارن الموضوع انما لم يزل لجميع المحولات التي تمارن لان معانيها لا يتبع ان تمارن
 اعني اللازم هو ما تجوز ان تمارن اعني اللازم هو ما تجوز ان تمارن وينقسم الى ما تمارن
 والى ما لا تمارن ومما يردوم معا جسته اتفاقا يكون في فخر اطول غيره **قوله** متعارفة
 سرعه او بطئه سهل او عسر مثل كون الانسان شابا وشيخا وقاما وجالسا يمكن ان
 مركب الاعضاء ان فالسرعه السهلة كالنام والسرعه العسر كالنفس عليه والبطئه السهلة
 كالشباب والعسر كالحجر **الاشارة** ولما كان المتوهم يسمى دائما فالن متوهم لازما
 فان اوتها فاقيد يسمى عرضيا ومنه ما يسمى عرضيا ويسمى **قوله** ومنه ما يسمى عرضيا
 يريد عرضيا عما اشار الى الداعي بمعنى اخر وربما قالوا في المتيقن **قوله** في عرض الموضوع
 منه وعنوان غيره المعنى وذلك هو المحول الذي يلقى الموضوع من جوهر الموضوع وما فيه
 معنى لغيره الموضوع كتاب البرهان فان الداعي هناك فهو باسم هذا الداعي والاعراض
 الداعي ومنه ما يسمى على ما يلقى الموضوع من جوهر الموضوع وما فيه جوهر الشيء حسنة
 سوار من سطر او رجا والاصح ربما يخص بالاحتجاب وحل ما يلقى الموضوع هو انما ان

ما هو وانما ان حقه لا مراح وذلك لان ما ان ساو او يكون اعم منه او احص منه ولاول
 وحيث هو العرض الداعي الاولي وموقع سيم انما اعني الذي لخصه بسبب امر ساو في الفصل
 او العرض الداعي الاولي انما لخصه ان الموضوع من جوهر الموضوع وبما فيه الا ان الاولي لخصه
 من غير واسطه والثاني لخصه بواسطه فالجميع هو العرض الداعي بحسب الرسم المذكور وهو
 المحول الذي لوخذ الموضوع في حده الا ان الاصطلاح معنى ان يطلق العرض الداعي في
 كتاب البرهان على معنى اعم من ذلك واليهب انه ان العلوم تمارن بحسب تباين
 موضوعاتها والعرض بهذا المعنى قد يحل في كل علم على موضوعه وقد يحل على انواع موضوعه
 وقد يحل على اعراض اخرى وقد يحل على اعراض لانواع اخرى كالناقص في علم الحساب على
 العدد وعلى اللثة وعلى الفرد وعلى زوج الزوج فال موضوع لا يكون ما هو في حد المحول
 الا في الاولي بل يكون الماخوذ في الكتاب جسته وفي الثالث معروضه وفي الرابع متروك
 ولما كانت المحولات البرهانية اعراضا دائمة فان جميع ذلك من الاعراض الدائمة وح
 كون بعضها ما لوخذ في حد موضوعه او ما لموم موضوعه او معروضه او معروض جسته و
 بقية ما لموم موضوعه مما لا يخرج عن العلم بالباحث عنه فان ما لوخذ منه جنس الموضوع
 الخارج عن ذلك العلم لاسي عرضا دائما وحين يطلق العرض الداعي على جميع ما ذكرنا يلقى
 الاولي بعيد الاولي لان ما عداه انما يلقى الموضوع لغيره ما به هو موجودا اذا اراد
 فال موضوع موضوع الضيق اما اذا ارد موضوع العلم فكيفي منه ان قال ما لوخذ موضوع
 العلم في حده **قوله** حل ما يلقى المتأدرا وجنهما من المناسبة والمساواة والاعداد
 الزوجية والفردية والحوان من الصحة والسم وهذا البطل من الدائيات بخلاف ما يسم
 والاعراض الدائمة مثل ما يمثلون من الطولية للامثلة المناسبة للعددية بالمعنى
 غير العددية كالمركب بينهما المناسبة المطلقة وهي كجنس لها فالما منه اذا اخذت
 على انها معدلة فان عرضا دائما للمتأدرا وسهل في علمها واذا اخذت على انها

هـ في عرضها واسما جنسها الذي هو الكمية لكنها لا تشمل في علم المواد ولا في علم الاعداد
لانها ليست عرضا واسما لموضوعها كما ذكرناه. وكذلك المساواة. ولذلك قال بعض المتأخرين
او جنسها **قوله** وقد يمكن ان يرسم الذاتى برسم وجامع الوجوه جنفا. انما قال برسم ولم يقل
يحد لان الامور المحلقة المماثلة لا يمكن ان تجمع في حد لانها لا يشترك في ذاتيات المتميزة
لكنها يمكن ان تجمع في رسم لانها لا يشترك في لوازم مبرها عما عدنا. وذلك الرسم هو ان
نعال ما يوجد في حد الموضوع. او نجد الموضوع في حد. فالاول مبرها. والثاني اعراضه الذي
الاوله وان اردنا ان نجمع جميع الاعراض الدائمة فلما يوجد في حد الموضوع او يوجد الموضوع
في حد. او ما يبرهنا ما لا يخرج عن العلم الباحث عنه في حد. او مبرها. واسم ان اخذ
المقومات في الحد اخذ طبقي واخذ الموضوع فيه اضطراري قال الفاضل السارح على اثر
النقض الذي باخذ الموضوع في حد. وسو عبارة المتقدمين اوردوه الشئ في الشئ وتبعه
معلق السارح وبس في الحكمه المشرفة لظلالها بان الموضوع مما منه وجوده متم عن
ما منه العرض ووجوده فكيف لوخذ في حد. وانما الاعراض غير متعلقة في ما مساها
بموضوعها بل علمها بها لوضوحها وهي من لوازمها ولاجل ذلك عدل السبع عن تلك
العبارة في هذا الكتاب الى ما ذكره ثم جعل الرسم الجامع بناء على ما حمل على السبب هو
او هو الذي يصفه الشئ ما هو مو قال وذلك لان الدائمة بعض المقومات ايضا
المعلول العلل وبعض الاعراض الدائمة ايضا العلل المعلول والاول ما ذكره الشئ
في الحكمه المشرفة في هذا الموضوع يرجع الى ان الاعراض التي يبرهاها بعض تخصصها
موضوعها بمرهاها بحس اسمائها اما تشمل بالضرورة على اعصار موضوعها واما
حماها في انفسها فاما يكون غير مشتمل من حيث المساوات على الموضوعات وان كان
مجاها اليها من حيث الوجود والحد العام بل يتم من مقومات الدائمة دون مقومات
الوجود فاما فان من تلك المقومات سابط الاجناس اما ولا تفصل فلا جد وولها

واما اجناس وفصول. واما الدائمة شمل عليها دون موضوعاتها والمشتد على موضوعها
من العريضة انما هي رسومها لا حدودها. وكل ذلك مما لا ينبغي تصويره واما المقومات
الى موضوعاتها اما لا تشمل على اسمائها فاما يكون مقوماتها مبرها عن حماها وعن اعصار
موضوعها ويسمى ان كذا ما عصار الموضوعات وذلك لان العلق الشئ في الوجوه
غير العلق في المقنوم ولا يطلب في التحدد الا المقنوم بل الفاضل طامه المعلق بهذا
ولو لا محاذ الطول لا يرد ما بالباطل وطامه ان الاعراض التي مثل بها الشئ في هذا
الفصل من الاشارات مما لا يتم من غير المقومات الى موضوعاتها وذلك لان المساواة
اتفاق في نفس الكمية والمثابرة اليان في كون الكمية مصافة الى غيرها والروحه انفسها
عنسا وبين في العدد بحس ما عرفنا السبع نفسه في مواضع اخرى فان حدثت هذه العريضة
عن اعصار الموضوعات بنسب المساواة والمثابرة اما ما يخصها وموضوع من المقومات
والروحه انفسها بنسبها ومن فبط وموضوع من الاعمال ولا يكون شئ من ذلك عرضا
واسما لكم وللاحد ولا لغيرهما وكذلك في ما فيها ليست احدى كيف يصنع هذا الفصل
لم يقد المتقدمين فيها ايجالت الجمع في جعلها اعراضا دائمة ام ياكلهم في بمرهاها. بما
عرفوا انه يخرجها من تلك المقومات احر اما نحن معاشر المتعلمين فلما لم نعلم من هذه الاعراض
بسطه فان اورد كبره سوى ما ذكر في بمرهاها المساواة للموضوعات فان تلك
المقومات حدودها او رسومها دائمة او ما فيه بحسب السبع او بحسب الدائمة فلسنا نذكر
على ان تصورنا غير متضمن الى موضوعاتها ولا على ان نعلمها الا كذلك ولا نأبى من
ان نخرج ان يكون الحد الماخوذ منه الموضوع الذي ذكره حرا غير متضمن بحسب الدائمة وحدها
على ما اشار اليه السبع كثيرا ما يظن اسم الحد على سائر المقومات بالاجاز والوسع هذا
ما عذرنه واما الرسم الجامع الذي اوردناه الفاضل السارح فهو رسم للمجولات الاولى
التي هي الجنس والفصل والعريضة والاعراض الدائمة الاولى فقط فلهذا اشرنا الى منها

ويخرج منه المصوبات البعد، فاجناس الاجناس والفضول وقصولها وسائر الاعراض لادامه
المستعمل في البراهين والشرح يعرف بذلك فاذن لمن جامع الامارات بالوجوه جميعا
قوله والذي كالت مدد الامارات بالحق الشئ لاجل امر خارج عنه اعم منه طوي الحركة
للابيض فانها لاجل لانه جسم وهو معنى اعم منه اولاه احض منه طوي الحركة الموجود فانها
انما لاجل لانه جسم وهو معنى احض منه وكذلك طوي التحك للجوان فانه انما لاجل لانه انساني
لم يذكر قسما من الاجسام المذكورة وهو ما طوي الشئ لاجل امر خارج عنه وهو من جملة الاعراض
التي لانه المذكور بالشرط المذكور في الشاكلة الذي طوي الانسان للبحث وسياوي الزوايا
لما عني الذي طوي المثلث لوضايطه لعل السج حذو انما للاختصاص وهو ايضا
خارج عن الرسم الجامع الذي ذكره **الشيخ** **اشارة** الى المقول في جواب ما هو بيان
المنظرون الثامرون عند التحصيل عليهم لا يمزون من الذي ومن المول في جواب ما
مولا لما سموا ان الجنس ممول في جواب ما هو جيبوا ان المول في جواب ما هو
الجنس ولم يمزوا بين الجنس والنفس كما حكى عنهم وعن امثالهم في كتاب الجدال فاذا
حصل عليهم اي يتوا على الحق ما ادى اليه فظنهم انما ما عطفوا عنه وذلك بان مذكروا
انهم عنوان الامارات اجزاء الماسه فقط والجنس موجد الماسه لانهم ان لا يكون من
الذي والمول في جواب ما هو فرق عندهم ولاجل ذلك قال الشيخ ساد المنظرون
الظاهر لول لا يمزون ولم يعمل انهم يقولون كذا ثم لما تنبته بعضهم للفضول وراى
وحد ما غرضه الى جواب ما هو فثبت الى ان من الامارات ما يصلح لذلك ومنها
ما لا يصلح وجعل الصالح ما هو عام معنى الجنس وهو المراد بقوله فان اسسى بعضهم ان يمز
كان الذي يمول المول كونه هو ان المول في جواب ما هو من جملة الامارات ما كان
مع ذاته اعم **قوله** لم يتقبلون اذا حق عليهم قال في الامارات هي اعم وليست
اجزا مما مثلها فسموها فضول الاجناس وسموها بما عال قبلت الانسان في اتم

والادان حازم كملط اذا انما على ما مضى رايهم وذلك باراد فضول الاجناس كما حكى
للاسان فانها امارات كونهما متوحد للاجناس وعامة كونهما مساوية لما في الدلالة وبغير صالحة
بحر ان ما هو كونهما فضولا ثم لما فرغ الشيخ من حواره بزميم ونفذه اشتمل بحسن ذلك فقال
كن الطالب ما هو انما يطلب الماسه وقد عرف الماسه وانها انما تحقق بمجموع المتويات
يقضي بذلك ما سبق بيانه حين ذكر ان كل ماسه انما تحقق بان يكون اجزاء جازمة منها قال
فمن ان يكون الجواب الماسه ثم يثبت على منشا عظمتهم بقوله وقرن من متوحد جواس
ما هو وبين الداخل في جواب ما هو والمول في طريق ما هو فان من الجواب عن الدلائل
في الجواب والواقع في طريقه وذلك لان المول لم يفرقوا بين منس الجواب التي هي الماسه
ومن الدلائل في الواقع في طريقه الذي موجد الماسه معنى الذي قال انما مثل الشايع
والفرق بين الداخل في جواب ما هو والمول في طريقه هو ان الجواب اذا صار مذكورا
بالمطالبة فان متولا في طريق ما هو واذا صار مذكورا بالاضغ فان دخلا في جواب ما هو
اقول ويمكن ان يحل الاشياء الاول الواقع من جواب ما هو وبين الذي اي اتي قال
على عدم الفرق بين منس الجواب والداخل فيكون الداخل في الجواب هو الذات
الذي موجد الماسه فقط على ما يقتضي عرفهم وحمل الاشياء الثاني الواقع من الجواب
ومن الذي الا اعم على عدم الفرق بين منس الجواب والمول في الطريق فيكون المول
في طريق ما هو هو الذي الا اعم وح يكون الداخل في الجواب اعم من المول في الطريق
وما يؤيده ان الشيخ عرف الجنس المشهور المساول للجنس والنفس في الجدال على ما سئل
الظاهر لول كونه مولا في طريق ما هو وذلك عندهم انما يكون هو الذي الا اعم فان الدلائل
المساوي انما يكون عندهم حذو ايضا الشئ قد عرفت بان الذي الا اعم اولاه ثم بعد المساول
حتى يحصل ماسه فاذا ان الا اعم قد وقع في الطريق واما المساوي فقد وقع عند الوصول
الى المقصد الذي هو يحصل الماسه **قوله** واعلم ان سوال السائل ما هو جيب ما وجد في

مواضع مفهومه او باو اتم او ما مفهوم اسمه وانما هو باجماع ما هو وغره وما يخصه حتى
يحصل ذاه المط في هذا السؤال كمنهنا والامر الاعم لا موصوفه التي ولا مفهوم اسمه
بالمطافه ولهم ان يكونوا اسماعيل هذا اللفظ على عرف ولكن عليهم ان يدوروا على مفهوم
الاستحدث وما شرب الى قد ما فهمه والن على ما اصطلاحا عليه عند النقل جابوا عاده تم
عن ترب ستعلم ان لهم عن الدول عن الظاهر في العرف عني بيان ذلك المجايت
العلمية لا تغلق بالالفاظ الا بالعرض جابوا عاده انما هي ان محل الالفاظ على
مفهومها بما يجب عرف اللغة مالم نظرا عليها مثل اصطلاح في ذلك فافهم في مفهوم
ما هو لاس حيث هو مفيد بلغة خاصة رجع الشخ الى مفهومه الاصل وبين انه انما ورد
سوالا اما من جهة الداء او عن مفهوم الاسم بالمطافه جابوا في باب المطالب
ثم بين ان المعنى الذي جعله النوم باذاه ليس هو احد هما لان حصه الداء انما يحصل
باجتماع ما فيه معنى الحس الغريب وما يخصه معنى النقل والامر الاعم الذي في مفهومه
ليس هو باه الشيء هو معنى حقيقته ولا هو ايضا مفهوم اسمه بالمطافه فان ليس هذا
الاطلاق بحسب العرف اللغوي فان في مفهومه الى اصطلاح طاري عليه وادعوه
فهم ذلك ولكن عليهم ان يتصوروا المفهوم الذي اصطلاحا عليه والسبب الموجب للنقل
من العرف اللغوي الى الاصطلاح وان يتصوروا ذلك الى الدمار فان طرهم في هذا
الصناعه هي الزام مصطلح بلفظ ما مع ما لمزها ولمزهم عليها على ما شخوا كتبهم
وليس يمكنهم ذلك مع ابيهم لسفون عن مد التفت على منبته **اشارة**
الى اصناف الممول في جواب ما هو اعلم ان اصناف الدال على ما هو من غير نظر
مفهوم العرف لكنه سني بالعرف اللغوي المذكوره وجه الحكم ان يقال المسئول عنه
جابوا ان يكون شيا واحدا او اشياء كثره والاول اما ان يكون طرا او كون
جنا اما ان يكون كك الاشياء مختلفه كما في او كون مفهوه كحقيقته

وهذه اربعة اصناف والجواب عنها انه اصناف لان الجواب عن صنف منها واحد
وذلك لان المسئول عنه ان كان شيا واحدا وان كان طرا فجاب بالجواب ولا يجب
ذلك اذا سار كغره في السؤال فهو جاب في حال الخصوصيه المطلقه وان كان اشيا
كثرة فمحلها كما في كتاب بتمام المامه المشركه منها ولا يجب بذلك اذا اخض السؤال
بواحد منها فهو جاب في حال السر كالمطلقه وان كان سا واحدا جابوا اشيا كثره
مفهومه كحقيقته فان الجواب في الحالتين موافق مامه ذلك الشئ او لك الاشياء فهو جاب
في حال السر كالمطلقه معا وقد ظهر من ذلك ان اصناف الجواب الذي هو الدال
على ما هو طه لا يرد ولا ينقص والتا مع جعل المط في الصنف الذي يدل بالخصوصيه
المفهومه مامه محض واحد وتعمل ردا اذا قل انه ما هو وهو مفهومه فانه من الصنف الثاني
جا ذكر في الكتاب قوله واحدا بالخصوصيه المطلقه مثل دلالة الحد على مامه الاسم كدلالة
الحوان الناطق على الانسان في الحد فكون بحسب الاسم وجاب عما هو طالت في السر
الاسم وهو ككون كحقيقته وجاب عما هو طاب كحقيقته وجاب عما هو طاب كد واحد
في الموضوعين ما عدا من فاعلم لم مثل دلالة الحد على مامه الحد ودلالة المحض جابوا
لم قال على مامه الاسم لتسا ولهما قوله وان في السر كالمطلقه مثل ما يجب ان يقال
حسب ال عن جماعه كحقيقته فيها مثلا قس وانسان وثور مامه ومساك لا يجب ولا الحسن
الا الحوان اما انه لا يجب اي لا يفتي فانه مام المامه المشركه واما انه لا الحسن فانه
لو اورد هذا الحوان بدله لكان المورد مشتملا على ما يجب كونه لم كحسن فانه لا حاجة الى
ذلك الفصل قوله فاما ما هو الاعم من الحوان فاجب فليس لها مامه مشركه بل جابوا
المشركه واما الانسان والفرس والثور ونحوها فافض دلالة مما شمل عليه تلك المامه
بما شرب في بيان ذلك بان المورد ان كان غير الحوان فاما ان يكون اعم او احسن
او ساد ماله وابطل الجمع وذلك نظرا الى قوله في ابطال المساوي واما مثل الحارس

والمرحك بالراد. بل وان ارادنا انهما متومان مساويان لتلك بحكمه معا بالمرحك فليست
يلائق على الماسية: وانما قال ذلك لانها عند الجمهور فضلان متساويان سواء كان الحيوان
والحقيق بمعنى ان الفضل الذي يحصل به الجنس لا يكون فوق واحد وان الواحد ان لم يكن
الجنس لا يكون فضلا وان حصل به فان ما عداه فضلا فلا يكون فضلا اللهم الا ان يكون
الفضول مأخوذا عن علة مختلفة وح كون الفضل المحقق مجموعها وحل واحد منها موجود
ورما يكون الفضل المحقق شيئا لا يدل على ذاته الا بعرض دال له فليس له الاسم من ذلك
العرض فانما هو المشق من التعلق الدال على فضل الانسان فان وجد له عرضان
شبيهة بعدم احد مما على الاخر فقد شق له عن حل واحد منها اسم وح ربما يظن المجهول
من ان فضلان معا وان لغا ر معنيهما والكماس والمرحك في هذا الموضع من
فان بعد الفضل المحقق هو النفس الحيوانية التي هي معروضة الجنس والحركة فاشق له
لثقت منها ولما لم يكن هذا المحقق منتظما اعرض عن الشق عند عرض بان ذلك محال
للمحقق بقوله وان ارادنا انهما متومان اي ان فرضنا قوله وذلك لان المجهول من
الحكمس والمرحك بالراد. واما قال ذلك بحسب المطابقة سواء شئ له ثمة حسن وحركة
وكذلك مفهوم الاسف سواء شئ ذو بياض فاما ما ذلك الشق فغيره اقل من مفهوم هذا
الانماط الا على طريق الالزام من علم من خارج انه لا يمكن ان يكون شيئا من هذه الاجسام
يريد ان الفضل والعرضيات كلها لا يدل على اصل الماسية الذي يدل عليه الجنس الا
بالالزام وذلك لان الفضول فضل الماسية والعرضيات ثبوتها بعد حصولها فاما الشق
الذي يحصل بها او كون موضوعاتها فهو خارج عن مفهومها اولو كانت سبيل عليه
حيث ما به كسر الك و خبا في باب الامساك او انما شاعرا الدخلة في الخارج به احب قوله
واذا قلنا انه قد قيل على ما تاتي من حرس المطابقة او تضمن دون طريق الالزام
به هذه الدلالة على الماسية او على مفهوم الاسم الدلالة المظنة فانها شاعرا

واذا في ذلك في ان جعل دلاله الالزام يجوز في جميع المواضع والعلية في اختصاص المطابقة
والضمين بهذه الدلالة ان لفظه ما انما يقصد بالصد الاول ما يطابق السؤل عنه دون ما عداه
ثم سئل باجابه بالصدق انما يكون السؤل عنه متعلقا بهما فليس غير مقصوده **مطلبا قوله**
وكيف والدول عليه بطريق الالزام غير محذور وفي اي اللفظ الذي يقصد به اشياء محدودة
او ادل على الماسية او على مفهوم الاسم وسأول ما دخل فيها فندومع على اشياء محدودة
واما النوازم الخارجية فكونها غير محدودة لا يجوز ان يكون مقصوده لفظا ايضا لان الدلول
عليه بطريق الالزام معتبرا بان ما ليس بمقوم صاعدا للدلالة على ما هو مثل الحماك مثلا فانه
من طريق الالزام يدل على الحيوان الباطن لكن قد اتفق الجميع على ان سئل هذا لا يصلح في
جواب ما هو فديان ان الذي يصلح فمما نحن فيه ان يكون جوابا عما هو ان السؤل لتلك الجدة
انها حيوان تارة وهذا التصريح يحضن الدلالة المذكورة بهذا الموضع بان ما ليس بمقوم
قد يكون صاعدا للدلالة بالاباقي في سائر المواضع والالزام في اليوم ايضا يجوز على
الاطلاق وكذلك الحدود والناقصة التي تكون من الاحساس والاضا الشق صرح بذلك في الشق
في الفضل الذي قسم فيه التعلق في اقسامه المختلفة فقال بعد ان قسم الدال على الماسية في
الجنس والنوع ما عداه جواره والكماس لا يدل على ما دل عليه الحيوان الا بالالزام فليس
اذا المراد منها بالالدلالة ما دل بالمطابقة او الضمين وهذا ايضا نص صرح على التحضن هذا
الموضع **قوله** وتقدم اسم الحيوان موضوعا بازا حله بالسر كنه من المصوب السر كنهها
دون التي تحضنها وما في حكمها وضعا شاعرا انما يحكي عما تحضل واحد منها: **قوله** انما يطلب
الاقسام باسرها فمن الحيوان الخواص فانه هو الذي تشمل جميع الذاتات المشركة التي
تحضن هذه المختلفات السؤل عنها وتحتل عن فضل حل واحد منها **قوله** فاما الثالث
فانما يكون بشره وخصوصه معا مثل ما انه اذا سئل عن جماعة من زبد وعمره وخاله ما سم
كان الذي يصلح ان يجاب به على الشرط المذكور انهم ما سئل اي من غير خبر يعرف بغير

قوله واذا سئل عن زيد وحده ما هو قلت اقول من هو فان الذي يصدق ان كان له ان
 اشاره الى الفرق بين ما ومن فان الاول قد مر بانه وانما يطلب في العوارض المنفصلة
 ويكون حواء زيدا وباجري مجاز **قوله** لان الذي يصدق في زيد على الانسان اعراض ولا ازم
 لا سبب في ما دونه اليها على وفي رحم امه وغير ذلك عرض له يريد ان يرق من
 الاشياء التي يدخل على معنى كالحوان ويجعله اشياء محملة الكائنات لانسان والفرس
 ومن الاشياء التي يدخل على معنى اخر كالانسان ويجعله منفعة الكائنات كزبد وعمود ونور ولبا
 ذلك مقدمة هي ان قول من الكلمات ما قد تصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك
 المعنى وحده ويكون على ما يعارفه زيدا اعلمه ولا يكون معناه الاول متولا على ذلك المجموع
 بل حرامته ومنها ما تصور معناه لا بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده بل مع مجوز ان
 يعارفه غيره وان لا يعارفه ويكون معناه الاول متولا على المجموع حال المعارفة وهذا هو
 قد يكون غير محصل مفه بل يكون بهما محملا لان حال على اشياء محملة الكائنات بما يحصل
 ما مضاف اليه فمخصص ومصره فمفهومه اخذ ملك الاشياء وقد يكون محصلا بنفسه او ما انضاف
 الى المعنى المذكور ولا يكون بهما ولا محملا لان حال على اشياء محملة الكائنات بل حال جن
 يقال على اشياء لا محملة الا بالبعد فقط وهذا ان شرفا في ان المعنى الاول يعال على
 اي جعل بعد لحي الفهم الا ان اللاحق معط لتوام ذلك المعنى في الصور الاول ويسمى
 فضلا ولاحق بعد التوام في الصور الاخره ويسمى عارضا فالحق يسمى بالاعتبار الاول
 وبالا عسار الكائنات وما لا اعتبارا ثالث نوعا ماله الكوان او اخذ بشرط ان لا يكون
 مع شي وان اقرن بالما على مثلا صار المجموع فركا من الحيوان والباطن ولا يقال له انه
 حيوان فان ما دونه واذا اخذ بشرط ان لا يكون مفه بل من حيث يحمل ان يكون اسما
 او فرسا وان تخصص بالباطن يحصل اسما وعال له انه حيوان فان جنسا واذا اخذ بشرط
 ان يكون مع الباطن مخصصا ومحصلا فان نوعا كالحوان الاول جزء الانسان ومقدمه

تقدم الجزء في الوجود من الحيوان الثاني لسنه لان الجزء لا يعمل على العمل بل هو جزء من حده
 ولا يوجد من حيث هو كذلك الا في العمل ومقدمه في العمل بالطلع كنه في الخارج متاخر عنه
 لان الانسان مالم يوجد لم يعمل له شي غيره وشي كحده ومحصله ويصير هو هو بعينه
 والحيوان الثالث هو الانسان نفسه لانه ما خرد مع الباطن والاشياء التي مضاف اليه
 بعد محصله لاسم اخلافا في الماهية بل بما يجعله محملا بالبعد كالانسان الاسود وهكذا
 الانسان فظهر الفرق بين الاشياء التي تدخل على معنى ويجعله اشياء محملة الكائنات ومن
 الاشياء التي تدخل على معنى ويجعله اشياء منفعة الكائنات واذا اقرر هذا فنقول لما كان اسما
 نوعا تاما فان محصل الوجود فنان كلما مضاف اليه وتقرن به مما يجعله محملا بالبعد
 فهو غير معوم اما بل عارض له ككلاف الحيوان ولذلك كانت ماله الاشخاص من
 شيا واحدا وهو المراد من قوله لان الذي يصدق في زيد على الانسان اعراض ولا ازم
 لا سبب في ما دونه اليها على فلهذا لا يتقدر عليها ان تعد عروضا اضدادا لما في اول
 كونه ويكون هو هو بعينه: اشاره الى ان العوارض واللوازم لما دارته بعد محصله فلا
 يتبدل حقيقته بتبدل تلك العوارض مثلا زيد الابيض لو قضاها اسود لم يتبدل انسانه
 قوله وليس كذلك نسبة الانسان اليه ولا نسبة الحيوان اليه الانسان والفرس وذلك
 لان الحيوان الذي كان يكون اسما اما ان يتم كونه ما يكون منه فكون اسما واما ان
 لا يتم كونه فلا يكون لا ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان: يريد ان الماهية لا يمكن ان يكون ذلك
 لانها ان تبدل اذ تقع الشئ الذي هي ماله **قوله** وليس يحمل التقدير المذكور من انه لو لم
 لمحملة للاحق جعله اسما: معنى الباطنة بل حقه اضدادا او معارضا: معنى اللاناطة او
 انشائها لانه ان يكون حواءا غير انسان: معنى فرسا مثلا وهو ذلك الواحد بعينه: معنى كون
 بعد كونه فرسا وهو ذلك الواحد الذي يمكن قبل ذلك ان يكون اسما واما مراده من ذلك
 الاشارة الى ان ما يحصل الماهية اعني الفصل لا يحمل التبدل اضاح بما الماهية قوله بل انما

بجمله حيوانا ما تقدم فيجعله انما اشار الى تقدم وجود الانسان باعتبار الخارج
على الحيوان الذي هو الجنس وان كان وجود الجنس في العمل مقيدا على تصور **قوله**
وان كان على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المنطق بل اي ان
كانت هذه البناج المذكورة التي وضعت عوارض فصولا في نفسها وكانت في وضعا
فصولا عوارض هو على غير حكم المذكور وكس ليس على المنطق ان سطر في المواد بل عليه
ان بين ان الاسماء التي خلقت بالحكماء والتي لم تخلق اي اشيا كانت اذا
سئل عنها ما هو كلف بجواب عن كل واحد منها **النتيجة** في الالفاظ التي هي المفردة
والحد والرسم اشارة الى المتول في جواب ما هو الذي هو الجنس والمحل في جواب
الذي هو النوع كل محمول كل مال على ما حقه في جواب ما هو اما ان يكون حاسا تحت
مخلقة ليس بالحد ووسط واما ان يكون بالحد ووسط مخلقا فاما ما مستقيم من الالفاظ
فقر مخلق اصلا والاول سمي حاسا لما حقه والثاني سمي نوعا ومن عا دهم الضال سمي
كل واحد من مخلقات الحكماء تحت التسم الاول نوعا له وبالاساس الذي هو **قوله**
حي ان سم النوع عند التحقيق غامد في الموضوعين على معنيين مخلقين في النوع المضاف
الى الجنس سترتم اعتبارا من احدى ما نسبته الى ما فوه الذي هو الجنس والثاني نسبة الى ما حقه
اشيا كانت او انواعا اخرى الى بولالم يكن النوع طبا والنوع الحق سترتم اعتبارا
واحدا وهو نسبة الى الاشخاص التي تحت فالاول قد ساول الانواع العامة والوسط
وسا فله التي هي نفس باسم نوع الانواع ساول الجنس لانواعه والثاني قد سارك نوع الانواع
وجم في موضوعاته وبنايه باجدا اعتبارا من اعني النسبة الى ما فوه وقد بنايه في الموضوع
او لم يكن تحت جنس فالوحدة والنقطة والآن فالنوعان مختلفان في المعنى فله كسما
احدا فخصص احدهما بالنسبة الى ما فوه ولابل ذلك يجب ركب من جنس وفصل
من فوه فله ذلك وان كان جائزا لاشارة الى المذكور في الموضوع وثانها

بجوابه انما في الحقيقة في الموضوعات حين يكون نوعا له ومتوسطا من حيث
ووعه على مخلقات الحسنة وثانها جوابا من ان الحسنة لا ضا في في الموضوعات حين يكون
تحت جنس **قوله** وما يسهو انه المطلقون طنهم ان النوع في الموضوعين له دلالة واحدة
او مختلفة بالعموم والخصوص وفي بعض النسخ ومختلفة بالعموم والخصوص وسواظهر فان
الاول بوم ان لهم سوا ان الاول طنهم ان النوع في الموضوعين له دلالة واحدة والثاني
طنهم ان له دلالة مختلفة بالعموم والخصوص ولم يتم على الاول ان يكون كل ما يقع تحت
فانه لا يخلت الا بالحد وحس لا يكون جنس تحت جنس البته وذلك عام مذهب الراجد
ويراد الشئ ليس لانهم ظنوا ان النوع الحق هو نوع الانواع لا غير لعلوا للمعنيين
دلالة واحدة مختلفة بالعموم والخصوص كونها مظهدة في احد الموضوعين ومفردة ملاحظة
الاشخاص في الموضوع الاخر **اشارة** الى ترتيب الجنس والنوع **قوله** ان الاجناس قد
يرتب مصاعده والانواع مرتب مساو له اي دما مرتب لان ترتيبها ليس واجب
في جميع المواد **قوله** ويجب ان سمي ذلك لانها لم منه في المصاعده بل من ركب المعنى
الواحد من مواد لا سمي موصوف تصوره على اخطار جميعها بالابل قال الناقل الشايع
واضا لوجب ترتيب العلل والعلولات لا الى نهاية وذلك لكون كل فصل على لقوم حصة
من الجنس وموج على ايسر في الالفاظ ولولم منه في النازل لما خلقت الاجناس الانواع
الحسنة اعني اعيان الموجودات التي يلزم من ادسا عبا او متاع الاجناس وما يليها **قوله**
واما الى ما ذاهبي في المصاعده او في النازل من المعاني الواج عليها الحسنة والنوعه وما
المتوسط بين الطرفين فما ليس بانه على المنطق وان خلقت فصولا بل ما يجب عليه
ان يتم ان منها حاسا عاليا واجناسا عاله في اجناس الاجناس وانواعا سافله حتى
انواع الانواع واشيا في وسطه هي اجناس ما دوما وانواع ما فوه وان لعل واحد
في رتبة خواصه يريد ان يعرف مواد الاجناس والانواع باعتبارها ليست من العلم

لأنها العقولات الأولى ومد العلم بحث عن العقولات الثانية فالمعنى من حيث هو متعلق
بالنظر فيها وأما النظر في أن لكل واحد من العالم إلى الساطعة في مرتبة خواص ما فالمرتبة
لأن العلوم البرهانية إنما تبحث عن تلك الخواص وهي الأعراض الدائمة المذكورة فقول
وأما أن ساطع النظر في كنه اجناس الاحاس وما سبها ودرن المتوسطه والسافله فان ذلك
مهم ويدغمهم فزوج عن الواجب وكثيرا ما ألهم الاذنان زينا عن الجوده بمعرض على
سائر المظنين فان مدغمهم الذي هو العلم الاول انفع علمه بذكر المولات العشرة التي
هي اجناس الاجناس والشار إلى معانيها وخواصها على الوجه المشهور الذي ليس بالمتدبرين
في كنه المسمى بظهورها من جعلها شبه مصا دره لهذا العلم لاجرامه وتبعه الجمهور في
ذلك بل زادوا في بنائها ما عليه ولا سكت في أن النظر في ذلك ليس من المساحات المنفعة
الا ان الحكم بان النظر فيها يرى بحري النظر في الاجناس المتوسطه والسافله في كونه مهبط او
غمرهم في هذا العلم فزوج عن الانصاف فان المنطق انما يحتاج في استعماله والى ما
الحدود والكسب المدهمات الى ذلك لانه ما لم يعرف ان محدوده وحل واحد حتى
مطلوبه تحت اي جنس من الاجناس العالمه مع يجب المامه لم يكن له ان يحصل العصور
المرتبه ولا سائر المولات التي يركب منها المركبات وسننا ومنها الصدقات
بحسب الاعلى قابض في مواضعها وأما المتوسطه والسافله التي لا تخص في عدد فانها
ستعني عن ارادنا لا شمال العالمه المودوده عليها وما شبه ذلك ان الطب من حيث
هو طب يجب ان لا ينظر الا في بدن الانسان من حيث صح ومرض لمحض العي ونزل
المرض فن ط من حيث هو طب في ما سب اشاء سبها او لا سبها هي معدنه
او نباته او حيوانه ومعدنها ان هي اوقات يحصلها متى هي وشراط حفظها متى
وكم هي دون ما لم سمع به او لم يتق الله ما يمكن ان يكون معرفه المنع في عليه فان ذلك مهم
وغره ليس منهم فزوج عن الواجب لانه لما تصور افعال الاحاسح اليها في استعمال

وأنه الكافيه ملحقه او المرفعه لمرض اضاف النظر فيها بحسب الامكان الى علمه بل جعله حرا
من علمه وهذا اداب اصحاب سائر الصناعات العلم فانهم يصنعون الى صناعاتهم بحسب
العلم في شتم تلك الصناعات وان كان خارجا عنها لم يسم بذلك الوصول الى غاياتها
اشاره الى النقل وأما الذي الذي الذي ليس يصلح ان حال على اكثره التي طلبه بالناس
مولانا في جواب ما هو فلا سكت في ان يصلح لسمه الذي الذي لما ساد كمال في الوجود او في جنس
حل في ان ان يكون مولانا في جواب ما هو بالناس الى ما هو في ان لا يكون وان
اما ان يكون داخلها ما في جواب ما هو او يكون خارجا عنها ولما كان القول في جواب
ما هو على اكثره اما ما ما سبها مطلقا او تمام ما سبها المشركه منها فالذي الخارج عما سال
في جواب ما هو لا يوجد الا في السهم الاخر ويكون هو ما يخص بعض تلك الكثره بالضرورة
وما يخص البعض هو ما له فهو ما سبها الا سائر عما شار ك هو صالح لسمه الذي الذي لذلك
البعض والداخل في جواب ما هو ان كان مقولا في جواب ما هو على اكثره اخي نقل
الا اني حكمه القول في جواب ما هو هو صالح لسمه الذي الذي وهو الفصل والنقل قد
وان لم يكن مولانا حكمه حكم الخارج المذكور واذن حل في ان لا يصلح جواب ما هو هو صالح
لسمه الذي وهو الفصل والنقل قد يكون خاصا بالجنس كالحساس للناس مثلا فانه لا
يوجد لغيره وقد لا يكون فالناظر لخواص عند من يجعله مولانا على غير الخوان كبعض الملكة
مثلا وعلى القدر من ان الجنس لما يحصل وسنوم نونا فذلك النوع انما ساريد لك
النقل اما على القدر الاول فمن حل ما عدا ما في الوجود واما على القدر الثاني فنحن حل ما
سار ك في الجنس فقط فان الانسان لا سائر بالناظر عن جميع ما في الوجود اذ لا سائر به
عن الملكة حل عما سار ك في الخوانه وهو المراد ببوله لما سار ك في الوجود او في جنس ما و
قد وبسب الناضل السارح وغره من سببه الى ان الذي الذي الذي لا يصلح لخواص ما هو
لا يجوز ان يكون اعم الدامات هو اما سادله او احض منه والمساوي له هو ما يصلح

بسمه عامسا في الوجود والاحض منه يصلح لشمس ما يخصه عا ساركة في الجنس الذي بينهما
ولهم على ذلك نحو ترك اعم الدامات الذي هو الجنس من امر مساو في السن
ولا واحد منها بجنس بل يكونان فصلين وذلك غير مطابق للوجود ولا لاضولهم التي يتوا عليها
وقد مبسالة عن امثال هذه المحلات **قوله** ولذلك يصلح ان يكون مقولا في جواب
اي شي هو فان اي شي انما يطلب الشمس المطلق عن المسارقات في معنى السببه فادونها هذا
هو المسمى بالفصل فانه على ان الفصل هو المتولد في جواب اي شي هو ثم ين ان هذا الاطلاق
توافق لعرف اللغة جابن في جواب ما هو مولد فان اي شي انما يطلب الشمس في السؤال
باني قد يطلب الشمس العام عن جميع الاسماء وذلك اذا اصف الى شي او ما يجري مجراه
فصال اي شي هو وقد يطلب الشمس الخاص عن بعضها مما هو دون الشئ المطلق وذلك
اذا اصف الى شي اخض منه جانا الى حيوان هو وعرض السج في الملقط بالوجود
والشئ بها بمعظم الاشياء التي يطلب الشمس منها من غير ملاحظ كون الوجود والشيئية
عارضتين للامساك على ما فهم الفاضل السارح فانه لا فائدة لذلك منها **قوله** وقد
يكون فصلا للشمس الاخر فالماضي مثلا للانسان وقد يكون للشمس المتوسط فيكون فصلا
لجنس النوع الاخر مثل الكساف فانه فصل الحيوان وفصل جنس الانسان ليس جنسا للانسان
وان كان وانما اعم منه لما وقع عن ما يخصه منه الفصل رجع الى الانساره التفضيلية الى
ان فصله حل واحد من الدامات التي لا يصلح لرداب ما هو بالناس الى اي شي يكون
عند وصوله الى فصل الجنس اشار الى ما ذكره محلا من مباحثه الناطق فاما ان المتولد في
جواب ما هو مولد الى الاعم في احوال سانه الى هذا الموضوع مولد فعلم من هذا انه ليس حل
في اعم جنسا ولا مولد في جواب ما هو قسسه وحل فصل فانه بالناس الى النوع الذي
هو فصله عموم وبالناس الى جنس ذلك النوع مسم: يريد ان الفصل الذي يحصل
الجنس نوعا ما يكون له اعتبار ان احدهما يماسه الى الجنس المحصل والثاني

الناس الى النوع المحصل والاول هو التسم فان الماضي سسم الحيوان الى الانسان و
غيره والثاني هو التسم فانه يقوم الانسان بكونه واسما له واما قوله الفصل يقوم لخصته من
الجنس فذلك التسم غير ما نحن فيه فانه معنى كونه سببا لوجود الكساف لا بمعنى كونه جرامه والشمس
بعد التسم لانه عارض بحسب اعتبار الشئ الى غيره فكون ما خرا من اعتبار في نفسه
ومقوم النوع العالي عموم السافل لانه عموم مقومه ولا معكس لاحتمال ان يكون مقوم السافل
مواصفات الى العالي ومعهم الجنس السافل سسم العالي لان الذي يتولد عن جميع السافل
ولا معكس لاحتمال ان يكون احدا مقام العالي هو السافل نفسه **اشارة** الى الخاصة و
العرض العام اما الخاصة والعرض العام من المحولات العرضية والخاصة منها ما كان للعرض
او للعرض الغير المعلوم على ما واحد من حيث ليس لغيره سواء كان نوعا اخر او غير اخر
وسواء اعم الجمع او لم يعم: لما فرغ من المحولات الدامه ذكر المحولات العرضية وهي سسم
الى ما لا عرض لغيره ومساها الى ما عرض والاول خاصة والثاني عرض عام وشرطها
ان يكون الموضوع لها فاما خاصة فذلك يكون للجنس العالي فالوجود لا في موضوع كالجوهر المتوسط
فالمتون للجنس والنوع الاخر فالناس للانسان وقد يكون لازمه كذا في الزوايا الثلث
للثلاث ومقارفة كالماشي للحيوان وقد يكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك بالطبع
للانسان وخاصة ما لبعض الناس له ومركه كمنصب القائم باوى الشريعة وقد يكون
بالناس الى شئ لا يوجد فيه وان لم يكن خاصة بالموضوع على الاطلاق كذا في الرجل للانسان
بالناس الى العرض دون الظاهر ولا بالناس الى شئ بل بالاطلاق كما هو حل خاصة نوع
خاصة بجنسه وان علا ولا معكس وربما يكون عرضا عاما لما ذكره وما لا يكون **قوله** و
اما العرض العام فاما كان منها موجودا في كل وفي غيره عم اجرامات كلها او لم يعم و
العرض العام قد يكون ايضا للجنس العالي فالواحد للجوهر والنوع الاخر فالانسان
وقد يكون لازما فالروح للاشئ ومبارقا فانما للانسان وقد يكون عاما للجرامات

كونه نحو ان وعرض عام كالا بعض له قوله **والفصل** الخواص ما علم لنوع واحصى وانه
 لازما لا يشارك واستعماني لم ينف الشئ ما كان من الوجود له مال الخاصة كالخبر كونه
 يكون الزوايا مثل فاسس لثلاث الخاصة قد تعرضت حيث كونها خاصة فقط وقد تعرض
 من حيث وقوعها في العرفان وبوجود الخواص مساوية في الوجود والرداءة من واحد
 من الاعمارين فافضلها بالا عمار الاول ما يكون ساطعا لا يحاص الموضوع خاصة به لا
 بالعماس الى غير ذلك على الاطلاق لازمه لها غير معارده وبالا عمار الثاني ما يكون مع ذلك
 بمسألة الوجود له قال العرفان بالخبر **قوله** مال العرض العام لا بعض لبعضاني
 بعضاني طائر مال له بالعماسه ققتش وهو متولد غير موالد وقد ذكر له قصه ومثل
 في الساضه قال السواد بالعراب **قوله** وربما قالوا العرض مطلقا محذورا عنه العام و
 مستعملو المظنن ذمسون الى ان **قوله** العرض هو العرض الذي مال مع الكثرة وليس هذا
 من ذلك بل معنى هذا العرض العرضي المشهور عند الفاضل من اطلاق العرض على ما
 يوجد فقط للموضوع واطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك ساد ما له ما ذكر في الجدل و
 العرض الذي هو قسم الكومر هو ما يوجد في الموضوع لعل الالباس من ما يوجد للموضوع
 ومن ما يوجد بعد النقلة عن اختلاف معنى الموضوع فيها حكمهم على ذلك الى انها
 واحد وانما فان العرض الذي هو قسم الكومر قد يمكن ان يخل على موضوعه حملا غير ذلك
 فظنن عرضا عاما لذلك وعقل عن كونه محولا بالا شيئا وجوب كون العرض
 محولا بالموالاة **قوله** وقد يكون الشيء بالعماس الى كل خاصة وبالعماس الى ما هو
 احصى من عرضا عاما فان الشيء والاصل من خواص الحيوان ومن الاعراض العامة
 بالعماس الى الانسان اصل واحد من الجنس انما يكون واحدا منها بالعماس الى شئ
 فان الجنس جنس شئ والنوع نوع شئ ولا يمنع ان يكون ما هو جنس شئ نوعا لغز
 وكذلك البراءة وقد سئل في هذا الموضع بالملكون فقال انه جنس للسود وفصل للكشيف

ونوع للكشف بوجه وهذا المأون بوجه حر وخاصة للجنس وعرض عام نحو ان وليس
 المال صحيح في بعض الصور ولكن لا ما قيل في الامثلة **تنبيه** هذه الالفاظ المحتمة و
 هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام مشترك في انها يخل على الحركات
 الواقعة كحما بالاسم والحد هذا اول فصل ترجمه بالمشي وقال الفاضل الشارح
 الاستقراء يدل على ان الشيخ عبر في هذا الكتاب بالاشارة عن حصول شمل
 على احكام ثبت ببحث كيب وبالاشهاد عن فصول كني في شوب احكامها النظر
 في حدودها او فمكس من الدول فمسا سبها وهذا الفصل من النوع الثاني ومن عاده
 المظنن في هذا الموضع ان ينو المشارات العامة والاشارة والملازمة والربط
 والمساواة بين هذه المحكمات فافصح السج على بيان مساهمة عامه من ان كل واحد من
 المحكمات يخل على حثا بها بالاسم والحد فالحكم على الحد ان وجوبه الذي يسل الاسناد
 اعني هذا الحكم على انما وسما بحث مهم وهو ان النوع الذي هو احد المحكمات بالحيث
 فقول انه ما معنى المحكمات وذلك لان الكلمات المنفردة في هذه الاقسام المحكمات هي
 المحولات والنوع الاضافي من حيث هو اضافي موضوع لا يصر كونه محولا على شئ
 انما يصر كونه محولا من حيث هو على وهو اعمارا حر والشيخ قد نبه على بقوله مشترك
 عليها في انها يخل على الحركات الواقعة كحما فان النوع الاضافي بالعماس الى ما يختص
 من حيث هو نوع اضافي بل بالعماس الى ما فوقها وانما التسمية المنفردة خرج المحكمات وحده
 الى العمل والى يخرج الاضافي انما يكون بالعماس مستدس لانها لا يخرج الاضافي وحده
 من غير اعمار المحكمات وذلك لاننا نقول اذا اردنا المحكمات مثلا التسمية المحولات
 اما دامة لموضوعها واما عرضة والذات اما متولة في جواب ما هو على محكمات المحكمات
 وهي الجنس او على مستماتا وهي النوع واما ليست متولة وهي الفصل والعرض اما
 مختصة بموضوعها وهي الخاصة او غير مختصة وهي العرض وهذه التسمية وما جرى مجراها

يخرج الحسنى وحده محسنة واما اذا اردنا الاضافى فنقول مثلا الطلقات تنقسم الى مكنة
 الوقوع في جواب مامو والى ما لا يمكن وقوعها فيه ومكنة الوقوع او ارتب في النوم
 والخصوص والعام جنس الخاص والخاص نوع له وما لا يمكن ان يقع في جواب مامو تنقسم
 الى مامو والى موال الفصل والى عرض مامو اما الخاصة او العرض وهذه السمة بالترتيب مشتملة
 على اسم اخر وهو ما يمكن وقوعه في جواب مامو ولا ترتب اوله لترتبه تحت عام وهو
 النوع الحسنى فكون بالنوع سميته ولا يخص عن ذلك في كل قسم بحري مجرانا في اخراج
 الاضافى **اشارة** الى رسوم الحسنة فالحسنى رسم بانه كل على على اشياء محتملة الحسنى
 في جواب مامو والفصل رسم بانه كل على على السى في جواب اى شى مولى حومره و
 النوع رسم بانه المصنوع بانه كل على على اشياء لا محتملة الا بالحد فقط في جواب مامو
 ورسم بالمعنى انما كل على على الحسنى وعلى غيره حملا واسا اولنا والخاصة ترسم ما بها حله
 سال على ما تحت حصة واحدة وعلى غيره فلا غرو ان العلى هو الحسنى الحسنة ولذلك
 وضع في اولى رسومها والعلى تقع بالاسرار على طبائع الوجودات وحملا وهو الطبيعي
 وعلى النوم الذى اذاتها اشرك الحسنى فبها وسى المنطقى وعلى الملقوق مع الاحسن
 وهو العقل وقدم ذكره فالحسنى محسنة هو المنطقى لا غرو اما قال في رسم الفصل فكل في جواب
 اى شى مولى حومره لان الخاصة ايضا فكل في جواب اى شى مولى الا انها اما عقل محسنة عرضا
 لا ذاسا وجومرا وقال في رسم النوع الاضافى ان الحسنى كل على حملا واسا اولنا لان
 الحسنى المعد كل على اصاحا اما مكنة لا يكون اولنا وهو لا يكون نوعا الا بالاسس
 الغرب والباقي ط وانما جعل هذه الاقوال رسوما لاحد والى ان كل على السى افرع عرض
 لما فيه الطلقات غير مرسوم اما ما فان الحسنى في نفسه هو العلى الا الى للطلقات الحسنة بالاسرار
 سواء حل عليها او لم يحل واما حملا عليها او كونه صا لما لان كل فيما تعرض له بعد تقويمه وكذلك
 البوائى واما اورد السمة رسومها دون حدودها لاننا اشد ما به لساننا المتقيد

اشارة الى الحد الذى قول دال على مامو السى بانه الحد وقد رسم بانه قول رسوم مامو
 المطابق الى الدلالة على الذات والحد منه تمام شمل على جميع الموزات كقولنا الانسان امة
 جوان مامو ومنه ما يصح شمل على بعضها اذ كان مساويا للحد وكقولنا انه جسم او جوهر
 مامو واتم لا يكون الا واحدا واما الحد والخاصة فكلها ينقسم على بعض حسب
 اذ وماذا الاجزاء والاضافة ما يكون حسب الاسم ومنه ما يكون حسب الامة كما هو والمزايا
 هو الذى يحسب للامة واسم الحد يقع على التام والى انفس بالاشراك لان التام دال على
 الامة بالمطابقة فالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مركب والى انفس دال عليها لا بالمطابقة
 بل بالانضمام ويتبع على الحد والى انفس بالشك لان المشمل على اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم
 من المشمل على اجزاء اقل فاذا اطلق به الاسم فالواجب ان يحل على التام الذى هو الحد
 الحسنى وحده وايضا عنى الشىء في الفصل **قوله** ولا شك في انه يكون مشملا على موزات جميع
 ويكون لا محالة مجامع حصة واحدة لان موزات المسكره حصة واحدة والمتوهم الخاص فصلته
 اشارة الى ما سبق من ان الدال على الامة انما يكون مشملا على جميع الموزات واهل
 ان شىء الذى زاد مبرهنة يكون اما بسط او ما مركبا والمركب اما ان يكون في الفصل
 واما ان يكون في الفصل واخره والعلى المحسن هو المركب من الحسنى والفصل والخص
 بان يكون على واحد من المركب واجزاء مولا بالمواطاة على ايامه والمركب الخارجى
 قد يكون من اسما ملتبسة ساوا لا حادى العدد والى السوى والصوى الى الجسم
 او غير ملتبسة ساوا اذا كان السواد وغيره في البلغة او من شىء وما على منه فالحكم والسواد
 في الاسود او من شىء واصنافه الى غيره فارجل والابوة في الاب وبكون على الخاء
 غير ذلك مما يتولد ذكرنا وكل مركب خارج الفصل مركب في الفصل ولا يمكن الفصل قسم
 من هذه الاقسام بعرض خاصة اما البساط فلا فرق ما كود بل بالرسوم وما جرى مجراها
 واما المراتب العلية ففى الى تحريكها ودلالة المذكورة وى ذوات الماصات على

الاصطلاح المذكور قبل واما المركبات اياها محدودا من حدودها ان
كانت واداب حدودها من رسومها قبول الشئ الحدوث والى على ما منه الشئ يدل
على كخص الحدوث والى الامتياز الى سى المركبات العلة ولاجل ذلك قال يكون
معنى الحدوث محال من جهة وفصله واداب هذا الفصل سقط السك الذي يورد عليه
وهو قولهم ليس كل حد من حرس وفصل قوله واما لم يجمع المركبات ما هو مشترك
ما هو خاص لم يسم بشئ حقيقة المركبة يورد بالمركب العلة العرف فان سائر المركبات
لا يجب ان يكون مشكلا على مركب وخصص قوله واما لم يكن لشئ مركب في حقيقته لم
يدل عليها قبول معنى ما يقول القول الذي يكون حدا فان حقيقته البسيط يدل عليها
يقول ولكن لا يدل عليها قبول يكون حدا بل يقول يكون رسما وان لم يكن ذلك القول
في بعض الصور قاصرا عن المحدود في افاده بصور ما يطلب لضرورة و ذلك اذا كان
مشكلا على لوازم بعض افعال الدمن عنها الى حقيقته بل هو مما كان فان ذلك القول
يتوهم مقام الحد في افاده العرض قوله وكل محدود مركب في المعنى مباهج ما به رتبة
المركبة العلة قوله ويجب ان تعلم ان العرض في المحدود ليس هو المسمى كلف التيق
ولا ايضا شرط ان يكون من الادات من غير مادة اعبار اخر على ان صورته المعنى
قاصرا الظاهر تولى ووب ان العرض من المحدود هو المسمى فليس ولاك بحدوث كل
قول يظرد وبعكس على السى حد ثم ان يسميه بعضهم للادات والعرضات فعل المنة
ان الى كيف ما كان حد او الشئ رده عليهم جمعا واما ان العرض من المحدود تصور المعنى
ما هو مان من يوم بحسب الاسماء لا يثبت دونه و اعلم ان طالب المنة الطلى المقصد
الاول لا يحصل غرضه الا بعد ان يعرف السى الذي يريد المنة اولاهم الاسماء الغرض
المساوية السى رده المنة عنها مانا واما طالب تصور المعنى ما هو معد يحصل له المنة
على ما جاء به محدودا بالمصدر انانى قوله وادافرضا ان سائر الاشياء له حده

فصلان ساو مانا فاصطنع ان الحوان به بعد كونه جها وانفس فعدن كالحاس والمحرك
ما لا راد فادادوا واحدا واحدا كفى في الحد الذي راد به المنة الدالى ولم يكتفى في
الحد الذي يطلب فيه ان يحق واداب الشئ وحقيقته ما هو مقدم العلام الى كنهه شمالا
على فصل متساو من فلا وجه لا غاد و المنطقي من حيث يجوز ذلك فله ان حكم بوجه
اراد الفصل مما حاس سم الموميات قوله ولو كان العرض في الحد المنة بالاداساس
كنت انى كان قول الانسان جسم ناطق ياب حدا هذه جملة كج ما على القوم
فانهم مع قولهم بان العرض من الحد هو المنة بالاداساس اعرفوا بان هذا الس حد
ما هو مونا من لولهم والماست عدم فصل اخر بعد الناطق ون الانسان سائر
الا فلاك او الملكة بزعمهم في كونه حمانا طما وما زعمها بالماست والى ان الناطق
يتبع عليها بمسكن وم **وتنبية** واداب الشاء الى كمال الى ذكره في الحد محدود
وسى موميات السى لم يكل المحدود الا وجهها واحدا من البهارة الى تتبع الموميات على رتبها
اجمع ولم يمكن ان يجر فلا ان طول لان اراد الجنس العرب معنى عن معد واحد
واحد من الموميات المسر كذا فان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة المصن ثم سم لام
باراد الفصل وقد علفت انه اذا زادت الفصل على واحد لم يحسن الاجاز والحد
ادان العرض بالحد قد تصور كنه الشئ ما هو وذلك بعبه المنة انما لم يورد متعده او
مها سابه او نى ناس اسم الجنس واداب بدله كذا الجنس لم يدل انه خرج عن ان يكون حدا
مستعظم صنعة في طول الحد فلا ذلك الاجاز محدود كل ذلك ولا به الطول مذموم
كل ذلك الذم اذا حفظه الواجب من الجمع والربط في اليوم في هذا الفصل هو غلط جماع
من المصنفين في محدود الحد وذلك قولهم الحد قول وجز والى على تفصيل المعانى الى شمل
عليها مفهوم الاسم او ما جرى مجراه والنبية على فساد ذلك بما ذكره فنى عن الشرح وقد
اقاد يقول ادا حفظه الواجب من الجمع والربط فاده وسى ان الحد لا يجمع الموميات

بن جبريك ذلك ان ترتيب تقدم الرسوم ثم يتبع بالوصول ليعمل صورة مطابقة لغيره
قوله وكثيرا ما يقع في الرسوم زياده تزيد على الكفايه للتميز وسيل علم الرسوم عن **قوله**
يريد بذلك الرد على من يعمد الى انما زبانه زياده ذكر بعض اللوازم او السو في الرسوم المتميزه
بعض من هذا الايضاح وسيله الاطلاع على حقيقه المظ **قوله** ثم قول القائل ان الحدود وجزءها
يضمن بها ما يشي اصاب في محمول لان الوجه غير محدود زمانا فان الشيء بوجهه بالاساس الى س طولها
بالاساس الى غيره واستعمال امثال هذا في حدود امور غير خاصه خطأ وقد ذكر لهم في كتبهم
بالتدقيق ما يشي في المواضع الجدل المتعلق بالحدود فانها موضعها سبل على خطه كحد غير
الاضافي فالاصافي كمن يجد الاربابها اجف الاجسام والطبقه وعلم ان الحدود مضاف الى
المحدود لان الاضافه عارضه له ليست واحده في ماسه ومن جعل الوجه من احد
جملها واحده في ماسه **اشاره** الى الرسم واما اذا عرفت الشيء بولت في اعراضه و
خواصه الى خصه جملها بما لا يجمع فتدعوت ذلك الشيء رسميه ما ذكره الشيخ رسم رسم وحقه
ان حال قول بولت من محمولات لا يكون دائره باجمعا او لا يكون على رسمها الواجب
راوده معرفت الشيء والرسم منه مام عند التميز عن كل عاقل الرسم ومنه فاقص عند التميز
عن بعض ما تميزه وقيل انما هو الذي يسبل على الدائيات والوضعات والافاض
ما انصرفه على الوضعات والاضامه جبر مساوي الرسم ويكون اثن من منه ومنه ودي
وسو ما حاله من شرائط الحدود المساواه للرسم لئلا يتناول ما ليس منه او يخل عما يميزه
وبما لم يكن حل واحد من الوضعات مساو ما واجمع مما يكون مساو ما قصه رسما
ما حال مثالي رسم الخفاش انه الطائر الولود وقول الشيخ الى خصه جملها بالاجتماع
اشاره الى هذا المعنى والاستعمال الذي اوردناه في اصل السارج وهو ان مساو باللائم
الواقع في الرسم لمزومه لا تعرف الا بعد معرفه المرسوم فتكون معرفه المرسوم في ذاته لا يخل
بما ادعى جده في معرفه اللوازم غير المساو في بعضها بعض حتى يركب منها ما يكون

مساو ما تعرف به ولا يلزم الدور فان الاشكال في كنهه معرفه كون المجموع مساو ما حاله و
حده ان حال المساو في نفس الامر هو غير العلم بالمساو والشرط في اشكال الامن من اللازم
المساو الى المرسوم هو المساو في نفس الامر لا العلم بها فاذا نظر الباحث عن الشيء فيما
يكنه من لوازمه وعوارضه مساو او غير مساو وسفود ومركه واوصله بعضها الى ذلك
الشي علم بعد ذلك انه فان مساو ما ولا يلزم الدور ثم ان يعرف غيره ما يعرف مساو ما
ولا يحتاج ذلك الغير ايضا الى تقدم العلم بالمساو واعلم ان اللازم الواحد وان كان
مساو ما فانه لا يكون من حيث هو واحد رسما وكذلك الفصل وحده لا يكون حدانا قضا و
ذلك لان الواحد منها لا يدل على الشيء المطالبه بالاطمئنان اسمه بل اعاد على الاثر
وسيل على رتبه عقليه موجه لنقل الذهن من اللازم الى المرسوم ولكن العونه ان صرح بها
انضبط لظواهرها فان الدال بالحكمه شئ لا شأ واحد ولله السبب في
الرسوم والحدود في الاقوال دون المفردات من الالفاظ والاضافه اشكال الذين سكت
الى شيء على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصانع منه مدخل والاشكال من الحدود و
الرسوم الى المطالب صناعي واما سبل الصانع باللفظ مفرداتها لا غرض في لا يكون الا
مؤلفه **قوله** واجود الرسوم ما وضعه الخشن ولا يستند ذات الشيء مثاله ما قاله الانسان
انه حيوان مثا على قدمه بعض الاطراف خفاك بالطبع ومثال المثلث انه الشغل الذي له
مثلث زواياه وذلك لان اللوازم والخواص في النقول لا يدل بالوضع الا على شيء ما
او يخص ما اقامه ذلك الشيء وانه بوجهه فلا يدل عليها الا بالاشكال العقلي واذا وضع
الجنس دل على اصل الذات ثم سمى السموت بالخاص واللوازم والخواص **قوله** ويجب ان
يكون الرسم خواص واعراض منه لشي فان من عرفت المثلث بانه الشغل الذي زواياه مثل
فامتن لم يكن رسمه الا للتميز من هذا الشرط اخر في جوده الرسم ومدى بصره ولما كان حال
الشي في البان والخطا محتملا وبما كان الشيء عند بعض جنس عند اخر يكون بعض الاقوال

رسوما عند قوم غير رسوم عند آخرين وما عثل في احر الفصل وهو ان رسم المثلث كمال
ازداد اما لا يكون الا الهندس والصحيح انه لا يكون للهندس ايضا الا بحسب الاسم دون المثلث
فان الهندس لم تعرف حصة المثلث لا يمكن ان تعرف حال زواياها واما ان من الحدود
حدود شارح الاسم وحدود دالة على الماسه فكذلك الرسوم **اشارة** الى اصناف من الخطا
تعرض في تعريف الاشياء بالحدود والرسم اذ عرفت نفع ما فيها ودلت على اشكالها
في غير هذه اصول فاعلمنا على ما للحدود والرسوم من كتاب الجدل وبسبب ما فيها
في ذلك الكتاب ما لموضع كل موضع حكم مشتبك عند احكام اخر يمكن ان يجعل كل واحد
منها مبدء من هذه الاصول ما يتعلق بالمعاني و تقدم المواضع النقطه **قوله** من التبصير
ان استقلال الحدود والانماط المجازيه والمستعاره والغريبه الوحشه بل يجب ان يسئل فيها
الانماط الناصه المتعارفه: **قوله** رد بذكره والاقوال الشارحه مطلقا واللفظ المجازي المستعار
بما يطلق على غير ما وضع له لغرضه سفي الدول عنه الى الغرض من شبه او نسبة او اخر على
او غير ذلك وبما يلها الحسنة ومفردان بان ذلك الاطلاق في المجاز يكون مستمرا او
ربما لا يلاحظ الحسنة فيه وفي الاستعاره يكون مستبعدا عما يلاحظ كون ذلك الاطلاق
لن حقيق فاما المجاز في المفردات فاطلاق النور على الجذاه والنظر على الفكر وسه
المركبات كقوله: **قوله** واسئل التزييه والمستعار في المفردات كقوله: **قوله** السرحان على
الصبح الاول وفي المركبات كقوله: **قوله** واحضض حياك والانماط الغريبه هي التي لا يكون
اسما لها مشهورا او يكون بحسب قوم وقوم وبما يلها المتعارفه والوحشه هي التي
يشتمل على تركيب منفر الطبع عنه وبما يلها العذبه واذا اجتمعت الغريبه والوحشه
في لفظ سمح جدا فاستعمال اشكال هذه الانماط في التعريفات يوجب لانا محاجه الى
كشف وبما يلها من احياج البول السارج الى قول شارح اخر والانماط الناصه هي
التي تخرج عن المقصود صريحا وتزل الاسماء عما يكون في مراده وبما يلها الموصلة

او الغلبه وفي بعض النسخ بدل المتعارفه المتعلم اي بن الركاكه الهامه والمثاله المفرطة
اي تبدل بالبدن عن فهم المعنى الى النظر في اللفظ **قوله** فان النسخ ان لا يوجد المعنى
نقطه ما سبب معاد فلينخرج له لفظ من اشكال الانماط مما سببه وسيدل على ان لم يستعمل
قد مضى ذلك في المفردات وقد مضى في المركبات وذلك لان الناظر في المعاني ربما
يدرك اشياء لم يذكرها واضع لغته او يسهل له تركيب مما يحاج اليه لم يضع لغته ولم يضع
لها اسما ويحتاج الناظر الى ان يبررها فتنظر الى وضع اللفظ بازاها وانما اشترط المتكلم
في لان الاستعمال عن المعاني الاجلله الى غير ما سبب المتكلمه في المجاز والاستعاره
والشبيه وغير ما طرق مسلوكة في مع المعاني فليخرج لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجا
عن ذنب اللغة ومثال الخزعاب في المفردات العقل والنفس وفي المركبات لباس
والاستقرار **قوله** وقديسه المعروفون في لغتهم قديسه فوالشيء ما هو مشك في المعرفه
وبما يلها كمن تعرف الزوج بانه العدد الذي ليس يفرده وربما تخطوا ذلك فقولوا الشيء
بما هو احق منه كقول بعضهم ان النار هو الاسطقس الشبيه بالنفس والنفس احق من النار
وبما يتعدوا هذا فقولوا الشيء بمنته فقولوا ان الحركه هي القدره وان الانسان هو الحيوان
البشري وبما يتعدوا هذا فقولوا الشيء بما لا يعرف الا بالشيء اما مضمر او ايماء
المخرج مثل قولهم ان الكسبه بابنا نفع المسايه وتلاها ولا يمكنهم ان يعرفوا المشايه
الا بابنا المعاني في الكسبه فابنا اما جالت المسايه والمثاله بابنا المعاني في الكسبه
لا في الكسبه والنوع وغير ذلك واما المضمر فهو ان يكون المعرف به مني فكل من عرفه
ان تعرف بالشيء وان لم يكن ذلك في اول الامر مثل قولهم ان الاشئ زوج اول
ثم كدون الزوج بانه عدد مسمي ومن ثم كدون المسايه بانها شيان كل واحد
منها يعاين الاخر مثلام كدون الشين بانها ايمان ولا بد من استعمال الاثنيه في
حد الشين من حيث هما شيان: **قوله** من المواضع المعنويه فيها تعرف الشيء ما يباذ

في المنة والجلالة ثم بما هو الحق ثم نفسه ثم بالاعرف الاله اما بمره واحده ومودورظ
او مراتب ومودورحق وجمع ذلك روي على الترتيب المذكور فالعرف بالمساوي
روي لانه لا يند المط وبالاخى اردائه لانه لا يند عن الا باده ومنش الش اردائه
لان الاخى يمكن ان يصير اقدم معرفه في بعض الصور معترف ولا يصور ذلك في
شئ الى والدوزي اردائه لان الاول معنى ان يكون الشئ على نفسه بدم واحد
والثاني معنى ان يكون له مقام في واحد والدور الطاهر كشع والكنز ارداء
في الحسنة والاشبه يكون في المن وقد ارد في مال العرف بالمساوي معرفت
الروح بانه ليس بفرز والزوج بابل الفرز بابل الضاد بحسب الشرح وبابل الدم
والملك بحسب الحسنة معرفته معرفت بالمساوي بحسب الشرح ومنه اذ الشرح و
معرفه وروي بحسب الحسنة لان الدم معرفت بالملك معرفت الملكة بمعنى دورا
قوله وقد شهد المعرفون فكدرون الى في الحد حيث لا حاجة اليه ولا ضرورة
اعني الضرورة التي معنى في الحد معنى المراتب والاضافات على ما يستعمل في عمر
هذا الموضع ومال هذا الخطا فويلهم ان الله ذكره كثره كثره من احاد والجمعة من الاحاد
في الكثرة بغيرنا ومن من سول ان الانسان حيوان جسماني ماطي والحيوان ما حود
في حده الجسم من مال انه جسم ووقس حساس يحرك بالارادة فيكون قد كثر و
الكثرة قد منع للمود في الحد وقد منع للحد بعض اجزاء واصنافه منع بحسب
الحاجة اليه وقد منع بحسب الضرورة وقد منع لاجبها والروى ما يستعمل على تكرار
الحاجة اليه ولا ضرورة منه فمال ما كثر المود في الحد الانسان حيوان بشري و
مال ما كثر الحد او بعض اجزاء ما ذكره السج في معرفت العدد والانسان والكثير
بحسب الحاجة فاما كون في الجواب عن سوال سئل على تكرار كن سال عن حد الانسان
الحيوان مثلا ومما حجب في حواء الى اراد حدهما فمعرفه تكرار بحسب الحاجة

وموشر فيج بالنظر الى السؤال فيج لولا السؤال وبحسب الضرورة فاسع في حدود بعض
المراتب والاضافات والمراتب التي منع في حدودها تكرار معنى مركب عن الشئ او
عن عرض دالي له فمع الشئ مره في حد ومره في حده حده الذي شمل حده على ذكر
معروضه ضروره تامر والمال المشهور منها الالف الالف فان الالف لا يمكن ان
يحد الالف ذكر الالف لان النقطه معر كحق بالالف لا اي بقدر معنى والالف منها
عمر الالف الذي سال في حده صاجب الالف من مال الرجل الالف لان براه
عن دالي خلاف ذلك وقد قل في من الالف منها انه اما الف وبعده او ذو بعده
في الالف وفعل الاول يكون لولا الف الالف مشملا على تكرار الالف فانه لا معنى
الف موافق وبقدره على الثاني لا يجوز ان يكون الالف والالف في الالف لان الالف
لا يكون له الف فضلا عن ان يكون والالف على ما صي صاجب الالف الالف الالف وبعده
في الالف وح يكون معناه الف موافق وبقدره في الالف وعلما ما غفر صحيح والصحيح ان
بغير الالف مود وبعده لا يكون الالف وح لا يمكن ان يكون صاجب الالف الالف لانه
لا يكون واشي لا يكون ذلك الشئ له ويكون معنى الف الالف مود وبعده لا يكون
الالف واما التكرار في الاضافات فبني بانه **قوله** وهذا المثالان قدما ساس
مع سلف ما بسقت الله الاساره ولكن الاعمار مختلفه فمع سلف مو معرفت الشئ
بنفسه وبالاعرف الاله والمناصبه مود وقوع التكرار فيها وذلك لان معرفت الشئ مع
انما سئل على تكرار كنهه كون المود في الحد وفي حد من المثالين كون الحد او بعض اجزاء
ولكن الاعمار مختلف لان السهون من جهة معرفت الشئ بما معنى تقدم معرفته على نفسها
غير السهون من جهة تكرار لا يحتاج اليه ولا ضرورة منه **قوله** واعلم ان الذين يعرفون اشياء
مما لا يعرف الاله ليس هم في حكم المكر من مود في الحد وذلك لان العاقل الكسنة بابها
مع المشابهة تارة سول الكسنة بانه مع اتفاق في الكسنة وهذا التكرار للمود في الحد و
المراد بان الساب من الحسب **وهو وتنبية** وانه قد يظن بعض الناس ان لما كان

المضاعف علم كل واحد منهما مع الآخر بحسب من ذلك ان علم كل واحد منهما بالآخر هو
 كل واحد منهما في حد ذاته لا فرق بين العلم الشيء بالامر وبين العلم الشيء بالامر وما
 لا يعلم الشيء الامر يكون لا محالة محمولاً مع كون الشيء محمولاً مع كونه معلوماً وما لا يعلم
 الشيء الامر بحسب ان يكون معلوماً قبل العلم بالامر ومن الوجه التام ان يكون الشان لا
 يعلم بالامر وما لا يعلم بالامر مع العلم بالامر هو الذي له ان يكون لو كانت العلم بالامر
 لما اجب الى استسلام الامر او كان العلم بهما معاً ليس الطريق هذا بل منها ضرب من السلف
 مثل ان يقال سلا ان الامر هو ان تولد اخر من نوعه من نطفه من حيث هو كذا كذا
 في جميع اجزاء الجسمين شيئين بالامر ولا فقه حواله في المضاعف ان يكون معاني الوجود
 والعمل فعرفت احدهما بالآخر تعرف الشيء بالمساوي بحسب ان تعرف كل واحد منهما بآخر
 السبب الذي ينفصل كونهما مضاعف من شخصاً معاً في العمل ويخص البيان بالذي راود برئته
 منها وهذا السبب على طمأنينة ما ذكره في حد الامر انه حواله من نوعه من نطفه
 من حيث هو كذا كذا فالحوان هو الامر والآخر من نوعه هو الامر كنهما اخذاً من عن
 الاضافه وتولد من نطفه بسبب تضاعفهما من حيث هو كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الذي ينفصل معنى الاضافه الى الحوان الذي هو الامر ويخص البيان به لان الامر انما
 يكون مضاعفاً الى الامر من بين الحسنة **قوله** ولا ينفصل الى ما سوله صاحب ايساغوجي في
 باب قسم الجنس بالنوع وقد تكلم عليه في كتاب الشفاء ما اردناه لان من الاشارة
 الى تعريف المركب الموجبه نحو السور ونحن مستعملون الى تعريف المركب الموجبه نحو الصدق
 قسم الجنس في العلم الاول بانه الممول على كسر محقق النوع في جواب ما هو ورم النوع
 بانه الممول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فوقع دور في ظاهر الرحمن وحمله ففرق بين
 صاحب ايساغوجي على ان المضاعف لما كان مامه كل واحد منهما بالامر الى الآخر
 محب ان يخذ كل واحد منهما في حد ذاته واشار الشرح في الشان الى ان ليس كل شك بل

زمانه الكسب بسمه جميع المضاعفات ثم بين ان ما كان بازاء لفظ النوع في لغة اليونانية كان
 في الوضع الاول يدل على صورة الشيء وحده لم قبل بحسب الاصطلاح الى احد الحسنة فالنوع
 المستعمل في حد الجنس هو بالعلم الاول اللغوي فانه قال الجنس هو الممول على كسر محقق
 بالحسنة في جواب ما هو ثم عرف النوع المصطلح بالجنس ولم يكن دور **البج الثالث**
 في المركب الجبري **اشارة** الى اضافات النعمان هذا الصنف من المركب الذي هو المحمول
 على ان تذكره هو المركب الجبري وهو الذي يقال له انما هو في مقامه او ما ذكره
 على علمه الصدق والكذب لا يمكن ان يعرف الا بالآخر المطابق وغير المطابق فعرفت الجبريها
 بعرفته ووزي والحق ان الصدق والكذب من الاعراض الدائمة بغير معرفة بها بعرفته
 او في نفسه الاسم وتعدا لمعناه من من سائر المركبات ولا يكون ذلك دور لان الشيء
 اوضح بحسب مامه بهما يكون طبياً في بعض المواضع منفردة ويكون ما شمل عليه من اعراضه
 الدائمة المنفردة عن التعريف او غيرها مما يجري مجراها عما عن الالباس فاراد في الانسان
 الى معنى ذلك الشيء اما لخصه وبجوده عن الالباس وانما يكون دوراً لو كانت ملك
 الاعراض انما منفردة الى البيان بذلك الشيء ومنها اما يحتاج الى معنى صنف واحد من
 اضافات المركبات فانه اسبابه لانه لم ينفرد به وليس في الصدق والكذب اشياء يمكنها
 ان يمول انما معنى بالمركب المركب الذي سئل عن الصدق والكذب عليه فالرد وقع اسبابه في
 معنى الحوان سلا يمكن ان يمول انما معنى به ما يقع في تعريف الامساك موقع الجنس ولا يكون
 دور **قوله** وانما هو مثل الاستدحام والالباس والتمني والرحي والسمك ونحو ذلك
 فلا يقال فيها صادق او ما ذكره الا بالعرض من حيث هو بعض بذلك عن الجبر وفي بعض
 التسع من حيث هو بعض بذلك عن الكثرة وهذا ما كذا لا سيما انه فاه صرح بان الصدق والكذب
 نوعان المركب واحد هو الكثرة والآخر ان منفردة من المركبات الا بعد صوره بها خبراً بالتوجه
 والمعرض الاستدحام عن الكثرة كما قال است قلت كذا ورايه انك قلت وبالا لاس

فان موضوعها هو ان يكون بين كذا وكذا
ما تحت الموضوع او غير عام سميت مفعلة اما مفعلة
فان كان ادخال الالف واللام واجب لهما وشركة
مدخل في لغة العرب فليست ذلك في لغة اخرى
فان كان موضوعها طليا وبقين قدر الحكم وكذا
فان كان من ان الحكم عام سميت مفعلة
واما ساله كقولنا ليس ولا واحد من الناس
في البعض ولم تعرض للبالي او موضع ما خلافت
فان كان موضوعها طليا وبقين قدر الحكم وكذا
فان كان من ان الحكم عام سميت مفعلة
واما ساله كقولنا ليس ولا واحد من الناس
في البعض ولم تعرض للبالي او موضع ما خلافت
فان كان موضوعها طليا وبقين قدر الحكم وكذا
فان كان من ان الحكم عام سميت مفعلة
واما ساله كقولنا ليس ولا واحد من الناس
في البعض ولم تعرض للبالي او موضع ما خلافت

فان موضوعها هو ان يكون بين كذا وكذا
ما تحت الموضوع او غير عام سميت مفعلة اما مفعلة
فان كان ادخال الالف واللام واجب لهما وشركة
مدخل في لغة العرب فليست ذلك في لغة اخرى
فان كان موضوعها طليا وبقين قدر الحكم وكذا
فان كان من ان الحكم عام سميت مفعلة
واما ساله كقولنا ليس ولا واحد من الناس
في البعض ولم تعرض للبالي او موضع ما خلافت
فان كان موضوعها طليا وبقين قدر الحكم وكذا
فان كان من ان الحكم عام سميت مفعلة
واما ساله كقولنا ليس ولا واحد من الناس
في البعض ولم تعرض للبالي او موضع ما خلافت
فان كان موضوعها طليا وبقين قدر الحكم وكذا
فان كان من ان الحكم عام سميت مفعلة
واما ساله كقولنا ليس ولا واحد من الناس
في البعض ولم تعرض للبالي او موضع ما خلافت

ان هذه السبعة سبب السبب الحسنى وطى ويمن معها السبب الحسنى فان كانت السبعة الاولى
من عرسا دس ومذا منى قوله فان لمّا واحد والسبب الحسنى في السبب ونحوي القدم هو
ما نتم عنه على سبيل القطع سواء دل عليه بوضع او بالعدل قوله واعلم انه وان كانت في
العرب مدد بالالف واللام على العموم فانه مدد على بعض الطبيعة هناك لا يكون مع
الالف واللام في موقع من الا ترى انك قد تقول الانسان عام ونوع ولا تقول كل انسان
عام ونوع وسواء الانسان هو الحيوان ولا تقول كل انسان هو الحيوان وقد مدد على جنس
جوى ذكره او عرف حاله فيقول الرجل بمعنى واحد بعينه ويكون العنصر بعينه مخصوصه
واعلم ان اللفظ اخصر سمي سورا مثل كل وبعض ولا واحد ولا كل ولا بعض وما جرى بها
المجرى مثل طراد اجوس ومثل سيج بالبارسة في الكل السالبة قد ذكرنا ان المعاني
الاصيلة التي سمنا بطابع فانها من حيث هي ليست بعلة ولا جوه ولا عام ولا خاصه ولا
كثرة ولا واحد وانما تقسم شئ من ذلك بانضاف لاحق اليها كخصها به فلا يكون ملك
الطابع اما ان حكم عليها من حيث هي او حكم عليها من حيث هي لاحق بعنصر الحكم او مخصوصه او مع
لاحق بغيرها واحدا مخصوصا معنا وكصل من الاول فبعض ممله ومن الثاني مخصوصه عليه وجوه
ومن الثالث مخصوصه والالف واللام مدد بالاشراك على الاحوال الله اما على العموم
وسمى لام الاسنوان فماني قولنا الانسان حيوان اي كل انسان وفي مخصوصه عليه
واما على بعض البعده فماني قولنا الانسان عام ونوع او قولنا الانسان موصوفى كهي ممله
واما على الشخص وسمى لام العهد فماني قولنا قال السبع وفي مخصوصه وباني الفصل خاصه
اشارة الى حكم الممثل واعلم ان اهل ليس بوجوب العموم لانه اما ذكره طبعه يصلح ان يوجد
فيه وحلي ان يوجد جزئه فاخذ السابح لما قرنه مما لا يوجب ان يحلها فيه ولو كان
ذلك يقتضى عنها ما علة والعموم تحت طبعه الانسان بعضى ان يكون عامه مما قال بعض
نوع نساء كنهنا فان كانت يصلح ان يوجد طبعه ومساكن بعضه ايضا فان المحمول

عن الكل محمول على البعض وكذلك السلوب وحلي ان يوجد جزئه من اهل ليس بصدق الحكم
بما جرت عليه في قوله الحركه وكون العنصر جزئه الصدق بقصره لا يمنع ان يكون مع ذلك
طبعه الصدق فليس اذا حكم على البعض حكم وجب من ذلك ان يكون الباقي محلياً ولا محلياً
وان كان نصرة في قوله الحركه فماني ان يصدق عليها الحكم في الممثل على الطبيعة
المجردة المذكورة وصفت العنصر لمدد بالوضع على طبعه الحكم ولا على جزئه بل محمول على
سما ولا على في نفس الامر عنها فماني السبب عن الكل لكن العنصر منها سبب الحركه
من غير عكس فبجزئه ما قد وقع في نفس الممثل على حاله والطبع باقية على الاحمال فاذا
مجرى العنصر الحكم على البعض بالصدق فان في المحصورتين الحركتين ومذا هو السبب
كونها في قوله الحركه وانما قيل في قوله لا تبالست مدد بالوضع على ذلك بل بالعقل
والانص الذي حكم بان دلالة الالزام مهوره في العموم مطبقه قد اضطر الى ان حكم بان
هذه الدلالة دلالة الالزام والناط الكتاب ظاهره ولما بين ان الممثل في قوله الحركه
وقالت الشخصات مما لا يعدها في العموم فاذا انحصار المعنوية من المحصورات الاربع
اشارة الى حصر الشرطيات واما لها والشرطيات ايضا فوجودها احتمال وحصر
فانك اذا قلت انك فان السمس طالع فانها موجودة او قلت واما اما ان يكون لعدد
زوجا او يكون فردا فقد حصرت الحصر على الموجب وادلت ليس به اذا قالت
السمس طالع فالل موجود وقلت ليس السمس اما ان يكون السمس طالع واما ان يكون لعدد
موجودا فقد حصرت الحصر على السالبة وادلت قد يكون او اطلعت الشمس فالسماء
سقيمة او قلت قد يكون اما ان يكون في الدار زيد واما ان يكون منها غير قد
حصرت الحصر الحركي الموجب وادلت ليس بها فان الشمس طالع فالسماء صحيحة
او قلت ليس واما اما ان يكون الحكي صفر لونه او مويه قد حصرت الحصر الحركي السالبة
في حصر الشرطيات واما لها لا سلعين كالاحزاب في الحصر والامثال بل كالاتصال

والا اتصال فان الحكم سمي بوجهها او مخصصه لمعنى الحكم المحرر من غير ان يخصص
بمعنى الاتصال وبتقدير الحكم كمال لا يمتلئ السركه بمعنى الخصوص واما لمخصص ذلك على الفصل
فان سول حله الحكم الاجال الى المصنفه الزوده لس سكره مراتب الوضع بل يحصل التالى
عند وضع المقدم في جميع اوقات الوضع ولا بد لك ووجه بل وبعين الاحوال التي يمكن فيها
مع وضع المقدم فاما اذا قلنا قلنا فان زبد يكتف بمده سكره فليسنا ندعيت في الى ان
مده السكره انما يحصل في مراتب غير معدود بل زود انما يحصل في جميع اوقات كباية
ولا تنقص عليها ايضا بل فريده مع ذلك ان كل حال يمكن ان يفرض مع كونه قاتلا مثل كونه
قاتلا او قاتلا او كونه شمس طالعا او كونه انما زودا او غير ذلك مما لا يمتلئ فان حركة
اليه حاصله مع الكفاية في جميع تلك الاحوال بشرط كون تلك الاحوال ممكنة مع وضع الكفاية
وذا اوقات حله في احواله ان يكون في بعض الاحوال من غير تعرض لبا فيها ومسال ما
يخص بعض الاحوال فلو ادا ان في احواله انما هو انسان فان ذلك يلزم حال كونه ماطنا
دون سائر الاحوال والسالبه اعني لازمه السلب لا سالبه الزوم على فاس ذلك الباطن
واما سالبه الزوم فان لا يكون الزوم الاجبالي اما الخلق او الخصى صا وفاقل الصا و
اما اجاب من غير زوم او سلب محسب ما تنفذه السابلي واما حله الحكم الاجبالي في
الاتفاق فهي نعم اوقات صدق المال مع صدق المدم فط مالا لعا في من غير اسلزام
المقدم للمالى ووجهها يخصها وحله الحكم السلبى اعني انما السلب لا سلب الاتفاق
من ان لا يكون السالى صا وفاق مع المقدم في شئ من الادوات اتفاقا من غير زوم
ووجهه على فاسه وقت سلب الاتفاق على سلب الزوم واما الاتي بالجميع ذلك
فكره العموم واليخص واليخص على فاسه واعلم ان وجود الحكم الخلق في الاتفاق
مستغنى واما حله الحكم الاجبالي في المنفصله بوجود الساندي في جميع الاوقات والاحوال
وذلك ان يكون كون اجزاها متغايرة بالاداء ووجهه كون الساندي في بعض الاوقات

او الاحوال كما يكون متباين الزاد والسا في حال لا يكون متساوي وجه دون سائر
الاحوال واما على فاس ذلك واما سلب العا وقيده معنى اما صدق الاجزاء معا
لو كنهها معا او صدق بعضها وكذب البعض من غير ان يصدق صدقها كذبها واما
ولا كذب ذلك صدقها فاما مخصصه النظري صورة دون موادها وصفه كل واحد
بما هو ذكر في الكتاب **اشارة** الى ركب الشرطيات من الكلمات يجب ان يعلم ان
الشرطيات هما محل الحكم ولا محل في اول الامر الى اجزاء بسيطة واما الحكم
فانما هي التي محل الى البساطة او ما في مع البساطة اول اخلالها والجملة اما ان يكون
جزءا بسطيا كقول الانسان سارا او في قوة البسط كقولنا الحيوان الساطع المائت
شاة او سطل سطل فدمه واما فان يداني قوة البسط لان المراد به شئ واحد في
في ذاته او معنى يمكن ان يدل عليه بلفظ واحد فذكر ان المركبات من المفردات هي
الكلمات والمركبات بعد المركب الاول من المركبات هي الشرطيات بحيث ان محل
الشرطيات الى المركبات الاولى قبل اخلالها الى المفردات واما الكلمات فانما محل
الى المفردات لا غير واللفظ الكلمات عنه عن الشرح **اشارة** الى الدول واليخص
ويعا فان المركب من حرف السلب مع غيره كمن سول زبد موخر صوره كانت
الدلالة او لا على الامور البشوية وبوسطها الى غير البشوية فان من الواجب ادا
باعتدال الدلالة على امور غير بشوية ان نورد الالفاظ البشوية ونعدل بها با دوات السلب
الى تلك الامور التي هي غير بشوية فان كان من حق تلك الامور ان يدل عليها باللفظ
مولد فالاول فلفظ اداء السلب الى تلك الاقوال كما في الضمانا السالبة
والموجبه وان كان من جهتها ان يدل عليها باللفظ مفزود فلفظ كذب اداء السلب
مع المفردات البشوية التي ما بها كقولنا لا بصير او غير بصير بازاء البصر في الاسماء وما
صح ولا يصح بازاء صح ولا يصح في الاقوال ويكون حكم تلك المركبات حكم المفردات

ومن المسمى معدوله ومما يلزمها الحالة عن اداء السلب بارها محصلة وبسطه و
 لما استمر به العاقل استعمل به المركب في غير السوفا ايضا كاللا اعمى ولا يزال
 على قياس السوفا **قوله** ونفى بغير الصفة الاعنى او معنى اعم منه . . . ولما كان
 بعض الاعداد المعاملة للصفات اسماء محصلة في اللغات خالصة والكوت والكول
 دون البعض وكان الجمع في الحاجة الى البارة عنه متساوية فاصطغ بعضهم على اطلاق
 تلك الالفاظ اعنى المعدولة في الدلالة على الاعداد واجراها بعضهم على ما مضى
 الاعنى والعقل من اطلاقها على تعامل المحصلة مطلقا وكان غير البصيرة دل على الاعنى
 عند الطائفة الاولى وعلى كل من ليس بصيرة شئ كان عند الآخر واخذ بعض المتطمين
 من السانع موضع بحث في هذا العلم **قوله** وبالحكمة ان جعل الفروع البصرة ونحوه
 كش واحد ثم ثبتت اوسيله فكون الفروع بالحكمة حروف السلب حرام في المحمول فان
ابست والجمع **كان** انما ما وان سلبه **كان** سلبا فاسول في غير عصره . . . يريد
 ان الفاعل المعدول لما كان بارة لفظ المفرد كان حكمه في المركب وكانا كما
 السطره وبسببها بحث ثوب الاتصال او العباد ونشأ لا بحث كون اجرائها
 موجه او مباله فكل ذلك بانها تكون البصيرة الجارية اذ اذ كانت حاكمه بربط المحمول
 المعدول للوضوح وسلبه اذ اذ كانت حاكمه بغيره **قوله** وبحث ان تعلم ان حى
 حل بغيره حمله ان كونه لجامع معنى المحمول والوضوح معنى الاجتماع بينهما ومما كانت
 معنيين واذا ثبت ان طين لفظ معنى بعدد . . . اسحق هذا السلب لفظا لا يدل على
 وقد كدت ذلك في لغات كادت يارو في لغة العرب الفصل كقولها زائد ثابت
 فانه ان كان زائد متواتر . . . ولا يمكن حذفه في بعض اللغات كاني النارسه
 ست في مواضعه . . . وهذه الصفة تسمى رابط . . . بشر الى بعض ما يرتبط
 اجزاء الصفة بعضها بعض فان كانت والسلب متعادين بربط الارتباط و . . .

سمى من ذلك الفرق بين سلب والعدول واعلم ان رابط في معنى اداء فان معناه
 انما يحصل في اجزاء الصفة الا انها قد يغير عنها مارة بصفة اسم كمال زائد سوفا
 قد يغير عنها مارة بصفة حله وجوده كمال زائد وجوده او يكون كمالا ويحذف مارة في بعض
 كمال زائد ثابت والظلال قد تشمل عليها ولذلك ربطت لادها بغيره كماله ولا يلحق
 معناه الى رابط اخرى كاني قولها مال زائد وكذلك الاسماء المشقة عنها اذ وقعت موقعها
 فالصفا ما كان له عنها اما بالفتح واما بالكسرة شانه والمشملة عليها متعارفة للوضوح والمحمول
 لانه والفاضل السارح اخذ من على الشخ مان قال الثابت بعض الارتباط بغيره لانه
 اذ مومن الاسماء المشقة فعوله ووجهه ان كمال زائد سوفا ليس يصحح على انما يصح ذلك
 في الاسماء الجارده وحدها وقد سمي في هذا الاعراض لان الفعل انما يرتبط لانه بفعله
 دون اعداءه وانما على الاستقدم الفعل في العزم هو لا يرتبط لانه باسم مقدمه في حال
 من الاحوال فالحكمة او غيره فاذا كان محتاج في ان يرتبط بالمسند املا او اسلق به الى
 رابط اخرى غير التي سئل عليها منه وكسرت لا وموضع مفاك موقع اسم جاد فلو كان
 بدل قوله زائد ثابت زائد كسب مثلا حتى يكون المحمول هو الفعل لانه انما يصاحبه
 ان كمال زائد بربطه لان اسناد كسب الى زائد المتقدم عليه ليس اسناد الفعل الى
 فاعله الذي يرتبط لانه به بل هو اسناد اخر الى المسند والفعل مناسخ فاعله بمنزلة خبر
 مفرد مربوط على مسند رابطته غير مارة ارتباط الفعل بفاعله **قوله** واذا دخل حرف
 السلب على الرابطه فصل مثلا زائد ليس هو بغيره فعد دخل النسب على الالجاب ووجه
 وسيله واذا دخلت الرابطه على حرف السلب جعله جازم في المحمول وكانت الصفة
 الجازم اصل فذلك زائد موخر بصرة وبما اضاعف في مثل لو كان زائد ليس موخر بصرة
 فكانت الاول واجله على الرابطه سلب والانه واجله عليها الرابطه جاعله اما
 جازم في المحمول والصفة التي محمولها مكدا سمي معدوله وسفقه . . .

اراد ان الربطه او العنق سهل الفرق بين السائمه والمعدوله لان اداه السلب
 ان عدم الضرب رفع الربط فصار الضربه سائمه وان ما خرج جعلها الربط
 جازا من المحمول فصار معدوله وان تضاعف وتخلل الربط بينهما صار سائمه
 اما في السائمه فالفرق بينهما اما بالسائمه او بالاصطلاح ان وقع على ما را الا داتين كما
 قال في اختصاص السلب وغير المعدول **قوله** سى معدوله اقول وبعضهم يسمون هذه
 الضربه معدوله مشهوره الى المعدول الذي هو المفرد **قوله** وقد عرفت ذلك في جانب
 الموضوع ايضا وقد كنت كقولها غير البصر اسمى الا ان الضربه المعدوله اذا اطلقت فهم
 عنها معدوله المحمول وهذه انما تعد بالموضوع وقد نزل البحث في هذا الضرب لعدم
 التباسه بالسائمه بجلات **الاول قوله** فاما ان المعدول يدل على عدم المتقابل للملكه
 او على غيره حتى يكون غير مصر انما دل على انما عني معد او على كل فاد البصر من المعد ان
 ولو كان طبعا او ما هو اعم من ذلك فليس سائمه على المطلق بل على التقوي بحيث لعله لفت
 اقول قد ذكرنا الخلاف في ان المعدول كغير المصير مطلق على عدم الملكه كالا عني او على ما
 ليس بصره اي شي كان وكان في اطلاق اعدام الخلاف على معانيها ايضا خلاف بعد
 الاتفاق على تفسير عدم بعدم سى في موضوع من سائمه ان نصف بذلك الشئ قد سميت
 بعضهم الى ان الموضوع المذكور هو موضوع محض والا عني لا يطلق الا على من كان شأنه
 ان يكون بصره من اشياء من الخواص وبعضهم الى انه موضوع نوعي او جنسي والاعشى
 مطلق مع ذلك على الملكه الذي ليس من سائمه ان يكون بصره لكن من شأنه نوعه
 ذلك وعلى فاجد البصر من الكليات طبعا فاقتراب والخلاف الذي ليس من شأنه
 ان يكون بصره من كائن من سائمه فالدن يكون المعدول على عدم الملكه مطلقه
 على احد هذه المعاني واما الذي من كونه على ما تعابيل المحصل مطلقه عليها وعلى ما هو
 اعم منها فاجب اداس ملا وبالحكمه على ما ليس بصره مطلقا والبصر من ان هذا البحث

[illegible]

[illegible]

محتاج موجه مولده من امهالها وقد يكون خصات ومحصولات موجبات وتواب
بالت بعضها من بعض ويكرر وجوه العالف ولما كانت الشرطيات مولده بعد التاب
الاول فهي كون مولده اما بالناسا اي من جملة او بالنا اي من شرطيات مولده
من جملة او بالنا اي من شرطيات مولده من شرطيات مولده من تليات وعلف جرا
ال بالنا **له قوله** فاك اد املت ان كان طاقات الشمس طالع فانه موجودا اما
ان يكون الشمس طالع واما ان لا يكون النهار موجودا فمعدرك مصل من مصله ومنصل
واد املت اما ان يكون ان كانت الشمس طالع فانه موجودا واما ان لا يكون ان كانت
الشمس طالع فالل موجود فمعدرك المنصل من مصلين واد املت ان كان هذا
عدد او ما زوج واما فرد فمعدرك المنصل من جملة ومن منفصل وتلك ان تعد
من مسكن باسم المصالح ثم انقص الشخ من التالينات السعة والستة على اراد امله
ملته او لها مقصده مهله من مصاه حله ومنصله مهله طها موجبات واما منها منصله مهله
موجه من مصلين مهله من احدتها موجه والاخرى ساله واما منها منصله مهله من جملة
محصه ومنصله مهله طها موجبات والفاضل السارح زعم ان مالي المثال الاول وهو
ان كان طاقات الشمس طالع فانه موجودا اما ان يكون الشمس طالع واما ان لا يكون
النهار موجودا فمعدرك ان يكون منصله مولده من الش ولازم بعضه وهي ما يكون مانه تليو
فان التي تاربع مع اربعه لازم بعضه الذي رافع منه بعضه وارتفاع بعضات معا
وموج ولا يكون مانه مع ان كان لازم بعضه اعم من بعضه وكون مانه له ان كان
ساوا واما يجب ان يكون مالي المثال الاول مده منصله دون غيرها فان المدم
فه بعض اسلهم طلوع الشمس بوجود النهار والحال لا يح من طلوع الشمس ولا طلوعها
فاذا لا يح من لا طلوع الشمس بوجود النهار واللازم لطلوعها فالرود من المدم وبعضه
الذي هو انفصال بعض اسلهم الرود من بعض المدم ولازم عنه الذي هو الانفصال

قال والمنفصلة التي اوردوا الشيخ مولده من الشيء ومرتوم لعضه لانها مولده من طلوع الشمس
ولا وجود النهار وليس لا وجود النهار لانها لا تطلع الشمس لان رفع الثاني لا يرتفع
المقدم على الامر بالنسبة فاذن موسو او اوردوا السمع نظر الى المادة فان المقدم والما
في المثال متساويان ولصدق الاتصال من اي جهة التي تقع بعض الاحرف هذا ما
اوردوا الباطل السامع عليه ويمكن ان نعارض بان هذا السامع يجب ان يكون منفصلة
مولده من الشيء ومرتوم لعضه او من الشيء وبعض لازمه على ما اوردوا السمع فان لا وجود
النهار مرتوم لاطلوع الشمس الذي هو بعض المقدم او بعض اللازم الذي هو عين المال
وسيكون مانعه الجمع فان الشيء لا يجمع مع مرتوم البعض او مع بعض اللازم لا يجمع
التضاد ولا يكون مانعه للكل ان كان اللازم اعم من المرتوم ويكون مانعه ان كان
مساو او انما يجب ان يكون المال المذكور هذه المنفصلة لان المقدم لبعض استكرام
طلوع الشمس لوجود النهار ومنع اجتماع الشمس مع لاطلوعها فاذن لمنع اجتماع طلوعها
مع لا وجود النهار لاطلوعها فالمرتوم عن المقدم وبعضه الذي هو الاتصال حسي مستلزم
المرتوم عن المقدم ومستلزم لبعضه الذي هو الاتصال المذكور والى اوردوا الشارح
مولده من الشيء ولازم لبعضه وما يمكن الاجتماع فاذن موسو او اوردوا الشارح
نظرا الى المادة والحاصل من هذا الطريق انه اصابت الى عدم المصلحة الاولى منفصلة
بعضها ومع منفصلة خمسة مولده من مقدم ذلك المقدم وبعضه وعرض ايضا منفصلة
التي بينها ومع ايضا المنفصلة الخمسة المذكورة وبما عني الشارح راجع الاول على
الآخرة من غير رجحان والحق في ذلك ان الزاوية المنفصلة لمرتومها منفصلة مانعه الجمع
دون الكل من عن المقدم وبعض المال وسياتي اوردوا الشيخ ومنفصلة مانعه الخلو
دون الجمع من بعض المقدم وعن المال وسياتي اوردوا الباطل الشارح ولا يرتفعها
منفصلة خمسة بحسب الصورة بين ذلك او اجل اللازم في المال اعم من المرتوم

كلكم الله لكاتبه ولا حرج على السج في افراد احد اللازمين دون الآخر والمثال الثاني قوله
 اما ان يكون ان كانت الشمس طالعه فالحق موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس
 طالعه فالحق معدوم ونوجد في كثر من السج واما ان يكون ايضا وموجود من الماهن
قوله والمتصل منها خمسة وهي التي مراد فيها بانها لا تكون الا من احد الاقسام
 البسته بل يوجد واحد منها فقط وهذه هي التي منع الجمع والكلو وكحدث من التسمية الى
 الشئ وسفنه فان البعض بما اللذان لداهما لا كنهان ولا ريعان ولكن بما يور
 بدل احد المسافض او طاماسا وما في الدلالة فحق المسافض فيها كما قال العدد
 اما زوج واما فرد **قوله** فربما كان الاتصال الى جرمين وربما كان الى اكثر وربما كان
 غير داخل في الكثرة اما منفصل الى جرمين فمذكور واما ما منفصل الى اكثر فربما كان
 يور وبديل الاجزاء اما منفصل الاجزاء الى من اجزاء الاجزاء كونهما بل عددا اما تام و
 اما زائد واما ناقص وهو سبب من قولنا ان الامام او غير تام وغير تام اما تام
 واما ناقص وكذلك او انفصل سائر الاجزاء الى اجزاء اخرى وبلغ الامام بالجنب
 ويكون مع ذلك حاضرا مانعه للجمع والكلو ويكون اصل الاشياء في الحق من السمة
 المنفصل قال الفاضل سارج واعلم ان الان يكون اجزاء الاتصال فيه اربعة
 اوجه ومع ذلك يكون محصورا فهو غير موجود واما الاول ليس لهذا عندى وجب
 فان اما كمال محصوره في اربعة والطائفة خمسة ولعل السمة وقعت الى من شئت
 سفته ونكشف من سائر النسخ واما ما كان غير داخل في الكثرة فكلها منفصلا
 السج اما مثل او مربع او خمس وكذلك الى ما لا ساهي قوله ومنها غير خمسة مثل
 التي مراد فيها بانها معنى منع الجمع مع دون منع الكلوع عن الاقسام مثل فوك في جواب
 من سأل ان هو الشئ حيوان بخلافه اما ان يكون حيا واما ان يكون بحرا وكذلك
 جمع بالشيء ومنها ما مراد فيها بانها منع الكلوع وان كان ثورا جماعها وموضع ما يكون

كسبه تردن الى حذف جر من الاتصال الحسني و اراد لازم بدله اذ لم يكن سادسا
مشت تولم زبد في البحر واما ان نفق اي واما ان لا يكون في البحر و لمزومه ان لا نفق
و اما مثال الاول فمدان المورد فانه ما لما يمكن مع البعض ليس بالمرم البعض
وكان منع الجمع ولا منع يكون و هذا المنع لا يمنع الجمع . اذ حذف احد قسمي
الاتصال الحسني واورد بدله ما لا سا و لم يكن . ما اخض منه او اعم حيث منفصله
مخرجه من منع الجمع ووجه اوله ووجه ثان اما الاول فلان الش لو اجمع مع ما هو اخض
من بعضه لزم منه اجماع البعض فان ما هو اخض من البعض سلم البعض واما
احتمل ان يصدق بعضه ولا يصدق معه ما هو اخض منه احتمل ان رسعا معا واما الثاني
فلان الش لو ارتفع مع ما هو اعم من بعضه لزم منه ارتفاع البعض فان الفصل ايضا
يرفع بارتفاع ما هو اعم واما احتمل ان يصدق ما هو اعم من بعضه ولا يصدق البعض
احتمل ان حكمهما معا واما الاول ان سول هذا الش اما حيوان او ليس بحيوان و
البحر احص من اللا حيوان مودده بدله او سول هذا الش اما شجر او ليس بشجر واما
احص من اللا شجر مودده بدله فحصل منهما قولنا هذا الش اما حيوان واما شجر مانع الجمع
دون الخلو لانه لا يكون شي واحد حيوانا و شجرا معا و لكن ان كان غيرهما فاجل وج كون
قد اورد و بديل البعض ما يمكن معه و سلمه ما لا يجب معه و لمزومه لان الخاص يمكن ان
يكون مع العام و سلمه و لا يجب ان يكون معه او لمزومه و مثال الثاني ان سول
هذا ما في البحر او ليس به و لم نفق اعم من قولنا ليس به البحر مودده بدله او سول
هذا ما في البحر او لم نفق و في البحر اعم من قولنا نفق مودده بدله فحصل منهما قولنا
هذا ما في البحر واما لم نفق مانع الخلو دون الجمع لانه لا يكون ليس به البحر و قد نفق
و يمكن ان يكون في البحر و لم نفق و كون قد اورد ما يلزم البعض و يجب معه
فان في الجماع لا نفق البعض و يجب معه و اعلم ان استعمال الحسني في ان نفق واما

انما نفق يستلزم في جواب من سول هذا الش شجر معا و ذلك بان رد عليه قوله
اما به و بد الصدق فيها فقال سوا ما شجر او شجر ان اما هذا مادي او ذاك و اما به
الكلب فيها فقال اما ان لا يكون شجرا واما ان لا يكون حرا ان اما هذا مادي او
ذاك و يكون الاول مانع من مانع الجمع و الثاني مانع الخلو و يحصل من كل واحد منهما
اصح اجماع الوصفين في ذلك الش و صفات الش سلمه ذلك العالم من اساع
خلق عنهما بجمع من ذلك معنى منفصله حقيقه و اعلم ان كل واحد من هذا المنفصل
قد سالت في النقط من موجب كقولنا الله واما زوج واما فرد و هذا الش اما
شجر واما شجر و هذا الوجود اما دائم الوجود واما ممكن الوجود و من سالت كقولنا
الله واما ليس بزوج واما ليس بفرد و هذا الوجود اما ليس بدائم الوجود واما ليس
بممكن الوجود و هذا الش اما ان لا يكون شجرا واما ان لا يكون حرا و من موجب و
سالت كقولنا الله اما قسم مسا و من او لا قسم و هذا اما انسان او ليس بشي
و هذا اما حيوان او ليس بشي فان من حيث النقط واما من حيث المعنى فالحقيقه
لا بد وان سالت عن موجب و سالت لا غير لازم و مانع الجمع يمكن ان سالت منهما
و يمكن ان سالت من موجب و ذلك قد ولا يمكن ان سالت من سالت لان
الموجب الحقيقه لا يسلمها سالت حقيقه و مانع الخلو يمكن ان سالت منهما و يمكن ان
من سالت لان الساله يمكن ان يكون لازمه للموجبه و لا يمكن ان سالت من
موجب لا سيما لما على ما مثل على الحقيقه و زنا و قوله و قد يكون نفق الحسني
اضاف اجر و فيما اوردناه مما كيايه زيدا الموضع التي يستعمل فيها حروف
ولا راد منع الجمع او الخلو مثلا سول راب اما زيدا واما غيرا من تفك في رؤسها
و سول عالم اما ان يمد الله واما ان يقع الناس اي غالب احوال هذا العالم
و هذا اما على ما يقع قوله و يجب عليك ان تجي امر المصلح في كسر و التماس و

فان افعال هذه المعاني ما وقع عليها كثر اذ في هذا الفصل فوا من لا يحصل معاني الضما
 الابرها وما ورعاها امثالها وهي ستة الاول حال الاضادة وقد ذكر ماله كما حال الوقت
 كما حال المرحف فمراع في اي الاماوات موفاة شخص وقت توسط الارض منه
 ومن السمس الثالث حال الممان كما حال السعونا سهل الضم فمراع في اي مكان مو
 فذقل انه لا يعمل في الصقل الرابع حال السطر وقد اورد مثله وهو حل محرك مغر
 الخامس حال الجرا والبل السادس حال البرء والبعل وقد ذكر ماله ومذه الشروط
 قد ذكر في باب السابق مضاف الى شرطين اخرين فاجب ان ساء اليه **النتج الرابع**
 في مواد الضما وجما **اشاره** الى مواد الضما ما لا يخلو المحمول في الضمة او ما يشبه
 ومن الغافل السارج الى ان بابيه المحمول في الضمة هو الذي يكونه محكوما به في
 في الضمة الشريطية المحمول في الكلمة واقول ما جرت العادة بان يوصف منه التالي
 الى المبدء بالوجوب والامكان والامتناع وان كان لا يخلو في نفس الامر عنها
 وليس الصافي اعتبارها الا ما مورقها على ما يصر في الكلمات فانه يصحها وان كان
 اللزوم والامتناع سببان للضرورة والامتناع من وجه وليس بعد عن الصواب
 ان نال ما يشبه المحمول هو الوصف الذي يوصف الموضوع به ويوضع معه فانه يشبه
 المحمول من حيث كونه وصفا للموضوع وسار به بان المحمول وصف محمول عليه وهو
 موضوع معه ولذلك الوصف منه الى الموضوع كما المحمول بعينه في انما لا يخلو من ان
 اما واجبه او ممكنه او مسته ولا بد للناظر في احوال الوجبات من مراعاتها فان الضمة
 عنها ما يعضي الساد في ارباب الفلك والانساق المخلطة فاجب ما به واعلم
 ان نسبة المحمول الى الموضوع غير نسبة الموضوع اليه والاولى هي المتعلقة بالكم دون الناحية
 ولذلك اخصب بالنظر فيما **قوله** موافاة موجه او ماله من ان يكون نسبة الى
 موضوع نسبة الضرورية او نسبة الى نفس الامر مثل الحيوان في قولنا الانسان حيوان او

يس حيوان او نسبة بالنسبة الضرورية لا وجوده ولا عدمه مثل الثابت في قولنا الانسان
 وليس ثابت او نسبة ضرورية لعدم مثل الحيوان في قولنا الانسان حيوان الانسان
 شمع مواد الضما ما هي مع ما ذكره واجبه وممكنه وممضه في شمل الاحوال
 النسبة السما بالوجوب والامتناع والامتناع وموط **قوله** وتنعى بالماوه سدر الاحوال
 النسبة الى صدق عليها في الاجاب واللب هذه الالفاظ النسبة لوضح بها يقول وتنعى
 بالماوه مثلا الحالة التي للحيوان بالنسبة الى الانسان في نفس الامر التي صدق عليها لفظ
 الوجوب سواء يقول الانسان حيوان او يقول الانسان ليس حيوان فاما نفهم مقنا ان
 تلك النسبة لا مغر بهذا الاجاب واللب وهي التي يفر عنها بالوجوب في نفس الامر
 بها وفي بعض النسخ يصدق عليها في الاجاب هذه الالفاظ النسبة لوضح بها والوجه فيه
 ان الوجوب يصدق على قولنا الانسان حيوان حالة الاجاب فانه حالة اليب يصير
 امنا وكذلك الامتناع حالة اليب يصير وجوبا هذه الالفاظ يصدق عليها حالة الايجاب
 دون اليب واعلم ان المادة غير الجمة واليزن بينهما ان المادة هي تلك النسبة في
 نفس الامر والجمة هي ما نتم ومصور عند النظر في تلك الضمة من نسبة محمولها الى موضوعها
 سواء غلط بها او لم يخطئ وسواء طابت المادة او لم يظاير وذلك لاننا اذا وجدنا
 ضمة من ملاحظ لا يمنع ان يكون ب فاما نتم ونصور منه ان نسبة الى ح
 هي النسبة الجمة بالامتناع العام السما والوجوب والامتناع المحس على ما يجي
 ذكره وليس تلك النسبة في نفس الامر شاملا للوجوب والامتناع بل في
 احدهما بالضرورة فاذن طر الزن بين تلك النسبة في نفس الامر الى هي المادة و
 بين ما نتم ومصور منها بحسب ما يعطيه البعارة من الضمة التي هو الجمة **اشاره**
 الى جباب الضما والفرق بين المطلقة والضرورية هل ضمة ما مطلقة عامه ناظر الى
 هي التي بين فيها حكم من غير ان ضرورة او دوامه او غير ذلك من كونه جيا من اجاب

او على سبيل الامكان بالاطلاق في الغرضه على الوجه ما قبل العدم والممكن وقد تعد
المطلقة في الوجوب فانها السالبة في الحملات فالمطلقة هي التي تنفيها حكم بجاني او
سلبى فقط من غير بيان شي اخر من ضرورة او دوام او ما يعابها والامكان يقتل
ضرورة او يكون في بعض الزواجات على الدوام اذا عرفت الموت فالغرضه اعلى
الضرورة هي ضرورة الاجاب وضرورة السلب ولا ضرورة لها باعتبار دوام دوام
لا اجاب ودوام سلب ولا دوامها فالضرورة والدوام شكلان الاول والثاني
من الاقسام لانها بشرطان فيها وبغرضين بالاجاب والسلب وبسبب اثبات ما قبل
نفيها وقول السلب المطلقة العامة هي التي تنفيها حكم من غير بيان ضرورة او امان او
دوام او لا دوام بوسم انما لم لا رتبة وليس كذلك فانها من حيث تنفيها حكم
انما مساو لما يكون مشتملا على حكم قد حصل بالفعل ولا مساو لما يكون مشتملا على حكم لم
يصل باليقين في لاسم الممكنة من حيث هي ممكنة وانما ذكر الشئ مما جمع لاقسام لانها
ما قبل المطلقة من حيث الاعتبار وان لم يدخل حسنها تحتها من حيث العموم **قوله**
وانما ان يكون قد بين فيها من ذلك اما ضرورة او دوام من غير ضرورة وانما
وجود من غير دوام وضرورة بمذهبي من الامور التي يمكن ان يمد بها الغرضه التي بين
فيها حكم والمطلقة العامة انما مساو لما حسنها من حيث العموم ولم يذكر الامكان معها
لان ما في ما بين الحكم فيها حاصرا بالفعل فهو مغاير للاطلاق من حيث العموم والاعلى
جميعا والضرورة اخفى من الدوام لان كل ضروري دائم مادامت صورته حاصلة
والمعكس ذم الحمل ان دوام شي اتفاقا من غير ضرورة فذلك ما ذكر الضرورة
واخرجها الدوام ويقتد بالضرورة لاسم الضرورة وهي مخالفة عنها بالوجود
فانما يثبت بعد شي والوجود فقط والشيء حاضر لان الحاصل بالضرورة او غير ضرورة
او غير ضروري او دوام او غير دوام **قوله** والضرورة قد يكون على ما سبق وقد يكون

معنى بشرطه والشرط اما دوام وجود الداب مثل قولنا الانسان بالضرورة جسم ناضج
وسناني بيان الانسان لم يل ولا رال جسمنا طاقا فان هذا ذم على من يحسن
في معنى انه مادام موجود الداب انما ما هو جسم ناضج وكذلك الحال في كل سلب شبه
هذا الاجاب واما دوام كون الموضوع موضوعا فانما وضع معه مثل قولنا كل محرك مستمر
وليس معناه على الاطلاق ولا مادام موجود الداب بل مادام داب المحرك متحركا و
وق من هذا ومن الشرط الاول لان الشرط الاول وضع فيه اصل الداب وهو الانسان
ومما وضع الداب بصفة على الداب وهو المحرك فان المحرك له ذات وهو مركبة انه
متحرك وغير متحرك وليس الانسان والسراد كذلك او شرط محمول او وقت معن كالنكت
او قرص من الفسيفساء لما فرغ من بيان الاطلاق وما سلبه شرع في بيان اقسام الضرورة
فصمها الى مطلقة ومشروطة والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يل ولا رال من غير اشتراط
وشرط دائما في الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها فامر ثم قسم المشروطة الى ما يكون الحكم
فيها مشروطة دائما ووجود داب الموضوع واما بدوام وجود صفة الى وضع معه
واما بدوام كون المحمول محمولا وهذه الله من المشروطة بما سلب هذه الغرضه واما بحسب
وقت معن واما بحسب وقت غير معن وهذا ان سر وطان مما خرج عن الغرضه فانه قال
والشرط اما داخل في الغرضه واما خارج عنها والداخل اما معلق بالموضوع واما معلق
بالمحمول والمعلق بالموضوع اما داه واما صفة الموضوعه معه والمعلق بالمحمول واحد لانه
انما وصف وليس له داب ما من داب الموضوع والكارج اما بحسب وقت معن
او لا معن فجميع اقسام الضرورة ستة واحدة مطلقة وحسب مشروطة واعبار بمدة الاقام
في جاني الاكابر والسلب واحد غير مختلف والناظر الكتاب طامره والموضوع قد مر
عن الوصف كالانسان وقد مر انه كالمتحرك والمحمول الذي على شرط الوصف ضروريه
يحل ان يكون ضروريا انما مادام الداب موجوده ويحل ان لا يكون ضروريا في بعض

والاول داخل تحت الشرطية بحسب الداء فلا فائدة في افرادها فاما المشروطة باوحت
 مطلقا فاسهل الضروري بشرط الداء وان مد بالاضروء الدائمة اخض بالسهم الكا وحده
 وموالمراد منها بالمشروطة بحسب الوصف والضروري بشرط المحول لا يكون عنها فاعلم
 فاك ان ادلت حجب فانه يكون بالضروري حال كونه ب حال كونه وبشرط
 ماخره عن الوجود لاحتماله وسائر الضرورات مقدمة على الوجود موجبة اياه واسم
 الضروري تقع عليهما لا بالتساوي والتأني في اعصار هذه الضرورة ان تعلم ان القضية
 حاله من سائر الضرورات مع كونها **قوله** بالشرط الاول وان كانت
 بالاعبار عن الضرورة المطلقة التي لا يلفق فيها الى شرط عند شرطان اضافي معني
 اسراك الاخض والاعم او اشراك اخض تحت اعم او الشرط في المشروطة ان لا يكون
 لذات وجودا وما شرطان في موالماد في قولهم قضية ضرورية بالضروري بالشرط
 الاول اعني بشرط وجود الداء تقع على ما يكون له وجودا وما الاول سادى
 الضرورة المطلقة في الدلالة وان كان معار له بالاعصار فان المشروطة باي شرطان
 معار المطلقة بالاعصار وانما سادى وان لان الحكم فيها حاصل لم يزل ولا زال وان
 بيان لما بحسب الدلالة والاعصار جميعا المشروطة بالشرط الاول ان لم يتبدل او دام
 الداء بل تركت قاسي مساو له لتبعا دخلت المطلقة تحتها فاما شرطان في معنى اسراك
 الاخض والاعم وذلك المعني موشوب الحكم في جميع اوقات وجود الداء فالاحص
 موالمظنة التي بدوم ذاتها والاعم هو المشروطة المذكورة المحملة لدوام الداء ولا
 دورها وان قد بدوام الداء فان في المطلقة شرطان في معنى ثالث
 غيرهما اعم منها اسراك اخض تحت اعم والمعني المشترك في الذي مواع منها مشروطة
 المحملة لدوام الداء ولا دورها وانما يكون ذلك او الشرط في المشروطة ان لا يكون
 لذات وجودا وما وعلى التقديرين جميعا فاما شرطان في معنى الضرورة التي بحسب الداء

مطلقا موالماد في قولهم قضية ضرورية وهي التي تعال الامكان الدائي ولو وجد في بعض
 النسخ بدل قوله او الشرط في المشروطة اذ لم بشرط في المشروطة وعلى هذا التقدير يصير قوله
 ذلك بانما للاعم الذي يدرج فيه الاخض باره والاخصان ماداه **قوله** واما سائر
 ما فيه شرط الضروري هو اصناف المطلق الغير الضروري بمعنى الاقسام الاربعة الباقية
 من الضروريات هي المشروطة بشرط وصف الموضوع على الوجه الذي لا يسيل الضروري
 الدائي وبشرط المحول وبشرط الوقت المعين وبشرط الوقت الغير المعين فبي مع الدائم
 الغير الضروري اقسام المطلق الغير الضروري وطائر ان هذه الضرورات كل من الدوام
 المطلق الذي يكون بحسب الداء فالمطلق الغير الضروري ما فيه اما ضرورية من غير دوام
 او دوام من غير ضرورة وهذا المطلق اخض من المطلق العام بالضروري الدائي وانما كانت
 هذه الصنفين ثلاثة قد ذكر في التعليم الاول ان الصفا اما مطلقة او ضرورية او ممكنة
 وهذه التسمية قد يمكن على وجهين احدهما ان تعال القضية اما مطلقة واما موجبة والموجبة
 اما ضرورية واما ممكنة وعلى هذا الوجه يكون القضية هي العامة والثاني ان تعال القضية
 ان يكون الحكم فيها بالعلل او باليمن وبشي الامكان وما بالعلل يكون اما بالضرورة او بالاحتمال
 انما عنها ويكون المطلقة بحسب هذه التسمية هي الوجودية من غير ضرورة واما المطلقة
 في التعليم الاول فان كانت متباينة بين واخر من الاعراض فلا محل مدعى الاجمال في طلب
 اصحاب التعليم الاول بعبارة في القضية المطلقة فاما في منطقنا فما منطوقا ومن بينهما
 حملها على العامة الشاملة للضرورة والاسكنة بالافرو ديشي ومن معناه حملها على التي
 انما عنها **قوله** واما مثال الذي مو دام غير ضروري قيل ان من بعض من الامكان
 انما عليه او سلب عنه صحة مادام موجودا ولم يكن بحسب تلك الصحة كانه لا يصدق
 ان بعض الناس ايضا بشرط مادام موجودا الداء وان كان ليس ضرورة
 الجمهور من المطلقين لا يعرفون من الضروري والدائم لان كل داء على ضرورة وري

ان لا ضرورة له وان من وقوعه فلو لا يمكن ان يدوم مسا ولا طبع الاشخاص الى
وجوده والى كسوجه ما يمكن ان يوجد وقد بينا ان كل ضروري فهو دائم فالضروري دائم
مسا وان في الجليات وانما في البرهات فبذلك يبين ان السمع في الانسان الذي
يقين ان يكون بشرا انقض من غير ضرورة والدائم فيها يتم الضروري وغيره والعلوم انما
تحت عن الجليات دون البرهات فذلك لم يردوا بينها ادلا حاد الى الفرق والسمع
هذه في ممالا النظر في المواد لا يتعلق بالنظر في المنطق من حيث هو مطلق فلهذا
كل واحد منهما من حيث ممالا الجليات سواء تبادلتا في موضوعاتهما او لمسا واما
قوله ومن طعن انه لا يوجد في الجليات كل غير ضروري بعد اخطا فانه جاز ان يكون في
الجليات ما يلزم كل محض منه ان جانب له اشخاص كثيرة اجاب او سلب وقاما بانه
مثل ما يكون في البرهات والفرق والسمع مثل الكسوف او قما غير من ممالا
يكون في الجليات ممالا من السمع فاما ممالا ان الحكم الاتساق في الجليات
عن الضرورة فلا يكون حقا بل هو في كل ضروري ولم يردوا بين الضروري الدائم
وغيره فلهذا ضرورة ما في السمع او غيرهما في الجليات فبذلك يبين ان السمع في الانسان
دق **قوله** والنظر في الجليات ضرورة بشرط غير الذات بعد فحص باسم المطلقه وكذا
باسم الوجود في خاصها فانه ان كان لا يتشاق في الاسماء ممالا في الاقسام المذكورة
وهنا لم يذكر الوجود غير الضرورة معها وقد سألنا ممالا الوجود لانها تشمل على وجود
من غير ضرورة في واما في المطلقه الخاصة اذا سمعت على الدائمة غير الضرورة فيكون اعم
منها اذ لم يشمل عليها وحيث ان لا يعقل عن هذا الاعتبار **بشارة** الى جهة الامكان
الامكان اما ان يفي ما يلزم سلب ضرورة عدم ممالا المسامع على موضوع له
في موضع الاول ومنها ما ليس يمكن فهو مسموع والواجب محمول على الامكان واما
ثانيه ما يلزم سلب الضرورة في عدم الوجود فمما على موضوعه بحسب السمع في

حيث يكون اش سلب على الامكان الاول في سلبه واما في سلبه حيث يكون يمكن ان يكون ذلك
ان لا يكون اي غير مسموع ان يكون وغير مسموع ان لا يكون فاما ان الامكان بالمعنى الاول
يصدق في جميع جانيه جمعا حصه الخاص باسم الامكان وصار الواجب لا يدخل له وصار
الاشياء بحسب اما يمكنه واما واجبه واما مسموعه وكان بحسب المسموع الاول اما يمكنه واما مسموعه
فكون غير الممكن بحسب هذا المسموع اي الثاني الخاص معنى غير ما ليس بضروري فيكون
ليس يمكن بهذا المعنى الامكان وضعه او لا بازا سلب الاشياء فاما يمكن بذلك المعنى يكون
واجبا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا مسموع ولا يقع على المسموع الذي ممالا ذلك
اذا اعتبر ممالا في جانب الاجاب لم يلزم اذا اعتبر في جانب السلب ان يقع الضابط
المسموع وعلى ما ليس بواجب ولا مسموع وعلى الواجب فيصير الامكان ممالا الحل واحد
من ضروري الجانين ولما يلزم وقوعه على ما ليس بواجب ولا مسموع في حاله جمعا مثل سلب
الحال فاما الاول اما ممالا او ممالا ممالا الى العاقل والى خاصا او خاصا او
فان هذا الامكان ممالا للضرورة من جمعا فالامكان ممالا ليس هو بين سلب الضرورة
على معنى لازمه وذلك ليعار ممالا واما الاخر على الشرح ممالا في الامكان الاول
انه ممالا سلب ضرورة عدمه وهو المسموع واما جازا الواجب ان سلب ممالا
سلب ضرورة احد الجانين فليس مسموع وذلك لانه على من المعنى الذي وضع الامكان
بازا او لا لا المعنى الذي يمكن عليه في جميع جانيه بعد ذلك الوضع وايضا الامكان
يعني من سلبه ان يدخل اما على الاجاب واما على السلب فمما من حيث هو وحيث
ممالا سلب الاشياء ثم ذلك المعنى ان يدخل على الاجاب صار الممكن ان يكون غير
مسموع ان يكون وقابل ضرورة السلب وان دخل على السلب صار الممكن ان يكون
غير مسموع ان لا يكون وقابل ضرورة الاجاب فكونه ممالا سلب ضرورة احد الجانين
بحسب مضاف اليه من الاجاب والسلب واما ممالا الاضيق فبازا سلب

في ثلثي الحال فخلا عما لا يجب وجوده ولا عدمه فانه ليس اذا كان الشيء يحرك في الحال فالحال
ان لا يحرك في الاستقبال فخلا عن ان يكون غير ضروري له ان يحرك وان لا يحرك في كل حال
في الاستقبال بالمراد على الروايات الاولى بان ان الوجود لا يمنع الامكان وحل واحد
من المعاني المذكورة يرد بذلك دفع البسطة التي قد ذكرنا بالظن وذلك لان الوجود اما ان
من حيث ضرورة ما دامه او غير دائمة واما ان ليس لاس حيث كذلك وهذه الاسماء
علمه والاول مدخل الامكان الاول والثاني يصدق عليه الامكان الثاني والثالث لا يصدق
الامكان الاستقبالي الذي هو اخص الامكان بطبيعة الامكان فضلا عما فوه وذلك لان
منافي لعدم الذي ينافيه اذا اختلف وقاما مكلف ما في الامكان الذي هو ارب
من عدم الله وانما قال مدخل الامكان الاول ولم يعلل بصدق عليه لان الواحد ادهن
وخرق بالوجوب الذي ملا فاده في ان كل الامكان عليه وان كان صادقا عليه بطل
وانما مدخل مع غيره تحت اسم الامكان ضرورة داحنه الى ذلك لا للتقدم من راضعة وعلى
الروايات الثانية فالمراد ان الوجوب والامكان وان يباين بحسب الاعمال فلا يمانعان
عن التوارد على المواد بالوجوب الذي مع الامكان الاول والوجوب بالفرع الامكان
الثاني ويكون على هذه الروايات قوله الموجود في الحال لا ينافي المعدوم في ثلثي الحال فالحال
منقطعة عن الاولى قوله واعلم ان الدائم غير ضروري فان الكمال قد سلب عن بعض ما دام
في حال وجوده فضلا عن حال عدمه وليس ذلك السلب ضروري بضرورة الصوابان لما تقدم
بمثال حوى سلب وان المورد قبله ما لا يجزئنا الجايبا ومعناه **قوله** واعلم ان السالبة
الضرورة غير سالبة الضرورة والسالبة المكنت غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية التي بقاء
دوام وهذه الاشياء تتفاضل فتمتومات لكن قد قيل لها التفتن فكل سببها القلظ
الضرورة الموجبة سمي رابعة وموضع الجبة هو ما يلى رابط لا يباين سببها فان موضع
سلب فضا يباين لانها معنى رابعة فاسلب والجبة اذا تبادلا لم يخل اما ان يكون

الجبة مقدمة على سلب في ثلثي الحال بالضرورة ليس واما ان يكون متأخرا عنه في ثلثي
ليس بالضرورة والاول معنى ان يكون النقص سالبه جبهتها ملك الجبة وانما نقص ان يكون
الجبة مرفوعة وجهه النقص من ما يباين ملك الجبة فاسالبة الضرورة هي التي ملازم المنع
وسالبة الضرورة ان سلب ضرورة الجايب هي ملازم المكنت العامة السببية والسلب
ضرورية سلبه هي ملازم المكنت العامة الاكاديمية وان سلبتها معا هي ملازم المكنت الخاصة
والسالبة المكنت ان كانت عامة اشبهت على المكنت الخاصة والمنع وان كانت خاصة
كانت لوجهها ملازمه معك فاجب ذكره وسالبة الامكان فان سلبت العام هي هي ملازم
الضرورة الجايب لكن ذلك الامكان وان سلبت الخاص هي ملازمه **قوله** سلب
ضرورة الطرفين والسالبة الوجودية التي ملازمه معك لوجهها وسالبة
الوجود ملازم هي ملازم ما سدد بين دوام الطرفين واما ان كان الوجود ملازم
ضرورية فاسالبة الوجود ملازم لوجهها بل يقتضي دوام الطرفين الثاني عن
الضرورة وسالبة الوجود الجايب ملازم ما سدد بين ضرورة الاكاد ودوام
السلب وسالبة الوجود السلب ملازم ما سدد بين ضرورة السلب ودوام الاكاد
اشارة الى تحقق الموجبة الطبيعية في الجباب اعلم انما اذا قلنا حل جيب فلسفيا نحن به
ان قلنا جيب او الجيم العلى موجب على معنى ان كل واحد واحد ما يوصف به كان
موصوفاً في البعض الذي اول الوجود وان يوصوفاً بذلك انما او غير دائم
بل كيف اتقن فيحقق الصفا ما يوصف به من اجرائنا وموصوفاً الى ما سلق
بالموضوع والى ما سلق بالمحول وقد ذكر السبع من السبع الاول ستة احكام اشان
سلبان واربع الجايب فاسلبان بما انما لا غنى لولا حل ح طه ج ولا الجيم السلب
اي لا العلى المطلق فان الطبيعة هي العموم ولا العلى والى ما لم يذكر العلى الطبيعي لانه قد
يكون موضوعا وذلك في الملهيات وقد يكون جراب من الموضوع وذلك في المحسوسات

والمقصود ان يبين ان اذبح لاص محض محض فان قولنا هذا الانسان فان
موضوعا لموضوعه وان اذبح لاص بعض عونه ووقوعه على الكثرة فلا يكون ان
نظر الى تلك الطسعة من حيث منع على الكثرة او نظر الى الكثرة من حيث تلك الطسعة
مقتوله عليها والا اول هو الحق الفعلي والثاني ان كان حاصرا للجمع ما من مقتوله عليه اي
يكون المراد كل واحد واحد ما سال عليه او يوصف في كان ظاهرا موجبا والافترقا
موجبا والافترقا السارج فهم من الكثرة معنى الحق فادور والفرق بين الحق والحق فاعلم
من ان الحق مقتوم بالاجزاء غير محمول عليها والحق مقتوم للحيات محمول عليها والافترقا
محمول على كل ما بها وغير ذلك مما هو مذكور في مواضعه وادور والفرق ايضا بين
الحق وكل واحد بان كل واحد من العشرة نفس بعشرة والحق عشرة ونظرة من
هذا المثال عند البعض وفي قولنا كل واحد من العشرة نفس هذا المثال يسئل على الطسعة
بحسب اشراك الاسم والمثال الصحيح ان قال مثلا كل واحد من الناس محض واحد
ليس كل الناس محضا واحدا واما الاحكام الالهية فالله تعالى في كل ما قال
في ووصف في لا ما هو طسعة في نفسها في المملات وذلك لان نظره على الاضافات
بشأنها وانما هي في كل واحد ما يوصف في بالحق لا بالهوية وخالف الحكم التام
او نضر انما راي في ذلك فانه ذنب الى ان المراد به هو كل ما يصح ان يوصف به
سواء كان موضوعا بالحق او لم يكن الا بالحق وهو محال للعرف وللحق فان الشيء
الذي يصح ان يكون انسانا كالطسعة لا يقال له انه انسان وبالشأن انما هي في الموضوعات
في بالحق على وجه هم الفروض الذهني والموجود الكارجي ولا يشترط فيه التخصص احد
فاما الحكم على كل واحد من العشرة احكاما الهية وحالت جماعة من المظنين في
ذلك فمما الى ان المراد ما يوجد منها في الخارج فقط على ما سأل ذكره ورايهما
انما هي في الموضوعات في ووصف في واما او غير ذلك مما لم يعم منها وهذا هو الحق

الذي سأل الدوام والادوام موجه وصف الموضوع بالنسبة الى واه الى اشرا
الها في صدر البعق فانه احكام الموضوع واما الاحكام المتعلقة بالمحمول فيها ما يحلف الموجبات
بحسب قوله ذلك الشيء موصوف باه من غير مادة انه موصوف به وقت كذا او
حال كذا او واما فان جمع هذا الحرف من كونه موصوفا مطلقا فانه هو المفهوم من واه
كل في من غير مادة جهة من الكلمات وبعد المفهوم من مطلقا فاما مع جهة ياشرا الى
مفهوم الاطلاق العام مع الالجابات الحق وموط قوله فان زادنا شرا اخر بعد جهة
يرد اليه على ما بل الاطلاق والوجه بحسب الاعيان قوله ذلك الزيادة مثل ان سأل
ما ضرورة كل في حين يكون فاما على كل واحد واحد ما يوصف في واما او غير ذلك مما
وهذا حال الموضوع وكرر هذا الشرط الذي خالف شرط الضرورة فيها على الفرق بين
الحكم الى لوصف الموضوع بالنسبة الى واه وبين الحكم الى المحمول بالنسبة الى الموضوع قوله
فانه وادام موجود الذات فهو بالضرورة في هذا بيان جهة النسبة قوله وان لم يكن متلاح
فاما لم يشترط به بالضرورة فادام موصوفا باه في كل اعم من ذلك فانه ان الحكم بالضرورة
انما يكون بحسب ذات الموضوع لا بحسب وصفه فاما او اهلها الطاس بالضرورة انسان عينا
انه وادام موجود الذات انسان حال كونه فاما حال كونه غير طاس قوله ومثل ان سأل
كل في واما حين يكون فاما على كل واحد واحد من في بيان الذي ذكرناه يوجد له
ب واما وادام موجود الذات من ضرورة واما انه على بعد هذا الحكم الموجب
الحق في حال او يكون دائم الكذب اي لم يكن ان يكون ما ليس ضروري واما في كل في
او مملوبا واما عن كل واحد ولا يمكن هذا بل بحسب ان يوجد ما ليس ضروري في البعض
لا كاله ولسبب عن البعض لا كاله فامر لس على المظنين ان بعض قس في رد بيان ان
الدائم غير الضروري وموط وفه بعض بيان الدوام في الطاس لا يمارى الضرورة
قوله وليس من شرط الضرورة ان ينظر المظنين ان يكون صادرا وقد شرط ايضا ما لا يكون

الاول ما يريد ان المطلق اذا طلب فحوى الكلام ولم يفسد الى حال المادة استوى اصحاب
والثاني عذرا فلا الصديق نافع في اسكشاف الخوي ولا الكذب ضار قوله ومثل ان
سؤل حل واحد مما حال له ج على البيان المذكور فانه حال له ب لا مادام موجودا للدار
في الدنيا بعينه فاكسوف او بغير عنه فالتسلسل لا انسان او حال كونه سؤالا له ج وهو ما لا
مادام حل لولا حل محرك بغير وسده اصناف الوجودات : البيان المذكور بيان
حال الموضوع وقوله حال كونه سؤالا له ج وهو ما لا مدوم اشارة الى ما يكون الحكم فيه وانما
ما دام الموضوع موصوفا بما وضع معه وغفرا ما دام مادام الدار ورفق من الضروري
بحسب الوصف ومن الدوام بحسب الوصف والناحل الشارح سمي الاول مشروطا
والثاني عرفيا وسمي الاول مهما الضرورة او الدوام بحسب الدار عاما وغير المتبادل
لها خاصا ولم ينضل احكامها بحسب تنقل الضرورة والدوام الداس في متصل
وكذلك كلام لا يمكن ايرادها معها والسمع لا يصح التفرق منها في كثر المواضع ولم يذكر المشروط
بالمحول منها لان الموضوع بيب وبما بعينه او بغير عنه يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
ويمكن ان يكون كذلك لا بالضرورة والثاني هو المشروط بالمحول فاذن هو داخل في ما ذكره
وهو الوجودي هو الوجودي الاول **قوله** ومن سؤل حل واحد مما حال له ج على
البيان المذكور فانه يمكن ان يوصف ببيان الانسان العام او الخاص او الاخص وعلى
طريق قوم فان سؤل حل ج ب الوجود وغفرا وبها احد وسوان مسا حل ج مما في
الحال ان في الماضي قد ووصف بانه ب وقت وجوده في سؤالا التوهم يجعلون الموضوع
في الضمان المتعلق حل ما هو بال فعل بما هو في الحال او في الماضي ولا يكون ما موعده العمل
وحد ج او ما سكون ج في المستقبل لما يمكن ان يكون ج واطلاعه وهو المذهب الذي
ذكرناه في احوال الموضوع م اذا حكموا عليه بانه ب مطلقا فقد ارادوا ان الموضوع ب
في وقت وجوده ذلك وهذا المذهب يحفظ قد ذكرناه العلم الاول وذلك لان

ورجح وقتا ما هو بعض ما هو لا طله ولو هو من الساعات بين في ابواب الساعة
 ونقول شرها قول وج يكون ولما حل ج ب بالضرورة هو ما تشمل على الا زمانه الثلثة
 وادعنا حل ج ب مثلا بالامكان الا حسن لماء حل ج فانه في اي وقت من المستقبل
 يقع ان يكون ب وان لا يكون ب وهذا مذنب اخر خارج من المذهب الاول وهو القول
 بان حل ج ب بالضرورة ما تشمل على الا زمانه الثلثة والامكان ما يخص بالمستقبل ولم يتم منه
 كون الحكم متعلقه بغير البضه لا بانساب التحول الى الموضوع في طبيعتها كما ذكرنا. وذلك
 لانها لو وضعت لا تكون فيه سوى الانسان حيوان موجود صحيح ان حال كل حيوان انسا
 ولاش من الحيوان بغير الاطلاق وقبل ذلك مع ان حال ذلك بالامكان فكيف الاطلاق
 والامكان الحكم لا يكون الانسان بالثمة الى الحيوان كدك **قوله** ونحن لا نبالي ان
 هذا الاعتبار ايضا وان كان الاول هو المناسب ما يريد لاننا في ان بين لوازم هذا
 الاعتبار اذا فرض ما وجد ان كان الاول هو المناسب للاحتتمال في العلم والمعاد
 وهو الذي يجب ان يصرح بجامع الامور **اشارة** الى محسن العلم السالك في الكلمات
 التي تعلم على اعتبار ما سلك لك ان الواجب في العلم السالك المطلقة الاطلاق العالم الذي
 تصفه به الضر من الاطلاق ان يكون السبب ما ولد كل واحد واحد من الموضوعات
 بالموضوع الوصف المذكور ما ولا غير من الوقت والحال حتى يكون فانه يقول كل واحد واحد
 من الموضوعات بالموضوع الوصف المذكور ما ولا غير من الوقت والحال حتى يكون فانه
 يقول كل واحد واحد ما هو شئ عنده من غير زمان وقت البقي وجاله بالشر في المطلقة
 العلم او اذ كانت سببه فني على ما سها ان كانت موجه الى انما يصفى سبب التحول عن جمع
 الاحاد الموصوفه بالموضوع من غير وقت ولا نقد ولا ما سها بل كل وجه اعم منها
 جمعا وقد عدل بالعبارة عنها الى ما سبه العدول فنال فانه يقول كل واحد واحد ما هو
 شئ عنده من غير زمان وقت البقي وجاله وذلك يفرض من ذكره **قوله** لكن الغاف لم يقرها

قد خلت في غايتها عن استعمال الشيء على هذه الصورة واستعملت للشيء السالك
يدل على زاده بمعنى على ما مضى الاطلاق فيكون بالمرس لا شيء من 7 ب ويكون معنى ذلك
عندهم انه لا شيء مما هو بوصف البتة ما به ما دام موصوفا ما به وهو سلب على واحد
واحد من الموصوفات ج ما وادب موضوع له الا ان لا يوضع وكذلك ما حال في نصح لغة
الفرس ج ب سب وبذلك الاستعمال مثل الضروري وهو واحد من ضروري الاطلاق
الذي شرطه في الموضوع ان اراد به ان المفهوم من صفة السلب السلب مع الاطلاق في المعاني
من لفظي العيب والعم هو سلب المحول من جميع احوال الموضوع في جميع اوقات كونها موصوفة
بما وضع معه على وجهه الدائم واللازم والضروري واللازم في جميع الحالات وسواء اعم
من الضروري المشروط بالوصف لان الدائم اعم من الضروري وذلك لانه لا يصح ان حال
لا شيء من الاشياء بتمام وان كان الحكم صادقا على جميع الاشياء وذلك لكونه عينا
عليهم في جميع اوقات كونهم انما ما وكذلك في لغة الفرس قوله **قوله** وبذلك عطف اكثر الناس
الناس في حاشي السلب الموجب في اي نيل بعض الناس ان الموجبة المطلقة منهم منها الضا
اجاب المحول على جميع اوقات الوصف وليس ما قطع مما فانه يصح ان حال كل شيء انما
وعلى المطلق ان بحث عن كل واحد من الاعراض بانزاده اي الاطلاق العام والدوام
بحسب الوصف وقد سمي الدائم بحسب الوصف بالمطلق العرفي منسوبا الى العرف لان العرب
مستعمل في السلب في الاستعمال على السلب حسنة وعلى الموجب محازا لكونه مباحا للسلب
ومما يسميه الشيخ عرفنا **قوله** كمن السلب السلب المطلق بالاطلاق العام او سلب
الانفاطه هو ما سادى قولنا ج يكون لسب او سلب عيب من غير بيان وقت
حال ولكن السلب الوجودي وهو المطلق الخاص ساوى قولنا ج سلب عيب
قد دام وضروري في الكلام نوسم انه يريد رد السلب الى العدم ولو كان كذلك لكان
له وجه وهو ان الصفة الموجبة لما كانت دالة على الاطلاق العام ولم يكن صفة السالبة كذلك

فما لو السالبة بان جعلها معدومة حتى ارتدت الى الموجبة ودلت على الاطلاق مما رآنا
بمعنى السلب كمن السلب لا يريد به العدم بل على ما صرح به في السعال يريد به سلب السلب على الربط
مع عدم السور والموضوع عليه قال قولنا ملأ كل انسان نفسا بوجدنا ما ولدك قال
هو ما سادى قولنا ولم سلب قولنا **قوله** واما في الضرورة فلا بد من الجملين والفرق بينهما
ان قولنا ج ج بالضرورة لسب كقولنا الضرورة حال السلب عنده واحد واحد وقولنا
بالضرورة لا شيء من ج ب كقولنا ضرورة يكون السلب عاما والضرورة ولا يفرق بين واحد واحد
الا بالضرورة فكون مع اجزاء المعنى ليس بينهما افرار في اللزوم بل حيث صح احد ما صح
الاخر وعلى هذا السلب ما تضمن في الامكان في اي لا بد من عدم الموضوع على الجملة
السلب وبين ما خرم عما في ذلك وان كان بينهما فرق حسب اعتبار ذلك ان
الاول سلب ان المحول ملبوس بالضرورة عن واحد واحد من الموضوع والآخر سلب
ان المحول ملبوس عن احوال الموضوع باسرها سلبا ضروريا فالاول سلب على ضروري السلب
مثل واحد معرض بالنقل ومضمون ضروري سلب السلب بالضرورة لان الحكم على كل واحد عرض
مضمون الحكم السلب والثاني سلب على ضرورة السلب بالنقل وسلب على كل واحد عرض
حلقا بالمعنى لا يشمل الحكم السلب على اي واحد معرض والحاصل ان الاصل في السلب والاشياء
في جميع المواضع لولا مخالفة العرف في الصفة المذكورة والحاصل السارح قال السلب المطلق
بوسم الدوام كالات الموجب هذا الفرق اما طهر في المطلقة ولم يظهر في الضرورة او الضرورة
لا يعمل الا مع الدوام اقول لو كان ذلك كذلك لكانت الكلمة جالطة اذ في معقوله لا
مع الدوام والسب كذلك بل هي ملحق بالضرورة فظهر ان العاقل هو العرف لا غير ذلك
ان الاحكام التي ذمب الله ليس بخير في المعنى زاده ما شرطه في بعض النسخ منها
زاده وهو فصل اخر من هذا **تنبيه** على مواضع خلاف دون بين اعماري الجملة والحل
اشهد ان الاطلاق الحكم سارح الاطلاق الحكم في المعنى وفي اللزوم فان ذلك بعد ان ما ذكر



مثله وان دمت متقن ان لا يكون فيه انسان سود صدق فيه كل انسان بعض الحكم
بجسته دون حكم التحول وكذلك امكان الحكمة ايضا فانه اذا فرضت وقت من الاوقات
مثلا ان لا يكون الا بعض او غيره من المي لا نمانه لها صدق بالاطلاق ان كل كون موجود
او شي اخر باطلاق الحكمة وعلته فان كمالا ولا صدق به لا يمكن ان يكون بالتحول فانه ليس
بامكان الخاص كونه كل كون باضطرار من المي بالضرورة لا يكون باضطرار ولا كذا
وتمت فليس فيه من الكمالات الا الانسان صدق فيه بحسب الحكم ان كل حيوان انسان
ومنه الامكان ولم ينع ما لا يمكن ان يجعل للتحول وكسب في اخر الفصل ان هذه الزيادة
كانت متحدة بالاصل خط السبع الرئيس بل على المراتب في الفصل من اعصار الحكمة هو الجمل
الموضوع كل ما يوجع مثلا بالنقل مما في الحال او في الماضي على ما يستعمل في المذهب السلف
المذكور والمذهب النافع في ما مر ومن اعصار الجمل ان كل الموضوع اعم من ذلك و
هو كل ما يوجع في الوجود او عند الفعل على ما يفسره المحقق ولا شك ان بين المذهبين اختلافات
ظاهرة في المعنى والاعبار اما في الدلالة والبروز عند مستفان وقد يحملان اما مواضع الالفاظ
في بعض الاحكام الجذرية من المحصورات واما مواضع الاحداث فقد اوردت في بيان
في الفصل مثله الاول وهو ان حال في وقت لا يوجد فيه انسان اسود كل انسان بعض
مثلا فصدق بالاعبار الاول لان كل انسان موجود في كل حال بعض ولا صدق
بالاعبار الثاني لان بعض هو انسان في الفعل او في الوجود في وقت حركته ببعض
ويكون الحكم في المثال انما هو قولنا كل كون باضطرار ان ماله المثال الاول كونه
وماده المثالية فزوده فان سلب البعض عن بعض الناس يمكن وسلب البعض عن
بعض الاخر ان كمالا ضروري ولذلك جعل الثاني مالا للاحداث ولا يمكن ان يكون
فانه في الوقت المفروض صدق قولنا يمكن ان يكون كل ما يكون ما ضار في ذلك الوقت
من السبيل ولا صدق قولنا كل ما يكون في الفعل هو باضطرار لان بعض الاول هو السواد

منع ان يكون باضطرار المثال انما هو قولنا كل حيوان انسان كالمثال الثاني منه واما
الفرد في بعض الاعيان من المثالين لا في ذلك الوقت صدق قولنا كل حيوان موجود
في الحال فهو بالضرورة الانسان ولا صدق قولنا كل حيوان حسب حقل وفي سائر الزمان
فهو انسان الا اذا جعل البعض المذكور سائلا عن الزمان وانهم ان هذا الفصل انما حدثت
في كونه في نفسه وذلك الخلق وهو الانسان في كل زمان وحين في كل مكان **اشارة**
الى محقق في جهات ان صدق حال في كل من العالمين ومتبهما عليها وذلك
اقول قولنا بعض ج ب صدق وان كان ذلك بعض موصوفات في وقت لا غير
كذلك علم ان كل بعض او ان كان هذه الصفة صدق ذلك في كل بعض او اصدق لا يجب
في كل بعض صدق في كل واحد ومن هذا العلم ان ليس من شرط الاجاب المخصوص عموم كل فرد
في كل وقت فريد ان زحل اليوم المذكور في الاجاب عن الحكم على بعض الدوام
بحسب الوصف فاستدل على ذلك بان الحكم على بعض لا يثبت ذلك بالاعتبار الاجاب
متساوية في هذا الباب فاذن ان الحكم على كل بعض وجب ان يكون غير متشعب
المذكور ويكون مع ذلك طافا لشرط ان يكون الحكم هو عموم العدد لا شمول الاوقات
فذلك وكذا في باب السلب واعلم ان ليس اصدق بعض ج ب بالضرورة بحسب
ان يمنع ذلك صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق الغير ضروري او بالاعتبار ولا يمكن
فذلك يقول بعض الاجسام بالضرورة محسوس في ما دام ذات ذلك البعض موجود او
بعضا محسوسا بوجوه ضرورية وبعضها بامكان غير ضروري في رد صحة اعصار الاطلاق العام
في السلب فان من عيب على وجه ما يفسره العرف وبما ظن ان ذلك الاعصار لا يجمع
والدليل على صحة حواكم في الاجاب بعينه وبما في الفصل **اشارة** الى تلازم دوا
بكم قولنا بالضرورة كون في كونه قولنا لا يمكن ان لا يكون بالامكان العام الذي هو
قوله قولنا يمكن ان لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون في كونه قولنا ليس يمكن ان يكون

الذي هو في نفسه لا يمنع ان يكون ومما لا يمتنع ان يكون في نفسه متوهم جوهرا متوهم
واما ممكن الخاص والخاص فانه لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من بابي الضرورة بل لهما لوازيم
من ذات الجوهري اعم منهما ولا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
بالضرورة يكون لزمه ان يكون بالاحسان العام ولا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات
ان يكون واجب ان يكون بالاحسان العام ولا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات
بالضرورة لا يكون لزمه ان يكون بالاحسان العام ولا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات
مثل ذلك ثم اعلم ان قولنا ممكن ان يكون الخاص والخاص فانه لا يمتنع ان يكون مساويا
وساوية وانما من غير ما به لزمه مساوية بل مساوية منه مثل ممكن ان يكون العام و
ممكن ان يكون العام وليس واجب ان يكون وليس واجب ان لا يكون وليس يمنع ان
يكون وليس يمنع ان لا يكون وبما يجلي من ضروري ان يكون وان لا يكون في وجوب
منها ما لا يمتنع ومنها ما يمتنع من غير ما به لزمه مساوية بل مساوية منه مثل ممكن ان يكون العام و
والخاص الخاص وطبقات تلك طبقات هذه الطبقات في وجوب مساوية

الواجب ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما

ان يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما

ان يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما

فان الواجب ممكن بالاعنى العام ولا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
الاعنى الخاص ولا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
نحو ما هو ضروري ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
فعلقتون فالحاصل ان ممكن ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
على ذلك وما هو في العلة لا يمتنع ان يكون مساويا لهما من ذات الجوهري اعم منهما
انما بالضرورة ليس بل لهما ان بالضرورة ليس وكرهك مد سلطان كثر ويطون ان اذا
فرض ان ليس بالضرورة ان يكون لزم ان يكون حقيقى ممكن ان يكون ان لا يكون وممكن
وقد علمت ذلك مما هو ساك بسبيله في السؤال الذي ذكره مما استعظم يوم من المعضن وهو
معاطه بالشر كالايم وقد يحيط بالاستعمال احد الممكنين اعنى العام والخاص معام الاخرى
مواضع كثره فذلك بالبع السبح في الضاح الحال فيه وبيان قبطم بما في دونه كنهه وذلك في
وتعظم الظاهر في هذا النوع باحصاء الوجبات التي حصلت في اثني عشرون المظلة
الضرورية المطلقة والمشرطة بالاداء والاداءية والضرورية الذاتية الشاملة لهما و
المشرطة بوصف الموضوع على الوجه العام وعلى الوجه الخاص والمشرطة بالمحمول والحق
بحسب وقت معين والى محسب وقت غير معين والاداءية المحملة للضرورة والاداءية للضرورة
المطلقة الخاصة بغير الوجودية باعتبار الضرورية وباعتبار الاداء والاداءية المحملة العامة والخاصة
والتي هي اخص منها والاداءية المستقلة المطلقة بحسب السورة والضرورية بحسب والممكنة بحسب
والمطلقة العرفية على الوجه العام وعلى الوجه الخاص **النتيجة** في سائر القضايا
وعكسها ظاهرا على الساتر اعلم ان الباطن مواجعات فمقتضى الحاجات السلب
على وجه مقتضى لاداءها ان يكون احدهما بعينه او بغيره عنه معا وقا والآخر معا وحاصل لا يخرج
الحاصل والكتاب منها وان لم يمتنع في بعض الكتاب عند جمهور النظم في اختلاف الضمن
فكون لا خلاف اجرامها وقد يكون لا خلاف في اجرامها بالاحكام والسلب وانما

واما بالنسبة الى الجرحه واما بالجرحه واما بغيره من سائر الواجبات والاختلافات فكيف ينبغي ان يكون
الذي بالواجب والسبب فان السبب والواجب هما اللذان لا يتماثلان لا في المكان
وسائر الاختلافات راجعه اليه لانها انما يكون اختلافها من حيث لا يكون الحكم في احدهما
اما على ما يكون في الاخرى او ما يكون فيها وعلى الوجه الذي يكون فيها والاختلافات
اصلا والاختلافات بالواجب والسبب ايضا قد يقع على وجه لا يمتنع اقسام الصدق والكذب
والصدق والكذب وقد يقع على وجه يمتنع الاختلاف بينهما والاول حالي فلو لم يكن هذا الحيوان هذا
ليس باسود فانه لا يمتنع تماثلهما صدقهما معا واما كذا فانه معا والصدق قد يقع على وجه
يتمتع به من غير نفس الاختلاف وذاته قد يقع على وجه يمتنع الاختلاف نفسه والاول
حالي فلو لم يكن هذا الانسان هذا ليس باسود فانه لا يمتنع تماثلهما صدقهما معا والصدق قد يقع على وجه
الانسان وانما يقع في الدلالة لا في نفس الاختلاف والثاني حالي فلو لم يكن هذا زيد هذا ليس
فانهما امتساكهما لذات هذا الاختلاف لا في الشيء الاخر فالصدق هو اختلاف بعضين لا في
السبب على وجه يمتنع لانهما ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبه والصدق والكذب
قد يقعان حالي فلو لم يكن هذا هو الحبيب والامساح وقد لا يقعان حالي فلو لم يكن هذا هو الامساح ولا
يتم الاستقالي فان الواقع في الماضي والحال قد يقع طرف وقوعه وجودا فان او
عدمه ويكون الصادق والواجب بحسب المطابقة وعدمها فمتعين وان كانا بالصدق
يختلفان به غير متعين واما الاستقالي فيقع عدمه من احد طرفه نظر امو كذا في نفس الامر
ام بالنسبة الى التام وجمهور التام بطوره كذا في نفس الامر والحتم باب الاستناد
الحوادث في انفسها الى علل تجب بها ومنع دونها وانها تلك العلل الى علل اولي يجب
لها ما جازي في العلم الالهي فلا يمتنع من شرط الساقض ولا عدمه بل من شرط الاقسام
كذلك فان ذلك قال السبع بعينه او بغيره ثم اكذب بولده وحسب لا يخرج الصدق والكذب
منها واثار بولده وان لم يمتنع في بعض المكاتب عند جمهور النور الى ذكرنا من راسم

قوله فانما يكون تماثل في السبب والواجب او كان السبب منها سبب الموجب كما هو
في الواجب شي وانما يكون تماثل في نفس الواجب شي وانما يكون تماثل في نفس الواجب شي وانما يكون تماثل في نفس الواجب شي
او سبب شي فلو لم يمتنع تماثلها ان كان السبب والواجب تماثلان في نفس الواجب شي وانما يكون تماثل في نفس الواجب شي
عن مراعاة الساقض لا يخرج الاختلاف عن مراعاة الساقض ولا يخرج الاختلاف عن مراعاة الساقض ولا يخرج الاختلاف عن مراعاة الساقض
واحد من العينيين ما تراءى في الاخرى حتى يكون اجزا لبعضه في كل واحد منهما من السبب
الاخرى وعلى ما في الاخرى حتى يكون معنى المحمول والموضوع مما بينهما والشرط والاضافه
والجرح والعلل والصدق واليقين والزمان وغير ذلك مما عدناه غير متماثلين فريدان
بين الحكم المذكوره في جده الساقض التي لانهما بعض اقسام الصدق والكذب ومن تماثل
السبب والواجب وحده في المحصولات ومع شرط اخر في المحصولات فبين او لا يمتنع
واما ان الصدق والكذب كيف يقعان بالمتماثلين ثم بين ان الاختلاف عن سائر معنى
الاختلاف من الساقض ثم شرع في بيان شرائط الساقض وبيان انها بالاجمال شرط واحد
يوافق تماثل في كل واحد من العينيين ما تراءى في الاخرى حتى يكون اجزا لبعضه في كل واحد منهما من السبب
متحد والمتمثل شرائط كثيرة منها الثمانية المشهوره اثنان منها الاكاد في الموضوع وفي المحمول
اولى ما يشبهها معنى المقدم والاعلى وسببها الاكاد في الشروط الستة المذكوره في اخر النسخ
وهي الاقلا في الشرط وفي الاضافه وفي الجرح والعلل وفي التبع او النقل وفي المطالب والامان
قوله وغير ذلك مما عدناه غير متماثلين في السبب والواجب والادبابط بالانفصال واللا يمتنع
فان الاختلاف في كل واحد منهما معنى الاختلاف عن الساقض قال الساقض الساقض ان يمتنع
الشرط في الاقلا والموضوع والمحمول فان الاختلاف في الشرط حالي فلو لم يكن هذا هو الساقض
لبصر اي مع السواد وليس جامع اي لا مع السواد وفي الجرح والعلل حالي فلو لم يكن هذا هو الساقض
في بشرته وليس باسود اي في سببه راجع الى الاختلاف في الموضوع والاختلاف في الاضافه
حالي فلو لم يكن هذا هو الساقض في سببه راجع الى الاختلاف في الموضوع والاختلاف في الاضافه

نفسا كنه واما الواقعان في الطول سميا متداخلين لدخول احدهما في الاخر ومختلفا
وسما المتقاطعان سميا متضايقين لا متضاح اجماعا على الصدق او الكذب في شي من المواد
اشارة الى السامع من المطلب وعقب بعض المطلق والوجودي ان السامع
يقول على سبيل الجرح وقلة السائل ان المصلحة نفسها من المطلقات ولم يراعوا ان الاطلاق
في الكنه والكيفية ولم ياملوا حتى السائل ان كيف يمكن ان يكون احوال الشروط الاخرى حتى
السائل فانه ان يقولنا هل بـ ا ب هل واحد من ب من غير مادة هل وقت اي ريد
اشاب ب هل عدد من غير مادة كون ذلك الحكم في هل واحد هل وقت وان لم يمنع ذلك
لم يجب ان يكون قولنا هل ب سافضة قولنا ليس بـ فكذلك ا واحد في ذلك و
صدق او الكذب ذلك هل ولم يجب ان لا يراعى في الصدق ما هو مضاد له اعني السائل السائل
فان الاجابة على هل واحد اذا لم يكن شرط هل وقت جاز ان يصدق معه السبب على هل
او من البعض اذا لم يكن في هل وقت ما زعم جمهور المنطقيين ان المطلقات متافضة والى
في الكلف وانكم معا وعقلوا عن شرط تحققه في الكنه لا يضره في انها متافضة وانكم ان
المطلقات المتخالفة في الكلف وانكم عامه فانب او خاصه فجميع على الصدق على المتضاد الى
في اشده المتضاد اما من الجمع على الصدق فجميع المتضاد عليه اذا كانت مطلقة وذلك
اذا كانت المادة وجودية لا دائمة فان الحكم عليها بايجاب مطلق وسلب مطلق يصدق معا
فان قولنا هل انسان تام ومعضنهم او ظهيم ليس بـ تام **قوله** هل وجه ان يكون شخص قولنا
هل بـ بالاطلاق العام مع بـ هو واما ليس بـ شخص قولنا لا شي من بـ الذي هو
معنى هل بـ شي عدا بـ بل لا زاده هو قولنا مع بـ واما موت كمالا بطل قولهم حاول بحسن الخ
وبين ان بعض المصلحة العامة هي الدائمة المتخالفة في الكلف الى ثم الضرورية وعندها وذلك
لان الاصنام العبدية هي اما دوام اجاب ضروريا فان اولم يكن واما دوام سلب ضروريا
فان اولم يكن واما وجود خال عن الكنه واما المصلحة العامة الاجابة شمس على الارض والاش

وتحلى عن الكنه والسبب سئل على كنه والاشبه وتخل عن اول فالجواب لا يجاب من الدائمة
الموجبة ما دون المصلحة المطلقة العامة هي الدائمة المتخالفة في الكلف ولا يجوز ان يكون بعضها ضرورية
مخالفة لانها يكونان معا ان كانت المادة دائمة لا ضرورية مخالفة المطلقة وموافقة للضرورية
اما المطلقة فاما كنه لان المادة دائمة مخالفة لها واما الضرورية فلا مخالفة لها ولا ضرورية والشيخ
او زاده المحضرات الاربعة بالنسبة واجبا بالمتن وبن ان بعضها الدائمة اعمال الحركات
ثم قال ولانست تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية بمعنى ما دل الدائمة لها والعرفه واما
قال ولك لان الفرق بينهما في الحجاب فـ ثم قال وبعض قولنا مع بـ بـ عند الاطلاق
هو قولنا هل بـ واما سلب عدا بـ وهو نظير السلب المستعمل في السلب التلي وموارد الاش
من بـ بـ بحسب المعارف المذكور وبعض قولنا ليس بـ بـ عند الاطلاق هو قولنا هل بـ
واما موت وقته نظر وموان السببية الكلية من الدائمة ومن المطلقة المعجمة اما سببا
في اعتبار الدوام والاستعمال على الضرورية واللا ضرورية وتجانسان في ان الحكم في احدهما
بحسب الذات وفي الاخرى بحسب الوصف واذن السامع مطالبتين على الاطلاق لو كانت
سببا بقتن مطلبا لكان المصلحة العامة سافضة المطلقة العرفية او بالاجمال وليس كذلك على
بـ بـ **قوله** واما المطلقة التي هي الخص وهي التي حصصنا ما نحن باسم الوجودية قد
ذكر ان الوجودية في مادة ميسرة في الاخرية واما بـ تعبر عنه الوجودية والمطلق العام اما
مفضل على الاول بالضروري الداعي وعلى الثاني بالادام المحمل للضروري متفضا مما هي
المطلق العام متضا فاما ان كانا محمدا حل في المطلق العام اعني بعض الوجودي
اللا ضروري اما ضروري موان واما دوام محال في بعض الوجودي الالادام دوام اما
موان واما محال واعلم ان الجواب البينة او اذقت في بعض مضه داسم واحد
ما دعت مهابا لراحت ان وضع موضع ذلك العنصر مضه واحدة على وجه لا يكونكم
فما عن احدى تلك الجواب لو امكن **قوله** ما ذا قلنا مهابا حل بـ اي على الوجه الذي ذكرنا
كان بعضه ليس انما بالوجود هل بـ اي هل اما بالضرورية بـ بـ اوب سلب

ثم ادع على ما مضى من الاثبات واليقين ان كان الاطلاق اول جارية عن مجرد الالفاظ
والتي ومنها قد طرقت شرط ما هو الدوام كمن **الوصف قوله** ومع ذلك فلا يجوز ما يظن
وجوده من الشرط بل قد ذكرنا ان المحقق اصل هذه الصناعة في تسير الاطلاق رايين احدهما
انه مثل الضروري فاذنب الله تعالى سيطون وهو العام والكامنة لاشتماله فاذنب اليه
الله الاسكندر وهو الخاص والشيخ اوله وان بين ان كل واحد من الرايين يمكن ان يخصص
على الوجه الذي ذنب الله تعالى في بعض المطلبات بحسب الالفاظ حسنا او
بما انه ان العرفي يمكن ان يوجد مسا ولا يضره ويكون عاما ويمكن ان يوجد غير متناول لها
ويكون خاصا فالمطلب العام العرفي يوافق الراي الاول والخاص وهو العرفي الوجودي يوافق
الاسكندر **قوله** لانه ليس بالادام فان كل شيء يكون له وجود يكون بالضرورة مادام
موجود الذات **قوله** وقد عرفت مدلوله يعني ليس ادا صدق العرفي بحسب ان صدق الضروري
الذي ان كل قد صدق العرفي ولا صدق الضروري وذلك حين كونه وجودا فإلزامي الوجودي
مطلق غير ضروري فاذنب الله الاسكندر مع انه مما قد يفتن به من جهة نفسه هو بعض العرفي
العام مضاهيا الى الضروري الموافق **قوله** والبرهان الذي سبقوا لا يمكنهم في اثباتهم واهتمامهم
ان حاشا على هذا بيان بل قد يؤول الى ان البرهان من المطلبين لا يمكنهم التخلص عما ذنبوا
التي ونحو القول يكون المطلب مسا لغيره على الاطلاق وذلك لانه لا يمكنهم ان يحلوا المطلق
المذكور في العلم الاول على ما ذنبنا الله منها في جميع المواضع فان من امثلة العلم الاول المطلب
وله كل من مستغنى وبل نام مستغنى وباجري محاسنها لا يمكن حمله على العرفي وكذلك في
الاستحالات في العلم الاول من استعمال المطلب حيث لا يمكن استعمال العرفي هناك **قوله**
وان كان احدنا ان يحل قول كل شيء اما تصدق في زمان بعينه بل هو الجارية
لان كل المطلبات كمثل ما مضى وموان راو بالمرصوع ما يوجد في زمان بعينه من الماضي
وان كان فاذنب الله يوم في منتهى المصنوع وذكرنا **قوله** لا يجرى احد في كل ما يوجد

موجود في ذلك الزمان وكذلك لو سلس من حيث اي من جات زمان موجود بعينه
وحاشا اذا احتطى الى حسن ذلك الزمان بعينه بعد ما راجح ان كل ما حفظه سهل
صح السان في اشارة الى ما ذكرنا من ان هذا الالفاظ معنى جوده الحكم والخاص بالخاص
بحسب هذا الالفاظ معنى جوده الحكم على جات زمان ما بانها جميعا وبان بعضها
ليس في ذلك الزمان بعينه مما لا يمكن على الصدق ولا على الكذب الاول وهذا
الصراح يحلج الى شرط اخر وهو كون ذلك الزمان مطابقا للحكم غير محتمل لان منقسم على
اجزاء يمكن ان يقع الحكم في بعضها دون بعض صحيح الوجود والعدم معاني ذلك الزمان
وبعد ان ما شاعرا اذا حصل اناس موجود في زمان بعينه هو صام ذلك الزمان فانه
ما مضى لولا مضى لسن بتمام النهار واما اذا حصل اناس موجود في زمان بعينه
هو مصل في ما لا نال من لولا مضى لسن مصل في ما لا يمكن ان يكونوا مصلين في بعض
اجزاء غير مصلين في البعض الاخر مصل في الحيات معا كما ذكرنا في المطلب الاول ان
احد الطرفين بالادام فان ثم **قوله** وقد عرفت مدلوله يعني انهم انما ليس يمكنهم ان يستدوا
على مراعاة هذا الاصل ومع ذلك مما جازي ان ان تعرضوا عن مراعاة شرائط لما غنا و
يرجع الى شئت ذلك الى كتاب اشارة الى ان هذا المذهب يوم في تسير الاطلاق كما مر
كن السان موجه عليهم من حين احدهما لا يمكنهم الاستمرار على منقسم في جميع المواضع
مثلا او ارادوا عكس السان الطه المطلبه فان الماد لولا لا واحد من الكتاب الموجود
في هذا الزمان ما كان ان ترد ببعكس عندهم الى لولا لا واحد من تلك التي ورد
حاشا ولا يسي الموضوع على شرطه فانه يمكن ان لا يكون في هذا الزمان من تلك التي ورد
دنب اصطلاح ان هذه العنة لمزعم ان كلوا ايضا مطلبة او ليست ضرورية ولا يمكن
على تسيرهم ولا خارج عن هذه العنة عندهم فظهر ان مدبرهم لا يسير وثانها انهم يجازون
الى الاعراض من مراعاة شرائط كثر. التوازي في الدوام وغيرها وذلك باعتبار الحيات

هي كون بحسب اسباب غير ان تلك الموضوعات هي طبايعها وسم من جعلت الجاهات
 معلية بالاسوار معروض عنها ضرورة واعلم ان النقاد في هذا الاعتبار انما وقع في الموضوع
 بالزمان المعين فان ذلك يجعل الحكم حروما لعلته معض ما سال عنه الموضوع اما اريد الحكم
 بزمان بعينه ورك الموضوع مطلقا واقفا على كل حال على جانب الفضة مطلقة وقصة
 صادقة على الضرورة الوقتية وعلى غير ذلك كون المناقضات مطلقة من جنس واحد ولا
 مع في النضا ما المناقضة نضاض متحد الحكم غير من وبنسب ان يكون الزمان جاد صفتا
 لا يمكن ان يحتمل على الصدق **اشارة** الى ما مضى سائر دواب الحكم اما الدائم فما مضى
 جري على نحو ما مضى الوجود الى بحسب الجملة الاولى وتكون مما ملكت من ذلك
 قد مر ان الاطلاق العام والدوام المحمل للضرورة المتعاضدين معا بل ان بعض هذه الدائم
 مطلقة عامة محالة لها في الكسف ونقض الدائم اللا ضرورية هو ملك ايضا مضاد الى ضرورة
 موافقة وقد مر ان المطلقة الى بحسب الجملة الاولى اذ كانت عامة فان مضى مطلقة
 عامة وصفت محالة واذ كانت وجود فان مضى ملك ايضا مضاد الى ضرورة موافقة
 فظهر ان بعض الدائم كنقض العدم الا ان الاطلاق في احد ما يجب له ان لا ياتي
 بحسب الوصف وهو المراد من قوله وتكون منها قوله واما قولنا بالضرورة حل حـ
 مضى ليس بالضرورة حل حـ اي لم يمكن بالامكان الا في دون الاحص والخاص ان لا
 يكون بعض حـ ولم يزم ما يلزم به الامكان في هذا الموضوع واما قولنا بالضرورة لاشي
 من حـ مضى ليس بالضرورة لاشي من حـ اي لم يمكن ان يكون بعض حـ بذلك
 الامكان دون ايمان اخر وقولنا بالضرورة بعض حـ بما يلزم على الناس المذكور يمكن
 ان لا يكون شي من حـ اي الامكان الا في دون قولنا بالضرورة ليس بعض حـ بما يلزم على
 الناس يمكن ان يكون حل حـ اي الامكان الا في دون قولنا بالضرورة لاشي من حـ
 لا يوجب سالة فاحفظ ذلك ولا تشبهه فهو الاول وليس وقولنا يمكن ان يكون حل حـ

الا في حـ بما يلزم على بعض ليس يمكن ان يكون حل حـ ولم يزم بالضرورة ليس بعض حـ
 و قد مر ان من ملك ما لا يفسد على الناس الذي استعدته وقولنا يمكن ان يكون حل حـ
 بالامكان الخاص بما يلزم من يمكن ان يكون حل حـ ولا يلزم به الا في منسج ان يكون ذلك كثر
 من لزوم انه واجب بل بما يلزم من باب الضرورة شي فاحفظه وقولنا يمكن ان لا يكون
 من حـ بما يلزم على الناس يمكن ان لا يكون شي من حـ وبه في حال من قول
 حل واجب ان يكون شي من حـ او منسج وانه قول بالضرورة بعض حـ او بالضرورة
 ليس بعض حـ وليس كبحر من امر جامع معنى في الحال ان ابر عنه عبارة الجاه حتى يكون
 منسج السالة للملكه موجه ثم ما الذي يخرج ال ذلك ومن المعلوم ان لو ما يمكن ان لا يكون
 في الحكمه الجاه او قولنا يمكن ان يكون بعض حـ بما يلزم على ما مضى قولنا ليس
 يمكن ان يكون شي من حـ اي لم بالضرورة ان يكون او ضروري ان لا يكون وقولنا
 يمكن ان لا يكون بعض حـ ما مضى قولنا ليس يمكن ان لا يكون بعض حـ ان بالضرورة
 كون حل حـ او بالضرورة كون لاشي من حـ وهكذا يجب ان ينهم حال الساقضه واما
 الحكمه وتحتل عما يتوكلون في الاقسام بحسب الضرورة ثمة ضرورية الجاه وضرورية سلب
 وامكان خاص والامكان العام مداول احدي الضروريتين مع الامكان الخاص بالضرورة
 والحكمة العامة المتضمنة مساقضات هذه مضى لملك ولك مضى لهذه والحكمة الى صـ
 ساقضها ما هو دوس الضرورين والحال في جميعها في مضى واحدة كالحال في الدوام الذي
 قد ذكره واشي ذكر هذه الاحكام في المحصورات بالانفصل والفاطه طاسره الا ان في قوله
 في اخر الفصل وقولنا يمكن ان لا يكون بعض حـ ما مضى ليس يمكن ان لا يكون بعض حـ
 اي بالضرورة كون حل حـ او بالضرورة كون لاشي من حـ موضع خط فان الواجب
 ان زاد في او بالضرورة بعض حـ وباقه ليس او حال بالاجمال بالضرورة حل
 حـ ثبات واما ليس بالضرورة في الاقسام الله عام في اس الدوام **اشارة**

الى عكس اختلاف العكس هو ان يحل المحمول من النصف موضوعا والموضوع محمولا مع خط
الكسفة وبناء الصدق او الكذب كالتدبير ارسام للعكس المستوي الخاص بالكمالات وان
جعل بدل المحمول كجوابه وبدل الموضوع كجوابه صار رسم العكس المستوي مطلقا و
اشياء محال رتبة في مثال المشهور وهو قولنا لاشي من الخياط في القدر الذي لا يمكن
قولنا لاشي من القدر في الخياط وما جرى مجراه مما لا يقع لمن له قناعة والقدر الذي زاد فيه
لناضل السارح لاجله وهو قوله ان جعل المحمول بطله موضوعا والموضوع بطله محمولا لا
حاجة اليه فان بعض المحمول لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا واشهر
خطا الكسفة واجب في العكس اصطلاحا ويجب اشتراط بناء الصدق انقضاء الامكان
العكس لان اصل النصف وليس المراد منه ان الاصل شئ ان يكون صادقا والعكس
تأبعا له قبل المراد ان الاصل شئ ان يكون شئ صدق لصدق العكس اي يكون
وضع الاصل مسلما بوضع العكس واما اشتراط الكذب فيستدرك لان اسلام
صدق المدفوع لصدق لارمه لا يضيء اسلام كذب مدفوع كذب لارمه فان استنسا
نفس مقدم لا مع ومن المراد بالثبوت ما يصدق كونهما كمالا لجان انسان فانه كما
دعك وهو ان بعض الناس حيوان صادق فاما الكذب في الكتاب فهو علة ومع
من يابيه فان اكثر الكتب خالصة غيا وقد رأت بعض نسخ هذا الكتاب ايضا حاله غيا
وكثير من المتأخرين لم يسهوا لهذا وذكروا الكذب في مصنفاتهم قولهم وقد جرت
العادة ان يد العكس سابعة المصنفات وبنينا معكسها مثل منها والحق انه
من لها عكس الابتنى من الخيل التي قيلت فانه يمكن ان يسلب بعضها بانفعال عن
حل واحد من الناس رجب ان يسلب ان يسلب من صاكن وبادان شي من كمال
سلب بالادراك عن شي لا يكون موجد والافقه ولا يمكن سلب ذلك الشئ عنه
في ان السابعة الكلمة لفظة سابعة فان افخاضه لا يمكن ان ادان فحسب
سبعه المذكورين

بين ذلك بان شي الذي له خاصه فاروقه منسب عنه باحد في وضع سبعة عنها وذن
الانفاس لا يفرق في شئ مواد وهذا هو المراد من قولنا لا يمكن وذكرنا حاصل شراح
ان بعض الاعراض عامة ايضا كذالك موضوعا بانها لا تتحرك لاشيان فانما هي في بعض
بالخاصة اقول ولعل الشرح الماخذ البيان بالخاصة كونها اوضح فان اجاب الموضوع على
الخاصة الذي هو المقابل للبيان الماخذ بانها لا تتحرك لاشيان فانما هي في بعض
الصدق في المضامين وضع منه في المسائل فتنال الى ان يكون بالمرز ان يوضح
المطلقة على احد الوجهين الاخرين واما ان مك كذا كعت في شي فانما هو على شئ
من جرب فلم ان يصدق ليس واثني من جرب لفظه والاصول توضحه وان بعض
جرب لفظه تفسر ذلك بعض شيا معا ولكن ذلك يكون لبيان وجب ما يكون من
ما هو جرب موت وذلك ان شي هو المفروض لان العكس كروي موجب لانه لم
نعم بعد انقاس كروي الموجب ولكن قلنا لاس ما هو جرب به اخرج من هذا الى كذا
في العلم الاول وعرض بعض المظن عليها اولانا ما بينه على بيان انقاس الموجب
كجرب وهو انما بين في موضع بانقاس السابعة الفقه وذلك دور وانما ما بينه
بالجمل الذي من بعد هذا عند ذكر البسمات الشرطية ثم اورد جرحا اخرى بدلها على ما سأتا
ذكرها واجاء من بعده بان هذه الجمل ليست بمنية على بيان انقاس الموجب لانه لم
بينت بالافراض كما ذكره الشيخ ولو فان سألنا ما شفا من الموجب كجربه وان ذلك البيان
في موضع بالافراض لا يابا على انقاس السابعة الفقه لما كان لما كان دورا في فان
سواء ترتيب من غير ضرورة والحلت وان قال موضع ذكره في البسمات الشرطية فهو
مناس بين منه انما كرتجده عن الماده في ذلك الموضوع كونه احد تلك الانواع لالانها
مجاها الى بيان اورد وساكن وقتل على الافراض انه بين على مناس من السهل الثالث
بكلام موج ود موت بعض جرب هو وان شي ان ليس كذلك لان الكدود ليست غيا

ولا بعضا محولا على بعض فالصورة ليست بغير ان يكون من السهل ان يثبت
على معناه ان الشئ الذي وصف به في ذاته وسمي وهو الذي حمل عليه في كلام
منه ان يكون الشئ الذي حمل عليه في وصفه فيكون بعضا مودودا وليس هذا الا
تصرف ما في موضوعه وتحول بالزمن والسمي والناس يستدعي هذا متعارفا لها وتسمي التي
لا تصرف في شئ من هذه حال هذه النسخة من النسخ في بيان انقراض المطلقات
المذكورة بل في بيان ان انقراض المطلقات بحسب احدى المثلين قوله واما الحركات عنها
فان هذا الشئ محال او اجد السبب مطلقا لا يجب عادة التبادله عنه فلو علم
انما في المطلقة تصد فان ما تصدق بسبب الصالح السبب المطلق عن كل واحد
واحد من الناس والجماع على بعضهم في شئ في عدم انما هما بان الحلف لم يرد
معصية ما في لاس من في المطلقين كنهها وبما كنهان على الصدق فامل له انه في
في تلك النسخة بل يمكن ومثل بالانسان والضحك حين حال على انسان ليس بضحك
مطلقا ودمي انها معكس الى لو حال على صحاك ليس انسان والا بعضا موضحا كموافقان
وبالافراض من بعض الانسان صحاك والى اما لم يرد لو كان هذا المنع المحل على الصدق من قول
على انسان ليس بضحك تصد فان معا فالحق غير لازم وقد انت الحكم العاقل او نضر العاقل
فما من قوله معصية في بعض المثلين المطر ومن قوله لاشي من في الاصل الذي يرد
كسبه فان معصية ليس به احلف واسمحة الشئ واول انه لا ينفذ المطر الا اذا كان
الشيء بعضه ليس به عند ما يكون في حي يكون فادبر مشكلا على الحلف والافراض يكون
صا دمه وذلك لان الموصوف به قد يمكن ان يكون عنه وح يكون به مودودا لا مطلقا
فاما بعد كل نام مستقط مطلقا ومول لاس من المستقط ما دام مستقطا وهذا ان
نسخة من قوله لاشي من انام بياض ودموحى هذا السبب في هذا الموضوع بعد ان علم
ان الصغرى المطلقة الوصفية مع الكبرى العرفية السالبة في سبيله وصعد في الشئ الاول

قوله واما من وجهين اخرين من الاصل فان سبيله عليه سبيله على نفسها بعد
الحكم بغيره اما على الوجه الاول منها فمقرر ان قولنا لاشي من في ما دام في
الشيء في ذاته كسب في الشئ لاشي من في ما دام في الشئ في ذاته كسب في الشئ
بالافراض معصية وقد كان لاشي من في ما دام في ما احلف الاول ان المحل
معصية ان يكون معصية لاس من في ما دام في معصية في ما اطلاق العام في
ما ذكرناه وانما يكون عكسه وهو معصية في معصية لاشي من في ما دام في
اذا كان ذلك العكس ايضا مطلقة عامة وصفه لانه ان كان مطلقة بحسب الذات كمن
اجماعا مع لاس من في ما دام في على الصدق فامر في ذلك بمنه على انقراض الوصف
بحسب المطلقة الوصفية كنهها والافراض لا ينفذ الا ان انقراض المطلق لها انما يكون العكس
ايضا وصفه في محال الى ما من لم ينفذ ما من قولنا اما اذا علمنا معصية في ما اطلاق الوصف
كان معناه ان سبيله ما يوصف في في بعض اوقات تصا فح في وصف في ولم يرد
منه ان ذلك الشئ في ذلك الوقت يكون موصوفات في فاذن معصية يوصف في
موصوفات في في بعض اوقات تصا فح في سم الحجة واما اذا كان العرفي وجودا
فانه يمكن ايضا وقد احلف في حقه عكسه يقول السج يوم انه يقول ما سبيله عر فاما
لانه قال في الشئ عكسه يجوز ان يكون فالاصل وهو اهل على ان يجوز ان يكون ايضا
بكل حال الاصل اعني كون ضروريا وعلى هذا السبب في بيان بطريق الحلف هو الذي
فمن عر ما واد وقال القاضي الساوي صاحب البصائر انه يجب ان يكون الاصل
لانه لو كان واما او ضروريا لكان عكس العكس الذي هو الاصل ايضا واما او ضروريا
وذلك لانها سبيله على نفسها في احلف وقال من ما حرمه زمانا اما قول لاشي من الحكم
بساكن لا داما بل ما دام فاما ولا يقول في عكسه لاس من الساكن يحاسب لا داما لان
معصية ما ساكن به يوم يكون في الاصل ذلك فان العكس عر فاما محملا للضرورة

او الدوام. وقال آخر بعد. هذا العرفي العام يجب ان يكون البعض منه عرفيا خاصا للام
لمنهم ما اورد. صاحب البصار. واقول في ضرورة ان هذا العكس لا يحفظ الكلمة والجسم
بل يحفظ اجزئها وحدها. اما الكلمة وحدها فيصير في الكلمة عامة واما الجسم وحدها فيصير في الجسم
اما الانفاس فلان الاصل معنى اسباع اجماع وصفي في وقت ولمن على ذلك ان الموضوع
ب حال اضافته لا يكون موضوعا في واما الخطا في الكلمة في البعض فلان الاصل معنى
ان داب في كل واحد عن الاضافات. والالفاظ لا تصاحبها ب اعدادا وان لا داما
ب احلت وانها مصف ب في بعض اوقات فلو كان عن في الالفاظ ب داليم
عنها وان لا داما ب احلت وانها مصف ب في بعض اوقات فلو كان عن في الالفاظ
لكان ب داليم السب عنها وان لا داما ب احلت فلك الداب عند اضافات يمنع
ان يوصف في لا داما ولكن ما دامت موصوفة ب وموالمظ واما احل اليوم فلان
لما يمكن ان يكون محولا في الالفاظ على الداب الموصوفة في احل لان كون اعم منها يكون
شيئا آخر يوصف ب ولا يحل على تلك الداب اصلا ولا محالة كون تلك الداب ضرورية
السب عن ذلك الشيء فلا يحل ذلك لا يصح ان يلبس في من كل ما يوصف ب بالوجود
بل عن بعضه واما عن طه بما سهل الوجود والضرورة. وموالمظ في العام واعلم ان العرفي
العام يصدق مع احتمالات كثيرة. يكون الكلمة ضرورية في الكل او دائمة في الكل او وجود
عرفية في الكل او ضرورية في البعض ودائمة في البعض او ضرورية في البعض ووجود
في البعض او دائمة في البعض ووجود في البعض او ضرورية ودائمة ووجود مع
الابحاض وهذا العرفي العام يصدق مع اربعة احتمالات منها هي ان يكون وجوده في
الكل او في البعض ولا يصدق مع باقيةها واما على الوجه الثاني من الوجهين الاخرين
فقرر. ان سول قولنا لاشي من جناس الزمان الثاني في ذلك انما يعكس
الى قولنا لاشي من في ذلك الزمان لان شرط في ان يكون موجودا في ذلك

الزمان فانه ربما لا يكون لشي ما يوصف ب وجود في ذلك الزمان فتمثلنا في ذلك الزمان
بل في صدق حكم العكس في ذلك الزمان ونفسه ما لم يكن ذلك جناسا في معنى في
في ذلك الزمان بل لا فراص كون معنى في ذلك الزمان واما ان لاشي من جناس في
الزمان ب ب احلت والطام على ما في المطلقات بعد الوجه قد مر فلا وجه لاعادة قوله
واما في المحدثه التي لم من طريق المسألة التي احدثت من بعد المعلم الاول فلا يحلح الى
ان يذكرها فاما وان اعجب بها عالم مرزوق. وقد بينا حالي في كتاب الشفاء في المحدثه
في التي اشترها اليها انها احدثت بعد الاشراف على في المحدثه الاولى وهذا استحسانا الحكم القابل
ابونصر دعي انهم قالوا في بيان ب وبما في البيان ما من ب اضافات فلاش من ب ح
واستدرك الغافل الشرح على هذه الالفاظ بان قال قد يكون بيان المساس هو السب
فلا يجب ان يكون ما شأنا وذلك لانه جعل المساس الاول ما هو المساس في وهو فالبك
له قد يكون في وهو يكون غيره وقد كان مرادهم بالبيان الاول في نفسه وبما في ب
المسبب عنه ب هو البيان المساس اعني في معنى في مسلوب عنه ووجه ازوار بده كح
واكرر الشرح في الساعات عنوان المسألة تقع بالاشراف على معاني محتملة تاتي بالمعاني والتي
بالحد والى بالسبب والمراد منها هما التي بالسبب فرج ولهم في بيان ب الى اية
عنه ولهم في بيان البيان بيان الى ان بالسبب عنه شي محتمل ان يكون مسلوبا
عن ذلك الشيء وهذا هو المطلوب منه ما خذ الى بانه قوله واما الطه الموجه فانها لا يجب
ان يعكس طه فاما ان المحمول اعم من الموضوع ولا يجب ايضا ان يعكس مطلقة ضرورة بلا
ضرورة فانه وانما كان المحمول غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول مثل النفس
لذي الية من المحمول فانه وجودي ليس بهام الزود ولكنه ضروري له المحمول ذو الية
فان طه ليس فانه بالضرورة حيوان ووراء طه اما يعكس المطلقة مطلقة عامة كحمل الضرورة
لكن العلة الموحدة يصح عليها جزما موجبا لا محالة فانه اذا كان طه فان لاشي محتملا

ميا وروح و... يكون ذلك الحكم و...
 متناهية القوة الموجبة من المطلقات لا يمكن طه الاحمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع
 ولا مطلقة حاله عن الضرورة لاحمال ان يكون الموضوع ضروريا للمحمول سواء كان المحمول
طه مالا او غير ضروري بل عكس حوته الا فراض مطلقة عامه لان موضوع الموجبة انما يكون
 تابعا على الوجه المذكور والاحاطة المطلق بمعنى ثبوت المحمول لذات الموضوع بالنقل في
 العكس بغير تلك الذات موضوع مع المحمول وبصرحه الاصل منه المحمول الذي صار جزءا
 في العكس بالنسبة الى تلك الذات والجهة التي كانت بوصف الموضوع بالنسبة اليها في اصل
 جهة العكس وحقا ما مطلقا في جهة العكس ايضا مطلقا وما ذهب اليه الفاضل الشارح
 من كون جهة العكس مكنية بما على انها كذلك في الضروري فلس في وسبجي **قوله**
 فان كان البلي والخرى الموجبان من المطلقات التي لها من حضا بعض برين على انها
 عكس حوته من طرف ان لم يكن حوا ان بعض ح طاشي م ح طاشي م ح ب يا
 فلي هذا التلا فاده منه قال صاحب البصائر وذلك لان الجهة عامه غير محضه المطلقة
 التي لها من حضا بعض وذلك لان جميع المطلقات الموجبة بعكس الى المطلقة العامة بخرسة
 الموجبة والاصل من بعضها ومو السالة الدائمة الخلة وعكس كنهها الى ما صاد الاصل
 ومن فاده مد الشخص من ان انقاس السالبة الدائمة من بانقاس الموجبة بخرسة المطلقة
 فخرمه الدور واجب عنه بانه يمكن ان من انقاس الموجبة بخرسة بالا فراض حتى لا يكون
 دور واول الوجه في فاده هذا التلا ان الشئ لم بين انقاس المطلقات بانقاس السالبة
 الدائمة التي لم من بعد احرازها من الدور او من سوا الترتيب كمن لما كان بعض
 العكس التي تدعى صحة سالبه وانه طه وكان عده انها مطابق السالبة العرفه على ذيب
 ان في ب ساطع ومبين ان سالة العرفه بعكس كنهها فاذن فان عكسها فذا و
 خفصه من كنه ذيب له ولم يكن التمام مبنا على ما بين واعلم ان الخلف لست

العلم بجهة العكس على التيقن لانه مبني على بعض المطم المعين كلف منه بعض المطم على سبيل العلم
 بما يصدق مع العكس من لوازمه وان كان اعم منه واعبر به الخلف فانه يطرد مع دعوى
 الامكان العام للعكس اطرا د مع الاطلاق واول المطلقات العرفه بعكس مطلقة عامه
 ونقصه لاهم والعرفه الوجودية يمكن وجوده كنهها وذلك لانها واقعا على ح لا دائما
 بل مادام ح كنهها بان ط ما يوصف ح فانه يوصف ح لا دائما وذلك لان دوام الانقاس
 بجم المسلم لب بعض دوام الاتفاقات ب هذا حلف فاذن بعض - الذي موج انما
 يوصف ح لا دائما بل في بعض اوقات انقاصه ب فالعكس مطلق بحك الوصف بوجود
 بحك الذات ومذه فاده لا يعطى امثاله الاكاف ابداء بل انما تعطيها الله ولذلك لم
 منبه لها المعقدون على الخلف واما مد البنية بعد يمكن ان من ما كلف **قوله** واما بخرسة
 اناسه فلا عكس لها فانه يمكن ان لا يكون ط ح م يكون ط ح م ليس ليس ط ح
 مثل ان الحي مو ان ليس بعض الناس يحاك بالنقل فليس يمكن ان لا يكون شي مما يحاك
 باليعل انما مائة رمد ان السالة بخرسة المطلقة وما يكون صادد وعكسها انما يصدق بوجه
 طه ضروره لاساله بخرسة وعمل صدق ونباليس بعض الناس فاحاط مع صدق قولنا
 طل ضاحك بالضروره انبال واسماع ان صدق مع نفسه الذي هو السالبة بخرسة
 فاذن في غير ممكن وقد ذكر اثر الدن المنقل الا بهي ان السالة بخرسة اذا كانت
 عرفه وجوده فانها يمكن كنهها وذلك لانها واقعا ليس بعض م مادام ح لا دائما
 حكما باتفاق شي ما بعضي ح وب المعاند من في ومن محقق فاذن بعض يوصف
 سلف عن ح مادام موصو باب لا دائما **اشاره** الى عكس الضرورات اما السالبة
 الطه الضروره فانها يمكن من سنها فانه اذا كان الضروره م ملو عن ط ح ثم يمكن
 ان يوجد بعض ح مفرض ذلك العكس ذلك وكان صحح - على متقني الاطلاق الذي
 هم الضروري وغيره وهو لا يصدق اليه مع السلب الذي الضروري بل صدقه معه بحك ل

[illegible]

والجواب على الضروري وغير الضروري ممكن في كل واحد منهما ثم رجع الشيخ الى شراح المطبق
بأنه موافق لما ذهبهم فقال كتبها اذن بالامكان لا يتم في شامل للضرورة واللا ضروري
والفالح ذلك لان المطالبان هو الرد على من زعم انه ضروري وجان البرهان عند انه
ممكن ان يكون الصانع ضروري في بعض المرات فبالواجب ان يورد في الشيء ما شابهها
لا ما يشبهه من غير اذ لم يكن قال انه لا يلزم الا بالامكان لا بالضرورة بل بالامكان
وليس بانه ان الامكان لا يلزم كونه احض منه في نفس الامر على ما صرح به في سائر كتب
والممكنه العاقل الشارح في احوال كون العكس ممكنا وهو قوله ان العكس لا يكون ممكنا
لا بد من وجوده لو فرض ان الانسان لا يصرفه باق من وجوده بضعف وذلك لانه
ما في الاصل فان لا يصل معنى ثبوت الحالت الذي ثبت له الانسان بالضرورة فان
الحالت فلم يكن باسالم كس اسما ولا مثبت ومنه ان الانسان مثبت له حاصل ايضا
بما هو الاصل **قوله** وبما به الحره الضرورة لا عكس ما عرفت ومثله بالضرورة ليس
هل حيوان انسانا بل هل سان حيوان ليس لسر هل انسان حيوانا وذلك **فانما**
الى عكس المحال واما الصانع الممكن فليس يحل عكس في السلب فانه ليس اذ لم يمنع
هل امكن ان يكون لاشي من اناس كسب بحد ان كمن ولا يمنع ان لا يكون احد من كسب
انما او بعض من كسب انما وذلك كذا المثال بين الحال فيمكن انما احض والحاصل
فان الشئ قد يحزن ان مني من شئ وذلك الشئ لا يحزن ان مني عنه لانه موضوعه الحاصل
الذي لا موضع الا بالامكان والامكان في العكس فيف لها عكس ولكن ليس يجب ان يكون في
المكن الحاصل مثل منه ولا تتبع الى ان سول ان الشئ اذا كان ممكنا غير ضروري لموضوعه
ان موضوعه يكون كذا كذا له وقابل للمحرك بالارادة كسب من الممكن ان يكون
ممكن ان ضروري له ولا يمنع الى سلطان يوم فيه بل كل اصناف الامكان ممكن في
الامكان بالامكان الا لم فانه اذا كان حل ح بالامكان او بصرح بالامكان

بعض من ج الامكان العام والافس يمكن ان يكون شي من ج قبل الضرر على كسب
لاشي من ج ما للضرر لاشي من ج ما حلت وربما قال قائل ما بالكم لا تكونون
اسباب المكنة الخاصة وقوتها قوة الوجه فنقول ان السبب في ذلك انها في الوجه اما
سكن ل موجب من باب الممكن العام فلا يخط الكسفة ولو كان لمزج عكسها من الممكن الخاص
لا يمكن ان يتلب من الاجاب الى السبب فهو الكسفة في العكس كمن ذلك غير واجب و
قوم مدعون سلب الجري الممكن عكسا بسبب انعكاس موجب لذي في قوة وحسابهم
ان ذلك يكون حاصلا ايضا ويعود الى السبب فنظم بطر و قد سمعته من هذا المثال
فولما يمكن ان يكون بعض الناس ليس بصحاك ولا يقول يمكن ان يكون بعضنا موضحا ك
ليس بامان **قوله** ولا يفتى الى حركات قوم قد يرد به قول بعض الفضلاء في بيان
ان الممكن الخاص يعكس كسفة وهو اما اذا قلنا حل حوا ان يمكن ان يكون ما مما من جهة
نام بعض ما مونا م هو من جهة ما مونا م يمكن ان يكون حوانا لان حوانه ليست
من جهة ما مونا م حتى يكون له ضرر من تلك الجهة وزد الشرح عليه بانه موالط انما
اولا فلان قوله من جهة ما مونا م اخذ من المحول في الاصل والعكس محمدا وكما
ان يحل حوا من الموضوع في العكس وبصر العكس ففرض ما مونا م من جهة ما مونا م يمكن
ان يكون حوانا وح يكون كذبه ظاهر الان النام من جهة ما مونا م لا يكون حوانا ولا
شما اخر غير ان م وانما ثانيا فلان هذا المثال وان كان حوا مولا لا يفتى لالمط لا يمكن
الفتى في ما و واحد لا يفتى انفا سها مطلقا بل عدم انفا سها في ما و يفتى عدم
انفا سها مطلقا **قوله** وربما قال قائل ما بالكم لا تكونون اسبب المكنة الخاصة اشارة الى
ذمب بعض الدعا فانهم حكوا ان الكسفة منها يعكس حوانا لانها في قوة وجهها وهي
متكسفة موجبة مكنة حوانا وانما يمكن بانها لا يعكس الى ذلك لان العكس يجب ان يكون
بشرط بان الكسفة على ما وقع الاصطلاح ولعل العالمين بانفا سها انما ذمبو الى ذلك

لنظم ان عكسها في قوة سالة مكنة حوانه و قد غلطوا فيه لان الموجبة المكنة الخاصة لا يعكس
مكنة خاصة بل عامة ليست موجبة في قوة سالةها **قوله** وقوم مدعون سلب الجري الممكن
عكسا اشارة ايضا الى بعض ذمبهم وبالي الفصل عن الشرح **البرهان السادس اشارة**
الى الصفا من جهة ما صدق او نحو ذلك لا يفرع عن بيان الاحوال الصورية للصفا ما شرع
في بيان احوالها المادية فانما بشرط ان في البحث عنها من حيث سعلن بالصفا المادية
مستقدم على البحث عن صور الاقوال المتألفة من الصفا و مواد ما قوله من جهة ما صدق
بما عباره عن حال مواد ما وقوله او نحو اى من جهة ما تحل فان التحيل شبه الصدق
من حيث انه انتقال بالنس كدتها النصف **قوله** اصناف الصفا المستعملة فها من
التأيين ومن حوى حرام اربعة سلمات ومطلوبات وما معها ومبهمات بغيرها
ومخيلات يريد من حوى التام من مستعمل الاستمرات والمبهمات ووجه الحق
ان النصف اما ان سعى تصديا او ما شرع الصدق او لا تنقض احدهما والاول اما
ان ينقض تصديا جازما او غير حازم والجازم اما ان يكون سبب او لما شبه السبب
وما يكون سبب هو المسلمات وما يكون لما شبه السبب هو المبهمات بغيرها وغير
الجازم هو المطلوبات وما معها هو المشهورات في بادي الرأي والمبهمات من جهة
وما ينقض ما شرع الصدق هو المخيلات وما لا تنقض تصديا ولا ما شرع الاستعمل لعدم
الغاية **قوله** فالمسلمات اما معتدات او ما خردات وذلك لان السبب اما ان
يكون من تلقاء نفس المصدق او من خارج **قوله** والمعتدات اصنافا ثلثة الواجب
هو لها والمشهورات والوهميات وذلك لان الحكم اما ان يعبر فيه بالمطابقة للحاج
اولا يعبر فان اعترافا كان مطابعا فلها الواجب قبولها والا فهو الوهميات وان
لم يعبر فهو المشهورات **قوله** فالواجب قبولها اوليا ومشايدات وبحجرات
وما معها من الخدسات والمتواترات وصفا ما قياساتها معها وذلك لان العقل

اما ان لا يحتاج فيه الى شي غير تصور طرف الحكم او كبحاح والاول موالا واثبات واستماع
اما ان يحتاج الى ما سقم اليه بمعنى على الحكم او سقم الى المحكوم عليه او اليها معا والاول هو
مساهرات وان لا يحتاج الى ان يكون محصل ذلك شي لا كساب او لا يكون وما ليس كساب
اما ان يكون بالسهولة او لا بالسهولة والاول هو الحساب وان ليس من المبادئ بل هو
من العلوم المكتسبة وما ليس لا كساب هو النضامات التي قاساتها معا وما يحتاج فيه الى
الي طلبها فاما ان يكون من سانه ان يحصل بالاحساس وهو المتوارات واما ان يكون
وهو الجرباب فبذاته ستة اقسام وظاهر ظلام الشخ بعضه انه جعلها اربعة اقسام باحدا
ما لا يحتاج فيه العمل الى شي غير تصور طرف الحكم وموالا واثبات وما فيها ما يستعين به
من الحواس وهو المساهرات وثالثها ما يحتاج فيه الى غير تصور الطرفين وهو ما حقي
وهو الجرباب وما معها من الحسابات والمتوارات واما ظاهرها فمكتسبة وهو النضامات
التي قاساتها معا واما الظاهر المكتسب فليس يتبع من المبادئ واعلم ان هذه الستة
لست بذاته فان الاقسام قد تداخل ما عدا رات ما سمي بانه ولذلك جعلها الشخ
احدا فالانواع **قوله** فليد بعرف انما الواجب قولها وانواعها من يدو الخلة
فاما الاوليات فهي النضامات التي لوجها العمل الصريح لانه ونفرته لا سبب من لا سبب
انما رده عنه وانه ظاهرا وقع للعمل الصور لحدودها بالكلية ووقع له التقديرات فلا يكون للصدق
فهو توفيق الاعلى ووقع الصور والنظام للترك ومن مده ما هو جلي للعل لانه واضح
تصور الحدود واثباته ما حقي واقتر الى قائل لغا في صور حدوده فانه اذا التمس
الصور واليسن التقديرات وهذا القسم لا يتوغل على الاذان الشفيلة النافذة في التصورات
لدي له علم هو انما يجب اذا اعصر مع علمه ولا يجب بدون ذلك والحكم التقني هو
الواجب في منه الذي لا يفهم وهو الذي يجب قبوله وحل حكم عرف بعلمه هو التقني
والاخر في نفس سبب سواء فان له علم او لم يكن له علم لا يكون من اج النضام

وكونه شاخا رجعا عنه واول مواكف له واول لذي لوجه العقل الصريح نفس حور
النضام لا سبب خارج فان كانت اجزاء النضام جلية الصور جلية الارباط هو واضح للعل و
ان لم يكن كذلك فهو واضح لمن يكون علمه عنده غير واضح لغيره واذا توفقت التقديرات الحكم
الاولي بعد تصور الاجزاء هو انما النضامان الفرز فاكون للصبان والبله واما تقيس
النظر بالعبارة المضادة للاوليات فان يكون لبعضها واما بالجمال **قوله** واما المساهرات
فما لمحسوسات وهي النضامات التي انما تستند اليها من الحسن مثل حكمنا بوجود الشمس
وكونها مضئة وحكمنا بان النار حارة وكضمانا عصاره بمشاهدة قوى غير الحسن مثل مرقع
مان لما كره وان لا خوفنا وعصيا واما تشر بد واما ما يقال واما ما هذه مله امنا
احد ما يات به بحواسنا الظاهر فالحكم بان النار حارة وانما ما يجد بحواسنا اياها وهو
النضامات لا عصاره بمشاهدة قوى غير الحسن الظاهر والاثاث يات به بحواسنا اياها وهي
كشور نابتة واثباتها بالاحكام كحسبها جرحه فان الحسن لا يستند الا ان
ان نار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم على استغاده العمل من الاحساس بحركات
ذلك الحكم والوقوف على علمه وهو كثرى محرى الجرباب من **قوله** واما الجرباب فهي
نضامات واحكام تتبع مساهراتها مكره ففقد او دارا مكره ففقد منها عقد قوى لا يترك
الجرباب يحتاج الى امر من احد هما المشاهدة الفكر والاحساس الحسن وذلك القاسم ان
سليم ان النوع المكره على نوع واحد لا يكون ابا ما قال في مواكف استند الى سبب مسلم
من ذلك ان هناك سببا وان لم نعرف ما منه وظاهر حصول السبب حكم بوجود المسبب
وذلك لان العلم ببسب السبب وان لم يعلم ما منه كمن في العلم بوجود المسبب والنزق من
البحر والاستقراء ان البحر مادن من النحاس والاستقراء لا مائة ثم ان البحر يكون
طيا وذلك عند ما يكون كمرار الوقوع بحث لا عمل منه الا الوقوع وقد يكون اكثر يا غير
وغيره **قوله** واما الجرباب فهي النضامات التي انما تستند اليها من الحسن مثل حكمنا بوجود الشمس
وكونها مضئة وحكمنا بان النار حارة وكضمانا عصاره بمشاهدة قوى غير الحسن مثل مرقع
مان لما كره وان لا خوفنا وعصيا واما تشر بد واما ما يقال واما ما هذه مله امنا
احد ما يات به بحواسنا الظاهر فالحكم بان النار حارة وانما ما يجد بحواسنا اياها وهو
النضامات لا عصاره بمشاهدة قوى غير الحسن الظاهر والاثاث يات به بحواسنا اياها وهي
كشور نابتة واثباتها بالاحكام كحسبها جرحه فان الحسن لا يستند الا ان
ان نار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم على استغاده العمل من الاحساس بحركات
ذلك الحكم والوقوف على علمه وهو كثرى محرى الجرباب من **قوله** واما الجرباب فهي
نضامات واحكام تتبع مساهراتها مكره ففقد او دارا مكره ففقد منها عقد قوى لا يترك
الجرباب يحتاج الى امر من احد هما المشاهدة الفكر والاحساس الحسن وذلك القاسم ان
سليم ان النوع المكره على نوع واحد لا يكون ابا ما قال في مواكف استند الى سبب مسلم
من ذلك ان هناك سببا وان لم نعرف ما منه وظاهر حصول السبب حكم بوجود المسبب
وذلك لان العلم ببسب السبب وان لم يعلم ما منه كمن في العلم بوجود المسبب والنزق من
البحر والاستقراء ان البحر مادن من النحاس والاستقراء لا مائة ثم ان البحر يكون
طيا وذلك عند ما يكون كمرار الوقوع بحث لا عمل منه الا الوقوع وقد يكون اكثر يا غير

كون حكم واحد مجردا عن كل شيء اخر وغربا بصلته بالثابت ولا يمكن
اثبات الحرب للمكر الذي لم يزل الجرحه **قوله** وليس على المظن ان يطلب السبب ذلك
بعد ان لا يمكن وجوده **قوله** انما ذلك على السبب الذي كنهه اسما والمبني على اسبابها
فالجرحه عند المظن من المبادئ وعند الفسني ليس من المبادئ **قوله** وما اوجب نصا
اكثرنا ولا يح عن قوله ما ناسه منه كالحال المبادئ وهذا مثل حكمنا ان الفرض بالبحث
مولى وانما سبب الجرحه اوله لا سبب للفرض كون الشيء بالاثبات وصفاته الى احوال
الشيء فتعقد الجرحه في المشايخ اذ انكرت متروكه بئس ما من وقوع في زمان بعينه او مكان
بعينه او على وجه من اوجه شئ لا غير فالحكم الحق انما يحصل مسببا بلك التردد والشرط
ولا يحصل مطلقا عنها اليه وذلك كمن ساء بان على مولود بالزنج هو اسود فله ان حكم
كذلك وليس له ان حكم ان على مولود انما كان هو اسود وبني ان لنزق من ما ساءه
بالداس ومن ما ساءه بالعرض فلا يخط فالحاصل ان الجرحه يعطى الحكم الحق مقتدا
العمل الجرحه هو الذي يعطى مطلقا جان الحس هو الذي يعطى جرحنا **قوله** وما جرى مجرى
الجرحه انك ساءت وهي نصا ما بعد الحكم بها حدس من الحس قوي جدا فزال منه
انك واذ عن له الذين قلوا ان جرحه جرحه ذلك لاه لم يزل الاعيان الموجب لقوة
ذلك الحدس او على سبيل المثال لم ساء ان يحق له ما يحق عند الحدس من مثل نصا
ان نور العين من الشمس ليات تحت النور فيه ومما انما قوة قياسية وهي شدة
القياسية للجرحه **قوله** في جرحه مجرى الجرحه في الادب المذكورين اعني كبر المشايخ
ومما انه القياس ان السبب في الجرحه معلوم السببه غير معلوم لما منه وفي الجرحه
معلوم بالوجوه وانما توقف عليه بالحدس لا بالحدس فان المعلوم بالحدس هو العلم النظري
وليس من المبادئ وسياتي الحق من الفكر والحدس في المبدأ الثالث ولما كان السبب
غير معلوم في الجرحه بالامتنان السببه فقط كان القياس للمدارن لجميع الجرحه قناسا

واما والمدارن في سبب لا يكون كذلك فاننا ايقنه بحده حسب احوال العقل
ما يتنا والحدسات ايضا كملت بالقياس الى الاحصاء بالجرحه ولا يمكن اثباتها
لغير الحدس ولذلك تعدى المبادئ **قوله** وكذلك القضايا التواتره وهي التي يمكن اليها
الحس كونه تاما زوال عنه السبب كثره الشهادت مع اعطاه بحث زوال اربه عن وقوع
لك الشهادت على سبيل الامان والتواطؤ وهذا مثل اعتقادنا بوجوده وكذا وجوده
واذا قلنا من غيرهم ومن حاول ان يحكم هذه الشهادت في مبلغ عدد فداها ان ذلك
ليس مطلقا بعدد نور النضال والزادوه **قوله** وانما المرجوع فيه الى مبلغ تقع معه القسطن
فالحسن هو القاضى متوالي الشهادت لا عدد الشهادت وهذه ايضا لا يمكن ان تسع جرحه
او انك نظام الشهادت قد يكون فويله وقد لا يكون فالامارات والرجوع فيه الى
حصول الحسن وزوال الاحتمال للوثوق بعدم موافاة الشهادت واستماع اجماعهم على ذلك
ومعنى الظاهر من من تلك الحدس فهو الى انه يحصل شهادت اربعين من الشهادت فزاد
الشيخ عليهم واعلم ان الموازاة ايضا مثل على كبراه قناس الا ان الحاصل بالتواتر
هو علم جرحي من ساءه ان يحصل بالاحساس ولذلك لا تعتبر التواتر الا فيما ساءه الى المشايخ
حكم الموازاة حكم المحسوسات ولذلك لا يقع في العلوم بالذات **قوله** وانما النصا التي
مما قناسها في نصا انما يصدق بها لاجل وسط كمن ذلك الوسط ليس ما يوجب عن كثر
فخرج اية الذين الى جرحه بل هو احفظ حد الخط بالان حطر الوسط بالان مثل قناسا بان
الاشياء نصف الادب بعد استقصاء القول في عدد اصناف النصا الواجب قبولها
من حله المستندات من حله المسلمات هذه حتى فطرية القياسات والقياس في قوله الاثبات
نصف الادب ان الاثبات عدو قد نسبت الادب الى والى ما ساءه وكل منهم عدد الى
والى ما ساءه في قنصفت ذلك **قوله** بعد استقصاء القول في عدد اصناف النصا
الواجب قبولها من حله المستندات من حله المسلمات فانما المشهورات من ساءه الجرحه منها

انما هذه الاديان ونحوها ما يجب قوله لمن حشمت واجب قبولها بل من حشمت عموم
الاعتراف بها ومنها الاقرار بالسما بالمجودة وما تضمنها باسم المشهور او لا عنه لها الا
الشهرة وهي ارباب الحق والابناء وعلية المجودة وجميع وجهه ولم يوجب قبولها ما
الاعتراف بها ولم يعل الاستقرا بطله النوى الى حكم اكثر الحركات ولم يستدع اليها ما في طبيعة
الانسان من الرحمة واليكل والابنة والجمعة وغير ذلك لم يرض بها الانسان طاعة لعلها لا
ومعه احسنه مثل حكمنا ان سلب مال الانسان بيع وان الكذب بيع لا ينبغي ان نعلم
ومن هذا الجنس مما سبق الى ومن كثر من الناس وان عرف اكثر منهم عند الشرح من بيع
بيع الكون انما عالمها في الفروقة من الرقة لمن كون عزه كوكب ومن اكثر الناس في بيع
من به الوجه العمل السابق ولو قوم الانسان بنسبه وانه خلق من الله فمالم العمل ولم يبع ادبا
ولم يبع انما لانسانا او خلقا لم يرض الى امثال هذه ايضا لا بشي على امثلة الى كماله وهو
فمنه وليس كذلك حال قضاء ان العمل اعظم من الجزاء وبيع المتأخرات قد يكون حيا وذا
قد يكون قادم واذا كانت صادقة ليست من الالوانات ونحوها اذا لم يكن بنسبه
الصدق عند العمل الاول الا انظر وان كانت مجودة عندنا بالصادق غير المجودة وكذلك
الاجابة عن الشئ برب شئ من برب مجودة بالمشهورات او من الواجب
واما من التاويلات الصالحة وبالطابق على الشرائع الالهية والامارات والامارات
واما الاستقرايات واما اصطلاحات وهي ما يجب الاطلاق واما يجب اصطلاحات
وملكة كما ان المعنى الواجب قبولها كونها مطابقة لما عليه الموجود فالعبرة في المشهورات
كون الاديان عليها متطابقة ببعضها فاما اولها باعنا والمشهورات باعنا والفرق بينهما في
بين الاولات ما ذكره البيع من ان العمل الصريح الذي لا يمتنع الى من غير تصور طهر في
الحكم بالاجابة من غير معرفت ولا حكم بما على حكم بما حكم منها كج سبل على حدوده
كس ر سبب والدك سطر في سطر لها دون الاولات فان الكذب قد سبب

اذ اشتمل على مصلحة عظيمة والحق لا يستغنى عما في جزئه في حال من الاحوال والمشهورات
منها كون الشئ حقا بل كقولنا الضدان لا يجتمعان ومنها ما صاحب الحق اليك وبالحالته بقدر حتى
فكون مشهورا مطلقا وحقا مع ذلك المدك كون حكم الشئ حكم شبيهه وموجي لا مطلقا ولكن فما
شبهه له ومنها كونه شبيها على مصلحة شاملة للعلوم كقولنا العدل حسن وقد سمي بعضها بالشرع
الغير المكتوب فان المكتوب منها لا يلايم الاعتراف بها والى ذلك اشار الشيخ بقوله وما سطر
عليها الشرائع الالهية ومنها كون بعض الاخلاق والامارات مقتضية لها كقولنا الذن
عن الحزم واجب واذا الكون لا يرضى بيع ومنها ما تضمنه الاستقرا كقولنا العلم المتكامل
واحد لكونه بالصادقات والمضامينات وغير ذلك وشرك الجمع في انها ان يكون يكون
عند الحق كقولنا الاحسان الى الابرار حسن او عند اكثر من كقولنا الاله واحد او عند طائفة
كقولنا التسلسل محال وهو مشهور عند بعض اهل النظر والاراء المجردة من بعضها المصلحة
العامة او الاحكام الفاعلة وهي الذائبات وقد مقابل المشهورات كقولنا يجوز بيع
باعتبار وموت الشهيد موثرا بغير **قوله** واما القضاء الواسع الصريح في قضايا فدية
الا ان اليوم الانسان في بعض ما قضاه الله لانه ليس سبل حذرا ومبايها بسبب ان
اليوم قانع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يبله اليوم ومن المعلوم ان المحسوسات اذ كان
لها مبادي واصول لها تلك بل المحسوسات ولم يكن محسوسه ولم يكن وجودا على نحو
وجود المحسوس فلم يكن ان سبل ذلك الوجود في اليوم ولهذا ان اليوم نفسه والاعمال
لا تمثل في اليوم ولهذا ما يكون اليوم ساعد العمل في الاصول الى بيع وجود ذلك لباد
فاد انما مثالي الشئ كمن اليوم وامنع عن قبول ما يتم موجه وهو الضرب من القضاء
اترى في النفس من المشهورات الى سبب باوله وما وشاع ماونات ومداخل
في المشبهات بما وهي احكام النفس في امور مقدمة على المحسوسات او اعم منها على نحو
ما يجب ان لا يكون لها وعلى نحو ما يجب ان لا يكون او يرض في المحسوسات مثل اعتبار المقد

ان لابد من ختم خلاصتي السه الملا اذا ما سمي وانه لابد في كل موجود من ان يكون مشارا الى
جسم وجوده وبنو الوسميات لولا انما له السن الشرعي لما كانت كوني مشهوره وانما ستم
في شهرها الايات الحسنة والعلوم الحكيمة احكام الوسم في المحسوسات حده لحدوث العقل فيها
ولطابعها قابلية تجري مجرى الهندسات شدة الوضوح لا بد من منع فيها اختلاف آراء
واما في المعقولات الصرفة او احكام محسوسات في ذاتها كذات العقل فيها وياتي
بمقدار لا يمازج فيها منها وولها على صورته ميسورة عند ما يمنع ما يمازج حكم الوسم و
تأخر الوسم في الامتناع عن قبول الشيء بعد قبول المقدار والمات البهيم انما لا بد
واحكام الوسم فيها هي المماثلة بالوسمات الصرفة ولك المعقولات اما امور حرة هي مبادي
المحسوسات واما امور طرية عليها وغربا فموصفي قوله في امور مستندة على المحسوسات او
اعم منها ويكون احكامه عليها على وجه يمنع ان يكون على حكم بان كل موجود ذو وضع فانه
يمنع ان يكون بعض الموجودات كذلك وعلى وجه يجب ان يكون في المحسوسات كذلك فان
كل محسوس يجب ان يكون ذا وضع او مطلق انما كذلك فاما فانه مطلق ان عدم الممانعة فيما
بين المحسوسات الممانعة **قوله** ولا يمازج المدفوع عن ذلك ما دام نفسه في دفع ذلك لشيء
استلزام الوسم اي لا يمازج من دفع عن القول الممانعة ان ما دام نفسه قد مضى الى خلاف
ما مضى و**قوله** على ان ما دفعه الوسم ولا يبدل اذا كان في المحسوسات فهو مدفوع كغير
المرجع انه باطل شتى شهرة بل ما زاد الامتداد والوسمات التي لا راح من غير ما
ان يكون مشهور ولا تنكس قد فرغنا من اضافة المقدمات من جملة المسلمات **:**
يريد ذكرنا اول وسر مع انه بطر سنع وذلك لان احكام الوسم مشهور في الاكثر لانه اكر
الى محسوسات واتي في ما ذكره **قوله** واما الى خدوات منها ميسولات ومنها غير ميسورات
بميسورات من جهة الخدوات من اراء ما حذره من جملة كثر من الالحاح من
منه ومن حسن الظن واما الترتيبات فانها المقدامات الماخوذة بحسب تسليم الطبيب

والتي سترهم قبولها والابرار يبال في مبادي العلوم اما مع استسارها وسمي مصادرات وانما مع
مساحة وطبيب نفس في نفس اصولا موضوعه وهذه موضع شطرنج في امان بيل وحكم ما هو
اما ان لا بيل من حكمها لغرض الاول ميسولات اما عن جاعه عاين الشان ان لتلك
طبيعة خاصة او عن غير فاصول الما زاد عن اصحابها او عن نبي واما من كاشف ارجع والسنن
او عن حكم نسب الى براطي البطل او عن شاعر بيانات تور وشواهد او يكون ميسوله
من غير ان يجب الى ميسول عنه كالمثال السار وقيل الماخوذة بتسلم اما من مواعلي
برقة وهي الميسولات او من جواردي مره وهي الموضوعات في مبادي العلوم او من ميسور
مقابل وهي الواضحة في الجادلات والاخران هما الترتيبات و**البالي ط قوله** واما المظنونة
فهي **قوله** فاما وان كان سببها المجمع مباح فانه اما مع فصاع منه فبالظن
من دون ان يكون جرم البعد بغير فاعين مقابلهما وصف من جملة المشهورات بحسب ما
لا ياتي غير المصقب وهي التي يمازج الدمن مشعل من ان مطلق الدمن كونها مطلقه
او كونها محال للشيء الى ثاني الحال واما في النفس مد عن طاني اول ما يطع عليها فان حب
الى واما عاين ذلك الاذعان فاما او كذا واما عن مطلق منها ملامن النسخ مشهور بان
المقابل ومن هذه المقدمات قول القائل انما خاك فاما او مطلقا وددت لخل المصولات الى
المظنونات واما ان الاعراض من جهة بل من منع مراك مع شعور بالمقابل قد ذكرنا
في صدر الكتاب ان الظن مطلق مارة بارة الدمن على الحكم الجارم المطابق الفهم المستند
الى علته فاعتاد المثلد وعلى الجارم الفهم المطابق اعني الحمل المركب وعلى غير الجارم الذي
مرجع فانه احد طرفي النسخ على الاخر مع كونه الطرف الاخر جاعا ومطلق مارة على الاخرين
هذه الاقسام وحده وهو المسمى بالظن الصرف والمظنونات المذكورة منها من البسول
لا غنى في نفس الامر وان كان البسول اما في كبح الخطاب بصرح الجرم بها ولا موضع لغير
مقابلها والمرجح قد يكون شهرة غير حسنة وقد يكون امنا والى صادق وقد يكون غير ذلك

والاول معرف المشهورات في بادي الاري والتالي هو المسمى بالمعقولات وما فيها من فردان
باعتبار غير المعنى في المظنونان الصنف وان كانا مدخلان تحت المظنونان من حيث صدق
عليهما ما تضمن في المظنونان واما القسم الثالث وهو الذي يكون المخرج فيه غير ذلك والمظنون
المطلق ومدخل فيه الجوامع الاكثره واما سببها من المتوارات والمحدثات اعني
غير المعنى منها وقد اورد الشيخ في مثال القسم الاول لو لم انصر احوالها او مطلقا و
المشهور المكتسب ما يعمله لوحده واما ان تعال لا ينصر للظالم وان كان اذ قد يعامل حيوان
مظنونان باعتبار ان تعال فلان الذي من داخل الحصن يحكم الخصوم المتاعل من خارج
خبر اخوان فانه يظنون من حيث انه معظم مع الخصوم ولو كان اساسا على معيهم كون ذلك جدا
ونصفه مطلقا ايضا من حيث انه معظم جدا ولو كان فانا لا جني حلاله **قوله** واما المسببات
فهي التي شبهت من الاوليات واما منها او المشهورات ولا يكون سوى باعنائها وذلك
الاشياء يكون اما بوسط اللفظ واما بوسط المعنى والذي يكون بوسط اللفظ هو ان يكون
اللفظ منهما واحدا والمعنى مختلف وقد يكون المعنى مختلفا بحسب وضع اللفظ في نفسه كما يكون
في المنعوم من لفظ العين وربما خفي ذلك جدا كما خفي في النور اذا اخذت اياه بمعنى البصر واخرى
بمعنى المحي عند السيل وقد يكون بحسب تعرض اللفظ في مركبه اما في نفس مركبه مثل قول العادل
فانهم حسن بالسكون او بحسب اختلاف دلائل حروف الصلوات في التي لا دلائل لها
باعتبارها في انما يدل بالمركب وهي الادوات باصنافها مثل ما قال في العلم الانسان
فهو كالمقارنه مودرج الى ما علم وقاره الى الانسان وقد يكون بحسب تعرض اللفظ من
تقرنه وقد يكون على وجود احوي قد ثبتت في مواضع اخر من حيث ان طول فيها التفرع
وكثره واما الثاني بحسب المعنى فكل ما مع سبب اتيام العكس من ان يوجد كل شيء ابض
فمن ان كل شيء في ذلك اذا اخذ لازم الشيء بدل الشيء فظن ان حكم اللازم حكم
مثل ان يكون في منزله انه يتوهم ويزنه انه مطلق محاط فيسقط من كل

ما لا يسمي وقطعه ما هو مطلق وكذلك او اوصفت الشيء ما وقع منه على سبيل العوض مثل الحكم
على السكون بان يبرر او اذ شبه ما يبرر من جهة وكذلك اشياء اخرى شبهت هذه التي شبهت الاوليات
فقد تقع في المعالطات والى سبب المشهورات قد يقع في المشافعات وهي اما لفظية واما
معنوية واللفظية ستمس التي مع سبب الاشتراك اما في اللفظ المفرد بحسب جومره كالعين
او بحسب احواله الداخلية كالصايرت او الخارجية له من خارج كالاغنام واما المركب
في مركبه الذي يمكن ان يحل على معنيين او في وجود المركب وعدمه فظن المركب غير مركب
او غير المركب مرجا وقد ذكر الشيخ هنا ثلثه احدها ان يكون المعنى مختلفا بحسب جومر اللفظ
وقسمه الى ظاهر كالعين والى حتى لا يوزع ما بينها ما يقع بحسب المركب وهو القسم الرابع و
ثمة الى ما عرفت بسبب حذف العوارض التي لو لم تحذف لما كان مشبهها كقولنا غلام حسن
بالسكون فان الغلام يمكن ان يكون مضادا الى حسن ولكن ان يكون موصوفا به ويمتاز
احدهما عن الاخر عند التحرك والى ما ليس كذلك كما موجب اختلاف دلائل الصلوات و
ثالثا ما يكون بحسب تقررت اللفظ وهو القسم الثاني من السمة المذكورة واما ما يبرر له وهو
على وجود اخرى الى باقي الاقسام واما المعنوية فقد يكون جميعها بحسب كون في المعالطات
سبعة ومنقسم الى ما عرفت بالمعنى المفردة والى ما عرفت بالمعنى والاول طبعه او طبعها
ايها العكس كقولنا كل ابض شيء لان الشيء ابض وثانها سواء اعيانها كقولنا الشيء
موجود مطلقا كونه موجودا بالوجود واما ثلثها اخذ ما بالعرض كان ما بالاداب وهو يكون ان
يوجد لازم الشيء او مودعه او عارضه او مودعه بده لثالثا يوجد لازم الموضوع بده
قوله كل ذي دم مطلق لان الانسان ذو دم ومطلق ومسال يوجد بعارض المحول
بده قوله السكونية بده لانه زيل السكون والعرض لزيل السكون ان يبرر ما قد وصف
بما وقع منه على سبيل العرض اذا شبه المرداب بالاداب من جهة التبرر الحاصل معها
والشيء مضمون مده الله على السكون والاداب التي لم تذكر في السبب المعنوية باللفظية وهي

في هذا الموضع من النص وهو قوله **وحيث** وسبق ذكره في قوله
 وبما جله من ما يترواح من الضمان من ان حاله يجب بعد ما لا يشبه او ما سبب ما هو ملكه قال
 او قرب منه فلهذا في التبعات اللفظية والمعنوية وقد ثبت المختلاف في اثر الالباب الجامع
 لجميع اسباب اللفظ ووجوده من موهوبين **قوله** واما المختلاف في الضمان
 حاله فلا يؤثر في النسب كما اثر انجاس من بعض وسطه ويزيد على ما هو الصدق وبما حكم
 معه صدق من قبله ولنا وحكمنا ان السبل من موهوبه على سبيل الحماة بمره فبما به النسب
 ونسب عنه واكثر اناس يزدنون ويجنون على ما سئلوه وعما ذروا اقداما واجما ما صاروا
 على هذا النحو من حركة النسب لا على سبيل الرود ولا الظن والمصدقات من الاول والآخر
 المشهورات في مثل فعل المختلات من حركة النسب او بعضها واسمها ان النسب يورود علينا
 لكنها تكون اوله ومشهوره باعتبار ومحملة باعتبار وليس يجب في جميع المختلات ان يكون ذلك
 فالجواب في المشهورات واما في الواجب قوله ان يكون لا محالة وبما جله التخييل
 المحرك من القول متعلق بالبحث من اجله منتهى اذ قد صدق او قوله شدة او حسن كما قد
 كنا قد بحثنا باسم المختلات ما يكون ما اثره بالحقا وبما يحرك النسب من الهات الخارج
 عن الصدق **ان** من سئل الطوع منهم الصدق ولذلك قال الشيخ واكثر اناس يزدنون
 ويجنون على ما سئلوه وعما ذروا اقداما واجما ما صاروا على هذا النحو ولا جله ما بعد الاشعار
 في الكذب وعند الاسماحة والاستعطاف وغيرها والتخل اما من جهة اللفظ فطبيخ الله و
 جوده سواء واما من جهة المعنى فخط ومولق صدق وشبهة واما من جهة امر وادراك وهو
 حسن الخاتمة فان سبب حركة النسب في موهبات الخارج عن الصدق والحقا بحسنه
 قد يكون محذور المطابقة وقد يكون محسن الشيء وقد يكون بغيره **تدني** وسئل ان اسم
 السلم يقال على احوال الضمان حيث يوضع وصفا وحكم ما حكى فان كان اسم
 من السبل الاول فدعا كان من الثاني بجمهور وبما كان من الحكم بغير السبل بانه

حال الضمان حيث يوضع وصفا وبما يوضع موهبا معنى من السلم كما ذكرنا في الاول
 وذكرنا ان النسب على ما يجب له ان يوضع السراج من ان يوضع موهبا بجمهور والسلم موهبا
 تسلم فحق **الشيخ** وفيه اشروغ في المركب الثاني الذي يجب له المركب الاول فلهذا
 والثاني في المركب عند ان يكون في حكمه في كل **اشارة** في الناس والاشارة في التمثل
 ما جمع به في التباين في ما يرجع في القول والسلم اذ قد مرجع الله لكنه لم يرجع الله ثلثه
 اذ كان الناس والثاني بالاسم او ما منه والثالث التمثل وما منه فلهذا في ما سألنا
 عن ضاياه وتجه الى ما يستحقها ولا يمكن ان يكون كل ضاه مطلوبه في والالتزام او دار
 فلابد من الاسماء الى ضاياه من سائر ان يكون مطلوبه بل في المادى للطلاب في
 التي ترجع فيها الى التمثل والتسليم ما عدا ما في الشيخ المتقدم فبلا ما واجبا في الاول
 وما ذكر منها او غير واجب في المتبولات وما جرى مجراها وسليما اما حتمها في الثانية
 او غير حتمها في السلب في بادى الارى وجعلها قد يكون كذلك على الاطلاق كالاول
 المشهور وقد يكون بحيث اعتبار ما كذا الاعات الله ان يكون باعتبار الشبهة بسببه سلمه
 عنه عن ايمان في ذلك الاعتبار ببادى مجدول وباعتبار الحق بغير مقتول ولا مسلمة بل تحققة
 الى بيان حكم كونها مسمومة اما ليقول والتسليم او لرد والمنع في ذلك الاعتبار مسائل
 من العلوم ولا ينبغي عند الاعتبارات ان كونها مقبولة بسبب الاعتبار الاول فاذا حل ما هو
 مطبق هو ما يشي لا يرجع في القول والسلم اذ قد مرجع الله لكنه لم يرجع الله وحده
 فانما هي محبة بالناس الى ما هو كذلك فاصناف الحق ثلثه وذلك لان الحق والمط لا يخلو ان
 من ما سبب بجمهوره والالا منع اسسوا من احد ما لا يخرج ذلك التباين كون اما شمالي
 احد ما على الاخر او بغير ذلك فان كان بالاشمال فلا محالة ان يكون الحق في المشد على المظود
 من الناس او بالكلية وموالاتهم وان لم يكن بالاشمال فلا بد من ان يشهدا به ما سبب
 وهو التمثل واما قال في اصناف الحق ولم يعل وانما لان الحق الواحد قد يكون لها باعيا

والاستقرار باعتبار اناس الجسم الذي هو الاستقرار التام وكيفية كونها بحسبته ربما
ويكون ذكر المثال في حشوا لكن الاستقرار والمثل اذا اطلعنا على ما جرى منها في الناس
في افادته السن وما مع الاستقرار الذي ذكره الشيخ وما على بالاستقرار في شبهة ما لا يقع في الحاشية
العلمية وذلك لان الاستقرار الذي هو الحق في الاقسام حقيقته اعني التام قد يقع في البرهان
والذي يدعي فيه الاستيعاب وقد يقع على انه مستوف بحسب الشرح قد يقع في الجدل وما عداها
ما يحل ان يشتمل على اكثر الاقسام ولا يدعي فيه الاستيعاب فهو ليس باستقرار بل ملحق وسهل
في سائر الصناعات وما مع المثل في الناس التام في ما يشتمل على الخلق عن الجامع اذ
لست بمثل بالحكمة بل بحسب الظن والناظر السامع فترامع الاستقرار بالاستقرار التام
ومعهم منه وما مع المثل ما يستعمله الجدلون وهو المثل منه **قوله** فاما الاستقرار
الحكم على كل ما وجد في حرد ما اكثره بل كيف بان كل حيوان يحرك عند الفزع كفة الاستقل
استقرار الناس ولله دواب البر والطيور والاستقرار غير موجب للعلم الصحيح فانه ربما كان
ما لم يستقر خلاف الاستقرار مثل المتحارج في شاطئ البحر بان كان المحبث في المطبوعات
حكم جميع ما سواه من الناس والاستقرار كملتان ببادل الاضطر والوسط فالناس ان
سول كل انسان وفرن وطار حيوان وكل حيوان يحرك كفة الاستقل والاستقرار ان سول
كل حيوان فاما انسان او فرن او طائر وكلها يحرك كفة الاستقل فكل من يقع من جهة الصفة
والاستقرار الممثل على المحض تمام وغرضه فاقص والاسم يقع مطلوبا على الناس وهو الذي
منه الشيخ وهو لا يندفع الظن فاستعماله في البرهان مغالطة وفي الجدل لس مغالطة ولا يمنع
الا بابراد الدين وما في الكتاب **قوله** واما المثل فهو الذي حرد اهل زماننا ما سلك
وموان كاول الحكم على شي حكم موجود في شبهة وهو حكم على حرد في مثل ما في حرد في حشر
واقعة في معنى جامع واهل زماننا سمون الحكم على فرعاً والشبهة اصلاً وما شتر قافه
معنى عنه ومما احصاه اصناف الكثرة وموان يكون المعنى الجامع من سائر الالفاظ

كون الحكم في المعنى اصلاً في بعض المصطلحين والنهاية يستعملون المثل ما المصطلحون في مثل
تولم السماء محدث كونه مشظاً ثابت وسمون البيت وما موزم معاً شابه او الساء
غالباً والممثل معنى وجامعاً والمحدث مما لا بد في المثل التام من هذه الاربعة و
النهاية لا يخلو منهم الى الاصطلاحات واذا ارد المثل الى صورة الناس صار مكذراً
السماء مشظاً وكل مشظاً فهو محدث ثابت فيكون الحل من جهة الكبرى وازداد انواع
المثل ما خلا عن الجامع ثم ما سئل على جامع عدمي واجوداً ما كان الجامع فيه علمه لحكمه
وبسبون قلله به ما به بالظن والعكس وهو اللازم وجوداً وعدماً وموضع ان يتقوى
كل واحد منها على الآخر لا يجدى بطلان لان اللازم لوجه لما وقع في شرب الحكم في الشرع
ما يقع وما به بالتسم والتبصر وموان حال تغلب الحكم بما يكون البس مشظاً او كونه كذا
او كذا ام سبب فلا يوجد معللاً من الاقسام الا يكون مشظاً معاً به ومم مطالبون اولاً
كون الحكم معللاً وما لنا يحصر الاقسام وثمنا ما سبب في المزدوجات الشائنة فاما ما يمكن
ولو سلم الجمع لما افاد السن الضمان الجامع ربما يكون علمه لحكمه في الاصل كونه اصلاً و
الفرع او ربما انتم الى ضمن كون احد من هذه الحكمين متناوع دون الآخر فافترض الاصل
بالاول ثم ان صح كون الجامع علمه في الفرع كان الاستدلال به برهاناً والمثل بالاصل
حشوا وموضع استعمال المثل الخطابة ثم الشرح وسمى في الخطابة اعباء او المنهج به سره
قوله واما الناس فهو العبد وهو قول مولف من احوال او اسلم ما اورده من النسخ
لزم عنه لانه قول احرار الناس فيكون بالناط مسموم وقد يكون بالناط ومنه وكذلك
القول فالقول المسموع جنس للقباس المسموع والذم في المسمى وقد ورد الال على الجنين
بالاشراك او السباب في حد ما يوجد كك والقول الواحد الذي يلزم عنه قول فالنسخة المسموعة
لكنها ليس بقباس فالقباس هو قول من احوال وليس من شرط الناس ان يكون ما
اورده من النسخ صحيح به السهم بل من شرطه كونه بحيث اذا سلم ما اورده لزم عنه

فان المرد في الخات لا يكون مسلما اصلا والبول اللازم انما مع الاقوال في الصدق دون
الكذب كما مر في باب العكس وقوله نرم عنه سئل ما نرم لروا بنا في السياسات الجامعة
وما نرم لروا بن غفرين جاني عروا وقوله لروا بن غفرانها لا سلم من البول الاخر اضا رما قولا
لم يصح به او يكون بعضها في بول اخر بل كونهما في الاقوال حسب ان الاقوال التي نرم
عنها بول بشرط اضا ربول اخر وجاسا في فاس المساواة وانما ليس نرم عنها بول يكون
بعضها في بول اخر مما لو علمنا انهم يمكن ولكن محدث فاجبهم ليس بقديم وانما نرم عنها
ذلك كون الثاني منها في بول اولنا انهم ليس بقديم وقد راوي هذا الحد مبدان اخر ان
فما بول اخر من اضطرارا وفائدة مد العين ان بولنا في السهل الاول مثلا لا في
من الخ كحوان وطل حوان جسم ليس ببساس اذ نرم عنه بول يكون الخ فية موضوعا مع انه
نرم عنها بول اخر وهو بولنا بعض انهم ليس بقديم وفائدة قد الاضطرار ان بعض الاقوال
قد نرم عنها بول في بعض المواد دون بعض جاد الاقرن بولنا لا في من النفس انسان
تارة بولنا وطل انسان ماطي ومار بولنا وطل انسان حوان فاء نرم عن الاول لا في
من النفس ماطي ولا نرم عن الثاني بل ذلك فلا يكون ذلك اللازم ضروريا ووفق من
ما نرم عنه بول لروا ضروريا وبين ما نرم عنه بول ضروري والمراد ببول الاول فان
الاقتضا ما نرم عنه بول يمكن ولكن لروا ضروريا **قوله** واذا ادركت الضماني مل متدا
التي الذي سمي فاسا او استقرا او مثلا سمحت مدمات والمقدمة فعنه صارت
جاء قياس اوجه واجزاء هذه التي سمي مقدمة الذاه التي سبق مقام التحلل الى الافراد
بول التي لا تترك لنفسه من اهل منها سمي ج حدودا وسال ذلك هل في بول
نرم منه ان يكون هل افضل واحد من بولنا هل بولنا مقدم و بولنا حدود
بولنا هل بولنا والمرب من المد من على كونا مثلاً جسي نرم عنه من النتيجة
هو العكس وليس من شرط ان يكون مسلم الضماني جسي يكون فاسا بل من شرط ان يكون

بحث اذا سلمت فصلا ، ثم منها قول اخر قد اشترط في ماسته انما كانت مودعا غير
واجبه التسليم ويكون القول انه مما سالا لا بحث لو سلم ما فانه على غير واجبه فان لم يتم على قول
احد : واكثر نظرا وانما قال واجرا هذه التي سمي مودعا الذباية التي سبق بعد التحليل لان
المقدم قد سهل على اجراء النظمه زوايد بحري بحري الحشو ولا يكون في ذباية ومن الذبا
ما لا يبي بعد التحليل وهي الصوره في رابطه واجبه وحرف السب وجميع ذلك ليست
بمحدود بل الحد وهي الدائمه الباقه بعد التحليل الى اجراء النظمه وانما سمت حدودا
لانه شبه حدود السب المذكوره في الرافعات وهي الاربع التي تقع السب منها اشارت
خاصه الى الثامن والعاشر على ما حقتا ، نحن على من اقراني واستثنى والاقراني
هو الذي لا معرض فيه للصرح باحد طرف النقص الذي فيه التسليم انما يكون فيه بالتوهم مثل
ما بيننا في المال المذكور ، والا استثنى فهو الذي لا معرض فيه لتصرف به كسب في ذلك
ان كان بعد الله عنا فهو لا نعلم كنهه في هو ان لا يعلم قد وجد في الناس احد طر في
النقص الذي فيه التسليم وهي السبع بعضها مثل فوك ان كانت هذه الحكي هي يوم في لا
متغير النقص غير ان هذا لكنها غير النقص شديد اصبحت انما ليست هي يوم متجدد في الناس
احد طرف النقص الذي فيه التسليم وهو نقص التسليم والافران انما يكون من جملة
ساده وقد يكون من شرطها سادجه وقد يكون مركب منها والتي يكون من شرطها
ساده وقد يكون من متعلقات سادجه وقد يكون من متعلقات سادجه وقد يكون مركب
منها وانما عام المطلقين فانما جهوا الى الجملة فقط وحيث ان الشرطيات لا يكون
الا استثنائه لفظ ونحن نذكر الجملة باصنافها ثم نبيها بعض الاقرانات الشرطيه
التي هي ارب الى الاستعمال واشد علوا بالاطمع وبيها ما لا يستثنى ما ثم يذكر
بعض الاحوال التي تعرض للناس وما من الخلف وسع في هذا المختصر على المبلغ
المطعون فهو الناس الى ما سالت اما من جملة او شرطيات وخفوا الشرطيات

بالاشتمالات لانهم لم يجهلوا الشرطات الاخرى فان المورد في العلم الاول من الحكمة
الشرطية والاشتمالات الموثقة بالشرط لا غير ولا وفي السمع لاخراج الشرطيات من
من القوة الى الفعل بحق ان العاقل انما يسمي بالشيء الاول الى الاقرانات والاشتمالات
وباني الفصل **طاشادة** خاصة الى العاقل ان يوجد فيه شيء مشترك مكرر يسمى الحد
الاول مثل ما كان في مثالنا السالف ب و يوجد فيه اقل واحد من المدتين من حيثها
مثل ما كان في مثالنا ج في مدته و ا في مدته و يوجد البقية انما يحصل من اجماع هذه النظم
حتى عند و هل ؟ او ما صار منها في السبعة موضوعا او مددا مثل ؟ لدى ؟ في مثالنا
فاه يسمى الاخر وما صار محمولا في ؟ او ما لما مثل في مثالنا فهو يسمى الاكبر والمقدم اليهما
الاخر يسمى الصغرى والى فيها الاكبر يسمى الكبرى والى منها يسمى اقرا ما وصية القائل من
كنهه وضع الحد في وسط عند الحد الاول للظفر في سمي شرط واما ان من الاقرانات
فيما يسمى مما ساء هذه الفصل لسمي على ذكر المصطلحات وهو في الاوسط يسمى الاوسط
لان الاوسط من حدى المطبعا حين الحكم باخذ ما على الاخر والاخر يسمى اصغر لكونه ج و ما
تحت الاوسط في الرتب الطبيعي عند اقتصاص الحكم على الاجالي والاكبر يسمى اكبر لكونه ظاهرا
فوق الاوسط في ذلك الرتب والفاضل السارج او د منها اسمان الاول انا اذا
ظاهرا مساويا ب و مساويا ج فابا و مساويا د والمكرر منها ليس حداني المدتين
على جزء من احدى هاتين و حداهما من الاخرى وكذلك اذا قلنا ان في الحق والحق في البت
فالرد في البت وانما انا اذا قلنا الانسان حيوان والحيوان جس مكرر الحد بانه ولم يخ
قال واجب عن هذا ان الحيوان الذي هو الجنس ليس هو الذي يقال على الانسان وذلك
لان الاول شرط لاسي وانما لا يشرط في نادون المعنى مختلف وهو ضعف لان الحيوان
الذي هو الجنس لو لم يكن مولا على الانسان وغرة لم يكن حسا وايضا الحكم فليكن الحيوان شرط
لاشيء من الماد فكيف جعلت حسا وايضا موصوحا والحيوان سابق في الوجود فكيف تسمى الفصل

[illegible]

وان لم يكن احد الشئ شرطاً في مفهومه والى ان ليس ما هو ذائع شئ وان جاز ان يوضع شئ
وبانه ان الحيوان المول على الانسان ليس عام ولا خاص اذ يمكن حمله على زيد كما يمكن حمله
على الانسان والذي هو ان يثبت من حيث هو جنس مو عام مركب من المعنى الاول ومن
معنى اليوم الخارج له فلا يمكن من حيث هو جنس على شئ عام وممكنه ورفق من ما يصلح لاشئ
له ما يصترحه جنساً وبين ما قد عوض له ذلك فالمحول هو الاول والجنس هو الثاني وما اجابت
على سبيل المك فهو كواب ولكن ليس ان يثبت من المحول على الانسان بشرط ان يكون احدا
محمولاً على غيره اذ مشروط بذلك في ضرورة جبالا في كونه محمولاً على الانسان ومن المحول
على الانسان فخط انه محمول بلا شرط اصلاً لا بشرط انه محمول عليه فخط والاصوب ان يكون
الحيوان الذي هو الجنس هو المحول على الانسان وغيره من حيث هو كذلك والذي حمل على
الانسان هو المحول عليه لانه قد اخذ في البحث غير متعلق بهذا الموضوع الا ان الشايع
لما اورد في هذا ان نثبت عما سواكي **ملاحظة** الى اضاف الاقرانات الكلمة اما
القسمة موجب ان يكون الحد الاوسط اما محمولاً على الاصغر موضوعاً للاكبر واما يمكن ذلك
واما محمولاً عليهما جميعاً واما موضوعاً عليهما جميعاً كانه جان السهم الاول ويسمونه السهل الاول
وقد وجد طاماً فاضلاً جداً بحيث يكون قاسية مزدوجة المتوجهة سنها لا يحتاج الى محم ذلك
وجد الذي هو مركب بعدد عن الطبع كحاج في ابانة قاسية ماسحة الى طنة ساد مصفاة
ولا حاجة بسبب الى الذين والطبع قاسية ووجد السمان البان وان لم يكونا
بشي قاسية ما هما من القاسية ريس من الطبع ما يكون الطبع الصحيح مطلقاً كساستها
فل ان بين ذلك او ساد بان ذلك بسبب الى الذين من منتهى الخطمية قاسية
عن ريب ولهذا صار اجمالاً محمولاً ونعكس الاول اطراح فصار الشكال الاخر
الكلمة المنسوبة اليها ثمة المتقدم من سواد الى يكون الاوسط محمولاً في احدي المتقدمين
موضوعاً في الاخرى والى ما يكون محمولاً فيها والى ما يكون موضوعاً فيها فاخرج القسم

12
هذا شكال الشئ ولم يصر وانقسام الاول الى قسمين فلم يخرج السهل الرابع من قسمهم والى الخارج
لما ثبتوا ذلك اعندوا بهم بان الرابع قد حذوه بعدد عن الطبع وذلك لان الاول هو
المرتب على المرتب الطبيعي والرابع محال له في معدته جميعاً فهو بعدد عن الطبع
او فان من عادهم بان السهل الخامس بعكس احدي المتقدمين لرجوع الى السهل الاول و
وجدوا بان الرابع محال الى عكس المتقدمين جميعاً كجوابه شمل على طنة شاق مصفاة
واعلم ان السهلين الآخرين وان ما رجعا الى الاول عكس احدي المتقدمين فليس
بحسب كون الاول متساويتهما وذلك لان من المتدات ما يكون له وضع طبيعي بغيره
بعكس عن ذلك كونهما ايجم مقسم وانما رست لمرته فان عكسها ليس بمحلول عند الطبع
ذلك البقول وامثالها انما يخص بالوقوع في شئ من الاستحالة لانه لا يمكن ان يطفئ
ببرودة الى غير ذلك السهل وادان كذلك طلسل الرابع ايضا عينا لا يوم غيره معانها اما
في الضروب التي تلي المتدات الى السهل الاول فلان من المطالب ما هو كذلك
واما في الضروب التي لا تلي بالطلب الى السهل الاول فليقد مات والمطالب جميعاً و
اعلم ان الياس قسم الى عامل والى غير عامل والعاقل في الكلمات هو اكثر ضروب السهل
الاول لا غير هذه قسمه ليعاين تحت البوارض **قول** ولا يخفى منها شئ عن حشش وذلك
لان ما يعلق في الحمان من الاوسط يمكن ان يكون فيحد فيها ويمكن ان لا يكون ولا يمنع الا كما
ولا السهل **قول** واما عن سبابس فله نظر مستخرج كذا المصطفون قد حكموا بالبول المطلق
ان الياس لا يصدق عن سبابس والشئ قد حقق انفاذ في بعض الصور وهو ان يكون السابله
في احدي المتقدمين في قوة الموجبة ولذلك قال فله نظر **الشكل الاول** هذا الشئ
من شرط ان يكون ما سامح لمرته ان يكون صفراً موجباً او في حكمها بان كانت مكنة او
كانت وجودية يصح انجاباً بصدق سبباً فخط اصغر الى الاوسط ويكون كراه طنة
ليادى حكمها الى الاصغر لمرته جميعاً فخط الى الاوسط في المحصرات الرابع مكنة الوقوع

ويحتاج الى بيان والاصل ان ما سأت به السهل عليه اذا كانت الصغرى معلومة وغير كاملة
فان كانت مكتملة والصغرى التي يكون الحكم فيها بالتوهم اما ان ما ليس مع كبرى ايضا بالتوهم او
مع كبرى معلومة ولكن غير ضرورية او مع كبرى ضرورية وهذه مثل اختلاطات يحتاج الى البيان
وكان من عادة المصنفين بيانها ما خلف والرد الى الاختلاطات المتضمنة من السطرين الاخرى
وليس من زاد في وضوح مع الاشكال على ضبط كثر وسور ترسب فعدل الشيخ عن تلك الطريقة
في هذا الكتاب ونسبها ببيان لمية قوله ان كان الحكم على ب باعنان فان مما كان
اعنان اعنان وهو رب من ان يعلم الذين انه اعنان فاما يمكن ان يمكن قريب على الطبع
الحكم ما يمكن ان يكون الا اختلاط الاول وهو الاختلاط من الممكن وقد اكسبه بان الكثرة
يعلم بسهولة ان ما يمكن ان يمكن يكون ممكنا وذلك لان السج يميل الى ان الاختلاط
غير صحيح الى زائدة بيان وبيان ذلك ان الممكن هو ما لا يلزم من فرض وجوده في فاذ
فرض ان الذي يمكن ان يكون ما يمكن ان يكون املا خارج من الاعنان الاول بل
الوجود قد سقط الاعنان الاول وصار ممكنا ان يكون آتجب ذلك الفرض
ثم اذا فرض مر اخرى انه موجود آتجب سقط الاعنان الثاني ايضا وكان ج بالوجود
من غير لزوم ج وحل ما نصه بالنسبة بوجوده من غير لزوم ج فهو ممكن فاذن ج ممكن ان
يكون او لا يوجد في ان هذا الحكم ليس بوجوده في الذين وقرب من الوجود فانه اما
يحصل منه من العكس فاولنا قل بالنسبة يمكن يمنع ان يكون ممكنا وهو اول في الاذ بان عكس
المتضمن وحل لا يمنع ان يكون ممكنا فهو ممكن وهو المثل قوله كنه اذا كان حل ج ب لا كان
المتضمن الخاص وحل ب بالاطلاق جاز ان يكون حل ج بالانفصال وجاز ان يكون بالتوهم
فان الواجب انهما من الاعنان العام فانه وبيان الاختلاط الثاني وهو الاختلاط من
ممكن ومطلق ومنع ممكنا وذلك لان الممكن اذا فرض بوجوده اصار الاختلاط من الممكن
وكون انما ج ب لا يلزم منه ج فاذن هو ممكن ولا يجب ان مع مطلقا لان الحكم على

الا صغرى بما لا يكون بالسهل الا عند كنه اوسط بالسهل وهو مما لا يخرج الى الفعل اذ اذا قلنا
كل انسان كاتب بالاعنان وحل ج ب مباشرة ثم بالاطلاق فلا يلزم من كون كل انسان كاتبا
سقط الاطلاق من الاعنان ولا يكون بالفعل كونه انسان كاتبا بالاعنان وحل ج ب
محمك بالاطلاق فكل انسان محكم ايضا بالاطلاق والاعنان العام في قول الشيخ فان جوا
ما بينهما من الاعنان العام لا ينبغي ان يحل على الذي يتم الضرورية وغير الضرورية بحسب
الاصطلاح بل ينبغي ان يحل على ما يتم الفعل وهو العام بحسب القوة وذلك لان الممكن قد يقع
على ما خرج الى الفعل بالوجود ما قد يقع على ما لم يخرج الى الفعل بل هو المتعلق به كالايمان
على ما قرأنا فلا اختلاط اذا كان من الممكن بالتوهم المحضة ومطلقا كانت السج ممكنة باطل
شامل لهما ولا يجب ان يكون بالتوهم المحضة اذا قلنا زيد ممكن ان يكتب بذلك الاعنان
ثم قلنا وحل من كتب فهو مباشر للعلم بالاعنان لا بالتوهم المحضة لانه ربما باشر العلم بالفعل في
في غير حال الكتاب اي في بالتوهم بعد بل باعنان شامل للفعل والتوهم معا فذا هو المناسب
وقد صرح به الشيخ في غير هذا الكتاب واما ان يحل الاعنان العام على ما يتم الضرورية واللا
ضرورية وحل الاطلاق في قوله وحل ب بالاطلاق ايضا على الاطلاق العام فاذجب اليه
انما ضل الشارع بان صادقا الا انه لا يكون ما سببا للشيء الذي يمكن منه ولا يكون القول
بان ما يتم الفعل والتوهم هو الاعنان العام صحيح فان الاعنان الخاص ايضا قد بينهما من غير
قوله فان كان حل ب بالضرورة فامكن ان السج يكون ضرورية ولنورد في بيان ذلك
وجا قريبا فنقول لان ج اذا صار ب صادقا فامكن ان يحل على بالضرورة ومعنى ذلك
انه لا يردل عنه البتة مادام موجود الذات ولا كان زائلا عنه لا مادام ب شرط ولو كان
انما حكم عليه باذنه عند ما يكون لا عند ما لا يكون فان قولنا حل ب بالضرورة كما
على ما علم ان معناه حل موصوف باذنه والادام موصوف بالضرورة
انه مادام موجود الذات فان ب اولم يكن له وبيان للاختلاط الثالث وهو الاختلاط

من مكن ضروري وقد زعم جمهور المصلين انهم مكنوا بالشيء من اوج ضروري واما ما
والفصل منه ان الممكن اذا فرض موجد احوال الا حلاط من مطلق وضروري وانما الشيء
ضروري عام وظل ما كان ضروريا فهو في جميع الاوقات ضروري فاذن كانت الصغرى
توضيها الصغرى في الاواسط في مد الناس لم تذكرنا ضروري في نفس الامر بل افاد
العلم وقد حصل من هذا الوجه ان الكبرى الضرورية ان كانت مع الصغرى مطلقين
عليه وان كانت احدهما او كليهما مكنه شيئا مكنه والكبرى المحملة لها مع محله فعلية او عقلية
فمنع النسخ من ان يكون ما بعد للصغرى كالحاصل من مكنه ومطلعه احدهما عام والاخرى
خاصة فان الشيء يكون في الامكان فالصغرى في اليوم والخصوص كالكبرى في اشباح
الصغرى المكنه مع غير ما موضع نظر وهو انما اذا حكمنا على حل في حكم كابل بانه الاولين
فان ارادنا ان ذلك الحكم واقع على حل ما موب بالفضل لا على حل ما مكن ان يكون
قرنا من حل فان كان حل في الصغرى مكن ان يكون ولا يغير شيئا منه ولا في
وقت من الاوقات اي يكون في اتم السبب عن حل واحد منه من غير الضرورية فان الحكم على
حل لا يتناول بوجه البه وج مكن ان يكون الحكم على حالنا الحكم على في ذلك لان ما مكن
ان يكون في محمل ان مضمين الى ما توصف به بالفعل والى ما لا توصف به واما من غير ضرورة
ويكون مستقيم الاول حكم الضروري بحسب الابد او غير ضروري ويكون الحكم مستقيما
لذلك الحكم ولا يلزم من كنهنا على حل ما موب بالفضل ان يدخل في ذلك الحكم ما هو الا ما كان
ولا يكون بالفضل واما في الاستسحال اما يلزم على النول يجوز وجود حكم على اتم ضروري
انما يرفع الاحتمال الموقفي الى الاستسحال بانفس قولنا حل ليس ضروري بحسب الذات
هو مكن ان يكون ضروريا بحسب موضوع ضروري الى قولنا حل لا يمنع ان يكون ضروريا فهو ضرورة
بالضرورة على طر عكس السفس قوله مكن الصغرى اذا كانت مكنه او مطلعه يصدق معها السفس
جاز ان يكون سالفه ومع لان الممكن المحسوس سالفه لازم بوجه ضرورة ان الصغرى السالفة

والاستدلال بوجه مكن ما بها سفس ايضا سفس الموجه بوجهها وليس هذا تكرار لما ذكره في صدر
لان المذكور مما كان عامما بالفضل ومما قد حكم على الوجه الشامل للفضل والقول لان
الحكم العام لا يمتشي الا بعد بيان اشباح الصغريات المكنه مع غيرها وبما كانت الشئ فيه
بالمجور وقد عرفت شرحه حين قال فاما عن سالفين منه نظر مستخرج ذلك قوله فكون اذن
الصغرى كنهها وجهها ما بعد الكبرى في حل موضع من قياسات هذا السفس الا اذا كانت
الصغرى مكنه خاصة والكبرى وجوده فان الشيء مكنه خاصة او الصغرى مطلعه خاصة والكبرى
موجه ضرورية فان الشيء موجه ضروري الا في شيئا نذكره فلا يفتقر الى ما قال من ان
الشيء يتبع اخذ المتقدمين في حل شيئا في الكنه والكنه وعلى الاستشهاد المذكور
فوجب قوم من المصلين الى ان سماع هذا الشغل تتبع اخذ المتقدمين في الكنه والكنه
والجمله جمع الى اذ اومع في احدى المتقدمين حكم حسي او حسبي او غير ضروري فاسب
الشيء كركب رد حق الشئ له ليس كركب مطلقا بل من ما بعد في الكنه للصغرى وفي الكنه
والجمله الكبرى الا في موضعين اخذنا مقدم ذكره وهو ان يكون الصغرى مكنه والكبرى غير
ضرورية فان الشيء يكون في السفس واليوق ما بعد للصغرى لا الكبرى والكتابي ذكره وهو
ان يكون الصغرى موجه ضرورية والكبرى مطلعه عرفه بما فيها ان كانت عامه انما للصغرى
موجه ضرورية وان كانت خاصة لم يكن الاقران قياسا لافضل المتقدمين قول الشئ
فكون اول الشئ في كنهها الى قوله فان الشيء مكنه خاصة ط قوله بعد ذلك او الصغرى
مطلعه خاصة والكبرى موجه ضرورية فان الشيء موجه ضرورية غير مطلق لما مر لان طالع الكلام
محتمل عطف به الحكم بلفظه او على ما قبله في على ما استشاه ما يكون الشيء منه ما بعد الكبرى
وليس هذا قبله فان الشيء ساسا ما بعد الكبرى على ما صرح به في موضع قد وقع ساف
في الشيء وقد عطف على طن الناقص السارح انه وقع في سياق الكلام بدم وناخر من
سوفنا سحنه قال وقد ر الكلام مكلدا كنه الصغرى اذا كانت مكنه او مطلعه تصدق بها

جاز ان يكون سالبه ومنع لان الممكن المعنى سالبه لازم موجبه او الصغرى مطلقة خاصة و
الكبرى موجبه ضرورية فان النسخه موجبه ضرورية قال والناية في ذكر ذلك انه حكم في
الظلام الاول بان الصغرى السالبة مستحقة بهذا الظلام من ان الصغرى السالبة قد منع صحة
موجبه ضرورية ثم بعد ذلك سالف فقول تكون اذن النسخه في كسبتها وجهتها بما يوجب الكبرى
في كل موضع من قياسات هذا السطر الا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية
فان النسخه ممكنة خاصة والاف في شي نذكره ومو ما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى عرفية
على ما نحن سائنه وعلى هذا التقدير يكون نظم الظلام مستقما هذا ما ذهب اليه الناصل الشارح
اقول ويحمل ايضا ان يكون كل واحد من نظري الصغرى والكبرى قد تبدل بالآخرى سواء
وكون نظم الظلام بعدا فاعلى ترتيبه المذكور هكذا الا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى
وجودية فان النسخه ممكنة خاصة او الكبرى مطلقة خاصة والصغرى موجبه ضرورية والاف في شي نذكره
وعلى هذا التقدير يكون المراد من قوله والكبرى مطلقة خاصة والصغرى ضرورية هو الاستثناء
الشارح في رد يد المصلحة الخاصة المطلقة العرفية فانه قد عبر عن العرفية ايضا بهذه العبارة في
النسخ الخامس من قال فان اردنا ان يجعل المصلحة متضمنة جنسها كانت المحلقة المحلقة
المصلحة اخفى مما يوجب نفس الاجاب واللب المصلحة وكون قوله الافي شي نذكره استثناء
اخر عن قوله فان النسخه موجبه ضرورية وتدرج الا اذا كانت المطلقة العرفية لا ايمته
فانها لا تمنع مع الصغرى الضرورية لما ذكره واستقيم الظلام على هذا التقدير ايضا والاصح
في اهل ما كان مما ذكره الشارح لان ذلك يحتاج الى حذف سطر من موضع والما قد
بموضع اخر يستغنى فيه عنها بنوع من الاول والى زيادة الراوي قوله الافي شي نذكره
واحد اعلم بحسنة الحال قوله بل في الكسنة والكسنة وعلى الاستثناء المذكور في اي لس الام
تاذيبوا الله من ان النسخه مع اخس المبدء من في كل شي بل انما يبعث الى الكسنة والكسنة
دون الكسنة وعلى الاستثناء المذكور في الكسنة ومو انما في الكتاب والوجودات لا تمنع الا

الى لبس كل متع كبرى ولا علم انه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية ضرورة من جنس
الوجودي معنى ما دام الموضوع موضوعا بواحد وصف لم ينظم في من صادق المتدات الكبرى
كون تاذيبه لا ما اذا اطلنا كل باب بالضرورة ثم قلنا وكل باب فانه يوصف بانه ادا دام موضوعا
بب لا دا ما حكما ان كل ما يوصف بب انما يوصف به وقتا لا دائما ومدا خلاص الصغرى
كل يجب ان يكون اكبرى اعم من مدته ومن الضرورة حتى يصدق وان سمحنا يكون ضرورية
لا مع الكبرى ومدا ايضا استثناء وانما يكون ضرورية لان في يد قوم ب في يد قوم بالصغرى
المراد ان الصغرى الضرورية والكبرى العرفية الوجودية لا يمكن ان تصدقا معا مثله ان يقول
كل تلك متحرك بالضرورة وكل متحرك متغير لا دائما بل ادا ما متحركا وذلك لان الكبرى صغرى
دا دام الاكبر يجب وصفه الاوسط ولا دا ما يجب داه فليكن منه لا دا دام وصفه الاوسط
انما يجب ذاته لان الوصف لو كان دائما للاداء والاكثر كان دائما لوصف فليكن
ان يكون الاكبر ايضا دائما للذات فان الدام للدام داهم لكنه فرض لا دا ما يجب لذات
به اختلف فانه ان الكبرى في مدا المال صغرى ان كل ما يوصف بانه متحرك فان هذا هو
كون لا دا ما والصغرى المسئلة على ان تلك يوصف بانه متحرك داهما صغرى ان معنى ما
بانه متحرك فان به الوصف له يكون دائما ومدا متضمن الاول فاذن لا ينظم منها كس
صادق المتدات والعليل الصحيح يكون به الثالث ليس يتناس موضوع وقوع الساض منها
داهما العليل كذب الكبرى فاصفيه قول الشيخ من قال لان الكبرى يكون تاذيبه مستقيم ايضا
على وجه ومو ان الصغرى لما وصف قل الكبرى على انها صادقة لم يجب كبرى ساكنها
علم انما هي التاذيب لان المتضمن لما فرض ما دا ما يكون لا محالة تاذيبا وقد صرح الشيخ في
بعض كسبه بهذا الوجه واذ يجب اليه ما يجب البصار ومو ان العليل يعني ان يكون ما كذب
الكبرى وانما خلاص الاوسط الذي يحج الساس من ان يكون فائسا وذلك انما ان جعل
الدا دام في كبرى من الموضوع حتى يصير الصغرى كل متحرك لا دا ما فهو متغير لم كس الكبرى تاذيب

بل فان لا وسط محققا فلس في ذلك لان هذا الشرع لا يوجب الدوام على ان يكون حجة
والضمة عن ان يكون عرفة وذلك غير ما نحن فيه وعلى الشرع ان هذا الشرع ليس
لان ليس يمنع قوله بل يجب ان يكون الكبري اعلم ان ادا كانت الكبري عرفة مطلقة محتملة
للدوام والادوام فالواجب ان كل مع الصغرى الضرورة على الدوام يمكن احكامها
على الصدق وح بصر الامر ان من ضرورة ودائم وفتح دائم وقال السمع وح فان سمعها
يكون ضرورة لانه لم يغيرها فيما يلزم من الضرورة والدوام فان اعاد الرق بعض كون
الشيء ضرورة ادا كانت الكبري ضرورة بحسب الوصف ودائم ادا كانت دائمة بحسب الوصف
قال وهذا الصواب استشار وذلك لان الشيء مخالف الكبري في الكيفية فالسبح استثنى من صف
ومعنى ان الحق بها موضع اخر وموان يكون وحدها وصفه فان الشيء لا يكون وصفته و
ذلك لان الوصف او الحصى باحدى المتضمنين سقط اعتبارا في الشيء كما اذا اطلق بل يحرك
منه مادام محمولا على منجز جسم او متعلق انسان تام وكل تام ساكن مادام تاما فان
الشيء فيها لا يكون وصفه ادا ادا تاما وجنين فليس يكون وصفه ملهما في المثال
اكثر من اثنين المثالين لا يكون الشيء تابعه للكبري واعلم ان محالة الشيء للكبري وان كانت
مع في مواضع كثيرة بحسب اختلاف الجهات المذكورة الا ان جميعها رجع الى هذه المواضع
التي ومن ضبط هذه الاصول التي ذكرناها قد قدر على معرفة جميعها متصلة ان ساعد
المرضى واد الله المستعان وعليه السطون **الشكل الثاني** اعلم ان الحق في هذا الشغل
موان لا تقاس به عن مطلقين بالاطلاق التام ولا عن ممكن ولا عن حلق منها ولا يمكن
في انه لا تقاس به عن مطلقين موجبين او سالبين ولا عن ممكن متعاقبات واما الحكم
اولا في المطلقين ادا اختلفنا في السلب واليجاب فان الجمهور يظنون انه قد يكون منهما
قاس ويمكن ترى عرفة ذلك ثم في المطلقات العرفية والممكنات فان الخلاف فيها ذلك بعينه
ولا تقاس منها عدا في هذا الشغل بل في هذا الشغل لا يمنع مع الاتفاق في الكيف والكمية

لان الانسان والذئب شرطان في كل كبرية عليها وسبب الحجر عفاها ولا يوجب ذلك حمل
احدهما على الآخر والاشان وانما على الصا شرطان في ذلك الحمل وسبب عفاها وسبب
سلب احدهما عن الآخر وذلك لان الاشان البسامة وغريبا سامة وسبب في ان حمل عليها
او سلب عنها جملة شي اخر من شرط الاشان ان سلب الكمان تحت الجمع معها على شي
واحد حتى يجب منه ساس الطرفين وينتج سلبا والجمهور يظنون ان هذا الاختلاف هو
الاختلاف بالاجاب والسلب فكلوا بان الشرط في اشان هذا الشغل هو اختلاف المتضمنين
في الكيف والكمي ان المتضمنين في الكيف قد يجتمعان على الصدق كما في المطلقات الممكنات
ولا يلزم من اختلافها بيان الطرفين فاذا في الاختلاف في الكيف كلف فان لاكتفى في
حصول هذا الشرط فبشرط وبحسب هذا الشغل في الاشان الى شرط اخر وهو كون الكبري
طه وذلك لان حصول الشرط الاول مع ضرورة الكبري لا يصح الا البسامة بين الاصغر و
بعض الاكبر ولا يعلم على بينهما ملاقات في البعض الاخرام لا فاذن لا يمكن ان سلب الاكبر
عن الاصغر كما اذا اطلق الاسود على الزايب وسلبنا عن بعض الجوامات او عن بعض
الناس فانه لا يلزم منه سلب الجوام عن الزايب ولا حمل الانسان عليه واد انقر هذه
الاصول فنقول الجمهور المطلقين ذهبوا الى ان المطلقات والوجوديات يتبع في هذا
الشغل بشرط الاختلاف في الكيف وبين الشغل ان الحق انه لا تقاس في هذا الشغل عنها
لان الممكنات بسطة ولا مخلوطة بعضها بعضا مع الاتفاق في الكيف بالاتفاق واما مع
الاختلاف فيهما عفا قوله وذلك لان الشيء الواحد بل الشيء المحمول احدهما على الآخر
قد يوجب شي كل عفا او عليها بالاجاب المطلق وسبب السلب المطلق وقد يوجب سلب
عن كل واحد من جزئيات معنى الواحد او جزئيات شغل واحد ما يحمل على الآخر ولا
شي من ذلك ان الشيء مملوك عن الآخر وقد يورث جميع في الشغلين المملوك احدهما
عن الآخر ولا يوجب ذلك ان يكون احدهما محمولا على الآخر فلا يلزم اذن ما ذكره سلب

لا يجب ملازم نتیجه الشئ الواحد الانسان قد يوجد شئ انسان كل علمه و سلب عنه لا
و سلب المطلق فقال الانسان ساكن الانسان ليس ساكن والبيان المحمول احيما على الا
كالانسان والمحمول قد يوجد شئ انسان كل علمها و سلب عنها بالاجاب والسائلين
فقال الانسان ساكن المحمول ليس ساكن او الانسان ليس ساكن المحمول ساكن وقد وجب
و سلب معان كل واحد من حروف المعنى الواحد فقال كل واحد من الناس ساكن
لا واحد من الناس ساكن او حجاب شين محمول احيما على الاخر ليل واحد من الناس
و كل واحد من المحمولات ولا وجب شئ من ذلك ان يكون الانسان ملوبا عن نفسه او
المحمول ملوبا عن الانسان وقد تعرض جمع به الشئ المطلوب احيما عن الاخر كالانسان
والنفس وذلك بان يقال الانسان ساكن النفس ليس ساكن او على العكس او يقال كل
واحد من احيما ساكن لا واحد من الاخر ساكن ولا وجب ذلك ان يكون احيما محمولا
على الاخر ملازم من ذلك سلب واجاب ملازم موجه فاذن ليس سالف من المطلوب
والوجودات بناس والناصل الشارح فتر الشئ الواحد باخرى الواحد كذا والشين
المحمول احيما على الاخر ليس كذا الانسان واما الثاني وفيه نظر لان الجوى من حيث
جزوى لا كمال على جزئى اخر **الفصل في النطق** والذي يحسون به في الاستباح عن المطلقين
المجملين كقوله وكبر اما طه ما سندر فتش لا يطردى المطلق العام والوجودى العام
لان البين مناك اما العكس وما لا يمكن في السلب والجلت باسما المصنوع
شرائط السفسفهما لا يصح ان يكونان لان الاقران من مطلقين كملنى كقوله قد منع
بحجوى في بيان الاناج ماره بعكس السالبة ورو السهل الى الاول وهو مبنى على ان سوا
المطلقات سفسف ومارة بالكلت وهو قولهم لا يقران كل 7 ولا شئ من اب ان لم
حصان الشين 7 فلفظ في نفسه بعض 7 ونفسه الى الكرى منع من اول ليس
بعض 7 وهو نفس الصنفى وهو مبنى على ان المطلقات متماض وقد بينا ان

وذلك لان ما لا ينفك وان كان يشبه السهل الاول ليس سائلف فاس على الحق فان
 الصغرى لا تشمل على حمل ووضع بل على اليقين فمراد من لى واحد وانما اوردت على منته
 فانه لا راد الا شتبا لترض الاولان من جهة تعيين الموضوع في القضية الاولى لا لافاد
 شي لم يكن معلوما راد ان العلم بهذا الساس والافراض يخص بما شمل على مقدمه جزمه محمل
 من جمع مدان البعده السالبة فاديب في السهل الاول فكبرى قوله واطه وليس المعدا
 يمكن فان اخطأ محكي ومطلوب وان من الجحش الذي لا يمكن فان ما اوردناه في مع انفا
 الساس عن مطلعين من ذلك الجحش بوضع منع ابعاد الساس من هذا الخطا لما فرغ من
 بيان الساتبات الحاتمة من المطلقات والضرورات بسيطة ومخلطة وقد ذكر ان المكسبات
 لا يخبط بسطه فاراد ان بين منها حكم اخلاطها بالمطلقات الضرورات وبدا بالمطلقات
 وذكر ان الساس من المكسبات والمطلقات الغير الممكنة لا يعتقد بعض ذلك الساس الذي
 بينه امساع الفعادي من المطلقات الغير الممكنة فان الحكم فيها لا يكتفى الا بالاعصار قوله
 وان كان من الجحش الذي يستعمله الان والمطلق سائب قد يفقد الساس دارو عيت
 الشراط فان كانت الكبرى طه سائله من باب المطلق المذكور وان لم يكن موجبا او سائبا
 رجع بالعكس في السهل الاول او باكتفى فافخ وفي بعض النسخ او بالافراض فافخ ولكن النسخة
 هي التي فيها في السهل الاول واما الاخلاط من الممكنة والمطلقة الممكنة فلا يخاطب اما ان يكون
 المطلقة سائله او موجه والا اول لا يكون اما ان يقع في الكبرى او في الصغرى فان كانت الكبرى
 مطلقة سائله فانما يقع ممكنة عامه سواء كانت الممكنة عامه او خاصة وان كانت خاصة سواء
 كانت موجهه او سائله وسواء كانت المطلقة عرفه عامه او وجوده مثال كل ج ب باخذ
 الامتياز ولا شيء من اب بالاطلاق الممكن العام او بالوجود وباننا اما يمكن الكبرى
 الى المطلقة الممكنة العامة ينتج من السهل الاول لا شيء من ج ا اما لان العام جاد كذا
 ومرارا واما باكتفى فان سؤل ان لم يكن لا شيء من ج ا اما لان العام فبعض الهمز

ولا شيء من اب بالامكان المتكسر ليس بمتحرك بالضرورة. ومن على حد بالامكان
مدخلية وانما يلزم ذلك في السطر الاول ونحو ذلك اذا كانت المطلقة ضرورية سلبية ولا
يصح اذ كانت دائمة ويمكن ان من ذلك بوجه اخر وهو ان محل بعض ابا لضرورة كبرى
وحل جيب بالامكان صغرى مع من السطر الثالث بعض ب ابا لضرورة. ويمكن ان يمتنع
في بعض اوقات كونه او لا يصدق مع كبرى فنزح الخلف وان كانت الكبرى وجودية ممكنة
لم يحجج الى اقران في الخلف بل بول ان بعض النسخ فادب لانها ما في بعض الكبرى فادركه
في السطر الاول وانما الافتراض على ما في بعض النسخ فمدى البيان اذ كانت الصغرى حرة
والاخر الخلف لانه لا ضرورة الى الافتراض منها فان الكبرى ممكنة اللهم الا ان محل الافتراض
على فرض كون الممكن موجودا بالنتيجة الاقران من مطلقين كبرائهما سلبية ممكنة ثم يرد
النسخ الى المكان وان كان كانت الصغرى مطلقة سلبية فاكبرى يكون لا محالة مركبة وحكم
من الاقران مندرج فيما يحى بعد هذا الكلام **قول** وان لم يكن له بل بوجه كذا فان ذلك
لم يكن قاس الا في بعض الاحاج الى سلبا معناه. وان لم يكن الكبرى سلبية مطلقة بل يكون
موجبة او مطلقة او ممكنة لم يكن ذلك الفصل قاسا وان كانت المحتملة لما كانت سلبيةا وجوبا
ملازمين لم يكن السلب الى الاحجاب والسلب فيها مفترقا وانما قال ذلك لانه اذا قلنا لا كذا
من جيب بالامكان وحل اب بالاطلاق لم يمكن الرد الى السطر الاول بالمتكسر فان الصغرى
غير ممكنة والكبرى ممكنة حرة واذا قلنا لا شيء من جيب بالاطلاق ولا شيء من اب بالامكان
انكسر الصغرى في الاول ونحو مع الكبرى لا شيء من جيب بالامكان ومن غير ممكنة فليس
فرضا صله وانكسر الكبرى في الاول والصغرى في الثاني فحينئذ يمتنع على جميع المدرجات
غير حاملة ولا يمكن ما في شي منها بالخلف لان اقران بعض النسخ وهو بعض ابا لضرورة
من احد من المدرجين لا يمتنع ما في بعض الاخرى فذلك حكم السج بانها لا يكون ايقية ونزعم
صاحب البصائر ان اقران الصغرى العرفية الوجودية سلبية كبرى الممكنة مع سوجبة حرة

ممكنة عامة وهو با على مذنبه اثنى القول بانقاس الصغرى كنهها فان عكسها مع الكبرى نسخ
من السطر الاول ممكنة عامة سلبية ومتكسر موجبا الى ما ادعاه قال ولا يصح اذ كانت
الصغرى عرفية عامة لانها على قدر كونها ضرورية نفي مع الكبرى الممكنة ضرورية سلبية تكون
النسخ ممكنة للفرقين وجا بين ساء قوله بعد ما قرأنا قول لا واحد من الكتاب بتمام لا داما
على ما دام قاسا وحل فرضين تمام بالامكان ولا نقول بعض الكتاب بالامكان فرضين واما
التفصيل الذي استشهد به الشيخ ولم يذكره فقد قل هو ان يكون المدرسان محققين مع الوجود
الذي لا ضرورة فيه فان احدهما الحكم في وقت من اوقات كون شيء في مكان فيكون قد وجو
او لا يكون والاخر في كون ما هو داما ما دام موضوعا فذلك ومعناه كون احدي المدرسين
مطلقة بحسب الوصف والاخرى دائمة بحسب اي يكون احدهما مطلقة وصفه والاخرى عرفية
عامة الوجودية وسنرى ان محتملا في الكف ان كانت المطلقة محتملة للدوام وان لم يكن
محتملة له سواء اختلفا في اوقاتهما فاما محتملان مطلقة وصفه لوجوب تباين الوصفين و
لمن شرط ان يكون الكبرى هي العرفية ومثاله ان بول على تقدير كون الكتاب جالين
ما داموا جالين وقلوا جالين عن الكتاب في بعض اوقات جلوسهم الجالس قد لا يحرك يد
اي في بعض اوقات جلوسه والهاب تحركها في جميع اوقات كتابه فمتنع ان الجالس قد لا
يكون جالسا في جميع اوقات جلوسه وانما ان يلبس المدرسين فلا يصح ان الهاب قد لا يكون
جالسا في جميع اوقات كتابه لبيان ذلك ان الوصف الذي قد يجمع مع ما في وصف اخر
قد يخلو عالمهم وصفا اخر فانه قد يخلو عن ذلك الوصف الاخر ضرورة اما الذي يستلزم
ما قد يخلو عن الوصف الاخر او ما في ما قد يجمع معه فليس كذلك لاجمال اسلافه الوصف الاخر
مع جواز التناك لازمة الاول عنه او اجماع مناهية واعلم ان هذا الفصل انما هو من
باب اختلاط المطالبات المختلفة وقد استشهد به الشيخ من باب اختلاط المطالبات المتكسرة
فقد اشرح ما في الكتاب في هذا الاختلاط واعلم ان السج ونب في هذا الباب من كتب

والتي معنى ان المختلط من الممكن والمشروط بالوصف مع لاشي من الانسان بام بالامكان
لان الصغرى معنى جواز الصفت الاصف بما ساقى الاكبر فليز من جواز حلوله عنه عند الاحتكاك
ما ساقى وكذا لك ادعاء لاشي من انسان يسكن بالامكان وطل بام ساكن ما دام ما بما
لان الصغرى معنى جواز حلول الاصف بما ساقى الاكبر فليز من جواز حلوله عنه فان المفروض
عند اجتماع اللازم اما اذ وقع المشروط بالوصف في الصغرى فانه لا مع لان قول كل كذا
مطلق ما دام ما ساقى لاشي من الانسان مستلزم بالامكان وكذا لك قول لاشي من الانسان
بام ما دام ما ساقى لاشي من الانسان بام بالامكان ولا يمكن سلب الانسان عن الغائب و
ذلك لان المستلزم لا يمكن ان يكون عنه الاكبر او المناهية لا يمكن ان يجمع مع الاكبر منها
موصوف الاصف لا داة ومعاذ الاوصاف لا معنى لمعاذ الموصوف بها والشرط
الاخر ان يكون الحكمان بحيث لا يمكن اجتماعهما على الصدق اى يكون باراء الممكن يكون
الحكم معجب الوصف ضروريا وبازاء المطلق ما يكون الحكم معجب الوصف اما داما
واما ضروريا فانه لا يمكن اجتماع الممكن والعرفى على الصدق حتى يكون الحكم داما معجب
الوصف من غير ضرورة ولا يلزم من ذلك بيان اصلا والناضل اشارة قد حقق
الاول من بين الطرفين ولم يذكر الثاني فاد حصل هذا الشرطان فتدريج المختلط
من الممكن والمطلق المعكس ومن المطلق المعكس وغير المعكس سواء كانت المطلقة المعكسة
موجبة او سالبة وسواء تقرر بانه بارز الى الشغل الاول او بالكلية او لم يسر شي من ذلك
ومما علم بذكره الشيخ واول انضا اذ كانت الكبرى وجودية عنه فاما مع مطلقة عما
ساله مع اى صغرى الست وذلك لان السيم الدائمة الموجبة سالبة من مد الكبرى مثل بام
في الشغل الاول فاذ صدق نفسها معا ابد اشارة اذ لم يمكن ان صدق قولنا
معنى اذ اجمع قولنا كل اسب اولاشي من اسب ما دام الادعاء من الواجب ان صدق
بام نفسه وهو قولنا لاشي من ادعاء واما عالم بذكره احد منهم قوله وبك

على هذا خط الضرورى بغير اذ ان على هذه الصورة اى اذ كانت سالبة ضرورة
والموجبة ضرورة فانه مع وبين بالوكس والحلف كامر على المطلقة المعكسة اما اذ كانت
الموجبة ضرورة والسالبة ضرورة فانه مع انضا ولكن من بالكلية دون العكس **قوله**
بعد ان سلم في هذا الخط زيادة فاسات وذلك ان اذ ان كانت من ممكن ضرورة
صرف او من وجودى صرف وضرورى والكبرى طلبة ثم الساس سواء كانا موجبين معا
او سالبين معا فاسات المحلوس اما اذ احلها والكبرى طلبة فليس معا على واما اذ
انقضت فان لم يعلم ان اذ ان بحث انما صدق ب على طلبة بالجاب ضرورة فيان
ب على كل ما هو ضرورة او المفروض من ضرورة ضرورة وان احلها واما ان
حل ما هو فان ب ضرورى على ان يصدق او المفروض من بانه لطبعة الادخل احدهما
في الاخرى ولا يمكن ذلك سواء كان بده الا خلاف انسان في كنهه انما بانه او
الكنهه السيم وكذا لك البعض من الحيات لآتى ذلك ان كانت الصغرى ضرورة وسلم
ان السيم داما يكون ضرورة السلب واما على غلوا عنه معنا ان الضرورى اذ احلها
بغير الضرورى اذ الباسن الدالى بن حدى المطر اذ ان الضرورى السالب وان
المدى ان لي كلف فضلا عن ان يحلها فاما على مدى الا خلاف فليسا ناه المذكورة
واما على قدر الانسان الاكبر يعلم ان اذ ان الاصف تحت صدق بالوسط على
طلبة بالجاب ضرورة او بطلب ضرورة حتى يكون الحكم ب على كل لا بالضرورة
وعلى المفروض من سنى على بعضه لا بالضرورة وان الاكبر محلا لاشي يكون الحكم ب
على كل لا بالضرورة فاما يكون كل او بعضه المفروض من بيان للاكبر الذى هو
بالضرورة لا بد حل احد سيمى الاخر ولا يمكن ذلك حتى يكون لاشي من ادس بعض
ا بالضرورة وسيمى سواء كان الحكمان الاولان الجابيين كالى قولنا كل انسان
او بعض الحيوانات يحرك لا بالضرورة وعلى ذلك تحرك بالضرورة او ليس كالى قولنا

لا بالانسان ومعناه ان الاعتبار في الجمله المحفوظه وهي الجملات التي معني في السطر الاول
 ان يكون ما بعده للكبرى فانه في افرايم هذا السطر على قياس ما اوردناه مساك اما كون
 الكبرى اما فيما بين مكس صغرا فقط واما فيما بين نفس الاشياح فكس الكبرى فلا يمكن بيان جهة
 السطر لاننا انما نعلم تكس السطر والجمله وبما لا يستلزم بعد العكس محفوظه فبين ذلك بالا فراض
 اي بين ان السطر كالكبرى بالا فراض وذلك لا يكون مما خرج الموجهه الا في ضرب واحد
 هو الاول ج و بعض ب او ذلك بان من بعض من ب الذي هو بالترتيب و
 نسمة و فحصل منه قضيتان احداهما كل د و الثانية كل دا والاولى مثل على اسمن
 مراد فن كما ذكرنا والثانية هي الكبرى بعينها وجهتها تلك الجمله الا انها صارت طه ثم
 نصف الاول الى صغرى القياس فتخرج على منه السطر الاول ج و يكون الجمله حمة
 صغرى القياس بعينها ثم نصف هذه القضية الى القضية الثانية لمحصل منها الضرب
 الاول من هذا السطر وخرج ما بعده للكبرى **قوله** والذين يجلون الحكم لجمله الصغرى فاسم
 يكون ان الصغرى صغرى كبرى عند عكس الكبرى فكون الحكم كجملتها ثم عكس يكون الجمله
 بعد العكس حمة الاصل واما مطلقا ليست انهم يكونون ان العكس يحفظ الجملات وانما
 قد علمت خطاهم الظاهرون من المنطوقين بجلون منه نتيجة الافران من ضمن موحدين
 فاقبه لا شرف منها وذلك تكس الاخرى والرد الى السطر الاول ثم ان وقع الاحصاء
 الى عكس النتيجة عكسها وانما يرون ان العكس يحفظ الجمله وان كانت احدى المدعى
 سالبه جملوا السطر ما به لها لان السالبه لا يكون في الاول الا الكبرى وان كانت جزمه
 فاني مد الضرب الذي نعلمه جملوا ما به للصغرى لان الجزمه لا تصغر كبرى الاول
 وذلك لاعتمادهم ان الجمله في السطر الاول ما به لكبرى والشيء رد عليهم في الموضوع
 بان هذا البيان يحتاج الى عكس النتيجة والعكس ربما لا يحفظ الجملات **قوله** وقد
 بين بالامتنان بالعكس وذلك حيث يكون الكبرى جزمه سالبه فانما لا تكس صغرا

عكس جزمه فاما من قياس بل انما من بطرس الحلف او طرس الافراض اما طرس
 الحلف فان سول انه ان لم يكن لس بعض ج و كل ج و كان كل ب ج و كل ب ا و كل
 لس كل ب ا و الحلف واما طرس الافراض فان سول يمكن البعض الذي من بين
 لس ا و قد يكون لاشي من دائم ثم انت من تكس واجبه في الجملات ما توجه الكبرى
 ايضا قد بين جزمه حروب من السطر المذكور بالعكس وطلب المدعى وطلب ضرب واحد
 وهو الذي صغرا موجه طه وكما سالبه جزمه وهو لا يمكن ان من ذلك لان الصغرى
 عكس جزمه فصار الاقران من جزمين والكبرى لا تكس اصلا فستق ان من يكلف
 او بالافراض اما الحلف فها ذكره وقد بين ان بين سائر الضروب ايضا وهو باقرا
 الصغرى بنصف السطر ابد الاشياح ما تضاد او ما مضى الكبرى فطر الحلف والافراض هو
 الذي ذكره بعضه واحال بانه على ما مضى واعبار الجمله بالكبرى **قوله** فكون وانما
 اذن ست آمن طرسين موحدين وب من موحدين والصغرى جزمه و ج من موحدين
 والكبرى جزمه و من طرسين والكبرى سالبه و من جزمه موجه صغرى وطه سالك كبرى
 و من طه موجه صغرى وجزمه سالبه كبرى و من جزمه موجه صغرى وطه سالك كبرى
 الشغل عند ضروبه والترتيب الذي ذكره فوجب تقدم الاجاب على السلب والشيء
 ومن بعد عدم التمسك ايضا على الجزمه جعل مثال الضروب باجمله الشئ رابها وهو الاشهر
 واعلم ان هذا السطر لا كانت السطر الاول الا ان يمكن احدهما ان الصغرى الصغرى
 لا ما مضى الكبرى العرفه الموجوده منها فانما سول كل قايب بالضرورة انسان وكل قاي
 يظنان لا داما بل داما كما والنا ان العرفان لا شجان عرفه بل مطلقة وصننه
 فان سول كل قايب يظنان وباشرة العلم مادام قايب ولا سول بعض يتقلى باشرة العلم
 مادام يظنان بل في بعض اوقات سطره قد اضا على بيان اشمل على الكتاب من
 احكام المخططات في الاشغال الله واضنا الله ما يمكن ان صاف لها ما ليس في

ومعرض مثل أربع لانه ليس مذكور في الكتاب والاستقصاء العام في هذه المسألة
 يستدعي ظاهرا ما بسط من هذا او موطن موضع لا يلزم منه متابعة نظام اخره والله الموفق
النتيجة الثامنة في المسائل الشرطية وفي رابع الساس **اشارة** الى امر انما يشترط
 انما تذكر بعض هذه وتحتي غائب من الطبع منها بعد استئنا جميع ذلك في كتاب
 وعبر به سارا لاقر انما ان يكون مولفه من المصطلات او من المنفصلات او
 منها معا او من المصطلات والحدائق او من المصطلات والكتابات والشع لا اقتصار
 على الكتاب على ايراد البعض مما سوي قسب من الطبع لم يوزع والمولفه من المصطلات
 فلا من المصطلات والمنفصلات لان جميعها بعد من الطبع وابتداء بالمولفه من المصطلات
 فنقول قبل الشروع في ذلك المنفصلات فالتا اما لزوم واما الاتاقية والضرورة اما
 في نفس الامر بحسب الطبع واما بحسب البنية والوضع والاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالتا موجود والتا كقولنا ان كانت الاثنيان زوايا فعدد فان هذه الصفة ليست
 من حيث اشتمالها على وضع ثابت ومن حيث اللزوم المنطقي بحسب ذلك
 الوضع والساقص فيها كما يكون بحسب الاختلاف في الكيف والكم في الكلمات
 وبحسب اعتبار احوالها في اللزوم والاتاق فالاصححها به انما للزوم الصادي
 المقدم والاتاق مباحض ادا كانت فيها وذلك لان الكلمة الموجه منها عند المصاح
 الدائمة والكلمة السالبة عند عدم المصاحبة على الدوام والحركة عند المصاحبة في وقت
 من الاوقات وتصدق مع الكلمة المراجعة لها في الكيف فالاصححها به الحركة الاجابة
 تصدق مع المصاحبة الدائمة واللا دائمة وهي مباحضة للسلبية الكلمة والاصححها به
 بحسب السلب تصدق مع عدم المصاحبة الدائمة واللا دائمة وهي مباحضة للاجابه الكلمة
 والاصححها به فافهمنا الاصححها به انما للزوم المي لفظ وان كان لفظين
 لان اللزوم منها شبه الضرورة في الكلمات فانه مما لا يشك في انهما في الوجود والعدم

اللزوم لا لازم السلب وسمى بالسلب اللزوم واما الاتاقية المحضة فما فيها ما يكون
 اللزوم في الموافقة او الاستحقاقية المحالفة على الوجه المذكور فقام وبني سالب الاتاق و
 بنى سالب الاتاقية واما العكس فيها فاللزوم سالب الكلمة انعكس كنعها على قياس
 الضرورات لانه يوجد استلزام باله مقدم في حال رتبته انفاك مقدمه عن سالبه في
 تلك الحال وانهم حكم الاصل والاتاقية السالبة الكلمة لا يمكن اذ الشرطية قد جرد
 المقدم كما في الموجدية وذلك ما انقول نحن البتة انما كان الباقى موقفا لا فدا
 مجتمعة ولا يمكن ان يقال لسالبه اذا كانت الاقصد اذ يجمعه فالتا من كذا لان وضع
 المقدم يمنع لو يمكن اذ كان ممكنا وقاس الاصححها به عليها واما الموجدية
 فجميعها عكس حربه لا صحها به ولا صدقت رتبته سالبه وعكس كنعها
 لانها ليست بمنع البالي وكون العكس اما مضادا او مافضا للاصل فلزم الكلف والسر
 بكونه لا يمكن لا انقول فلا يكون اذ كان زيدا كحركة فواجب ولا يمكن ان يقال
 فلا يكون اذ كان زيدا ما فولا كحركة واما المنفصلات فمد مباحض شرط الاحكام
 في الكلف والكم وارساع عنا دما في فافهمنا اتي عنا دما في ولا محل للعكس فالتا لان
 اجزاء ما يكون اكثر من اثنين ولانها لا يماز بالطبع فالتا اما اردنا مقدمه وسوبان
 ما سارا في الشرح في النسخ الثالث سوله وبحسب عليك ان يجرى امر المصطل والمنفصل في
 الكلف والاسمال والساقص والعكس غري الكلمات ونرجع الى الشرح قوله وتقول ان
 المنفصلات قد ياتت منها اشكال بله فاشكال الكلمات بشرط في قال او مقدم
 وتقول ببال او مقدم فالتا في الكلمات بشرط في موضوع او محمول وتقول في موضوع
 او محمول والاحكام تلك الاحكام بالاشكال الشل الاول فالتا ان اس في د فالتا ان
 ج د فز من فالتا ان اس فز من الشل الثاني فالتا ان اس فز من البتة اذا
 كان د ز فز من فالتا ان اس فز من البتة انما بالعكس او بالكل على ما تقدم

او بين القرب الاخر منه بالافراض وهو ان من الحال التي يكون فيها اب ولس
 ولكن من عند ما يكون ج ط يحصل منه فضان احدى ما ليس اليه ادا كان ج ط ج و
 والاشارة بذلك ادا كان اب ج ط وولت اليه ان المذكر ان منها على حسب ما
 وشال الشغل ثالث طه كان ج و طه كان ج و فز قد يكون ادا كان اب ج و
 وبيان ما كس والحق والافراض شبه ما عدم وغير الزومات لا تقع في السب
 انما لا ينفذ بالافراض ان علما مكسبا والفرقيات النظم لا يسجل الا في الازمات
 ابد له او الخلف كما حال على من رحم ان الاسن فرد طه كان الاشال فردا فهو فرد
 وطه كان الاسان عدد افوز زوج طه كان الاسان فردا فهو زوج فاما لا ينفذ من
 الازام او الفز وعرف على القول باناج عدد الثالث لجواز عدم اجماع مقدم
 الصغرى وعلما انه اكبر على قدر واحد في هذا المثال واجب عليه بان اجماعها على
 الصديق لس شرط في انفا والمقتضى ليقين من المتصلات قوله وقد مع الشك في حمله
 ومنفصلة مثل ذلك الاشان عدد وطل عدد ادا زوج واما فرد واسمواح الاحكام
 في مدا ما سلت مهال وكذا لك قد سر ك منفصلة مع حملات مثل كوك في هذا المعنى
 ولكن اما ان يكون ب واما ان يكون ج واما ان يكون د وطل ب و ج و د موه
 فكل موه واسمواح الاحكام في مدا انما سلت مهال في هذا المثال ان لم
 كن الحركة في المنفصلة مع جميع اجزاء المنفصلة فلا يكون ربما من الطبع وادان كذا لك
 فالحكمة قد مع صغرى وقد مع كبرى والاول ان كان على منه السط الاول منسب في
 ان يكون الحكمة موجبة والمنفصلة موجبة طه غير مانعة كج طه الاجرا ويكون المنسج
 بوجز وب مثال الاول بل اب واما ط ب اما ج واما د مع منفصلة طه موجبة
 ادا طه ب س واما ط ب اما ج واما د وسال الثاني ط ب اب ولا س ب ب اما ج
 واما د مع منفصلة طه ساله الاجر اهلبا وعلما ناس الضمان الباقان وان كان

في هذا المثال
 ان يكون ب
 واما ان يكون ج
 واما ان يكون د

على مية اشق كما ينبغي ان يكون المنفصلة موجبة ابر واما على كمت صغرى و ج منفصلة
 موجبة ساله الاجر كوكما في القرب الاول ط ب واما انما ط ب من اب واما س ب ب
 فاما اما لاسي من ج واما لاسي من ج واما لاسي من ج واما لاسي من ج واما لاسي من ج
 فاما اما لاسي من ج واما اما لاسي من ج واما اما لاسي من ج واما اما لاسي من ج
 ساله ط ب واما ط ب اما ج واما د مع منفصلة اما ج واما د واما د ادا كانت كلكه كبر
 فنفق ان نون عدد ادا ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 ه ب واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 من نون واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 من ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 ان السط اما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 من الطبع لانج مثل ذلك واما ان لم يكن كذا في المحول بعد ج منفصلة غير حقة
 كوك ادا اما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 بالاسقفاسد على ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 من ذلك الى الطبع ان يكون كذا سار ك تالي المنفصلة الموجبة على احد النجا شر ك كذا
 فكون النسخة منفصلة مع كذا مقدم معناه وتاليا نون الا ان من اتالي الذي كان قرا
 بالحكمة والحكمة مثلا ان كان ط ب فط ب واما ج واما ج واما ج واما ج واما ج
 وعلك ان قد سار الاقسام ما عليه بالحكمة في من الاقرانات اما ان مع صغرى وكبرى
 وعلى السد من سار ك المنفصلة اما في مدتها واما لها فمذا اقرانات اربعة اشان منها
 وبيان من الطبع الاول اورد الشخ وموان يكون الحكمة كبرى ومشاركها المنفصلة في السط
 والمنفصلة موجبة ومن منفصلة مدتها لعدم وتاليا نون النسخة التي يكون من اقران اتالي بوزف

منه اباكمه سال الف الاول من السطر الاول ان كان اب فل 7 و دخل ده فان
كان اب فل 7 و سال الف الاول من السطر الثاني ان كان اب فل 7 و دلاسي من
يان كان اب فلاشي من 7 و على هذا القياس وانما ورد الشرح في الاقران لان فاس
الحلف نخل الله على ما ساقى والاقران انما ان يكون الجملة صفري والاشراف ايضا في الثاني
والمصلحة موجه كقولنا حل 7 وان كان 7 و فل 7 ابع ان كان 7 و فل 7 و بان لا و اما
بعده عن الطبع قوله وقد يع مثل هذا السلف بين مصلين سار ك احدهما و الاخرى
اذا كان ذلك السال مقصدا ايضا ويكون قياسه في القياس واما تتم القول في الاقران
الشرطه فلا يلحق بالمختص بالانسانيات المذكورة قد كانت من الشرطيات المولده من القياس
اما الشرطيات المولده من سائر ايضا فباعتبارها بحسب الماهية و هذا النوع الذي
اسار الله الشرح من ذلك البتيل و هو يكون من اقران مصلين او لا تما و هي الصفري مولفه
من مصلين احدهما و هي العالي مصله و الصفه الاخرى و هي الكرى مقصده من جليلين و بخان
مقصده بالصفري ساله ان كان اب فلها كان 7 و و فلها كان 7 و فلها كان 7 و فلها كان 7
و فلها كان 7 و فلها كان 7 و فلها كان 7 و فلها كان 7 و فلها كان 7 و فلها كان 7
على قياسه وانما ورد الشرح في القياس لان القياس في المصداق الذي بين الاقران
المقصد انما نخل الله **اشارة** الى قياس المساواة انه رما عرفت من احكام المقدمات اشياء
سقط و معنى القياس على صوره مما انه القياس مثل قولهم 7 مساو لب 7 مساو لاج
مساو لا قد اسقط منه ان مساوي المساوي مساو و عدل بالقياس عن وجهه من وجوب
شركه في جمع ما وسط الى وقوعه سر كره في عضه فاما القياس له اشياء اكثر مما شمل على
المماثلة و المشابهة و غيرها و كقولنا الانسان من البطة و البطة من الغنم فالا انسان من
الغنم و ذلك لك الشئ في الشئ و الشئ في الشئ و الشئ في الشئ و ما جرى مجرا و هو غير الانكسار
الى الحد و المراد في القياس المنهج لهذه السيرة و ذلك لان الجواب من محمول الصفري جعل موضوعا

في البكري فالأوسط لمن عشر ك فهو معدول من وجهه الي وقوع الشر ك في بعض الاوسط و
لذلك استحق لان مسمى باسم ف يجعل محله قانونا مرجع اليه في امثاله وهو يمكن ان يعدل القاس
معدول و يمكن ان يعدل المكره و بانه ان قول مساو له فبعض موضوعها و محو
مساو له و لا فان مساو له بدلا عن قولنا مساو له و لي حكمه فان جعلنا و قوله في
فما بين مساو له فان قولنا مساو له و قولنا مساو له في القوة فبعض واحد و
نصف الي ان الله المسمى في حق الاول قولنا و مساو له مساو له في مساو له فينبغي ان
له و يكون به القاس بهذا الاعتبار مفردا و اما ان جعلنا ما بين مساو له من احدهما محمول
على الآخر حتى لا يكون الضمان المذكور مان في القوة فبعض واحد فالتالف من قولنا
مساو له و المساو له مساو له لان ب هو مساو له مع ف مساو له و ب ثم
نصف الي البكري المذكور و يسي قولنا و مساو له مساو له و بهذا الاعتبار يكون
القاس مركبا من ما بين فاذن فان قولنا مساو له على التدر الاول في قوله صغرى
الكس و على التدر الثاني صغرى القاس الاول منها و قولنا و مساو له ليس كذا لكس
بل هو بيان حكم بالباء الذي موجود من ايجاد و القاس و به يتم الكس و بالجملة قولنا و
مساو له المساو له مساو له و هو كبري محذوف و انما اوردته الشرح على الالف الاستثنائية ليعلم
انه غير متعلق بما سبق فان اوردناه اما مفردا او مركبا من قوله ان من محقق لكس
و تركبه من توابع القاس **اشاره** الى السياسات السطحة الاستثنائية فاما فان الاستثنا
هي ما يكون احد طرفي السية مذكورا فيها و لم يحال كون مقدمه بعينها فلامحى له يكون جزءا من مقدمه
و مقدمه التي يكون جزءا نصف في شرطه فكون احدى مقدمتي هذا القاس شرطه و يكون
الآخرى مشتملة على وضع ما مقتضى وضع الحكم الذي منه النسخه او رفعه مجردا عن الشرط فكون
سي الحكم الآخر و هي فبعض اخرى متروكة با و ان كسها كسها ماره حال كونها جزءا من شرطه
و تارة حال كونها مشتملة و هي منزلة الاوسط المذكور في الاقر ناه لان السالي مدخول

منه السعي فالعاس ان يشاء في شرطه وان شئت في استساغ ان يشاء ما
 لم يوضع فيها منفصلة وبشيء اما عن بعضها فيمنع عن الباقي مثل ان كان في السطح طالع
 فاكواكب حقه لكن الشمس طالع فاكواكب حقه او بعضها بها سيج بعض المدم مثل ان
 قول ولكن انوارك ستجته فيمنع فالشمس ليست بطالع ولا سيج غير ذلك بالمتصلة التي تقع
 في الاستسلا لا يكون الا لزومه والى وصفها الشئ موجبه وهي تمنع باختلاف عين
 مقدمها عن تأملها واختلاف بعضها بعضا لان وضع المذرم موجب وضع المذرم
 ورفع المذرم موجب رفع المذرم ولا يمنع غير ذلك اي لا باستثناء عن الباقي ولا استثناء
 بعض المدم وذلك لان الباقي يحل ان يكون اعم من المدم فلا يلزم من وضعه اعم
 رفع ما هو اخص منه سي والباقي كقولنا ليس له ان كان في ذلك قيد ساكنه منج
 باسما عن كل جزء بعض الاخر كقولنا كعب كعب فذلك ليس بباكنه لكن به ساكنه هو لا
 كعب ولا تمنع باستثناء التفض شاذ ذلك يكون هذه المصلحة في قوله قولنا طالع فان قد
 كعب ليست به ساكنه والشئ قد اقتصر على المرحية لان التامه مرجح في الحسنة الى الموجبه
قوله او وضع فيها منفصلة حبسته وبشيء عن ما يقع منها فيمنع بعض ما سواها مثل
 ان في العدد اقام واما زائد واما ناقص كنه تام فيمنع بعضه من او سبب بعضه من
 منها فيمنع عن باقى واحد فان او كثر مثل ان ليس بتمام هو ازيد واما ناقص حتى
 يستوفى الاستساغ بغير قسم واحد او وضع منفصلة غير حقيقه فاما ان يكون بقية الكل
 فقط فلا يمنع الا استثناء البعض عن الاخر مثل قولهم ان يكون في الماء واما ان يكون
 كنه عن هو في الماء كنه ليس في الماء فهو لم يفرق مثل قولهم اما ان يكون به احوانا واما
 ان لا يكون بها ما كنه حيوان فليس بنبات او كنه نبات فليس بحوان واما ان يكون
 المنفصل من الجنس الذي يفرض منه منع النج فقط وكذا ان يمنع الاجزاء وقوم سويها
 انفع اياه الاستسالي والتمنا في انما منع فيها الاستثناء العين ويكون الشيء يفيض الى كل

ليس في فالحق والخلف اسم للشئ الذي والى وكذلك تسمى العاسن وهذا التفسير شبه
 مما قال به انه سمي به لانه ما في المط من حلقه اي من وراه الذي هو نفسه وهذا قد ذكره الشيخ
 في موضع اخر وهو ما قبل المستقيم فالعاسن المستقيم توجه الى اسباب الى المط اول توجه و
 سالت مما سبب المط وشرطه سلم المتدما او ما يجري مجرى السلم والمط فله لا
 كون له موضوعا اولاد الخلف لا توجه الى اسباب المط اولاد بل الى ابطال بعضه وسبب
 على ما ناقض المط ولا شرطه السلم على كون المتدما بحث لو سلت بحث وكون المط
 فيها موضوعا اولاد منه تنقل الى بعضه وعكس القاس شبه الخلف لانه ايضا منع من
 اقران ما يابل منه قاس ما جدي مقدمه لمنع ما يابل مقدمه الاخرى ونحوه الخلف
 باذ لا شرطه ان يكون يعقب قاس ولا ان يمنع ما يابل مقدمه قاس على كنه ان يتبدأ
 ويمكن في انما ما هو ظاهر الفاد ولا يستعمل فيه الا العايل ما لها فنه ويستعمل في العكس
 معايله الضاد ايضا والعكس لا يقع في العلوم الا عند رد الخلف الى المستقيم والخلف في
 المطالب التي لم معنى بعد لا عند معنى المط لانه يبنى على بعض المط وذلك بعض لقنه
 واما سن في هذا الموضع ان يوضع بدل المط غيره مما لم يكن ان هو وبنى الخلف عليه فان تم
 دل على ان ذلك الشيء الذي وضع صادق ولم يدل على انه هو المط نفسه او شي من لوازمه
 العكس او غير العكس فامر في اثبات جهاب العكس ونجاس القاسات المتقطه وهذا هو
 مثا الكوكب التي تروى على قاس الخلف وهو العلة في كون الجانب صالحا لاثبات ما هو
 اعم من المط اذ ان المدقق وذلك ما لا يتدح فنه اعرف الى قول واما ان المستم
 يمكن كنه رجح الى الخلف والخلف الى المستقيم فهو ثل ما حفظ الحال ما منع من الثاني
 وبين الحلقه في استباح اليه الان واما ان على اخذ بعض الشيء المحاله وتوحيه مع المقدمة
 التي لا سك فيها فيمنع بعض المدم الى على حاله ما لا يرد المستقيم المحلى الى الخلف هو ما مضى في
 بيان شاع القاسات الغر البهنة من السطن الاخرين ويكون باصافه بعض النتيجة

ويجوز انما سيات البرهان منه بغيره وصوره وانما سيات
بجمله هي المولدة من المشهورات ومن صف واحد من القدرات وهي السبل من الحاطين
والجدي اما يجب حفظ رايها ونسب ذلك الراي وصفا وغاية سعيه ان لا يلزم واما سيات
مفرض هدم وضعها وغاية سعيه ان يلزم فالجيب بولت اقسمه ان قاس من المشهورات المطلقة
او الحدوده حكايا او غرضي والسالي بولتها مما سلكه من الجيب مشورا كان او غير مشور
وكان مواد الجدلي مسلمات ومسلمات فصورها انما نخرج بحسب السلم والسلم قاسا كان
او استقراء ولما كانت غاية الجدلي هي الازام او دفعه لا السبق جاز وقوع الاحتمالات الثلثة
من الضامات اعني الواجب والممكن والمنع في موادها واما التماسات الخطابه في المولدة من
المطلوبات والمقبولات والمشهورات في باوي الراي التي يشبه المشهورات المحسنة حتى تكا
او باطنه وشرك الجمع في كونها متقنه وكان موادها هي باي صدق بها يجب الظن العالم فصورها
انما نخرج بحسب الظن العايب سواء كان قاسا او استقراء او ممثلا ومن الناس من يجا
كان او عينا فالموجدين في السبل الثاني شرط ان يظن انها متقنه في معنى بحسب المواد
الصور وغايتها الاتباع واما التماسات الشريه في المولدة من المقدمات المجدد من حيث
هي مجمله سواء كان مصداقها او لم يكن وسواء كانت صادقة في انفسها او لم يكن وهي التي
لها صيغه وماتت مضان ما اثر النفس عليها لما فيها من الحجاب او غرضي ان حركه الصدق
ربما تسفي ذلك الاثر والوزن انما يتدارر واحالانه انما حاكاه ما وقدما المطلقتين
كانوا لا يبرهنون الوزن في حد الشئ وتصرون على الخيل والمحدثون يعبرون معه الوزن
والجمهور لا يعبرون في الا الوزن والعافه هذه هي الاقسام الخمسه للجمع بحسب المادة و
المعاطيات في ليست محسنة وذلك لانها لما يكون بحسب المسابه والتزوج ولولا قصور
المسلمات لكانت المعالاه صاعده ولذلك اخرا الشئ ولعمري المحصلين من المطلقين لستساعات
الى هذه الاقسام يعبرون فيها اما الواجب والامكان واما الصدق والكذب اما

الاول فبأن نعال البرهان سالت من الارجاس والجدل من المكاتب الاكثره والخطابه
من المكاتب المتساويه التي لا تصل الى احد الطرفين ولا يكون وقوع احدهما فيها على سبيل النذر
والشعر من المكاتب ويكون المعالاه بحسب هذه السيره من المكاتب لاقوله التي ندعي انها
اكثره او واجبه واما الثاني فان نعال البرهان سالت من الصادقات والجدل ما يغلب
فه الصدق والخطابه مما تساوي فيه الصدق والكذب والمعالاه ما يغلب فيه الكذب والشعر
من الخبايا واقصر الشئ على اراد الاعتبار الاول لان الداعمين انه كانوا اكثر عددا
واقرب الى المحصل وروى عليهم بان القول بذلك بطرفان استعمال الجمع في البرهان
لا يستلزم اسالها واقع ومع البطلان فهو قول يتدفع لمن من توجهه لملك المعلم الاول
الذي يحيط بصبغة في مواضع كثره وليس ذكر بعضها والتماسات المعالاه في المولدة من
المشهورات وما جرى مجراها اعني الواجب وجودها انما كذا كذا وسائر كذا التماسات لا تلتزم
في التماسات العنايه في المواد وكما قلنا في التماسات والمسبه بها الواجب فيكونها متقنه مع
المسئله المعالاه للعلمه وبالمشهورات في المسافه المعالاه للجدل وغايتها التزوج والمسبه
بالمطلوبات والمجالات غير مصره لانها ان وقعت طنا او كذا في من حملها والافلا اعتبار
ولما كانت منافع البرهان والسفط شامله نقل واجد من معاطي المنظر في العلوم بحسب
الافتراء اما البرهان بالاداس كمعرفه الاغذه الحاجه اليها واما المسئله بالعرض كمعرفه
الجهل المحترز عنها وكانت منافع الله اليافه بحسب الاسراك في المضامح المدنيه اقصر سمح
الى هذا المنحصر على بانها دون الباهه **اشارة** الى التماسات المطالب البرهان كان
المطالب في العدم قد يكون عن ضروره الحكم وقد يكون عن امكان الحكم وقد يكون عن وجود
غرض ضروري مطلق كما قد يعرف عن حالات التماسات الكواكب وانما لا يتا وعل جيس
بحسب مميزات ونسب فالبرهان من سبيل الضروري من الضروري وقدر الضروري من غير الضروري
حظا او ضرورا فبب الجهور الى ان مقتضى البرهان وشايد لا يكون الا ضروريا لا سلك

وذهب بعضهم الى ان الكمالات الاكبره ايضا قد تقع فيها فاشمل سبحانه حال الشايع
اولا ثم استدلل بذلك على حال المقدمات اما الاول فهو ان المطالب في العلوم كما قد يكون
وهي كمال الزوايا الثلاث وكسول الانسجام غير المتساوي للبحر من كونها غير ضرورية اما ممكنه
صرفه فابره للساكنين او وجوده فالحسوف لعدم واعلم ان الممكنه كون ضروريه ايضا اذ ان
المطلوب موافق الحكم نفسه وج كون الامكان محولا لاجبه وكون وجوده اذ ان المطالب
وجود الحكم او عدمه والوجود كون اما اكثره كوجوده في الجمله للرجل او مساويه كاذاب لمجرى
او اقله كوجوده الاضغ زائد الاثنان واقلي توجود اكثر في القدم ففما واخذ في الكثر
اشمل للموجب والسالب وكون الوجودي هه الاغبار اما اكثرها واما تساويها والمساو
المطلوب والاقلي باعتبار الوجود فقلنا كومان مطلوبين لمعد التوفيق عليها فالمطالب العلم
او ضروريه واما وجوده اكثره وذهب الى ان الكمالات الاكبره وذهب الى ان الكمالات
لا تشمل الا الضرورات او الكمالات الاكبره واما المحقق فيمكن ان الممكن اذ ان المطالب
فيه والاقلي باعتبار الوجود وكذلك المتساوي فيكون ايضا مطالب للمجرى من خارجهما
والمطالب بحسب الحق اذن اما ضروريه واما ممكنه واما وجوده وانسج لم يورد للضروريه
مثلا لا انسان يجوز على نوعه في البرهان ولا الكمالات كقولنا باعتبار الضرورات
ومثل في الوجودات بحالات اتصالات الكواكب وانفصالها فان المطالب لا يكون
وجوده مما لا كواكب بل نفس وجودهما وهي لانه دم مادامت الكواكب موجوده بل سيج
عليها فنفس من الوجوديات الضرورية انما تشمل من شأن حال المطالب الى الاستدلال
على حال المقدمات وموان كل جنس من المطالب حصه مقدمات ماسه وسنده مينا
فالبحر من سيج الضروري فاما كون جميع مقدماته ضرورية وضروريه فاما كون كذا
بل يمكن انما جميعا غير ضروريه او بعضها ضروريه وبعضها غير ضروريه فان فصل الستم
حكمته بان الصغرى المقصده او الممكنه مع الكبرى الضروريه فان قولنا كل انسان ضاحك

وهو ضاحك فاض سيج ضروريه فلم يجوز ان يستعملها للمجرى من المطالب الضروريه فانها
بذلك متناك بحسب نظر ما في محصوره الناس واما مينا فلما كانت المقدمات ايضا مقصده فقول
بحسب ذلك ان البرهان لا ينافي منها على المطالب ضروريه وذلك لان وجود الصغرى
لو كان موان في سنده العلم كونه ماطا فلفظ ان الحكم عليه بالنطق حال قول الضحك وذهب
لكون في الامران مثلا هذه السيه وايضا الحكم بوجود الصغرى بل واحد من الناس لا سند
من حسن فان كسب سده حكم الصغرى هو مسماو من تعق وبعث الحكمه فمينا الا
اسنده وعلقه الموجهه اياها للمعانى بل واحد من الأشخاص وهي كونه ماطا ويزم من ذلك
انه الحكم كونه ضاحكا بعد الحكم كونه ماطا فاما كون مدركه فمينا هذه السيه ثم
ان كونه ضاحكا على اخرى غير كونه ماطا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان ما ضاحك
يتبين بذلك ان المقدمات الصغرى باعتبار ما يسهل قولنا كل انسان مينا جميعه مينا على
كونه ضاحك في بعض الاوقات فاما في ضروريه لا وجوده فان ضروريه من جهة
هي غير ضروريه لان ضروريه في البرهان اما الضروريه في اسما غير الضروريه فلا ضرورة
تبع اخس المقدمات فمينا فمينا من جميع ذلك ان العبارات والمطالب بهرانه قد يكون
ضروريه وقد يكون غير ضروريه من الكمالات والوجودات باعتبارها وبسبب ذلك فاما
ان يستعمل ما روي على المجرى فمينا فمينا في ولا المقصود في قولنا ان سيج للمجرى
الضروريه او الكمالات الاكبره دون ضابط او اراد ان سيج صدق ممكن فقلنا
يمكن الاقل وسجل في كل باب ما يمتد وانما قال ذلك من قال ان الممكنه
وجه غفل عنه المتأخرون وموانهم قالوا ان المطالب الضروري سيج في البرهان من الضروريه
وهي غير البرهان قد سيج من غير الضروري ولم يرد به او اراد ان صدق في مقدمات
البرهان في ضروريه او امكانها او اقلها صدق ضروريه فذكر العلم الاول ان البرهان
قياس موان من مقدمات سنده لمط سنده وفه السني فاما كون الحكم فمينا ضروريه لا يرد

وفهم اكثر من آخره من ذلك ان المرمن لا يسئل الا المقدمات الضرورية عامه ذكره تم
ما صار فوا اصحاب العلوم الطبيعية وما تحتها يستخرجون غير الضرورات من اشياء ما كان كونهم
بغير منسب طبوا وجه ذلك فادى بهم عتمة المذكورة الى القول بانه لا يستعمل الا الضرورات
او المكملات الاكثره فذكر الشيخ ان ذلك غير صحيح لان المرمن يطلب بين كل حكم ضروري
كان او غير ضروري مستنسخ كل حكم مما يات به ويلتزم به انه انما يصدق به متدنه حال او
غيره بالضرورة الى لا يزول وهذه ضرورية اخرى معلومة بالضرورة مستنسخه غير التي هي منه
لبعثها ثم ان الشيخ اول كلامه يحصل لا وامن معنى العلم الاول على وجه طباشير الحق فقال
انه يحمل احد مسنن احد مما ان كل الضرورة على التي هي منه بعض مدمات البرهان فمما يها
وانما خاض الضرورات منها ما ذكر لان المرمن يسئل الضرورية من منه وغيره من اصحاب
الصناعة الاخر بما يستنتج من غيره ولا يبالى بذلك والناهي ان كل الضرورة على التي معلنة
ليصدق جميع المقدمات والناهي العتمة ومن الضرورة اثباته الاقضية باحكم قوله وادخل
في كتب الذين ضروري فراه به ما علم الضروري الموردي كسب اساس وما يكون ضروري
ما هم موضوع معرفه فاما وصف الضروري الصريف والمستعمل في مدمات البرهان
محوالات الدائمه على الوجهين الذين فسر عليها لذل الى المقدمات وقد ذكر ان شرائط
مدمات البرهان خمسة اولها ان يكون اقدم من ثنائها بالطبع لكون عللا لها وثانها ان
يكون اقدم منها عند العقل اي يكون اعرف منها لكون عللا لادق من بها وثالثها ان يكون
شما به لسا بها وذلك بان يكون محولا لها فانه موضوعا بما جاء به المحدثين المذكورين في
النتج الاول اعني الدائمه المتقوم والعرض لادق فان الغريب ما عند اعلام ما لا ساسبه
ورايها ان يكون الضرورة اما يجب الدات وما يجب الوصف اي يكون مطلوبة عنده
شما له لهما وذلك لان المحول على هي يجب جوهره وهو المحول المساسب للموضوع
فيما يزول يزوال الموضوع على موعلة حال كونه موضوعا وربما لا يزول ذلك لانه مستنسخ

الى ما حمل عليه بسبب ما يابوه بالفضل وهو ما يزول يزوال نوعه ذلك الشيء والى ما حمل
عليه بسبب ما يابوه بالجنس وبما يزول نوعه وربما لا يزول مثلا الحصف اذا حمل
على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار ناراء والمرنى اذا حمل على الاسود
فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار ابيض فالضروري يجب الدائمه وبما
لا شئ الزيل يزوال الموضوع عامه على حال كونه موضوعا والمشرط يكون الموضوع على
ما وضع مثل الجمع وغايبها ان يكون هله ومن منها ان يكون محولا على جمع الاشخاص ومنه
جمع الازمه محلا او لا اي لا يكون يجب اراهم من الموضوع فان المحول يجب اراهم كالكم
على الانسان لا يكون محولا محلا او لا ولا يجب اراهم فالتفاحك على الحساس لا يكون محولا
على جمع ما هو حاس بل على بعضه فلا يكون فله على هذا واعلم ان الاخرين من بين الشرط
تخصان بالمطالب الضرورة والاطم واقصر الشيخ منها على ذكر شرطين من هذه الحكم وبما لا شئ
والرابع وذلك لان الاول يخص بمرهان التزم وسند كونه مع الشرط انما عند ذكر اقسام لزان
والخامس مندرج بالتوت في السطر المذكورين وذلك لان الحمل على جمع الاشخاص موضوعه العتمة
وكونه في جمع الادوات مندرج في ضرورية الحكم المذكورة وكونه اول ما مندرج في كونه ذاتيا
بالمعنى انما على بعض الوجوه فوه واما في المطالب فان الدائمه المتقومه لا يطلب البتة مدع
ذلك وعرف فخاص كالتفقه واما يجب الدائمه بالمعنى الاحزاب قد ذكر في نهج زول
الشيء فليس يمكن ان يمثل معناه في الدمن طالما عن حمل مود الى متقوم له وبسبب ذلك
استحال مجرد المشي مع الحمل معتمدا فاذن لا يكون المقوم مطلوبا اليه والمحال لتو ذلك
يم اهل النظام من يكد لين فانهم يذمبون الى ان الجس يجب ان يثبت اول وجود الموضوع
وثانها كونه دافعا الى جواب ما هو ليحقق جنسه وقد ظهر ما مر خطا هم بالمطالب الزمانه
على الاعراض الدائمه المذكورين فان كل ليس كون النفس والصوت جوهر احد المطالب

وسمى ايضا المتعارفة وهي المبادئ على الاطلاق والى غيرهنه بحت تسليمها ليس عليها و
سكانها ان بين في علم اخر وهي مبادي الناس الى العلم المبني عليه وسمايل الناس في
العلم الاخر وهذه ان كان تسليمها مع ما يحرمها وعلى سبيل حسن طعن بالعلم بمسائل اصولا موضوع
وان كان مع استناده وتشكك فيها سمحت مصداقات وقد يكون المبدء الواحد اصلا موضوعا
عند شخص ومصادره عند اخر وهي الحدود والواجب تسليمها معا وضاعا وهي قد موضع في
افراح العلوم تاتي الهندسة فقد تخلصت مسائلها في الطبقات ولا بد من تقديمها على الحق الخ
التي من العلم اذا كانت مخلوطة بالمسائل وتقدر العلم بها اولى ولكن ان نسم من طاهر كلام
الشيء ان الحدود والاصول الموضوعية هي التي تقدر بها دون المصادر لانه خصها بذلك
والحي ان حكم الله في المصدر واحد واما الواجب قبولها فمن تعدد ما استغنى الطور
وسمى نسم الى عام مستقل في جميع العلوم كقولنا الشيء الواحد يكون اما بابا او متنازلا خاص
بعضها كقولنا الاشياء المساوية لشي واحد مساوية فانه يسعمل في الرياضات لا غير والورد
من ذلك في فروع العلوم بحت ان خفض العلم والافاق لتقدر به فتح والخفض قد يكون بكون
حسنا كما قال في الهندسة المعداد اما شارك واما بيان خفض الموضوع الذي هو الشيء
بالمعداد والمجهول هو المتيقن والمنفى بالشارك والبيان وبهذا التخصيص صارت الهندسة العامة
خاصة بالهندسة وما لا يان تعدد في مدها بها وقد يكون الموضوع وحده كما قال المعداد المساوية
لمتدار واحد متساوية خفض الموضوع الذي هو الاشياء المتساوية وخصه المجهول ايضا بخصصا
بخصصه فان المساوية المعداد المتساوية العدد هي المبادئ واما المسائل فهي التي
تشتمل العلم عليها وبين في مطالب والفاصل الشارح قال في القديسات انا واجبة
القول ونسبى كل مع الحدود وضاعا ومنها سبيل على سبيل حسن الطعن بالعلم وهي تقدر
في العلم وهي التي تسمى مصداقات ومنها سبيل في الوقت الى ان بين في موضع اخر وفي نفس
العلم يشكك ثم ان تلك ايضا ان كانت اعم من موضوع الصناعة وجبت خصصها

وان كانت غير متبذرة اتمها وجب باننا في علم اخر اقول في هذا الكلام خطا كثيرا وان واجبه
القول لاسمي وضاعا والمسألة على سبيل حسن الطعن لاسمي مصادره وجمع هذه ايضا لا
تخصص بل الواجب قبولها وذلك عند الصديق بها لا غير واما ان لم تصدر بها فانها لشدة وضوحها
سبيل في كثير من المواضع على قومها من غير تخصص ولا ادرى كيف وقع براءته فلعنه من
الناحن في نقل البرهان وتناوب العلقم اعلم انه اذا كان موضوع علم ما اعم من موضوع
علم اخر اما على وجه التحقيق وموان كون احدهما وموان حسنا للاخر واما ان يكون الموضوع
في احدهما مضافا مطلقا وفي الاخر مقيدا بحالة خاصة فان العادة قد جرت بان سمي الاخص
موضوعا تحت الاعم مثال الاول علم الجيومات تحت علم الهندسة مثال الثاني علم الحركة
تحت علم الاكر وقد جمع الوجهان في واحد فيكون اولى باسم الموضوع تحت مثل علم المناظر
تحت علم الهندسة وربما كان موضوع علم ما مضافا لموضوع علم اخر كونه من حيث عرض
خاصية موضوع ذلك فيكون ايضا موضوعا تحت مثل الموسيقى تحت علم الحساب والعلوم
تسايب وتخالفت بحسب موضوعاتها فلا يحل ان يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص
اولا يكون فان كان فاما ان يكون على وجه التحقيق او لا يكون والذي على وجه التحقيق الذي
كون العموم والخصوص باخر ذال وهو ان يكون العام حسنا الخاص بالمقدار والجسم العلمي الذي
احدهما موضوع الهندسة والآخر موضوع الجيومات والعلم الخاص الذي يكون بهذه الصفة يكون
تحت العام وجزائره والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص باخر عرضي
ونقسم الى ما يكون الموضوع فيها شيا واحدا لكن وضع ذلك الشيء في العام مطلقا وسنفي
الخاص مقيدا بحالة خاصة فالأكر مطلقا ومقيد بالحركة اللذين هما موضوعا علمين والى ما يكون
الموضوع مهيئين ولكن موضوع العام عرض عام لموضوع خاص فاجود والمقدار
الذين احدهما موضوع الهندسة الاولى والثاني موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي يكون
على مدين الوجهين يكون تحت العلم العام ولكنه لا يكون جازما وقد جمع الوجهان الذي على التحقيق

والله اعلم بالصواب فان الحكم بالوجوهين اولى بان يطلع عليه انه موضوع تحت العلم
من الخاص باحد الوجهين اولى بان يطلع عليه انه موضوع تحت العلم من الخاص باحد الوجهين
وهو مثل علم المناظر فان موضوعه تحت موضوع علم الهندسة بالوجوهين وذلك لان موضوعه
المحيط المفروضه في سطح محيط النور المستل بالبحر فاطور المفروضه في سطح محيط النور
من الماء وروى ذلك يكون العلم بالباحث عنها تحت الهندسة ووجهها من مطلقه انه منها
مستند بانها المحصل بالبحر لا غير الباحث عنها مع الهندسة ووجهها من مطلقه الاول والاخير
برامه فان علم المناظر داخل تحت ما في داخل المعنى الاول تحت الهندسة فهو
اولى بان يحل ما يكون وجوهه باحد الوجهين وان كان اسم الموضوع تحت انما مع الشك على
على ان محققين وعلى الذي معنى واحد واما اذا لم يكن من الموضوعات عموم وخصوص فاما
ان يكون الموضوع شيا واحدا ويختلف بحد قدس محققين فاجرامه لانها من حيث
الشكل موضوعه لله ومن حيث الباطن موضوعه للشيء والعلم من البسعي ولذلك قدس
بعض مسائل فيها بالموضوع والمحول واختلفا بها بالبراهين الاول بان يرضى مستدرة
وهي في وسط السماء فيها واما ان لا يكون الموضوع شيا واحدا بل يكون شيئين مختلفين
ولما كان يكون شيئا ساركا في بعض احوال يكون فان كان هو كمثل الطب والافراق
فان موضوعها اشتركا في البحث عن القوى الانسانية لكن عن حستين مختلفتين ولذلك سمع
بعض مسائلها في الموضوع وان لم يكن بينهما ساركا فاما ان يكونا معاني كانت كقول
العلمان مساوين في الرتبة كهندسة والحساب واما ان لا يكونا كذلك واما ان لا يوضع
احدهما معارفا لآخره وانه كخص بالآخر او لا يوضع فان وضع فكون العلم بالباحث عنه
من حيث بحث عن كنه لا عن موضوعه تحت العلم بالباحث عن احواله وذلك كقول
العلمان فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث بعض لما السالك والبحث عن النغم المظلمه
يكون جزء من علمه الطبيعي كنهه تحت في الموسيقى عنها من حيث بعض ما يابعد عن علمه

مصفى لثالثه وان من حكم السبب اذا كانت محرومة ان تحت عنها في علم الحساب لذلك
فان هذا البحث تحت الحساب دون الطبيعي والحساب وقد حصل من هذا البحث ان كون علم
تحت احوالها يكون على اربعة وجوه احدها ان يكون العالي حقا للموضوع السافل واما ان
يكون موضوعها واحدا كنهه في احدهما وضع مطلقا وفي الاخر مقيدا وثالثها ان يكون موضوع
العالي عارضا عما للموضوع السافل ورابعها ان يكون البحث عن موضوع السافل من حيث
اقرن احوال موضوع العالي والشعير ذكر من هذه الاربعة مله في هذا الموضوع **قوله**
واكثر الامور المفروضه في العلم كحسن الموضوع تحت موضوعه انما يصح في العلم الطبيعي موضوع
فوق على انه اكثر اوسع مبادئ العلم الطبيعي العالي في العلم الحسي السفلي في العلم السفلي في
حسنا بالعلم الى العالي والنوفا في طلبا بالعلم الى اكثر المبادئ غير البنية الحسني انما
يكون مسائل العلم الطبيعي من ذلك كقولنا الجسم مولى من مولى وصورة والعقل ربه
فانها من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون بالعكس من ذلك فان اساع
بالتفكير من اجراء لا يخرج منه من الطبيعي ومبادئ الالهية لا يثبت السولى على انه
افضل موضوع سماك ونشر في هذا الموضوع ان لا يكون المسئلة في السفلي بنبته على ما بين
بما في النوفا في اللا يصر البيان **قوله** واما ان علم فوق علم وتحت علم ونسبي الى العلم
الذي موضوعه الموجود من حيث موجود وبحث عن لواحقه الدامه وهو العلم الطبيعي
اولى به العلم الذي يكون فوق علم وتحت علم كالتبعية الذي هو فوق الطب وبحث الفلسفة في
السبب منها يختلف على الوجوه المذكورة فالطب عند من يكون موضوعه بدن الانسان
من حيث صح ويمرض يكون تحت علم الحيوان من الطبيعي بلبه اوجه من الاربعة المذكورة
في الاول والثاني والرابع وذلك لان الانسان نوع من الحيوان وهذا في الطب بعد
بسطه واما نظريته من حيث تعرف بعض الاغراض الدامه للحيوان وعلم الحيوان يكون تحت
الطبيعي بالوجه الاول ولذلك تعدى اجراءه والطبيعي تحت الفلسفة الاولى فلا علم اعلى منها

وبحث فيما عن الاعراض الدالة للوجود من حيث هو موجود ومنه بالواحد والكثرة والقدم و
 المحدث ومنه بحث وبنوا ان هذا الفصل يترجم في الكتاب بغير الاسمين ولم يذكر فيه فعل
 البرهان والفضل الذي قبله مترجم في بعض النسخ ما سبقت العلوم وليس فيه ذكر ما سبقت العلوم
 اصلا وانما فعل السارح ترجمتها على هذا الرواية ولم يذكر الوجه في ذلك فاقول اصح الروايات
 ما اوردها يعني ترجمتها بانه فصل البرهان معان احد ان يكون علم منها على اصل
 موضوع بين في علم اخر فكون البرهان الذي بين به هذا الاصل متوقفا من علم الى العلم الاول
 المبني على علم ذلك العلم وانما ان يكون المسئلة من علم ما والبرهان عليه انما يكون من جهة
 ان يكون في علم اخر وانما نقل من ذلك العلم الى هذا العلم لبيان تلك المسئلة كمال المناظر
 والكوسقي فان من حيث برامتها ان يكون بعضها من علم الهندسية والحساب وذلك لان
 تلك المسائل بوجوبها عن نور البصر وعن النعم بجانيتها بعضها مسائل من العلم المذكورين
 وبذلك الاقرار لم مغر احوالها فلكل فعل البراهين من مواضعها اليها وهو السبب بعينه
 كون الموسيقى تحت الحساب وكون الطبيعى والبرهان على هذا المعنى انما احسن منه بالذي قلناه
 الا ان اشمال النقل على المعنى الاول اكثر منه على الثاني **اشارة** الى برهان لم وبران ان
 ان الحد الاوسط ان كان هو السبب في نفس الامر لوجود الحكم وهو نسبة اجزاء الشيء بعضها
 الى بعضها فان البرهان برهان لم لانه يعطى السبب في التصديق بالحكم ويعطى السبب في حود الحكم
 فهو مطلق معطى سبب وان لم يكن كذلك بل كان سببا للتصديق معطى فاعطى القيمة في الصدق
 ولم يعطى القيمة في الوجود فهو المسمى برهان ان لانه دل على انه الحكم في نفسه دون لية في
 نفسه فان كان الاوسط في برهان ان مع انه ليس بعلة لشيء حدى الشيء وهو معلول
 لشيء حدى الشيء لكنه اعرف عندنا مني ولذا مثال ذلك قوله ان كان كسوف قمرى
 موجودا قالوا ان وسط بين الشمس والقمر كسوف القمر كسوف الشمس الذي موجود فاذن الارض
 متوسط وانه ان كسوف الشمس في وسط وانه من التوسط كسوف الذي متوسط

المتوسط والذي هو برهان ان يكون الامر ما كسب قسب كسوف بيان توسطه في العلم وان
 تلك ان متساويا من السبب كسوف كسوفه ولكن الحد الاوسط محمولا والحدان الاخران
 قسوفه خارجا فانه حتى ثبت والمعلول منها العشر **الحد الاوسط في البرهان لا بد**
 ان يكون على حصول التصديق بالحكم الذي هو المطلب في النقل والافهم من البرهان برهان على
 ذلك المطلب اختلف ثم انه لا بد ان يكون مع ذلك على ايضا لوجود ذلك الحكم في الخارج
 او لا يكون فان كان البرهان هو المسمى برهان لم والا فهو المسمى برهان ان وهو لا بد اما
 ان يكون الاوسط فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج او لا يكون فالاول مسمى للحد الاوسط
 باسم والدليل سارح برهان لم في الحدود وسالمان في وضع الاوسط والاكرو في السببية
 واحسن البراهين باسم البرهان هو برهان لم لانه يعطى السبب في الوجود والعقل والعلم المبني
 على السبب خارج عن اجزاء القضية لا يحمل الا به كما ذكرنا. فمتد مقاما. اقدم في الوجود و
 العمل مستند الى سبب في الوجود والا انه غير مدكوز في البرهان فالواقع في البرهان يكون
 في العمل معطى ويكون البرهان برهان ان وعتد مساهم البرهان اقدم في العمل لانها اعرف
 عندنا ونسبها باقدم في الطبع واما عرفنا علم وان لان الله في العلم والانه في الشوب
 وبرهان لم يعطى على الحكم على الاطلاق وبرهان ان لا يعطى علة في الوجود ككسوف ثبوت
 في العمل والشيخ اوردها من احد ما يستشعر والاف اقراني حتى يمكن ان يعمل به في
 برهان لم وفي الدليل باختلاف الوضع اما الاساسي وهو التمثل بكسوف وسوسط
 الارض فظ مشهور واما الاقراني فانه نظ لان المراد من حتى الغيب ان كان مواكرا
 الغيب الناشئة في الاعضاء الى سائر وتعود في كل يوم مرة واحده على ما هو المعتاد
 عشت من بطله للشعر بل مما معلولا عليه واحدة وهي الصفر المعقفة خارج العروق
 وح كون البرهان من الحدود المذكور في الكتاب ضربا من برهان ان غير الدليل وان
 كان المراد من حتى الغيب هو الصفر المعقفة خارج العروق على وجه مسمى العلم لمعلولا

كان المثال صحيحا وان كان محالنا للمعارف من السارة قوله واعلم انه لا سارق فيكون الاوسط
علم لوجود الاكبر في الاصغر وهذا مما يغفلون عنه بل يجب ان يعلم كثيرا ما يكون الاوسط معلولا
للاكبر لكنه علم لوجود الاكبر في الاصغر. وجود الاكبر مطلقا غير وجود الاكبر في الاصغر وانما الحكم
مساويا وعلم الاول غير علم الثاني فالاول وسط علم في زمان لم ومعلوم في الدليل لست دون الاول
والثاني الثاني من المطلقين قد غفلوا عن هذا الفرق بالشيخ او خرج الحال منه وما تريد به بياننا
ان الاوسط يمكن ان يكون مع كونه علم لوجود الاكبر في الاصغر معلولا للاكبر كما ان حركة النار
علم لوصولها الى هذه الاشياء مع انها معلولة للنار ويكون هذا العلم بان برهان لم ومنه قولنا
العالم مولد والمولف مولد اي في الدليل فلا يمكن ان يكون الاوسط مع كونه معلولا لوجود
الاكبر في الاصغر علم لوجود الاكبر لانه يلزم من ذلك تقدم وجود الاكبر في الاصغر على وجود
مطلبا وموجب واعلم ان علمه وجود الاكبر انما يكون علم لوجوده في الاصغر في موضعين احدهما
ان لا يكون للاكبر وجود الا في الاصغر كما يحسن الذي لا يوجد الا في التبر فعلمه وجوده
في التبر والآخر ان يكون علم الاكبر علمه انما وجد في الاصغر المسقطه خارج العروق الى هي
علم على الغيب انما وجد في علمه لوجوده في زمان زده واما في غير مدين الموصفين
فتبين ما سار من **اشارة** الى مطالب من ابحاث المطالب بطلب بل الشيء موجودا
او محذورا محال كذا والطالب بطلب احد طرفي المقصود المطالب العلم منقسم الى اصول و
الى فروع والاصول هي البنية التي لا بد منها ولا تقوم غيرها بمعناها وتسمى بالاميات في الفروع
هي الخواص التي عنها يدرك بعض المواضع ويمكن ان يكون غيرها بمعناها فالاميات قد قلنا انها
اربعه واصنف مطلب اي اليها فصار اثنان للصور ومما وافي واثنان للتصديق
وسمايل ولم يطلب بل يستعمل على بسط يكون الموجود منه محورا كقولنا بل زده موجودا على
وكيف يكون الموجود منه رابطة كقولنا بل زده موجودا في الدار قوله ومنها مطلب
مواشي وقد يطلب ما منه ذات الشيء وقد يطلب ما منه مفهوم الاسم المستعمل.

بشيء حقيقته ولا يتطابق على غير موجود والمراد ان الطالب ما الاول هو السائل عما
هو وجبات باضافات المقول في جواب ما هو تقدم ذكرها وقد منع الجد والحقيقة في حوا
وربما ناهى الرسوم مقامها على وجه التوسع عند الاضطرار والطالب ما الثاني هو السائل عن
ما منه مفهوم الاسم كقولنا ما الخلا والعالم بل من مفهوم الاسم لان السؤال بذلك بصرفنا
بل هو السائل عن تفصيل ما دل على الاسم اجالا فان اجب بجمع ما دخل في ذلك المفهوم
ودل الاسم عليها بالمطابقة والتميز فان الجواب هذا يجب الاسم وان اجب ما شمل
على شيء خارج عن المفهوم دال على ما لا يرام على سبيل التجوز فان سما يجب الاسم قوله
ولا بد من عدم مطلب ما الشيء على مطلب بل الشيء اذ لم يكن ما دل على الاسم المستعمل جدا
للمطلب مفهوم وكف فان المطابقة شرح الاسم وفي نفس الشيخ اذ لم يكن ما دل على
الاسم المستعمل حرا للمطلب مفهوم المراد ان مطلب الذي يطلب شرح الاسم يجب ان
يقتضي مطلب بل ومنه قوله اذ لم يكن ما دل على الاسم المستعمل جدا منسبدا للمطلب
عن نفسه فان المتقدم على مطلب بل هو الذي يطلب شرح الاسم الذي لا منهم بدلوله الا
محدودون الاجزاء الاخر وتقدر كلامه اذ لم يكن بدلول الاسم المستعمل في الطلب الخاضع في بيان
الى حد مفهومه اذ الذي يكون بدلوله هذا مفهومه للمطلب بل السؤل عنه واما قال ذلك لان
بدلول الاسم اذ كان هذا والجدود انما يكون يجب الدواب المحصلة فان لمحدود ذات
محصله وادان المدلول مع كونه هذا مفهومه فان يحصل تلك الدواب اعني وجودها ايضا
معلوما فلا يكون السؤال بل المستطرح فادع وج لا يكون ادراك السؤال بما قبل بل قوله
وكف فان المطابقة شرح الاسم اي وكف فان المطابقة في السؤال بلفظه ما
منه الذي تقدم على مطلب بل هو شرح الاسم واما بالرواية الاخرى فيكون معنا. فكذلك اذا
لم يكن بدلول الاسم الذي يستعمل على اجزاء للمطلب مفهومه وذلك لا ما اذا طلبها بالخلا
لقد استعملنا اسم الخلا على انه حرا للمطلب وذلك لان الطلب مجموع النطقين فاحدهما حرا

بمجموع يكون قولنا جازا المطلب في هذه الروايات نصيبا على التمسك من المستعمل وقولنا منه ما
نصب لانه حر لم يكن وانما اظن ان هذه الروايات صحيف لا ولي ولا تماهيا لصحان والاصل
فان مكدا او المكن الاسم المستعمل جدا المطلب منه ما فانه لظان المراد من مسكن من المحاسب
الشيء او دنا ما وذلك واضح **قوله** فاذ اوضح للشيء وجوده صار ذلك بعينه جدا لانه او رسما
وان كان في كونه متناه ط ماله في جواب من سئل ما اليك المساوي الاضلاع انه
شغل محطه مثله اضلع مساويه فان جدا محسب الاسم ثم اذ ابتنا الشغل الاول من كتاب
او قدس صار قول الاول بعينه جدا محسب لاداب **قوله** ومنها مطلب اي شي ومطلب
عمر الشيء عما عداه وفي بعض النسخ ومنها مطلب اي شي الشيء وهو ايضا ما عدا في اصول الكفا
ومطلب = عمر الشيء عما عداه = قد يجاب عن اي ما عمره اذا ما قد يجاب عما عمره
عرضا والمراد هو الاول وقد لا يقد هذا المطلب في الاصول لان مطلب ما ليس عدا اذ جواز
شتم على جميع الدامات ممزعة فان او غير ممزعة وقد تعد فيها لانه بعد الجواب عما هو في حال
المركة معنى لطلب بمنزلة واحد من محملات الخناس بالفضول ولا نوم ح غير متناه
قوله ومنها مطلب لم الشيء وقانه سال عما هو الحد الاوسط اذا كان العرض حصول الصدق
الجواب بل لفظ او سال عن ما به السبب اذا كان العرض ليس هو الصدق بل لفظ
كف فان لم يطلب سببه في نفس الامر ولا شك في ان هذا المطلب بعد بل الشيء في المرية
بالقوة او بالفعل = مطلب لم يطلب العلة اما في الصدق لفظ فانما لم بعد البطل واحد
وابا في الوجود فانما لم كذب المناطس الحد و منها كنه وهي ان المطالب حاكمه
الكثيرون فظلمت ان اصحابه ان يملكون بان يملكون اصولها اشين مطمعا للتصور ومطلبا للصدق
وتكوى اب في منها وعلى منه التقدير كمن ان يطوى مطلب لم في مطلب ما حتى يكون لا محاسب
من نفس ما وبل لفظ وقد اشار الشيخ الى ذلك سوله وقانه سال عما هو الحد الاوسط او
عن ما به السبب ومطلب لم ما عدا المطلب بل في المرية اما بالفعل مما سال بل التمره مخفف

لان قبل ثم قبل لم واما ما في هذا السؤال لم تخفف العلة فانه ضمن الحكم ما يحاسبه بالعموم ومطلب العلة
قوله ومن المطالب ايضا كيف الشيء واي من الشيء ومن الشيء مطالب حربه ليست من الاما
المراد عن ان بعد فيها ويستغنى كرا عنها مطلب بل المركب او اظن لذلك كنه والاف
والتي ولم يعلم سببه الى الموضوع المطعالة لم يذكر الشيخ مطن كم ومن وجا الصان من الحوادث
المشهور حتى حربه لانها مطلب علو جرحه بالناس الى المطالب المذكور ولا يتم فدها فان
لا كنه له مثلا لاسال كنه ولذلك نزل عن ان بعد في الاصل ويستغنى عنها مطلب بل المركب
اذا كان السؤل عنه معلوما بما فيه ومجهولا بما يحاسبه الى الموضوع فقال بل في ما سؤل من موسى
المراد بل من لان **قوله** فان لم تظن لذلك لم تفر ذلك المطلب تمام هذا وان مطلقا خارجا
عما عدا فانه مطر لان مطلب اي اذا عدا في الاصول تقوم معاهما فقال اي كنه له في اي مكان
في اي وقت موضح لا يكون كل واحد من هذه المطالب معناه خارجا عما عداها **الشيخ**
في النماذج المعالطة اعلم ان اللفظ قد منع اما بسبب في الناس وموان يكون المدعى فاسا
ليس سببا في صورة وموان لا يكون على صورة شكل منع او يكون فاسا في صورة ولكنه منع
غير المظ او قد وضع ما ليس بعلة علة او لا يكون الناس فاسا بسبب ما به اي به بحد او
اعتر الزاجب في ما به اقل او صورة او واسم فانه على النحو الذي قبل فان فاسا و
كنه غير واجب سلمه فادروعي في مشابه احوال الاوسط في القديسين و احوال بطر من
مها مع الشيء لم يجب تسليمه كمن واجبه القبول وان كان فاسا في صورة ووضع ما ليس
بعلة علة وقد عرفت الفرق بينهما من البطل والمصادرة على المظ الاول من البطل
وذلك اذا كان الحدان من حد والناس مما اتمان معنى واحد والواجب ان يكونا مختلفين
الغاي فادروعي من الناس صورة ثم ما اشترى الله من احوال فانه لم منع حطاس بل كحل
بالسبب ومن وضع ما ليس بعلة ومن المصادرة على المظ الاول في اللفظ مع بسبب
اما الى الخلف الناسي واما الى احواله التي هي المداب ثم الحدود والشيخ بدأ بالسؤال

قال ان غلط مدعي السبب في الناس و آخر القسم الثاني الى ان هم الظلام في القسم الاول
ثم الذي يرجع الى التالف يكون سبب رجوع اما الى صورة الناس واما الى مادة و يدان التالف الى
عالم و هو ان يكون المدعي قياسا للناس في صورته ثم الذي يرجع الى الصور يكون اما
بحسب نسبة بعض المعداد الى بعض او بحسب سببها الى النسبة والذي يكون بحسب نسبة بعض
المعداد الى بعض فهو بحسب سببها الى النسبة ان لا يكون على شغل و ضرب منج و قد اشار الى
بوله و هو ان لا يكون على سبيل شغل منج و الذي يكون بحسب نسبة المعداد الى النسبة
طراح اما ان يكون السبب هو ان المعداد لم يلزم منها قول غير ما اورثه ولكن الاذم ليس
هو المظ و الاول هو المصادرة على المظ و لم يذكره الشيخ نهنا لانه يحتاج الى شرح فاخره الى التفرغ
عن النسبة و تشغل بشرحه و التام و وضعه بالنسبة عليه لان وضع الناس الذي لا تشغل المظ
لانما هو وضعه بالنسبة المظ مكانه فان الناس على النسبة و الله اسرار بول و يكون
قياسا في صورته و لكنه مع غير المظ اذ قد وضعه في ما ليس عليه و اما الذي يرجع الى ما في الناس
في ان يكون الناس مثملا على مقدمات لو وضعه بحيث يكون مسلمة لما كانت على نسبة
و هو منب على من من رجت عن ان يكون مسلمة و الله اسرار بول و لا يكون لما سلك
مادة الى قوله ان كان قياسا في صورة و سار ان حال كل انسان ماضي من حيث ماضي
والاشي من الماضي من حيث ماضي يكون و ذلك لان الناس اما متعدي بحسب الصورة
من مده و لكن مع اثبات السد الذي هو قولنا من حيث ماضي في المده من جمعا
او مع حذف عنها جمعا لكن اثبات فيها معنى كذب الصغرى و حذف عنها معنى كذب الكبرى
وان حذف عن الصغرى و اثبات في الكبرى لكونها ما و قد اختلف صوح الناس فلم يزلوا
مشركا بالناس المتعدي منها بحسب الصورة لا يكون مما سار و اجب البول بحسب المادة و
لهذا فان السبب في هذا القسم من جهة المادة قوله و قد عرفت ان من بينهما اي من مدين
نكس كذا و من قوله و وضعه بالنسبة من جهة المبدأ و المصادرة على المظ الاول من

مد البسمل الذي مائع العطف من جهة التالف لان جهة المادة ثم اجد ان ما من مصادره
المظ الاول ببوله و ذلك اذا كان حدان من حدود الناس الى بول فلو اجب ان يكون بحسب
المعاني فالمصادرة على المظ سبيل على حد من مصادره فان كان موزن منه ان يكون احدي المقدمتين
خالفه عن الوضع و الكل و من المي بخلافه بالام و التام من النسبة بعضها يكون التالف عن مده
واحدة بالحكمة و يكون احدي مدي النسبة هو الاوسط مثاله كل انسان بشر و كل بشر ماضي على
ماضي و ما يقع في قياس واحد سكر يكون عامرا غير ليس و انما ماضي ماضي مع في نفسه حركة
تتبع باعد النسبة و المقدمه المحبذ بها و التام السارج و يجب ان ان الناس على مده و المعاني
على المظ من الاغلاط الى معلق بالمادة و ليس كذلك فان الكل فيها ليس لانها مسلمة على حكم
غير مسلم على لان الناس المشتمل عليها سالت مع النسبة اما من حدوده و ليست اقل مما يجب
لكنها غير ما يجب و هو وضعه بالنسبة على من حدوده و يجب كنهها اقل مما يجب و هو المصادرة
على المظ فكل منها راجع الى الصورة و دون المادة و لذلك جعلنا من مباحث كتاب الكتاب
مده في بيان الاغلاط المبيته بالتالف الناس و قد ظهر انها اربعة اشان منها معلان
بنسب الناس و اما اخلال الصورة و المادة و نشر كان في ان الكل فيها صورة التالف و
اشان معلان بحال الناس و النسبة معا و مما وضعه بالنسبة على مده و المصادرة على المظ فاد
جمع ما سعلق بالتالف الناس الى اشان و الى ذلك اسرار الشيخ ببوله فاد و غي في الناس
صورته لم يشر بالامر من احوال مادة لم تقع خطا من كل الجمل بالتالف و من وضع ما
ليس بمله و من المصادرة على المظ الاول قوله و اما ان لا يقع العطف في كون الناس
فما سار و اجب القول لكن سبب في المعداد متدنة متدنة فانه مد مع العطف سبب
اسرار في مفهوم الاغلاط على ساطها او على ركنها او حسنة و لصدده على قد علمت ان
جعلها مثل ما مد مع سبب الانشال من لفظ الجمع الى لفظ كل واحد و بالعكس لعل ما يكون
لعل واحد فاما لعل و ما يكون لعل فاما لعل واحد و لا شك في ان بن العز و من كل واحد

من رجز فرقا و ربها كان الاتصال على سبيل تفرق اللفظ ما كان يكون او جمع صاوي مطلق
كيف او ان كان صاوي فاصل من مطلق انه اوضح الى قول فان امر القس شاعر الى او القس
كان مزداد وان امر القس المت مزد شاعر يحكم بان المت شاعر وايضا انه اوضح الى ان
نوح وورد اجما عام انما نوح وانما فرد واما ان الاتصال على العكس من هذا وهو انه اذا
مع ان امر القس ساعر وانه جيد مع على الاطلاق كيف ثبت انه ساعر جدي في الشاعر
ومنه ايضا يتسبب ما يكون اللفظ منه بسبب المعنى من وجه ولكنه يسر من اللفظ ومنه معا
ساسة للفظ لا فرغ عن بيان القسم الاول وهو ان يكون سبب اللفظ واجبا الى الما لفظ ختم
يولد به الى هذا القسم وبدا القسم الثاني بوله واما ان لا يكون اللفظ مطلقا بامته اجت الذي
اول الفصل في قوله اللفظ قد منع اما بسبب في الناس وبدا القسم مو ان يكون اللفظ مسبب
العدايات افراد او الى اجزا الى من الحدود ونقسم الى ما يكون لفظا الى ما يكون معوما
بدا القسم الاول وهو على ما ذكرنا مخفى في ستة اصنام لان اللفظ اما ان يكون لا سر اك في
جوهر اللفظ المفرد او في سائر في نفسه او في سائر اللاحقة من خارج او في المركب المحمل
لمعنى او في وجود المركب وعدمه مطلق المركب غير مركب وغير المركب مركبا فاشارة الى
القسم الاول والرابع وهو الاشارة الى اللفظ المفرد والمركب بوله فانه مع اللفظ بسبب مركب
في مفهوم اللفظ على بياضها او على مركبها على ما علت الى في النوع السادس واورد ذلك
مثلا وهو اتصال الدم من من احد معنى للفظ بل حاله الاطلاق على الجمع وعلى كل واحد
الى الآخر وهو بوله ومن جعلها مثل ما مع بسبب الاتصال الى قوله ولا سيك في ان من السبل
ومن كل واحد من الاحوال فرقا وهذا السال هو الاشارة الى اللفظ المفرد واما فخصه لا اراد
انه موضع مجلس على معنى اصل اللفظ فيحتاج الى اللفظ الخامس والفرق مو ان السبل
الاحد معا كل واحد واحد لراحة فالمراد على سبيل ابدال شرط من احدهما ان لا يكون لهما
مع الواحد ضرورة وانما ان لا يسي واحد غير واحد واما ما كان الاتصال على

ببطل نفس لفظها يكون اذا جمع صا د ف يظن انه ذ ا ف زى ولى بعض نسخ كسف فزى
كان صا د ف ا لى قوله وانها فرد الى اسم الخامس واوروله سالتن احد ما انا اذا طسا كان
امر القس شاعرا وضح فظن انه يصح قولنا امر القس فان قولنا امر القس ساعرا وذك
لان المحمول فى الاول هو قولنا فان ساعرا على سبيل الاجماع فظن انه يصح حمل كل واحد
من لفظي فان وشاعرا فله على سبيل الانفراد واما يصح الاول لان لفظه فان منها ناقصة
وسمى حر المحمول والمجموع فله على كونه فى الزمان الا معنى ساعرا ولا يصح انشال لان واد
لفظه فان دل على انها اخذت مامه وسمى المحمول نفسه فقامه بول حصل امر القس ولا يصح
انشال لان حذف لفظه فان دل على انها اخذت رابطة لادالة لها الا على الارتباط
المحمول هو الشاعرا ووج لا فزى من قولنا فان شاعرا ومن قولنا هو شاعرا على صلا
السدر وطرز حمل الساعرا على امر القس الذى ليس بموجود الآن لان الت لا يوجد صلا
فضلا عن ان يوجد شاعرا والمثال انما ادا قلنا الحكة زوج وفرد صم فظن انه يصح قولنا
الحكة زوج الحكة فرد على قياس انا ادا قلنا الحصل حلو واصفر ومع صم قولنا الحصل حلو
الحصل اصفر واسا ربوبه وربما كان الاشتغال على العكس من هذا الى اسم السادس مثل
بان ظن انه ادا قلنا ان امر القس ساعرا جدد ومع على سدر كونهما وصنن مبائن صم
انصا على سدر كونهما معا وصفا واحدا ثم قال وهذا انصا سبب ما يكون اللفظ منه سبب
المعنى من وجه وذلك الوجه هو اشتغال بواجب الحمل الذى يحكى ذكره فى الاغلاط المعنوية
فان الجحد المطلق اذا حمل بدل الجحد فى شاعره بعد اغفل ما يصح المحمول وكان كحل الموجود
المطلق بدل الموجود بالوجه فى ماله المدكوره لكنه منها يكون سره اللفظ وذلك لان هذا
اللفظ انما حدث من قولنا هو شاعرا جدد وليس من شرط اشتغال بواجب الحمل ان يحدث من
ركيب لفظي سدمه قوله وهذه مغالطات مناسبة للفظ اشارة الى الاقسام المذكورة
الا انه لم يذكر من الست الا اربعة ونسبها الى التا والثالث الباقيين منها قوله وقد يصح

العلل بسبب المعنى الصريح مثل ما سمع بسبب ايهام العكس بسبب اخذ ما بالعرض مكان ما بالعرض
وما اخذ ما بالعرض مكان ما بالعرض وما اخذ اللاحق للشيء مكان الشيء وما غفل رابع الحمل المذكورة
وقد عرف ذلك في رد السمع الثاني من الاقلاط المتعلقة بالوارد المقدمات وهو الذي يكون
السبب فيه معنوما فنوله وقد سمع العلة بسبب المعنى عطف على قوله فانه مع العلة بسبب
اشتراك في مفهوم الالفاظ واعلم ان الالفاظ المعنوية لا مصوران مع في الحدود والشيء
المزداد حاصر في صدر العباد فان سمع في الالف والمالفة يكون ما في النضام
انفسها او يكون بين النضام والذي من النضام هو ما قاسي وما غير قاسي والواقعة في
المالفة القاسي قد ذكرنا اما التي سمع في النضام انفسها وهي المتعلقة بالمقدمات فهي التي
يرد ان يذكر ما منها وهي لثمة لا غير لان المالفة مع اما بين حراسن مستحق احد ما لان
حكمه واما بين حراسن لاسمحان لذلك والعلل في الاول لا مصور الا ان يكون الترتيب
غير صحيح فان جعل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه والسبب ذلك ايهام العكس اما
الساكن فلا مانع ان يكون المحذور فيها بدل ما سمع لان يكون حراسن القضية شاملا من معروضه
او عوارضه او لا يكون كذلك بل شاملا بهما له او على وجه اخر عوارضه الذي يجب و
الاول هو اخذ ما بالعرض مكان ما بالعرض وذلك لان الحكم مقتضى بالعرض مما مستحق لان
يكون حراسن القضية وبالعرض لمعروضه وعوارضه والساكن هو سواء اعبار الجمل فان الجمل
لا يكون فيها معنى مطلقا وقد بيني من اساس العلة قسم واحد وهو الواقع من نضام
لا مالفة منها فاس وهو المسعى جمع المسائل في مسأله واحده ولم يذكر السبع لانه غير مقتضى
بالناس ونحوه الى الشرح فنولد في ذكر الشرح في العلة المعنوية الصريح تحت اشياء
الاول ايهام العكس والساكن اخذ ما بالعرض مكان ما بالعرض وبما التفتان المذكوران
من الشيء والساكن حد للاحق للشيء مكان الشيء وهو من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالعرض
حاصر في النوع السادس والرابع اخذ ما بالعرض مكان ما بالعرض وعكس بحري مجزء والمجلس

[illegible]

امن من الخطا المفقده بالمعدات وادالم كل كبرار الحد وفي مقدمتين
والنسخة امن من وضع ما ليس بعينه على المصادره على الخط واداراعى شرائط
النسخ امن من الخط المفقود الصور واداعرف ان المعدات من كى صيا
المذكور في النسخ السادس من وراعى شرائطها امن من
المسحود به ثم ان من غلط بعد رعايه هذه شرائط
وكرر منه وده الى تعدد كل واحد منها

فليس يستعد لا ذكر

العلوم النجيه و

لتقريب

وبالله التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ هذه اشارات ونهايات على حل سبعة من مسرعه ولا منقح بلا صرح منها
من مسرعه عليه والظاهر على اوجس وانا اعيد وصيقي وكرراتها من ان حزن ما سئل عليه
هذه الاجزاء على الضن على من لا يوجد في الشرط في هذه الاشارات يتا قول ان
من النوعين من حكمه النظرة اعنى الطبع والالهي لا يح عن الغلاف شديد واشياء عظم
او اوجس من عارض الفعل في ما قدما والباطل شاعل في مباحها ولذلك كانت مسائلها
معارك الاراء المتيقنه ومصادم الاموار المتقابلة لا يرجي ان سلبين عليها اهل زمان ولا
يجاد تصالح عليها نوع الانسان والناظر فيها يحتاج الى مزيد جهد للفعل وعسر من الدمن و
صحة الفكر ودهق لفظ وانطاع من السوابب الحسنة والتمثال من الوساوس العادة
فان مسرعه الاسبقصار فيها قد فازور اعطى والافند خسر خرايا بسا لان النازها متيقن
الى مراتب الحجج المحسن الدمن ثم افاضل الناس والخاصة بها ازل من فاضل المستفسنة
المعلم من الدمن ثم اراذل الكمل ولذلك وصي الشيخ بخطه في السهم من كتابه حل الخط وامر
بالضن على حل الضن وانا اسال الله في الاصابة في البيان والعمه عن الخط في الغفان
والشرط على نفس ذراته من كره اعتمد مما جده محييا لما اعتقه فان التقرير غير
الرد والفسر عن الفند والله المستعان وعليه التهان **الخط الاول في تجرير الاجام**
قال ان فضل اشرح النسخ الطرس الواضع والخط ضرب من البسط وانا رسم ابواب المنطق
فانفع وابواب مذن العنن بالخط لان المنطق علم فوصل منه الى سائر العلوم فحان ابواب
انها جا وهذه مقصوده بدارها فحان انما قال والجوهر يطلق على الموجود لاني موضوع و
على حصة الشيء واداة والجوهر بالمعنى الاول مسروره الشيء جوهره وبالمعنى الثاني حصة الشيء مركبه
من اجزائه تجري ام من الماده والصوره واعلم ان هذا الخط شمل على ما حث بعضها بجمع
وبعضها فليس كذلك لان المعلم الاول ابتدا في تعليم الطلبة الى انهم في الاشياء

بالناس والجماعات التي هي قديمة في الوجود وبالناس الى نفس الامر متدرجا
في العلم من مبادئ المحسوسات الى المحسوسات ومنها الى العقولات ومن موضوع
الطبيعات الى الحكم الطبيعي الثالث من المادة والصوره فصار موضوعها المادة والصوره
التي هي علم مصادراته مسائل من السلسله الاولى والثاني هي الثاني في السلسله
الباقي منها ينشأ على مسائل اخرى طبيعيه كمنى الحركه الذي لا يجري وبما هي الابداد والشيء ان
ان مدى بالطبيعات ايضا ولكن شرط ان يرفع منها هذه الجزاءات من احد العلم
الاخر المنفصل عن العلم فلهذا ان بعد الابحاث المتعلقه بالثبات المادة والصوره واحوالها
اولا ولا تقدر ان يرفع ان بين ما يمتنع تلك المباحث على من المسائل الطبيعيه فلهذا وجب
على ان يرفع العلم من بين ما يمتنع تلك المباحث على من المسائل الطبيعيه فلهذا وجب
متقني حواله اخرى وصار هذا الخط لئلا يلبس شيئا على مباحث محله من العلم بل
ان يرفع من النقود فنزل الحكم على بالاشراك على الطبيعي العلوم وجوده بالضرورة ومنه
الحكم الذي يمكن ان يرفع من الابداد والشيء اعني القول والعرض والحق وعلى العلمي
وهو الحكم المنفصل الذي له الابداد والشيء والمراد منها هو الاول فانه موضوع العلم الطبيعي
ومعريفه الفاعل الشارح هذه المذكور اما اولها بان الجسم ليس جسيما لا تحت واحال بانه
على سادته وانما ثانيا بان قابله الابداد ليست متصل لانه لو كانت وجوده لكانت
عرضا اذ هي نسبة ما يلزم من كونه عرضا احصا محله الى قابله اخرى لها ايضا يلزم ان
يكون الجسم مستقوما عرضا والجواب عن الاول انه انما يبطل كون الجسم جسيما في كنهه بان
سكان الجسم الموجود لا في موضوعه وبطل كونه جسيما وهو لازم من لوازم الجسم ولا شك
في ان لازم الجسم لا يكون جسيما وعن الثاني انما يبطل كون قابله الابداد فضلا وسيت
بمعنى لاننا لا نحل على الجسم على الفصل هو القابل للابداد والحول على الجسم وهو شئ ما سانه
بول في ربي في هذا الترتيب مغلط ثم افاد ان الجسم يكون اما من اجسام محله

او غير محله فالسرور اما مفرد او لا شك في انه قابل للانقسام فلاح اما ان يكون لا يتنا
الكنهه حاصله بانفصل عنه ولا يكون وعلى التدرج فاما ان يكون مساميه وغير مساميه
قال منها احتمالات اربعة اولها كون الجسم متواليا من اجزاء لا يجري تناسله وموادها
التي هي من المتماثل كالمسطن من الخشب وثانيها كونه متماثل من اجزاء لا يجري تناسله
وموادها من بعض البداهه والنظام من معطى معينه وثالثها كونه غير متماثل من اجزاء
بالفصل كنهه قابل للانقسامات مساميه ومتواليا حاره مجده الشرساني في كتابه السماء
بالمنهاج والبنات هكذا قال الشارح في كتابه الموسوم بالجواهر النور واربعا كونه غير
متماثل من اجزاء بانفصل كنهه قابل للانقسامات غير مساميه ومتواليا مع العلم
ويريد الشارح ان يشبهه واما الجسم المثلث فيسمى القول في ان سائر الله قوله وفهمه **واشاره**
قال الفاعل الشارح ان السج يريد بالوهم سميه السج باسم السج مجازا وقدمه اسم
الفصل المسجل على حكم محله في ابائه الى ربه ان بالاساره والفصل المسجل على حكم كنهه
اشباه كجده الموضوع والحول عن الواجب او الخط ما سبقت من البراهين بالنسبه ولما
يراد في هذا الفصل بطل الرأى الاول من الاربعه المذكوره بغيره بالوهم وعن ظاهره
بالاساره قوله من الناس ان يظن ان كل جسم ذو مناهضه فلهذا حل جسم ذو مناهض
منه والجسم هو الطبيعي المذكور والمناضل من المواضع التي منفصل وحصل الجسم عند ذوى
مواضع باعتبارها عند بشئ الحركه لا يمكن ان منفصل الجسم عند غيرا بشئها بمناضل الحوان
وسماها سماءه فمعه عند اجزاء غير اجسام متماثل منها الاجسام ورعا ان تلك الاجزاء
لا تبطل الانتقام ولا كسر او تقطع ولا وما فرضا وان الواقع منها في وسط الترتيب
عجب الطرفين من التماسه ذكر الاجزاء احكاما اربعة اولها انها ليست باجسام والى
ان الاجسام سالت والثالث انها لا تبطل الانقسام صلا وان الواقع في وسط
الترتيب منها عجب الطرفين عن التماسه وهذه احكام متشابهه من اصحاب هذا الرأى

اولا اول منها تر المذهبهم وبالجملة تهتم امانا فتمت على ما ينبغي ان يجعل
الاولى في الحكم الثالث اسرار الى وجود النساء المكنة وهي ثلثه وذلك لان الجنا
انما ان يسل الاضيق واليشكل بعضه لا يشاء العبد او يسهوله جالا شاء اليه وان لا
يقل جالك عند الحما وقد قسم الاول بالكبر والكتا بالمعطي والثالث بالوهم والفرق
الغاية في اراد الفرق ان الوهم والاشياء اما لانه لا يلد على كسها ولا يلبس لصنوه او
لانه لا يلد على الاغاطة فالاشياء والفرق العقل الثالث لعلها بالسلوك المشابه على
الصغير والكبير والساكن وغير الساكن والبياد في النسخ محالة في بعضها مكلد الاكبر او
لا قطع ولا واما واما في بعضها كدفع لا عن القطع وفي بعضها بالاشياء الصافي العوض و
الاول اصح لانه لم يفرق بين السببه الوهم والفرق في موضع من الكتاب **قوله** ولا يعلون
ان الاوسط او اقل ان يكون لشيء واحد من الطرفين من شيا غير مطلقا الاخر واما ليس
ولا واحد من الطرفين مطلقا باسره **قوله** بالابداء بشره على الشئ وانما اخذ من الحكم الرابع
وبينه ان الاوسط الحاجب للطرفين عن التماس لاح اما ان طالي الطرفين او ملاحظها ان قاما
فاما بالاسر او بالاسر هذه اقسام ثلثه والاول ساني كونه حاجبا لها والاصناف من الحكم الثاني
وهو ثالث الاحكام من هذه الاجزاء لان الثالث لا يسلح صغيرا لا يلد ملاحظا لاجزاء الثالث
ايضا ساني كونه حاجبا لها عن التماس والاصناف من اجزاء الجوز في نفسه ومنه
الحكم الكتاب ومع جميع ذلك مسلم للطرفين الثاني والثالث بعض الجوز والشئ لم يذكر الحكم
والثاني اولا واما ان طالي الطرفين او بداخلها لان الحكم ذهبت اليها بما ذكر في
الاسم الثالث من الذي عند البعض قوله لشيء واحد من الطرفين من شيا غير ملاحظا
وقد تمت بذلك جملة على الحكم ثم رجع بعد ذلك الى اناس الاسم الثالث باطل نفسه المشمل
على السنين المذكورين اهي الاول والثاني فان مصنفه قوله ليس على واحد من الطرفين على
من الاوسط شيا غير ملاحظا او حر او مخصص مع عدم الملاحظ ومع الملاحظ بالاسر ثم

ترك الاول من احواله اخذ وصرح بربع ثلثي بوجه و... من و... من له فليس
باسره وانما مفسر بالكره لانه مذموب المصنف في ساق ذكره و... مع احاله سترهم قد و
المرجع الى ابواب هذه الباب مع ان المصنف قد علمت انه يريد ان يعارض من شئ
من المصنف في ساق ذكره و... من له فليس باسره و... من له فليس باسره
مذموب الهاد و... من له فليس باسره و... من له فليس باسره
خبرنا انما شئت به و... من له فليس باسره و... من له فليس باسره
بالاخذ فله او باسره و... من له فليس باسره و... من له فليس باسره
وذلك لان المصنف قد علمت انه يريد ان يعارض من شئ
وارعا وعنده موصوفه الحكم ميل واما الحكم عند المصنف المستوفى بالحق الذي لولم
تستدل بان حكمه كدخل كوزلما واما عند الشئ والجوز من الحكمها و... من له فليس باسره
من احوال الجوز فالحكم من المارعة منه مذهب و... من له فليس باسره و... من له فليس باسره
غير صحيح الى بان اشار له **قوله** او حرمها او ما شئت فسمه لعلها في ساق ذكره و
المصنف ان الطرف لوجوز ان يداخل الاوسط فلا بد من ان يندمى **قوله** فليس في الله
والله الذي له دون السماء المتوهم للداخلة ان فليس الطرف حال المصنف من الوسط
غير الله حال المصنف قبل الفقد الذي الله حال المصنف قبل الفقد دون الله المصنف
حال الفقد للداخلة والمراو بان معار **قوله** المصنف في ساق ذكره و... من له فليس باسره
بسهن ويمكن ان يهتم من قوله فليس غير ملاحظ انه باق حال الفقد في الله قبل حله
غير ملاحظ حال المصنف قبل الفقد الذي الله حال المصنف قبل الفقد ملاحظا عند عام الملاحظه
وهو اتفاق المصنف للملاحظه وذلك بمعنى الله اقسامه اقسامه والناقل السارح فشره
على هذا الوجه ثم طعن فيه بان هذا السان اقناعي لا برهاني وامول هذا الفقه بعضه ان
ا يكون للفقد الذي موضحه ما اول وهو حال المصنف ووسط وهو الحال الذي به الحكمه

وبل عام المدخله واخره من تمام المدخله وما انما يقع على راي تمام الجواب وموران
يكون الجواب مقتضى في ذاتها قابله للتساوي واشباهه مبني على راي الجواب ولا يقع على راي
مقتضى فان الميزان لا يمكن ان يميز بين الواحد عندئذ شاستما فلا يكون للفرق في
الجواب الواحد وسط يسوي حاله ولحق باخرى فاذن هذا الحكم على نفسه ان لا يكون ثباتا
بل يكون مستمرا على مصادره على المطلقه والتساوي المتوهم للمدخله موجب ان يكون ثباتا
الوسط على خلاف الطرف ملافا له سطره وان لا يميز في الوضع اذ لا يقع عن التماثل
في لا يكون تربط ووسط وطرف ولا ازيد وما ديم فاذ ان شي من ذلك لم يكن لا يكون
عند توهم المدخله من التماثل بالاسرار على فراع والتسم ما سلا في راي المدخله التماثل
مقتضى ان يكون العرف الملا في الوسط من المدخل ايا ملافا للطرف الاخره
سواء كان بالاسرار في وضع الاسرار في الوضع بين المدخلين والوضع منها موزون
الشيء مثل سائر الاشياء حيه وذلك لان الاشياء الى احدثها يكون بعضها
اشاره الى الاخر اذ لا يقع عن ذلك وعلى هذا التقدير يكون تربط ووسط وطرف
اي هذا عرض ما يقتضيه الحكم الرابع المذكور الجواب ولا ازيد وما ديم اي ما يقتضيه الحكم الثالث
المتساوي ان كان شي من ذلك اي ان كان احد الحكمين المذكورين صحيحا لم يكن الملقاقه
بالاسرار ما يقتضيه الحكم الثالث مقتضى ذلك والحاصل ان يجوز المدخله ما يقتضيه الاحكام
الثلاث المذكورين جميعا ويختص النظام ان القول بالاجزاء سلم القول باحد مثل
اشياء اما امتناع ملاقيتها او ملاقاتها بالشيء وبابعض وذلك مستلزم القول باحد
مثل اشياء اما امتناع بالثلاث الاجسام منها او عدم امتيازها في الوضع او تجزئتها و
في فاعا ل بها في هذه تترتب هذه الحكم والناضل الشارح اورد من حجج مبني الاجزاء
مقتضى لما ديم ان الجواب موجود غير فارغ ونسبم الى ما معنى في السبل وما غير
موجود في راي في الحال ولو لا وجوده لما كانت الجواب موجوده وسواء نسبم لم يكن

جميعه موجوده كونه غير فارغ في نسبم ولا نسبم ما يقع الميزان من المسافه ولا نسبم في
حال من الجواب هو اذن جزا لا يجرى ونحل هذا الحكم عند تحقق اتصال المدخله مع راي المتساوي
وهي واشاره ومن الناس من قالوا ببول بين السات وكين من اجزاء غير متساويه
رمد ابطال الاحتمال التام المشوب الى النظام ونه من الاحتمالات الاربعة المذكوره ومولاه
ما وقعوا على حج تمام الجواب ولم يقدروا على رد ما اذنبوا وكيفية بان الجسم نسبم الى اشياء
لا تسامى كنتم لم يعرفوا بان ما موجود في الشيء بالعدد وبين ما موجود في الشيء بطريقه ان كل
ما يمكن في الجسم من الانقسام الى اجزاء لا يمكن ان يحصل فيه بالمثل فكلما اقسام على الاقسام
من الاجزاء صرحا ومنه الحكم على كل نص الى ان كل ما يكون حاصله الى الجسم من الاشياء
هو لا يمكن ان يحصل فيه ثم انهم يعرفون بوجود كثره في الجسم وان الكثره اما سافه من اجزاء
وان الواحد من حيث هو واحد لا نسبم فاذن قد حصل من اولهم مقدس ان ما ان الجسم
على اشياء غير متساويه وكل ما يسيل عليه الجسم ولا يكون متساويه لاسل السافه ونسبم ما الجسم
على اشياء لاسل السافه ومما هو القول بالجواب الذي لا يجرى ولا نسبم وان لم يصر حواه الا ان
الناطقين قولون باجزاء متساويه ومولاه يذهبون الى ما لا تسامى قولاه فاذ ان قولاه
بعد السات وكين من اجزاء غير متساويه فصل قد تناظرنا انما انما الزم احتجاج المذهب
الاول اصحاب المذهب وجوب وقوع قطع مسافه محدوده في زمان غير متساوه وكما
القول بالظفر ولا الزمهم ايضا وجوب كون المشمل على ما لا تسامى غير متساوه في الجسم جواز
قد اخل الاجزاء ولا الزم مولاه اصحاب المذهب الاول بجزء الجواب الذي من مركز الرجا
عند حركه البعد وطفه مسافه مساويه باحد يكون الدرب ابطا منه اركبوا القول
بكون البطل سافه بعض ازمه حركه السرع والزمهم من ذلك القول بانفسه كالحركه عند الحركه
ما سمع الشيعه بين الذين بالظفر وتلك الحركه على ما هو المشهور قوله ولا يعلم ان كل
كثره كانت مسافه او غير متساويه فان الاجزاء المتساويه موجوده ان فيها قال الداهل

شرح اكثر مع بالاسم على عدد نفسه وعلى ما يكون بالناس الى ما كثر واما دل من
مقوله انكم وانما من موله الخفاء والواحد على التقدير من موجود فيها اما الساسي ان اراد
به الساسي الى المعداد فلا يكون موجودا في كل كثر لان اكثر مع على الحداد ايضا ان اراد
به الساسي في العدد فلا يكون موجودا في كل كثر حقيقه لانه لا يكون موجودا في الاشياء الا بعد
اقل منه لكنه يكون موجودا في كل كثر اضافة لان الاشياء ليس بكثرة اصافه فاذن معنى ان
كل اكثر على الاضافة حتى نسيم الكلام اول هذه مواخذه لفظه فلهذا التامه اول المقصود
واضح قوله فاذا كان كل مسا لوجد منها مولانا من احاد ليس له حجم از يد من حجم الواحد لم
يكن ماله عند المعداد بل عسى العدد يتدبره كل عدد مسا من اكثر ادا اخذ مولانا ملا
اما ان يكون حجم ذلك المجموع از يد من حجم الواحد او يكون وهذا من الساسي والاسم اشار الى
ابطال الاسم الاول بان الساسي على ذلك التقدير لا يكون عند المعداد وذلك لان الحجم
لا زاده لم قال بل عسى العدد اني على مسا لانه العدد ايضا ولم يعل على العدد قال
الفاضل السارج وذلك لوقوع الظن انه من زاده العدد وان لم يكن بعد زاده العدد
وفي الخمس ليس من هذا ايضا لان الاجزاء اذ كان معداد مسا والمعداد الواحد منها
يكون في اكثر الواحد وحسب ان مع الامسا ز منها بنفس الحجم او بشي من لوازمها اذ لا
يختلف الحجم ولا يسي من العواص لانها مساوي النسبة الى جنسها وادلا مسا ز اصلا فلا
بعد الا ان الساسي لما لم يكن محال الى هذا البيان لم يحرم بانني والاشياء على بني الامر
على الجوز والاول عدم الامسا ز في الوضع لا سلم عدم الامسا ز بالعوارض فان
نسبة الساسي الى اطراف اضائف اقطار الدائرة جميع عند المركز بحث لا سائر في الوضع
ويختلف احوالها بعارضه كسب في ذهابها المخطوط المثلثه ويكون متعده بكن لا عسارا
وحيث في ذلك ان العدد من لواحي العار والعار قد يكون عددا وقد يكون وضعيا
وعند هذا حل ربح الساسي الوضعي دون العقل فربح العدد الوضعي دون العقلي

مع التقدير الوضعي دون العقل فلهذا حكم الساسي بالارواح الساسي على سبيل الجوز
قوله وان كان اكثر منها حجم من حجم الواحد واكتف الاضافات بينها في جميع الجهات
فان كان حجم كل من هذه فنان جسم فاما موا القسم التام من الفهم المذكور من اراد ان يكون
من كثره ضايفه جها واول وعرض وعمق وذلك يمكن على عدد زاده والحجم بازو داد
الاجزاء فاما في ما ضافه بعض الاجزاء الى بعض الجهات الثلاث حتى يصير المولد طولا
عرضا عينا فيكون جها وقوله فان حجم كل من هذه فنان جسم اي حصل حجم في كل من هذه فنان جسم
فانما قال ذلك لان الحجم لا يطلق الا على المصل في الجهات الثلاث والحجم يطين على ما يكون له
بعد اذ ما يمنع لان دخل في اخر ملة قال الفاضل الشارح بمعنى ان ضم في المن لفظ وذلك
ان قال واكتف الاضافات منها ومن غيرها في جميع الجهات وعلى هذه الظاهر سقطت
من علم الشيخ او الشارح او هذا الساسي لانه لا كلام عليها اول لس الى هذا الاضمار احاج
فان الهاء في قوله واكتف الاضافات منها لا يعود الى اكثر بل يعود الى الاحاد التي يعود
لها الضم في قوله منها والساسي بين الاحاد انما يحصل بالاضافات بينها في الجهات
لان عرض او الساسي اكثر الاول في جهة ثم يحاج الساسي في الجهات الاخرى غير
ذلك اكثر وفان الفاضل السارج مر الاضامه بالنسبة وفهم من امعان الاضافات مكان
النسبة بين الحجم الماصل من اكثر المسا ومن المولد من غير المسا في جميع الجهات
وذلك بعد عن الضوابط لقوله بعد ذلك حتى فان حجم في كل من هذه فان النسبة انما يكون بعد
يصير ذهابها لا بلها والاضاف ان نسبة الاضامه يصير بعض الاجزاء الى بعض جها وبينها
انه واعلم ان الشيخ لم يقتصر على هذا التقدير لانه في ما ضافه العالمين فان كل جسم مائل
علا جها في ذلك لان الحجم الذي ماله عدالت ما عني لكنه لم يصنع ذلك بل قصد بان
ان الاجسام المسا في الماد لا سالت ما ساسي املا قوله فان نسبة حجم الى حجم لذي
احاد غير مسا في مسا في الدرجه فانما قال لقوله ان كان اكثر مسا

منها جرم الوجود فان جسمه والجمع متشبه شرطه ووجب ما حصل الشارح اي ان قولنا فان
جسمه فان نسبة حجمه الى حجم الذي احادته الى قوله مساوي العدد بقضه واحده هو موافقها للحجم
فوجب لنا بقضه اخرى حتى قوله فان نسبة حجمه الى حجمه مساوي العدد ولفظ فان في قوله
قال المحقق المذكور في الاطراف ذكرناه ولفظ النظام ان قال ان فان حجم الاجزاء المتساوية
ازد من حجم واحد منها وحصل من التماثل في الجوانب جسمه فان نسبة ذلك الجسم الى جسمه اخرى
مساوي العدد موافق من اجزاء غير متساوية نسبة شي متساوي العدد الى شي متساوي العدد
واعلم انه لم يصغر النسبة بين المولف من الاجزاء المتساوية في بين مساوي الاجسام الاربعة
صيرة جسمه وذلك لان النسبة سبع من مالا يكون من نوع واحد فاجسمه والسطح او الخط مثلا
قوله لكن انما لم يسم سبب ازاد واما الثالث والاسم يكون نسبة الاحاد المتساوية الى الاحاد
الغير المتساوية نسبة مساوية الى مساوية وهذا حلف في ما يدعى التماثل في بعض ما في الفصل المذكور في
بريد انما بعض المقدم وصوره التماس كذا لو كان الجسم مولف من اجزاء متساوية لكان حجمه المولف
من عدد مساوي من حمله مالا مساوي اما ازاد من حجم الواحد او ليس بازديده والكم بطلانه لا يثبت
ازاد في المقدم والاول انما بطلانه لو كان حقا لكان نسبة حجم المولف من عدد متساوي
الى الجوانب الثلث الى حجم الجسم المولف من مساوي نسبة مساوية الى مساوية لكنها كنسبة الاجزاء
الى اجزاء نسبة متناهية متناهية كنسبة مساوية الى غير مساوية وهذا حلف في بعض ما في
و او بطلان السهام بطل المقدم وهو كون الجسم مولف من اجزاء متساوية متساوية في النسبة ووجب
انظر ان جسمه لا يجوز ان يكون مولف من متماثل غير متساوية وان لم يكن كذلك
جسمه متماثل متساوية الى مالا يفضل هو واجب اما ان وجود جسمه ليس لاحد اوجه متماثل
فانما يجب انما يكون الجسم مولف من اجزاء اخرى سواء كانت متساوية او غير متساوية
فان جميع الاجسام المتساوية في الحجم المتقدر على مت ان جميع الاجسام
المتساوية في الحجم غير متقسم بالنسبة مع كونه قابلا للاقسام في هذا الموضع في هذا

سواء فيها لعدم الاحصاء في ان رمان والعلل ما تقدم وانما اورد القضية الاولى معلومة وهي
ان الجسم لا يجوز ان يكون مولف من متماثل على كل جسم لان الباب بالبرهان في الفصل الثاني ان
الاجسام المتساوية الاقدار لا يجوز ان يكون متساوية مالا مساوي فقط ولو جاز وجود جسم غير
متساوي الاقدار لجاز وقوع متماثل غير متساوية في عالم من اجزاء وجوده بعد لم يحكم ذلك طما
ولم يحكم انما هو مالا هو كذب الله فانها وكسيرة الحكم بعد بيان اجزاء وجود جسم غير
متساوية الاقدار طما قال الفاضل الساج انما قال في القضية الاولى لا يجوز ان يكون الذي سوي
قوله قولنا يجب ان لا يكون في المتساوية ليس يجب ان يكون وذلك لان ركب الجسم من اجزاء
غير متساوية يمنع ان يكون ومن المتساوية يمكن ان لا يكون فلا جرم حكم في الاولى مالا مساوية في
المتساوية مالا متان العام اول ان لم يسل في المتساوية لا يجب ركب الجسم من اجزاء متساوية مطلقا
بل قال لا يجب ركب من الاجزاء المتساوية التي لا حرج في بدل على قوله الى مالا يفضل فبدان
اجزاء ركبها متان الواجب ان ان يقول في هذا القسم انما يجب ان لا يكون والصور
ان قال انما قال في الفصل الثاني ومن الناس من ما يقول هذا الثالث متناه قال
من الناس من يجوز هذا الثالث لم لا يطله اورد منها شخص ذلك وهو الحكم بانه لا يجوز
ولا قال في الفصل الاول من الناس من يظن ان كل جسم ذو متماثل اي زعم انه يجب
ملا بطل اورد منها بقضه وهو الحكم بانه لا يجب وما يجله بالقضه الاولى معلومة عامر والمتساوية
جوه لان قوله ليس يجب ان يكون لكل جسم في قوله قولنا ليس يجب ان يكون لبعض الاجسام
ولذلك جعل لازم منها جوبا وهو قوله فذا وجب اما ان وجود جسمه وذلك كونه بحسب نفسه
هنا وذكرنا في الساج على سواله وان اجزاء حصول الامساكات الى مالا مساوية
بالتفضل بعض الحكم بوجود جسمه لا يكون لامداد متماثل على سبيل الوجوه فلم قال السج بعد
اوجب اما ان وجود جسمه ولم يسل فذا وجب وجود جسمه فاجاب عنه ان هذا الامتحان
يحل ان يكون عاما وانما ان كان خاصا فذلك صحيح وذلك لان المتساوية هو حصول جميع المتساوية

اما حصول كل واحد منها ليس بواجب ولا متعذر فاذن ليس في الوجود جسم من حيث ان يكون محم
 المتصل باللائحة خارجي فالتك اول والاظهار لا سلب الوجود عن كون الجسم مداعن
 الاجزاء انه ايمان كونه غير مركب ولذلك ذكرنا انما كان قوله بل هو في نفسه تام وعنده الحسن
 الحسن محكم بالتصالي الجسم واما باب المتاصل على ما ذهب اليه الفريمان افر عتلي غير محتسب فلما
 بطل ذلك مع كون الجسم متصلا في نفس الامر تام وعنده الحسن قوله لكنه ليس بما لا متصل بوجه بل مح
 ان يكون قابلا للاتصال ووقوع المتاصل ما بينك وطلع واما باختلاف عرضين قارسين
 في البلية واما بوجه فرض ان اصنع اليك سبيبا في الجسم الذي حكما يكونه عدم الاتصال
 ليس بما لا متصل بوجه بل مح ان يكون قابلا للاتصال لانه في الفصل الاول واساس وقوع
 المتاصل لاي عن البلية المذكورة في الكتاب لان الاتصال ايا ان يكون مؤدما الى الاخران
 او لا يكون والثاني يكون ايا في الخارج او في الوهم مثال الاول ما بينك والطلع ومثال الثاني
 ما باختلاف عرضين ومثال الثالث ما لا يتم تذييب البنية والمكن ما لم يكن من احاد ولا
 ببل السمة وجب ان يكون احدى وجوه هذه السمة لاسما الوهمه لانت الى غير البنية
 باب لابل الفصل في الطيات والمسبب برشده الدر الذي يورده لابل ابطال احتمالات
 من الارثية المذكورة في احدى الاخرين فانما رتبنا الى بطلان احد ما بوجه وجب ان
 يكون احدى وجوه السمة لاسما الوهمه ولا انت الى غير البنية ولعن الرابع الذي يتوهم
 المحذور من الحكماء ووجوه البنية هي البلية المذكورة واما قال لاسما الوهمه لان الزمان
 المذكور في الفصل الاول لا يمتد الى السمة الوهمه ونسب الفصل مذبحا لان هذا الحكم فرع على
 عدم قوله واما باب اي سبب الاجزاء الذي لا يجرى وما يجمع من مباحث الحركة والزمانيان
 ابل العلم في الطير الكلام فيها والمسبب برشده الدر الذي يورده اي في هذا الكتاب في
 بعض السج الدر الذي يورده ما تنبيه على انك ستعلم انما ما علمه من حال احوال المعاد
 فسمه بغير ما ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك وانه لا ثالث اصحابا لا سبب حركه ولا زمان

في العلم في الطير الكلام فيها والمسبب برشده الدر الذي يورده اي في هذا الكتاب في
 بعض السج الدر الذي يورده ما تنبيه على انك ستعلم انما ما علمه من حال احوال المعاد
 فسمه بغير ما ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك وانه لا ثالث اصحابا لا سبب حركه ولا زمان
 في العلم في الطير الكلام فيها والمسبب برشده الدر الذي يورده اي في هذا الكتاب في
 بعض السج الدر الذي يورده ما تنبيه على انك ستعلم انما ما علمه من حال احوال المعاد
 فسمه بغير ما ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك وانه لا ثالث اصحابا لا سبب حركه ولا زمان
 في العلم في الطير الكلام فيها والمسبب برشده الدر الذي يورده اي في هذا الكتاب في
 بعض السج الدر الذي يورده ما تنبيه على انك ستعلم انما ما علمه من حال احوال المعاد
 فسمه بغير ما ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك وانه لا ثالث اصحابا لا سبب حركه ولا زمان
 في العلم في الطير الكلام فيها والمسبب برشده الدر الذي يورده اي في هذا الكتاب في
 بعض السج الدر الذي يورده ما تنبيه على انك ستعلم انما ما علمه من حال احوال المعاد
 فسمه بغير ما ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك وانه لا ثالث اصحابا لا سبب حركه ولا زمان

في غير ذلك من كون سحر ما نزل من ربه من غير حصول القوة ولا من ربه من ذلك
صنف ذلك في غير ذلك من كون سحر ما نزل من ربه من غير حصول القوة ولا من ربه من ذلك
النقل في كل جسم فيجب ان يكون له قوة من ربه ان كان له قوة من ربه
وجوده لا يتكافؤ في اتصاله في بعض الاجسام على كونه معارفاً لبعضها البعض
وجوب كون جميع الاجسام معارفاً لبعضها البعض في الاتصال والنفصال
وغيره من اجسام الصلبة المتغيرة وان كان قابلاً بحسب الوهم **قوله** فان كان
في علم ان طبيعة الامداد الجسماني في نفسها واحدة في امور البنية المثل لذلك الوهم وهو
بما ذكر مفهوم الامداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمانية المتصلة بها هي لا يسمي موهوماً
عند وجوده اتصاله في الروح والاني الوهم لم يذكر كون كل ذي جسم تحت حده عن وجوده
واجب قبوله اتصاله في الوهم فان مع استحضار وجوب هذا الحكم على هذا المقدار
تسليم الحكم كون سحر من الاجسام غير متقارن ما يسل اتصاله في ركنين في الوجود
والوهم له وذلك لساوي الجمع في هذا المعنى ولما لها مما لا يسل بهذا المعنى كون بعضها
فنياً وبعضها غيراً وما يجري مجراه واعلم ان الامداد المذكور قد كان ان يوجد من حيث
هو عام وحل جساماً في الوجود وقد كان ان يوجد من حيث هو خاص وجزئي وقد كان ان
يوجد من غير اعراض من ذلك ما يستلزم ان يكون له في الوجود والما يكون والاخذ
وحد من وجوده في الخارج لا يكفي في وجوده فالشيء اخذ كدلك واسار اليه ببوله طبيعة
الامداد فان الطبيعة تطلق على الوجود كدلك عام ولا يمكن ان يكون من حيث هو طبيعة من جهة
في نفسه معارفاً في الاتصال **قوله** وما لها من نفعي عن القابل او الحاجة اليه متشابهة
وذلك لان الشيء ما يوجد من حيث هو موهوماً يمكن ان يحصل الحكم عليه ما هو مشترك به
مع ان حصل فمداخلة كونه ما هو ذائع في امور بعض الاختلاف **قوله** واذا عرف
في بعض جهات ما يحتاج اليه ما يقوم فيه عرف ان جعلتها غير مستغنية عما يقوم فيه القوة

طبيعتها تقوم بداهة تحت فان لها اداب فان لها تلك الطبيعة في ادابها
احوالها ومواسمها فان الاتصال عليها وامتناع وجودها مع الاتصال مع ما يكون لها
محتاج الى قابل يقوم تلك الطبيعة في عرف ان تلك الطبيعة تحتاج الى القابل حيث كانت
وتوالت طبيعتها مستغنية عن القابل كانت مستغنية حيث كانت **قوله** لانها طبيعة نوعه
محصلة مختلف في الخارجات عنها دون النصول في الدنيا ان الطبيعة كمن في الاعراض
جساماً في نوعها هذه الطبيعة الماخوذة ليس جساماً لا يلبس موهوماً على ما مضى
انها محصلة اما في الابدان لانها موهومة على الامدادات الكسنة والعنصرية وغيرها
اذن نوعه محصلة وانما قال نوعه ولم يقل نوع لانها انما تصير نوعاً ما مضى معنى الوهم
الماضي وحده لا يكون نوعاً بل يكون نوعه وانما ذكر اخذها بما كان راجعاً دون النصول
مع كون الطبيعة النوعية لا محالة كدلك لان الشيء الذي حصلت بالنصول وهو الجنس
ما يكون مثلاً يكون يتقاضي بعض الشيء كالحكم وهو محصلة نقل كالمثل ولا يكون متقاضي
في سائر الصور له وانما الكلام جواب عن ارادته لنقض الحكم المذكور وسوان حالها
كانت الجواهر فيقضي للحكم في الابدان دون غيره ومن سائر الحيوانات فلم لا يجوز ان يكون
الامداد الجسماني متقاضي وجوده في القابل ما يسل لا يتكافؤ دون غيره من الاجسام فاجاب
بان الامداد الجسماني الموجود وطبيعته نوعه محصلة مختلف ما كان راجعاً عنها فني ان نصف
سائر متقاضي مع جميع الخارجات وفي جميع الاحوال ككافة الحيوانه التي هي طبيعة جنسه
غير محصلة وهي ما يمكن ان يمتد من حيث هي غير محصلة ثم اذا تحققت في اقسامها
ودخل في وجوده فيحصل فان النصف مع ذلك هي القوة الخارج عنه لم يمتد مع غيره
لانها مع غيره لا يكون ذلك المحصل معنى والماض السارح ورد ذلك اولاً في ان الجسم
طبيعته واحدة فان ما فيها غير معلوم والاشراك في قبول الابدان الذي هو مفهوم لازم لها
والاشراك في التوازي لا يمتد في الاشراك في اللزوم وما مضى في الوجود الذي يتقضي في

واجب ويجوز عنه عن الماسية وفي الممكن لا ينفى ذلك وما نأبأ ان الحكم كقول بعض الجسما
في محل لا ينفى وجوب الحلول بل معنى صحة فادون يمكن ان لا يخل منه البعض الاخر والحوادث
عن الاول ان الاحصاح الى العامل اما سفسه الامداد من حيث كونه مصلا به اياه فابلا
لا انفصال والمصل به اياه لا منفصل فلهذا المعلوم ومشركه ومعنى الحكم وقسمه كسنة
طاحا جبه بها الى اعداء ما لا ينفى وعن الماسية ان الوجود ليس من الطابع الحسنة النوع
على ما سيجي سانه وعن الثاني ان الطبيعة المذكورة بمعنى وجوب الحلول عام لا الامكان المحمل
لعدم الحلول والسكون التي اوردنا على كون الطبيعة الحسنة معضنة ليس في بعض الصور دون
غيرها ككلا النوع معقولة بسوء اعتبار الطلابة وتخل افعاء ما ذكرناه فلا فائدة في
الطول بالاعادة **وهي وتنبه** اولئك يقول ليس الامداد الجسماني الواحد يعال
لا انفصال اليه واه اما منفصل الجسم المركب من اجسام بسطة الاحمال بها الانقسام الا الذي
شع بحسب الفروض والادام وما يسبها فادون كما في صدر النظم ان الاجسام اما مفردة
واما موزعة وذكرنا المدايب في الاجسام المفردة بحسب الاحتمالات الاربعة وبقى حكم
الموزعة فعول من المدايب المتعلقة بهذا الموضع في الاجسام الموزعة مذمت فثبت الى بعض
الاداء كذعيم اطمس وغره وهو قولهم ان الاجسام المسامحة ليست بساطة على الاطلاق
بل انما هي مبالغة من بساطة صغار مساببه الطبع في عام الصلابة ومالت البساط انما
يكون بالتماس والبيادر فقط والجسم السسط الواحد منها لا ينقسم مما اصلا ومعهم وبما للجنة
المذكورة وما ورنما في المفرد والكبر واشكالها محله وربما زعم بعضهم ان مادرا ماسا
وقد مال الشيخ ابو البركات البغدادي الى مثل هذا القول في الارض وحده وذكرنا على الشرح
ان اليوم ذهبوا الى ان تلك البساط كرية الشغل ومه نظر لان السطح على في النواثل
من طبقات الشا انهم يقولون انها غير مبالغة الا ما سفل وان حومها حوم واحد الجميع
وانما مصدرها افعال محله لاهل الاشغال المحلنة وذكرنا ان بعضهم جعل اشغال الجسم

الحسنة المذكورة في كتاب اوتقليدس اشغال العناصر والكتك وسهم من حالهم في ذلك وذكر
اختلافات كثيرة لهم لا فائدة في ايرادها وبما جله مد المذهب بعينه هو مذمت مذهب الاجراء
الافني سمية الاجراء بالاجسام وفي تجزئ الانقسام الوهمي عليها ووجه تعلية بهذا الموضع ان
الحكمة المذكورة في مذهب الاجراء اما مقتض كون كل ذي حجم فابلا للانقسام الوهمي ولكن ليس
بواجب ان يكون كل قابل للانقسام الوهمي فابلا لانها كانت الحجة المذكورة في مذهب
الهمولي فثبت على كون الامداد فابلا لانقسام الانفكاكي فادون لو كانت البساط غير
قابلة للانفكاك بل اما مقبل بالتماس ومنفصل بزوال التماس لكان ايات المادة بالحكمة
المذكورة معذرا فلهذا الوهم هو المذهب والامداد الجسماني الواحد الذي ذكره الشيخ
حوالي يسميه اصحاب المذهب جساما بسطا **واحد** فان حطرها بأكبر فاعلم ان التسمية
العرضية والوهمية او الواقعية باختلاف عرض فادون كالسواد والبياض في البقرة او
مضافين باختلاف محاذ من او مواز من او ما يستن يحدث في المستمر اثنتي عشرة ما
يكون طابع كل واحد من الاثنين طابع الاخر وطابع الحمة وطابع الخارج الموازي في النوع
وما يصح من كل اثنين منها يصح من اثنين اخرين فصح ان بين التماسين من الاحمال
الاربع للاسمية الا انهما يصح من المتصلين ويصح من المتصلين من الانفكاك الاربعة
لا كما والاقبال ما يصح من المتباينين **وهو** هو البنية المنزل لهذا الوهم وهو ما عصار السعة
المذكورة في طابع تلك البساط برغمهم وذلك لان الطبيعة المساببه اما تستضي حيث كان
شا واحدا غير مختلف فاجزاء الواحد الوهمي من حيث الطبيعة بعضي ماسية سار الاجزاء
وما تنفقه الكل وما تنفقه الخارج عن الكل الموازي له في كل الطبيعة لا شر اك الجمع فيها
وحك من ذلك سارك جمع هذه الاربعة اما في الامساع عن قول الانفصال والاتصال
اولي جواز قبولها والاول ظاهر السناد فالسار من فاصل على البعض يمنع عن
قول ذلك بسبب شي سارده قلت لا زاع في ذلك وقد ذهبنا الى القول به في تلك

انما المقصود منها هو ان طمان النقل والوصل على الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها
المنفصلة وذلك كمنها في ابياب المادة والشئ مدخول في السمة العرضية والتي باحلاف
عرضي بالذکر لان اصحاب المذهب يجوزونها على تلك السائط بخلاف اليكبة وفسم
التي باحلاف العرضي ان يكون بسبب عرضي فادنى والى ما يكون بسبب عرضي
اصافين واراد بالتأري بالعرضي في منتهى وبالاضافي بالعرضي بحسب ههنا الى غيره
وانما بسط البول بذكر هذه الاجسام لان الجمع بما يجوزونه من ان كل سمة من مصلح
تحدث بنفسه في المقوم ويكون بعد السمة طباع حل واحد من ذلك الاشياء وطباع
مجموعها قبل السمة وطباع ما خرج منها ما لا يعنى في النوع والمادة غير مختلفة فيما نصته
وانما قال طباع حل واحد ولم يقل طبعة حل واحد لان الطباع اعم من الطبعة وذلك
لان الطباع يقال لمصدر الصفة الدائمة الاولى للشيء والطبعة قد يخص ما يصدر عنه
الحركة والسكون فيما يوقفه اولاً وبالذات من غير ازاؤه لم ذكر انه يلزم من ذلك ان يكون
حكم المسائل في قول الاتصال حكم المصلين وحكم المصلين في قول الانفكاك حكم المسائل
قوله اللهم الامن عاني مانع خارج من طبع الامداد لا يلزم اوزاؤه بل في هذا ما اشار اليه
من ان بعض الاجسام يمتنع عن قول النقل والوصل بسبب خارج من طبع الامداد
منازلة له ويكون لازماً حالي تلك وزاها حالي الاجسام الصغيرة الصلبة مثلاً وقاية
جواب لسؤال مهم هكذا السن جزو تلك مصللاً عندكم باجر الاخر منه مثلاً ومنفكاك
الغضير ولا يجوزون اتصال اجزائ منه واتصالها بالعرضي اشراك الجمع في التفتيم
الامداد علم لا يجوز مصل ذلك في السائط المذكور مثال له انما ندب الى ذلك مانع
وهو ان الصلابة كسمة اعني النوعية امر معارض للامداد الجسدي مانع اياه عن قول
الاتصال والاتصال بالغير وانتم فرضتم السائط مشابهة للطباع فادنى لا مانع لها
من حيث هي عن الاتصال والاتصال قوله ولعل مدعيان ادان لازماً طبعا

كان لا اسمة بالنقل ولا الفصل بين اشخاص نوع تلك الطبعة بل يكون نوعه في نفسه
ان كل نوع ما دعي مسلم لما منته عن الاتصال بسبب الطبعة من السجل ان سجد
اشخاصه في الوجود اي لا يكون في الوجود منه الا شخص واحد وهذا معنى ان يونه في نفسه
وذلك لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماسة وادنى حل واحد منها فابلا
الاتصال الانفكاك الحاصل منها مع وجود مانع عنه بد حلف وهذا حكم كل مانع في
العلوم الطبيعية قد انجز الطام الى ان ذكرنا اشياء حل هذه السمة واعرض الحاصل للشرح
بان حجة السج منته على ان الاجسام متساوية في الماسة وهو منوع لما ذكره من قبل وذلك
سهو منه لان السج من حجة على سلبوا من كون السائط متساوية في الطبع واعرض
ايضاً بان الامداد ذات الحيز عرفة هذا الاتصال ومحدودة عند الاتصال في انوار
منجته ولعلها مانع الماسة المسكرة عن فعلها وجوابه انما سلمنا ان وقوع الاختلافات
بسبب الموانع يمكن وادوروا اعتراضات اخرى اخرى في **تنبيه** على كل نوع بحمل
ان يكون له اشخاص كثيرة فاقى عن ذلك مانع لازم طبس فانه لا يوجد للاشخاص المحملة
ان يكون لذلك النوع اسمة ولا كثره تعرض بل يكون نوعه في نفسه اي لا يوجد ذلك
النوع الا شخصاً واحداً وكيف يوجد مثله او كثره للاشخاص ذلك النوع والبيان عند
امر لازم طبس في الاتصال لا يوجد في بعض السج ويوجد في بعضها مترجماً لا سارة وفي
وفي بعضها يابسته وفي بعضها بلازحه وشبه ان يكون حاشية ثابت في المنس هواد
ذلك لانه يبرر المسئلة المذكورة وبمناط قال الحاصل المادح في سره حل منته اما
ان يكون اثنين بصوراً ما يقع من المسئلة وادنى لا يحصل منها شخص الا واحداً ولا يكون
واذني يكون شخص الشخص الذي يدخل منها في الوجود زاده على الماسة فذلك الزايد ان
كان لازماً لم يحصل منها الا شخص واحد لا يبل الانفكاك والاملازم الحلف وفي مصدره
الشرط لان الماسة المعولة لا يكون من صوراً مانع عن المسئلة الا اذا عني بالماسة غير

ما اصطلح عليه في تبيين المس قد بان لك ان المبدأ من حيث هو مبدأ او الصورة
 الجارية من حيث هي صورة جرمه معارضة لما هو ممتنع وكون صورته فممكن ان يكون ذلك متولدا
 وشايع في نفسه لا بعدار ولا صورة جرمه لا فاعرهما ولا يستبعد ان لا يخصص بعض
 الاشياء قال ايضا في الشرح بقوله لا يتدر من دون ما هو اكبر واصغر منه في تدر
 بيان محو وجود الحمل والخاصة في الحتم قال ايضا في الشرح هذه المسئلة تفرغ
 على ايات الهوى وادالم يكن من مان متومات الجسم المضود في هذا النمط ساهما في ثباتها
 والمشور عند الجهور ان العظم لا يصغر الا اذا كان اجزاء مستثا فيندمج او يخلل
 بعض الاجزاء ومنفصل والصغر لا يصغر عظمها الا بالكلية وغيره من الوجوه عند
 مستبعد جدا فاشع ازال ذلك الاستبعاد وبيان كون الهوى غير متقدرة في نفسها
 وكون المتاديراتها متساوية النسب فان ذلك يقتضي تحوير تبدل المتادير عليها
 فخصم العظم صغرا او بالكلية واما لا يند العظم بوجود الحمل والخاصة لان الهوى
 الكلي الصاهة الصفة مع ابعادها عن الكل عن مقدارها المعين لئلا يمتد لها
 بل متد الجوز وازالة الاستبعاد ولذلك قال السج ولا يستبعد ولا يقر عن
 الكلي بقوله ان لا يخصص في بعض الاشياء وتوجد في بعض السج بقوله ولا صوت
 جرمه له ولكن هذه هي الهوى الاولى فيد بالاولى لان مادة كل مركب تكون
 متولدة وان كانت جساما **اشارة** يجب ان يكون مجتمعا عندك انه لا يمتد بعد في ملا
 او خلا ان حار وجوده الى غير النهاية بهذه متساوية الابعاد وهي احد المقاصد
 في العلم الطبيعي وهي مبدأ المسائل اخرى منها مسئلة اثبات تجدد الكميات جاشا في بعد
 وهي ايضا من الطسمات ومنها مسئلة بيان اسباب الكسك الضيق وما بينهما اعني
 المبدأ عن الهوى وهي من علم ما بعد الطبيعة وبيان هذه المسئلة او دما منها في
 دل مولد يجب ان يكون مجتمعا عندك على انها احد المطالب الكلية قال ايضا في الشرح

لا بين السج ان الحكم مركب من الهوى والصورة اراد بعد ذلك ان من اساع انما
 الصورة عن الهوى بان صورته هذه كل جسم مساو وكل منها مشتمل فاجسمه لا يسك
 عن السط والشكل لا يحصل الا مع المادة فاجسمه لا يسك عنها وهذه محمول عليها افلا
 في ان الابعاد لا تدارق المادة فان الشئ حكى عنه في الفصل انما من سابعه الهات لسفا
 انه ليس يجوز ان يكون بعد نام لاني مادة لاه اما ان يكون مساويا او غير مساو والكا بط
 لان وجوده بعد غير مساو مح وادان مساويا فكمصا في حد محدود وشكل مصدر
 ليس الا لا فعال عرض له من خارج لا نفس طبعه وان جعل الصورة الا لا دما تكون
 متادير وغير متادير وهذا محتم قال وهذه المسئلة اعني ايات تناسي الابعاد منه على
 اربع مقدمات الاولى ان الابعاد العر المسماة لو لم يكن ممكنة ليج ان يخرج من نقطة واحدة
 امدادان غير متساويتين لارال البعد بينهما تزداد كما في مثلث متساوي الساقين الى غير النهاية
 والثانية يجوز ان يوجد بينهما ابعاد تزداد بحد واحد من الزايات مثلا يكون البعد الاول
 ذراعا والثاني اربعة اصبع ذراع والثالث اربعة اصابع على الكا بخلاف ذراع واهم
 ومن ان يكون الزايات بحد واحد لصغر البعد المزداد منها المسهل على ملك الزايات
 غير مساوية في القول الا ترى اما اذا نقصنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه
 نصف النصف الا حرم نصف النصف الباقي وسلم حرا الى غير النهاية وهذا غير ممكن
 العرض بسبب احتمال كل مقدار لا انقسام الغير المسماة فاذن الزايات التي يمكن
 ضمها الى الاصل غير متساوية والاصل يرايد الى النهاية مع انه لا ينس الى مساواة الخط
 الاول النصف بسبب ان من الزايات اذ كانت متناقص لا يدر من كونها غير
 متساوية ان يصير المزداد عليه غير متساويا اما اذا كانت بحد واحد اذ كانت متساوية فالخط
 حاصل ولما كان للمثل موجود في الزايات اذ الشئ المثل الذي لا ساق في حصول الزايات الكا
 انه حرا ان بعض من الامداد من هذه الابعاد المزداد بحد واحد الى غير النهاية

مخصوصا من جهة الابدان الغير المتناهية التي هي في ذاتها موجودة بالوجود في نفس البعد بين
الامتداد من حدود الى الابدان عند حد لا يجاوز الى العظم في اي اماكن لا ممان الابدان
التي هي في ذاتها من جهة ان منهي البعد منها الى بعد لا يوجد ما هو اعظم منه قوله واما
منقطع لا محالة الامتداد ان لا يوجد ان يحد اي ادا انهي الى بعد لا يوجد اعظم منه حد و
انقطاعها قوله والاكتفاء بالاداء على كماله في حدود ذلك الحد و من جهة غير الحدود و
وذلك في اي ان لم ينقطع الامتداد ان بعد يوجد بعد اعظم ما فرض انه اعظم الابدان
وح يوجد بعد يشتمل على اكثر من الجملة المتناهية التي فرضنا انه لا يمكن الاشمال على اكثر منها
و موجود لحد و موجود في حدود اي ما يمكن من ذلك الحد و يجب ان يفرض الاول ان
فمن جهة ذلك انه لو لم يصر بعد واحد سمائي على الابدان الغير المتناهية لم ينقطع
الامتداد من جهة فرضها غير متناهية و الشرح لم يصرح في اعتماد على فهم المعلم
بين ان يكون هناك امتداد ان يوجد بعد من الامتداد من الاولين في تلك الابدان
موجود في جهة يكون في ذاتها في محصور بين حاضرين في ارجاء و معناه في ان
قبل ان يكون على فرض بعد مواز الابدان و ذلك لا يمكن ان مع فرض سائلي في ذلك
اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا و قوله بعد فلا بعد و مواز الابدان فاذن في الحكم
بشي على بعد لا يمكن اياها الا بعد ايات المطبق قول لا يمكن ان ابدانها الابدان
غير متناهية لم يكن ان سائر الى بعد واحد يكون مسما على تلك الابدان الغير المتناهية
و لكن ذلك لا يضر ما لا يتناول القول بكونها غير متناهية لودي الى القول بكونها
متناهية فيكون قلنا و ذلك لا يتناول القول اما ان يكون بعد يشتمل على جميع الابدان
او لا يكون فان كان فوجب ان لا يكون بعد اخر قوله لانه لو كان بعد قوله لما كان
موسملا على زيادة البعد الذي هو قوله فلم يكن مسملا على جميع الابدان و ان لم
يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الابدان فان في تلك الابدان بعد غير متناهية

و ان في موضع شتمل عليه و يجب ان يكون اخر الابدان او لو لم يكن اخر الابدان لكان قوله بعد اخر
و لكان ذلك التوفيق مسملا عليه و قد فرضنا غير شتمل عليه في احدى قسب ان السك المذكور
مؤكد لهذه الحق اول مد العزم الاخر الذي فرض انه بعد غير شتمل على جميع مصله غير واضح
الزوم فان لم يخل في هذا الكلام كما يكون في و قد ذكره اننا في اجزاء اعراض
شرف الدين محمد السعدي في المعنى عبارة اخرى هي ان كل واحد من الابدان الغير المتناهية
اما ان يكون حاصل في بعد اخر قوله او لا يكون فان لم يكن كل زيادة حاصلة في بعد اخر كانت
مساك زيادة غير موجودة في بعد اخر فلا يكون في كل الزيادة بعد اخر لو كان كما هو
فخرج من انقطاعها ما مسامحة وان كان كل زيادة منها حاصلة في الغير فان كان كل
حاصل في بعد او لا يكون و يجب ان لا يكون الا في زيادة ان بعد العاشر مثلا من زيادة على
السابع مثلا في موازها من البعد الاول مع مجموع تلك الابدان الى البعد العاشر فقط
ان تلك الابدان باسرها موجودة في بعد واحد و ذلك مع من وجه الاول ان ذلك
بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين حاضرين ان البعد المسما على جميع الابدان ان كان
قوله بعد اخر قوله شتمل على الجميع لانه لا شتمل على قوله وان لم يكن قوله بعد اخر فقد انقطع
الامتداد ان قالوا لانها الامتداد من بعض الى اتمام كلها باطله و العرض من ابدان
ان مال المصلد المذكور اعني وجود بعد لم يشتمل عليه بعد اخر حمله لازما هناك لعدم حصول
جميع الابدان في بعد منها لعدم حصول كل زيادة في بعد لها من هذه المصلحة واضحة
الزوم خلاف تلك التي لا يساكنها كون كل زيادة حاصلة في بعد كون الكل حاصل
في بعد على ما ذكره فكذا يمكن ان حال في الوضع و اما اقتضاها تمام الغرض السامح لانه
بذل المحمود في قوله و قد سببان اسماء ذلك العاين و هو اخرى سببان منها ما ذكره
او لا سببان و لكن مما ذكرناه كنهه في الوجه الذي سببان في ما ذكره هو المبنى على فرض
خرج من مركزه قطر مواز لخط غير متناهية بحسب ان شتملة بعد المواز في كل الكثرة فليكن

ان يوجد في الجزء اول منه ساهبا العظم يستعمل ان وجد لوجود ساهبا قبل كل ساهب
 فليكن الخلف والوجه الذي لا مسكان فيه باخر كما هو المبني على تطبيق خط غير مساه من احدى
 جهته دون الاخرى على باقى منه بعد ان تنقل من الجهة الى ماى فيها قدر ما منه وبيان
 اسباع ساهبا لا يساع كون اى ساهبا لا لعل واسباع الساعات في الجهة الى تناسل فيها
 لرض التطبيق فليكن الخلف من وجوب ساهبا في الجهة الى ما غير ساهبا منها فيها وبيان
 مشهور ان قوله قد مان لك ان الامداد الجسامي لمرزبة الساسي فليكن السهل اعني في
 الوجود ما يدعيان اسباع الشكك الصورة الجسمية عن السهل من اول الازم السهل
 للصورة بوسط الساسي ثم تنى البرهان عليه ابا بان الاول هو ان السهل وان قل في
 لمرزبة انه ما احاط به حد او حد ولكنه اذا حقق فان ما منه من الكائنات الجسمية كلها
 والحد في هذا الموضع هو النهاية فان المنوم من السهل هو منه سى كخط به نهاية واحدة او
 كمر من واحدة من جهة احاطها به فادن الى الساسي لمرزبة ان يكون داخل والامتداد
 الجسماني مساه هو وسطه وهذا معنى قوله قد مان لك ان الامداد الجسامي لمرزبة الساسي
 فليكن السهل وفائدة قوله اعني في الوجود ان الامداد لا يسلم من السهل من حيث ما منه
 لانه يمكن ان يصور غير مساه وح لا يكون واسهل على انما لمرزبة من حيث انه في الوجود
 لا يمكن عن شغل ما لوجوب ما منه قوله فلاج اما ان يكون في الازم لمرزبة ولو انزله
 بمنته عن لمرزبة او بمرزبة لمرزبة بمرزبة عن سبب فاعل مؤثر في الازم لمرزبة سبب
 الى من والامور الى كسب الحاصل في حال التفاضل السارج ركب انما ان مال لزوم
 شغل الجسمية اما ان يكون لمرزبة اما يكون حالها او لا يكون محلا لها او لا يكون محلا
 ولا محلا وهذه هي مخففة وثاني الاسام محذوف لظهوره وذلك لان الحال ان كان
 الازم ان حكمة منس الجسمية في انفسها اما انفسه الجسمية وان لم يكن لازما مسجل ان يكون
 على لوجود ما هو لازم اعني السهل وبالي الاقام مذكور واول كلام الشرح مشعر بان

ان يوجد في الجزء اول منه ساهبا العظم يستعمل ان وجد لوجود ساهبا قبل كل ساهب
 فليكن الخلف والوجه الذي لا مسكان فيه باخر كما هو المبني على تطبيق خط غير مساه من احدى
 جهته دون الاخرى على باقى منه بعد ان تنقل من الجهة الى ماى فيها قدر ما منه وبيان
 اسباع ساهبا لا يساع كون اى ساهبا لا لعل واسباع الساعات في الجهة الى تناسل فيها
 لرض التطبيق فليكن الخلف من وجوب ساهبا في الجهة الى ما غير ساهبا منها فيها وبيان
 مشهور ان قوله قد مان لك ان الامداد الجسامي لمرزبة الساسي فليكن السهل اعني في
 الوجود ما يدعيان اسباع الشكك الصورة الجسمية عن السهل من اول الازم السهل
 للصورة بوسط الساسي ثم تنى البرهان عليه ابا بان الاول هو ان السهل وان قل في
 لمرزبة انه ما احاط به حد او حد ولكنه اذا حقق فان ما منه من الكائنات الجسمية كلها
 والحد في هذا الموضع هو النهاية فان المنوم من السهل هو منه سى كخط به نهاية واحدة او
 كمر من واحدة من جهة احاطها به فادن الى الساسي لمرزبة ان يكون داخل والامتداد
 الجسماني مساه هو وسطه وهذا معنى قوله قد مان لك ان الامداد الجسامي لمرزبة الساسي
 فليكن السهل وفائدة قوله اعني في الوجود ان الامداد لا يسلم من السهل من حيث ما منه
 لانه يمكن ان يصور غير مساه وح لا يكون واسهل على انما لمرزبة من حيث انه في الوجود
 لا يمكن عن شغل ما لوجوب ما منه قوله فلاج اما ان يكون في الازم لمرزبة ولو انزله
 بمنته عن لمرزبة او بمرزبة لمرزبة بمرزبة عن سبب فاعل مؤثر في الازم لمرزبة سبب
 الى من والامور الى كسب الحاصل في حال التفاضل السارج ركب انما ان مال لزوم
 شغل الجسمية اما ان يكون لمرزبة اما يكون حالها او لا يكون محلا لها او لا يكون محلا
 ولا محلا وهذه هي مخففة وثاني الاسام محذوف لظهوره وذلك لان الحال ان كان
 الازم ان حكمة منس الجسمية في انفسها اما انفسه الجسمية وان لم يكن لازما مسجل ان يكون
 على لوجود ما هو لازم اعني السهل وبالي الاقام مذكور واول كلام الشرح مشعر بان

بما دام الجرح والعلل ظاهرا والامداد المتفرع عن المادة فلا تصور له جز ولا لاهل فضلا عن كونه
عوارضا بل لا تصور له احداث ولا تفرق فاقول في حكمه الحكم الذي هو **قول**
ان الشغل حصل للملك عن طبعه ووجه حصوله تلك الجاهة ولم يكن ذلك لما عني فيها او عن
جرحها فلما وجب لها ذلك وجب الجاه ذلك السبب ان لا يكون لما عني بعد ذلك جرحا بل يكون
جرحا متفرعا بعد حصول صورة الفعل صورة الله تعالى ان الشغل حصل للملك عن طبعه قوة او
لنولاه اولئك الصور الجسم المعنى المحقق ثم ذلك الشغل المعنى الذي له في كل سبب له
عني نفس مولاه ولا عن صورها الجسم ووجه ذلك القوة الصورة النوعية للملك والقوة الجسمانية
المتفرقة في غير من حيث موهنة والطبيعة مطلق على ضمان مساسبة والمادة منها بنوالات
منه او ما صدر عنه الفعل لانه بطبيعة النوعية في ذات الشغل الذي صدر عنه الفعل الذي في
غيره او المصدر الذي من الشغل الذي صدر عنه الفعل في غيره ثم قال فلما وجب له حصول ذلك
الامتداد والشغل وجب باجابه ذلك السبب المذكور الموجب تلك الصورة والشغل له حصول
ان لا يكون صورة الفعل ولا سببه لا يكون ما عني بعد حصول صورة الفعل جزالة وقد وجب
ذلك كونه جرحا بل بعد حصول صورة الفعل اي لا اوجب الصورة النوعية له حصول الامداد
المعنى والشغل المعنى اوجب ان لا يكون له الحادث بعد الفعل معلما كونه جرحا حادثا
بعد الفعل وقد اختلف الشيخ في بعضها فذكر لبطه صورة الفعل احدى بها كحصوله كحصول
مضافا اليها والاخرى موهنة كونه فاعلا لئلا لا يكون ومضافا لا يكون لغيره صورة الفعل بعد
حصول صورة الفعل وموافقا في بعضها لم يذكر لبطه صورة الفعل ويكون فاعلا لئلا لا يكون
موافقا في قوله ما فعل ويكون في مقتدر ما هذه موهولة بمعنى الذي **قول** قد اختلف عن عارض
وما عني وبسبب معارضة ما بسبب تلك الصورة وتكملها ويحدها في هذا الحال للملك مع عارض
ومعنى الفعل والجرح الخفاف احدى ما الى الاخر وما عني ويكون الجرح متفرعا بعد حصول
الفعل فان من معنى ما عني ان حصول ما بسبب السبب المذكور وبسبب معارضة المادة

بما دام الجرح والعلل ظاهرا والامداد المتفرع عن المادة فلا تصور له جز ولا لاهل فضلا عن كونه
عوارضا بل لا تصور له احداث ولا تفرق فاقول في حكمه الحكم الذي هو **قول**
ان الشغل حصل للملك عن طبعه ووجه حصوله تلك الجاهة ولم يكن ذلك لما عني فيها او عن
جرحها فلما وجب لها ذلك وجب الجاه ذلك السبب ان لا يكون لما عني بعد ذلك جرحا بل يكون
جرحا متفرعا بعد حصول صورة الفعل صورة الله تعالى ان الشغل حصل للملك عن طبعه قوة او
لنولاه اولئك الصور الجسم المعنى المحقق ثم ذلك الشغل المعنى الذي له في كل سبب له
عني نفس مولاه ولا عن صورها الجسم ووجه ذلك القوة الصورة النوعية للملك والقوة الجسمانية
المتفرقة في غير من حيث موهنة والطبيعة مطلق على ضمان مساسبة والمادة منها بنوالات
منه او ما صدر عنه الفعل لانه بطبيعة النوعية في ذات الشغل الذي صدر عنه الفعل الذي في
غيره او المصدر الذي من الشغل الذي صدر عنه الفعل في غيره ثم قال فلما وجب له حصول ذلك
الامتداد والشغل وجب باجابه ذلك السبب المذكور الموجب تلك الصورة والشغل له حصول
ان لا يكون صورة الفعل ولا سببه لا يكون ما عني بعد حصول صورة الفعل جزالة وقد وجب
ذلك كونه جرحا بل بعد حصول صورة الفعل اي لا اوجب الصورة النوعية له حصول الامداد
المعنى والشغل المعنى اوجب ان لا يكون له الحادث بعد الفعل معلما كونه جرحا حادثا
بعد الفعل وقد اختلف الشيخ في بعضها فذكر لبطه صورة الفعل احدى بها كحصوله كحصول
مضافا اليها والاخرى موهنة كونه فاعلا لئلا لا يكون ومضافا لا يكون لغيره صورة الفعل بعد
حصول صورة الفعل وموافقا في بعضها لم يذكر لبطه صورة الفعل ويكون فاعلا لئلا لا يكون
موافقا في قوله ما فعل ويكون في مقتدر ما هذه موهولة بمعنى الذي **قول** قد اختلف عن عارض
وما عني وبسبب معارضة ما بسبب تلك الصورة وتكملها ويحدها في هذا الحال للملك مع عارض
ومعنى الفعل والجرح الخفاف احدى ما الى الاخر وما عني ويكون الجرح متفرعا بعد حصول
الفعل فان من معنى ما عني ان حصول ما بسبب السبب المذكور وبسبب معارضة المادة

بعضي التقدم والماخول به ونصير الاشياء متقدمة ما خرج بسببه على ما ساق سابقه فذلك احسن
الصور في اختلاف احوالها الى المواد ولم يخرج من غير ما **تبين** به الحاصل اعماله الوضع من قبل
المراد بالصوره الجسيمه فيريد ما ان يكون الهولي ذات وضع امر لا ينقصه والتمثيل المستند
من الصور الجسيمه وتعد مسئله من علمها المراد ان على مساع الفكاك الهولي عن الصور الجسيمه
وذلك لان المراد ان علمها لو انكثرت عن الصور الجسيمه كانت اما ذات وضع او غير ذات
وضع والسمان بطلان اما الاول فانه مضاف للحكم المذكور واما الثاني فلما ذكره فيما تلو هذا
الفضل والوضع بطلان على ما ان منها كون السبح كمن الاشياء الجسيمه له ومنها حال
التي كمن بسبب بعض اجزاءه الى بعض ومنها ما هو المصور المشهور والمراد منها هو الاول
المعنى ان الصور الجسيمه هي التي كمن الهولي ذات وضع وسبق من انما هي التي تنفذ
لنفس الهولي ومنها على ما ساق **بقوله** ولو كان له حد ذاته وضع وهو منقسم فان في حد
ذاته واجم ثنائي ولو كان للحاصل وضع وموافقا له حاله عن الصور فلاح اما ان يكون
منقسم على الاطلاق وفي جميع الجهات او لم يكن فان كان منقسم في جميع الجهات فان كان
ذاته عن الصور جسيما واجم وقد كان جسيما بجم من جليل **قوله** او غير منقسم فان في حد ذاته
مقطع مني اماره **قوله** وهو انقسم الذي لا يكون الحاصل فيه منقسم في جميع الجهات على الاطلاق
فمن منقسم عطف على قوله وهو منقسم ويريد ان الحاصل ان كان بانفراد او ذات وضع وان
غير منقسم فان بانفراد مقطع مني اماره وذلك لان الاماره امتداد في بدي من المشرق
ومعنى الى المسار الذي منقطع انما هو بالانقسام في حده ذلك الامداد لانه لو انقسم على ذلك
بكمه كان راسه المقطع من المشار له فاذن لا يكون المقطع متطابقا وحل تنبع اماره هو
ذو وضع غير منقسم وحل ذي وضع غير منقسم فهو عند فرض اماره لمتداله ولا محاذ له يكون
مقطعا لاما هو المراد من قوله او غير منقسم فان في حد ذاته مقطع مني اماره **قوله** نقطه
ان بسبب الاشياء التي هي على ان انقسم الى اجزاء **قوله** وان ذلك على ما ساق سابقه

لم ينقسم في حده اخرى او ينقسم وان لا ان انقسم في حده واحده او ينقسم في جميعه
ان الحاصل على سطر الاول نقطه وعلى سطر الثاني نقطه وعلى سطر الثالث سطحا واما لم
يحل لها ان لان الابعاد الجسيمه لمتداله وادرس احدها ما خلا ما ساقه لم من الاشياء
الحاصل ان الهولي لو كانت ذات وضع بانفرادها كانت اما جسيما او نقطه او خطا او
سطحا وطلبنا يكونها ذات وضع بانفرادها بيط وبطلان كون احد هذه الاشياء من
من صور ما يتبين بان الحكم والخط والسطح يكونها مسطحة لذات فاعلمه الاتصال يكون
محتاجه الى حامل في غير الحاصل والنقطه لا يمكن ان يكون الاحاطه في غير ذاتها والاحاطه جاز
لا تجري والحاصل لا يكون خالفا في الست بنقطه ولو صرح هذه المعاني لم تعرض السبح بها
ووسم الفضل بالبنه لانه لم يخرج من الا الى قسمه **تبين** فلو فرضنا هولي بلا صوره كانت
بلا وضع ثم لجها الصوره فصارت ذات وضع مخصوص فيريد بيان اساع الصوره في
الهولي الجوده عنها وبه معنى القسم الثاني من المراد المذكور في الفضل المستدم وتقرر
انما فرضنا هولي بلا صوره جسيمه وكانت بلا وضع بالضرورة لما مر ثم فرضنا ان الصوره
لحتمها وصارت ذات وضع بالضرورة لا منساع وجود جسم غير ذي وضع لان لا ح اما
ان لا يحصل الهولي في موضع من المواضع او يحصل وان حصلت فلاح اما ان يحصل في
جميع المواضع او في بعضها دون بعض والاول والآخر من هذه الاقسام محالان بل يحصل
والثاني اصح لان ذلك الموضع اما ان لا يكون اولها من غير او يكون اولها لم
يكن اولها ذات مساو القسب الى جميع المواضع فان حصولها في ذلك الموضع دون غير
الاحاطه الامور المساو من غير مرجح وموجب بالبداهه وان كان اولها فالاول لونه اما
ان كانت حاصله مل ان لجها الصوره او حصلت بذلك وهذا ان فسان وما انما محال
مع ان لكل واحد منها نظرا في الوجود والشيء اور وما اور ونظرهما وبقى الفرق بينهما
بين النظريين واعرض عن ذكر الاقسام التي له بالبداهه لما كان **قوله** وليس يمكن ان يقال

اجرامها بطريق البصر مع ان نسبتها الى الجمع واحدة فالوجه في تخصيصها باحد ما هو
الوجه في تخصيص السؤل بالحدود باحد الاحاز الممكنة فجاب بان الوضع السابق لثابتها
يخص اقرب الاحاز منه ذلك ومنها اذ ليس وضع سابق ملاخص وقد يلوح من
طوام الماحل سارح ان اول الاشياء التي تدان الحكم العنصر لاجب التقاض باحد
الصور النوعية منها مع دوام التقاض بما فلم لا يجوز ان السؤل اذا انصفت بالحكمة فهي
وان كانت غير واجبة الحصول في خبرية كمنها يحصل في حد الاحاز واجاب عنه كون
حل صورة نوعه مسبوقة باخرى معه السؤل في بول اللاحقة والسؤل المألوفة عن الصور
نست كدك فلهذا الذي اول بد الاشكال براسه ليس في الكتاب منه عين ولا اثر واما
شكك في ترتيب انتفاء السؤل في حال بحد ما باوصاف متعاقبة بمعنى احدها تخصها
باحد وضع ممكن بعد حصول الصورة فيها فليس شي لان السؤل الموصوفه بملك
لاوصاف ان خصت بوضع في غير حده وان لم يخص نسبتها مع لاوصاف
الى جميع الاوضاع واحدة **تذنيب** فاحس من هذا ان السؤل لا يحد عن الصورة
الحكمة وفي شبه الحمايه وفي شبه الجرميه وكرنا حل السارح ان الجح على امعاء النكا
السؤل عن الصورة فام ماها حاله الاشكال اما ان يكون مسارا لها او لا يكون
وبطل الاول في فضل ثم البطل الثاني في الفصل المتقدم ماننا عند امرنا بالصورة اما
ان يحصل في حل الاحاز او لا في شي منها او في خضعين ولم يرض العيين الاولين
منها ظهور فساد مما حل اقتصر في البطل الثالث ولذلك امر باحدس بالمط ولم يصرح
بشيء مطلقا انه موقوف على نسبة انشاء العيين المندومين واول وكما ان
كان الوجه في ذكر حدس ان امعاء امر ان السؤل بالحدود بالصورة لانه لا بد
على امعاء كذا هو السؤل عن الصورة بل يدل على ان السؤل بالحدود غير مقترنه بانسواء
ايضا وكما عكس لبعض ان ان السؤل المقترنه بالصورة غير محرمه اي لا يكون محرمه

احكاما وميول. جسم من مقرر بالصورة في البحر عن الصور. **جسمه** **تفصيل** **والسؤل**
قد لا يحل انصاف صور احدها يريد انتفاء الصور النوعية التي لم يملكها الاجزاء
انواعا واعلم ان يجب ان يكون الجاهل لثابت نوعي لاجل انها تدارن ولما كانت السؤل لا
يبارن هذه الصور تعال تدارن واحدة منها فقط ولا يجب ان تدارن تلك الواحدة
انصافا بما يلزم وما تدارنها وقتا ووقت فادو السؤل منها لنظره قد الى منفذ مع
العمل المضارع حرمه الحكم مسلم ان الحكم الظني معارضة السؤل لما تدارنه من الصور السؤل
غير واجب وان كان باسباع اسما كما عن جميع الصور واجاب **قوله** وكنت ولا بد من
ان كون ما مع صورة بوجوب قول الاندك والاسام والاشكل بسهولة او بعسر
مع صورة بوجوب اسباع قول ملك هل ذلك غير معنى الجرميه والى وكنت حكم كل السؤل
منها مع اسباع حلوا بحكم عن احد امور ثلثة احدا ببول الاشكال والاسام والاشكل لاجل
لها بسهولة وهو اللازم للاجسام الرطبة من العنصرات واماها اسباع عن قول ذلك بعسر وهو
اللازم للاجسام اليابسة من العنصرات واماها الاسباع عن قول ذلك وهو لازم
للكسبات وهذه امور مختلفة غير واجبه لادواها في انها يجب عمل بعضها ولا يمكن
بعضها الجرميه المشابهة في جميع الاجسام كونها محلبة ولا السؤل لان التاقل لا يكون
قابلا لاعتلها فاقبل في علم ما بعد الطبيعة فقلها اذن امور محلبة انصافا غير السؤل
والصورة ويجب ان يكون ملك الامور متعارضة لها لان المتعادين متساوي نسبة الى جمع
الاجسام ويجب ان يكون معلية بالسؤل لاقتضاها ما يتعلق بالامور السعليه كسهولة قول
العمل والوصل وعسره ويجب ان يكون صور الاغراض لان الحكم يمنع ان يحصل من
غير ان يكون موصوفا باحد هذه الامور **قوله** وكذلك لا بد له من اسما في مكان خاص
او وضع خاص مسكن وهل ذلك غير معنى الجرميه العامة المشترك فيها بالحكم يمنع ان يكون
عن لان اد الوضع يمنع ان يكون في جميع الامكنة او على جميع الاوضاع فادون جسيمة

بعضي ان يكون في مكان ووضع غير معين ثم ان كل جسم يجب ان يحسن مكان او
وضع معين لضعفها طبيعة على ما يحل في الخط الذي قد لا يحل في كل جسم مما يستحق استحقاق
مكان خاص او وضع خاص معين وذلك لضعف غير الجسم العالم المسكر عامر وانما لم
يستقر على المكان وحصل الوضع فيما له للايقين الحكم حرسا فان الجسم المحظ بالبل لم يستقر
في مكان وموضع محقق وضع معين واعلم ان الصور مختلفة ما عسارا ما رابعا فالمستقيمة
تكتسب كسولة قول الاشكال وعمر ويكون مناسبة للكتف والمضغنة لا سيما لاكتنه
مناسبة لان ومكانا في سائر الاعراض ومحقق كونها معارفة تلك الاعراض ان كون الجسم
بحيث يستحق اينما هو غير حصوله في ذلك الا ان دنا لا يخرج ذلك بناء على بعض الاجسام
مع زوال الاعراض فان السبب لبعض سهولة شغل الماء ولزوده الى حافة الطبق في وجهه
الطبيعي بان عنده جوده او اضواءه بالسر او كنهه والناحل السارج او رده على كونه
كثيرة منها ان اسباب اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة بعض اسباب الصور ايضا
الى غير ما من الامور المختلفة فان اسباب اختلاف الصور في بعضها ما الى اختلاف
استعدادات في مادتها المشتركة تحت الصور السائدة وفي التكتلات الى اختلافاتها
في الامتصاص قل فلم لا يكون اسباب اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور و
الحوادث عنها ما من بان صايرة الاعراض وبيادها امتناع يحصل الحكم منها عن
تلك البيادى وسائر الاحوال المذكورة فان تمت تلك المادى بعد وضوح ما تقدم
بالكتسبات فلا مضائق في السمة الا انه ينبغي ان ينبس اليها كصل الاجسام انواعا
وضد الاعراض المذكورة ولست الاستعدادات ولا المواد كذلك ومنها ان
تلك لا تحتاج الى هذه الصور فان اعراضه لا يولد وذلك لان بين الصور لو
فرض تلك كانت لازمة اصلا لا محالة ويكون لزومها بالجسمه او لا يكونا لايها
او لا يكون محلا لها او لا يكون حالا ولا محلا وبطلان الاجسام الاكونه لما يكون محلا

ثم قال يمكن المحل مينا للاعراض اللازمة من غير توسط الصور وانما جمع العناصر لا
يحتاج اليها لجزا ان يكون بعض تلك الصور اعدادا لبعضها فالمستقيمة لصعوبة الببول
لضعفها سهولة فان بين الحار ان يكون صعوبة الببول عذبا لسهولة وبعد العديم يجوز
ان يكون عذبا والحوادث ان اسلرام الجسم المطلب لهذه الصور في تلك تلك غير معمول
لكونها مشتركة وكذلك الجسم المحصه بالكتف لان سبب اجتماعها بالكتف هو هذه الصور
لا غير فاذن البول بلزوم هذه الصور للجسمه غير معمول الى الواجب ان تكس وتقال
الجسمه لازمة لصوره تلك وح سقوط السمة المذكورة لانها بلزومها لانها صور تلك لا غير
واما استنادنا الى المحل على ما ذكره فغير معمول لا متناع كونها بالبال فاعلا واما جعل
صور العنصر اعدادا فغير معمول لان الاعراض المذكورة ليست بعدد اما الايشة فظاهر
واما الباقية فلي ما بين في مواضعها فالامور الوجودية لا تقدر على الاعداد ومنها
العراضه اولها بان هذه الصور تحتاج الى الجسمه فاجسمه ان كانت معلوله لها لزم الدور
والالم يكن الصور مبنية للجسمه فاذن لم يكن صورها واما بان البول يكون ملك الصور
معاد للاعراض مختلفة غير مرتبة بعضها من باب الكتف وبعضها من باب الامم كذلك
من سائر الابواب من غير ان تصدر بعض بواسطة بعض ما من البول بان الكثير
لا تصدر عن الواحد والحوادث عن الاول ان الصور ليس من شرطها ان تكون الجسمه
بل من شرطها ان تكون الهوى وهذه الصور متوهمها من غير دور على ما سياتى بانه و
عن التا ان الكثير كوز ان تصدر عن الواحد بانها صور امور وشروط مختلفة اليه فمذه
الصور بعض الماشري في الفرح بحسب دما والناشر عن الفرح بحسب المادة وخط الاشيط
الكون في مكانها والعود اليه بمرط خروجهما عنه ومكانا في البواقي وهذا حل ملك الكونك
على قواعد الشيخ من غير الاحيال الذي اوجبه هذا العاقل **اشارة** واعلم انه ليس كل شيء
وجودا محلا حتى تقع صور به مانه والالوجب الساببه المذكور على كماله فما يمكن
احواله الى معان واحوال منه من خارج يحددها ما يحسب من القدر والشغل :

قد اشار الشيخ فاما الى ان الصورة الجسمية محتاجة في وجودها وتخصها الى الهولي كغيرها
منه في الوجود عن انساني والشكل ومحاذاة لها فان كان بين هذا الفصل
مع احتياجها الى الهولي كالحاجة الى اشياء اخرى غير الهولي لولا كانت الاقدار والاشكال
مساوية اذ فان الهولي مما عدا الكليات مشتركة وذكر اننا حصل السامح ان هذا الظاهر
يتبع خواصا عن سوال يدور على دليلين هما اولهما انه لما استدلل على ان الصورة لا تنفك
عن الهولي بان قال لزوم المتدبر والشكل اما للصورة او للفاعل او للماثل والفرق بانه
الى من قال ان الهولي انما هو الفاعل غير محتمل في المواد فوجب استواء ما في المتدبر
والشكل وثانها انه لما استدلل على ابيات الصور النوعية باختلاف الكليات فكان لما
ان سئل لو كان الاختصاص محل كنهه لاجل صورة كان الاختصاص محل صورة لاجل
صور اخرى ثم لما كان الحوائج عنها واحدا اخرها في معناها والجواب هو ابيات الاختلاف
والاختصاصات في الامور السابقة للمادة لا امور اللاحقة لكونها لا يمكن ان يكون لها
حتى تبين صورة جرمانية هي محض فانه ذكر ان الصورة محتاجة الى الماثل في الوجود
دون الماسة والبناء المذكور هو سببه المتدبر والشكل لا سببه الكل والجواب ان
والكل لا يجب ان يحد مع وجود المادة الباطنة للانقسام بل محتاجة الى
اي احوال الفاعل المحتمل للاعداد والاشكال الى معنات اي الى شخصات وذلك
لانها لا تحتاج الى علل الماسة والحكمة بل محتاجة الى علل متدبرها وانما لها عن المعنات
العلمية قوله واهوال منه من خارج وان يفتي ان سئل احوال محتملة من خارج لان
سبب المحتملات ينبغي ان يكون محتملا لا مستناكنا اذ بها الاحوال الالمانية وهي التي
تكون وجودها غير دائم ولا اكثرى فان الاشخاص من حيث لا يتماثل محتاجة الى علل متدبر
وجودها بالاعتناء بها الى سائر العلل عللا لا يتماثل وردها بالمعنات والاحوال المشبهة
من خارج العلل الفاعلية وهي القوى السوية والاحوال الارضية التي هي الصور السابقة

وسبب الطبيعة وقوا سر خارج وان ذلك علل فاعلة لشخص الصورة وما
الحامل للهوية بغير قولها وهذا لا يقطع منه عن سر رخرى بل انما سئل ان
تكون كل سبب على مبدء للاحق سر عظم يصنع منه على سر رخرى فافضل ذلك ان يكون
لحوادث بديهة زمانية وانه لا بد من حركة سر بديهة لايديها ولانها لا تكون ملك حركة
سببا حصول الاستعدادات المحتملة في المادة وهذا سر بعينه هو جواب عن سوال
المول ومن ملك الاسرار ينبغي ان يكون بديهة قدمه منض وجو دقت حوادث عند حصول
الاستعدادات ولو لم يكن حرك الحركة المنفصلة على له دام وبذلك السبب التي تنظم
بأنها مما امور العام على هو علة في نفس الامر **وتبين** وانما ان الهولي المنفرد
في ان هو بالفاعل الى سائر الصور فاما ان يكون الصورة هي العلة المطلقة الاولى
مقام الهولي بها مطلقا او يكون الصورة هو واسطة لمقتضى انتم الهولي بها مطلقا
او يكون مشترك لمقتضى باجتماعها جميعا لكون الهولي او يكون لا الهولي بخروج الصور
ولا الصورة بخروج الهولي وليس احداهما في بان يكون مبادي الاخر من الاخر بكونه
بل يكون سببا خارجا عنها تنظم كل واحد مع الاخر وبالحدود يربط بان كنهه من الهولي
ما الصورة فذكر ان الاقسام المحتملة لبيان ما هو الحق منها قال الفاعل شارح كيف
الانقسام ان قال لو ثبت لازمهما فاما ان يكون الهولي محتاجة الى الصورة من غير
او الصورة محتاجة الى الهولي من غير علل او يكون كل واحد منهما محتاجة الى الاخرى
او لا يكون ولا واحد منهما محتاجة الى الاخرى فهذا اربعة اقسام والاول منها على
اقسام فان الصور يكون الهولي اما على مقتضى اوج منها او لا على ولا خلاف بل
تكون له واسطة لخلق من هذا ان الاقسام ستة وانها من قبلها عند الشيخ واحد
وهو ان الصورة جزء العلة للهولي وانقول اللازم عند بحثنا لا يقتضيه الا العلة
الموجبة ويكون اما منها ومن معلول او بين معلولين لما لاكتفى من كل من حيث

مقتضى تلك العلة قلنا ما لم يكن واحدا بالآخر على ما ساقى بانه وكل شئ ليس احد مما علة
موجبه للاخر ولا معا ولا ارتباط بينهما بالانساب الى ثالث كدكت فدا لعل لا احد مما
بالاخر ولكن فرض وجود احدهما مفردا عن الآخر كمن يجوز ولا يمتنعون لدكت فظنون
ان اللازم من شئ شئ ليس احد مما علة الاخر كما يكون من غير ان مقتضى الارتباط بينهما
ثالث وشاؤون في ذلك بمقتضى ذلك فظن بط والشئ لم معرض لذلك او لا بل يتم
وجه اللازم الى ضمن احدهما ان يكون كونه احدهما علة للآخر وان لا يكون كذلك
والاول ثان محملا للوجوهين اللذين ذكرهما فانما حصل الراجح كمن العلة التالية لا يمكن
علة موجبه هي لا يكون مقتضى اللازم من جهة السؤل ولما استحال ان يكون التباين فاعلا
استحال ان يكون السؤل مقتضى اللازم الذي منها ومن الصورة بوجه من الوجوه
فلذلك لم معرض السؤل لاسناد اللازم الى علية السؤل بل طلب وجه اللازم من جهة
الصورة وعليةها وسمي هذا القسم الى الاقسام الثلثة التي ذكرها الما قبل وبسبب القسم
ومع ان لا يكون احد القسمين علة للآخر فبقية على ان ما يظنه الجمهور في هذا القسم بط
وبنه على ان يكون في القسمين علة اللازم لا ارتباط بمقتضى شئ غير المتلازمين
ما ثبت لها ولهذا المعنى قسم الفصل بالوهم والنبه فبذلك من الاقسام الاربع المذكورة
في الكتاب ثم قسم القسم الرابع ايضا بحسب الاحتمال العلى الى ضمن بان ذلك الثالث
يتم حل واحد منها اما مع الآخر او بالآخر فبذلك من الاقسام الممكنة بحسب ذكره الشئ
والما قبل اشار الى قوله ان السؤل مقتضى ان يكون مقتضى التباين الى معارضة العلة
فانما انما قال في ان يكون مقتضى التباين اليها في وجودها لا في مايتها تمام
ومنها انه قال الى معارضة الصورة ليعرف انما علة من جنس ما لا يباين ذاتها ذات
المعول لا بالباري والى لم قال وعلى ذلك معارضة العلة كمن لعل في معول المعارضة
حال فبذلك من شئ الشئ الى غيره والاحوال لا تتفاوت ما خذ عن الذي

فان العارضان اعني معارضة السؤل للصورة ومعارضة الصورة للسؤل متاخرتان عنهما
مما لا يخفى ان حال السؤل مقتضى الى معارضة الصورة بل البعارة العجيبة ان حال السؤل مقتضى
في وجودها التباين الى ذات الصورة افتراضا متق وجوب ان يكون معارضة للصوت
فان افتراض كون الى ذات الصورة وجوب المعارضة حكم بعد وجود السؤل اقول كحل ان
يكون مراد الشئ ذلك الالة وقع في عبارة توسع ما وكحل ان حال السؤل لم يذهب الى ان
ذات السؤل مقتضى الى المعارضة الماخرة عنها بل ذهب الى انها في مايتها بالعلل الى في
شخصها مقتضى اليها والشئ يجوز ان يحتاج في انصافه بقتة ما الى ما خذ عن ذاته فاعله
المحتاج في انصافها بالعلية الى وجود معلولها الماخرة عنها ولا يلزم من ذلك الا ما حصرها
عما خذ عنها ثم قال وهذه العلة سمي ان السؤل مقتضى الى مايتها الى معارضة الصورة
مقتضى الى جهة لان الذي مراد ان الصوت لاي عن السؤل والسؤل لاي عن الصورة
فانه العلة لا يمكن في بان ان السؤل مقتضى الى الصورة لاحتمال ان لا يكون لاحدهما
ما شري الاخر بل كومان ميبا من من ان فان ولا بد من الاضداد يمكن ان يكونا فضا
من جانب الصورة قال وسيقال بطلان الاحتمالين الاول واما اللازم المتضايفين
انه ليس على وجه لا يكون لاحدهما ما شري الاخر فاطنة واما الاحتمال الآخر وهو ان يكون
الافتراض من جانب الصوت مطلقا فبذلك ان لا يثبت اللازم او الباطل لا يقتضي الاحتمال
في علة قال والفرق بين الله والواسطة ان كل الة واسطة ولا يمكن لان الالة لا
يكون موجودة الا ان الاحاد سوفت على توسطها والمتوسط فبذلك يكون موجودا كعلة العلة
والاول الالة ما ذكرنا في ما يؤثرنا على في مقتضى الترتيب من توسطه والواسطة في طول
مصر على العلة من حيث ساس الى طرفه فاحد الطرفين معلول والاخر علة بعده والاول
عند ربه قال وقوله او يكون لا الهنولي بخود عن الصورة ولا الصورة بخود عن السؤل
اشار الى السؤل الاخرين مع السؤل التي يمكن ان يمكن بها من اراد ان يذهب الى احدهما

وهي ان حال ما لبس اللازم فليس احدهما بالعلمه اول من الاحر بكنية بل الحق ان يكون صحيحا
من الجانبين على سواء او الاستغناء من الجانبين على سواء او قول بوجاهة ذلك لان
غير ذكر السبب الخارج مستغنى والاضاع على تقدير الاستغناء من الجانبين لا يفسد لللازم معنى
بل لا يضر ما ذكره ويكون قوله او يكون لا الهوى مجرد عن الصورة الى قوله بكنية اشار الى
الاسم الاخر على ما نطقت به الجمهور وقوله بل يكون سبب آخر يفسد على ما هو الحق في ذلك وصحة
لذلك الاسم الى مضمونه قال لم يمتنا شأن لفظان الاول انه لا ذكر ان تمام احدهما بالآخر
ليس باول من العكس بل اللازم ان يكون سبب خارج يفسد كل واحد منهما مع الآخر او بالآخر
وذلك غير لازم لاحتمال كل واحد مع الآخر وبالأحرز من غزوات بالثبوت والامكان لظلاله
التي بالمرئان المذكور على استحالة ان يكون في الوجود موجودان واجبا الوجود متماثلان في
الوجود كما ان اراد ببوله يفسد كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد منهما عن الآخر
فهو لا يصح لان مورد التسمية كون الهوى متغيرا وبغير المور ولا يحل ذلك التسمي وان لم
يرد به ذلك لم يكن ذلك التسمي مذكورا على التدرج الاول بعض الاقسام شاف لمورد التسمي
وعلى التدرج الثاني بعض الاقسام محذوف اول تلك الاول موطن الجمهور وقد مر اشارته
الى فساد ذلك وسال ما به بول البطلان كما عرفت وادرك لان الاستغناء من الجانبين
ساقى لازما لها **اشارة** اما الصورة التي تمارق الهوى الى بدل فليس يمكن ان حال انها
على مطلقه للوجود والواحد المسمى ليس لها ولا الالات وموسط مطلقه على لا بد في
امال هذه من ان يكون على احد السمين الباقيين في صور الفاضل تمارق الهوى الى بدل
اما بحكمة فليحذر الاتصال عليها الذي اذا طرأ زالت بحكمة التي تاف في حالة الاتصال
وحدث جسمان اخران واما النوع فليحذر الكون في التصاد عليها على سياقي واما
صور التلكاب فلا تاف بها اصلا اما بحكمة فلا مراع الخوف والاتسام عليها واما النوع
فلا مراع الكون والتصاد عليها والمراد من الفصل ان صور الفاضل لا يمكن ان يكون

على مطلقه والالات وموسط مطلقه للهوى وذلك لوجوب عدم المطلق عند اقدام
العمل والالات والموسط مطلقه لكن الهوى لا تقدم عند اقدام الصور المذكورة لانها
مستمرة الوجود ولما كان الشان الاول ان من الادب المذكورة في الفصل المتقدم بطاوة
قال بل لا بد في امثال هذه من ان يكون على احد السمين الباقيين من الادب المذكورة
في الفصل المتقدم **قوله** وهما سر احدهما سر مود لاله الله تعالى على وجود مبدأ الحيات
غير الهوى والصور بل شي اخر دائم الوجود تمارق بعض وجود الهوى عليه لا بالمراد
بل باجاء من الصور وذلك لان الهوى لا يمنع وجود ما منعها من الصور بل احدهما
الى الصورة بم ان الصورة قد تقدم وبشي المادة فليس انها يحلج الى الصورة من حيث
هي صورة بل لان من حيث هي صورة مضمونة الى من حيث يفسد بها النوع المودع لاس
خصوصيات الاحصاء ولما لم يكن الصورة من حيث هي صور ما داه بالعدد فلم يكن
ان يكون من حيث هي كذلك عند الهوى الواحد بالعدد بالمراد فان المطلق الواحد
بالعدد يحلج الى علة واحد بالعدد فليس ان هناك شيا اخر بناها للهوى والصور
بالعدد دائم الوجود ونصاف الصورة من حيث هي صورة بالهوى فليس منها للهوى علة
واحد بالعدد بل بالمراد مستمرة الوجود بينهما واما بقية تلك البنية المستحقة لوجود الهوى
بالصور المعاصرة فليس يمكن استقبالها معاديات مما به رزل واحد منها ويستم اخرى بدلها
فاداه اللام الى ابواب البنية الممارق سر في هذا الموضع **اشارة** يجب ان يعلم في كماله
ان الصور بكمه وما يصحبها ليس شي منها بتمام الهوى مطلقا يريد ان من
ان الصور بحكمة وما يصحبها من الصور البزعة سواء كانت عنصرية او مركبة يمكن ذوالها
او مضمونها فانها لا يمكن عللا مطلقه ولا وساطة مطلقه لوجود الهوى قال الفاضل الشارح
الحكم المذكورة منها مبنية على مقدم الاول ان الماخر عن الماخر عن التي يجب ان
كون ماساخر عن التي سواء كان الماخر بالالات او بالزمان وهذه مقدمة منه ان

ان الشيء الذي يكون مع الماخز من المثلث بح اضا ان يكون ما خرا عن الثالث والشرح
 استعمل هذه المقدمة في الاشارة السابقة من النمط الثاني من هذا الكتاب في بيان ان مجد
 الجاهات مقدم بالوجود على الاجسام المستقيمة الحركة قال لان كذا الجاهات مقدم على الجاهات
 وهي مانع الاجسام المستقيمة الحركة او مستقيمة عليها والمستقيم على المثلث مقدم واستعملها ايضا
 في النمط السادس من هذا الكتاب حيث بين ان الخاوي لو كان مقدما على الخوي الذي هو
 مع عدم الخلا فان مقدما على عدم الخلا ثم دعم سناك ان التلك الخاوي الذي هو مع التقل
 المتقدم على التلك الخوي غير مقدم على التلك الخوي فخرج منه ان مانع الجبل بالذات لا يجب
 ان يكون بل ومانع البعد يجب ان يكون بعد والنزق شغل الاول المعية بطل على الملازمين
 الذين سئلوا احدهما بالاحراز من حيث الصور او من حيث الوجود فاجبته المسامحة و
 الشغل في الوجود فاجبته المسامحة الحركة والجاهة التي تحرك فيها ذلك كسم الاضائي الوجود و
 كوجود الملازمين الخلا على بعد كون بني الخلا امر معا رالم في التصور وقد تطلب على الجاهات
 بالانفاق كملولين اثنين انهما صدر عن علم واحد يجب ان يكونا في نفس واحد ولا يكون
 لاحدهما بالاحراز على غير ذلك فالتلك والتقل المذكورين ولا يجب ان وقوع اسم المع في
 الموضوع ليس بمعنى واحد فقل الذي هو ملك الباءة المعنوية ثم قال الثالث اما قد بينا
 ان الجاهة لا يمكن من التام في الشغل وطاير انها لا يوجد الا مع الجاهة وبنينا ان الجاهة
 لا يمكن ان تكون علم لها فيما دون غير ما خرا عن الجاهة وما لا يكون ما خرا عن الشيء هو اما
 مع الشيء او يكون مقدما على فبب ان التام في الشغل اما ان يكون قبل الجاهة او معها
 ولنا ان يكون الشغل منه احاطة الحدود ما يجب في ما خرا عن الحدود المتاخمة عن الحداد
 كونهما بنات الحداد والحداد ما خرا عن الجاهة الجاهة من الجاهة التي هي جوهرة له
 فاشغل ما خرا عن الجاهة من التام فبب ان التام في الشغل اما ان يكون مقدما عليها قال في لفظ
 في بيان الاول موافق قولنا لا يمكن الجاهة علم لها فيما دون غير ما خرا عن عنها فان يكون

على الشيء لا يكون مقدما على بالعلمه والتقدم بالعلمه اخص من التقدم المطلق ولا يلزم من شيء
 الخاص في العام فقل الجاهة وان لم يكن مقدما عليها بالعلمه لكنها مقدمة عليها بالطبع كقدم
 الواحد على الاثنين او كقدم اجزاء الخاصة الحركة على خواص تلك الخاصة واعراضها اللازمة
 والزائد وان لم يكن شيء من تلك الاعراض على شيء من تلك الواضع هذا ما عني في هذه المقدمة
 الاول وهو ان التام في الشغل عن مائة الصورة وعن ذكر ما ان الصورة من حيث
 التام لا سئل ما التام في الشغل بل انما لا تملك منها من حيث الوجود فقط ومعناه
 ان الصورة المستقيمة مجازي بعضها اليها ولا بعد ان كل شيء في الحقيقة الى ما خرا
 عن مائة فاجبته الى الان في الوضع الماخز من عدم فاذن التام في الشغل غير ما خرا عن
 الصورة المستقيمة من حيث هي مستقيمة وان كان ما خرا عن غير ما خرا عن مائة فاجبته
 في هذا الموضوع قال الرابع ان التام في الشغل من خواص المادة وتقرره ما مر ثم قال و
 اذا عرفت هذه المقدمة فنقول السؤل مقدمة على التام في الشغل وما اما مقدما
 على الجاهة او موجودان منها فاسؤل مقدمة اما على المتقدم على الصورة او على مانع
 الصورة وعلى المتقدمين فالسؤل يلزم ان يكون مقدمة على الصورة فلو كانت الصورة
 علم في واسطة مطلقة في وجودها لم تقدمها على السؤل المتقدم عليها في اجم والتام في
 ان السؤل عندكم ان الصورة شريكه على السؤل في على ذلك يمكن مقدمة في الحاصل ان ذلك
 قد اظهره كون الضمير على مطلقة تام بعينه في كونها شريكه العلم الاول قد مر ان الصورة
 فاما شريكه العلم من حيث كونها صون التام من حيث كونها صورة مستقيمة في من حيث
 كونها صون ما مقدمة على السؤل اما اذا جعلنا على مطلقة السؤل وجب ان يكون
 صورة مستقيمة لان الصورة من حيث هي صورة فالا يكون ان يكون على مطلقة السؤل
 المعينة فاجبته ان يصير الصورة مستقيمة فل وجود السؤل فانها هي التام في الشغل
 فهي سابقة على بعضها وسياتي لهذا المعنى زيادة شرح ونرجع الى تقرير اليقين **قوله**

ولمات سبحانه ما طبقا لبقائها بالوجود معناه. لمات الصورة على مطلق الوجود
وحياتها كانت سابعة بوجودها على الهوى الاول وفيه اشار الى ما ذكرناه. وموان السابعة
بالوجود هي **المتخصصة قوله** ولما كانت الاشياء التي هي علل لما فيه الصور ولكونها سابعة بوجودها
على الهوى الاول ولما كانت الاشياء التي هي علل لما فيه الصور والاشياء التي هي علل لوجودها
مكونا جميعا سابعة بالوجود ايضا على الهوى لان الباقين على الباقين **قوله** حتى يكون
بعد ذلك عن وجود الصور. وجود الهوى في معنى النسخ حتى يكون بعد ذلك للصور وجود
غير وجود الهوى ومعناه على اول الروايتين وعلى الرواية الثانية ان عليه الصور
بمعنى عدم علل ما بينهما. وجودها جميعا حتى يحصل للصور وجود معناه لوجود الهوى فان
العلم المتقدم على معلولها معناه له فانظر كيف ترى السبع منها بين علل ما فيه الصورة
وعلى مخصصها فان ظاهرا بعض عدم احد الصفات على الهوى وما حار الضيف الاخر عنها **قوله**
على انها معلولة من جنس بالابان واد ذات العلم وان كانت ايضا من اجزائها
المعلولة لما سبها فان الوازم للمعلولة سمان كل قسم منها داخل في الوجود ما حال الجاهل
اشار الى العلم انه يجب علينا ان ننسب الى الموضوع او لا نمسك بغيره اخراج الحق المذكور في بيان
الاسارة الله ما لنا فانه قد قسم انه اذا سقط عند القدر من البن وضمن ما قبله الى بعده
فانه سم منح الحق وعلى هذا القدر يكون ذكره في اشياء الحق فلو انما النسب هو ان المراد
من ذلك على انها معلولة من جنس بالاسان واد ذات العلم هو ان الهوى له معلولة
لصور كانت من العادات التي لا يكون مائة عن بعد فان المعلول قد يكون مائة
العلم مثل العالم مع الباري لا وقد يكون مائة لها مثل مائة مائة فان الهوى على قدر
ان يكون معلولة للصور لم يكن مائة عنها بل كانت محالها فانه ليس بمسبب ان يكون الشيء
على الوجود شي ويكون حصة تلك العلم معنى ان يصير حاله في ذلك المعلول يكون الصور
على الوجود شي الهوى ويكون ايضا على حكمه وهو موصوفتها حاله في ذلك المحل وقوله

وان كان الشئ من احوال المعلول لما صفة فان موارد المعلول قسما فالمراد
بانه ان السؤل وان لم يكن من احوال المعلول لما صفة الصورة الا انه لا يجب ان يكون
بما عني وان الصورة لان المعلولات المتعارضة فيها قد يكون معلولات لما عني
مثل الزود فيسلك وقد يكون معلولات لوجوده مثل ميلها من ذوق ان الشئ
لان من ان السؤل معلول لوجوده والظن الذي يزول مع بقاء السؤل وليس
اخصا او بوجه فان الموارد من المعلولات قسما ان المعلولات المتعارضة قد يكون معلولات
لما عني وقد يكون معلولات لوجوده بل مراد ان المعلولات بحسب الصفة العلة قسما
متعارضة العقل وبما عني لما ذكرناه ايضا هذا القائل قبل هذا وكل واحد من السؤل
حاصل عن وجوده وذلك لان في الشئ الفصل الرابع عن ما في الالفاظ في كل
في الموضوع به المتعارضة فانه ان يكون بعض اسباب وجوده انما يكون له وجوده
يكون معار بالمراد في بعض اسباب وجوده انما يكون عنه وجوده في بيان له ايات
لعل ليس يتقضى عن كونه هذا ثم البحث وجب وجود السؤل سماعة اما ذكره في
الشما وظهر منه ان اراد بوجه سماعة فان الموارد من المعلولات قسما ذلك لوجوده
واراد بوجه وكل قسم منها داخل في وجوده ان البحث بعض وجود السؤل سماعة في
المخرج كل ما بيان ان السؤل لما ذكرناه الفصل في اشياء هذه الكيفية فالدلي على
ان الكيفية يرد السؤل ان ذكر سماعة على ما بهن الكلام اصل في الموضوع ما قبل هذا
الكلام الى بعده لمت الكيفية في هذا الكلام اما لعل جوابا عن كلام السؤل ان السؤل
على ان الصورة ليست علم للسؤل وذلك الكلام مران قال الصورة انما كانت
حالة في السؤل والحال محتاج الى العلم فالصورة مما جه الى السؤل مستحيل ان يكون
الصورة علم لما لا يحال الدور فقال لهذا السؤل لم لا يكون ان يكون الصورة علم
لوجود السؤل ثم انه يجب علمها في السؤل لان الصورة كسماعة الى السؤل بل

بل ان السؤل بعد وجوده يصير على سبوت هذه الصورة وهي ضرورية حالها فيما
ولان الصورة على خلقها في السؤل ويكون انضاضا لسوت به الحكم لنفسها
مشروطا بوجود السؤل فيكون السؤل مع كونها محلا للصورة معلولة لوجود الصورة
الا انها لا يكون مبانيه عن دات العلم بهذا الكلام بطلانها عن هذا الاستدلال
ولعل الشيخ انما اورد في هذا الموضع لانه لما قال الصورة لو كانت على لوجودها
كانت الاشياء التي هي علل الصورة مبانيه ايضا على السؤل حتى يكون بعد ذلك
عن وجود الصورة وجود السؤل استشعر ان حاله تمنا او ان كانت السؤل
محلا للصورة فاني حاجتك الى هذه الحجة الذميمة على انها ليست معلولة للصورة بل
كذلك ان السؤل الحال محاج الى الحل والمحاج الى الشيء لا يكون على ذلك الشيء فلما
توقع هذا الاخراج منها ذكر ما بين من ضعف هذا الكلام ثم انه عاود بعد ذلك الى
تتم الحجة التي ابدىها فذا ما عني في هذا الموضع اول هذا الكلام لا سبب ما
ذكره الشيخ في هذا الموضع بل لواجب ان يقال ان السؤل لما ذكر ان الصورة لو
قدرا انها على مطلق السؤل لوجب ان يكون الصورة منها مع جميع عللها معها وجودها
او نسخها ما يبعد بالوجود على السؤل حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة لوجوده
المحصل في الخارج وجود السؤل التي هي معلولة لها او حتى يكون بعد ذلك للصورة
وجوده يحصل في الخارج مع وجود السؤل المعلولة بحسب الروايتين جميعا اشارة
على الخلق في بيان استحالة ذلك الى ان هذا التقدير مما يمنع بحقته في هذا الموضع
فان السؤل وان كانت معلولة للصورة فهي غير مبانيه عن الصورة والمعلول المتأخر
لا يماخر عن وجود العلم المحقق اي لا يمكن يحصل العلم في الخارج بدون لان العلم اذا
سبقت بوجوده سبقت ما سار وجوده فكيف يسبق على ما سار وجوده وما
اشارة الى ذلك بقوله على انها معلولة من جنس الالابان دات العلم اي مع

انها غير معلولة غير مبانيه الدات عن دات العلم فانه قال بوقته ما تقدم حوته
بوجوده على السؤل مع ان هذا السؤل غير صحيح بزم منه حال وجوده في حال
الذي سار اليه وان اليه وهو كون السؤل مستدما على نفسها بمسبب ثم ان الشيخ
استشعر ان حال المعلول المتأخر ان كان يكون معلولا لتمامه لا لوجوده لانه
لا يجوز ان يكون السؤل معلولا للوجود ومما رماه في الوجود بل قد يكون الشيء معلولا لتمامه
ومما رماه للوجود والوجود للعلم وليس الامر مما ذكره فان السؤل ليست معلولة
لتمامه الصورة مطلقا فبني قوله وان كان ايضا ليس من احواله المعلولة لتمامه
على ان المعلول المتأخر لا يجب ان يكون معلولا للشيء التام في جميع الصور بل قد يكون
معلولا للعلم يكون التام في جميعها او في بعضها كما في جميعها فليكون معنى كلامه و
ان كان دات السؤل ليس من الاحوال المعلولة لدات الصورة فهو ايضا معلول
متأخر فلا يصح تقدم الصورة بالوجود علته ثم انه لما وصف المعلولات بانها قد يكون
تمت مبانيه ولم يكن في جنس هذا الكلام مذكورا فقام من كتاب اشار الى ان كان وجود
الصفين من المعلولات اثنى المتأخر والمباني في الدات في الخارج معلولة في الازم
المعلولة فبان كل قسم منهما حل في الوجود والتأخر من هذا بيان ثم لانه في قسم من
هذا البيان ان هذا الكلام ليس معناه ولا زاده بل انما هو ان السؤل لما ذكره
مستقلة لانه لو كان مبانيه حقيقته الحال في هذه المسئلة قوله ولكن قد علم ان السؤل في الشغل
من الامور التي لا يوجد الصورة بكمية في حد نفسها الالابان ومعها قال العاقل الساج
مفنا ما في المقدمة الثانية قوله وقد بين ان السؤل سبب لتكوينه قال ومفنا ما
في المقدمة الرابعة قوله فليس السؤل سببا في الالابان ما به او مع سمة الصورة السابقة
بتمت وجوده السؤل وما في هذا السؤل ان ليس بصورة ان يكون على السؤل او واسطة
على الاطلاق وهو بيان الخلف وقد بينه قوله ما به تمت وجود الصورة ان الساسي و

والشغل فانما يسمى وجود الصورة لا ما فيها مما غير ما نحن عامون فيه وجود الصورة
جاءت بها الى والباقي **ظهورهم وتبينهم** وتلك تقول اذا كانت الهوى بحاجة اليها في
ان يكون للصورة وجودا خاصا في الهوى على الصورة في الوجود سابقا فيكون الحواس
انما لم ينعش كونها بحاجة اليها في الهوى للصورة وجودا بل نصيبا بالاجمال انها تحتاج
اليها في وجود شي بوجود الصورة به او معه ثم يخص بالعدد الحاجة الى الكلام المنفصل
قال الفاضل السارح في اسوال على الفصل السابق وهو انكم تعلم ان الصورة لا الهوى لها
وجودا بالانتماء والشغل او معها وما يحتاج ان الهوى فليعلم ان كون الصورة محجج
الى الهوى بوجه ما ووجه ليس على الحاجة اليه وجب ان يكون على نفس بل قد يكون
قد لا يكون ولخص القول في استدعي تفصيلا لاحاجة بنا الى حال ولتأمل ان قولنا ان
الصورة بحاجة الى الهوى ام لا نقول بان قلب بطل ذلك ان الصورة شريك للهوى
لان كل من الهوى كونه الصورة ما خرو ومنه معا وان كان الصورة لا تحتاج الى
الهوى لم يكن الهوى مستدما بوجه ما على الصورة بقلب محكم السابك والقول انه مذموب
الى ان الصورة من حيث هي صورة يكون مستدما على الهوى وشريك لعلها ومن حيث
بشخصه محض في الخارج كون ما خرو عن الهوى لان الهوى هو السبب الفاعل لبعثها
وبعضها واما هو المراد من قوله انما لم ينعش كونها بحاجة اليها في الهوى للصورة وجود
اي لم ينعش في العلة الموجبة للصورة ولا انها العلة الفاعلة لبعثها وبعضها بل نصيبا
بالاجمال انها تحتاج اليها في وجود شي بوجود الصورة به او معه اي نصيبا ان الصورة تحتاج
الى الهوى في وجود السابك والشغل اللذين يخص ويحصل الصورة بهما اذ معها وجود
كون الهوى فاعله لها فان هي اعني الهوى مستدما على ذلك الشئ وعلى الصورة المستدما
بذلك الشئ من حيث اقتضاها لا على الصورة من حيث هي صورة ثم يخص ما بعد
في الكلام منفصل وهو بيان كونه احتياج احدهما الى الاخر من غير ان يلزم له دليل قاطع

اشارة ان علم ان الصورة الجوهريه اذا فادمت المادة فان لم تعقب بدل لم
يقم المادة بوجوده فليس البديل متم للمادة لا محالة بالبديل وليس بواجب ان
يكون البديل ايضا بالهوى على ان يكون الهوى قامت فاقامت لان الذي
عوم فمتم مقدم بعوانه ايا زمان واما بالذات وبالحكمة لا يمكن ان يدير الاقامة
اي بيان كونه عدم الصورة العنصر على الهوى وامسح بعدم الهوى عليها من حيث
مستدما على الهوى على وجه الدور فالناصل السارح لما بطل كون الصورة على مطلقه
وواسطه للهوى اراد ان سطل التسم الكامن للاقسام الاربعه التي صدرت بالباب بها
وهو ان يقال الصورة بحاجة الى الهوى ومد الفصل سبل على بيان ان الصورة التي
يمكن زوالها عن المادة ليست مما خرو في الوجود عن الهوى وتقرره ان الصورة
الجوهريه اذا زالت عن المادة فان لم يحصل عقيبها في المادة صورة اخرى يكون بدلا
عنها لم يبق المادة موجودة لما من ان الهوى لا يخر عن الصورة واذا كان كذلك
فالشي الذي عقب الصورة الزالمة بالصورة الحادثة من المادة اي حافظ لوجود المادة
بواسطه ذلك البديل ثم انه لا يلزم من صدق قولنا ان ذلك المعقب يحفظ وجود المادة
بذلك البديل صدق ان الهوى واه يحفظ ذلك البديل سكك الهوى لان الشئ لم يوجد
لم يكن حافظا لوجود غيره فلو كانت الهوى متم للصورة كانت عموم اولاهم نصرة
متم للصورة وهكذا بنا ان الصورة مستدما للهوى فليعلم ان كون وجود كل واحد منهما
سابقا على وجود الاخر وهو معنى قوله وبالحكمة لا يمكن ان يدير الاقامة قال الفاضل
ان قولنا الفصل بالماضي لما مضى لان فيه بيان ان الصورة مستدما على الهوى
ولما كان كذلك اسحال عدم الهوى على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة على امساح
كون الصورة على الهوى مبني على ان الهوى قدما بوجه ما على الصورة وشك اخر
وهو ان قوله فمتم البديل متم للمادة لا محالة بالبديل ليس بجيد على الاطلاق فان القسم

لا يمكن عن ان ما وشمل ما ومقدار ما وادان ان كذا كذا في زوال ان معن او شمل معن
او مقدار معن فلا بد ان يحصل ان احو وشمل احو ومقدار احو ليكون بدلا لما مضى ثم
لا يلزم ان يكون مده الاعراض صوراً مقومة للمادة فليكن ان معيب البديل لا يجب
ان يكون معيباً للمادة بذلك البديل بل لوضع ذلك مكان انما يصح في بعض الاشياء بالبرهان
واقول لما بين في هذا الفصل كنهه تقدم الصول على الصول اسرار الى ان المسئلة لا يمكن
لاستحالة الدور ولان الصول لو كانت معيبة للصول لكانت مقومة ببعضها بل وجود
الصورة اما بالاداب او بالارمان وسوحي لما مر وهاهنا معن هو الذي اوردته في بيان
استحالة ان يكون الصورة عليه مطلق للصول واشارته بقوله على انها معلولة من حيث
لاباين دابة دابة العلة فليس شره فاذن قد حصل من ذلك استحالة كون كل واحد
مهما علة الاخرى مطلقاً لاستحالة قيام كل واحد منهما من غير الاخرى ثم انه جعل الصورة
من حيث هي صورة سائبة على الصول وشركه لعلها الناعلة ولم يجعل الصول من حيث
هي صول سائبة على الصورة لان الصول من حيث هي صول فابله محضة خلاف الصورة
فلا يمكن ان يصير فاعلاً ومعطياً للوجود واما السك الذي اوردته الشارح فتنبه ما ذكره
مراراً من كنهه تقدم احدهما على الاخرى واما السك الذي اوردته لان اصابع الشهاب
الجسم عن ان ما انما بعض اصابع الجسم لا في كونه جسماً بل في وجوده وسميته الى ان
حيث هو ان ما لان حيث هو ان معن والاس من حيث هو ان ما يحلج الى الجسم من حيث
هو جسم ما ومن حيث هو ان معن كمال الى جسم معن واما قوله لم لا يلزم ان يكون مده
الاعراض صوراً فنددل على انه ظن ان السك ايب وجود الصول بما معن للمادة فقط
وهذا هو من باب توهم العكس فان كل صورة معن وليس كل معن صورة بل المعن الذي
هو الصورة انما هو جوهر معن هو موطنه ومادة ومده اعراض اقامت اعراضاً
لأنها اقامت اجساماً مسخفة لاني جسمها بل في بعضها ما العارضة لجسمتها ولذلك سميت

بمختصات الجسم فاذن النقص بها ليس بموجود واما قوله فليكن ان معيب البديل لا يجب ان
يكون معيباً للمادة به ذلك البديل فليس معن للمادة لان الذي ذكره لم ينقص الا كونه معيب
الا ان معن الجسم المشخص بالايون وذلك لاننا في اقامة المادة بالصورة **اشارة** ليس يمكن ان
يكون شيئاً من كل واحد منهما عام به الاخر حتى يكون كل واحد منهما مستقداً بالوجود على الاخر
وعلى نفسه **اريد** بيان اصناف القسم الرابع من الاقسام الاربعة المذكورة في الكتاب
وسواء كونها شيئا من كل واحد من الصول والصورة اما بالاحر او مع الاخر
فانه مناسب للدور المذكور في الفصل المتقدم وبذلك يكون اقامة كل واحد منهما بالآخر
لانه اوضح فساداً ولان الثاني باع انما الله ولتظ الكتاب فانه القسم هو الذي
جاءه الناحل الشارح ثالث الاقسام الاربعة التي اوردتها **موقولة** ولا يجوز ان يكون
شيئاً من كل واحد منهما عام مع الاخر ضرورة لانه ان لم يعلق ذات احدهما بالآخر حاز
ان سوي كل واحد منهما وان لم يكن مع الاخر وان يعلق ذات احدهما بالآخر
فلا بد من كل واحد منهما ما شرى ان يتم وجود الاخر وذلك ما قد بان بطلانه ما مره امم الذي
يكون الاقامة معن مع الاخر وحمله انما حصل الشارح على القسم الرابع من الاقسام الاربعة
التي اوردناها وهو كون كل واحد منهما غير متباح الى الآخر وبيان هذا القسم هو ان
كل واحد من الشئين اللذين يوجد مع الاخر لا يحلج الى الاخر وبيان هذا القسم هو ان
الاخر يوجد من الوجه الاول معن اطلاقاً لم يعلق حاز وجود كل واحد منهما منفرداً
الاخر وان يعلق فلا بد من كل واحد منهما ما شرى ان يتم وجود الاخر وهذا هو القسم الاول
بعينه الذي بان بطلانه والحاصل ان هذا القسم يرجع الى عدم اللازم او الى الدور
المذكور ولا بد من هذا المعنى ذكره من قبل ان العلولين المنسبين الى علة واحدة اذا لم
يكن منها ارتباط يوجد بعض ان يكون منها ملازم على لم يكن منها الامتصاصه انما
فقط واعرض ناهل الشارح بان المطمها بيان ان الشئين اذا كان كل واحد منهما

تحتاج عن غير وجوب وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر وانتم ما ذكرتم عليه جمل ما زعم
الا اعادة الدعوى ومبدأ الاحتمال لو لم يكن له صال من الوجود وان كان يحتاج في
الاطلاق الى البرهان فكيف وان له مثالا من الوجود وان الاضافات لا يوجد
الا معاً مع انه ليس لواحد منهما حاجة الى الاخرى لان احدى الاضافتين لو احتاجت
الى الاخرى لما خرجت عنها ولا يكونان معاً ولزم من احتياج الاخرى اليها انه لا
يقان عليهم هذا الملازم لا يفعل الا الى الاضافات فلما دعوى انحصارها في الاضافات
مقتضية الى منه والحوادث ان المتيقن من كون الشيء عن غير الوجود
مع عدم الغير وكون الباقى هو الدعوى بعينه يدل على ان الدعوى واضح بعينه عن احتياج
الى زمان وانما يعيد ذكره بعبارة اخرى ليرفع الالباس واما المضامين فليس كل واحد
منها يحتاج الى الآخر فاطنه هذا الناقص ولا الاحتياج بينهما ايراجا الزم بل مما دام ان
افاد شي ثالث كل واحد منهما صفة بسبب الآخر ولك الصفة هي التي تسمى مضافاً
فاذن كل واحد منهما يحتاج لان دام كل واحد منهما الى ذات الآخر وهذا لا يكون دوراً
ثم اذا وجد الموصوف والصنف معاً على ما هو المضاف المشهور فحدث حلتان كل واحد
منها يحتاج لاني طما لم ينعضها الى الاخرى لا الى طما لم ينعضها الى الغير المحتاج الى الجملة
الاولى فظن ان الاحتياج بينهما ايراجا لا يكون في الحقيقة كذا فاذن ليس الملازم بينهما
على وجه الاحتياج لا سيما الى الآخر على طامته ولا على سبيل الدور وظهر من ذلك ان المعنى
يكون بين المضافين ليست من حسن تقدم تطلانه على معنى عمله معاً وخرجت عنهما
وحال السؤل والصورة ما سبب هذا الحال من وجه وهو تعلق كل واحد منهما بالآخر من
غير دور وكما انه من وجه وهو كون الصورة اقدم واما من السؤل واما لم يكن تعللها
الضابط لان المضافين لا يمكن ان ينعضوا من كلاهما ولذلك احس مع سئل الصورة
بأن وجودها الى السؤل لا يمكن ان الضابط معرض لها بعد تعللها في سائر انواع

المضاف المشهور قوله ليس انه انما يكون التعلق من جانب واحد فاذن السؤل والصورة
لا يكونان في درجة التعلق والمعه سواء قد بين فيما مر ان الملازم ينقسم الى ما يكون التعلق
لاحد الملازمين بالآخر من غير عكس والى ما يكون لكل واحد منهما بالآخر واذ بطل العلم الآخر
ثبت الاول وهو الذي فيه السج الى طمة اقسام هي كون الصورة على اوله واسط
وشركه للعلم وقد ابطال منها الصائمين ونفي واحد وهو كونها شرية للعلم قوله وللصون
في التاسعة الثانية تقدم ما مضى ان يطلب كذا موه انما حصل التاسعة الثانية بالذكر
لان صورة البعد فيها مع كونها محدودة على السؤل الناقصة في جميع الاحوال ابعد وكنته تقدم
هي ما خرج بها في الفصل الثاني لهذا الفصل وهو انها ساركة شيا اخر في الطمة والسؤال على
السؤل من حيث هي صورة ما لا من حيث هي صورة متعينة وانما من تلك الكثرة مستمرة الوجود
فالسؤل **اشارة** انما يمكن ان يكون ذلك على احد الاقسام الباقى وهو ان يكون السؤل
وجوده سبب اصل وعن معنى سبب الصور او اجتماعهم وجود السؤل لا ابطال
الاقسام الجملة الا واحد وهو ان الصورة جزء العلم ثبت ارجى فخرج في هذا الفصل
واشار بقوله ذلك الى ما اوجب طمة في الفصل السابق وبين ان السؤل الذي ساركة
الصورة في العلم ما هو الذي سماه سبباً اصلاً واما سماه اصلاً لانه المستمرة الوجود
المستحقة لوجود العلم على ما مر وايضاً لانه الذي سبب اصل وجود السؤل من حيث كونهما
بالسؤل فان الصورة لا تعدم الابقية الوجود المستند وهو ما ذكرناه موجوداً بابتدائه
الوجود متعارف عن المادة وعما تعلق بها من الجسديات والاعادات الخ لا بالمدكوك
وقد سئل علة كذا ذكره واما المعنى سبب الصور فهو السبب الذي ينعض سبب الصور
وسماه معناه لانه ينعض بواسطة الصور المتعاقبة بقاء السؤل لا اصل وجوده فهو معنى سبب
الاصل في اقامة السؤل المستمرة الوجود وقد وجب العاقل السارخ الى ان ذلك المعنى
هو كذا السرد هي السؤل السؤل الاستعدادات المتعاقبة لسؤل الصورة المستمرة المتعاقبة

واعول انما استبان في مقت الصور لان حصول الاسعد لا يمكن في وجوده في
العلم بعدة ليست من العقل المبدع بل كالحاج مع ذلك الى بعض الاصل وجود الصور
فاذكر مواضيا في طامه وجه الاحياح الله وهو السبب الاصل لعنه على ما سأل في بناءه والى
احوال اتفاده من خارج طبيعة او قسره بحددها بما يجب من التدبر والسطل على ما هو فاعلمه
انما هو في لوجود الصور المتحدده في مجموع ذلك والعين ان حمل على علم الصور فليس ان
يحمل عليها باسرها وح كونه سبب الاصل ايضا داخل في المعنى من وجه ويحمل ايضا على كل
المعنى على طبيعة الصور من حيث هي صورة ويكون عدد الكلام مكررا عن سبب اصل وعن
معنى يحصل وجوده عن السبب الاصل معيب الصور فيكون فاعل العيب هو السبب
والعلم سماه اضلا لاجل انه على ما لو جهن احد ما بالوسط والتماسه في وسط المعنى الذي هو الصور
هو اصل في العلم مطلقا وعلى التدبر من جملة قوله اذ اجمعا تم وجود الرسول في رتبة اجتماع
السبب الاصل والصور من حيث هو صورة لان العلم الهامه الزمنية هي مجموعها وهو مستمر
الوجود على ما في قانون الصور العاقبة سر كسبب الاصل في افاد الرسول ما تشارك
الصور الزمانه وجاعله للمادة جوهر اخر الذي كان بالمثل بما كان لها من الاحوال النوعية
قوله وتخص بها الصور وتخصب هي ايضا بالصور على وجه كمال ما في طامه غير هذا
الجملة قال الفاضل السامع لما بين كنهه على وجود الرسول بوجود الصور اراد ان يشير
الى كنهه يخص كل واحد منها بالافرى ثم ان له شيا وذلك انما قد بينا فيما مضى ان كل
نوع يحمل ان يكون له اسما خاص كنهه ذلك النوع انما يخص بالمادة فتخص تلك المادة
ان كانت لمادة اخرى لزم التسمة فزعم السامع منها ان كل واحد منها اعني الرسول والصور
يخص بالاحد وهذا لا يفي في الدور لانا جعلنا اب كل واحد منها على السخص الاحد و
لما على ان رسول ان يخص كل واحد منها باب الاحد موقف على انضمام ذات كل
واحد منها الى ذات الاحد موقف على يخص كل واحد منها فان المطلق غير موجود

والمعنى موجود فذا سقم انه غير ممكن ان كان عن ذلك بان يمنع منه المبدء فان انضمام
الوجود الى الماسه لا موقف على غير وجه كل واحد منها موجودا فكذلكها اقول لتخص
الرسول باب الصور معقول فان الرسول انما يصير منه الرسول لعنه لاجل صورته تعنه
لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما طامه وانما يخص الصورة بالرسول
فليس معقول لو جهن الاول ان هذه الصورة لم تعنه هذه الصورة بعنه لاجل الرسول من
حيث انها ميروا ما فان هذه الصور لا تعمل متاخره لهذه الصورة ومعلمه بها من حيث هي
رسول ما خلافت الرسول فانما يعمل ان يكون هذه الرسول وان لم يكن من هذه الصورة فاذن
لتخص الصورة بالرسول كونه من حيث هي هذه الصورة لان من حيث هي مطلقه وانما في
ان داب الرسول هو حصة العاقلية والاسعد اذ فكيف يصير علمه وفاعلا للشخص في قد
فعل ان كل نوع يحمل ان يكون له اسما خاص فذلك النوع انما يخص بالمادة اي يخص بها
من حيث هي فاعله لتخص يصير النوع لاجلها كنهه لان من حيث هي فاعله لذلك على انما علمه
الاعراض الكنهه انما كالموضع والآن ومتى واشتالها المساه بالخصائص فظهر ان لتخص
الصور كونه بالرسول المعنه ومن حيث هي فاعله لتخصها ويخص الرسول بالصور المطلقة
ومن حيث هي فاعله لتخصها وسقط الدور وهذه المسئلة من غوامض هذا العلم واما قول الفاضل
الشارح الشئ المطلق غير موجود فليس بصحيح وذلك لان الشئ المطلق يمكن ان يوجد بلا شرط
الاطلاق والتقدير ويمكن ان يوجد بغير الاطلاق كما ذكره والاول موجود في الخارج
والعلم والذات متمازها وانما موجود في العمل دون الخارج فاذن ليس صحيح ان العمل
نه غير موجود اصل واما انكوب بانضمام الوجود الى الماسه فمخرج ايضا لانها امر
عقلاني ولا يصح الخلق ان يكون له رتبة من حيث هي خارجة في احكامها كماله وتخص
من حيث هي غنم **وهي وتبين** انكوب سول لما كان كل واحد منها يرتفع الى
يرتفع فكل واحد منها كالمخرج في مقامه وانما الذي يخصك من هذا اصل حقيقة

ان العلم كحركة يدك بفتحة او ارتفت رفعت معقول كحركة المنع واما المعقول نفس
او رفع رفع العلم نفس رفع حركة المنع هو يدى رفع حركة يدك وان كان معقول كحركة
اكن رفعه لان العلم نفس حركة يدك فان رفعت واما معنى الرفعين معا بالرفع ورفعت
العلم معدوم على رفع المعقول بالذات فانى الجاهل بوجودها لا يجب ان يلدزم من
معدوم واهول هو بسبب جهل المعقول الى الصورة من حيث الذات بالاكس ورفعت
سك وهو انما لما لا زامى الرفع نفس احدهما بالتقدم او التاخر اولى من الاخر وهدا السك
لا يخص بهما بل هو وارء على احد قسمي اللازم الذي يكون من العلم العام ومعلومهما والآخر
ان اللازم الى الرفع انما يكون من جهة الزمان ولا يكون من حيث الذات بل رفع احدهما بالذات
اقدام من رفع الاخر ولذلك كل عدم العلم على عدمه فان في جانب الوجود اجاب العلم
ما يوجد معا اقدم من اجاب المعقول ووجود العلم اقدم من وجود المعقول **تذنيب**
يجب ان يمتنع من تسك وتعلم ان الحال في الامور صورته في عدم الصورة هذه الحال
الحكم الذي لا يمارى صورته هو الكليات باسرها وبيان ان حالها في عدم الصورة حال العدم
ان على كل واحد من السولى والصورة بالآخرى مساك الصا امان كون من الجاهل على السوا
ومو بظا لا لدور او لعدم اللازم واما ان يكون من جانب واحد ولا يجوز ان يكون للجهاج
هو السولى لان الجاهل لا يكون ما عدا فادن هو الصورة واما ان يكون على السولى واداه
والدور على والا لان بطا مرفعى ان شر كسبب اصل كون مجموعها على السولى
قال الفاضل الشارح فلا عاوت بين الكلام في الكليات والعقوبات الابش واحد وهو انما
بمنا فى العقوبات ان السولى ليس من الجاهل بان فلان الصورة او ازال وجب ان
يعمها بدل ذميب بدل مسم لما دها بالبدل وهدا لا يصور في الكليات بل ببناء منها بان
انما لا يكون ما عدا وهدا البيان بان حالها الا ان السج لالم ذكر في العقوبات هدا البيان
العام واقصر على البيان الخاص بها ام باللفظ منها في موزة ان الحال فيها واحد واقول

وساوت الحال فيها انما شى اخر وهو ان استعد السولى لسوى الصور في الكليات
لازم لادها مستعار من مبدعها وفي العقوبات غير لازم لها بل مستعار من الاحوال المحلقة
المحدودة الخارجة الا ان بيان الحال فيها لا يحلف هذه العاوت **تذنيب** الحكم من بسيط
وهو قطعة والبسط منى كخط وهو قطعة والخط منى منقطع وهو قطعة الكليات المصلح لها
الذات ثمة انواع الحكم العظمى والبسط وهو السطح والخط وسفل بها في الشبه نوع اخر من
غير جنبها وهو النقطه فالحكم هو مقدار ذو وضع له ابعاد ثمة والبسط هو مقدار ذو وضع له
بعدان فقط والخط مقدار ذو وضع هو طول لا وضع عرض والنقطه هى ذو وضع لا جرد الصور
الحكم لادها مسلم الحكم العظمى ولذلك ربما شبه احدهما بالآخر عام والحكم العظمى مسلم
البسط والسطح الخط والخط النقطه لانها مل باعبار السامى فذلك انصلت مباحث العقادات
بمباحث الاجسام والمناات بمباحث الحكم العظمى وادخل في المباحث الخاصة بالعرض و
بمباحث البقاء فادروا هذا الفصل بعد تلك المباحث شيئا عليها واعلم ان الحكم في قوله الحكم
منى هو العظمى لانه بالذات معروض البسط والحكم الطبعى انما يصير معروضه ببسط الحكم
وقد افاد سوله الحكم منى ببسط اسباب البسط او لا وكنته لزوم الحكم ما نسا وذلك لان انهاء
الشي انما يكون عند انقطاع استداده الاخذ في جهة ما ولما كان الحكم دائما ذات ثمة وانها
الواحد منها في جهة من حيث هو واحد بعضى بناء الاشئ الباقى فاذن الحكم منى كما شئ
ان يكون دائما فاذن فقط وهو السطح ببسط ومكة السولى في انهاء البسط ما كخط واما الخط
فهو امتداد واحد مجرد عن الاخرين فهو منى ما لا امتداد له اصلا وكون داو من لان مبدع
المقادير ذات اوضاع فيها ما كذا كذا وادى ذو الوضع الذى لا امتداد له اصلا هو النقطه
فان خط منى بالنقطه وسمى بسبب عدم الامتداد فيها قال الفاضل الشارح انما لم يقل ثمة بان
الحكم هو البسط بل قال منى ببسط لان البسط كم وانها من المضاف المشهورى فانها ثمة
لدى الهاء فاذن السولى بان البسط ثمة الحكم خطا بل هو الذى به مناسى الحكم واقول

الحسن معنى ان هناك ثمة امور اولها ما هو السطح الذي هو المقدار الحاصل ذو البعدين وانما
عدم الجسم معنى نفاذه وانقطاعه وانها لا لالعدم المطلق وبالمباضا فادارة الى الجسم وانما
استدل على سبب الاول للجسم ثوب التكاليف من موارن ومسند للادل وانما الثالث
فان احرع عروضة الاول فان الجرح سطحي مضاف الى ذي السطح واذا احرع عروضة الثاني فان
نفاذ مضاف الى ذي النفاذ **قوله** والجسم لم يزل السطح لا من حيث هو جسم بل من حيث لم يزل
الناسي بعد كونه جسم فلا كونه واسمح ولا كونه مسامحة في السطح جسم ولا ذلك قد يكون
قوما ان مسودا جسم غير متناهي الى ان بين ثمة امتناع ما يمتنع وانه قال اننا في الشارح
مراد ان السطح والناسي ليسا جرمين لما صدر الجسم لا متناهي التناك تصور الجسم من صور مباح
من تصور جسم غير متناهي والناسي لا تصور الا بعد لصور اجزاء ثم اعرض عليه ما ان تصور الجسم
ويحتاج الى معرفة النفاذ عن السطح والصور الى الجرح ولم يكن ذلك الا يكون تصور قبل معرفتها
فانها مكتسبة بالرسوم وبعد معرفتها تامة مكسبة بالحدود ومثله عليها او يكون تصور الشيء غير متناهي
لتصور اجزاء وكف ما دارت العنقه فلم لا يجوز مثله في السطح والناسي الاول والحواس حنة
ان اجزاء الشيء في العمل اعني انكس والفضل غير اجزاء في الوجود اعني الصورة والمادة
والجسم تصور اجزاء العنقه ويطلب باجاء الوجود وان كانت الادلى بالكونية عليه
على الاحرة فان الابعاد الماخوذة في حد الجسم دل على صورته والصور الماخوذة دل على نفاذه
والسطح والناسي لا العمل كونهما جرمين عيلين اذ هما ليسا بمحمولين على الجسم فثبت السطح انهما
ليسا جرمين في الوجود وذلك لان السطح لم يزل الجسم بسبب الناسي المعلى بطرفه واجزا لا يكون
كذلك ثم احمل ان تصور كون ذي السطح وذو الناسي جرمين عيلين كونهما محمولين عليه
فثبت انهما انما ليسا كذلك لاننا تصورهما عن صورهما واعلم ان الناسي لا يتصور بغير العملين
وبجاء الوجود في مقتوم بعلته فالمادة بالصور وحقه النوع من الجنس بالفضل والجسم
لا يتصور بالسطح الواحد من هذه النفاذ الا الاولان فلما راما الاخر فاستسا وموان السطح

لا يعمل الجسم وقال انما مضافا على قوله من حيث لم يزل الناسي انه مضاف الى السطح لم يزل
الجسم بواسطة الناسي وهو معنى ان يكون عروضا للناسي للجسم قبل عروضا للسطح له ويظهر
لاننا قد بينا ان النفاذ اضاف عروضا للسطح والعارض ماحر من الموعود فكيف يكون
عروضا للنفاذ للجسم قبل عروضا للسطح له ثم قال ويمكن ان يحاط بان النفاذ المتأخر
عن السطح يمكن ان يكون سببا لسبب السطح للجسم طالما لا وسط في برهان العلم اذا كان معلولا
للاكثر وعلى بسوء للاصغر واقول اما قوله النفاذ اضاف عروضا للسطح معنى كون النفاذ
من المضاف المحقق ومضافه من حكمه من قريب فانها من المضاف المهورى فلو لم يزل ذلك
ثم انه ان اخذ النفاذ ماره مع السطح وجعلها بدلك الا حيا وحسنة فكيف شاع له ان يحل
اضافا والعارض الى موعودته نفاذ العروضا ذلك العارض للمعروف فان ملك الاضاف لا
يعمل الا بعد العروضا فانظر الى هذا الرجل الماضل كفت بخط في طوره ولا بالي ان يدب
وما حسنا من مل وموان الانقطاع عروضا لا متناهي والجسم اولاهم السطح لم يزل ذلك السطح
فانما لم يزل لهما الاضافا ما عيار من رزق هذه الشبه **قوله** واما السطح كسطح الكره من غير
اعشاره كاد قطع فوجد ولا حظ واما الكره والسطحان والسطح لهما عرض عند الحركة والحظ
كحيط الدائرة فوجوده ولا نقطة يبريد بان لزوم الخط للسطح والنقطة للحظ اعصابا واسطة
الناسي فانها لا تعرضان لهما مع عدم الناسي ويجب ان تعرف اول النفاذ الى استعمالها
في هذا الموضع فنقول الكره جسم كسطح سطح واحد في داخله نقطة كون جميع الخطوط الخارجة
منها الى ذلك السطح مساوية والدائرة سطح مستوي كسطح خط واحد في داخله نقطة كون جميع
الخطوط الخارجة منها الى ذلك الخط متساوية والنقطتان مركزا هما والخط المستقيم المار بالمركز
المستقيم في النقطتين الى المحيط فترهما واذا انطقت الكره بسطح مستو حدث فضل مشترك بين النقطتين
هو محيط دائرة على سطح الكره واد ارض الكره كحركة وضعه مستدرة حدث عليها
نقطتان لا تحيطان بها قطعا با وقطر منها هو المحور ونقطتي اعظم الدوائر على سطح الكره الذي

يتساوى ابعاد جميع النقط المفروضة عليها من البطين وقد بين من ذلك ان الخط والنقط انما
 موجودان للكرة باعتبار احد امرين اما القطع واما الحركة **قوله** واما الحركة فبما يتصلح اقطار
 وعند الحركة ما او بالعرض وقبل ذلك فوجود النقط في الوسط كوجود النقط في الثلث وسائر
 ما لا يتساوى فانه لا وسط له ولا سائر متماثل الا حوالى المعادير لا بعد وقوعه بالنسبة
 فيما من حركة او بجزءه واد اتممت في كذا الدائرة وفي داخلها نقط لعمامة سائر النقط
 فيما نقطها سواها الجسم هو المنقسم في جميع الاقطار ومعناه ما في قسمه فيها فريد ان الذي
 لا يصير مركزا موجودا فيها الا باحد ثلثه اسما احدا التقاطع والثاني الحركة والثالث العرض
 فان تقاطع الاقطار انما يكون على نقط من المركز وحركة الدائرة انما تنضى يكون نقطه
 من الحركة في الجهات المحلقة من المركز واما العرض فظاهر واما قبل عرض هذه الامور
 فوجود الحركة في وسط الدائرة كوجود النقط في ثلثها فان موضع السطح في الثلثين معتد
 بالتوجه قبل العرض على وجه لا يمكن وقوعها بعد العرض في غير ذلك الموضع فكذلك حال الحركة
 ثم ذكر ان وقوع النقط في المعادير انما يكون بالنقط ولا يخرج الى الفعل الا بسبب الاجرام
 او العرض كما ذكره مرارا قال الفاضل ابوح لاسك ان امكان حصول هذه النقط حال
 في الدائرة بالنقل قبل التقاطع والحركة والعرض ثم ان المركز غير ممكن الحصول لاني موضع
 وهذا الامكان لو حث اسما ذلك الموضع عن سائر المواضع فاذن مركز الدائرة موجود
 بل هذه الاحوال ومكذ التول في سائر النقط فاذن يكون السطح الغير المساس موجودا
 بالفعل ويلزم من ذلك الانقسام الغير المساس بالنقل والتول بان اختلاف الاعمال
 لاوجب الانقسام واذن الحركة ايضا لاوجب الانقسام والكواكب ان هذا العرض
 العرض لا يمنع رفع اسمه مع ثوب معناه بل يمنع بان العرض والدائرة ان لم تعرض فيها
 شي لم يزلها شي ما ذكره وبذلك الحكم لا يخص الدائرة بل الخط الواحد المساس لا ينصف والنصف
 مصنف ويلمح حادسي مما ذكره في ثلثها من سائر اجزاء الخط الا انها سائر العرض لا يمنع

بان سواها لا يلزم وان لم تعرض لان تصور النصف فرض قبله عن المنطق وان سلم
 من ان الجسم على السطح في الوجود والسطح على الخط والخط قبل النقط وقد حقق به الابطال
 واما الذي قاله بان النقط في كذا النقط فانه لا يمكن ان يكون خط السطح كسطح الجسم فهو
 لمنقسم والتصور والتحليل الا ترى ان النقط اذ تعرضت بمحرك بعد عرضها ما يتحرك فيه
 وهو مقدار ما خط او سطح كلف يكون ذلك بعد حركتها فاذا ذهبت ان هذه الامور كلف
 في الوجود وان الذي قاله كذا النقط المنقسم في عرض حقيقي بل هو تخيلي فنقط والفاصل
 عنه عن الشرح **تبيين** ما سهل ما سأل لك ما مل ان الابعاد اجسامها مما نفع عن السطح
 وانه لا يتجدد جسم في جسم وافت لا غرض وان ذلك لا لابعاد الله تعالى ولا سائر الصور و
 الاعراض فلو كان ابعاده اصل الابعاد اجسامها وانه لا بد من كونها كذا او كذا او كذا
 المسئلة وما بعده من الطبقات خلاف السائل المتقدمه وانما اورد هذه المسئلة منها لعلها
 بالعبارة والبيان في كلامها والاسسها وان الجسم لا يتجدد في جسم وافت لا غرض عنه
 كما لا يخفى ان كذا النقط المنقسم في عرض حقيقي بل هو تخيلي فنقط والفاصل
 سوف ذمته عند حكمه اولى بنبه عليه بالاسسها فكذلك لو وان ذلك لا لابعاد الله تعالى
 ولا سائر الصور والاعراض فانه ايضا يثبت على ان السوي وسائر الصور والاعراض
 لاحصاء لها في العلم الا بالعرض والابعاد اجسامها هي المخصوصة بالعلم بالدار ولا سلك
 في ان عظمين كتمان ما اعظم من احد ما فان العلم اعظم من حركته والبول ما لا يمكن
 يكون العلم مساويا لجزءه واعلم ان السطح لاحصاء لها في العلم فكذلك لا تتابع عن الاجسام
 الواقع للاسماز الوضعي على سبيل الاتحاد والخطوط حكمها من حيث الطول حكم الاجسام
 ومن حيث العرض والنبض حكم النقط والسطوح ايضا حكمها من حيث الطول والعرض
 حكم الاجسام ومن حيث العرض حكم النقط وكذلك سبيل الخطوط والسطوح بعضها على بعض
 حيث يقع الاسماز الوضعي من حكمه بان هذا الحكم يشترك فيه المقادير باسرها

ان قول من حيث هي مباد **رأسه** انك كذا الاجسام في اوضاعها مارة ملاحظة و
تارة متدبرة و تارة متباعدة و قد كذا في اوضاعها مارة تحت قسم ما فيها اجساما محدودة
العدد و تارة لا عظم و تارة لا صغر بين ان الاجسام الغيرة انما هي ان لها اوضاعا محدودة
كذلك بعضها العاد و محدودة الاحتمال لعدد رايه و عدد ما يقع بها خيرا و قد رايه فان كان فيها خيرا
اجسام و امكن ذلك فهو ايضا بعد مقداري السس على ما قال لاشي محض و ان كان لا جسم
بعد ابطال الكذا و يعاون به لزمان و قد زعم انه لاشي محض و قد زعم انه بعد ممتد في جميع
الجهات من سائر ان شكلة الاجسام ما يحصل له و يكون مما لها و قال الساصل السارج يعني
بالكل ان يوجد جسمان لا سلفان و لا يوجد بينهما ما يلي و احدهما و اقول هذا العرف للحلا
الذي يكون من الاقسام و هو الذي يسمى بعد منظور و لا يتناول الذي لا ساسي و الشيخ قد اطلق
في هذا الفصل من حيث الزعم الاول بان فرض له اجساما مختلفة ابعادا بينها السقدر الحلا الواقع
بينها ما فان لاشي محض لا يمكن ان يسد ربي السلام من ان الكذا الذي يقع من تلك الاجسام
في تلك السواء و الا ساء و السقدر و انه تجرعي السد و المسكره و اضاف الى ذلك مقدمه هي
ان كل ما كان كذا فهو انكم تسفل اعني لبعده المقداري و اما ذكركم مصل اعني الحكم و اذا كان كذا
فقد تم لسنن حكم فهو بعد مقداري لسنن لاشي محضا و زعم العرف الاول و ان كان لا جسم
ما زعم العرف الثاني **تبيينه** و قد بين ان البعد المصل السوم بلاده و سنن الابعاد
بالحسن لا يدخل لاجل بعدهما علا وجود النزاع فهو بعد صرف و اذا سلك الاجسام في حركاتها
يخرج عما بينهما و لم تحت لها بعد منظور فلا خلاف في ابطال المذمت لك و اما ابطاله بوجهين
اولهما باصا و مقدم من ما تقدم بيانه الى الحكم الذي يثبت في الفصل المتقدم احدهما ان البعد
مصل السوم بلاده و هو سنن في باب اسباب السد و الثاني ان ابعاد الجسم لا
تدخل في فصل العرف و قد اضاف الاول الى الحكم المذكور صا و كذا الكذا بعد المصل
و البعد المصل ذو مادة فكلما بعد ذو مادة هو ان لسنن بعدا صا على ما سنن و غير ذلك

قوله فلا وجود للزاع هو بعد صرف اداء اوصاف الساتة الى صار ملكا الحكيم بعد مصل والبعد المصل
 منحي خذ سلوك الحكيم الى فاعلا حتى خذ سلوك الحكيم الى ولا مصل له فلو ان ليس له مصل فلو ان
 شانه ان يكون مباحا للحكم على السورون وغيره من ذلك بقوله فاذا اسلك الاجسام في حرارتها
 حتى عبا ما عبا اى من الكلال ولم يثبت لها اى الاجسام بعد مظهر اى من الجمع قوله فلا خلا
 وانما قسم الفصل بالثلاثة وانما لم يستعمل فيه مدمه لم عين **المشاره** ولقد سببنا نحن
 مشغولون - الطام في المعنى الذي يسي عنه في مثل قولنا حر كذا اني حله كذا وكون حله كذا و
 من العلوم انها لو لم يكن لها وجود فان من العلم بان يكون مصداق المحرك وكنت يحرك مع الاشارة
 كولا شى فبين ان المحرك وجودا خارجا لاثبات الحيات والجمه من الى يمكن ان مصداق المحرك الا
 على الاستقامه او الاشارة الى كيفية في نفسها ووجه المسامحه انها كما صحق بنامات الامداد
 قال الفاضل السراج للثانيه من وجهين احدهما ان الكلامين انهما ان والجمه فاسمه للثان
 والثاني انها امر بعد من الثمانية والاولى من كذا والسطح منى ما بينهما واستدل الشيخ على وجود
 يباين احدهما ان الجمه بمقتضى المحرك والمحرك لا يقصد بالى موجودا وانما ان الجمه سائر لها
 وبما سائر اليه فهو موجود **المشاره** اعلم انه لما كانت الجمه مما سمع كذا المحرك لم يكن من المعقول
 الى لا موضع لنا فيجب ان يكون الجمه موضعها منا ولها الاشارة بما ارد بيان ان الحيات
 في باب اذ صاع و ليست من المعولات المحررة الى لا موضع لها ومنه بى سائر كذا
 الاول من الثمانية في الصفرة و هو ان الجمه بمقتضى المحرك والمحرك لا يقصد بالى
 ثم بين هذا الكس ايضا ان المصطفى العباس الثانى من المذكورين وان كان بما جئت
 المقصد فان لمسته في نفس الامر موقوف على هذا العباس و هو ان يقال كل جمه دو موضع
 وكل في موضع قابل للاسناد **الحكمه اشاره** لما كانت الجمه ذات موضع فمن البين ان وضعها
 في امدها جدا لاسان والمحرك ولو كان وضعها خارجا عن ذلك لكانت لها لسانها
 الى ان يكون منسبه الى ذلك الامداد او غير منسبه فان من منسبه فاذا وصل المحرك

الى ما فرض لها وبالحرك من المجرى لم يمت لم كل ما ان سال انه مترك بعد الى
 الحكة او سال مترك عن الحكة فان كان مترك عد الى الحكة فالحكة وراى القسم فان كان مترك
 بعد الى الحكة فالحكة وراى القسم فان كان مترك عن الحكة فالحكة لا وصل اليه من الحكة لاجل الحكة
 بين ان الحكة حرك في ذلك الامداد غير مستقيم هو طرف الامداد وجهه الى الحكة فالحكة
 لان ان حرك على ان علم كفت بعد الامداد اب اطراف بالطبع واما اسباب ذلك
 وسواء احوال الحركات الطبيعية فلو كان ما فيه الحكة وانما اخره الى هذا الموضع لان
 من الواجب تقدم ما ان الله على ما ان الملائكة فلو ان اولها موجوده ثم بين ان وجود
 على اي حال الوجود ثم بعد ما ان الملائكة فلو على وجهه طرف الامداد غير مستقيم
 وانما تحقق ذلك بوجود ما من الامداد اب طرف الامداد بالنتيجة الى الامداد
 تمامه وطرفه وانفسه الى الحكة والاشارة جهة وما في الكتاب نظرا ليعلم ان سؤل انه
 قسم الحكة الاخرى كحسب ذي وضع الى حركه ان وجوده في حركه فلو وجوده فلو
 هذه القسم حاضرا بالعباس الى ما لا قسم في جهة الحكة انما بالعباس الى ما قسم بها
 فلو حركه لان هناك قد يكون قسم احدهم الحكة فلو اراد قسمه لا يصح الا بالعباس الى
 ما لا قسم في ما ان ان القسم منقسم مصادره على لفظ والحركات ان الحكة في القسم
 لا يكون له كون ان من جهة واما الى جهة والعدد والاولان والافعال ان يكون جهة
 حركه من مسافة الى قطع ما حركه وموج فاذن القسم حاضرا **وهو وتبين** ذلك
 سؤل ليس من شرطه ما الى الحكة ان يوجد فلو حرك المستحيل من السواد الى البياض
 ولم يوجد البياض بعد فان اخبر بعد اني ذلك فاعلم ان الامر من سماء من وانما
 في شك في غير ضاير في الغرض اما الفرق فدان المجرى الى الحكة ليس كحل الحكة مما
 سوفني فصل في ما حركه من ما حركه بوجهه او الدب من مترك ولا يجعل اما عند تمام
 حركه من الوجود والعدم مكن وقت الحركه واما الى حركه فلو الحكة لو كانت تحصل

بالحركة لها وجود وان وجودها وجود ذي وضع ليس وجود معمول لا وضع له وذلك عرضا
 على ان الحكي هو الفرق وعليه بما ما سئل به الفرق من النظام في الوهم موسك في كبرى احد
 العاقلين الذين اثبتا بها وجود الحكة ومن قولنا المجرى لا يصعد بالنسبة بوجوده فاذن
 منقسم عليه الكرى واجاب عنه بشئ احد ما جعل الكرى احص ما كانت وهو ان سال
 المجرى في الاصل لا يصعد بالنسبة بوجوده فان لم يحصل المقصود وهو هو الفرق والساني
 الزام السك لان السك غير فادح في المظ وذلك لان الحكة التي تحصل بالحركة في الحكة يكون
 موجوده وادب وضع وهو مطلقا فانما ما سميها الا لان شئ يكون الحكة موجودة وادب وضع
 وهو اجواب حركي غير رباني ولذلك قال على ان الحكي هو الفرق **التمه الثاني الحجة**
واجبها الاول **والثانية** الاجسام ينقسم باعتبار الحركات الى ما سئل عليها وكذا
 وموجبها الاول والى ما لا سئل عليها من اجل ما سئل عليها وهو وجهها **الاشارة**
 اعلم ان الناس شروا الى حركات سئل من اجل الفرق والنسب وشروا الى حركات
 سئل من اجل سئل النعم والاشكال فبما سئل من اجل ذلك فلو سئل عما يكون بالنسب واما
 انواع بالطبع فلا سئل كفت فان ذلك فلو اثنان جسم محدود الحركات محط بالاجسام واما
 الحكة معمول بل الحرك في مترك ذلك لما كانت الامداد اب التي تربطه ونوم بعضها
 على بعض على او انا فلو اتم افعي ابعاد الحركه لانه لعل امداد طرفان كانت الحركات
 به الا اعتبار سائر اثنان منها طرف الامداد الطولي وسماها الانسان باعتبار طول قامته
 من قام بالوقوف والنجت النون منها على راسه بحسب الطول والنجت ما سئل واما سئل
 الامداد الوضو وسماها باعتبار عرض قامته باليمين واليسار النون على اليمين جانبا بحسب
 الاغلب واليسار ما سئل واشكال طرف الامداد الباني وسماها باعتبار شئ قامته بالتمام
 والكلب العدم على وجهه والكلب ما سئل من سئلها في سائر الحركات والاجسام حرك السك
 على هذا النسب واما سئل ما سئل غير واحد وهو ما من بعض الامداد ت على بعض فاما

ان لم يصح ذلك فانه الجواب الى سى اطراف الامدادات غير متساوية بحسب اماكنها
 في جسم واحد بل بالناس الى نقطة واحدة قال الناضل السارح الحكم ان الجواب سبب سهو
 وليس يحى فان التكرار لاجلها بالنقل ولها جاب لا يتناهى بالسوء الاول وفيه اصح ثم قال
 محاذ ما لبعض المتقدمين واما المضاعفات فتعد جهاتها عدد ودما النقطة والخط والسطح
 ان سماء على جهة او مل عد الخط والسطح ان لم يصح النقطة مثلا المثلث جهاته ثلاث
 اقول هذه تسمى بخلاف ما يقرر فاما ان المقرر مساكن ان الجهة طرف الامداد واضلاع
 المثلث ليست اطراف الامداد بل الامدادات سى اطراف السطح والفرج الى المقصود
 فنقول الجواب السبب سبب الى ما لا يبدل بالارض وهو النوى والسيل والى ما يبدل
 وهو الاربعه الناقصة وذلك لان الموجب الى المشرق ملاكون المشرق مدائه والمغرب حلقه
 والجنوب عنه والشمال شماله ثم ادناه الى المغرب بدل الجمع نصارا فان مداه حلقه
 وما كان عنه شماله وبالعكس هذه تبدل بالارض وليس النوى والسيل كذلك فان التمام
 لو صار مكوا لا يضر ما على راسه فوفا وما على رجله محتال صار راسه من تحت ورجله
 من فوق وكان النوى واليحت محالهما والناصل السارح جعل الارض موان نصرة الجانب
 النوى ضعيفا والضعف فوفا معنى المن شمالا والسمال عسا ومكدا الدمام والحلف و
 الاول فرض واقع وهدا غير واقع وقال ايضا النوى والسيل يبدلان بالارض ان جعل
 الاعصار بالراس والقدم فان تمام تحتين على طرفي قطر الارض بعضى ان يكون ما على
 راس احد مما على قدم الاخر ولا يبدلان ان جعل الاعصار بما عوب من السماء وما على
 اقول ليس المراد من اعصار الراس والقدم ما على راس الشخص وقدمه ما يابنا ان ذلك
 يبدل بالناس بل المراد ما على الراس والقدم بالسطح وعلى هذا الاكون الطرف الاخر من قطر
 الارض هو الذي على القدم والسطح وقصر نصا قوله ومل ما منه ذلك بالكل الذي سى الجاب
 شرفي منه مسا والجاب النوى شمالا سببا بالانسان الذي سى حايه الذي يظهر منه وجركه

مسا وكحل ان يفسر ذلك بالمدام والكلف لانه ذكر النوى والسيل والمن وشان ولم
 يذكرهما وشان المن والسمال يبدلها بالارض لان السبب لا يمد المن وسال قوله
 فيما سبب تفسير قوله وما سببه ذلك ما حكى على وجه الشبهة المذكور فوسط سماء شبه دائره وما
 ما يمد حلقه واحد بغيره وهو والاخر سنله ذلك سى لا يتصوره فانه لم يابن السبب قسمه الى
 الى ما يطلع والارض والصفه عاما للارض الى منى ورعه لان الامور النقصه لا يصفه
 قوله ثم سى سى من وضع تحت في خطا وما سببه من سبب من سبب الى ان من
 جهة محالها اخرى من غير تحت اذن ان مع سبب خارج عنه وما على ان يكون حيا وحيا
 والحمد والواحد من تحت مودك وما يضر من جهة واحد ان فرض وهو من على كل ما
 يحصل حسان وسماط وان سى ان الجواب الى سى الطبع دون وسبب وشان لا يحد
 اذن اما ان مع حكم واحد لان تحت كونه واحد او اما ان مع حكمين والحمد بحسب ما يكون
 واحد ما محط والاحر محاطه ويكون وضع حكمين مسان وادان احدهما تحت والاخر
 محاطه ودخل المحاطه الى ذلك الاشارة بالنص وذلك لان محط واحد محط وطرف الامداد باهر
 الى تحت وباطنه وبعد الذي تحت ومكره سوا ان حشو وادان عنه حلا وادان
 وادان على الوجه الاحر قد دعه العرب والوجه السبب لم تحت ان يحدوه لان بعد سبب
 تحت ان يكون تحت واحد معين ما لم يكن تحت وكما كان بان مع منه في محاذ وادان
 كنهه الا لان تحت ان يكون له معونه في نوى يكون جسمه ما يدور سماء عند فرضه و
 اعصار وضعه من البين ان يتررا كنهه وادان ما انهم حكم واحد كنهه لسبب لانه على طبعه كنهه
 على من تحت سوا كل ما موحه يحد من ما بين ما لم يكن الجسم تحت كنهه العرب ولم تحت ما سببه
 تتررا الراس مع سى وادان الى كتاب ان يقول قد سى ان ارضه وادان وضعه جسان مستند
 بالسطح يكون من وضعها ما على سى مساه خفا ان او طوا ما على سى كنهه وادان
 لدمه او لم يصفه ان وادان الفرضه بان يكون حيا من سائر ما يكون الحده وفيها بالارض

اسماء المجدد سواها بالكتاب بالطلع لا لاسماها كنف فان والالتان الرمان على ساسي
الامداد ادب فقامي اسباب الكتاب التي هي مبالغ للامداد ادب وانضاج البسبب
ما بالطلع من الجباب بالسطر والمجاز عما بالرض واعلم ان عدم مجد الكتاب على ذوات الجبهه
مخوز ان يكون ما عليه لا من حيث كون ذوات الجبهه اجساما فان الجسم لا يجوز ان يكون حلة
فعله طم اح جابحي مانه بل من حيث هي ذوات جهات اعني يكون على هذه الوصف اللازم
لها ويجوز ان يكون بالطلع فان وقع المجد من حيث هو مجرد روح رفع ذوات الجبهه حيث
او صاع الجبهه ورفع ذوات الجبهه لا يوجب رفع المجد من حيث هو مجرد ولهذا لم يحرم السبح
سما باحد السمين والصلالم بذكر السبح ان وجود الجبهه بعد اصباح ما فرغ عن وجود الاحسام
ذوات الجبهه مل يجوز ان يكون مسددا على ام لا وذكر الناضل السارج ان الالسن كما ذكره
في النقط السادس في بيان ان الجاهل ليس على المحوي له لا يجوز ذلك لان عدم الخلاء
مبارك لوجود ذوات الجبهه فان ما هو وجوده عن وجود الجبهه ما فرغ عدم الخلاء انضاجه
والمتاخر عن التي يمكن معه فاذا ن عدم الخلاء يمكن مع وجود الجبهه لا واجب ولم يزم منه
كون الخلاء كذا في داء مسددا بغيره وهو **قد نيب** يجب ان يكون الجسم المجد والكتاب
اما على الاطلاق كخطا ليس له موضع يكون فيه وان كان له وضع بالناس الى عمره وان
كان ليس كخطا على الاطلاق فيكون له موضع لا يمارد ما ريد ان مذنب اسباب مجد الكتاب
وكونه غرضي جهه بيان سائر احواله فيقول في تعريف الموضع والمكان اسمان مراد فان
وما عند الشيخ عارمان عن السطح الباطن حكم كخط بالجسم ذي الحان وما به ذلك السطح
والوضع بطلن بالاسمرك على معان ثلثه عامر والمراد ههنا ما هو احدى الممولات ومثله
بعض الجسم بسبب نيب بعض احواله الى بعض والاشياء ذوات الوضع غير ذلك الجسم
اما خارج عنه او داخله فالاسم فانه ميمه عارضة للانسان كسب انضاجه ومولنسب
بعض احواله الى بعض ويجب كون راسه من فوق ورجله من تحت وهو نيب احواله

في الاشياء الخارج عنه ولولا هذه الاعشار لكان انضاجه وادواته في
الاجسام تنقسم الى محيط على الاطلاق غير محيط والى ما عداها مما هو محيط وظاهر ما ذكرنا ان القسم
الاول لا موضع له اصلا وله وضع ولكن كسب نيب بعض احواله الى بعض ويجب الاشياء
فيه وانما يجب الاجسام الخارج عنه فلا وانما القسم الثاني هو الموضع والوضع بالاعشار ان جمعا واذا
بين هذا وقد سبق فيما مر ان مجد الجبهه محيط بذوات الجبهه لولا ان كان كون محيط على الاطلاق
وكون حكمه في الموضع والوضع ما ذكرنا وانما ان يكون محيطا على الاطلاق بل محيط بذوات الجبهه
في محيط بغيره ويكون لا محاله لموضع ووضع الا ان يجب ان لا يمارد موضعها لاجساما ان المجد
لا يجوز ان يمارد موضعها وادواته فانه لا يكون المجد الاول الا القسم الاول فان
كان القسم الثاني وجوده بالاول موضع مجدده موضع الكتاب ووضع لم يجد بعد ذلك حكم
الكتاب المستمرة سواء نزل الامر في منه من المجد الاول لا يكون لا المحيط لمضيق ثم
ان كان القسم الثاني وجوده محيطا بالاول مجدده موضع اي فان مجد محيط ما مجرد ومحاط بما
مجدده فيجب ان مجد بالاول موضع في الكتاب وادواته مجد ذوات الكتاب المستمرة
وقد سبق الامر على السبب لان عرصة مجد الكتاب كنف فان وهو حاصل على قدر ان يكون
المجد وشا وادواته على قدر ان يكون شئين احدهما مل الاخر ومحيطه وان كان المحي س
نفسه من المجد الاول الذي لم يجد حبه بله يجب ان يكون محيطا على الاطلاق ليس له
موضع على ما عرض به وذلك لان المحيط الذي له موضع مجد يحتاج في مجد موضعه الى غيره
فان مجد موضعه مدم على موضعه ولا يجوز ان يكون موضعا على موضعه الخاص وانما مجد
مجد موضعه فيمر ان نصير مجد والموضع غيره وج لا يكون هو المجد الاول بل يجب ان يكون
مجد اخر فاذا المجد الاول هو المحيط المطلق ولما كان السبح غير محتاج الى به الانسان لم
يصح به وانما قد وجود القسم الثاني في قوله فان كان القسم الثاني وجوده بالاول موضع
شئنا على ان وجوده لا يكون الا كذا كذا ذكره في المعنى لولا مجدده موضع الكتاب لا تال المصلحة

التي اولها فان كان واما المراد بكونه وضعه فمحتمل ان يكون الوضع الذي هو الموهول لا موضع
البحسب الاشياء الخارجه عنه انما هو الاول والاول وكمثل ان يكون المعنى المعنى ليعمل لاسان
فان في المعنى لا يحصل للجسم الذي له موضع الا يحصل في الموضع وقال الفاضل الساجي سبب
السكك ان الحجة على كون المحدود هو المحيط الاول هي انه فان في يحصل حس البعد والتباعد وحول
المحيط في المحدود يكون بالوضع على امر وعلمه شأن اولها ان جرد يستقيم لوان الاول مبتدئ ما
على الثاني حتى تعالى او اجمع لجهة علمنا مستقيما بالعلمه واحدها اقدم انما يستند الى باشيء لم
كن السبب في المحيط السادس ان الثاني ليس الاقدم من محوره والاول ان الخلا لعملا لذات
واما انما ان المحيط فذلك الاظم على قدر تقدمه في الوجود فلا يكون محددا للجهات العنصر لان
الامر مثلا انما ان يطلب معر تلك الاظم او معر تلك التمر الاول بط والالتفات الثاني
جزءا ابدا بالتمتع والتمتع ان يكون تلك التمر هو المحدود لمتعة الذي يطلبه النار قال و
لاجل من ذلك ان يكون شك السج في ظاهره ولولا انك التا لكان اسناد المحدود الى المحيط لطلب
اولي فاذهب السج انه واما انما يطلق به السك لم اكتم ملك الاولوه واقول اما وجه تقدم
المحيط على المحيط فمقدم مساوي لبيان اخر واما السك التا فليس هو اذ انما اولاه ليعني
ان يكون محدوده الهواء هو النار ومحدود الماء هو الهواء ومزاجا لم صل قابيل واما ما نسا
فلا ان العنصر لا يطلب ما هو المحي بالطلع بل يطلب ما هو مقادير الطبيعة في جهة من الجهات سواء
كان متناه مسددا على جانب تلك الجهة فالارض او لم يكن كبا في العنصر ولذلك تطلب الجهات
بالطلع اثنين والاكنه الطبيعة اكثر وليس يجب من كون تلك التمر على لمتعة الذي هو مكان
النار ان يكون على المحدود النور فانما على الاصل المذكور اذ ارضنا محي كبا على جهة النار
ولمعدني كيك التمر كجم جزا بابه دامت الى جهة النور ولا نقول انه دامت من جهة النور
الى ما يابل فاذن ليس تلك التمر هو المحدود بل جهة النور واما قولهم انكشف الطقس هو الذي
يطلب جهة النور على الاطلاق ليس المراد انه يطلب ان يكون نوري جميع الاجسام على

لا يطلق على قوى العناصر فقط والعامل الرابع هو دور النفس في هذا الموضع بمقدار ما
 لتقسيمها وجودا ومقدارها بالاول موضع وجوده موضع الثاني ووضع لم يجد بعد ذلك جها
 الحركات المستمرة وفرد بان المحدود ان كان غير الملك الاعظم لمجد بالاعظم موضع المحاط
 الاول كذلك الواجب وجوده موضع ما يحتمل كذلك فدخل ثم بعد ذلك موضع الاوضاع
 على الرب حيث كانت الحركات المستمرة وذلك يعني ان يكون الثاني قول الشيخ موضع الثاني
 ثالثا في المعنى **قوله** ويكون الاول انما خلقه ان يكون مقدما في رتبة الابداع **قوله** في خلق
 المجد والاول ان يكون في رتبة الابداع مسددا وهو ان يكون الواسط معه وبينه **قوله** الاول
 اقل ما بين سائر الاجسام ومنه وانما ان يكون مادونه محاذ له في كنهه **قوله** ولا يلزم
 من ذلك احصاء مادونه الله في محققه **قوله** فلا يلزم امتنان الكمال له على ما سذكر في النقط
 السادس والعامل الرابع ذكر اصنام العدم وبين ان عدم الملك الاعظم ليس بالوان
 قطعا ولا بالعلية لا الثاني فان لم يكن محد والجماد سائر الاجسام فلا يكون ايضا بالطبع
 ومعنى ان يكون بهذا انما بالشرط لا بالاعظم او ما رتبة ما هو يكون مستاء بسببه وضع ما
 تعرض له اذا لم يكن مسددا **قوله** المجد والاول لا يجوز ان يكون موقفا من اجسام مختلفة او
 مساوية لان اختصاص كل جسم منها بان يكون في جهة من الاشياء الداعية له دون جهة بعض
 اصناف ما هو المحتمل عن اجزاء المسددة عليه ويلزم من ذلك عدم المحتمل على محد ما فاذن
 بسط ليس له اجزاء الا بالعرض وحكم ان يكون سبب ملك الاجزاء بعضها الى بعض و
 جميعها الى المركز وهي التي تحتمل الوضع بسببها مساوية لانهما ان اختلفت فصار بعض الاجزاء
 ادب الى المركز من بعض لزم من احصاء الترتيب محتمل وبعد غيره الرب بعده احصاء
 اجزاء المجد ويلزم من ذلك انصاف عدم المحتمل على محد ما به احاطت وشاره اجزاء الشيء
 الوضع هو الانسداد فاذن محد والجماد مسددا **قوله** السطر **قوله** انما يكون البسط هو الذي
 طبعه واحد ليس في مركب قوى وجوانبه **قوله** انما يكون حال الساطع من الاجسام ونحن

قد ذكرنا في عدة مواضع ان الطبيعة تطلب على معان وذكرنا بعض تلك المعاني بحسب الحاجة
لها ان معانيها مبدأ اول الحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ويراد بالمبدأ
المبدأ الثاني على وجوده وما ذكرناه انواعها الاربع اعني الالفية والوضعية والكنية والكنية والسكون
ما يعاينها جميعا وهي باقية او لا تكون مبدأ الحركة والسكون معان مع انضمام شرطين هما
عدم الحالة الملائمة ووجودها ويراد ما يكون فيه ما يحركه وسكن ما وسوا الحكم والحركة من المبدأ
الصناعية والشرعية فانها لا يكون مادية الحركة ما يكون فيه وبالاول عن الشئ الارضيه
فانها تكون مادية كرات مادية كالامثال الا انها تكون مادية كاسم الطباع والكتا
وبوسط الملل من الطبيعة والحكم عند المحرك لا يخرجها عن كونها مبدأ اول لانه ممر له الى الحما
ويراد بولم بالذات احد معنيين احدهما بالناس الى المحرك وهو انها تحرك لاعتبارها كاشرة
بل بها على وجه توجب الحركة ان لم يكن مانع وانها بالناس الى المحرك وهو انها تحرك بالحكم
المحرك به لاعتبار سبب خارج ويراد بولم بالعرض ايضا احد المعنيين احدهما بالناس
الى المحرك وهو انها تحرك لاعتبارها كاشرة اما بل بها على وجه توجب الحركة ان لم يكن مانع
وثانها بالناس الى المحرك وهو انها تحرك بالحكم المحرك به لاعتبار سبب خارج ويراد بولم
لا بالعرض ايضا احد المعنيين احدهما بالناس الى المحرك وهو ان الحركة الصادرة عنها لا تصدر
بالعرض كحركة ساكن النفس وانما بالناس الى المحرك وهو انها تحرك اليه الذي ليس مستحقا
بالعرض كصنم من نحاس فانه يحرك من حيث هو صنم بالعرض والطبيعة بهذا المعنى مارت الطبع
الذي هم الاجسام حتى تلك واما راد في هذا المعنى فويلهم على مع واحد من غير ارادة و
ن تحض المعنى المذكور بما مائل النفس وذلك لان المحرك يحرك ما على نوع واحد او لا على
مع واحد وطلما ارادة او من غير ارادة فبذلك الحركة على مع واحد ومن غير ارادة الطبيعة
ويارادة هو القوة الكلية ومبدأ لا على نوع واحد من غير ارادة هو القوة النباتية وبارادة
هو القوة الحسنة والبدنية التي هي نفسا لهذا المعنى الطبيعة واما القوة فقد ذكرنا ما ريد

الغرض من شئ في غيره من حيث هو غيره وفائدة هذا المبدأ ان الشئ الواحد من حيث هو واحد
يمنع ان يكون فاعلا بالاشياء الطبيعية او اعلا منه فلا يسل الفلاح من حيث هو طيب بل من حيث
هو من حيث هو الحشاش منضاض العار قول السج الجسم البسيط هو الذي طبيعة واحدة تعرف
ببسطه ومعنى الطبيعة ما هم الاجسام اي هو الشئ الذي يكون مبدأ المذكور فيه واحد الا ان فعال
الصادرة عنه واحدة وذلك لان الطبيعة الواحدة قد سكتها فعالها ما عاينها من حيثها فذكره في
هذا الفصل وزاد وصفا بولم وليس في ركب قوى وطباع اي لا يكون جميعا شيا
محملة بل واحد منها فلو وطبيعة اخرى مركب من جملتها واحد فان مثل هذا مائل البسط
بل يكون طبيعة الاحاد او المثل حاشا واحد **قوله** والطبيعة الواحدة معنى من الالكنة و
الاشكال وباراد بالذات الجسم ان لم يزل واحد غير محتمل منها اعراض لا يمكن ان سكت الجسم
وحدوها غلبا لان الوضع والشكل والكتف والكم وغير ذلك وطبيعة الجسم لا محالة تنقسم
كل نوع شيا ما على سبب في الفصل الثاني لهذا الفصل فالبسط الواحد معنى من كل شئ
مهما ساد احد على نوع واحد ولا تحتمل ايضا بالادوات والاحوال الا اذا استعملت في
معنى **قوله** فالحكم البسيط لا معنى الاشياء غير محتمل فبذلك معنى لولم الجسم البسيط طبيعة
واحد في الطبيعة الواحدة معنى شاعر محتمل وقال الفاضل السارح هذا الحكم ليس محتمل
لا محتمل ان يكون البسيط قوة حيوانية تصدر عنه بها اشياء محتملة كمن ثاقان الحي ان البسط
الغرضي ليس ذات حيوانية ولا تصدر عن الشئ اشياء محتملة مع هذا الحكم وقول وضع
المعنى من المذكور من ساني هذا الاحتمال لان قولنا القوة الحيوانية تصدر عنها اشياء محتملة
نخرج مع كبرى النجاس المذكور وهي ان الطبيعة الواحدة لا تصدر عنها اشياء محتملة ان القوة
الحيوانية ليست بطبيعة واحدة وهذه المعنى مع صغرى القياس المذكور وهو قولنا الجسم البسيط
لطبقة واحدة مع ان الجسم البسيط لا يكون ذاتا حيوانية **اشارة** انك تعلم ان الجسم
داخلي وطبيعة ولم يوضع له من خارج ما شرع لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين

فان في طباعه مبدأ استحياب ذلك لا يريد بان ان الجسم لا يحل عن موضع وشغل طبيعتين وان
طبيعته بعض ذلك وانما حصل البيان بها لان احدهما هو الموضع المحل للاحكام والآخر هو
المحل لمساواة وسائر الاعراض المذكورة. يمكن ان ثبت محل البدان لانها لا يحل في الشا
وعن الاختلاف فقال ان الجسم اذا راد به البسط والركب جمعوا ولم يحل كل جسم لان محدد
الكتاب لا موضع له وقال اذا حل وطباعه ولم يحل وطبيعته لان الطبيعة على بعض الوجود لا
منازل للكتاب والطباع مساو لها وكثيرا ان لا عوض له من خارج ما شرع لان
الماثل الغريب بها معنى الجسم موضعا او شغلا قسرا كما شرع في الكثرة والافاء الكثرة في الماء
فان احدهما يصعد والآخر يكعبه وقال لم يكن له بد من موضع معين وسئل معنى لان المطلق منها
معنونه الامر المسرك بين الجمع واما المعنى فاما معنونه الطبيعة الكاظمة المطابقة لها وفي بعض
النسخ لم يكن له بد من وضع معين وعلى قدره يكون الوضع منها من الوجود العارضة للحكم سبب
ثبت بعض اجزاء الى بعض لا الذي هو المفعول الذي لخصت سبب اجزاء الجسم الى عمر
الجسم حاملا التام لثا رج على ذلك لانه ما معنونه ما شرع غريب من خارج وعلى هذا الوجه
يكون الجسم حيا لان محدد الكتاب اتصال وضع الا ان ذكر السطر ينس عن ذكر الوضع بسبب
ترتيب الاحراف منه بعض الجسم بعد الوضع بذلك المعنى واما الوضع بالمعنى الثالث وهو
كون الجسم تحت بيل الاشارة اليه هو ان معنونه الجسم في الحالة في السوولي على ما تقدم وليس
ما يتعلق بالطباع المحلثة فاذن لا وجه لحل الوضع منها على ذلك المعنى ثم قال فاذن في
طباع الجسم مبدأ استحياب ذلك وذلك لان وجود العارضة ليس بل على وجود سبب لتخصيص
العرض والسبب كون اما خارجا او غير خارج وفي هذا الوضع لا يمكن ان يكون خارجا لانا
رضنا لجو الجسم غاير في خارجة وبني الجسم وجوده غير منفك عن هذا العارضة فان سبب
غير خارج وهو يكون اما امر مشتركة من الاجسام كالصوره الجسمية او امور محتملة كخص
حل واحد منها ببعض الاجسام والاول معنى ان سررك كسج في اقصاء الموضع المعين

وليس كذلك فاذن في امور محتملة غير خارجة من الجسم ومن جبال اجسام فان في طباع
الجسم شيء هو مبدأ استحياب الموضع المعين والشغل المعين واما قال مبدأ استحياب ذلك
ولم يزل مبدأ ذلك هو مبدأ وجود ذلك لان الحصول في الموضع المعين والبسط والبسط المعين
وعاينها الموضع كما ذكرنا لكن الجسم كونه تحت هو دالي بالعضية طباعه منها غنة دوالي سر
ولو كان الطباع مبدأ لها او لوجودها لزال عند ذلك الماكنة لما كان مبدأ الاستحياب كان
في جميع الاحوال مسووجها **قوله** وبسط مكان واحد معنونه طباعه والركب ما معنونه الكاظمة
له اما طباعه واما ركب ثمانية او اثنى وجوده في اداسادب الحاديات غير فعل جسم له
مكان واحد لا يدع من ثمان ان حل جسم بعض موضعا وشغلا كسب الطبيعة على الاجمال شرع
في التفضل بعد الموضع واعلم ان الجسم اما بسط واما مركب والبسط لا يمكن ان معنونه الا
سما واحد لما معنونه ولما لم يكن للبسط وجود الا بعد وجود الكل لم يكن مكانه حرا الا ذلك
التي الذي معنى بجزءه يمكن معنونه المكان ثمان الحرة مسووجها ثمان الكل ولما لم يكن
المكان كخص في اصل الابداع لان المركب امر تعرض بعد الابداع واجاد مكان على سبيل
الابداع محل المركب لطنة المركب اذا حصل معنونه وجوده كالحالة الابداع ونوعه وانما
لما كان المركب لا معنونه زما دلي وجود الاجسام فلا احتياج مسببه الى مكان رائد على ما
يقتضيه فاذن اجرة المركب هي اكنة الساطع معنونه ولذلك لم تعرض الشرح لذكر اصل
الكتبة وذكره معنونه وترره ان المركب اما ان يكون احدا او اجزاء على الباطن والظاهر
اولا يكون والثاني لا يحل اما ان يكون الاجزاء التي اكتملت الى جهة واحدة كالماء والارض مثلا
خارجا عن باطنه وح كمن تلك الاجزاء عالمة بحسب طلب جهة المكان اولا يكون والمركب
بحسب هذه الصفة في اجسام ومكان السهم الاول ما معنونه العالي في المركب مطلقا
ومكان السهم الثاني ما معنونه العالي في تحت مكانه اولا عال في مطلقا كمن في عال
بالاعمال المذكورة ومكان السهم الثالث وهو الذي لا يعلب في جوه لا على الاطراف ولا في

بالاعتماد المذكور هو ما ينبغي وجوده فيه ويكون ذلك عند تساوي الحاذيات فيه عن المكان
 الذي ينبغي وجوده فيه فان ذلك يضيئ بانهم جاكلا يدركون كذا يقطع مساويا من الخط
 عن حوافها وفي بعض السج اداساوت الحاذيات عنه وبانه ان الحرفين المتساويين من
 التناز والارض مثلا ان يركبا على وجه يكون على حوافهما على مكان واحد فانها يجاذبان
 وتقتان بالفرز وسياك فالوقوف في مكان المركب انما يكون في التناز الحاذيات
 عن المركب والرواية الاول اصح لان على قدر الاختلاف فان يجب ان يؤول منه لا يثبت
 يحصل من جميع ذلك انقسام الجسم الى اربعة انقسام واحد بسيط وثلاثة مركبة وعن مكان على
 واحد منها بحسب الطبع او المركب فظهر ان كل جسم من سائر ان يكون في مكان من مكان
 واحد او ما جذف العدد المذكور لدلالة الختام عليه قوله ويجب ان يكون الشغل الذي
 يصنفه البسيط شذرا واللاختلاف سواء في مادة واحدة او ما فرغ عن بيان يحصل
 البقاء في شغل في البسط واقصر على البسط الذي يجب ان يكون سببا مستلزما لبعض
 لذلك وهو الطبيعة واحدا وكون العاقل واحدا ومنع ان يكون ما اثره على الواحد
 في الثاني الواحد فخلها ولم يذكر اشكال المركبات لانها تختلف اختلاف انواع البناء
 والحوار والخطام في ذلك مستدعي بسطها هو بحيث المركب البين فان حصل ان كانت
 الامكان المختلفة للباطن والعلو على اختلاف طبائعها فليكن الاشكال المتساوية والعلو على
 اشكالها في طبيعة واحدة فليقل المخلولات المختلفة يجب ان يكون مختلفة اما على المساحة
 لا يجب ان يكون متساوية لان العلل المختلفة قد يكون متساوية المخلولات فان قيل يلزم
 على ذلك ان الاشكال فليكن اسما واما في الطبايع المختلفة فليكن اسما واما في الضا الى
 الجسم المشترك فيها فليكن اسما من حيث هي مطلقة كذلك اما من حيث هي بمعنى فليكن اسما
 الحما واما في مختلف اختلاف الطبايع ولذلك كانت مستندة الى الطبايع والعلل السجل
 فان كان في الارض فليكن اسما من حيث هي مطلقة وكذلك اما من حيث هي بمعنى فليكن اسما

وسواء ما نفع من العود اليها مضي ان يكون طبيعة واحدة مصنفه شئ ولا يمنع عن حصول
 ذلك الشئ والجواب ان ذلك اما وقع بالعرض فان الطبيعة انصفت بالدار سطا واما
 كنهه حافظه للشغل فافضاء بالكل الكنه لا يخالف انصافا بالسطح بل هو موكد له لو خيل
 وطبقتهما لكن العاقل لا يزال السطح ولم يزل الكنه صارت الكنه حافظه للشغل العسرة
 فهي نفع عن العود الى السطح الطبيعي بالعرض والعارض ذلك لكونها عن الحالة الطبيعية
 من وجه وبما عليها من وجه واعرض العاقل السارج بان الكنه عندكم لا مضي وضعها
 بمساحة اسما له فلو من الوضع المطلق فلم لا يجوز ان يكون الاجسام لا مضي مواضع و
 اشكالها مصنفه مع اسما له فلو ما عنها والجواب ان الكنه مع قطع النظر عن غيره لا يوجد
 الوضع الذي هو مهيئ بسبب نسب الاجزاء الى العواضل لا مطلقا ولا مضافا فذلك حكمنا ما نه
 لا مضي وصفا مضافا والجسم مع قطع النظر عن غيره مضي كما ما وشظا معتنين ولذلك حكمنا
 بذلك واعرض ايضا بان مقام الافلاك والنقطة التي يركز فيها الداور والكواكب من
 الافلاك مع بساطتها محال ان يجب السطح لا مضي الاسدارة وانهم لا يجوزون حصول
 ذلك بالسر وبان النقطة المصورة ان كانت بسيطة فليكنها اما بسيطة واما مركبة والاول
 مضي ان يكون سطح الكواكب كره والآخر مضي ان يكون مجموع كرات بعدو البساط الذي
 في المحل المركب وان كانت مركبة من قوى فان كانت تلك القوى في محل واحد وكان البعض
 يمنع البعض عن انصاف الاسدارة فلم لا يجوز ان يكون مع طبائع بساطة الاجسام فممنها
 عن ذلك وان كانت في مكان مختلفة فان الكواكب ايضا مجموع كرات والجواب عن الاول
 ان اتصال الصور الجارية ببعض البساط في فطرتها الاولى لا يسيب لعود الى الفعل كما
 غير مجمع فان انصافا بعض المركبات لا يسيب لعود الى الفعل الجارية في النظر النقية
 غير منع فان الحارس بنما وسواء في هذه النظر اما متصل بصورة حاله بناسه او
 حيوانه مع بناء صور اجزاء العنصره بحسب مراحه كذلك لا بعد ان يصل في النظر بالاد

[illegible]

تأخر الحركة العارضة ولبعد البعد كدك متلا كجح في جسم ملان لم يكون ابد
والحال بن المل القدرى شدة والبصير الشدة تارة من المل المنسوب الى السر
ومار بالمسرب الى الصع ومار بهما معا وذلك تحت ما على المل القدرى الطبعه
وقا فان عمل الطبعه الماسه عند وجود العوض الذي يفسد وموالبه وده حفظه وعند
وجود ما يفسد فالحركة افاده وعند الحيوانها الجاهله وده كدك عمل الطبعه في
الجسم مادام صار فالحركة عند وجود المل البعث عنها حفظه وعند وجود مل غرب كانه
افاده وعند ملو الجسم عن المل الحاد المل الطبعي به اما منع ان يحق لنزع الاشكال
الى نور وفي هذا الموضع مما سال لولا اجتماع المثلن كان الحركه الى المسا وان اللذان
يرمها قوى وضعف مسا ومن في الصور والمان وقوف جل يتجاذب طرفاه بتقوى
مسا ومن بمسا قوله وانما يكون الميل الطبعي لا محاله كحجبه سوخا بالطبع كالمات
الجباب بالطبع اما قون وانما تحت فامل الطبعي اما سوحى القون ومو الكنه واما بتوحى
النفل ومو الشل ومبا سلطان وما يفسد النفوس الباسه والكهواسه يكون كرحا بها
حجاب حها بها قوله فادان الجسم الطبعي في حركه الطبعي لم يكن له وعوفه مل لانه
عمل له بطبعه لا عنه لان المل الطبعي الى حركه انما يوجد عند الخروج عن المكان الطبعي
ومو حال حركه طبعي فالحركه وجب انعدام عند العود اليه ومو حال السكون بالطبع فان
الواصل الى المكان الطبعي يجب ان يبطل مسله اليه ولم يكن له مل عنه فاذن مو حركه
واعرض لنا حل الشاوح على ذلك بان الحركه اذا وضع المدحمة ومو على الارض كدك
مسله واجاب عنه بانه انما يكون في مساه الطبعي من ككون في مركز العالم والحق في ذلك
ان المكان الطبعي للارض ليس هو مركز العالم الذي هو نقطه ما والا فلا منى من الارض في
المكان الطبعي لم كونه في مساهها الطبعي مو كونه تحت مبطس مركزها على مركز
العالم وكج منفصل عنها باسفل انعدم مسله وصار مساه جامن مساه قوله وطها فان المل

الطبيعي اني فان امتنع جسمه عن قبول السري فحالت الحركة بالمثل السري افتقر وبطلان لما ذكر
 السليق اعني السري وعمره ومن اصاع اجزاءها ومن حال الطبيعي منها اراد ان من حالها
 عند تعارض السليق فاسار الى الاختلاف الذي المذكور لبيان ما يجي من الظاهر عليه واما
 سوزة وحالت الحركة بالمثل السري افتقر وبطلان الى الحال الحادثة عند تعارض السليق واما
اشارة الجسم الذي لا يسل في البتة ولا بالمثل لا يسل مثلا فحركة وبالحكمة لا يتحرك
فيرا والاعلى كحركة في زمان فاما مسافة ولتحرك مثلها في تلك المسافة اخره مثل ما
 بين انه يتحرك في زمان اطول ولكن مثل ما اصعب من ذلك المثل بعضي في مثل ذلك
 زمان عن ذلك الحركة مسافة سببها الى المسافة الاولى نسبة زمان في الميل الاول
 وعدم المثل فيكون في مثل زمان عدم المثل تحرك بالمثل مسافة فيكون حركته سوزة
 في مانع في وعرض في مانع في مساوي الاحوال في السرعة والبطء في مانع بيان
 ان الجسم المتحرك الحركة السرعة لا عن مبدأ مثل بالبطع وقبل الكوف في قبول قد ذكرنا
 ان الحركة لا بد لها من مسافة مسافة و زمان وحد من من السرعة والبطء فيقول منها
 او ان من كل واحد من هاتين الثلث واختلف الباقان فمد تعرض من المثلين ما سبب ما
 وبما ان المنفصل ان المتحرك بالحد الواحد من السرعة والبطء يقطع مسافة طوله في زمان
 طويل وقصر في قصه فيكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان على
 المساوي والمتحرك في المسافة الواحد يقطعها كذا السرعة في زمان وكذا البطيء في زمان
 الطول فيكون نسبة السرعة الى البطء كنسبة الزمان الى الزمان الطول والمتحرك في
 الزمان الواحد يقطع كذا سرعة مسافة الطول وكذا البطيء مسافة فكون نسبة السرعة
 الى البطء كنسبة المسافة الطول الى القصير وبين من ذلك ان الطول في المسافة والبصر
 في الزمان بارة السرعة ومقابلها بارة البطء واعلم انه لا يمكن ان يقال ان الحركة سببها
 يتبدل في سائر الزمان والمسافة بسبب السرعة والبطء سببها لانها بيان ان

ان الحركة تمنع ان يوجد الا على حد ما منها في مفردة غير موجودة واما لا وجود له لا يستدعي
 شيئا اصلا والحركة بمعنى الى نشأته و غير مسانه والنشأته كحد النفس حالها من السرعة
 والبطء المثلين لها بحيث الملازمة وسعت عنها المثل كجسما ومن المثل يحصل الحركة السرعة
 والبطء واما غير النشأته التي مبدأ بطيعة او قسرة فيحتاج الى ما يحدو حالها تلك اذ لا
 شعور بم الملازمة وعرضه في كحد واما ما يحدو يحصل في خزان لو امكن واد لم يكن
 ذلك فاحاجب الى ما يحدو مثلا منضها وحالا يحدوها ولا تصور ذلك الا عند معاوي
 بين المتحرك وعمره فاما مصدر عنها وذلك لان البطيعة لا تصور فيها من حيث ذاتها
 معاوي والتاخر اذ ارض على اتم ما يمكن ان يكون لاسع الضابطة تعاوي المثل في ذاته
 مختلف فالتعاوي الذي سببه تعين المثل وما يبعده اعني الحد المذكور من السرعة والبطء
 يكون سببها فاما خارج عن المتحرك او غير خارج وهو الذي سمونه المعاوي اما الذي من
 خارج داه هو اختلاف دوام ما يتحرك في حالها والمادة في بارقة والبطء واما الذي
 ليس من خارج فهو لا يمكن ان معاوي الحركة البطيعة لان ذات الشئ لا يمكن ان يمتد
 وسببها يعود عن القضاء ذلك بل هو الذي معاوي السرعة وهو البطيعة او النفس
 اللتان مما يحدو المثل الباقى فاذن يلزم من اصاع هاتين المعاوي من اعني الخارج و
 الداخل اصاع السرعة والبطء من الحركة ولم منه اسما الحركة ولا حل ذلك استدلت
 بالحجج باحوال ما من الحركة مارة على اميل عدم معاوي خارج فيصير اصاع وجود
 الحلا مارة على وجوب وجود معاوي داخل فاجتوا مبدأ مثل طبيعي في الاجسام التي
 يجوز ان يتحرك فيرا وموسلسا هذه ووجه الاستدلال في السليق ان اختلاف المعاوي
 لما كانت منضحة لاختلاف السرعة والبطء فانت المعاوي العليلة بارة السرعة والكثرة بارة
 البطء فانت نسبة المعاوي الى المعاوي في العدد والكثرة كنسبة المسافة الى المسافة معاوي
 السان فاعني العدد في احدها بارة الكثرة في الاخرى وكنسبة الزمان الى الزمان في السان

اعني العلم بآراء الفلاس والكثرة بآراء الكثره واداب ذلك فليس محذورا لعدم المعاد
سبح ساد ما في زمان واحد مع معاد ما يطعمها ويكون لا محاله يطعمها في زمان ساد زمان
عدم المعاد وطرز من ذلك الخلف لتأدي وجود المعاد وعدمها الا ان جعل حركة عدم
المعاد ولا في زمان بل في ان لا نسهم وهو الصالح لانه هذا يترتب مع عدمه في هذا الباب
واعرض على ذلك طائفة من المباحين فالشيخ الى البرهان البديهي وعنه ما ذكره البصير
الساج وموان الحركة نفسها ساد في زمانا وبسبب المعاد وما بينهما واحدا للمعاد
وخص باحد ما فاقدها فاذن زمان نفس الحركة غير محتلف في جميع الاحوال اما مختلف زمان
المعاد وبسبب طلبها وكثرة ما مختلف زمان الحركة بعد انصاف ما يجب من ذلك الله ولا
طرز على ذلك الخلف ولا الحال المذكور ان اول ان كانت المعاد بآراء حال الحركة
في السرعة والبطا فاذن ما في هذه الاعراض غير وارد لان الحركة نفسها متفرقة عن تلك الحال
لا يستدعي زمانا لانها لا يوجد اصلا فضلا عن ان يستدعي ساد ما وان لم يكن المعاد بآراء
فان الحركة لا تسحق زمانا معسا لانها منع كل حد من السرعة والبطا سعي زمانا حار زمانا جاد ومحصا
الا انه المدونة في الطول اللهم الا ان تعرض الحركة محدودة على وجه يكون زمانا باطل من
الادوية المفروضة وكحل المعاد والصاحح اطارا عليها بعد تقديرها ومحدودا ووجه كقولهم
وارد على ما ذكره ولكن طرزم من السام القول ما ذكره الذي لا يجوز ولنرجع الى المتن
فان دعوى المذكور في الكتاب ان الجسم الذي لا مبداء اصل فيه بالطبع لا يمكن ان يتحرك بالسر
والبرهان انه ان امكن فليتحرك مع عدم المثل الذي هو المعاد والداخل مسافة ما في
زمان طول كمن جسم بالسر في مبداء اصل والمعاد اصل على سره بعضي ان يطع في
ذلك الزمان من ذلك التحرك ساد الطول من المسافة الاول على نسبة زمان في المثل الاول
عدم المثل لان مع عدم الزمان من ذلك التحرك ساد يكون نسبة المسافة المتسيرة الى
السر كنسبة مثل القوي الى الضعف فتكون في مثل زمان عدم المثل تحرك مثل مسافة

لان مع عدم التحرك يكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة الى المسافة فليزعم الخلف
واما الخ بسبب الزمان فسذكره من بعد واعرض الناحية الساج بعد ذلك بان نسبة اثر
القوى الضعيف الى القوي ربما لا يكون كنسبتها قال فان قيل قبي الجسم معتم ما ساد طرزا
عمل القوة المؤثرة اما يحصل عند اجتماع الاجزاء لا موزع عليها بل مدم عند القوة وانضا
فان دل ذلك على اصحاب الحركة التسري الى معاوي معدول انضا على اصحاب الطبيعة الله
واعاد ما ذكره بعينه ثم قال وطرز من ان يكون في الاجسام الطبيعة مدان للتحليل ليس
موق كل واحد منها الا حرم قال فان طرزم معاد القوام فانه سناك فلنا فليكن انضا فانه
في التسري ثم قال وطرز من ذلك بعينه ان يكون في تلك انضا معاوي لانه مسمى الجمع
واطرز من مجالات والحوادث عن الاول ان من القوي الجسمانه ما محل في مرادنا ونسهم
بأنها مافساي الجوار والصل بها وهي كالصور والطابع ومنها ما محل في جملتها وراسم
بأنها مافساي الجوار والصل بها فان الجوار لا يكون حواءا وما محل من الصف
الاول والاعراض المتنوع عن السام بسبب الصغر غير وارد لانه بسبب مانع خارج وهو
الشرطي في الدرض المذكور عدم المواضع الحادثة وعن الثاني ما حكى ما اصحاب الحركة الطبيعة
انضا الى ساد ولم طرزم من الجوار المذكور ان يكون المعاد داخل الجسم البهلي سوي في
الطبيعة حار فهو سناك من حار فاذن معاد القوام فانه سناك واما في السرعة فلا لان الجسم
يعسا فانه مع عرض الساد في القوام واما التكتاب فلا طرما ذلك ما بينا من الفرق
نذكر يجب ان يدرك سناك لس زمان لا نسهم حتى يكون مع حركة ما لا اصل له ولا
كون نسبة الى زمان حركة ذي مثل لو كان زمان لا نسهم لما كان له الى الزمان المنقسم نسبة
حالا نسبة لفظ الى الخط وحيث ان كانت حركة عدم المثل واحدة فحركة ذي مثل في الزمان
المنقسم كانت مدها كالجو لا سناك على تناسب **وننبه** وانك سول ان الجسم
ليس طرزم ان يكون في موضع او وضع ولا سفل من داه بل يجوز ان يكون جسم من الاجسام

انتم لم يابد احد من كدته او ابق من اسباب حارجه لا سوي من ساد واما
وضع او سفل صار اول به فافرض لكل منزلة ان يصير مكانها محصيا بطبا عباد وان كان في
لست غداها وان كانت معونة من دناهم لاسيما مع اختلاف احوالها من مكان جسيرو
محض بها لا استحيما فاكذلك فاما في المكان مطلقا وان لم يكن طبعا لاسيما عنه وان لم يكن
استحيما فامطبا وكذلك الخاتم في السفل كذلك يجب ان تعلم اول ان كل شيء قد يكون
بما عن اللواحي الغريبة المتوهم لما يسميه او وجوده فافرض كل جسم كدك وانظر الى منزلة وضع
وشغل وانما المحدث له فانه ان محض داب الجسم عند المحدث بمان دون مكان الاستحيان بوجه
من طبه او لداع محض او انا فان كان لا استحيان فذلك ذلك وان كان لداع غريب
فما الاستحيان هو احد اللواحي الغريبة المتوهم وقد ينشأ عن الجسم وان كان انا فاما لا استحيان
لاحي غريب وسيعلم ان الانا في السفل الى اسباب غريبة فافترض ان الجسم بعض الطبع
موضعا وبسطة معينا وهذا الجسم يشك في ذلك وانما اخره الى هذا الموضع لانه لما ذكر
استحياب الجسم للموضع والشغل اراد ان يذكر الامور والطبيعة معا فذكر السفل معناه ثم لا فزع
من ذلك عاد الى ذكر الاشكال على حدة الاول وتقرر بحسب في الكتاب ان حال السفل
يجب ان يكون داب كل جسم في الموضع لان يكون له موضع او وضع وسفل والموضع منها
ليس معنى الموضع بل المعنى المذكور وانما قال موضع الموضع لكون الجسم على ولم يورد في الشغل
انظر اوله لم الاجسام عليها قال وذلك لان من المان ان محض محدث الاجسام كل
جسم في ابداء حادثة بمان او وضع وشغل على سبيل الانا في اول اجل اسباب خارجة
انما لا سوي الجسم عنها فارد المحدث او يعلو ذلك الجسم او ترتب ونظام الاجسام
ثم صار ذلك المكان او السفل بعد الحصول اولى بالجسم للوجوب الا لا يوجب بوجه بعد وجوده
فاما في السفل لم يشغل بعد المحدث فاشغل بها الا يستحيل ما على عاقل علمه الى موضع
او سفل حصة السفل وذلك فافرض لكل منزلة من الارض ان يصير مكانها كدك

محصيا بطبا عباد وان كان من دور اخرى ليست غداها ومن ما يوجب البقاء على الارض و
حصوله في موضعه على ما هو عليه وان كان ذلك فافترض ان يكون لها يوم كمن فابله منفصل
فانما ما يمكن لذلك البسب ان متضليا من الارض ثم ان تلك المنزلة مع اختلاف احوالها
لا يشك عن مكان طبيعي جوي محض بها لا يستحيان استحيان بعضه طبعا فلم لا يجوز ان
يكون المكان فاما في كدك اي يكون المكان المطلق وان لم يكن لكل جسم طبعا فهو غير متحرك
عنه لا يجب الاستحيان المذكور مطلقا بل بسبب الامور المذكورة وكذلك السفل فافترض
اليوم والبيئة على كدك بان كل شيء قد يكون وضعه متروكا عن كل ما يلحقه من خارج كجب
ما يسميه ويخذه فافرض كل جسم كدك وانظر في بوجه مما جازي وضع بعضه وشغل بعضه و
لذلك ان حكمه ما به انه بعضهما وانما قال كل جسم ولم يعل الجسم مطلقا لكون الجسم طيبا
مباحا للشك ولما قال كل جسم ولم يذكر الموضع واقترن الموضع لان الموضع محلف
باجابات الاجسام وليس مما لم جسمه ثم قال وانما المحدث وقد حصه بالذكر لان ان
يصل السفل اكثر فاما في محض الجسم بمان دون مكان الا لخرج مرجع انا الى الجسم كاستحيان
بوجه ما بعض الاكثرة والاشغال دون جها من طبعة وانما الى المحدث كداع محض انا
الى غير ما في اول مولد والكا والكا من اللواحي الغريبة الى بشر طبا قطع
عنها واسارع ذلك الى ان الانا ليس على ما ظن ان لا يستحيل بسبب كل مواليدي
يستحيل بسبب غيب يندرج وجوده ولا سفل له فتنسب الى الانا وسيعلم ان كل
فله بسبب **اشاره** الجسم او اوجد على حال غير واجبه من طباعه لمحصله عليها من الامور
الامانة والسفل جاعله وسفل البديل فيها من طباعه الامانة وادانات به الحال
في الموضع والوضع يمكن الاستعمال عنها بحسب اعتبار الطبع مكان في سفل احوال الجسم
لا امان بحسب طبعة او لا يجب بل يمكن والواجبه بحسب طبعة لا يمكن ان يبدل
وذلك في غير الواجبه انما يحصل للجسم بحسب على ما عليه متضليا وكذلك احوال قابلية

ببديل والزوال بالسطح الى طباع الجسم ولست بجائز لهما بالنظر الى علمها ما دامت
عن البديل والزوال فاداءات الحال في الموضع والموضع هذه امكن انما الجسم
باعتبار طباعه فامكن ان يزل فانه عن ذلك الموضع والموضع فبان في ذلك الجسم مدا
مثل بالطبع للشيء المذكور. واعلم ان حصول طباع الاحسام في مواضعها الطبيعية
لعل تنقيتها الاصول وانما لهما عنها غير ممكن واما جرات العاقل فمحمولها في اماكنها
البحرنة غير واجب ولذلك بان انما لهما عنها ممكن والموضع بمعنى المولد للكل غير
فزواله عنه ممكن وهذا اصل مفيد في نفسه ومعنى علمه ما يتعلق **اشارة** الجسم المحدود للجانب
ليس بعض اجزاء التي تعرض اول ما هو عليه من الموضع والمجاذاه من بعض فلا يكون
شي من ذلك واجباتي منها في لعله والتعلق عنها جاز. فالحاصل في طباعها واحد
ذلك حسب كونهما من بدل الموضع دون الموضع وذلك على الاستدلال. فلهذا
مسدود. يريد ابواب مبداء مثل مستدرك الحد والكلمات فقال ليس بعض اجزاء التي تعرض
لانه قد عرض فيما مضى ما يدل على امساع ان يكون لحد الكلمات اجزاء بالتحليل وقال
اول ما هو عليه من الموضع والمجاذاه لعلم ان الموضع الذي هو ممكن له هو الله الذي
تعرض بحسب اجزاء الى ما هو داخل فيه وهو محي واهماله وانما ان الموضع انما تعرض
من ما شرع به فاذن ليس بواجب حسب طباعه في لعله لا معنى والتعلق عنها جاز
فالحاصل في طباعها واجب هو المسدود لا المسدود واعلم ان وجود دليل مستدرك في حرم
بدل على امساع صدور ما نفى عن ذلك حسب الطبع عنه ولا يمكن ان نفى عن الحركة
المسدود من خارج الا دليل مستدرك او مركب مع وجوده عند الحد ووجود مبداء
الحاصل وعدم الفاني بل ان على وجود الحاصل بالعلل المستدرك لوجود الحركة الا ان السمع لم
يسد من ذلك في هذا الموضع وبسبب الله في موضع السمع. والناظر السامع اورد
منها حجج من نفسه وهي ان محدود الكلمات بسط لان المركب يصح على الاختلال وممكن

هذه العقدة الى قولها وبالصحيح على الاختلال فليس مركب ومحدود بجانب لا يصح على التحليل
ثم اصاب الى هذه العقدة الصغرى قوله وعلى بسط يصح على الحركة المستدركه لسبب اجراء
في الجائز ثم قال وعلى ما يصح على الحركة المستدركه فلهذا مثل ثم اعرض على ذلك بان الايمان
انما ان يكون بحسب ذات الشيء فقط وانه ان يكون بحسب حصول الاستعداد العام والاول
لا وجه وجود الحركة المستدركه لان ايمان احراق الشئ لا يتحقق من حصول الاحراق
منه وانما غير معلوم لان العلم به موافق على العلم بان فيه مبداء مثل مسدود واعرض ايضا
بان العاقل بسطه فاذن بحسب ان يحرك على الاستدلال واعرض ايضا بان اجزاء التي
مدور تلك عليها كرا الاجزاء التي لا تدور عليها مما لا ماضي فلان من سبب اجزاء
صحة الحركة عليه لزم فيه حركة محركات مجتمعة غير متماثلة وان يكون لما يقول لا ماضي
واوردوا اعتراضات اخرى بعضها في حكم المكرر وبعضها محل لما يحق من الاصول المذكورة
واول في الجواب عن الاول ان الايمان بحسب ذات الشيء كفي في هذا الموضع لان مع ذلك
الايمان وقطع الطعن عن الموانع الغريبة يمكن فرض الحركة المستدركه المنقضية لوجود الحاصل
بالطبع وعن الثاني ان العاقل ليس فيها مبداء مثل مسدود بل مانع والى غير بعيد وهو وجود
الحاصل المستدرك فيها ولما كانت الحركة المستدركه من محدود الكلمات مستدركه لم يكن هناك مانع
والى من الحركة المستدركه وانما المحذور الموانع في هذا لان الكلمات البسيطة مختصة
في طبعه حركة من الحركة وحركة الله وحركة علة فالحاصل البسيطة لعله اثنان مستدركان
مستدرك وعن الثالث ان احصاء احد الاوصاف العكسية بان مسدود طبعه العكس من
سائر ما يجب ان يكون بحسب شخص فانه الى الحركة او المحرك بسط فلهذا حكم بوجه العمل
وان لم يعرف وجه التخصيص بالنفصل ولما وجد محو على وضع ما حكم بوجود ذلك الشخص
بالاجمال وحكم بان الشخص لعله بحسب ان يكون مانعا عن الاستدلال على سائر الانواع
لا ماضى وجوده كمن محقق في جسم واحد **تنبيه** وانما علم ان هذا يستدل يمكن

البيان المذكور عنه علمها عايداً استقامة الجسم الذي في جباة مثل مستدرس يحمل ان
 يكون في جباة مثل مستقيم لان الطبيعة الواحدة لا تضي برحمتها الى شي وصر فاعنه
 وقد بان ان الصانع لا يبدع ما يرد فيه لموضع الطبيعي فلا مثل مستقيم
 هو ما وجوده عن صانعه بالابداع ليس مما يكون من جسم نفسه اليه او ينفذ الى جسم
 يكون عنه بل ان كان له كون ومواد معين عدم والله فلهذا فانه لا يحرق ولا ينشئ ولا
 يستعمل اسما له ليرى ان كونه كسبي الماء المودى الى ساد كاهله الامارة بمثلته على
 مستقيم احد بها طه والناشئة حرة فالاول ان الجسم البسيط يمنع ان يجمع في طاهية
 صلات مستدبر ومستقيم ودرناه ما يضي ويوان الطبيعة الواحدة لا تضي امر محليتين
 وغيره بعبارة اخفى هذا الموضع وهو قوله لان الطبيعة الواحدة لا تضي برحمتها
 الى شي اي بالحركة المستقيمة وصر فاعنه اي بالمستدبره وعليه سوال مشهور وينوان الجسم
 الذي في طاهية مثل مستقيم ولا تضي الكون عند حصوله في علم لا يجوز ان يضي جسم صلا
 مستقيما عند احدى حاله وملا مستدبرا عند الحاله الاخرى وذلك لان الطبيعة الواحدة
 انما لا تضي اثنان بانرا واما ما يحسب اعتبار من عدم تضي والحواب عنه ان انصاف الحركة
 الكون ما يحسب شي واحد فصفه الطبيعة الواحدة وذلك الشئ هو استدعاء المكان الطبيعي
 فط فان كان غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة يحصله وان كان حاصل فلهذا
 مستلزم كونه ما ومما هو الاستدعاء هو اذن ليس شي اخر غير ما افقته اولادها
 الحركة المستدبره هو امر معار الاستدعاء المكان الطبيعي اذ لا يوجد احد بها منتفا عن صلا
 وقد يوجد معه انصاف الاكثنة مكان طبيعي بطله المحرك على الاستدعاء وليس في الاوضاع
 وضع طبيعي بطله المحرك على الاستدعاء وذلك ان مقتضى احدى الحركات الى الطبيعة
 خلاف الاخرى فاذن ليس بمبدأها شيا واحدا واما المسئلة الحركية فهي ان يحدد الجباب
 مثل مستقيم في ذلك لوجنين احدهما ان في صلا مستدبرا فحين ان يكون في مقف

مثل مستقيم وانما لا يبدع ما يرد فيه لموضع الطبيعي فلهذا فانه لا يحرق ولا ينشئ ولا
 على ان الاستدلال بهذا الطريق استدلال ثان وقد نزع على بين المسئلة عدة مسائل
 الاولى انما يوجد الجباب من موجد اما يكون على سبيل الابداع اي لا عن شي لا على سبيل
 الكون عن شي والناشئة له الاستدعاء الى شي اخر يكون عنه وذلك لا مبالغ الكون والساد
 بطله ثم قال بل ان كان لا يكون ومما يضي عدم والله فلهذا فانه لا يحرق ولا ينشئ ولا
 قد بطلان ما سرك الاسم على الحدوث وانما انصاف اي على الوجود بعد عدم وعدم
 بعد الوجود من غير ان يكون ساك متول قبل الوجود وبعد بين السجاء لا يجمع في
 في الموضع اطلاق التوق والساد به المعنى على يحد الجباب بل يجمع عن اطلاقها
 بالمعنى الاول ان نشأه لا يجوز ان يكون في الاستدعاء عليه وذلك لانها مستدعيان حركة
 الاجزاء على الاستدعاء واسار الى ذلك بطله ولهذا لا يحرق واسار بطله في قول
 لا مثل مستقيم في الال كونه لا يكون ولا ينفذ فان اصابع الحرك لا مثلين ما اصابع الكون
 والنشأ من حيث الاصطلاح البرا بعبارة لا يجوز علة الحركة انكته لانها لا يوجد الا بعد
 حركة الاجزاء على الاستدعاء واسار الى ذلك بطله ولا ينشئ فان النشأ هو الازدياد
 الطبيعي بجم سبب وحول اجزا يشبهه بالوحد في الذبول علة وكذلك التحلل و
 النشأ فانها مضافان جروح الجسم من مائة او مائة عن بعضه انما مائة لا يجوز علة
 الحركة الكنته واسار الله بطله ولا يستعمل ثم قد بطله اسما له ليرى ان كونه كسبي الماء
 المودى الى ساد وكون له من سار الاستدعاء حار علة بل ان اصابع
 سار الاستدعاء لا يبين ما اصابع الحركة المستدبره سار البطله فاصغر على ذلك و
 اعرض عما يحتاج في ما من البطله داخل في حرامه بالعرض والعرض من مراد
 هذه المسائل انبثت على ان يحدد الجباب لا يجوز علة من صلات الحرك الاله كونه
 الموصفة وبين من ذلك ان الحركة لانها المستقيمة اقدم من الحركة في كونه فلهذا

بين اهل العلم فيه وذكر الشيخ في الشبان ان البله هي الرطوبة الغريبة الجارية على طاهر الحكم مما
ان الاشتغال بين الغزاة الباقية الى باطنه والخفاف عدم البله مما من شاء ان يتبل ولم
ولم يكره البله والخفاف في هذا الموضع لانه لا يرد منها ان سر من تحت ولذلك ما بال بل
ولا شغل ما اراد البياض الساسه والمفوضات الاعزازة واما اللين فقال انه كونه
سقطي قول الغزاة الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سائل فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا
ولا يفرق بسهولة واما يكون قول الغزاة من الرطوبة وما سكه من السوسه والصلابة بما بها
وقال الفاضل السارج قل اللين ما يفرح الاصبع مثلا فتناك امور ثلث احدها الحركة و
الثاني السطو والثالث السعد او قول الانهار وليس اللين الا الاحر وكذلك قل الصلب
هو الذي لا يفرح وماك ايضا امور ثلث الاول عدم الانهار والثاني السطو والثالث
المقاومة وليس الصلابة هي المقاومة لان الهواء المستوح في الرق صاوم وليس صلب فاذا
الصلابة هي الاستعداد الشديده نحو الانفعال ورجع حاصل الخش الى ان اللين والصلابة
كثيبتان كون الحكم بهما مستعد الانفعال وعدمه عن السطو الحاضر وهذا هو الذي ذكره الشيخ
في نفس الرطوبة والبس فاذا لافق منها يجب تنبيه واول الرطوبة والسوسه
شبان من حب الماسه الى الكثبات المموسه والصلابة واللين لا يسان الى المحسوسات
بل الى الكثبات الاستعدادات لا يكون محسوسه من حيث هي استعدادا
والشيخ انما ذكر اثباتها في تنبيهها لتفصل ما صلبا عند تصور جمعها واما الرطوبة والسوسه
فما عرفها لكونها محسوسين بل ذكر معاني العاطفة للصلابة والاشياء بينهما وبين البحر
مجراسا وقد صرح في الشبان ان الرطوبة ليست هي سهولة السطو لانها عرافة وسهولة
السطو اصناف واما انما يفسر بها على ضرب من الجوز والصلابة اسم الشيء الذي مركب
بمنزلة لا يطين على بعض اجزاء منزهة اطلاق الاسم على المسى واستعداد الانفعال مع
وجود الحركة والسطو غير الاستعداد المنزهة فاذا يكون اللين عند الشيخ على ما عرفت

به الفاضل مجموع امور كون الرطوبة احدها لا الرطوبة وحدها واما اللزوجة فعلى ما ذكره الشيخ
كقوله سمي سهولة السطو مع عسر التدفق والشيء به عند مصله ومحدث من سده امراح
الرطب الكثير باليابس البصل والصلابة والبشاشة اسمان لما بها لها وظاهر ان من
الادوية ينسب الى الرطوبة والبسوسه وما مضى ان كون الشيء معدا نحو انفعال **اقول** ثم
اذ انشئت واجد الباطن وجدتها تدبري عن جميع القوى الفاعلة الا الحرارة والبرودة
والمقوسط الذي يستقر بالقياس الى الحار والبارد والقياس الى البارد واعني بهذا انك
تحدثي كل باب منها او اعني ان حيا لو وجد عدما لجنسه مثلا يكون ولا لون له ولا رائحة
ولا طعم ووجدته شبيها الى الحرارة والبرودة مثل اللزج او اللين وكذلك الحال في المساس
المعد لانفعال فان النفس تلمس اجسام العالم التي يلىا رطوبة او بوسه لانها اما ان سهل
نرفها وانقلابا وتشتها وركبها للسطو من غير ما نفع فكون رطبة او صلبة فكون يات
واما التي لا يمكن فيها ذلك اصلا كقوله من الاجسام واما سائر ما يشبه ذلك بعد تدبري فيها
جسم جسم او منى الى ما بين انما اللين والصلابة واللزوجة والبشاشة وغير ذلك الاجسام
الغضرية قبح عن الكثبات المصغرة والمموسه والمذومة والبس في ذلك ان
احساس الجواس الا دوية بهذه المحسوسات انما يكون بوسط جسم ما كالهواء والماء ولا يمكن
ان بوسط المتوسط بس جسم وعرفه فاذا كل واحد من هذه الجواس لا يركب المتوسط
الذي بوسطه بل يركب حاليها فاذكره في ذلك الاجسام لاجل عن المكوسه لانها لا يحتاج
الى متوسط وانما قد يخلو الجميع كقوله عن تلك المشاعر والمخ عن المس فذلك سميت
المحسوسات باو اهل المحسوسات هم الباطن والاستعداد بعضان انما لاجل عن جنس من
المحسوسات احدهما جنى الحرارة والبرودة وما توسطها وهو الفعلي والتأجس الرطوبة و
البسوسه وما توسطها وهو الانفعال والبارد اما ان يخلو هذه الاجسام عنها واما ان يسمي
عند رجب الى يمين الخش وذلك سمى به الكثبات او اهل المحسوسات وهي

وهي التي ما سنا على الاجسام المنفردة وتعمل بعضها عن بعض فصولها المركبات
والناتجة الكتاب ظاهرة والمراد ببولية ان الذي لا يمكن فيها ذلك اصلا هو العكس
تنبيه فالحكم بالباع في الحرارة بطبيعة هو النار والباع في البرودة بطبيعة هو الماء
والباع في الكيفان هو الهواء والباع في الجود هو الارض اراد ان يسهل ان النما
اربع ويعني ان لها بعد كونهما اجساما بغير اعتبار منها انها استطاعت
المركبات ومنها انما اراد ان يحصل بغيرها عالم اكون والنشاد والاعبار الاول
يبحث عن احوالها بحيث اكتملت المراتب وما يجري مجراها وسهل بذلك عليها وهذا
التفصيل يسهل على الاستدلال بالاعبار الاول وقد حاذى في ذلك كلام الشيخ الماهر
في نظر النار في فانه قال في محضره تعرف لثبوت المسائل بهذه العار والجملة الشدة
الحرارة بطبيعة هو النار والشد البرودة هو الماء والجاري هو الهواء والشد الاعداد
الارض في قول في تفرقة قد ظهر مما ان حل واحد من هذه الاجسام لا يغيث عن كنهين
احدهما فعلية والاخرى اشغالية ومان الكهر بانساب الكليات الاربع اليها بحسب
ان زود اجاب الملك مهوركن لما كان اسباب بعض تلك الكليات لبعض هذه الاجسام
معبا فاحر هو الهواء والبسوس النار على ما صرح به الشيخ في الشا وكان المورعده في
الموضع بناء الكلام على المسامع والاحكام التي لا بدع لا على العمق في البحث المصغر
على الاستدلال بالاشبهه من هذه الكليات وادوجه العطفين في كنهين اللذين
مما استدعا ومان الجمع اعني النار والماء اظهر والاعمالين في السامعين اظهر في
منها باسناد حل واحد من هذه اليها وبدا النار في قول الباع في الحرارة على كون
الحرارة كنه تشدد وضعف لا صورة سوم كونه الذي لا يخلط واسا في قول بطبيعة
الي معده تلك الحرارة اعني الصورة الموعده وادوجه الضعف في ضعفه بدل على مساو
حرفها معدي ان في قول ممر النار في مساو في معرف لما سبها وكذلك في السعة اخرى

وانما جرح عن الرطوبة والبسوس بالنعان والجود في موضع الساذج في مفهوم الاولين دون
الآخرين مع ان المراد به واحد قال العاقل الساذج وانما قال بطبيعة في الماء والماء
لا في الهواء والارض لان من الناس من ذهب الى ان صورة النار والماء من الحرارة
والبرودة ولم يذهب دامت الى ان صورة الهواء والارض من الرطوبة والجودة
فازال ذلك الاستدلال ولم يخج الى مما قال وانما احار به الرطب لانه اراد بعدم
الكسنيين العطفين على الاعمالين وعدم الاثر في كل جنس على الاخر قال و
معه الاجسام ليس مما لا اختلاف فيه فان بعض المبدء من ديموا الى ان البار السطح
في حره لا يكون في عاء الحرارة ورو عظم السج مان وجود البسوس الموقدة والماء الساخن
لها وعدم الموانع حاصل ثم فالجود السدود بوجوده واما برودة الماء فبوجوده كونه
منهم السج بواثرها من الماخوس الى ان الارض برود من الماء بالاكث والاركان
الاحساس برودة الماء لظن وجوبه الى المسامع والصاق بالاعضاء اشد من ان النار
ايمن من الحاس المذاب مع ان الاحساس به اشد واما الميعان فان كان هو البسوس
فالماء هو الماء لا غير وان كان هو سبيل في الشغل فالماء هو الماء لا غير وان كان هو سبيل
السجل والباع هو النار والارض والنار اول من الحل لان الاسحق الظن اذق
نواما وتسب سبيل السجل الارض الهواء والظلمة واذل ان الشيخ يروم الساء
على الوجدان الظاهر حار ولا شك ان اجاجام في النظر الاول هو النار وبارد الماء
واشد ما يسا ما هو الهواء ولم ساذج في ذلك من نازحه الاساس والاستدلال وذلك
باب اخر عرض عنه منها والطيب القول في الساقوله وهو ان الناس الى النار حار
لظن شبهه الماء او احمى ولطف في الما فرغ عن معرف العاقل ما كليات الظاهرة
وبعضها اراد الصاقها ما كليات كنهها ايضا وهي بغير حارة الهواء وبرودة الارض
وسوسه النار واما رطوبة الماء فظاهرة كبر وديا وراعي الرطب المذكور فانه كذلك

بحرارة الهواء وانما قال والهواء بالناس الى الماء حار ولم يقل انه حار مطلقا لانه بالناس
الى النار لمن يحار او كان الساع الى الحرارة هو الماء ولم يكن ان يكون بالناس الى
الارض لانه لم يكن يكتسبها البسطة واستدل على حرارة الهواء ان الماء تشبهه اذ نحن
ونطف اي كحلل وتشبهه بجزءه ونصا عدة في حرارة لا يكون الهواء لان ذلك لا يكون تشبها
وبالحار هو اجزاء صفار مائية كثره محلبة بالهواء ووجه الاستدلال ان الحرارة لبعضها
اكثر والظلمة والبرودة تقتضي الشغل والكمال للبحر فاما هو اسخن من الماء فاحتمل والظلمة
واما هو ابرد من الماء اقل واكثر ولو لم يكن الهواء اسخن من الماء لم يكن احف والظلمة
اكثر احف والظلمة هو اسخن **قوله** والارض ادا خلت وطباعها ولم تكن علمه برودة
ووجه الاستدلال على برودة الارض وسوط والعللة المنجزة هي اشعة العلوم ثم المسكن
السنة فالرياح الحارة وغيره **قوله** واد اخذت النار وقار قتها سحرها كونها اجزاء
صلبة ارضية تتد بها السحاب الصافي حار جدا اثبات برودة النار واستدل عليه بالظلمة
فانها على ما قال مما يولد من احصاء نارية فادها وصارت لاستهلاك البرودة على
جودها متعاشة وفيه نظر لانه ايضا قد قال في بعض احواله انها تولد من الادخلة والاكثرة
المصعدة عن الارض المجتبهة في السحاب والادخان هو المحلل النابس من الارض كما
ان البخار هو المحلل الرطب وهو اجزاء ارضية صغار كسب حارة فصاعدا لا حلما
وما ظلت الهواء به الاظهر قوله في الصاعدة وادها العاقل السارح فان الصواعق
على ما حكى السبع شبه الكدمادة والناس من مارة والحرارة فلو كانت مادتها النار لما
احتمل به الاختلاف بل كانت مادتها الادخلة والاحر السبعة مواد من الاجسام
في معادتها **قوله** هذه محلبة الصور ولذلك لا يسر النار حيث تستقر في الهواء ولا
هو حيث تستقر في الماء بل ينساب بين الاجسام انما منها بان صورها في السطح
لا يبعد عنه الاشياء واحدة واختلاف الآثار يدل على سائر معادها ثم ارشد الى ما كنهه

في اخرى فاستدل ايضا بالاكثرة التي له على ما ساء الى اختلاف الصور ومولده في الارض
في نفس الامر لكن لما كان اختلاف الاكثرة واضحا واختلاف الصور غير واضح فان طري
الاستدلال على ذلك واجبا وانما يجب ايضا بالاكثرة المتجانسة باختلاف مولداتها الطبيعية
لان الاستدلال على ما مر اوضح الاستدلال على اختلاف الاكثرة والمزاوجات من
العناصر المتجاورة كون سعة كثر السبع اقصر منها على طرية صعود النار من حرارة الهواء
وزول الماء عنه وصعود الهواء من حرارة الماء وبسوط الارض من حرارة الماء وصعود الماء
من حرارة الارض وما انما ظاهر ان بسوط الهواء من حرارة النار وموضي **قوله** وذلك
في الاطراف اطراف المسكن الطبيعي زداد شده ما زاد ما والجسم الى طرية الطبيعي وربما وذلك
لان المعادى مع ذلك حصص حما متضمن معاومة فذلك كون طلب الاكثرة الطبيعية و
الهرب عن البرودة في الاطراف اطراف **قوله** من طرية ان الهواء ينفذ في الماء لضعف
بطل الماء اياه جميعا كما تتلا لالطمة كثره لان الاكثرة يكون اقوى حركة واسرع طنونا و
السرعة يكون بالضعف من مارة وكذلك في الحركات الاحكاما فان الحرك الاخرى في الفصل
المستند المشكك على الاستدلال باختلاف الاكثرة على سائر الصور بينه على اختلاف
المولد الطبيعية وذلك لم يبين الا في حرارة العناصر دون طريةها وان من الحمل
ان حال حرارة العناصر لا عمل الى اكثر الطيات بالطلع بل بالشر اما بجدت ما حركه
الهواء مع ما حركه مياتان من الواجب ابطال به الاحتمال والذي سطره ان الحركة
الطبيعية للحجم الكبير يكون اسرع منها للصفير والسرعة خلافا وذلك لان الاكثرة اقوى طرية
هو اشد مسلا وعل مطاوعة للعامة والوجود مشد بان الكثرة من اجزاء العناصر تحرك الى
اكثرها اسرع في اذن انما تحرك بالطلع لا بالشر والشع حص سانة ان الطائي من العناصر
لنس طنونا لضعف ما حركه اياه جميعا كما تتلا اياه لان قواما وبما الى ان العناصر طرية
طرية كثر العالم كثر الاشياء بسبب الاختلاف مضعفة وفيه الى قون ولذلك ينفذ الاكثرة

واجتاجه عليهم بضم ابطال جمع الاحمال المذكورة ولما كان سائر خاصا بالهوا والاما
 اسار الى الباطن بوجه ذلك في الحركات **الاحتمالية** مدبر الانا بالجهد فركه
 ندى من الهواء على نقطة من الى اي حدث ولا يكون ليس الا في موضع الرشح ولا يكون
 عن الماء الحار وهو اللطيف وابل للرشح هو اذن هو استحال ماء وكذلك يكون صحو في
 جمل الجبال مغرب الصر سوا ثا بعد سحا لم ينشئ الباطن موضع اخر ولا انقصد على كاد
 مصعد لم يري ذلك السحاب بسط تلج لم يعنى ثم هو دبر ارباب الكون والساد في
 المناظر والاسند لال به على اسر اكها في الهوى لمول نفد اب الاجسام بصور بال
 يقع في زمان لان الصغر لا يشد ولا يصف على مع في آن وتبها وادكرنا حار و
 نفرا بها بكسها يقع في زمان لاننا شد وضعف وهي استحال في السناد والكون بالاسع
 بين جهن ليند احدهما ويكون الاخر والباطن العاصم اربعة وكان من الممكن ان يرض
 به الفرض بين حل واحد منها وحل واحد من اللثة الباطنة كانت انواع الكون والسناد
 اشع عشر الكافل من مرت الادب في الله كن الرابع منها اولاسو ما يكون بعصر من
 ميا ورن لا على بسيل الطرة فان الاطراف لا يكون من الاطراف الا بعد كونها اوطا
 اشع لا يكون الهوا من الارض الا بعد كونها ماء ورج يكون ذلك الكون مركب من
 منس متدانة والحد من سحر مع عنها مله زد واجاب احدنا بين النار والهوا
 والكن بين الهوا والنار الثالث بين الماء والارض وسئل حل ازدواج على وعس
 متعكس من الكون والسناد فاذن الانواع الاولى ستة وهي سابط واربعة من
 الباطنة مركب من بسطين وهي كيون الهوا من الارض وكون الماء من النار وعكسها
 من كيان من الماء بسط وكون الماء من النار وعكسها من كيان من النار بسط
 بالادراج الذي بين الهوا والماء لان الكون والسناد بينهما ظهر من ان الهوا
 جازا بسط على وعس من كيان كيون الماء والكون من النار والكون من النار

كبر المسامدة فان انفصال الابحرة عن الاجسام الرطبة عند ما شر اكراده فيها وانما صها
 سبب ذلك ط فان قل الحار وسئل على احرمانه ملانم وعلى احرمانه الصالح كمن فيه
 لان الهوا لا يستقر في الماء بل حدث وانفصل بالفتان وغرة فشر به النوع لم يذكر
 السج وانما سوب نوع واحد من الوهن المتعكس كمن في اياه كون الهوى مسرر
 وهو مد على حواد وجود النوع الاخر فذلك انقصر السج من بالادراج على نوع
 واحد وهو بان كون الهوا ماء فاستشهد عليه بشئ احدهما الذي كاد على طاهر
 الاما ادا بر ذابكذ واسار له بوجه فذبر الانا بالجهد فركه ندى من الهوا وذلك
 لان الهوى الذي يوجد ساك اما ان يكون من الهوا وهو المطر واما ان لا يكون منه
 بل اما يجمع من الهوا والمطير به على ما ذهب اليه منكر الكون والسناد بين الهوا والماء
 حاسج الى البرباب وغرة او يبرج ماني داخله والاول مط لان الهوا والمطير بالانا
 لا يمكن ان يسئل على اجراء كبر من الماء وخصوصا في الصنف فان الاجراء الماء ان كان
 بانه قد صعدا بعد الفرو حارة موائه ولا يسي محاذرة للانا وعلى تقدير بياها ساك
 لم يحد له اسما اما فاذن ذلك الاجراء انوار حدوث الذي بعد تحبه من الاما حارة
 بعد اخرى مسطوع حصوله على الانا مع كون الانا كماله الاول واما ما فيها فكون حصوله
 حل مره انص مما كان قبلها واما راجي ازمه حصولها فكون بين حل حصول من زمان ل
 ما بين حصولين فلها ذلك على قدر ان يجمع الاجراء الى كيون في هواء ابعده من الانا اليه
 مع ان ذلك بعد جدا لان كل الاجراء الصغرة مع جذب حارة الهوا اياها لا يمكن من
 حرق حجم كثر من الهوا ولكن الرخو كالت جمع ذلك لا ما نرى حدوث الذي مره بعد ارجي
 على وتره واحد بسط ان يحى من الانا ما حدث عليه ويكون الانا على حاله من التبرد
 واسار السج الى ذلك بوجه على نقطة من الى اي حدث وسئل على ذلك ان كان بروده
 الماء مفضة لساد الهوا المحط بالانا فوجب ان يصير حل ذلك الماء مواء ولا حاله بسط

ح وصل به مواد اخرى ويصير الصاها الى ان تحرك الما جرياً صالحاً واذ ليس كذلك
لكن ان حدث من اجراءاته فليكن المدد واجب عليه بان جرم الاما لصلاته لا يمكن
ما كسبها الزنه سرعاً وهذا الكسب كمنه بطيها فاذا الخ عليه القوة المكسبة اشد
كسبه بها فزى ما سدد كسب عمره. ولذلك ربما وجد الا والى الرصاصه المسله على الما كسب
الحاد. اذن من تلك الما كسب فالاما المذكور لثان برده. فلهذا الهواء المظلم والماء
سرعه كسبه ما كسبه القوة يحل الهواء المظلم طامره عن بروده الشده. سرعاً فلهذا
الهوا اذ ام على سطح الاما. اما اذا نقيته واصل الهواء المظلم عاد الى افساده. والش
ومر ان حال الذي سرع ماني داخل الاما وهو الصا بط لوجوه. اذ ان الذي قد وجد
من غير ان يكون فيه ما بل سبب وجود الجذ الذي لم يحلل بعد. وانما ان ذلك نصي
ان لا يوجد الذي الا الى موضع الروح كمن نفس الحكم بانه لا يوجد الا الى موضع الروح
مطابقاً للوجود فانه يوجد في ذلك الموضع. واما ان السبح الى هو الروح لوله ولا يكون
ليس الا الى موضع الروح فدل قوله على انه لم يمنع وجود الذي عن الروح بل منع خصيصاً
كونه من الروح فان هذا الصيغه ليست به. العاده. والثالث ان الاما اذا كان حاراً
وجب ان يوجد الروح ايضا بل سبب ان يكون الروح اكثر لان الحار اللطيف والبليل
للروح لونه قوامه وليس كذلك. واسار الى ذلك الصا ببوله ولا يكون عن الماء الحار و
موالطه وابل للروح لونه قوامه وليس كذلك. واسار الى ذلك الصا ببوله ولا يكون
عن الماء الحار ولما ابطال الوجهين صرح باليه وقال هو اذن مواد اسما ليه. والشهاد
الكتا بالسحاب المولدي في ظل الجبال دفعه من صحو الهواء لا من انسا السحاب الى ذلك
الموضع من موضع اخر ولا من انقضاء كاد صعد اليه ثم رزول ذلك السحاب ثلجا كمن
يعود الصحو ثم يولد. مره اخرى وهو المراد ببوله وكذلك يكون صحو في ظل الجبال
فصرف القمر هو انما الى قوله لم يعود ويرد بالحق البرد الشده وهو في اللغة على ما قال

صاحب الصحاح برده بقرت انساب والشمع قد حكي انه يشاهد ذلك بجبال طبرستان
وطوس وغيرهما وقد ساءد اهل الساكن الجبله اسال ذلك كسر. فلهذا بيان الازدواج
الاول واخر من الباقيل السارج على ذلك بان تبريد الاما للهوا ليس باعظم من
تبريد الاراضى الجبله ايا. في صمم الشايل في الموضع الذي يحسن الشمس عنناسته
اشهر ذلك بعضى السحاب كمر الهواء. وايضا لو كان انقلاب الهواء بالبروده
بعد رزول الثلج يصير الهواء ابرد ما كان قبله ولوم الصحو ابرد من لوم المطر فاذن
يبرم ان سبب السبح والمطر ان سبب الفصل وهو ان يكون ان يكون ان يكون
ليس بواجب في غرضنا وذلك لان العالم تدع ان السبب في ذلك ان يكون. وهو ان
على ان شره يعني ان يكون ولا ان يمنع ان يمنع ذلك ان يكون ان يكون ان يكون
حصه الاما كسب الموجه لكونه والناسد فلهذا ما النص بعدم الكون والناسد عند
حصول بروده. ما بل. فاما ادعاء امتان وجود الكون والناسد بمسانده ما مقتضى
حصولهما ثبت ذلك لمن ساءد واعتبر علم بالكله ان الكون والناسد سببا موجبا
موا بروده. مثلا حال فان حصلت البروده. ولم يحصل الكون والناسد حكم مقتدان
شرط او وجود مانع بالكله وان لم يبرها بالنفصل فان الحمل منفصل ذلك لا يصح
في علمه بامعان وجودهما قوله. وقد خلق النار بالناسد من غير ما يراه لا فرع السبح
من الازدواج الاول اشتمل بالثا ومو بين الهواء والاراما صوره. ان هو
فقط لان الشغل المرتفع اضيق من الهواء على ساءد ولا سبب له حراره محسوسه
ولذلك لم يذكر في الشرح واما عكس هو المراد من قوله وقد خلق النار بالناسد
من غير نار ويكون ذلك بالاجاج السبح على الكبر وسد الطرق التي يدخل فيها الهواء
الجديد فاساءد من رزول ذلك قوله. وقد خلق النار بالناسد من غير ما يراه لا فرع السبح
يعرف ذلك صاحب الجبل فاذن بجد ميا. جاره. تشرت حجارة صلاه. فلهذا الازدواج

و بعد از استیلا بر بعضی از این قلعه میوه می‌شکند و در امور از دواج الهامت و
 حرمین اما در ارض و با جسم و در ارض ما و قال وقد عمل الاجساد العصبه کج
 میا با سیال معروف و آن اصحاب بیکل معن غریب لاکیه و کون ذلک بمعینه
 اما با اما با لا حرق او بالکلی مع باری الا باج کالو شاذله از بهما مانا با
 می با جاز از ارضه البدنه المیه و کنت لعمری و مذوق بانا و ارجب دلی اجب
 نه ایه بحسب معطلی هم و لما ذکر ذلک اسرار الی غلبه بولک و بکر میا جابر کسر
 عجا به خلق و و کت مساجد من بعض النماه الی سقود حرا سدر و حمان من منا بها و
 اما ذکر به العکس کذا و نظیر لانه اندر وجود بالکلیاس الی و لم تمانن لاولا
 من وصله من علم و و لانها من از دواج وجود ثم ارج المطمن فمع و کون
 اما صرنا بله ان سحر بعضها الی بعض و فراد ما کس الی میا غیر لقصص علیها
 اعنی انک کشفه السؤل لمدی ذکره الحاصل اسارج ما افضه فرقه بعض صحی
 ان بده افترت السامان کحل ان کون اسما الی کت مله اموال الذی صر
 ما اسما الی حراره الی برود و هو مو فی حرمه که کت کشفه الما و مع به
 از حال لا مثبت الکن و عا و فلسن شی لانه بعضی از انما به نور کسره و عی
 قد به فحیل ان کون لخاصه سموا جسم و جدا مکلف بعد اکتساب و مع ذلک
 بعد اکتشفه انی سجال انها العجز مع ذوال السبب بعضی ما با دین عی حیا
 حوره استغنیها اشارت و تنبییه به سده من سؤل کون و انما دلی عامنا
 به می از دین به و به ای ان سمی با عده و و کواکه المستقره من و به
 حریف مظهر کج که موی فالما و ثقل مدیه فالما من و حریف اس عظمی
 و هوا بعض اس عظمی و لانه و من لمدی از جسمه اعداد و من منها انها الی
 کون و انما و منها نه و العالم و منها انها استتصاف کرب که کت

وخاصة على المركبات انها وكرمان الاسد لال عليها من حب الكون والنسابة والركب
والتمثيل حتى ان يكون ما عيار البعل والانبغال وان الاسد لال عليها من حب انما
اركان من ان يكون ما عيار امكنها طراد من الصف الاول طرادا حال ايراد ان
الصف الثاني من في هذا الفصل حال امكنها في الفضة والذهب بين ذلك انما محض في
لديهم وان العالم ثم هذه الاربعة فقولهم هذه هي اصول الكون والنسابة انما باخذ
اعصار انما وقوله في عالمها في السارية الى عالم الاجسام وقوله من الاركان الاول
السارية انما اعصار كرنيا جردا فانه لعالم وقد بالاول لان بعض المركبات يصار ان
بعضها لا اعضا لمحو ان كنهها لا يكون اول فالاول للجمع من مده وقوله باكرى ان سمها
عده دواب الحركة المستقيمة السارية الى الحصار الاركان في من الاربعة وقوله حين لوحد
حسب مطلق نحو نفس حرة فوق كمال انشائه الى الجبر وسوان دواب الحركة المستقيمة
حسبها واما شئها على باهر وظل واحد منها اما مطلق واما ليس مطلق فاذن الترتيب هو
واما الفرق بين المطلق والذلي ليس مطلق منها على ما ذكرنا السج في السماوان كمست
المطلق هو الذي في طباعه ان يحرك الى عاء البعد عن المركز وخصه جبهه ان سب طابق
حركة في انما جرمها والسلسل مطلق ما يباين ذلك واعلم ان بعد بقاء بعد
عن المركز عاء البعد الذي يمكن ان يصل اليه الاجسام المستقيمة الحركة ولذلك فسر
ما يقترن في الاحرام طبا اى الاجرام العنصرية والحسب بالاصاولة معان احد ما
الذي في طباعه ان يحرك في الكره المسماة الممد بين المركز والمحيط حركه الى المحيط
كنه لا سلسل المحيط قد تعرض له ان يحرك عن المحيط ولا يكون تانك ان كان مضافا
تا بطن بعضهم لا بها شئان الى نهاية واحدة ويد امل الهوا فاه ريب في انما
ونظرو على انما والذلي اذ انزل الى الباء شئ ثابت النار سابعه له الى المحيط
هو عند المحيط شئ وحسب بالاصاولة بعد الاربعة ترب من الاول والسرير فهذا

الاعبار سارك النار كنه تحلف عنه واما اعتبار الاول لا يرد من المحظ ما يرد الى
قال الناصب السارج واما قال حنف لم يطل ولم يمل حنف مضاف لكون القسم
حاضر. وليكون مساو للمعنى المذكور من فاحشف المضاف لا مع على الالف المعنى
الاخر واعلم انما قال حنف مطلقا فانما لم يمل فالتا حنف مطلق لان الاول
في بيان حصر الاركان كاف على فاما لو قال فانما حنف مطلق لكان محملا ان يكون
مع النار شي اخر هو ايضا حنف مطلق واحاج ح الى بيان مساو انما يمل ما ذكره المثل
الشارح وهو ان المان الواحد لا يحده جهات بسطان **قوله** وانت اذ العقب جمع
الاجسام التي عند ما وجد بها منبهة بحنف الغلبة الى واحد من هذه الجهات انما الى
نخل بها المركبات وترك بها واما في الاستعداد فتع احوال المركب التحليل
على ما ذكره الاطباء وقد تعرض بان المركب من الاجزاء المتساوية منها غير موجود قال
انما مصل السارج انما يسمى الفضل بالاسارة والنته لان الاسارة هو بيان حصر الاركان
بالمران والنته هو بيان انها استقصاء للمركبات لا غير الاستعداد او تمسك المائل
السارج في مصل هو الدم الاحياس والمثل بان الحجز اذ اوصفنا به ناكحة احسن
شبهه ليس يوي لان الحجز مفصول من الارض فامل قد موقود بالمثل والاهواء
مفصل بحد فامل قد ليس الا بالهواء اما المفصول به فمكون في الزنى المنفوح تحت الماء
فخرج منه الى الفعل وحسنه واستبعاد الضال بها والاحر النار في بدن الانسان
مع كونه مقفورة في الاجزاء الاربعة والمائة ليس يوي لانه بالمثل الى ما حفظه لمن بعد
على كسائي واما في وجود النار في المركبات فاما لا يزل عن الاثر الا بالسر ولا ياكل
سرك ولا يكون عن غير لان الاستعداد المحظوظ بغير النار ليعمل النار به اضعف
من استعداد العمل فلهذا ليس على ما يجب بان المعدن لا يتغير السس وغيره اذ احدا
تد على سائر اجزاء الاستعداد ليعمل النار في **تبيين** من كل من هذا

ما نحن باخره مع قهنا على سبب محله معدن محظوظ بحسب المعدنات واليات
والحوال وانواعها كثيرة ما ن كنه مولد المركبات من هذه الاصول الاربعة والمركبات
له ذوقه لا نفس له ونسب معدني وصوره من نفس غاذية ونامه ومولدته
للمل لاحت ولا حركه ارادة له ونسب نباتا وصوره من نفس غاذية ونامه ومولده
للمل وحاسه ومحركه بالارادة ونسب حيوانا وجميع هذه الصور حالات اولي فان الحال
منقسم الى منوع موصوره كالانسانه وهو اول من كل في المادة والى غير منوع معرض
كالصخره حال ثان تعرض للنفوس عند الحال الاول هذه الصور حالات محله الاثر
يصدر من الحوائف بالصدر من البالي ومن البالي بالصدر من المعدن من غير عكس
وطر واحد من بين الله حنف الارواح لا يحصر بعضها فوق بعض وكذلك سبل طر
على اصناف وطر صنف على اصناف لا يحصر لها بحث لا مثابة اثنان من الارواح ولا
من الاضاف والامن الاصاح وليس به الا اختلاف بسبب السوي الاول والاب
بكمية فانها مشركان ولا بسبب الجهد المتفاوت فانه حافضين موجود احدى الداس
مساوي السه الى جميع الماديات هو ان بسبب امور رتبة والامور الخمسة السوي
بعد الصور البكمية من هذه الصور الاربعة النوعه التي اجسامها مواد المركبات حارة و
الاختلاف ليس بسبب هذه الصور انفسها لان الاختلاف الذي يكون بينها لا يزيد
على اربعة هو ان تحت احوالها في المركب واما تعرض بعد المركب والمركب تحلف
باختلاف معاد الاستقصاء في الله والكفر. بياس بعضها الى بعض اختلافات انما
وتحلف ما تعرض بعد المركب باختلاف ذلك لا محالة فكذلك الاختلافات غير المتساوية
اسباب اختلاف المركبات مولد منع اسارة الى الاستقصاء الاربعة وقوله كل من هذا
ما نحن اسارة الى المركبات المحبوبة منها وقوله باخره اسارة الى الاختلافات العارضة
بعد المركب وقوله مع قهنا على سبب محله اسارة الى احوال المركب باختلاف

ان مقتضاها بغيرها الى بعض و قوله متعد كقولك تحمله اساره الى ان لا يستقيم
انما يصح به الا حلاقات متعد بغير الصور المحملة عن مبدئها المتعارفين والحكمة
حال لهذه المعارضه المحتمل كونها في الفعل ونسب الى الكائنات المخصوصة بالكنهات و
المراد منها ببادي تلك الاسماء التي هي الصور النوعية و قوله بحسب المعينات والبيانات
والحوادث اجناسها وانواعها اساره الى المركبات المذكورة فلفظ حش منها فراح جيني له
عرض من حد من لا يحل ذلك الجش الحاذق وزعمها وموشل على الامر نوعه النوعية بين الحد
وكذلك المراح النوعي على الامر نوعه الصنفية والصنفي على الامر نوعه الصنفية وهذه الامور
كلها يكون بحسب النسب المحملة الواقعة لبعض الاستصحابات الى بعض في المعاد **فوقه**
وبل ل واحد من هذه صورته موصوفه منها بصفات كنهية المحسوسة وبها يبدل الكنهات و
المحظوظ الصوره مثل ما تعرض لها ان معنى اوان يحل عليه الخلود والمعادن والماثية
محفوظه وتلك الصور مع انها محفوظه فانها ماثية لا تشد ولا تضع والكنهات المسقاة
عليها ما كلاب وتلك الصور موصوفات للمعنى على علم والكنهات اعراض والاعراض
ثابتة ما كانت لواحد فذلك لا بعد الصور من الاعراض فانه ان تعرض عن الصور التي
هي الهالات الاولى والكنهات التي هي من الهالات الثابتة الصادرة عن الهالات
واما احتياج الى ذلك كون الامر نوع من الهالات الثابتة الصادرة عن الهالات الاولى
فقال دليل واحد من هذه صورته موصوفه اي صورته نوعه لصوره ذلك الواحد بها موصوفه
بين في النمط الاول منها بصفات كنهية المحسوسة واستدل على مبادئها بثلث حجج
ايتيان وليه الحق الاول قوله وربما يبدل الكنهات والمحظوظ الصوره مثل ما تعرض لها
ان معنى وربما يبدل الكنهات المعنى اوان يحل عليه الخلود والمعادن وبها يبدل الكنهات
الانتماء واما مع محفوظه وهي صورته النوعية فاذن البديل غير المحفوظ في الاحوال و
قول انما حل السارح ان النار لا يبين ما را بعد زوال الكرادع عنها ولا الهواء والارض

بعد زوال المعادن والحوادث منها ان حكم ذلك مطلقا فغير مسلم وان هذا الحكم محال بساطتها
لمسلم ومولا يبدح مما قاله السرح لان اسد ام الس كنهات ما حال الباطنة لادل على اسد ام
اما حال المركبة وقول السرح وربما يبدل الكنهات يدل على انه لم يحكم بذلك مما طرأ ملا
لجميع في جميع الاحوال الحق انه في اعم من الاول قوله وتلك الصور مع انها محفوظه
فانها ماثية لا تشد ولا تضع والكنهات المنبثقة عنها ما كلاب وذلك لان اسما لا يكون
اشد اسما من اخر فاجاز ان يكون اشد من اخر قال انما حل السارح الدليل على ان
الصور لا تشد ولا تضع ان العذر المعسر في التقوم ان زوال مد بطل التقوم ولا يكون ذلك
انما جاء للصورة بل مطلقا لها وان لم ير ل رال ما وراء ذلك لم يكن الاشد اولى واما
في عوارضه ثم قال وهذا الدليل معتمد فام في الكنهات لان العذر المعسر في نوعه الكنهات
ان رال مد بطل الكنهات وان لم ير ل رال فام في الكنهات لان العذر المعسر في نوعه الكنهات
احدى المد من وان لم يصح مد بطل الاخرى واول معنى الاسد او مواعيد السارح المحل
الواحد الباب الى حاله غير ما يبدل نوعه او انفس ما يوجد فيها في ان ما الى ما يوجد
في ان امر محتمل يكون ما يوجد في كل ان متوسطا بين ما يوجد في اثنين كخطان بذلك لان
ووجد جسمها على ذلك المحل المستقيم وربما من حيث هو موصوفه بصفات كنهية الهالات الى غاية ما
ومعنى الصفت هو ذلك المعنى معناه الا انه لو وجد من حيث هو موصوفه بها عن تلك الغاية
فلاخذ في هذه والضعف هو المحل لا الكمال المتعدد المتقزم ولا شك ان مثل هذا الكمال
يكون عوارض التقوم المحل دون كل واحد من تلك الهالات واما الكمال الذي يبدل هو
المحل الموصوف بصفات وهي الصور فلا صورتها اشداد ولا ضعف لا سماع مد لها على
شي واحد موصوف يكون موصوف الكائن ولا سماع وجود حاله متوسط بين كون الشيء
وبين كونه موصوف هو الحق انه في اعم من الاولين سيمثل على الفرق بين الصور و
الاعراض بحسب الاسماء وهي قوله وتلك الصور موصوفات للمعنى على علم والكنهات

عروض والاعراض فانه لو ارض ذلك لاعد الصور من الاعراض **قوله**
وايضاً فان حركتها بالطلع وسكونها بالاطغ منفعه عن تلك القوى الطبيعية الكنهه
فذكر ما هو من ان الطبيعة من مبداء اول الخواص والسكومات التي يكون بالطلع وذكر في
الموضع ان الكنهه المشبهه والضعفه التي يكون الاسداد والضعف فيها احد انواع
الحركات منفعه عن الصور النوعه فبهه على ان الصور النوعه من الطباع بعينها
في باعشار كونها مبادي للحركات والسكومات بطباع فباعشار كونها مبادي لمسولي
صوره وباعشار كونها مبادي للضعف في غير ما قوت **قوله** واداء المنزج لم ينفذ
لواها والا فلا مزاج قال السج في السكاكين فوما قد اخبر عوالي قرب زمانا من سباعها
والا لو ان البساط ادا المنزج وانفل بعضا من بعض مادي ذلك بها الى ان جمع
صورها فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة وليس ح صورته واحده فصورها مصولي واحده
وصوره واحده فمنهم من جعل تلك الصوره امر اوسطا بين صورها ومنهم من جعلها
صوره اخرى من الوعاب لقوله منها مسمد فوانا اساره الى ابطال ذلك المذهب
والكج غلبه بانه لا مزاج ح بل موصا واما كون لان المزاج اما يكون عند بناء المنزج كما
باعتبارها **قوله** على اسياب في كنهها المضاد المنفعه عن لواها معانها من كنهه
كنهه متوسطه توسطها في حدها مسابه في اجزاها وهي المزاج في ريد كنهه بانه المزاج
ويعا صرا ادا مرحت وساعف طاكس ان سعل كل واحد منها في الاخر من سعل
عن ذلك الاخر لان السعل ان كان سدا على الانفال صار الغالب معلوما عن معلوم
وان كان ساد عنه صار الموعوب غلبا على غلبه وان حصل معا فان اسي الواحد
غلبا منقوما معان شي واحد وهما في فادون سعل كل واحد منها بصوره وسعل في كنهه
ولا كنهه فكس لان السفل في الصور بعض الانفال في كنهه الصادقه عنها اذ
معلولت تابعه لغيره ولا سفل بل انما كنهه الصور وكنهه الكنهه واما سفل السفل

في كنهه المضاد المنفعه عن تلك الصور حتى يحل منها كنهه متوسطه سردها بالاس
في حادها وسردها بالاس في باردها وكدها في الرطوبه والبوسه وشبهه الجمع في كنهه الكنهه
فكك الكنهه المتوسطه في المزاج لقوله على اسياب في كنهها ساره الى حركة الاستصحاب
في الكنهات لان الكنهه منها لا يحرك فلا سفل بل جبدل ومبها سفل منها وقوله المضاد
في الخلقه قال انما سفل السارج لوجس المضاد على كنهه التي يكون بين شين في غايه
كلاف لان في الواحد مسا ولا مزاج **قوله** منع من استصحاب منزله فاكسر كنهها
بب المزاج الاول فاذن ينبغي ان يحل على الخلقه فسطح من مسا ولها معا وقوله معانها
مبها اي الاسما لا يكون في حدها على الصور في الكنهات وقوله حتى كنهه متوسطه
بوسطها اي اذ ان الى رمله عشرة اجزا والبارد خمسة اذ ان كنهه المتوسطه
الحرب الى الحراره منها الى البروده من سله الثلث والثلثين فلا يكون كنهه متوسطه
على الاطلاق واما بل توسطها فاول في حدها مسابه في اجزاها وهي بعض السج مسابه في
اجزاها اي في حدها من الكنهه والاسي لاسي من الاطراف وذلك المكون مسابه في
اجزاها الاستصحاب والكنهه التي في ذلك المكون مسابه فيكون حراره البرد الباري
حراره الخلقه فانه بان في الكنهات وقوله انما سفل السارج مزاج بين على اسياب
الاسياب والشيخ لم يبينها الا في الحار والبارد الاول وجود المركب المسابه الاجزاء
التي ليست في معان البراء وجود الارض وسفل على وجود الكنهه المتوسطه منها وهي لا
تحتل الا بالاسياب منها ومنها بحث وسوان حال انكم حكيم فاما ان الصور انما سفل
في سائر المواد بالكنهات المنفعه ومنها جعلهم الصور فاعنه والكنهات منفعه فبما فتنهم
فلا كنهه وجهن احد سفل كنهه الصور منها فاعنه بالاسياب الكنهات والاني انكم
جعلهم الكنهات المنفعه والبراء انما كنهه الكنهات منها منفعه على المنفعه في
ماده كنهه انما لها في اسما لها في تلك الكنهات وانما كنهه الصور فاعنه في غير موادها

بهما بل كلك الكسفات وبيان ذلك ان الصورة النارية مثلا هي المبدأ في حصول الحرارة
 في المواد النارية فلو ان تلك النار دلت على انها في الفعل المبدأ عنها فحصلت الحرارة في
 المادة شديدة وان اخرج الماء بها اثر في انضابها بوسطها او ما يملك في مادة الماء الباردة
 بسبب الصورة المائية فكل ما اثر بها فبها نصيبان برودة وحرارة في السيل سواء ولو كانت
 تلك المادة خالصة عن البرودة لثقلت فيها حرارة وقلبت انضابها في الماء في مادة النار
 مثل ذلك حتى استقرت الكثرة المتوسطة في المادتين متساوية والدليل على ان الصورة ينقل
 في غير مادتها بوسط الكثرة ان الماء الحار اذا اخرج الماء البارد انقلب مادة البارد
 من الحرارة في انقلب مادة الحار من البرودة وان لم يكن هناك صورة ممتدة فان ظهر ان
 النار على الصورة بوسط الكثرة وان المتغير في المادة المستحالة في الكثرة لا الكثرة
وهم وتنبية وتلك النول لا استحالة في الكثرة انضاب في الصور ولم تكن المادي حوزة
 بل نشأت في اجزاء النار داخله ولا ما بين اجزائه بل مشتتة في اجزائه مثلا قد بين
 ما مضى ان النول بالمرح من على النول بالاستحالة فان الكثرة السماوية بالمرح انما يحصل
 بعد استحالة الامكان وهي ايضا من على النول بالكون فان الاجزاء النارية المحالطة
 للكمات لا يسطع عن الاثر في كل مكان ساكن وان في الممتد من من سكر ما ساكن في
 واصحاب العالمين بالكلية فانهم كانوا يرون النار في الكثرة وفي الصورة ويرى ان
 ان الادوات الارضية لا يوجد من ماضيها بل هي محالطة من تلك الطباع ومن ساير
 الطباع النوعية انما هي الطامرها وتعرض لها عند طاقاتها النارية ان يبرها
 فان حاسا فيها ثقل ومطهر يحس بعد ما كان معلوما عاينا على ان حدثت
 على ان يبرز ويكن فيها ما كان باردا مصرا معلوما وغايبا بعد ما كان عاينا وطامرا
 وباردا هم قوم زعموا ان الطامر ليس على سبيل بروز بل على سبيل تنويع من غيرة فيه
 كما سلكوا في سبيل تنويع اجزاء النار من النار الحارة له والمذاق متاخر

فانها مشرطان في ان الماء سليل حار كفن الحار نادر محالطة وتنفر فان بان حدة
 ري ان النار برزت من داخل الماء وانما ترى انها ودت على من حارده وانما
 وعاسم الى ذلك الحكيم بامساع كون من عن لاس وامساع صيرة وده من شيا حر
 فاشع لما فرغ عن تبرير المراح اشعل ما ينسب على مساوذين المدعين بان النول
 بالمرح لا يمكن مع النول بها ودم اراي الاخر لانه اشبه ما يمكن معر اولادهم
 وموطئهم اسفل ما ينسب على مساوذه واستدل على ذلك بحسب امور من المشاهدات
قوله فان قلت ذلك فاعرف حال المحكوك والمخلل والمختفص من من غير حصول
 ناره غيرة النار في اول استدلاله وهو الاستدلال بحدود النجوة عند الحركة
 الغيثة مما يلب على احد العناصر السبعة من غير حصول ناره غيرة مكن منوفا في
 المسكن فالمحكوك هو السلي السلب الذي عاينه عليه ما من غيثة كخشيش فان
 المحكوكه منها تحس بل تحرق من غرامها وماما يلب على الارضه والمخلل هو الذي يجعل
 نواحه بالسر دقا محاللا كماء الكبريت بالبحر عليه ومنع الهواء الخارج من الدحول له
 فانه من لا محالة وذلك لان النجوة سلم التحليل فاحركة المدد المصنعة لونه النوا
 بعض النجوة انضاب والمختفص هو الجسم الرطب فالما ونحوه الذي يحرك حره شديدا
 فانه من انضاب **قوله** واعرف حال المسكن في صحف وفي تحليل بل يمنع الاستحالة
 منوفا مسكن بالنشوة على نفسه نواحه ما هو الاستدلال ثانيا وهو ان المايين المساكين
 او اسخاني انما من احد ما صحف اي مسكهم الجسم فانها من مثالا وانما تحليل اي
 تحليل في الموضع يعني الاشكال على النزح والسمات الصغرة فالحرف والوح السخن
 بنود النار ونشوة في المانع لوجب ان مسكن الذي في التحليل بل الاخر على نسبة النوا
 بسوء النود وده دون الاحر وليس الامر كذلك **قوله** وبلى الاقلاء من مصوم مدوم
 يمنع البلاء في سبيل يمنع النشوة في بعض النسخ يمنع النشوة اذا كان لا يخرج من سبيل

عن خلف متانة فاشعده حمام النار وروى سدادا وقد اهما ما وضع فيهما وهذا
استدلال ثابت وهو ان الماء المصنوع يحل على قدر ذلك المذهب ان يمنع
عن سخن ما به سخنا بالاعمال مع دخول سي عصبه في الماء بعد حرج من اذ الدحل
مع وليس كذلك **قوله** واعلم حال التام العياض وهذا استدلال رابع وهو ان المنة
التي اطلقت ما وشدة راسها شدة الحكم ووضعت على نار موقدة فانها تنش بعد صرور الكبر
ما نار او يصح صم عظمه ما يله سفر عنها الدواب وهي من جيل المجازين تحدث
السحرة والنار واطلها مع امساع وحول النار فيها وخرج الماء منها بل على الكساح
واكون **مما قلناه** فانظر ما بال الجذب بر ما موقدة والنار من اجزاء لا تصد لمثلها
وهذا استدلال خامس وهو ان الجذب بر ما موقدة والاجزاء الباردة لا يصعد
بالطبع ولا قاسر ساك فادن هو لا سحاله وقول الناضل السارج ان الحكم البارد
بالطبع اذا وضع فوق الجذب فقلعه بقره بالطبع مردود لانه يصفى ان يبرد مثله عن
وضع على الجذب بل يبرد **فهم وتبين** وانك تقول ان النار تامة بمرزما
الحكم والخصفة من غير تولد سخونة ولا نار واما المذهب الاخر وهو القول بان يكون
والمرور واما انصر على الحكم والخصفة لان كون النار تامة يعلل على البارد ان
بالطبع اخرب وقال الناضل السارج وذلك لان لهم ان يولدوا الهواء حار بالطبع
وما من الحكمة في خصفة عما حاله من الارض والماء حتى يظهر كسفة ولا يلزم على ذلك
استحالة **قوله** بل سلك ان يصدق بوجود جميع النار المنفصلة عن خشب القضا
مخلصة بعبه منها فاشبه في طاهر الجذب وباطنه وحس فاشبه في جميع جرم الزجاج الذي عبط
تشتتات البصر فلم يكن في الخشب من النار الا ابالي في عند البحر لكان لا يسلك
ان يصدق كونه كونا لا بمرزما رضى ولا سقى ولا لينة لس ولا نظر كسفة ولر كان
منك كون وبروز ان كثر الحاصل برز وفاز ثم الكلام بعد هذا طول في نية على فساد

هذا المذهب بان النار اكثر من فصل من خشب القضا ما ينفصل ويصير طاهر
جبرما وباطنها يسي لا يمكن ان يكون موقدة بالنظر في باطنها على سبيل الكون غير موقدة لها
وكذلك النار التي اشبه في الزجاج الذي ابس لوان فلذلك في الزجاج موقدة لكان
بعضها تامة بعد الزرور بعضه اذا موصف لا يمنع البصر عن التوقد والاحساس
عالي ما لم يكن في القضا الا النار الباردة بعد البحر لا يمنع الصدق بوجوده بالنظر
وجوده الا بمرزما الرضى ولا يسي ولا يدرك باللس والنظر كسفة بل ان يصدق بوجود جميع
لك النار التي انصرفت فيها حالة الاشتغال مع هذه الباردة والمراد من قوله ثم الكلام
بعد هذا طول ان لا يبالغ في اجابات اصحاب هذا المذهب وذكر ما يود عليهم من سائر الوجوه
ما ينفصل بها نيب كسفة لكن لما كان تامة او دما كناية فان الكلام فيها بعد ذلك مستطوعا
طويلا في فصل السارج بان حرارة الادوية الحارة كالزبيب والكمون بكثرة الاجزاء الباردة
التي مضاف اليها غرط طرية للحم عند السحق والرض فلم لا يجوز ان يكون منها شدة فان
مثل نبي فيها اجزاء تامة كسفة سخن بدن التي عند اشتغالها به بالحامه فان قولنا بانها سخن
بلكا صفة لا بالكسفة وهذا خلاف ما قاله الاطباء والكواكب ان الاجزاء الباردة التي في
الزبيب لعل لا يظهر للحم كونهها بكسفة الكسفة السارج فان ما لا يشبهه فاصوا ان يسمو
الارهم **ما قلناه** اعلم ان اسفناه ان السارج لما درنا ان يكون لها اذ
شيء ايضا سئل بالصور عنها وكذلك اصول الشغل وحيث النار قوية شدة لا يقع لها
فل روى ما فيها طل عن مصاح اخبرنا بان ان النار المرنة ليست بسيطة و
البسطة شدة لا لون لها فالمراد باستضاء النار شعلتها وقد لا يكون السارج لما
وراء السد بل كذلك على كونها مشبهة على اجزاء رضى ثم ذكر على كونها منضعة وهو
اشغال الاجزاء الارضى عنها بالصور منه بذلك على ان النار الرضى شدة لا تدم
بسيل الصور عنها ثم استدلل على ذلك الصاين النار التامة كسفة من الاحالة التي

ملجأ الارضه في اصول الشغل وحش كون النار له من سائر اجزاها ما يكون
 شفاؤه عند البصر فيها عدم الظل فمر سائر ما ذكرنا ثم قال وسع لما فوهما ظل اي لراى
 الشغل قوله واما ان انزاجه ويحج وانشاره اكر من حجم الشاف حتى لا يكون للمايل
 ان يقول ان الشغل للانشار وحلا لا يستجد الصنوبره مستحقة بالنار به اجواب
 عن سوال ذكره بعد. وموانى عال لعل السنف وعدم الظل في اصل السنف فانما
 لان سائر اجزا النار ونزها منكم وعدم السنف والظل مما فوه لا كسازما واجها
 وذلك لان سفل السنفه كون في الاكثر محزوظا صنوبريا فالاجزاء منشري قاعه المحزوظ
 ويجمع في راسه واجاب بانه ربما لا يكون شغل كل بل فان بالعكس مكان انزاج
 راس السنف ويحج اي عطه وانشاره اكر من حجم السنف الذي هو اصلها ومع ذلك
 كون السنف وعدم الظل في الاصل دون الراس قوله فبين من يدان النار المستطه
 شفاؤه فانه هذه امور النسبه لما مضى قوله واد استل لها النار المركة التي يكون بها
 الشغل استحال تامه شغل فطن انها طيف في المحلل النابس المتصعد لا كسائر اجزاء
 اصل النيران المنبع من الارض انما تعلقو الجوار لان النابس اكر حنقا للكنشه العلويه
 وانما افراطا فيها لذلك فادفع الجوار الى النار بالنقل ليعده عن تجاوز الماء واما
 النار من ومخالطه انزاجها وقرب من الاثر اشغل طره العالي او لا لم وسبب الانفعال
 الى اخره فرائى الانفعال تمتد على سمت الدخان الى طره الاخر وهو المسبب بالشباب
 فاذا استجاب الاجزاء الارضه ناراضه صارت غير حرته لعدم الاستقبال فطن
 انها طيف وليس ذلك بطرفه قوله وعل ذلك من اسباب طوفانها اجما ما عدها به وهو
 اذا التبا شتحي سلا في تنور مسر صارت النار فيه شفاؤه لكونها فان الشغل
 ثم يظن قوله والاشبه ان اكثر السبب في ذلك عند ما يسي النار هو اتصال
 الكما في الارضه وحاما الذي طاروب النار حيث ان يكون النقص لانها تكون اقل على

[illegible]

كشفت غرضه من حر او سرد سال يوم طلق وليله طلعه او المكن فيه حر ولا قرو ولا سي في
وانما اسطر طكون الهواء طلقا للناحس بس خارج عن جسده ايضا فالانسان في مثل الحاله
المذكوره يغفل عن طلسي فاعضائه الطاهره والباطنه وكونه جسمه والبعاد وكذا صه
وحواله وحالاساء الكاخره عنه جميعا الا عن سوت داه خط فاذن اول الادراكات
على الاطلاق واوضحها هو ادراك الانسان نفسه وطاهر ان مثل هذا الادراك لا يمكن
ان يكسب محذورهم او يثبت محذورهم ودول الباطل السارح ان السمع لم يبين
ان هذه القضية اوله او براسه ثم حكمه عليها بانها براسه ثم تحله في اقامه البرهان عليها
ثم رتبته براسه خط عليها فاده الى الاشغال بها **تنبيه** بادراكك وقتله وبعد
واك وما المدرك من ذلك اتري ان المدرك احد شاعك مساهده ام تمك وقوه غير
شاعك وما سبها فان كان عنك وقوه غير شاعك بما درك ابوسط تدرك ام بغير
ماطك تنقضي ذلك ح الى وسط فاه لا وسط بس ان مدرك ذلك من غير افتقار الى قوه
اخرى والى وسط بس ان يكون مساعك او باطك بلا وسط ثم انظر الى هذه المسئله على ان
الانسان لا يدرك نفسه الا بنفسه لا بغيره غير نفسه ولا بوسط شي اخر وذلك الخش على المدرك
عند المرض المذكور في جميع احوال الادراك ما هو ذلك المدرك واما المدرك وسميه
الى المساع الطاهره والى الباطنه فالعقل وغيره وسمي الباطنه الى مادرك بوسط او بغيره
والى مادرك بنفسه او بغيره من اخر غير ذلك ان الادراك في المرض المذكور لم يكن بغيره
ولا بوسط من احوال المدرك في ذلك المرض فان عاقله عاقله بس ان يكون ذلك
الادراك بالمساع الطاهره او الباطنه بلا وسط وعلى وجه لا مصور معارف بين المدرك
والمدرك **تنبيه** ان المدرك مك اموا مدرك البصر من الماك لا فاك ان
تسل عنه وابدل عنك كنه انك او موه مدرك بلك ايضا وليس ايضا الا من
طوامر اعضاك لا فان عاقله سلف ومع ذلك فعدك في الوجه الاول من المرض اعقل

الحواس عن احوالها بين ان ليس مدركك عضوا من اعضاك كسل او دماغ وكف وحنى
عنك وجودها الا بالشرح ولا مدركك جلد من حس سي جلدك طامركت ما يمتد من مسك
وهو بسبب عنه مدركك من اخر غيرهما الاساء التي تدلنا تدركها انت مدرك لذلك في
لا يجد ما يفرده في ان يكون انت مدركك ليس من عدا ما مدركك حسا بوجه من الوجوه
ولا بما سبه الحس ما سبكه **تنبيه** ان مدركك ليس الانسان ليس محسوسه فحس المدرك
وتمس الى ما يكون اما محسوسا او غير محسوس وان كان محسوسا فهو ما جاز من البدن او طه
وان كان حره فهو ما شئ من طوامر اعضائه او من نواظرها وهذه اقسام ثم
ابطل ان يكون المدرك شئ من طوامر البدن بوجوب اخذها من الانسان لو انشع على طامر
بدنه لكان هو هو ولما كان مدركا لدايه والسا ان طوامر البدن لا مدرك الا ما كواس وهو
في المرض المذكور فان عاقله عن الحواس وعاد ذلك الحواس مع انه مدرك لدايه وابطل ان
يكون المدرك شئ من اعضائه الباطنه بانها لا تدرك الا بالشرح وهو في المرض المذكور
فان عاقله الشرح وتما توجه الشرح وابطل ان يكون المدرك جلد البدن ما جاز من
من نفسه بحد نفسه مدركا لدايه وعاقله عن ماصل اعضائه وبان ادراك المركب لا يمكن
عن ادراك اجزائه التي يكون حل واحد منها غير المركب وفان الانسان في المرض المذكور
عاقله عاقله فظهر ان المدرك هو شئ غير اجزاء البدن جلد وفرادي التي يمكن ان يعمل
عما المدرك لدايه حاله الادراك كونه غير ضروري الادراك في كونه مدركا لدايه ونظر من
ان المدرك ليس محسوس ولا بما سبه المحسوس ما سبكه **تنبيه** في الخيل والموموم **تنبيه**
ذلك سول انما اثبت ذالى بوسط من فعل محب ان ان يكون لك فعل شئ في المرض
المذكور او حركه او غير ذلك فلي اعصار بالمرض المذكور جعلك بمول عن ذلك واما كنه
الاعمال فان عنك ان اتبه مصدا فذا فجب ان يشهد عاقله مطلقا لا حاصوا ذلك بعينه
فان اثبت فذلك هم بسبب ذلك بل ذلك جز من موموم عنك من حيث هو عنك هو شئ

في النفس قبل ولا اجل من ان يكون له لايه فذلك شبه لايه اثبات الاستاء الى كس وجوده
قد يكون بعلمها فاني برهان لم وقد يكون معلولا لها في الدليل وروى عن الانسان لا بد من ال
اثبات وانه بعلمه فان وجوده لا يبرهن وجوده فانه واجب لغيره فلهذا يثبت الي اثباته
معلولا الى كس في اعطائه واثباته فان اكثر القوى ثبت ما فعلها واما ما في الشرح بطل هذا
البرهان بوجهين وجه خاص بهذا الموضع وهو ان الانسان في الموضع المذكور كان عالما عن
اقباله مع ادراك وانه وجه عام وهو ان الفعل ان اخذ من حيث هو فعل ما من غير اختصاص
بما فعله هو لا يدل الا على فاعل ما غير معين ولا يمكن ان يستدل الانسان على فاعل معين
موجود وان اخذ من حيث هو فعله بفاعل معين فالتا على المعين يكون معلوما قبله ولا ل
من ان يكون مع فلا يمكن ان يستدل بذلك عليه وبما يكمل الاستدلال بالفعل على الفعل
استدلال تام لا ينافي الى معرفه ذات الفاعل ما هو باذن اسات الانسان له
عليها في التفاضل السامح بنبط نظام الشرح في هذا الفصل الى الطويل ورام اختصاره
بحج على ان داب الانسان ليست هي اعضاءه فبالا الانسان عالم بموجوده وان كان عالما
عن جميع اعضاءه والمعلوم معاير لما ليس معلوم فذاته مغايرة لاغضائه وهذا هو الذي قرره
الشيخ رحمه الله تعالى فانه بان الانسان يعلم ذاته بالخصوص ولا يحيط به بالصور النفس التي
يكون بها فاعل ما يحلوه فذراجن ذلك هو عذر عن هذا الكلام اقول ليس شعري ما يريد
بالنفس التي يتوكل بها ان اراد داب الانسان المذكور في الحركة فلا مغايرة وان اراد
شأنه في شئ لم يل بها وشي ان يعلم ان به الرجل اعظم درامس ان يجعل اثنان هذا
كمنه قابل في كثر من لواحقه تروا الى الكمال اشارة مؤخره في الحركة الانسان بشي جسيمة
في نفسه وفيه من اجسده الذي يافته كثر احوال حركة في حبه حركة في نفس حركة ما يريد ان
نفس الانسان غير الجسيمة والمراح تصدر عنها انما فاعل المشو به الله من اخذ احوالها
فاني يجب في صورته في نفسه وقد ما يحصل في الموضع وان صورته المركبات تقوم

موادها ويجعلها شاملا غير المواد في من حيث هي كذلك ببادي لتصول منوعه ومن حيث
تصدر عنها افعال مختلفة هي قوى وطباع من الافعال الصادر عنها حفظ موادها المجتمعة
من الاستقصاء المتضادة كمنها بها المداعية الى الانشاك لاحلاف مسؤولها الى اكتمالها
المختلفة والصوره التي تقتصر عليها على هذا التدرج معدنه ومنها الافعال البسيطة التي منها
جمع اجزاء اخر من الاستقصاء واضافها الى موادها وصرفها في وجوده المفعول والافعال
والوليد والصوره التي تصدر عنها هذه الافعال مع حفظ المذكور من نشات ومنها الال
الحوانه التي هي الحس والحركة والصوره التي تصدر عنها هذا ان التعلق مع الافعال البسيطة
والحفظ المذكور من حوانه واما النفس البسيطة التي تصدر عنها الافعال البسيطة عليها
مع الطي وما يبعثه فالشرح يريد في هذا الفصل ان يستدل بعض هذه الافعال على وجود
النفس البسيطة من حيث هي نفس او صورة ما لا من حيث هي ذاتا المذكور كمنها فانها
من حيث هي تلك لا يمكن ان يثبت ما فعلها على ما معنى وبما ياب في الافعال المذكورة وبما في
الارادة والحس فاستدل بالحركات الارادة المختلفة اولا وذلك لانها تسمى ببدأ
لا يجوز ان يكون ببدأ اجسده الانسان لانها موجودة لغير الانسان كالتأثير والحادس
ولا يجوز ان يكون ببدأ المراح لان المراح تسمى حركة المركب الى مكان متغير غالب
اجزاء اما مطلقا او بحسب الاجتماع او سكوت في مكان الشئ حدوثه في على ما تقرر وبما يكمل
لا تسمى حركات مختلفة في جهات مختلفة لكونه كمنه متباينة غير مختلفة بل هو مما يجمع
الانسان كثر اوقات حركة في حبه الحركة اذا قصد الانسان الى جبل فانه يريد التوق و
مراح بذاته لعلبته الشئ من بعض الشئ بل في نفس حركة فاداد اراد الانسان ان
يحرك على الارض ومراح تسمى سكوت عليها الشئ والناصل اثنان في حال الحركة في دور
ما به كثر احوال حركة في حبه حركة بالسرعة والبطء فال و ذلك في وقت الاعيان فان المراح
مانع كون الحركة سرعه فالانسان اذا اراد دفع قدمه في حبه الحركة الارادة هو التوق وحده

الاعيان لا يكون لك الحركة سرية اول والاخر انه يريد حال الحركة وقت الممانعة الواقعة منها
في جهة الحركة بان قصد الانسان جهة والمراح اخرى فان ذلك لا يكون في حال الحركة كما ذكرنا
وقته ايضا فلو لم يكن في نفس حركة بارعته قال لان النفس يحركها الى فوق والمراح الى اسفل
فتركب الحركة منها اقول الرعشة لا تركب من ثامن الحركة فنزل ومن كل حركة في جهة
يريد بها النفس ومن حركة في مقابل تلك الجهة يحدث من اسراع العضو عن طاعة النفس فانه اذا
حدثت الحركة مثلا الى جهة وعارضة مانع احدث ذلك المانع مثلا الى مقابل تلك الجهة فالى المحر
الهابط اذا وقع على جسم صلب فزع صاعدا او انضاعده فترك النفس الى فوق والمراح الى
اسفل لا يكون الممانعة بينهما في نفس الحركة بل في جهتها فان الممانعة في نفس الحركة يكون اما
بان يريد بها النفس ولا يقصد بها المراح فاني حال الحركة عن المكان الطبيعي او يقصد بها المراح
ولا يريد بها النفس فاني حال النوى **قوله** وكذلك يدرك بغير حسية وبغير مراح جسمه كما
يمنع عن ادراك الشبه ويستحيل عديها الفد كلف بلسانها وما يدرك الاستدلال بالادراك
فانه ايضا مضي مبداء لا يحوز ان يكون مبداءا الحكيم المشرك ولا المراح فانها كنهها لا تتاثر
غايها في النوع فمنع المدرك من ادراكه اذا الادراك لما يحصل بالفعال المدرك على ما
منظره ويستحيل عا كما لما يلزم منها موجوده فكيف ليس المدرك بها ومن غير موجوده **قوله**
ولان المراح واقع منه من اضداد سازع الى الانشاك اما جزا على الاسام والاضراج
فوه غير ما يجمع الساها من المراح وكلف وعلة الاسام وحافطه بل الاسام كلف لا يكون
بل بعده واما الاسام فاعلى الجامع الحافظ ومن او عدم مداعي الى الانشاك وهذا
استدلال بوجود المراح منه ونقاء على وجود النفس وسوان المراح فانه انما يحدث بين
استصحاب مضاده سازع الى الانشاك لاحلاف ميوها الى انكسها هو محاج اول الى
في جسمها بالعرض منق وتقسيم بعد الاجتماع ثم منها على يحدث بعد ذلك المراح والى شئ
مخفا الاستصحاب بالعرض محمد بسبب المراح موجودا والافرفت بحسب طباعها فانهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بما لا يدرك بعض الاشياء فان احدها الى ذى الادراك والى السندرك والى
ولا يجل ذلك احراج الى معرفته الى ارادته والشئ هو المدرك والى ارادته ذى الادراك
وهو قوله عند المدرك ولا يجل بعض هذه الاشياء فان المدرك والى ادراكه
والادراك يسير الى ادراكه بالذات الى ادراكه بغيره بل بآب المدرك والى السندرك
اليعرف بغيره بآب المدرك وعلى قوله سائر ما بحث ويران حال المسألة نوع من
الادراك اخذ الى بيان معنى الادراك فان قيل انه اراد بالاشياء المحصور فقط بل المحصور
عزوف فان الحاضر عند الحس الذى لا ينفك النفس له لا يكون مدركا وبكواب ان
الادراك ليس هو كون الشئ حاضرا عند الحس فقط بل كونه حاضرا عند المدرك المحصور عند الحس
فان لا يكون حاضرا من فان المدرك هو النفس ولكن بواسطة الحس واطام الشئ والى طام
واعلم ان المحصور عند الحس ليس هو الحصول الى الحس بل وكذا ان يكون ايضا الحصول
الى الحس متصل بها الحس فان تلك الاشياء لا يحصل الحس او لم يكن والاشياء المدركه منقسم الى ما لا يكون
خارجا عن ادراك المدرك والى ما يكون اما فى الاول فالحس المشبه عند المدرك من نفس حسنها
واما فى الثاني فكيف يكون غير الحس الموجود فى الخارج بل هى اما صورة منزع من الخارج
ان فان الادراك مستفاد من خارج او صورة حصلت عند المدرك ابدا سواء كانت
الحاجه مستفاده منها او لم يكن وعلى التقديرين فادراك الحس الحاجه هو حصول تلك
الصورة الذهنيه عند المدرك واستدل على ذلك بقوله فانما ان يكون تلك الحس اشياء المشبهه
من حسنه الشئ الخارج عن المدرك اذ ادراكه او يكون سال حسنه مما فى ذات المدرك
فربما ين له وقدم ابطال السهم الاول على ذكر السهم الثاني فقال بعد ذكر السهم الاول فكون
حسنة ما لا وجود له بالعلل الاعيان الخارجة مثل كثر من اسفل الهندسه مثلا كالمخطط
باشئ مشرقه عند محاسب كل كثر من الهندسات التى يمكن اذا فرضت الهندسه كما
بعض مثلا من الهندسات بسين - خلف فكون تلك الحسنة مما لا يحق صلا اذ حقيقه بها

فى الخارج ولما كانت مادرك معلوم انها موجوده لافى الخارج بل عند المدرك ومما لا يباينه
بما يبال السهم الاول حتى انكاد اسار الى ذلك قوله وهو الناقى والمثال فى قوله او يكون
سال حسنه هو الصورة المنزعه من الشئ الذى لو كان فى الخارج لكان هو هذا بيان الشرح
واعلم ان العلماء اختلفوا فى ما هو الادراك اخلافا عظيما وطولوا الكلام فيها لا خلافا بل
لشدة وضوحها فمنهم من جعل الاضافه الخارجيه للمدرك الى المدرك من الادراك لتدفع عنه
بعض الكوثر المورده على كون الادراك صورة وعقل عن استدعاء الاضافه شيئا من
معرفة ان لا يكون بالسن نحو ذى بخارج مدركا وان لا يكون ادراكا بجهلا بله لان
بكل هو كون الصورة الذهنيه للحسنة الخارجيه غير مطابقه اما ما ومنهم من ذهب الى ان
الادراك غنى عن المعرفة فلا يفتى ان يعرف وهو حى الا انهم يريدون ذلك المخلص عن
المدافعه الى وقع التوهم فيها واعلم ان ما ذكره الشرح ليس معرفه الادراك ولذلك لم يفتى
فيه عن ارادته المدرك فانه لا يجوز ان سال فى معرفه الحركه مثلا انه حال للمحرك بل هو
معنى المعنى الذى لا ادراك الذى لم يدركه الاحساس والتخيل والتوهم والعمل وان كان
ذلك المعنى واضحا عنا عن المعرفة فان الباشئ عن حاس الاشياء كثر اياهم ومنهم من
الاشياء الواضحه المقوله على الاشياء المحسنة ومختصها بالحركه مثلا لسرورها حالها انى كانت
فى تلك الاشياء غير المتساوى وكفى تفتيا الى ما سئل ما واصفا فهم كثر من الناطق
الى الفلسفه من قولهم النفس مدرك الحواس بكونه باله والحواس بداهتها ان مدرك الحواس
من لاله النفس وشعوا عليهم بانهم يقولون النفس لا مدرك الحواس وطولوا الكلام فى
ذلك وجمله اعراضهم وشعناهم وارده على ما فهمهم لا على ما قاله الحجاج بسجى سانه
فى موضع من اعراضات الفاضل الشارح فى هذا الموضع ان الصورة الذهنيه ان لم يكن
معاينه الخارج فان جهلا وان كانت مطابقه فلا بد من امرى الخارج وح لم لا يجوز ان يكون
الادراك حاله من المدرك ومنه وان الصورة المحسنة لم لا يجوز ان يكون موجودا

بشيء فانها اطلاق او غير ان الاحكام العامة عاودان فان سبعا كنه بالمرام ان
صوره السواء في الذم من مساوئه السواء غير مسبب و الجواب عن الاول ان من الصور ما هي
الخارج من العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج من الجهل اما الاضافة فلا تعتبر فيها المطابقة وعدمها
لا متاع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة علما ولا جهلا وعن الثاني ان اطلاق
لم يثبت ولا غير الى ان الحالات المتماثلة لاشياء موجودة في الخارج ولا يمكن ان يدرك
الى ذلك فثبت واما القول بكون الصور المدركة بحسب عايد عن المدرك ليس مسبب لفظ بل
انما موع ذلك من الحالات الطاهرة وليس كذلك القول بان صورة السماء المنقطعة في آله
الادراك مساوئه لاشياء الاحتمال ان يكون الانطباع في مادة الجسم الذي هو الادراك اولى
الوقت المدرك الخالة في الذم لا حظ لهما في الصغر والكبر من حيث ذاتهما ولا احتمال ان يكون المنطق
اصغر مدارا من السماء وذلك غير خارج في المساواة بحسب الصورة فان الكثير والصغير لا يساوي
متساويان في الصورة الانشائية ولما لم يكن ذلك محال لا يجر والاستبعاد الذي ادعاه لا ينفي
بطلانه على ان هذا الاستبعاد ليس بواجب على القول بان الادراك اما يكون بصورة مطلقة
بل عايد الى الباب انه يرد على العالمين بان الابصار اما يكون باطناع صورة في الرطوبة الجيدة
والجمل يكون باطناع صورة في الالة الجسمانية الموضوع للتحليل والارد على سائر الادراكات
الجسمانية والعقلية ولا في الموضوعين المدكرين ايضا على العالمين بالسماح او على من يدرك
من حيث الشئ الى البرهان في القول بان الصورة المحملة بطبع في النفس ولو ان هذا الشئ
خارج عما في الكتاب لاوردنا المحقق قد كلف الجاود عن هذا المدرك لنعني الصفت منها قوله
ان لزم من قول الشيخ ابيات الصورة الذميمة فانما لزم فيما لا يكون موجودا اما المحسوسات
التي لا يدرك الا ادراكات موجودة فيحمل ان يكون ادراكها اضافة بالمدرك اليها والجواب
ان الادراك معنى واحد اما حملت باضافته الى نفس الفعل فاذا دل ما جسد في موضع
على كونه امر غير مضاف غرضه الاضافة علم لفظا انه ليس بنفس الاضافة اسماء وان منها

فوله حصول الاستدراك والحرارة في صورة المدرك لنعني صورة درتها مسدرة حارة و الجواب
ان الاستدراك ان كانت جرمه كانت ذات وضع ولا يمكن ان يكون محلها ذات وضع فصوره
الامر الذي هو محلها مسدرا بها من حيث هو محلها ولا يلزم من ذلك ان صورة المدرك الذي
يكون ذلك المحل الالة مسدرا وان كانت عليه لم يكن ذات وضع ولا ينفي ان صورة محلها
مسدرا واما الحرارة فانها لا ينفي كون محلها حارا الا اذا كان الحال من بعضها والمحل حسا
خاليا عن صفاتها من شانه ان يسئل عنها ولا يلزم من ذلك ان صورتها المعارة لها او حلت
جسا او قوه جسامته ان محلها حارة فضلا عن ان يحل المدرك الذي يكون ذلك المحل الالة
حارة والاعراضات التي اوردنا على حل واحد من الادراكات الحارة بحري بحري و
الاشغال بها بعضي بطول شرح الكتاب بالسنة متنة واما احتجاجا به بعد مسلم احصاها لادراك
الاحصا صورته في المدرك على انه امر وادراك ذلك المحصول لاشياء لو كان ادراك السواد عايد
عن حصول الشئ لفظ لكان الجسم الاسود مدركا والجواب ان حصول الشئ ليس متع بالاشراك
او الشابه على ما كان محله حصول الجسم الحار والعرض وحصول العرض للعرض والجواب عن العرض
للماء او الجسم وعكسها والما بهر لما حضر عند وعكسها غير ذلك ولما كان المحصول الادراك
معلوما ولم يكن المراد من هذا القول هو ما لا ادراك لم عرض لبيان الاقسام بل اقتصر على بيان
هذا المحصول بانه حصول صورة ما لمدرك لا الشئ على الاطلاق ولما لم يكن هذا المحصول بمعنى حصول
العرض لموضوعه لم يجب ان يكون الاسود مدرك السواد ومنها قوله وانما لو جيب انما
اد الصورنا موجودا ان صورة لن جسم ولا قاعا في جسم واعتقد ما حلول السواد في ان بطع
كونه عالما به والجواب ان اعتماد حلول السواد فيه ان كان على سبيل حلوله في المحرك ذات
انواعه كونه عالما به ولا ماعر بينهما الا ماعر الالفاظ المراد في بعضها قوله انما بعد العلم
بان الله ليس كسهم ولا حال في ذلك شك في انه بل سلم ذاته وبل سلم كونه قاعا لغيره ام لا
ويدل ذلك على ان كون الشئ عالما بشئ ماعر لحصول ذلك الشئ له والجواب ان ذلك

الخامس اذ لم يتحقق ان داء باي وجه حصل لداؤه وان غرض باي وجه حصل له فان ممكنا
 الحصول لمختلف فاداءا حسيا مجردا وحسنا ان يكون الشيء مجردا فاما بالاداء بعضي على
 بدائه وبصائه فالحجب ما لم يسلط في ذلك ومما قوله او ان كان يفعل داءا حسيا
 على ما هو لول فليعلم ان داءا ان يكون علما بداءا او كون الشيء هو داءا بعينه
 وعلم حالي المركبات غير المتسامية واما ان لا يكون هو علما بداءا ولمزم منه ان لا يكون
 داءا علما بداءا نفس الداءا ومن اعراضا للمعقودى والجواب عنه ان علما
 بداءا هو داءا بالاداء وغير داءا بنوع من الاعراض والى الواحد قد يكون له اعتبارا
 ونسبه لا ينفع ما دام المعبر عنه واما قوله حصول الشيء بعضي تعار السنين خاصة
 الشيء الى الشيء واجبا والى من الشيء وذلك بعضي امعاء كون الشيء علما بعينه والجواب
 ان تعار الاعراضا كانت في الحصول والاضافة فان المعالج نفسه معالج ما عسارا حرا
 ليس كانت في الاتحاد لانه بعضي عدم الموحدة على الموحدة بالاداء ومما قوله الصورة
 يحصل في الحال او في الجلده والادراك يكون في الحس المتحرك الى ملحق العيصين فلو
 كان نفس الحصول ادراكا لكانا معا والجواب ما هو ان الادراك ليس هو حصول الصورة
 في الاله فقط بل حصوله في المدرك لحصوله في الاله ومنها الادراك لا يحصل في الحس
 المتحرك ولا في ملحق العيصين بل في النفس بواسطة ما بين الاثنين عند حصول الصور
 في الموضوع المذكورين او غيرها ومنها قوله اما تعلم ان المصير موزع الموجود في الخارج
 وسواء بالساله وبشيء بعضي السك في ما هو ما والجواب ان المصير موزع
 لا سلك ولا نزاع فيه اما الابصار فهو حصول مثاله في الاله المدرك وعدم التميز عن المدرك
 والادراك هو متساويا لاهراض ويجري مجرى ذلك ما قال غيره من المعترضات على
 وسواء الادراك كلف يكون صورة ومنه مطابقة لما في الخارج والشعور بالمطابقة لما يكون
 بعد الشعور بما في الخارج وجواب ان المطابقة غير السعوز بها واما اشترط لاوله وان

عمل نفسيا كالنكر مثلا فلهذا العمل له ذلك الشيء من سائر ان يكون عاقل بداره
ليس بحسب العمل الاول من القسم الذي ليس من شأنه ان يكون عاقل وانما حكم بذلك حرما
لان لم يثبت بعد وسكايانه اور و الفاعل السارج شكا بعد ان ذكر ان المراد من المادة
منها هو المحل سواء كان محسوسا كخشب السراج او معنويا كالمسوى وسواء كان مقوما
بالكمال كالمسوى او معنويا كالموضوع وذلك لاسك ان المحل يانته مقوله لاسك ان العملها
عمل الكمال فيها فان من عمل شرب السطل كخشب فند عملها فان ليس من عاقبة عن
العمل واجاب بان العمل ان كان حصوله من العمل للمحل فان المانع عن العمل
هو المادة لا غير لان كل العمل في محل فلكونه فاما بداره يكون حقيقته حاصلة لداره بل لغيره فلا
يكون هو عاقل لداره بل هو معنويا لغيره بل عمل له ذلك الغير وهو الانواع الاول والآخر
ليس جابقي فان الجهم ليس في محل وليس عاقل لداره والصور المعنوية حاله في محل ليست
محملة الى عمل بل العمل بها لغيره والحي ان المادة منها هو المسوى لا غير فانها هي لغيره
يكون كل واحد من الصور والاعراض المحسوسة وغير المحسوسة شيئا صادرا عن اوضاع
وهي وجميع ما كان منها يمكن ان يوجد من حيث هي كدرك وج لا يكون من منها معنويا ويمكن
ان يوجد في غير اللواحي المستحضرة وج يكون حسوبا معنويا وهذا موضع المادة عن كون
معنويا وانما كون الشيء عاقل فهو كون له سائر ماله ان بعد بداره الصافي داره فاسبب عمل
عاقل في سائر ماله ان ذلك نزع الان الى ان سرج لك من امر النوى الدر كره
من باطن ادنى شرح وان عدم شرح امر النوى الماسة للنس اول فاصح فلا فرغ عن
الشرح بداره ان شرح في اثبات النوى الدر كره واحوالها وابتداء كونه وهي قسم الى
فخره وابطاله الفخره فلكونه حاصره الوجود لم يكن محملا الى الاشياء والملا
بها كنهه حساس بها محملا الى كل من هو من غير مناسب بساكنه كتاب لم يوضع له
الباطن فلكونه فاضا لباطنه ماسيا في من احوال النفس النافعة عليها كانت

يحتاج في حقيقته لجعل مد الفصح شيئا على شان انما بها واما براد والاسارة الى مواضعها و
 بين القوي نفس الى مدركه والى معنى على الادراك والمدر كمدركه اما لا يمكن ان يدرك بالحواس
 الظاهرة وهو ما يسمى صورة او اما لا يمكن وهو ما يسمى معاني والمعنى معنى اما تحفظ المدرجات
 من غير تصرف يمكن المدرك من المعاداة الى ادراكها واما بالتحريف فيها والمعنى ما يحفظ بمعينه
 اما بالمدرك في الصور واما بالمدرك المعاني فهذه خمس قوى الاول مدركه الصور وسمى حسا مشتركا
 لانها تدرك خالات المحسوسات الظاهرة بالاداء واليهما والثانية معنيها ما يحفظ وسمى خيالا
 ونصوذا والثالثة المتصورة في المدرجات وسمى تخيلا وبممكن ما يجاوز بين والاداء مدركة
 المعاني وتسمى واما وتسمى والخاصة معنيها ما يحفظ وسمى حافظ او ادركه واما سمع تجمع
 مدركه ون ٥ المدركه منها انفس فخط لان الاداء ٥ بخاصة لاسم ارجعها واما
 شخ بشخ كس الشكره لنا سببه بحس الظاهر فان الربيب العليان رتق بالستين عما
 مواضع حس الى مواضع الى العمل قوله ليس مدبصر لتقر انما زال خط منها
 وانفسه الاداء بهر عنه خاسر مدراجه على سبيل الشاهد لا على سبيل الخلق او مدركه و
 ان يعلم ان البصر اما رسم في صورة السائل والمعامل النازل والاسد رتق الخط لان خط
 قدس في ان في بعض نواك سمة ما رتق اوله وانقل سميته الابصار الخاضع فمذك قوله
 قبل البصر لها ودي البصر ٥ المساهم وعندنا جمع المحسوسات مدر كها وعدك كوحفظ
 مثل المحسوسات بعد الفسيو به مجعها وبها تسمى النورين ملك ان حكم ان به اللون غير
 به الظلم وان لصاحب به اللون به الظلم فان العاقل في هذه الامرين يحتاج ان يحفظ المعنى
 عليها جمعا فهذه قوى ٥ اربابان ابحاث كس الشكره والخيال وعد استدلال على وجوده على
 واحد منها فزاد على وجودها معا بالشكره اما الاستدلال على كس الشكره فزاد هو قوله
 انيس مدبصر الخط النازل الى قوله لها ودي البصر فالساده والخاصة ان الوجود في
 الحاح كلفه والمراد في خط والنظم المحرك رسم في البصر عند وصولها الى مكان ما تحت

بشيء مما فيها وتزول عنه برزاق العباد والاعمال كما حصل في آن كخطه زمانا ما حصل
لها منها كون الحركه غير فارقه فلا شيء اخر غير البصر رسمه تلك النقطه وبقي لعل على وجه حصل
الارتماءات المتتابعه في البصر في بعضها بعض لم يكن اتصال تلك برزاقين منها فوه يدعى بها
الارتماءات البصريه مساندا او آتيا وله وعند باجمع المحسوسات عند كذا فاشارة الى خاصه اخرى
لذلك الصوره وهي التي لا جليا لثبت المشرك وانما ذكرها هنا ليرتفع سوء بها كسوء دلتجة
على اثباتها واغرض التأصيل الشارح على هذا الاستدلال بان قال لم لا يجوز ان يكون اتصال
الارتماءات في الهواء بان يكون كل شغل يحدث في حيز من الهواء حصول النقطه اليه فانه يحدث
في زوال السطح السابغ متصل الشيطان ويرتق خطا قال وهذا اول ما فاره لان الزوال
مساير ما ليس في الخارج منقطه وجماله ثم قال ولم لا يجوز ان يكون ذلك في البصر والعلم
بان البصر لا يرسم في الاصوره المعامل ليس برزاق في البحر ولا في السطح والحوادث عن الاول
ان جاء السطح الماس عند حصول تسطح بعد منقض الكمال فان السطح انما يحدث في الهواء
لها ما في المحيط بان يحرك في وجهها واليهاب كالماء بعد خروج الحركه عنها منضاضا لها كما
بالكله وعن ذلك ان القول بذلك اول ما من حيث الى السطحه والجماله من القول بوجود قوت
الانسان في ذلك لما شابهه لانه مع كونه مشابها على القول بمساير ما ليس في الخارج قول
مساير ما لا يحاط به البصر ولا يكون في حكم ما ماله وانما قول الشيخ وعبدك هو كخطه من المحسوسات
بعد انقبضه محتمه فيها فاشارة الى الكمال واستدلال على وجوده بالمساير ما يحاط به وهو ط
قال التأصيل الشارح واستدلوا على مفارقة الكمال للحس المشرك من وجهين احدهما ان المدرك
قابل والتأويل بما في الحافظه من ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد والمثال ان الماء بابل الكمال
ولا يحفظه والحجج صغره ومع ذلك فان الكمال الذي هو الحافظه يحس ان يصل الصور حتى يمكن ان
يحفظها وانما ما ارضه بالحس المشرك للمدرك لا شأنا محله وبالنسب التي يعمل بها الحافظه
وبالنسب التي يعمل بها الحافظه والاول اجماع القول والخط في شيء لا يدل على وحدتهما

فانهم يوردون اجماعا في ان واحد هو من في كماله في صورته بل على ما روي
والعارضه بالحس المشرك والنسب ليس شيء لان الواحد قد يصدر عنه اكثر من واحد وان
البصائر بالصوره الاول شأنا واحدا لم يكن له ثمان او ثمان وجوه الصدد ورايت
محله فالصائر عن الحس المشرك هو اثبات الصور الماده عند غيبه الماده لم يصير شيئا
للألوان والاصوات والطفوم وغيرها بصدق ما في ذلك لانفسام تلك الصور اليها
وذلك كالبصائر الذي قبله ادراك اللون ثم انه يصير مدركا للصدق كقول اللون مسملا
عليها وانما النفس فاما كونه مدركا وجوه الصدد ورايت عنها قال والمثال ايضا صغره
لان سوت الحكم في صورته لا ينقض بوجوب ماله في صورته اخرى والاول ليس الامر على ما
طنه بل انما هو مناس من الشغل الماس مع حجاب جزئيا ماضيا للحكم الطلي بان كل ما بطل
شأنا هو ما يحفظه فان ذلك لا يدل على مفارقة التوحيث بالضرورة قال والوجه الثاني ان
استحضار الصور والذموم عنها من غير نسيان والنسيان وجب مفارقة التوحيث ان الاستحضار
حصول الصور في التوحيث والذموم حصولها في الحافظه دون المدرك والنسيان رويها
عنها وهذا ايضا صغره لان يجوز الحصول في الحافظه حاله الذموم بغير القول بان لا ادرك
ليس هو حصول الصور في المدرك بل امر ورايت وعلى ذلك التقدير يحل ان يكون الصوره
حاصله في الحس المشرك وانما الاستحضار موقوف على حصول ذلك الامر وانما التوحيث
العاقله ليس لها حافظه مع انها مستحضره ونذيل من غير نسيان ونسب فان قلت حافظتها
العتل النقال فلن يمكن موحافه الحس المشرك ايضا والحوادث عنه مام وموان لا ادرك
حصول الصور للمدرك لحصوله في الاله والصور حاله الذموم غير حاصله للمدرك وان
حاصله في الاله والعتل النقال لمثل المعولات في الامساع عمل المحسوسات في مصالح لان
كون حافظا للصور المعوليه دون المحسوسه وانما قول الشيخ وبما بين التوحيث ممكن ان
حكم ان هذا اللون غير الطيف فاستدلال مشرك على وجودهما معا وهو ما روي على ان النفس

لا يدرك المحسوسات الا بغيري جسامته وتوثره اهل لا يدرك كس واحد من الحواس الخمسة
غير نوع واحد من المحسوسات فاذن لا بد لها من حكم على بعض ما انه ذو حلاوة من قوه
مدرك اهل من والحلاوة معا بها ولا محاله يكون نفسه جميع المحسوسات الى ملك الله نسبة
واحدة وانما كان النفس لا تدرك على هذا الحكم الابنوه يدركه الجميع فاما ايضا لا تدرك على
ذلك الابنوه حافظه لجميع فلهما استغناء لا تدرك على ذلك والا فتعديم صورته حل واحد من
الباض والحلاوة عند ادراك الاحر والانساق الـ واعرضنا اصل السارح بابا الحكم على
زبد بانه انسان وهو حكم بجلي على حرمي فالحاكم يجب ان يدركهما معا ويلزم منه ان يكون
النفس التي هي مدركه الحجاب مدركه المحسوسات والحواس انها مدركه لها ولكن لا حدتها باله و
الاخر بغيره قال والذي يدل على ابطال القول بان كس المسرك على الضرورة اذا دقت
طعامان الذين ليس هو الدماغ ولو حاذ ذلك لما كان حال بل هو العتق او الكلب اذا
ابصرت سافلت تبصره من احد ما العين والاخر الدماغ والذي يدل على ابطال
القول بان كمال ان الطماح ما رواه الانسان طول عمره في حرم من الدماغ سفي اما اختلاط
الصور او ابطاع حل واحد في حرمي عااه الصغر والحواس عن الاول انك ايضا
بالضرورة بحد اللون بين اللون وحمل اللون وعلم ان حمل اللون ليس في عكس وعن
انك انما اسبعا وحض وذلك بعباس الامور الذميمة على الخارجة **قوله** فان الحواس
ما طمها وغرما طمها مدرك في المحسوسات اكره معاني حرمه غير محسوسه ولا مادية من طرس
الحواس مثل ادراك الشاه معنى في الذنب غير محسوس وادراك البكش معنى في النعير غير محسوس
ادراكا جزئيا حكمه فالحكم كس عما ساد فعدك لو يدانها وانما بعدك وعند كثر
من الحواس انما يحكم بكونه بحد كمال المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة للصوره اهل انسا
الوسم والحافظة اما الوسم فهو مدرك الحواس بها معاني حرمه لم يبادي الحواس اليها فادراك
العداوه والصداد والموافقة والحالفة من اسما حرمه فادراك ملك المعاني دليل على وجود

قوة وكما وكوئنا عالم مادية الحواس دليل على معارها كس المسرك ووجودها في الحواس
ايهم دليل على معارها كس النفس الناطقة ومد تدل على ذلك الصابان الانسان وبما حاف
شأنه في عمله الا من منة فالنوتى وما خالف عمله فهو غير عمله واما الحافظة فاشاها وبها
معارها بالبرقوى فامر وما في الكتاب فظ واما قول القائل السارح الصداقة التي بينه
وبين ولدي طمها محباب بان حال سب انما طمها كس الطي لا بد له من اسما حرمه طمها
في حرمات الصداوة الطمها وانما الاستيناس الذي مدركه الشاه من صا جها في وقت ما
بعضه جري مدرك بغير العمل وظامنا في مثله **قوله** ولعل لو من هذه القوى اله جسامته حرمه
والعلم من ذلك ان كس المسرك **قوله** وانما الحواس الخمسة في جسامته
عصب كس لا سيما في جانب الاحر وكره علماء السرخ ان الحامل لقوة الشم زايديا في شمعان
محلتي البشري بايقان من مقدم الدماغ قد عارف من الدماغ فلهذا لم يحكمها صلا لعصب
والحامل لقوة الابصار الروح الاول من الارواح السبعة التي هي الاعصاب النابتة من الدماغ
وما يحويها من سلا فان مغر فان الى العيين والحامل لقوة الذوق وهو الشبه الرابع من
ارواح الثالث الذي ينبت الكد المسرك من مقدم الدماغ وموضعه من لدن قاعدة الدماغ
ومن مقدمه السبعة في شبيه في تلك الاطلى الى اللسان والحامل لقوة السمع هو السم الاول من
نفس الروح الخامس الذي منادى حلت الروح الباب ومنبذ السم بالصفة هو اكر
المقدم من الدماغ والحامل لقوة المس سائر الاعصاب وخصوصا النخاعية فبعض من
ان بعد الاعصاب الحواس الاربعة وهو مقدم الدماغ وبعد اعصاب المس هو الدماغ
والجمع يدى مبادى ايضا الدماغ وكثر ما في عده فلاجل ذلك قال سيج ن كس
المشرك في الروح لمحبوس في مادي عصب كس لا سيما في مقدم الدماغ ولم يحل عصب
في مقدم مادي فان كس المشرك كراس عن مشبذ من حرمه نهار مكان الروح لمحبوس
في بعض مقدم هو المس المسرك والسال لان مادي مقدم ذلك سفي كس المشرك

وباني مؤخره بالاحمال اعني وانما شاذي الا دراجات الحواس بواسطه الادراج
على الاعصاب الى التي في باوينا البطله بالروح المصوب الى البطن المتقدم والناقل للمراح
فمن الماده بان نفس الكائنات المحسوسه في الاعصاب الى الحس المشترك ثم اشتغل ببيان
الكسبيات وبالشعاع الوارد على منتهى والماده من ههنا استقار عن ادراك النفس بواسطه
الروح المصوب الى كل من محسوسه وبواسطه الروح الذي هو مبدأ مسرك للجمع من جميع
المحسوسات اتصال الاعصاب ليس لتمد طرف يسير فيها الكائنات فان الكائنات لا تعمل من
موضوعاتها وادراك النفس ليس مما خرج عن ملاقات حواس المحسوسات بل من مفعول
تلك الحواس بل مولات اتصال الادراج بمبدأ واحد يجمع في موضع بعدد الحواس وباتت
علم الشيخ وقوله و لانه الوهم واليهما الدماغ قد يكون الحواس بها مولات الادراج
قال الشيخ في الثاني صفة الوهم السما - الوهم من الرئيه الحاكمه في الكون حواس حسيه
يا حكيم البعالي ولكن حواس خليه بتر وما يكره وبالصورة الحسنة وعينه مصدر اكثر الافعال الحواس
الى ممتنا حواسه قوله فكون الدماغ علم اليها مولاتها مصدر اكثر الافعال المتعلقه بالروح
لانه في كونها وخصائصها في كونها في وسطها لا يستخرجها من حيثها على ما يجب
سبب هذا تقدم ذكره على ذكر محله في نخذ منها قوه رابعه لها ان تركب في نقل
ما عليها من الصور الماخوذه عن الحس والمعاني المذكوره بالوهم وتركب الصا الصور بالمعاني
وتفصلها عنها وبسبب عدم استعمال الفعل مكره وعند استعمال الوهم محله وسلطانها في الحواس
الاول من الجحوت الاوسط واثباتها بالوهم وسوسط الوهم للفعل المعصا واضح والماده
من الماده ان الوهم مصروف بواسطتها في الماديات وهم بذلك المصروف ادراكها قال
فان حصل ما خرج من الوهم ان هذه مولات ادراكها فان لم يرد دره واستقر وان
ممكن ان يكون مع المصروف تركب والتفصيل بغير الوهم ففاض على شئ به و
نظرة مولاتها في حواسها في الماده مصروف منها فان الوهم مكره وتقره

والجواب عن الاول ان هذه القوه ليست مدركه وتقره في شئ من حواسها الا ادراكها
لها والواجب ان يكون كل حاضر متصرف مدركا وعن الثاني ان الشئ الواحد يمكن ان يكون
مدركا ومصرفا من وجوه مختلفه احد ما يجب داه والآخر يجب انه او طامها يجب ان
قوله والباقي من القوى هي المذكوره وسلطانها في غير الروح الذي في الجحوت الاخر وهو
هذه هي القوه الحاكمه وهي حافظه المعاني ومعينه للوهم بالخط ويمسها نوم وادركه فان الذي
لا يتم الا بها قال الناقل السارج حفظ المعاني معابر لا ستر جاعا بعد زوالها فان وجب ان
منبسط كل فعل الى قوه وحب ان يكون القوي متا و هذا في ذكره في المانوس والاول
ان السمع ذكر في المانوس هذه الماده ومنها موضع نظر لطيف في ان كل القوه حافظه
والمدركه المسرجه لما غاب من الخط من مخزوات الوهم قوه واحده ام قوتان وكذا في ذلك
ما لم يرم الطبيب لهما لم يحكم بالعار مطلقا وقال في الشفاء وهذه القوه هي حافظه سمي ايضا
مدركه لكونها حافه لخاصتها فيها ومدركه لمره استعدادا بالاسبائها والصورة بها
مستقيمه اما ما وافقت وذلك اذا اقبل الوهم بقوه المخدعه جعل بعض واحد او احدا
من الصور الى اخر قوله ويدل على انها هي المذكوره ولكن ما عبادا اخر والحق ان المدرك
ملاحظه المحفوظ فهو مركب من ادراك الشئ ادرك في وقت اخر وحفظ على ما صرح به الشيخ في اخر
به الخط والاسترجاع طلب تلك الملاحظه بالمره فان المدركه ليست قوه بسطه بل بيت
بمبدأ فعل مركب من افعال قوتين مدركه وحافظه والمسترجعه مبدأ فعل مركب من افعال ثلث
قوى متصرفه ومدركه وحافظه ومنها بحث اخر يدوران الناقل السارج وذكر ان السمع قال
في السماء في اخر الفصل الاول من المقالة الرابعه من الكلام في النفس وشبهه ان يكون القوه
الوهميه هي غير منها المكره والمخله والمدركه في من معنها الحاكمه فكون مدراكها حاكمه ومحرطها
وافعالها بمخله ومدركه فكون بمخله باصل في الصور والمعاني ومدركه ما مني اليها عليها
واما حافظه هي قوه غير انها هذه حواسه الفاظه وذلك يدل على اصطلاحه في ايراد القوي

اقول وقد قال الشيخ ايضا قبل طامه في اصطلاح هذه النوى المدركة بين الصور والصور
 وبين الصور والمعنى وبين المعنى والمعنى من ثانيا النوى الواسعة بالموضع لا من حيث الحكم بل
 من حيث محل الفصل الى الحكم وقد جعلها واسطة الدماغ لتكون لها اتصال بحاشي المعنى و
 الصور. وهذا الحكم صريح بان عامل المصرفة والوسمة عضو واحد وذممه ان النوى الواحدة
 بالالة الواحدة لا تعمل فعملين فاذن صدر فعملين فعملين مما لا ادراك والبصر
 عن مصدر موجبه واحد بل على اسماء ذلك الحكم على فونين فعملين قطعا وباشي لا يمكن ان
 يثبت على مثل السج فاذن ليس مراد من قوله الواسعة من بعضها المعركة والمحمد والمذكورة
 ان جميعا بالاد واحد. وكنت والمذكورة التي هي الكافيه على ما ذكر من قبل لاسك في انها الخافه
 التي موضعها موضع الدماغ وليست بالانفاس التي الواسعة بالاد على مراد السج من ذلك ان
 المد الذي يثبت الله الخلل والسكر والمذكر والمكتف هو الواسع ان هذا الجمع في الانسان
 هو الناطقه ولذلك جعله نفسا حيا على النوى الكبريه **قوله** وانما يدعى الناس الى الفئه
 بان هذه هي الالات ان الشاوا اذا اخصت بحول اوردت الاذه فيه استدل بالمتعلق
 بالقلب على كون هذه الاعضاء مواضع بين النوى والقلب لا من غير المدرك والكافيه ولا
 معرض لاثبات الواسع ما عرفت. التفسير الحكم فالنوى عند الاطباء مثل حال الله البطن
 المدم وكل الله البطن الاوسط المسى بالود. وذكر الله البطن الاخر فالناصل الساج
 هذه الخ لا يدل على كون هذه النوى في هذه الاعضاء لانها يمكن ان يكون متاخره او قاعه لعضو
 اخر وانما اخلت افعالها باخلال هذه المواضع لانها لا تها فان افعال العالمه كمثل باخلال
 الدماغ واقول ان السج لم يثبت بهذا الاستدلال الا كونها آتية هذه النوى ولم معرض
 بكونها عامه بالاد واح المحصوره في هذه الاعضاء واشي اخر انه بحث **قوله**
 ثم اعشار الواجب في حكم الصانع ان تقدم الاقش لغيره في نوح الاقش لروحاني و
 وقته المصروف فيها حكما واسترجاعا للثمن المنجيه عن الجانين عند الاوسط عقلت قدرته يا

انما كنهه لخصائص الاعضاء المذكوره بهذه النوى ما خرد من النفا فاننا نمتد معرفه ما عرفت
 على ما ذكر في الطب والقلب ووجهه على العباد الالهيه المنصه ليه الربوبية في شبيهة
 الاشباح الخاله الى الجرم دون الجسم ونسبه المثل الواسعة الى الروح دون النفس والعمل
 استعاره لظنه ومعا. فاقال الناصل السارج الاستدلال كون الحسن الظاهر في مقدم
 الراس والوجه على وجوب كون الحسن المسرك والحال ساك في حكمه الصانع مع انه خفا في
 غير مستم لان السج والنس في موضع الراس والذوق في وسطه فليس جعل الحسن المسرك للحال
 في مقدمه كون الابصار والشم ساك بادى من ان محل في موضع مع ان احساح الكبر ان
 النفس اكثر واعول ان السج وان ذكر قبل هذا ان الله الحسن المسرك هو الروح المصوب في
 مدم الدماغ كنهه في هذا الموضع لم يعلل كون الحسن المسرك ساك كون الحسن الظاهر ساك
 صر كابل ذكر فاده الرتب وانما ان سلسله ان على ذلك يكن في قول هذا الناصل ان السج
 في موضع الدماغ نظرا لان السج وذكر في الفصل الثامن من المعالاه الساعه عشر من التثامن
 في الكبر ان من السبا بهذه العباد وليس مدم الدماغ لان اكثر عصب الحسن وخصر صا
 للبصر والسج عصب منه لان الحسن طليعه والطلعه الى جهة المدم اولي وذكر في الفصل الذي
 سلق بعد ذكر السج الاول من الروح الخامس من الاعصاب الدماغيه بهذه العباد. وهذا
 السج منبه ما كنهه من بكر المدم من الدماغ وبه حس السج هذه حياه طامه واد انا حال العصب
 السج الساخر عن الذوق هذه فاطنك بالذوق وانما النفس فطان اكثر اعصابه نخاعيه
 السج المذكوره في كيب الشرح لم يكن معلنه بموضع الدماغ اكثر من معلنه بمقدمه فاذن يمكن
 الحواس الظاهره مدم الدماغ اكثر على الاطلاق وانما التي اقامها الناصل الشارح على ان
 النفس هي المدركه كسج الارباب فانها حاكمه ببعض المدركات على بعض رخم بها النفس
 في حاله عن العباد لانهم معروفون بذلك الالهيه من كونها الى انها مدركه للمعقولات بالذات
 والمخبرسات بالالات واد تقدم ذكر ذلك مرار فلافاده في الكبر **اشارة**

الى عقل فعال فاما الجواهر كخواتم الى ساجده ان كان الى الشمس وبعض سنج
 الكسب يوجد مكد وان كانت اوى من ذلك فهي عظاما ملكة مع الواو العاطفة و
 الناضل السارج لذلك جعل الفعل بالملكة مرتبة بعد الفكر والحدس وعلى القوة العدسه
 وذلك هو منه سجد به سار كسب الشج وعرة ومنها يد السهو هو وجود الواو المذكورة
 الفاضل من قوله او باحدس هي رب الصا وبس قوله ان كانت اوى وهي زائدة
 الحكمها النسخون خطا والتقدير اتصال الخاطمين وليس قوله فليس عظاما بالملكة حوالا لعله
 ان كانت اوى بل عظاما على قوله فيتمسك بالاكساب الثواني لان المسعى هو الفعل المتوسط
 بين السورين والذى ما قبل واذا التزم به القول فاما ساراب الرية في
 تمثيل النور في السورين نور الله وهو قوله عز من قائل الله نور السموات والارض
 مشابهة له المراتب وقد قيل في بحر من عرف الله فقد عرف الله فليس سارج كسب ان ساراب
 هذه المراتب فاما المشابهة بسببه بالفضل السوراني كونها غفلة في نفسها فانه لنور على
 ان في رخص الطوح والشب فيها والزحاجة بالفضل بالملكة لانها شائعة في نفسها
 فانه لنور لم يزل في شجرة الرسوه بالملكة كونها مستعدة لان تتم فانه لنور به اما كمن
 بعد حركة كثره وقب وزيته باحدس كونه ارب ان ذلك من الرزونة والذى حاد زيتها
 شتى ونور مست بار بالقوة العدسه لانها تقبل بالفعل ولو لم يكن سوى حرجها من القوة
 الى الفعل ونور على نور بالفعل المستعداد فان الصور المعنوية نور والنس الغائبة لها نور
 والمصباح بالفعل لانه يترجمه من غير احتياج الى نور كسبه والناظر بالفعل النعال
 لان المصباح لشغل منها قال الناضل السارج واما قدم الفعل المستعداد على الفعل بالفعل
 لان كذا الكتاب لا يحصل الا بعد حصولها بالفعل بالفعل المستعداد مستعد في الوجود على حصول
 القوة المسماة بالفعل بالفعل واعلم ان ذلك وان كان يجب الوجود حاد ذكره كمن الفعل
 المستعداد هو الغاية الصوري وهو الرئس المطلق الذي نحذره ما سنده من القوى لانها

والمكونة والبنية تتبين في تلك الشيء لان ان حرك من كثر والحس فاسع
والنكره في حركه بالنفس في المعالي مستعنه بالخيال في كثر من حركه بها كذا لا وسطا واما
بحركي بحركه ما سار به الى علم بالجهول حاله عند اسما ايضا للجهول في الباطن وما بحركي بحركه
ربما تادب الى المطور بما ثبت في الحس فاما مثل كذا لا وسطا في الذهن ونقد اما
عقب طلب وشوق من غير حركه واما من غراشيان وحركه وتعمل معه ما هو وسطا او في
حكيه كما ذكر ان النفس مثل من المصولات الاولى الى الاله اما بالهك او بالحس اراد
ان يعرفها لسخ الذي بينها موله في حركه ان النفس مسعنه بالخيال في كثر الامر
اشاره الى ان النكر يكون في كثر سار كثر لانا في الهيات كون مسعنه بالنكر وسما
سما لان ما عاين حركه موله اسما ايضا للجهول في الباطن اساره الى الصور والمعا
الجهول في الكمال والذكره موله وما بحركي بحركه اساره الى الصور العله فالحركه حركه
في المعالي من الطالب طلب بها مادي تلك الطالب فالحركه في الوسطى وغرها فرعا
انبت واما تادب وتم اداتادب بحركه اخرى من الحدود الوسطى الى الطالب واما
الحس هو طرف عند الاعمال الى الطالب بالحركه والوسطى ونقد وتثل الطالب في الذهن
مع الحد والوسطى كذا لك من غير الحركه كذا كذا كذا كذا مع شوق اولم يكن وشا
السخ بوله ان يعمل كذا لا وسطا ونقد الى عدم الحركه الاولى وبوله وتعمل معه ما هو وسطا
الى عدم الحركه لانه موله اولى حكيه اشاره الى ما يعمل مع المطلب من العلوم المتصلة به
فالذي من النكر والحس او لا باسنان الانبياء ولا اسما الا ان النكر ليست لا
يكون مولا الى علم ولا جمل ذلك بما لا يسمي فكره وسو غير النكر المذكور في الفصل المسمى
واما باوجود الحركه وعدمها وما هو الذي الصحيح من النكر والحس المسمى في هذا
الموضع والاصل السارح جمل الحركه مشركه معها وحض الاولى بالهك والالهة الحس
وقال الحس سواء نفع الحركه او وسطا في الذهن او لا لم يسان الذهن منه الى المطلب

ثم قسم الى ما يقرب من شوق فتقدم الشعور بالخط على الشعور بالادب والى ما يقرب من قسار
عنه وذلك جيب سبل مع حاله المن على الساقض الصريح **اشارة** ولكل شهي
زاد دلاله على القوة القدسية واما ان وجودها فاسمع الست علم ان وجود
وان يناس من اسب ولى فكر منهم حتى لا يعود عليه فكر بده ومنهم من يظن ان
حد و يستمع بالفكر ومنهم من يتو اشد من ذلك وله اصابه في الشعور بالحدس و
لك الشاكة غير مشابهة في الجمع بل وبما قلت واما كثر واما لك حد جانب النضال
منها الى عدم الحس فليس ان الحاس الذي على الزاد يمكن انشاء الى غنى في اكثر
احواله عن العلم والكثرة بل ببيان احوال وجود القوة القدسية ونحوه ان الحدس و
الفكر اسب الى الزاد الى الخط جيب الكلف والكم اما جيب الكلف فليس على الزاد
وبطوبى واما جيب الكلف فليس على الزاد الى الخط جيب الكلف والكم اما جيب الكلف فليس على الزاد
الحركة والى كونه في الحدس اكثر من الحركة ولان الحدس اما كونه من النفس
ولكن المراتب حد النضال واما حد النضال من ان ينفج جميع الحواس من تحتها
وحد احوال من ان يحصل شخص ما يمكن ان يحصل منزع من العلوم بجيب الكلف ووجه
قربا من ذلك بجيب الكلف على وجه يبنى سبل على الحدس والوسطى لا تقلدى ولما كان
طرف النضال مساجد اطراف الحال يمكن الوجود واما في الكتاب **اشارة** فان اشبهت
ان يزاد الى الاستبصار فاعلم انك سبب لك ان الرسم بالصوره المعنوية مناشي غير
جسم ولا في جسم وان الرسم بالصوره الى فلها قوة في جسم او جسم لا يريد انما العمل
وبان كنهه فاما في الشعور على النور انشاء ولا بد من اساره ما الى ذلك
بما هو الذي يخرج النور من النور الى العمل او وجود الفصل لا زادا والاستبصار
ولما كان الخط مناعا على مد من سما ان كل ما رسم في صوره معنوية فهو ليس حكم الجسم
وان كل ما رسم في صوره محسوس او معنوية بها فهو اما جسم واما قوة في جسم ولم ينهها بعد

فذكر ما احوال بانها على ما سالي ثم شرع في ترويح وحوال عال ادراك الشئ وجود صورته
في المدرك على ما هو والذبول عنه مع امتان ملاحظه هو عدم الملك الصورة له لامن كل
الوجود بل مع امتان وجودها في وقت ساء والتمسان عدم مطلق لما فيه فان الوجود معه
انما يحصل بجسم كسب جوده فان في اول الامر فيها شئ غير المدرك حافظ للمدرك كونه الصورة
حاله الذبول موجوده فيه وحاله التسان غير موجوده فيه والامتنان الذبول والتسان
واحد اما القوى الحكمانيه فباله للتمت الى حزن من كون احد مادتها والاخر حافظا لكونها
قابلة للتحرك واما العاقلة فلا سبل الانقسام لما سالي فاذن يجب ان يكون من غير ما له اسب
رسم في المعنويات وكونه من خواصه حافظه لها وذلك الشئ لا يمكن ان يكون حسا ولا جساما
لا ساع انسام المعنويات فيها ولا يمكن ان يكون نشالا ان النفس من حيث هي نفس لا يكون
المعنويات مرتبة فيها بالنقل بل بالقوة فاذن منها موجود مرتبة بصور جميع المعنويات
بالعمل ليس حكم ولا جسماني ولا نفس وهو العمل العالي لقوله واسب علم ان شعور القوة
عاده كسواء سام صورته فيها كذا وكذا من قبل وقوله ان الصورة اذ اقامت حاصله
في القوة لم يبق عنها القوة فاما ما هو الى حال حصول الادراك بالنقل وقوله ارايت القوة
ان عاب عنها ثم عاودها والنتيجة انها بل كونه قد حدث بها كغير عنها فيها بان كل
الذبول سبلا على زوال ما كان المعنوية الى الادراك بعضي بجوده الملك الصورة و
قوله يجب ان ان يكون الصورة الحقيقية عنها قد زالت عن المدرك زوالا نهج لذلك
وقوله اما في القوة الوهمه التي في الحوان فله يجوز ان مع هذا الزوال على وجهين احدهما
ان يؤول عنها ويختفي في قوة اخرى فافكرانه وفي الوجه الاول لا يعود للوهم الا يستقيم
بجوده وفي الوجه الثاني يعود ويطلع له مطالعة الحزانة والامساك اليها من غير حكم كسب
جوده ومثل هذا يمكن في الصورة الحكمانيه المسحوظة في قوى حسانيه فيكون ان يكون الحزن
لها في شعور في قوة شعور والذبول عنها القوة الحزن في شعور الحزن احوال اجساما

فإن جسمنا يتحرك في اتجاهه من غير أن يكون له قوة دفعه وقوله ولعله لا يجوز
فما ليس بجسمنا مثل قولنا نحن نجد في المصولات نظرا ليس الحاصل عن هذا بل عنه يتم
سما ذلك الجسم المرسوم بالمصولات فحينئذ لا يكون له من الجسم وقوة فالحركة لا للمصولات
وشيء آخر أنه لا يصلح أن يكون المصروف من الجسم وقوة فالحركة لا للمصولات
لا ترسم في جسمه أساره إلى حال النفس العاطلة وأصحابها إلى حافظة وقوله في أن هناك
شيئا خارجا عن جوهره في الصورة المصولة بالذات مع ذلك وأبواب الجواهر المارة وارا
ما يخرج عن جوهره ما يشبهه لذاته بالذات وإنما قال عن جوهره ما ولم يقل عن جسمه لأن الخارج
عن الجسم لا يكون معارفا وقوله لا يوجد جوهر على ما تفعل أساره إلى أن ارتسام المصولات
بالفعل في أعينهم لا يوجد جوهر على ما تفعل لأن الجسم لم يكن أن يرسم في لانه جوهر غير على
والنفس لم يكن أن يرسم فيها لانه جوهر على لا بالفعل بل بالقوة وقوله لا يوجد من جوهر
وجبة اتصال ما يرسم فيها الصورة العقلية الخاصة بذلك لا استعدادا خاصا لأحكام خاصة
أساره إلى خفض بعض الصور المرشدة في أن تصور النفس من ذلك لما دون سائر ما و
الأحكام الخاصة في عقل الاستعداد الخاصة من الأدراكات الحركية السابقة المعدة للأدراك
الطبيات أو الأدراكات العقلية المناسبة المتأدية إلى المدرك العقل قوله وإذا عرضت
النفس على ما في العالم الحكما في أو إلى صورة أخرى المحي المتشبه الذي كان أولا كان
المراد إلى جانب ما جازت النفس في عرضها على جانب الكس أو إلى شيء آخر
من الصور القدس أساره إلى حال الذموم وسببه ومثل بالمرات لأنها من الكمالات
أشبه شيء بالنفس المستفظة عن المدرك وقوله وهو أن يكون أيضا أو اكتسب ملكة
الاتصال أساره إلى السبب الذي به كانت حاله الذموم والتمسان وذلك لأن التسان
في القوى الجسمانية إنما كان له في الصور عن الحافظة ومهما لا يمكن أن يردل من
الفعل الفعالي فيسبب الاختلاف متهما أن الذموم إنما يكون مع كون النفس ذات مية

تتم بان الاتصال بالفعل الفعالي في مية ما يخص بها من المصولات المرشدة وذلك
التي هي ملكة الاتصال والتسان زوال ملكة الملكة عنها وأعراضها العاضل السارج
كلها فبسبب الاستعداد إليها وإلى أجورها القول به الكلام دل على وجود سبب نفس
الذموم على النفس ولم يدل على كون ذلك السبب مجردا عما كان حل موثر في شيء لا يمكن أن
يكون موضوعا بذلك إلا أن الفعل الفعالي الفعالي الذي هو عدمه على حدوث الأثران و
الصور والمعادير مع عدم اتصافها بالجوهر عنه أن الحجة المذكورة دلت على مجردة و
سيما في المراتب على أن كل مجرد عامل على أن ملاحظة النفس للمصولات بعد الذموم عنها
مسارح إنما دلت على كونها موجودة بالفعل فيما هو حافظ لها **إشارة** به الاتصال عليه
قوله بعد هي الفعل السلواني وقوله خاصة هي الفعل بالملكة وقوله ما لا استعدادا للذات
سبل بالنفس إلى جهة الإشراف من شارب تلكه ممكنة وهي المسماة بالفعل بالفعل كما ظهر
أن العلم إلى علم حصول صور المصولات في النفس هي الفعل الفعالي والعلة العامة هي
النفس بشرط أن يحصل بها ملكة الاتصال وإذا كان مسرا إلى العلم الموحدة لهذه الملكة في
النفس التي هي استعدادها للذموم ملكة الصور ولا شك أن الاستعداد إنما يحدث شافيا
حينئذ من فاذن متى أن يكون عليه انقباضا حادثة كذلك بآراء وقدم ذكر قوى النفس المرتبة
المعددة التي هي الفعل السلواني والفعل بالملكة والفعل بالفعل فاشارة بها إلى أن العلم
الاستعداد من الأولى منها وهي الاستعداد العام الانساني والمبسط من الساتر وهي كسبه
الاتصال كسماها على العلم بالمصولات الأولى التي هي مادية المصولات الساتر و
المرتبة من الثالثة وهي المصنفة لملكه المذكورة وإنما تم الاستعداد بها وبمشة النفس الذي يجب
حصول الصورة منها الأول وهذا يدل على أن الفعل بالملكة مبسط من الفعل السلواني و
الفعل بالفعل لا بين القدس والنجس **إشارة** كثره تصرف النفس في الحالات الخمسة
وفي النفس المعنوية النفس في المصورة والذاكر يستخدام القوة اليومية والمذكورة كسبه النفس

[illegible]

والمتن النوعي الواحد اني بالفضل المصنعة في جميع النظم في هذا الفصل هو ان
 ان من الاحكام المذكورين وهو ان سيم الصورة المصنعة في حسابها واعلم ان سيم
 السلي الى حسابها يكون باضافه زوايد معنونه اليه وذلك الزوايد يكون او موصوفه
 ما صاحب الجواب او غير موصوفه فان كانت موصوفه فان فتواها كانت القيمة بها قيمة
 المعنى كمنى الواحد ان بالفضل الاله المصنوع كسيرة الحيوان باضافه الساطع وغير الساطع اليه
 الى الانسان وغيره وان لم يكن موصوفه فان حسابها لا يضاف اليه ان يكون له حل بعد
 خافضها ان ذلك المعنى بعد الحركة او لم يكن وان كان سيم القيمة بها قيمة معنى سوي
 الواحد ان بالفضل المصنعة كسيرة الانسان بالساد والساخن الى سوادان و
 بضمان وان لم يكن باجدا لسر كسيرة القيمة بها قيمة المعنى النوعي الواحد بالحوارض الخرم
 المصنعة وان لم يذكر سيم هو القيمة ان لا يصل ولا يكون معولا بل يكون محسوبا قوله انه
 قد يجوز ذلك ولكن كون له افاق حل حتى يحمله صورة اخرى ليس حراما من الصورة اما و
 ان المعنوي الجكني والنوع لا مقامه في معنونه الى المعنويات نوعه وصفته كان
 مجموعها حاصل المعنى الواحد الجكني والنوع ولا يكون نسبها الى المعنى الواحد الموصوفه
 الخارج بل سيم حسابها وان المعنى الفصل الواحد البسيط الذي بسن قرئنا له سيم سيم
 وجهه لان عمر الوجه الذي سيمه اوله من قول السيد الى المشابهة وان كل واحد
 من جوده موالي بان يكون السطح الذي له العلم بايدامو البسطة على كسب الحكي فيه
 هو ان هذا السيم كوزان مع في الوجود ككلاف السيم اسدله كسما كسما لا كسما كسما
 هي ركب كسب الصورة الطله ككوزان موصوفه طله اخرى فان طي ككلمها موصوفه بالمشه
 لانسان ليس كالحاصل حراما من الصورة الاولى اعني الحيوان وان المعنوي الجكني كسما
 ويسمى داه في معنونه الى معنويات نوعه لانسان والذئب كوزان مجموعها هو
 حاصل معنوي فتوا وان ذلك النوع لانسان لا سيم الى معنويات وصفته فانقرت والعجم

كون مجموعها حاصل معنى الانسان وانما لا يكون منه هذه الانواع والاصناف الخ
او الانسان المعنوي من جهة الاحراز بل من جهة الحركات ولو كان المعنى الفعلي الواحد البسيط
الذي استند اليها على مجرد محله معتمدا على بوجه جاكس والفصل لكان غير الوجه
الذي يسكنه بل يدان قوله السيرة الى اجزاءها فاجبم وان كل واحد من اجزاء
البسيط ليس لا ينقسم كجانب العالي اولى بان يجعله البسيط الذي استند اليه كذا بوجه شك
من وجه **اشارة** ان كل علم ان كل شيء فعل ساقاه فعل بالقوة العرفية من الفعل **يعلم**
وذلك فعل منه له انه وكل ما فعل ساقاه ان فعل **داه** يتردد بيان ان كل عامل هو
مفعول وان كل مفعول قائم به هو عامل وايد اولا اول مفعول كل شيء فعل ساقاه
قاه فعل بالقوة العرفية من الفعل **يعلم** صغرى فاس وانما قال بالقوة العرفية لانه
يجعل القوة مثبتا من بعد من الفعل السواني وموسطه من الفعل بالملكة وقريبة من
الفعل بالفعل وهي التي بعض ان يكون العامل ان يلاحظ مفعول متى ساقاه فاما ان كل شيء
فعل ساقاه ان فعل بالفعل متى ساقاه ان **داه** عاقله لذلك الشيء وذلك لان عقله
لذلك الشيء هو حصول ذلك الحصول له لا يمكن ان حصول الشيء لا شك عن حصول ذلك
الحصول له اذ اعتبره معتبره والفصل **اشارة** استدر كقول الشيخ انه فعل بالقوة العرفية
من الفعل بان المفعول المتعارف ليس فيها من بالقوة على ساقا من انما فعل بالفعل قال
المفعول المتعارف ليس فيها شيء بل على ساقا وان من الواجب ان يكون **داه** يمكن
ان فعله بالامكان العام لكون مساو لا لما والسنوس الانسانية الاول الاعمال العام
مع على الامكانات البعد حتى على داه عدم من عمره و **داه** ذلك لم يعتبره الشيخ
من الحسنة في هذا الموضوع وغيره بالقوة العرفية التي مر ذكرها والمراد ان فعل الشيء
يسمى على فعل منه وذلك الفعل من الفعل بالقوة العرفية فاستعمل على القوة **يعلم**
لأنه فعل يكون المعنى بحيث يجب ان يكون له بالفعل ما يكون لغرضه بالحق بسبب رجع

الى ذاته لا ينافي ذلك فند صغرى العباس وقال الفاضل الساجح انه بد من داه كبرى الساجح
فعل عليها قوله وذلك فعل منه له انه معنى فعله كونه **داه** عاقله لذلك الشيء فعل منه لذلك الشيء
فعل منه له بوجه فان العلم بالحد من علم بصور الموضوع ليست اول هو علم مصور الموضوع
فقط بل وعلم مصور المحمول وعلم ما يتبناها واما التسمية فمفعول وكل ما فعل ساقاه ان فعل
داه وصوره العباس هكذا كل شيء فعل ساقاه ان فعل من ساقاه كونه **داه** عاقله لذلك الشيء
وكل **داه** ان فعل كونه **داه** عاقله ان فعل **داه** فعل من فعل ساقاه ان فعل **داه**
قوله وكل ما فعل من ساقا ماسة ان ساقا مفعولا اخر ولذلك فعل الضام غرة وانما
فعله القوة العاقله المتعارفة لا محالة ما يرد ان بين ان كل مفعول هو عامل بالامكان شرط
متذكره فذكر اول ان كل مفعول من ساقا ماسة ان ساقا مفعولا اخر وبمنه من حسن
احد ساقا **داه** فعل مع غرة فلو لم يكن من ساقا ماسة الغرض لا يمنع ان فعل مع الغرض
ان كونه مفعولا مفعولا مفعولا **قوله** فان كان ما مفعول به **داه** فلا مانع له من حسنة
ان ساقا المعنى المفعول به هو الشرط المذكور وهو القائم بالذات والمعنى ان كل مفعول
قائم به **داه** فلا يمنع من حيث ذاته ان ساقا ماسة مفعول وسبب الاحتياج الى هذا الشرط
ما تذكره في الفصل التالي لهذا الفصل **قوله** العلم الا ان يكون **داه** ممنوع في الوجود والمادة
امور ماسة عن ذلك من مادة او شيء اخر ان كان قد ثبت مما مضى ان مادة المادة ولو ا
ماسة عن كون الشيء مفعولا **داه** انما يصير مفعولا بمرجع عنها وكل شيء يكون في الوجود ومفعولا
مادة المادة ولما احتيا وان كان فاما به **داه** فاجبم هو خارج عن الحكم المذكور فقال
منوت الشيء ومنه اي ابتليته وقوله او شيء اخر ان كان يمكن ان كل على الصور المفعولة
الجزء فاما لا فعل اذا كانت قابلة على اخر وان كانت فعل اذا كانت فاما به **داه**
قوله فان كانت حسنة سلمه لم يمنع عليها مادة الصورة العملية اما ان كان ذلك لها
بالامكان وفي ضمن ذلك امتان عمله **داه** فاي ان كانت حسنة سلمه **داه** غرة فاعرفه

لم يمنع عن تلك الحتمية بحسب ما بان ان مآزنها الصور العنصرية فطاف عالمه الصور بآزمن
فان معنى العمل هو حصول الصور العنصرية عند فاعل صين ذلك امتنان عمله لذاته لان العمل
عمره يسلم من العمل كونه متعللا بالصوره وهو صين لعمله لذاته وتقدر الطام وفي صين ما
يزنم ذلك امتنان عمله لذاته بسبب اذن ان كل حصول تام بذاته عاقل لعمره ولذاته بالصوره
وعد بيب من الحكم الاول ان كل عاقل ليس هو حصول بذاته قال ان اصل السراح المقصود
من هذا الفصل بان ان كل محذوفه يمكن ان يكون عاقل بالامكان العام وربما ان كل
محذوف ان يمكن ان يعمل عمره يمكن ان يعمل ذاته كنه يمكن ان يعمل عمره بان السطره ان
كل من عمل شيا يمكن ان يعمل بعمله لذاته ليس وكل من يمكن ذلك كنه ان يعمل ذاته
وبان صدق المعدم ان كل محذوفه ان يكون معقولا وكل ما يصح ان يكون معقولا وحده يصح
ان يكون معقولا مع عمره وكل ما هو كنه يصح ان يمارن عمره فاذن كل محذوفه يصح ان يمارن
عمره وصحة هذه الممارنه لا سوف على حصول المحذوف في حوسر العاقل لان حصوله في نفس الممارنه
موقوف على الممارنه على حصول المحذوف في وقت صحت الشئ على وجوده المباح عنها فاذن المحذوف
سواء وحده في العمل اذ في الخارج لم يزل صحت مآزنها العمر ولا معنى للعمل الا الممارنه فاذن
كل محذوفه يصح ان يعمل عمره وانول ان اراد ان يعمل كنه الممارنه في هذا الفصل
حما واحدا للمحل كنه استسماه وجعل الاول بان السطره والتايمان الاستسماه والظاهر
ما دنا. ثم اعرض على قوله كل محذوفه يصح ان يعمل عمره بان قال اما لو كنتم كل محذوفه ان
يكون معقولا ليس مبدئي هو محام الى برهان حصول صانع اعترافكم بان حسمه الباري تعالى
وحق في القول على القوى السطره عمر معقوله ليسر والحوادث عه ان الحكم بان كل محذوفه يصح
ان يكون معقولا ليس ما ذكره الشيخ في هذا العمل الذي ذكره في احوال الادراكات الحسمه و
الحماه والعمله ومدى الطام في فاعل الاغراض مما عله غير مناسب وكونه ذا الياق
وذا الياق يعتبر غير معقوله بالناس البهائم لا معنى اصابع عملها في موصها ثم قال وان

فهم فليكن ان ما يصح ان يعمل مع عمره فليس من الحوادث بالاصح العمل في الخرج
عملها وكنت حكم ما يصح ذلك من كون طامه مبدئي ان كوالعلم بالشئ والعلم بعمره لا كنه
والحوادث ان كل محذوفه يصح ان يمكن عن صحت الحكم عله بالوجود والوجوده وما جرى
محام من الامور العامه ولذلك حكم مضمم بان الصور لا ممرى عن صحت الحكم ليس
على من بعض مآزنها في الزمن فاذن لا يصح ان يعمل وحده الا وضح ان العمل
مع عمره ثم قال وان سلمنا لا بد من دليل على ان كل محذوفه يصح ان يعمل مع كل عاقل
حتى يفرغ عله ان كل محذوفه يصح ان يعمل كل الاشياء والحوادث ان المظها موصها
العاقله لكل ممرض محذوفه وكنه في صحت مآزنها لمعول واحد وانما اثبات صحت عمل كل الاشياء
لعمل محذوفه لم يزل الصبح مما ليس في ممرض طامه انه جابه ثم قال وان سلمنا فليكن فليكن
ان صحت الممارنه يكون في الخارج ولم لا يجوز ان يكون مشروطه بان يكون في النفس لولا
بوقت صحت الممارنه على حصول المحذوف في النفس لزمن ما فر صحت الشئ عن وجوده معالطه فان
الممارنه جنس تحت ثلثه انواع مآزنها الكمال للمحل ومآزنها المحل للمحال ومآزنها احد الكالين
للاخر ولا يلزم من صحت الحكم بوج واحد على شئ صحت الحكم بامر الانواع عله فان العرض يصح
ان يمارن عمره مآزنها الكمال للمحل من غير كنه ذلك الصوره وباقي الحوادث بالنكس
واذا بيب ذلك فان سرفت صحت مآزنها المحذوف لعمره ليس مآزنها الكالين على حصول المحذوف
في العاقل الذي هو مآزنها الكمال للمحل بوقت صحت وجود نوعه على وجود نوعه اخر ولا يلزم
منهج وبسبب ان لا يكون احدهما موقفا على الاخر كنه لا يلزم من صحت وجود نوعه من
الممارنه صحت النوع الثالث الذي لا مصور لعمل المحذوف والآبه والحوادث ان حصول نوعه من
الممارنه كاف في الدلاله على صحت طبعه الممارنه مطلقا من حيث المامه المشركه ومن كافه
في نور الحكم ثم قال وليس سلمنا ان هذه الانواع مساويه في المامه كنه لا يلزم من صحت حكمه
على مامه عند كونها في الدم صحت عملها في الخارج فان الانسان الذي مني كنه الى موضوع

بحرف الحارجي والكاجي حساس محرك بالارادة بخلاف الذهني والجواب ان اعتبار حصول
الانسان في الزمن من حيث هو ماسه الانسان غير اعتبار حصوله في الزمن من حيث هو
صوره فمسه ماسه فان الاول هو فعل الانسان والآخر هو الصورة المعمله للانسان
مما جبه الى فعل الحركي الاول والفعل اذا حكم على الانسان بالاعمال الاول وجب ان
يطابق الخارج والا لا يمنع التوفيق عن احكام الفعل واذا حكم بالاعمال لم يحكم ان
يطابق الخارج لانه لم يحكم على الانسان الكاجي بل حكم على الذهني وحده ومنها لم يحكم بصحة
معارضة المحرك لغيره من حيث هو صورة فمسه بل من حيث هو ماسه ثم قال وان سلمنا الصحة في
الخارج فلم لا يجوز ان يكون في الخارج مانع من وجود الحكم فان الحكمه التي في الانسان صحيح
عليها من حيث الحكمه بل فعل النفس الا ان فعل الانسان منها عن ذلك والجواب
ما ورد في الشيخ في فصل مبدء **ومم** **وتنبية** ولكنك تقول ان الصورة الماديه في التوابع
اذا جردت في الفعل زال عنها المعنى المانع لما بالها لاسب اليها انها فعلية فمقتضى من
فعل ان المانع من كون الشيء ممثلا لموافقا للمادة والجواب عنها بانه معمول في
المعنى بها بصرفه الفعل اياه معمول لا وبين ان الفعل لا يحصل الا بمادة العاقل
المعقول فالوجه في هذا الفصل سوال عن الصور الماديه التي حرد في الفعل وصار معمول
انها اذا جردت صور اخرى معموله فلم لا يصير عاقله لما مع ان المانع زائل والمادة حاصلة
وبذلك فهو صور من مبدء مبدء كذا في الفصل المبدء **وقوله** **تجربك**
لانها ليست مستقلة بغيرها فباله لما كملها من المعالي معموله بل امثالها اما ما رتبها
معموله برسمها لاسي على البابل لها جسمها وليس احدها اول فان يكون مرتبا بالاحسر
من الاخرية ومعارضةها عن معارضة الصور والمتصور والمادة وحدها الخارج فمادى كمن
المعنى الذي ظاهرا ما جزمه كسبل بمراده على حسب ما فرضنا اذ افادته معنى معمول
فان لا ماعان جعله مضمورا والجواب ان تلك الصور لما لم يكن في الفعل مستقلة بغيرها

فان لم يكن معاني معموله لم يكن المعنويات حاصلة قبل تات حاصلة معها في شيء اخر
وليس واحد من صورها كالحاصل في شيء واحد بغير اول من صورها
كل واحد منها قابلا للاحكام بل واحد فاما نفسه وموخره فمالم يكن واحد منها قابلا للاح
فلا واحد منها كالحاصل في الاخر والفعل هو حصول المعنوي في العاقل فاذا لا واحد منها
عاقل للاحول في العاقل لهما هو الشيء المصور بهما لانها حاصلان فيه واما وجود تلك الصور
في خارج العاقل فمادى غير محدود والمادة ما بعد من كونها معموله فضلا عن كونها عاقله فاذا
لا يمكن ان يكون تلك الصور عاقله في حال من الاحوال كمن المعنى الذي ظاهرا في الشيء
العاقل موجوده كسبل بمراده على حسب ما فرضنا اذ افادته معنى معمول صار قابلا للاحكام
له بالامكان العام ان معموله وعمله فادن الاستقلال بالمواد شرط في كون الشيء عاقل
وظهر من ذلك ان كل عاقل معمول وليس كل معمول عاقل واعترض القاضل بالخارج بان
الصور معموله كالحال في شيء واحد لا يمكن ان يكون ممثلا لاسماع جميع الامور المعما له ولانها
صور الاشياء مختلفا بالامكان فاذا هي محتملة وجب ان يكون بعضها اولي بالتحكم
وبعضها بالاحكام الا ترى ان الحكمه لما خالفت البطلان ما صارت بالتحكمه اولي والآخر
ان كون احد الشيء بالتحكمه اولي من الاخر يقتضي اختلافها بالامكانه اما عكس هذا الحكم فغيره
والحكمه ليست محلا للبطلان لاختلاف مسميها والالتفات بمجالاتها وانضاضها فان البطلان
اعتبارها فانها في كل بغير كونها مباد لها وكونها مضافه ومنها لا يمكن ان حال احد
المعقولين مع مباديها في الشيء بل المحل منه وصلة للاحول وكنت اقول واحد منها توجد
لا مع الاخر بحسب ماسه ونجب كونه معموله فاذا ليس احدهما بالتحكمه اولي من الاخر
ثم قال وان سلمنا كمن ذلك اضراف بان معارضة الصور لمجملها والحق معها غير معارضة
الحال لهما بان ان ذلك حيزان مباديها وانما لم يمسح وفه اضراف بان الاول ليس بالمتضا
كون معارضة عاقله ولا يفرق من صحتهما في الاسم لاسي في الخارج الذي هو المستقضى كونه عاقله

والجواب انه لم يستدل من جهة السمين الاولين على صحة الثالث بل استدل من صحتها على صحة
المعارضة المطلوبة التي هي معنى سر كمال الجمع فنه فقط لم يبين ان احد السمين اللذين يصح معارضا
في محل سومان به ان كان فاما بنسبه فان عا فلا لا خرو ذلك لمحصل الاحرفه فاستدل
على ان كره المسكر من القسم الثالث بالسمين الاولين وعلى ان كره الخاص به بالعرض والى ذلك
اسار موله لكن المعنى الذي ظاهرا فيه جوهر مستقل سواء على حسب فرضنا. واعلم
انه لم يحكم باسماع البتول على كل ما لا يكون مستقلا مطلقا بل حكم بذلك على احد الشين لا
اختصاص له بالماله ولا بالآخر بالمقبوله والا فالنوى ان كونه عده مدركه لما محل معاني محالها
واخر من اصلا على قوله فان لا لا مانع جعله مصورا بانه اشرف ما في تصور العالم لمحصل
امرور المعارضة وعنده ذلك بسط اصل الدليل والجواب ان المعنى المقبول قد عارض كونه
المستقل سواء ما فعل البتول في غير جرد بل مع العواشي الغرضه ثم انه يصح جردا بحسب
اعداد اب بالذلك كونه مصورا كونه جردا. عملا بالملكه وانما يكون هذا كونه من القوة
الى العمل بالامعان الخاص حكم السج بالامعان العام لكون هذه الصورة ايضا واحده
ولا يلزم من ذلك مغايرة العمل للمعارضة بل يلزم مغايرة المعارضة مع العواشي للمعارضة
بجوده **وحيث تنبيه** ان ذلك قول ان هذا الجور وان كان لا مانع له بحسب ما سبقه
فانه مانع من حيث شخصه التي متصل بها عن الرسم من معناه في قوله عا فله لعلته كما استد
لصحي ما سبقه معارضة الجور التي لا يوافق المعولات عند كونها فاعه بعينه باليه عا فله لعلتها
على صحة معارضة ما يافت كونه فاعه بها توجه عليه اليك من وجهين احدهما ان سال
المعارضة شرط لا يوجد الا عند العام بالغير وانما ان سال لهما مانع يوجد عند العام بالذات
فان يدرس الاحتمالين وجبان اختصاص وجود المعارضة باحدى الحالتين دون الاخرى
كمن رثا فانه عند ارتبها في العمل جردا عن التواحي شخصه وعند ما بالذات
ملكه الامر ان يها لم يحل في شيء بها الا عند العام بالذات ولا يصل ذلك ذكر الشرح

المانع الا من حيث شخصه التي متصل بها عن الرسم من معناه في قوله عا فله فان الرسم نفسه
موضوع للمامه الجردا عن جميع التواحي الغرضه لا باعتبار كونها صورة عا فله بل باعتبار كونها
معلا لا م خارجي وقدام الغرض منها والاسماص اما مستقل عن المامه الغرضه بزاوية مستقلة
الها ولم يذكر الشرط الا من حيث شخصه التي محتبا باعتبار كونها صورة عا فله كونه بهذا
الاغصا خارجا عن البحث لمصود وانما اصل السامح لما لم يميز بين الاغصا من اود واما
حملا قوله فكون جواك بالمرور والجواب ان استدعاء المعارضة اما ان لا يكون لازما للمامه
الغرضه غير ممكن شيئا في اسماص بالذات والسم باليه العامة واما ان يكون رعا
بل اما يحصل عند العام باليه العامة فقط والسم التي قسم الى طه اسماص لانه اما ان
يحصل مع المعارضة او بعد ما او قبلها اما القسم الاول وسومان يكون استدعاء المعارضة لازما
للمامه فمضى كونها مستقلا للمعارضة سواء كانت فاعه باليه التي قد اوردتها وعلى هذا
المعنى يكون انك سابقا واما القسم الاول من اسماص القسم الثاني وسومان يكون حصول
الاستدعاء عند العام باليه العامة مع وجود المعارضة فقط لان التي تحت ان استدعاء
اولا لئلا لم يحصل له تلك الصفة ولا يمكن ان يحصل الصفة واستدعاء معارضة لهما القسم الاول
فان الاستدعاء لصفة اخرى غير الصفة الكاصلة لا استدعاء للمعولات الثواني الذي حصل
محصول المعولات الاول واما القسم الثاني وسومان يكون حصول الاستدعاء بعد
وجود المعارضة فقط ايضا لا مانع حصول صفة لموصوف غير استدعاء لهما واما القسم
الثالث وسومان يكون حصول الاستدعاء قبل وجود المعارضة فمضى في هذا الموضع ان
كون ذلك الاستدعاء بحسب المامه ايضا فان في القسم الاول وذلك لان المامه
قبل المعارضة اما يكون جردا عن التواحي الغرضه كونهها مقبولة فلا يكون سكاك في استدعاء
الاستدعاء غير انها وحيث انك ايضا ترجع الى التين لمول ان هذا الاستدعاء
لكل المامه ان كان من لوازم المامه كفت فانه قد سيطر تشكك اشار الى القسم اول

من العين الاولى ومعنى كلف ثابت ان الماسة سوار فان في العمل او في الخارج وقوله
وان كان الماسة عند الارحام في العمل اسارة الى القسم الثاني المنقسم الى الاسام الله
والارحام في العمل وان لم يكن باساره معارضة معولن حاكين في محل كنهه معارضة حال
لمحل مما معولان هو ايضا معارضة الماسة لمعول قوله يكون الاستعداد اما استعداد حصول
الاكساب لا اشارة الى القسم الاول من الله والناظر في قوله يكون معنى العطف على
قوله كسبه والمعنى ان الماسة ان كانت الماسة الاستعداد عند الارحام في العمل
الذي هو المعارضة فان حصول الاستعداد مع حصول الاكساب له وقوله يكون
لم يكن استعداد الشئ حتى حصل فاستعداد اساره الى ما كان ساد به القسم الثاني في قوله
يكون لطراب السوط المذكور في قوله وان كان الماسة وان حصل السراح حصل قوله
يكون الاستعداد اما استعداد حصول الاكساب جوابا للسوط وبما ان الشئ والقسم الثاني
من العين الاولى في محله لذلك في نفس الناطق الكسب وقد ارجحنا ان لم زنها وتركها
غير منسفة وقوله اولم يكن استعداد الشئ وقد كان ذلك الشئ وحدث اساره الى القسم الثاني
من الله وبما ان ساد وقان في قوله وقد كان ماسة معنى حصل وقوله وهذا محال
لنصح بنسب العين المذكورين والرضى انما القسم الثاني الباقي من الله وقوله مح
اول ان يكون الاستعداد قبل المعارضة هو الماسة اساره الى القسم الثالث من الله وبما ان
انه راجع الى كون الاستعداد لازما للماسة وقوله على لعل الاستعداد ابدا خاصة لبعض ما
يعرض من المعارضة الى اساره الى ما ذكرنا من كون الاستعداد بصنفة حسنة
غير الكاملة ومما قد تم الخواص قوله وكذلك فاعلم ان ثامسة المعنى الجنب استعدادا
لعمل لصل له فان لم يكن له وجود الى العمل مانع بطول الظلام فكل في المعنى المحقق
التوجه وهو جواب لك احرار ان مال المعنى المسرك الجنب كحران مثلا اذا كان
معارضة العمل فالناطق لم يكن استعداد المعارضة فضل احرا فالصالح واد اجاز ذلك فلم يخز

ان يكون ماسة المعول عند كونه بالمتعة الماسة مستعدة به وحرث ان المعنى الجنب
من حيث طبيعة الجنب مستعد لعل واحد واحد من الفصول التي معارضة معارضة معول واحد
محصل لانيه فان لم يكن بعضها فالصالح مثلا خروج الى العمل فلو وجد مانع فالناطق كسبه
مقوم المعنى الجنب وحصله نوحا واحدا ذلك عن كونه طبيعة غير محصلة مستعدة لمعارضة العمل
قوله ذلك الاستعداد بوجوده المانع مانع كونه على طبيعة الجنب بل بعد زواله عن تلك
الطبيعة هو مستعد لمعارضة الفصول ما دامت طبيعة الجنب باقية واد اكان حال الجنب
الذي لا يحصل وجوده الا بالمعارضة كذلك فكل يكون حال الانواع المحصلة لنفسه عن المعارضة
في كونها مستعدة لمعارضة اعراض طمحتها لكون غير محتاج اليه ان يكون الانواع بالاصناف
الاستعداد ما دامت على طابعها النوعية اول من الاجناس ولما كانت الماسة المعول الى
محال في نصتها نوعه محصلة عنه عن معارضة بيار المعولات في باسلة ام استعداد معارضة
بحسب الداء في جميع الاحوال اول من غير **تبيين** انك اذا حصلت ما اصلته لك علمت
ان طرسي ما من ماسة ان مصر صوره معول وهو تام الداء فانه من ماسة ان عمل فليزم
ذلك ان يكون من ماسة ان عمل داء وهذا هو مدرك لانيه في الفصول **المقدمة قوله**
وطل ما من ماسة ان يجب له ما من ماسة ان يكون من ماسة ان عمل داء فواجب ان عمل
داه وهو اطل ما يكون من يد البسل غير حار طبعه الفسر والبدل في فدين مما مضى ان
المصاحب المعول انما يكون محرومة عن الدواحي الغرضه غير معارضة الا لما يلزم داهيا عن
ذاهيا فان منها مجرد استنفه وباجوال منه لا يجرى العمل اياه فالعمل بالمعارضة وما
فعلها فان من ماسة ان محله ما من ماسة لا يكون الاداة ولا يكون ماساك مانع وما مضى
اي ولا عنه مانع يكون لا محالة واحكاما ذاب الداء باقية وما يحسب الداء بدوم
بدوامها ومنع ان سعره وبديل فاذن مح ان يكون ما هو مكمل معولا عا فلا لاه و
يصح ان يكون معولا ولما كان محروما منه غير محروما عن حاله فانه نفس المدرك

من يتم انما لها بانصرفت في الماديات لا يكون من سائر ان يجب له ما من سائر لودون
ما من سائر على غيره بل يجب من ذلك ما يكون سببها لا سببها وجميع ما يولد بعضها ومنها
قد تم الكلام في ادراك النفس وبس الطام في حركته **تكملة** النقطه ذكر الحركات عن النفس
نكت الان مشي ان سمع كلاما في النوى التي تصدر عنها افعال وحركات ولكن يده
النضول من ذلك البسبب **ظا اشارة** اما حركات حفظ البدن وولده فهي حركات
في ماله الغذاء اريد ان سر الى الحركات المنسوبة الى النفس البسيطة التي تعمل الاعمال
محملة من غير ارادة والى النوى التي هي مادية تلك الاعمال وهي التي سمى بها الاطبا
نوى طبيعية واعلم ان النوى انما تنص على الابدان المركبة بحسب قرب ارضيتها
من الاعتدال وبعد ما هي حارة ولا يبدى الامر في المعدلة من احوال حارة بالطلع وشمس
انما من كل من كنهه فاعلمه مناسبه لكونه انما في افعالها وحادته لودا و
في الحركات العريضة فالحركات في بيان على تحليل الرطوبات الموجودة في البدن المركب
وقاوتها على ذلك الحركات العريضة من خارج فادون لولا شي يصعب دلالا محلل منه فنفذ
المرح سرعه وبطل استبعاد المنزج لا اتصال النفس في فساد المركب والقضاء الالهيه
جعلت النفس ذات قوة محد ما يشبه بها المركب بالو. وتخلله الى ان سبب العمل
بعضه الله بدلا عما يحلل وهي قوة لا ح ذات نفس ارضيه عريضة مما كانت الاستصحاب
يتبداه الى الاشراك ولم يكن من سائر النوى الحكيمه ان يحركها على الاسام ابدانها
سياسي بانه ذات الالهيه مستقبعة للبياع النوعه وانما قدر بها بلا حاشا
الاشخاص اما مما لم يقدرا اجماع احواله بعد من الاعتدال والسمه عرض مراحه فعلى
سبيل الولد وانما لها بعد ذلك لقره منه ونفس عرض مراحه فعلى سبيل الولد وحسب
نفس الاحرازات في الماده التي يحصلها العاده ما يحصلها ماله محض آخر
من غير ذلك سائر ماله في ماله من الماديات التي هي سببها لودون

او هي تحرك من تحت حجب النفس المبره لها ذات قوة نصبت من الماده التي يحصلها العاده
شأنها في الماده المحركه فريد بما ماله في الاقطار على مناسبت طبعها خاص ذلك
النوع الى ان سم الشخص فادون النفس البسيطة الالهيه انما يكون ذات طبع قوي يحفظ بها
الشخص اذ ان تامله يستلزم ذلك اذ ان ماله واستبقى النوع بولده مثله ومن السهله
بالعاده والمنسبه والمولده للمثل وظهر من ذلك ان افعال جميع هذه النوى انما هي مبركة
في ماله **القول** في حال الى الشابه سد البديل الى ما يحل في اشارة الى غايه فعل العاده
وقوله او لكون مع ذلك زيادة في الشئ على ما سبب مضمود محفوظ في اجزاء المندى
في الاقطار سببها الحلقه اساره الى غايه فعل المنسبه او التحرك من ذلك فصل ماله و
بعد الشخص احرازها اساره الى غايه فعل المولد وقوله العاده وكذا ما ايجاز في العاده
المحذوف الى ان يسم لها منته المبره والدافقه لثقل اشارة الى تقدم العاده على الكا
لتقدم فعلها على افعالها والى خواصها الاربع بحسب الاعمال الاربعه على السبب الذي
ذكره **قوله** والثالثه النوى المنسبه الى حال الشواك لان الاناء والمولد معا محو جنس
كثرة الماده المستعذر بحسبها والصرف منها وان الاناء اسم لانه معلق باجال الشخص
وانما يسمح الى تولد المثل لكون الشخص موصفا للشا بفعول الاناء مستدما على الولد
بعض المدم والعاده تحزم هذه النوى في يحصل الماده **قوله** فان الاناء غير الاسمان
النمو واليمن مشر فان في س واحد وهو الازدما والطبيعي للبدن باضاف ماله الغذاء
الالهيه والفرقان باشا منها السبب في الاقطار ومنها طلب غايه ما يصعد الطبع ومنها
الاشخاص بوقت معين فالنمو يحسب بحسبها واليمن بحاله احسانا فيها وبواقعه احسانا و
الذبول عامل النمو والهزال عامل اليمن **قوله** والالهيه باستعاض المولد للمثل وشمس
بعد فعل النوى مسخذه لها ماله النوى سبب الى نوعين مولده ومصوره والمولد سبب
ان نوعين يحصله لفرز ومفصلة اما الى اجزائه الحلقه لا اعضاء وهي التي هي مغيرة الى

بما سألني عن هذه العادة والعادة والمنفعة كدما في المولود كما مر قوله
لكن النامه لست اولاه العادة في اول الامر سوى على يحصل منها اكثر مما يحصل لصفر
الجمه وكثرة الاجزاء الرطبه فيها تعمل المنفعة فلما فضل من الغذاء يخرج عن ذلك كبر الجمه و
زناده الحاحه لئلا يكثر الرطوبه بالاصليه الصالحه لهذه الحار. الغرضه فحصله
مساوئها لما يحصل وج لست المنفعة قوله لم يتوى المولود ملاوه نصف الصلاه عند العرب من
تمام النموذج النفس للمولود في المولود ملاوه اي جينا سال الت عنه ملاوه من الذي
ينفع الجسم وكسره وضمه اي حيا وبرمه ثم اذا عجزت العاده عن ارادته بدل ما يحصل بحيث
لم يحصل في صرف المولود في او الحرف المراح بسبب الاخطا المفرط فصار الماده
عمره بعد ذلك وقت المولود ايضا قوله وس العاده حاله الى ان يخرج من محل الاصل
انما حل الاصل عند عجزه عن ارادته لئلا يسهل لسهه كحل الاحرا وان المراح من الاصل
وانظما الحار. الغرضه لعدم غذاها ووجودها ايضا **دالة** واما الحركات الاحساره
فهي اشد نسيانه من ان يشر الى الحركات المنسوبة الى النفس الحيوانه التي يعمل بها الحيوان
باراده والى ماديها والحركة الاختياريه هي التي يتقدر على فعلها العقل والحركة
ومساوي نسبها اليه بحسب اراده مرجع احدهما واما قال هذه الحركات اشد نسيانه
لانها تصدر عما صدر عنه الاعمال الساسه من غير عكس واعلم ان هذه الحركات مبادي
اربعه مرتبه بعد ما عن الحركات هو القوى المدركه وهي الحمايل او الوهم في الحمايل العقل
العلمي بسو سطها في الانسان ولها من القوى فانها تنبعث عن القوى المدركه وبعثت
الى شئ كحطيف فانها تنبعث من ادراك الملاعه في الشئ اللذنه او النافع ادراكا مطابقا
او غير مطابق وسمى شهوة والى سون كزوق ونغلبه اما تنبعث عن ادراك مضاف الى الشئ
المكروه والضار وسمى غضا ومعارفه هذه القوى المدركه خامسه واما الحركات
في القوى المدركه الحيوانه هو الوهم فالرسم في القوى المدركه هو هذه القوى ولها الاجماع

وهو الرزم الذي يتوهم بعد المدرك في العقل والحركة وهو الحمايل بالاراده والكرامه و
يدل على معارفه للشئ كون الانسان مدركا لساوئ بالاشبهه واما ساوئ بالاشبهه
وعنده وجوده الاجماع مرجع اخذ طرقت العقل والحركة اللذين مساوي بينهما الى
الاعاد عليهما وفيه القوى الجبليه في مبادي الفصل الحركه للاعضاء وذلك على معارفتها
ساوئ المساوي كون الانسان المشاي للعازم عرفا ودر على حركه اعضائه وكونها
على ذلك غير مشاي ولا عازم وهي المبادي الربيه للحركات ونفها شئ العقل و
او ساوئ مساوي العقل والحركة بالسهه الهاء فلولها مبادي عازم ملح اشارته الى
الاجماع المذكوره وقوله مذعنا ومفعلا عن حال او وهم او عقله اشارته الى المبادي
البعينه وقوله يبعث منها فوه عضيه وانفه للضار او فوه شهوانه جالبه للنه وري
او النافع الحيوانيه اساده الى فوه الشئ المستطاع بين القوى المدركه والاجماع
قوله فطبيع ذلك ما ثبت في الفصل من القوة الحركه الحاده لكك الامر به اساده
الى المبادي الترتبه المذكوره وقوله فطبيع ذلك اساده الى ان هذه القوى انما فطبيع
الاجماع ولك الامر **دالة** الى المبادي الثلث هذه القوى فان الحركه ما حست
هي هذه والباقي اخره ولما ذكر كون الشئ مبعثا عن القوى المدركه وكون القوى
مطبيع للاجماع استغنى عن ذكر الترتيب وعن ذكر اسناد الاجماع الى القوى **اشارة**
الحكم الذي في طباعه من سدر فان حركات من الحركات النسيانه دون الطبعية وال
الحايل حركه واحده عمل بالطبع عما يعمل الله بالطبع ويكون طالعها حركه وضعا ما بالطبع
في موضعه ومو مار كنهه رب من الطبع ومن الملح ان يكون المطع بالطبع مترددا بالطبع
او بالمدرب عنه بالطبع معصودا ما لطبع على قد يكون ذلك في الاراده لتصور عرض
لوجب احلاف الهاء فديان ان حركه يسانه اراده ما يدان من كون الحركات
المستدره التلكه صا دره عن نفس ملكه لا عن طبيعته والنفس التلكه هي التي تصدر عنها

افعال غير محال في الوجود والطلب من غير ارادة
فالغاري منها موجود الارادة وعدمها وعدم الارادة لا يطلب شيئا غير ولا
مركب شيئا بطله وواحد لا يمكن كذا تصور عرض موجب لذلك الاحتمال و
مولا كاش المستدبر طالع كذا وواضع مركبها وبارب عن حدود وواضع طلبها
لم يمكن ان يكون طبيعة فاذن هي نفس الوجود والطلب يمكن ان يكون سره لان المفروض
حركة صادرة عن مثل مستدبر طبعي لا عن شيء خارج عن ذات المجرى والناظر الكلي
ظاهر **مقدمة** المعنى الحكي الـ مثل بجه الارادة الحكي والمعنى القليل بجه الارادة العقلية
وكل معنى كحل على كثر غير محصور فهو على سواء فان معناه الواحد شخصي ليو كلك
ولادوم او غير معناه كلك انسان كذا عند الاشياء النفس الكلي وسيل على
كلك احدهما ان الارادة التي يطلب معنى حسيا فلتا زيدا هذه اليتية مثلا ارادة
حسنة اي معلية بحسب محسوس والارادة التي يطلب معنى عقليا فلتا كذا كجبت مطلبا مثلا
ارادة عقلية اي معلية من معقول فالارادة اما حسنة واما عقلية والكل ان المعنى الذي
يحل على كثر غير محصور سواء كان معناه الواحد شخصي كولد آدم او لم يكن كالاتان
فهو معنى عقلية ولا يفرق في كونه عقليا حسنة بالبحث واما بعد فلو لم يحسب لكان
المعنى الذي يطلب على كثر من انما يكون حيا كولد لائل واحد من مولد الناس اسارة
الى عدد كثر من الناس المنعنين والحكام طامرا **اشارة** حركة الجسم الاول الارادة
ليس نفس الحركة فانها ليست من الحالات الحسنة ولا العقلية واما بطلب لغز فاش
يريد بان ان نفس الكلي التي تصدر عنها الحركة المستدبره ذات ارادة عقلية
فالنفس الانسانية وانما هي الجسم الاول فالذكر لانه في النظم انما اقام المرمان على
وجوده وعلى كونه واحدا كذا مستدبره وعلى اصابع سائر انواع الحركات على ولم
معرض سائر الاراد كفتول الحركة لا يمكن ان بعضها لادها محرك فان الداس

بحسب بطله او ارادة او غير ذلك لان معنى الشيء هو مذكوره واما قراره في ذاته
لا يمكن ان يكون بدوام شي له واد فالحرك العارضا بعضها لادها بل شيء اخر
تحصل به ويكون فبعضه لادته ذلك المحرك هو ذلك الشيء لا الحركة فاذن الحركة ليست
من الحالات المطلوبة لادها وقولهم في تعريف الحركة انها حال قبل الاول لا بالموافق
حب هو بالموافق لا ما في ماد كذا لان معنى تاليتها المنسوبة الى الاول هو مادها
الى حال ثانيا هو انشاد الى كونها غير مفقودة لادها ولما تقرر هذا اصول فذكرنا
ان الارادة اما حسنة واما عقلية والحركة ليست من الحالات المطلوبة لادها لاي
الحس ولا بحسب الفعل فاذن حركة الجسم الاول بالارادة ليست نفس الحركة **قوله**
وليس الاول لها الا الوضع وليس المعنى موجود بل معنى ولا المعنى عرضي لغيره عند
كل معنى على كلك ارادة عقلية فاشارة الحركة اما في معنى او وضع معنى او كلف اكم
كذلك والارادة انما يطلب شاككون حصوله اول لها من لا حصوله ولا جازت احدا
الحركات مستند على الجسم الاول الا الوضع على ما ذكر في النظم انما ليس الاول الارادة
الا الوضع المعنى الذي يطلب بالحركة والمطلب يمنع ان يكون حاصلا لطلبه حال كونه طامرا
فاذن الوضع المعنى الذي يطلبه تلك الارادة ليس معنى موجود بل معنى مفروض
مفروض الارادة وبجه اليه بالحركة والسبب لا ما في السبب لان كل طامر مع طامر مع
معناه عن سائر الحساب فاذن المعنى المفروض لا يجب ان يكون حيا بل هو ما جاز
وانما على ما جاز فاذ حصل وقف الحركة المستدبره عند كلك حركة الجسم الاول
التي هي على وجود الزمان يمنع ان يكون فاذن مطلوب ارادة الجسم الاول هو وضع
معنى مفروض على مستدبر الجسم الواحد لا بغير طامر في المدة والاضا
الارادة المستدبره الى مراد على عقلية على ما تقرر على الاضافي المدة فاذن ارادة
ارادة الجسم التي هي مبدأ الحركة الوضعية عقلية **قوله** **دعت** **بدا** **اشارة** **طامر** **من** **يد**

شأن ان المباشر كالتك نفس جسامته من صور المظبوط في مادة فان الحكم لم يرد
 عن مادة الذي يستعمل في نفسه هو عمل غير مباشر للحرك والسبح قد اسدل ما ذكره على ان
 المباشر للحرك قد اراد به عمله وقد مر مما مضى ان القوى الكسائية ليس من سائنها ان تعمل
 وان العمل الي من سائنها ان يجب لها من سائها ان تعمل من سائها ان مباشر للحرك فاذن
 وجب ان يكون التلك نفس معار وكنوس للناطة الانشائية من سائها ان تعمل وباشرة
 الحرك لتكون وادارده عمله ولصدر عنها الحرك المسدرة لكن لا فان القول بذلك محال
 بجمهور منهم ثم شرح الشيخ في اسار الى ذلك بوجه دلت يد اسر والناصل السارج ذكر
 ان السبح تعلم في هذه المسئلة في هذا الكتاب في اربع مواضع وذكر في جميعها ان مباشر
 كنه لم يعمل القول في الا في الموضع الرابع فالاول في هذا الموضع والثاني في الفصل العاشر
 من النيط الثالث حيث قال واما نفس السماء فهو صاحب الارادة الحرة او صاحب ارادة
 طه متعلق بها ليعمل حرمان الاستعمال ان كان في نفسه والثالث في الفصل الرابع عشر
 من ذلك النيط حين تعلم في كنهه سببه النفس بالعمل فقال وان اد اطلب الحق الى الجاهل
 في مالاح كنه سر واضح حق والرابع في الفصل التاسع من النيط العاشر فانه قال مناك ثم
 ان كان يلووه ضرب من النظر مستورا الاعلى الرايحين في الحكمة المعالة ان لها بعد
 القول المفاد الى لها كلبا دي نو سائها ناطة غير مطبوعة في مواد بل لها علاماته ما كاستوا
 مع ابدانها في هذا الموضع شرح كنهه ذلك السر **تبيين** الذي اراد به الحق لا يثبت منه
 بخصوص جرد في ما لا يخص بحس منه دون اخر الاسباب مخصص لا محالة لغيره في السبح
 وجه ما رده ان من ان نفس التلك التي هي ذات ارادة عمله هي ايضا ذات ارادة حرة
 والشارح النافل حل فيه الارادة الطه متباخره وبعد الارادة الحرة متباخره
 منطبعة وذلك في لم يثبت الله ديب فيه ان الحكم الواحد ليس ان يكون في نفس
 اعني اذا اتين مسائين متواتر لهما معال في نفس السبح هو ان لكل فكر متباخره

منشئ عنها صورة جسمانه على ما ذكره الملك فتقوم بها وهي مدرج المعنويات بها وبها وبها
الحركات بحجم الملك وحرك الملك بواسطة تلك القوة التي هي باجساد حرة صوره على ما هو مستحسن
وابدا منها بعضها على ما صرح به فيما سلف عنه به الا ان اصل من المطلب العاشر والفرع الى المثل قوله
الراي الحق لا يمتنع منه شي مخصوص بجزئي حكم على وبالي كلامه هو ان كان عليه وقوله الا
بسبب محض لا محاله معنونه اشار به الى كونه اشياء انساب عن الكليات فان الحكم
بان به الدرم متعي ان يذل مثلا لا يمتنع عن الحكم بان الدرم متعي ان يذل لا يمنع
الشعور به الدرم **قوله** والرد من الحيوان بوجه الكونه للعدا انما يريد به وحمل له
غذا جرمي بسبب ما اراده حواجه جرمه وصاكه مطلب العدا الحركه وانما يحمل له على
جسمه الحركه وان كان لو حصل له خفض احر به لم يكن سبيل فام صاكه نفس ذلك دلالة على
انه فان ذلك سميلا عنه وهو ازاله سك بر على ما ذكره وهو ان حال الحيوان وما يريد
تناول العدا مطلب لا تناول غذا بعينه وذلك لان في تناول اي غذا وحده فاداة
ملك حله لانها مخزوم اد على ثم انه اذا حضره غذا جرمي ساد له وذلك بدل على صوره
النقل الجرمي عن الارادة العله فانزال به الملك بان قال المبدء الاول لهذا العمل
هو حمل العدا والحيوان انما يحمل غذا جرمي ساد له كما احسن به لانه لا يسل الكليات حركه
ثم انه يمتنع من ذلك العمل سوى جرمي الى ذلك العدا الذي ذكره معنونه على طلبه
ويحرك في الطلب فان وجد غذا احر غره بالخفض فام صاكه ما يطلبه لكونه بالفرع هو
وهو احر رجوع الى العدا لا الى الحيوان واداره وذلك لانه على انه فان العدا
الحكي مثالا **قوله** وانه في بعض المسائل تحمل له حدود جرمه انما يقتضيه و
وبما كان ذلك العمل منطوقا واما فان محدود الوجود نحو انما تحدد الحركه المستمرة على
الاتصال وذلك لا يمنع السخفه والحركه في العمل لا يمنع في الحركه لا يمنع عن
بان الحكم المذكور وذكر المعنونه منه وهو الاستدلال بعدد الحركه عن الارادة العله

على وجود الارادة بحركة وسن كنه ذلك فذكر ان سادس سئل ربي على متدد
يمكن ان يفرق منه حد ودرجة وحرك المسافة بها الى بحر بها بحركة معك مسافة
يحمل لك الحد وواحد بعد واحد ومشت عن كل ما يقتل ارادة حرته لصد ذلك
الحد ويطع ذلك البحر من المسافة الذي انقل بذلك الحد فصر لك الارادة بحركة سبب
يطع ذلك البحر ثم الحال لا ع اما ان ينقطع العمل منقطع الارادة والحركة مستقر المحرك او
لا ينقطع بل ينقل التخلات محدودة على التوالي حسب اتصال المسافة وتنقل الارادة
المبعدة عنها فستمر الحركة واما ان اسماء الحركات لا يمنع بعضها ولا ينفي طهرتها
كذلك اسماء التخلات والارادات على سبيل الانضمام والتحد لا يمنع حركتها ولا
ينفي كونها طه **قوله** ولعل هذا ما يخص الارادة بسبب حركتها كون الارادة طه
مباينها مراد على ولا يجب له تخصيص حركتها ولما فرغ عن بيان كنه كون الارادة طه
مع الارادات بحركة مادية للحركات بحركة جعل الحكم طه في حد ورساير الافعال بحركة
عن الارادات طه وذكر ان ذلك لما يكون عند تخصيص الارادة طه شي جرت
بما ذكره فان الارادة طه من حيث هي طه معنى مراد اطلاقا ولا يجب تخصيصها
فلا مجاله لمحتاج في ذلك الى اضافات اخرى الى **قوله** ونحن ايضا فاما قضنا ايضا
طه من مديات طه فمما يجب ان نعلم ان بعضا بعضا حركتها مع شوق واردة
معينان صرا من المعنى الوهمي فينبغي التوجه الى حركات حركتها بصري مراد على
المراد الاول في هذا الاستشهاد كنه صدور حركتها عن ارادتها طه وما كنه لما ذكره
فان تصور رايها صلا كصورنا انه معنى ان صدر عنها بذل الدرم وهذا ايضا على
حفظ من مديات طه هي قولنا معنى ان صدر عنها العمل المحمل ومن الافعال طه
بذل الدرم ثم ايضا فافهم ان هذا هو ان هذا الدرم الذي في يدي معنى ان بذله
فنبعث من هذا العصا اخرى سوي واردة معين الى بدل هذا الدرم فنبعث

التموه حركتها على دفعه الى مسحق مضاربة البذل الدرم مرادى باجل المراد
الذي هو صدور بدل الدرم عن وعرض لما قبل السارح قال ادراك الشئ بحركتي
سدى نسبة منه ومن المدرك والنسبة لا تحقق بل بعد حصول متبئين فادراك الشئ
بحركتي سوف على كنه فاعلم انما فلو سوف يحصل فاعلم انما على ادراك من حيث
موجود من الدور والجواب ان ادراك بحركتي بل وجوده سوف على حصوله في
الحال لا على حصوله في الخارج وحصوله في خارج مرادى سوف على حصوله في الخارج
انما هو سوف على ادراكه له فانه يكون حصول بحركتي في خارج مد الحصول في الحال
فقد يكون حصوله ايضا في الحال بعد الحصول في الخارج ولا يلزم له در ثم قال ايضا
فهم طه اناس من اولي حركتها واما راي راي ادراك من حيث حركتها في موضع
افعال في الوقت الذي وذلك لا ياتي في الحركه ولا في اول الحركه معني من حيث هي طه
فانها غير حاصلة كنه طه با و هذا اسمها لوجب الطع بان الموشق في العمل بحركتي
هو المقصد الصلي وانه ما يخص ذلك الحركتي سبب تخصيص محل الوقت والجواب ان
معنى المحرك والمادة والارمان معنى تحفة حركتها اعرفت به وبما كنه قوله كاول حركتها
بحركتها معنى من حيث حركتها في موضع الفاعل في الوقت الذي سئل على ساقط ايضا قوله
انما قصد الحركه طه في موضع وقت معنى ساقط قوله الحركه تخصص تخصص المحل وكو
ثم اورد المعارضة بان الارادات بحركتها ايضا امور حادثة حركتها فلا بد لها من عمل
حادث حركتها والعدم فيها لعدم في الاول قسم ثم الله ان كان دعه ودمج وان لا يجب
على حركتها ان يصاح لان الساس مع عدم كل حصول الحركتي والمعدم لما كونه على وجود
والجواب ان الارادة بحركتها سبب حدوث حركتها ملك الحركه ايضا سبب
لحدث ارادة اخرى حركتها هي معنى ارادات في النفس والحركات في الحركه ولا يمتد
لان الارادة يكون سبب حركتها من انما لم يوجد حركتها بحركتها بحركتها وادوات

امسح ان يكون الجسم في حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يريد لان ارادة الاجساد
لا معنى بالوجود بل فان في حد اخر قبله وامسح ان يحصل في الحد الذي يريد حال كونه في
الحد الذي قبله فان ما حر كونه في الحد الذي يريد عن وجود الارادة لا يرجع الى قسم
الذي هو العاقل لا الى الارادة التي هي الفاعلة ومع وصوله الى الحد الذي يريد معنى
ذلك ارادة وبجدد غيره فيحصل وصول الى حد سببا لوجود ارادة بعد ذلك
في حصول وجوده بل ارادة سببا لوصول ما حر عنها وسبب الارادات والحركات
استمرار شي غير قابل على سبيل تقصير ويجدد والسبب ان يكون ما ارادة على للاحق ثم
شرط ما سمع الله ما نفسا ولها واما من عوامض هذا العلم ثم قال واما جاز ان يكون
السبب على للاحق فلم لم يكن ان يكون الحركات السببية على للاحق وذلك حصل الاستغناء
عن اثبات هذه النفس والجواب ان الشيء لم يسدل بذا على وجود النفس بل استدلال
باسداده حر كونه في وجود الارادة وبها على وجود النفس وذلك في الحركة المستمرة
الطبيعية كون حر كونه سابقا سببا سمع كون الطبيعة على لوجود الحركة في حد من غير
ان ثبت مساك لتساك ثم قال ومع القول بوجود الارادة التامة فلم يحر كونه ان يكون
سبب التحفيز هو العاقل وبانه ان العنك معنى ارادة الطبيعة حر كونه الا ان حر كونه
العنك في كل وقت فانه سبيل الا حر كونه خاصة وامسح الرجوع وان يكون على كخص
كما سببه واستمر اس بعد برغم من العمل الاعمال مع ان نسبة ان العمل شي خاص
مخصص بجهة وبكوب مام وموان الله مامه بالافراد فامسح ان معنى الحركة
و... عمل الاعمال في حد من حد الا عند حدوث استعدا في العاقل ولا معنى
وجوده بل وجوده في كل وقت كونه مستقيم على حصولهم لانهم لم يكونوا
في النفس من الحركات هو... في العمل والنفس الحركات لا يدرك العمل وان اشتهوا
فانهم... في ذلك والجواب عن ذلك ان النفس كسما في ذلك العمل

ادراك غير محمول مثوبا بالخواص المادية على كونه الجسم والعقل على ذلك السمع ان
النفس الماطة تلكه مدرك العمل ما بها وحرك العنك يكون مطبوعة في جسم كنهنا وباني
اعراضه محمل مام موعده **وتبين** ما نشي الذي شوقه الجسم الاول في حركته
الارادة فوعده بانه بعد ما نحن في الا انك يجب ان تعلم ان حركته محرك ارادة الطلب
ان يكون للطلب احسن واولى من ان يكون اما مكسدة واما بالطن واما بالحمل
البعث فان في حد من حد من غيب الله والسامى وان لم يما نفس وهو محمل لذاتنا
او بعد مل حال مملولة او ازاله وصفت فان التام محمل واعضاده ايضا قد قطع حركته
عن كسبه لا سيما في حاله كونه من اليوم والقطعة في شي الضروري كالنفس او في
الذي يصير الضروري لمن رى في مناه ساسا محمدا او حسا جدا فاما ارجع للهرب
او الطلب واعلم ان المحمل في الشعور بالحمل انه موزي محمل في الاحتياط ذلك
الشعور في ذلك كرسى وليس يجب ان يكون وجود المحمل لاجل فدا حد الاخرى فذكر
منا ان الحركة تلكه لا تتراد لها بل تتراد لحصول وضع على وان حصول الوضع الحلي
مس احصا لذاته م... في ذلك بل انما اراد شي اخر مما في الواجب ان بين شي الذي هو
له ان يراه هذه الحركة لكن هذا النمط لما كان مضمورا على اثبات النفس واما عليها وان
النمط السادس مشملا على ذكر الغايات فان اراد ذلك في اول فوعده بانه مساك
واما مع ذكر الوضع الحلي منها احصا بالعرض وذلك لانه احتاج الى ذلك في الاستدلال
على وجود النفس المعادة ثم ذكر ان الواجب عليك في هذا الوضع ان تعلم ان المحرك
الارادي لا يحرك الا الطلب شي رى وجوده اولى من عدمه وموعض ما مشور به
على الاجمال فمنه من الحركة الصادر عن النفس والصادر عن الطبيعة ولتمة ايضا
بين الاعمال المتشابهة والافعال المعلة على ما في اليط السادس ثم ذكر الشعور
بالولاء الماط قد سمع على وجوده فانه قد يكون حسا وقد يكون فنيا وقد يكون خياليا

وذكر حجاب ارادة حقه الغائب كحركة الغائب والنام فان تنكرى وجوب
اسناد هذه الحركة الى غايه مشهور بها مسكونا ما لها ومن غايات كل واحد منها
ثم احاطت عن شبهة لهم وهي ان الغائب والنام لو فعلوا انفعالهم لغايات
كلوا لوجب ان يدركوا بان كل الغايه والشعورية وحفظ الشعور له امور سوف
الدكر على جميعها وجود الدكر بل وجودها جميعا وعدمه لا يدل على عدم واحد منها لكنه
بل على عدم مني منها لا يثبت او على عدم جميعها فاذا الاستدلال بعدم الدكر على عدم
الخل غير صحيح وعبارة الكتاب طامره ومنها قد صرح بكون الدكر مرجا من حفظ وادراك
على ما اوضحناه **الفصل الرابع في الوجود وعينه** الوجود ومنها
هو الوجود المطلق الذي يحل على الوجود الذي لا عدله وعلى الوجود المعلوم بالشك
والمحلول على اشياء مختلفة بالشك لا يكون نفسا مسماها ولا جارا من مسماها بل ما يكون
عارضا لها فاذا هو معلول مستند الى عدله ذلك قال الشيخ في الوجود وعينه **تنبيه**
انه قد غلب على اديان الناس ان الوجود هو المحسوس وان الاله لا يحس بحسره
انفس وجوده مع وان لا يتخفى بمان او وضعه به كجسم او بسبب مؤلفه فاحول
ملاحظته من الوجود وان ما كان كك ان ما لم ينس المحسوس معلوم من مطلق قول مولانا
ذلك ومن سعى ان يحاط بتمام ان به المحسوسات تدبر عليها اسم وند لا
على شريك التعريف بل بسبب من واحد مثل اسم الانسان فانما تشكك في ان
اقول على زده وغيره بمعنى واحد موجود فذلك المعنى الوجود لا يحل ان يكون كشي
ماله الحس او لا يكون فان كان بعدا من ان ماله الحس فقد اخرج النفس من المحسوسات
فان محسوسا في ان كان محسوسا فله الاله وضع وان امداد من
وكيف معنى لاساق ان من كل ولا ان يحل لاله كك فان كل محسوس وحل محمل
فانه محسوس لا يحل له من من به الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملاحظا من تلك

الاله لم يكن محسوسا عن كسر من محسوسون في تلك الحال فاذا الانسان من حيث هو واحد
الحكمة بل من حيث حقيقة الاله التي لا تحلف له الكثرة غير محسوس بمسؤول صرف و
تلك الحال في كل على ما يرد اليه على فساد قول من زعم ان الموجود هو المحسوس
وما في حكمه وهم المشبهه ومن يحرم من يدعي لقوله الوجود الحكمة على الناس من شأنه
ان يكون محسوسا حكما على تحسرات لقوله ان الوجود هو محسوس فله وقوله وان ياله
الحس بحسره فله من وجوده في كل نفس معنى لها والوجود منها هو الذات وانما قال بحسره
لانهم يحذرون وجود ذي ماله الحس بالاله لا بداه وقوله وان لا يتخفى بمان او وضع
بداهه كجسم او بسبب مؤلفه فاحول الحس ملاحظته من الوجود والاضاح لما سبق وذلك
لان المحسوس هو ماله بمان او وضع به كجسم او ماله جسم واما جسماني وهم مكررون وجوده
ما لا يكون جسم او لا جسمانيا والشيخ به على فساد قولهم بوجود الطباع المعقولة من المحسوسات
لان من حيث هي غايه او خاضعة كل من حيث هي مجردة عن الفواض الغيرة من الاله
الوضع والكم والكيف مثلا فالانسان من حيث هو انسان الذي هو جرم من زده او من
به الانسان بل من كل انسان محسوس وهو الانسان المحلول على الاسماء فانه من حيث
هو كذا موجود في الخارج والاله لا يكون عين الاسماء انما ساماه ان كان محسوسا
وجب ان يكون الاحساس به مع يواحي معنه فان ما وضع ما معنيس وح يمنع ان
كون محسوسا على انسان لا يكون في ذلك الاله وعلى ذلك الوضع فلا يكون المشرك فيه
مشرقا فيه فاحلف وان لم يكن محسوسا بهنا موجود غير محسوس وهو الموجود المعقول
واعلم ان الانسان من حيث هو واحد الحكمة غير الانسان الواحد فان معنى الاول هو
الانسان من حيث هو طبيعة واحدة لا من حيث هو خزان او باطن او واحد او غير ذلك
ومعنى الثاني هو الانسان المميز بالوحدة والاول مشرك به الثاني غير مشرك فيه وذلك
ففسر السمع قوله من حيث هو واحد الحكمة بقوله كل من حيث حقيقة الاله التي لا تحلف لها

وباني القاطن الكتاب ط واعرض بعض المعرض على هذا البيان بان الانسان المسترك
موجود في الفعل لا في الخارج والمطابق له موجود في الخارج غير محسوس ونخل الاعراض
بالنظر بين طبيعة الانسان التي تعرض لها الاسرار وعدمه وبين الانسان الماخوذ مع
الاشراك فان الاول موجود في الخارج والفعل والاشراك موجود في الفعل فقط على ما مر
الاسارة اليها **والموت** وتبينه في الفعل فالما منهم يقول ان الانسان مثلا انما هو انسان
من حيث له اعضاء من مد وعن وحاجب وعردك ومن حيث هو كذلك فهو محسوس
فبينه ويقول ان الحال في كل عضو ما ذكره او ركه كالحال في الانسان نفسه هذا
الوهم هو ان يقال انكم قد اشترطتم في الانسان المعقول بجزءه عن الوضع والكم و
الانسان لا يفعل الا في اعضاءه او ابدا في مسابغ الا في صانع على ما حمل من كس
ويشع لم يستعمل الصانع الحال في معنوية الانسان لان الاستعمال السال انما يكون وجا
من المصنوع بل شبه على ان الحال في كل واحد من الاعضاء او الاجزاء في كونه واطبقة
معنوية غير محسوسة كالحال في الانسان **وتبينه** انه لو كان كل موجود كمثل يدخل في
الوهم والكم لكان الوهم والكم يدخل في الكس والوهم والكم في الفعل الذي هو الكس
اي يدخل في الوهم ومن بعد هذا الاصول فلسفة من العيس والحمل والوجل والقبض
والسجاعة والجن ما يدخل في الكس والوهم ومن عيان الامور المحسوسة فافانك
يوجد ان كاشف خارج الزوايا عن درج المحسوسات وعلاقتها بالماضي على ان
في كل محسوس شالين محسوس ولا يوصف لم يقصر على ذلك بل يبرأ الصانع على ان الكس
لكن محسوس ولا يوصف وكذا الكس الوهم وعلى ان الفعل الذي عبر به الكس والمحسوس
الوهم والوهم ليس بوصف الصانع عن ان يكون محسوسا وبه الصانع على ان المحسوسات
عالم غير محسوس ولا يوصف ومن يطلع الامور المدركة بالوهم والعيس والحمل و
غيره فان اسما مدركة بالوهم وان لم يكن مدركة بالكمس الظاهر واما طبعا فبينت

بما هما اصلا وادان حال الكواكب والمحسوسات وعلاقتها بهذه فان ثبت وجود
اشياء خارجة عن هذه المراتب بالذات في اول ما لا يكون محسوس ولا موصوف **وتبينه**
كل من فانه من حيث حقيقة الذات التي بها هو محسوس هو صنف واحد غير سائر له ككس
ما به مال كل من وجوده ما كس منها اسم فاعل في صورة المصدر كالعبد والمراد به
ذو الكس وهو بعض المصدر بل بالاسرار على معان منها الوجود في الاعيان مطلقا
ومنها الوجود الدائم ومنها حال النول او العبد الذي دل على حال الشئ الخارج اذ كان
مطابقا للصانع فوصاف في باعتبار نسبة الى الامر وحسب باعتبار نسبة الامر الى المراد
منها هو المعنى الاول واعلم ان مقصود من اسباب موجود غير محسوس انما كان هو
اشياء بعد الوجود غير محسوس فلما بين ان كل موجود في الاعيان فانه من حيث حقيقة
الذات التي بها هو محسوس اي حقيقة المحسوس عن الموارد الغرض المستفاد التي بها هو
غير قابل للاسارة الكس صرح بالمقصود وهو ان المبدأ الاول الذي يعطى كل من حقيقة
كس وهو كس لا يكون كذلك وفي الظاهر هو صرح بالمقصود مما مضى ولذلك سماه
دنيا والفاصل بين طين انما كس في المبدأ الاول ببار الكواكب في ذلك على وجه التمثل
حكم بان البيان اقباع في كس كذلك فانه انما حكم مما طحا على كل حقيقة ما هي حقيقة كم
بج كس هو صرح ما هو محقق كل حقيقة عن حكم جب على كل حقيقة **وتبينه** الشئ قد
يكون معلولا باعتبار ما هي حقيقة وهو يكون معلولا في وجوده وانك ان تعبر
ذلك بالمثل مثلا فان حقيقة متعلقة بالسطح والخط الذي هو متعلقه ومتوفاة من حيث
هو مثلث ولا حقيقة متعلقة فانها علوية المادة والصورة واما من حيث وجوده فمد
متعلق بعلة اخرى غير هذه ليست هي علة الوهم مثلثية ويكون جاز من حدها ولكن هي
العلوية العلوية او القاعية التي هي علة فاعلمه للعلوية العلوية فريد ان شئ الى الفعل وهي
العلوية العلوية الشئ او علو الوجود والاولى سمي الى ما يكون في الشئ العلوية وهو المادة والى

كون به سببها فيكون هو المصور. وانما لا يتقسم الى ما يكون هلته هو الاجاد نفسه او كونه على
الاجاد فان كون الاجاد لاجله والاول هو الفاعل والكا هو الفاعل والمادة والموضوع منها
لما من العلة الموجبة بخلاف الباقية والجنس والنقل وان كان موافق للنوع لكنها لا
من العلة لان كل واحد منهما من النوع متول على اربعين بانه هو العلة والمعلولات
لا يكون كذلك وادبين ذلك قول الشيخ الشئ قد يكون معلولا الى قوله فانها علما. المادة
والصوره اسارة الى علة الماسة وانما قال فانها علما. ولم يقل ما علما. لان المثلث
لامادة له ولا صور له فانكم والمادة والصور. كومان للاجسام المركبة وانما السطح ليس
بمحل للخط على الوجه الذي يكون المادة للصورة والخط ليس بصورة له لان بهاء المادة
لا يكون صورة فيه وليس بالجنس وفصل المثلث لانها لا يمكن ان يكون على ولا مواعيلها بل هما
جزآن في الوجود ولذلك شبهها بالمادة. والصوره لا بالجنس والنقل وقوله وانما من
وجوده بعد علة اخرى انما اشار الى علة الوجود وبما انصرف على الفاعل وانما يحصل
مقصودا منها بهما ولم يذكر الموضوع او دلفظه قد في قوله وكذلك هي الفاعلة بقوله او
الفاعلة الى ان الفاعلة لا تمتد وجود المعلول بالذات بل تمتد فاعلة الفاعل هي علة علة
بالنفس الى تلك الوصف للفاعل وعلة غايته بالنسبة الى المعلول **تنبيه** اعلم انكم تسمي
المثلث وسك من موجودات الوجود في الاعان ام لا بعد ما مثل عندك ان من خط وخط
ولم يمثل لك انه موجود في الاعان. مرد الفرض من ذات الشئ ووجوده في الاعان كما
اشار الى ذلك في المنطق لكن الفرض منها الفرض من علة نفس الشئ اليها في كونه موجودا
فالفاعل والفاعل وبين علة نفس اليها في تحقق ذاته في الخارج والفاعل كالمادة والصور
ولذلك ذكر الخط والسطح الشبهين بهما وان العرض مساك الفرض من علة نفس الشئ
في تحقق ذاته في الفعل وهي مومات ماسة فاجنس والفصل وبين سائر العلة الاربع
المذكورة **اشارة** العلة الموحدة الشئ الذي له علة موصوفة للماسة على بعض تلك الفعل

كالصوره او لجمعها في الوجود وهي علة الجمع بينهما كالمادة كالعلة وقرن بين علة الماسة و
علة الوجود وكان هذا النمط مشابها على البحث عن علة الوجود اراد ان يشر الى كونه على
علة الوجود التي هي الفاعل والفاعل سائر العلة وكنت فعلى احدهما بالاحرى واعلم ان
العلة لا تنقسم الى ما لا مادة له ولا صورة له الى ما مادة وصورة. والسم الاول ينقسم الى
ما يوجد في موضوع الى ما لا يوجد في الاول يحتاج في وجوده الى علة بوجده الى موضوع
بعينه وانما يحتاج الى علة بوجده. فخط والشيخ لم يصرح لذكر هذا القسم او لم يكن له علة الماسة
والقسم الثاني هو المعلول المركب من المادة والصوره. والشيخ حين البحث به بقوله العلة الموجبة
لشئ الذي له علة مقومة للماسة والعلة الموحدة. في هذا القسم يكون علة المصورة وحدها او
الصوره. والمادة معا مثال الاول التجار الذي هو علة لصوره السرردون مادة والاشياء
بقوله على بعض تلك العلة كالصوره. وسال انما يكون المعاد الذي هو علة لصوره الجسم و
مادة معا والله اشهد بقوله او لجمعها وعلى التقديرين انما تصير المادة مادة والفعل سبب العلة
الموحدة فيكون على الجمع من المادة والصوره اعني المركب فيكون له علة مركبة فيكون ذلك
على المركب والى ذلك اسارة بقوله وهي علة الجمع **قوله** والعلة الفاعلة التي لاجلها الشئ علة
بما فيها ومعنا العلة الفاعلة والمعلولة لهما في وجودها فان العلة الفاعلة علة ما لوجودها
ان ثابت من الغائب التي تحدث بالفعل وليست علة لعلها ولا لعلها كالماسة الغاية و
معنا ما اعني كونها شاملا غير وجودها والمعلولات تنقسم الى بدع والى محدث على ما سيأتي بيان
والفاعل في القسم الاول يوجد معارضة لوجود المعلول بما فيها وجودا معا وفي القسم الثاني
يوجد ما خرو. بوجدها علة وان كانت مستندة بما فيها علة والعلة لا يمكن ان يكون ما خرو
عن معلولها فان وجود الفاعل في هذا القسم لا يكون علة بل هو ما يكون معلولا للمعلول بوجده
والعلة انما يكون هي ما فيها المستندة وعليها يكون ان يجعل الفاعل فاعلا بالفعل هي علة
لها علة الفاعل والفاعل على كون علة لصوره. ملك الماسة موحدة. في ماسة العلة يكون علة

كون على حده وجودا لا متعلقا على بعض ارجو. وان لم يزم من ذلك دور واول الشرح طاهر
واما قد الغايه ببوله ان كانت من الغايه التي تحدث بالعلل لخصه البان خاصا بالسم الثاني
واعرض الناصل السارج بانهم يسيون لافعال الطبيعة علل غايه والى الطبيعة لا شعور لها
فلا يمكن ان تعال تلك الغايه موجوده في ادائها ولا ان تعال انها موجوده في الخارج لان وجودها
موقوف على وجود العلوات فاذن تلك الغايه غير موجوده. وهر الموجود لا يكون على الموجود
ولا خدصه الا بان تعال لس لافعال الطبيعة غايه وان كانت ان الطبيعة لم تسبق لها
شاهان ما مثالا لا يحرك الجسم الى حصول ذلك الشئ يكون ذلك الشئ مصفاا اثر ثابته والى على
وجود ذلك الشئ لها بالنو. وسعور ما لها به قبل وجوده. بالعلل هو العلة الغايه لعلها **اشارة**
ان كانت علة اولي في علة لعل وجوده وعلله حسته كل وجود في الوجوده العلة الاولى لا يمكن
ان يكون صورة لوجوب تقدم العلة عليها بالاطلاق ولا. قد تم لوجوب العلة عليها اما
بالاطلاق واما في صورتهما مادم بالعلل ولا غايه لوجوب تقدم سائر العلل عليها بالوجود
فاذن ان كان في الوجود علة اولي في علة فاعلة لعل موجوده معلول ولعل صورة او مادة
مما علة ان تحقق في معلول كان في الوجود **تبيين** على موجوده او العلة من حيث ذاته
من غير الغايه الى غير. فاما ان يكون كذا يجب له الوجود في نفسه او لا يكون فان وجب له
الشيء به الواجب وجوده من ذاته وهو السوم وان لم يجب لم يجز ان تعال له جميع بذاته
بعد ما فرض موجودا على ان ركن باعتبار ذاته شرط مل شرط عدم علة صادرا مستمدا او مثل
شرط وجود علة صادرا واجبا واما ان لم يزن ما شرط لا حصول علة ولا عدها بقي في ذاته
الامر الثالث وهو الامكان كونها صادرا به الشئ الذي لا يجب ولا يمنع فعل موجود
انما واجب الوجود بذاته وانما يمكن الوجود بغيره ذاته حاريد فسمه الوجود الى الواجب لذاته
والتيك لذاته والفاط طاهر. قوله هو اني بذاته اي الباب الدائم بذاته واليتوم هو
القام بذاته غير متعلق الوجود بغيره على الاطلاق وهو اسم من اسماء الله تعالى **اشارة**

ما تعلق في نفسه الامكان ليس بغير موجودا من ذاته فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه
من حيث هو ممكن ان صار احد في اول فخصه ركن او غيبه بوجوده لعل يمكن الوجود هو من غير
رب ببيان ان الممكن لا يوجد الا لعل سائر. وتقرر ان الممكن ان كان خارجا في ان يكون
موجودا الى غير ذلك لا يلحق وانما بط لا يستلزم ترجيح احد شئ مساو من من غير مرجح فاذن
لا اول حتى والى الشرح انما ببوله ليس بغير موجودا من ذاته الى نشا والى قسم انما ببوله فانه
ليس بوجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن الى استلزام المرجح من غير مرجح وبول
فان صار احد في اول فخصه ركن او غيبه الى ان اني هو القسم الاول **تبيين** اما ان يتم
ذلك الى غير الغايه فلا يكون كل واحد من احاد السلسلة ممكنا في ذاته وانما لعل متعلقه بها يكون
غير واجبه ايضا ويجب بغيره بالذات ايضا باسبابا باسباب واجبه الوجود لذاته وتعدر الكلام
بعد شئت احتياج الممكن الى العلة ان ذلك العلة اما واجبه واما ممكن والظاهر ان ذلك الممكن
فالعلة في اوله وان من حيث واجبه وادور بساح. وسم ان بغيره بغيره الشئ ثم
ذكر القسم الاول لانه المظن والاك لا لا ظاهر الشا ولسبب اخر ذكره فيما يقيد في ذكره الى
وارد وان بين لادوم المظن من في هذا الفصل ان سلسله الممكنات على قدر وجودها
محتاج الى شئ خارج عنها يجب في. قال انما مل الشا يخ يمكن ان يعرف الزمان علة من غير
ذكر مسيات ويمكن ان يقرر بنفسها والى الشرح في علة الوجود الاول في الفصل وعلى الوجود
الكا في الفصل الذي يسميه والمعرف على الوجود الاول ان الممكنات هو سلسله لم يمكن تم شئ
كمماح الى حله تلك الاحاد الممكنة وح واحد منها وكل موجود مد ر لها ولا حاد واجبه
ان يكون خارجا عنها وان لا يكون ممكنا ولو كان ممكنا لكان منها ذل من واجبه في
انضاده الفصل هو موت على بيان ان السبب لا يجوز ان يكون سدا بالزمان على سبب
او لوجاز ذلك لا يمنع اسنادا كل ممكن الى اخره بل لا الى اول وذلك عند سم جائز
اما ان السبب لا بد من وجوده مع السبب في لوجصل لانه لما كانت السبب

والمسبب معا وذلك لبيان سبب ما كان في عرضه ان
ذكره في اول النقط التي من الاول على هذا الكلام هو اخذ نقطة وموان استناد
الى ما قبله بالزمان في لانه استناد الى بعد واما واجب ان يقال ان في البيان
موقوف على بيان اسما عباد المعلوم بعد انقضاء المعلوم بالزمان لان كل واحد من السلسلة
لزمان غير مان الا في زمان يكون في احد ما معلولا لما تقدم عليه وفي الثاني عليه لما تقدم
عنه لمان كسبب كل ممكن الى اخره لا الى اول واما في الناحية من هذا المعنى واما
الاخر من المشهور وموان اطلاق الجملة على الاسماء لا يصح فلفظي لا معنوي ان لمقتضى في
الاجزاء المعنوية الى اسمائه **شروح** كل جملة كل واحد منها معلول فانها معنوية خارج
عن اجزاء ما يريد بيان ان سلسلة المكتبات على تقدير وجودها خارجة الى سائر خارج عنها
على وجه انبساط لعل الدعوى اهم ما جذا ان حكم على كل جملة سواء كانت مسماة او غير مسماة
بشرط ان يكون كل واحد منها معلولا بالاجزاء الى سائر خارج **قوله** وذلك لانها انما لا يمتنع
على اصلا فيكون واجبه غير معلول وكيف حال هذا وانما يجب باجاء ما هو في التبرير والبيان
بالسمة الى ضمن احد مما ذكره وادخل في سبب الادلة والسم لا جرمه موان بمعنى على نفسه الى
نفسه اسما لان على الجملة انما ان يكون كل الاحاد او بعضها او سائر خارج عنها فلو لم يرد
ان بعض على من الاحاد باسرها فيكون معلولا لدها فان تلك الجملة والكل شي واحد و
اما الكل معنوي كل واحد ليس يجب ان يكون ساد السمة الاول ووجه ان كل الاحاد
انما ان يرد في الجملة او يرد على واحد والاول بطلان على السبب ان يكون مضمنا
وغيره من كل واحد من الاحاد ليس بمعنى الجملة واعلم ان حصول الجملة من اجزاء يكون على
سبب انواع احدها ان لا يحصل عند اجتماع الاجزاء شي غير الاجتماع كالمعنى بالاصول من اجزاء
والان ان يحصل منها مع الاجتماع منه او وضع ما يعلو بالاجتماع كمثل ان يفتي الحاصل
من اجتماع كذا من الست والثالث ان يحصل من بعد الاجتماع شي اخر من قبل

او سبب ما كان في عرضه ان
ذكره في اول النقط التي من الاول على هذا الكلام هو اخذ نقطة وموان استناد
الى ما قبله بالزمان في لانه استناد الى بعد واما واجب ان يقال ان في البيان
موقوف على بيان اسما عباد المعلوم بعد انقضاء المعلوم بالزمان لان كل واحد من السلسلة
لزمان غير مان الا في زمان يكون في احد ما معلولا لما تقدم عليه وفي الثاني عليه لما تقدم
عنه لمان كسبب كل ممكن الى اخره لا الى اول واما في الناحية من هذا المعنى واما
الاخر من المشهور وموان اطلاق الجملة على الاسماء لا يصح فلفظي لا معنوي ان لمقتضى في
الاجزاء المعنوية الى اسمائه **شروح** كل جملة كل واحد منها معلول فانها معنوية خارج
عن اجزاء ما يريد بيان ان سلسلة المكتبات على تقدير وجودها خارجة الى سائر خارج عنها
على وجه انبساط لعل الدعوى اهم ما جذا ان حكم على كل جملة سواء كانت مسماة او غير مسماة
بشرط ان يكون كل واحد منها معلولا بالاجزاء الى سائر خارج **قوله** وذلك لانها انما لا يمتنع
على اصلا فيكون واجبه غير معلول وكيف حال هذا وانما يجب باجاء ما هو في التبرير والبيان
بالسمة الى ضمن احد مما ذكره وادخل في سبب الادلة والسم لا جرمه موان بمعنى على نفسه الى
نفسه اسما لان على الجملة انما ان يكون كل الاحاد او بعضها او سائر خارج عنها فلو لم يرد
ان بعض على من الاحاد باسرها فيكون معلولا لدها فان تلك الجملة والكل شي واحد و
اما الكل معنوي كل واحد ليس يجب ان يكون ساد السمة الاول ووجه ان كل الاحاد
انما ان يرد في الجملة او يرد على واحد والاول بطلان على السبب ان يكون مضمنا
وغيره من كل واحد من الاحاد ليس بمعنى الجملة واعلم ان حصول الجملة من اجزاء يكون على
سبب انواع احدها ان لا يحصل عند اجتماع الاجزاء شي غير الاجتماع كالمعنى بالاصول من اجزاء
والان ان يحصل منها مع الاجتماع منه او وضع ما يعلو بالاجتماع كمثل ان يفتي الحاصل
من اجتماع كذا من الست والثالث ان يحصل من بعد الاجتماع شي اخر من قبل

لصفه اخرى فيها كون انقاص الجسم بكون سببا لكونه مائلا والنزول بين الوجود وبين سائر
الصفات منها ان سائر الصفات انما توجد بسبب الماهية والماهية توجد بسبب الوجود
ولذلك جاز صدور سائر الصفات من الماهية وحده وبعضها من بعض ولم يحرك صدور الوجود
من سببها والناقل السارج قد اضطرب في هذا الموضع اضطرابا بظن بسببه ان حصول
الاعتقاد والاهتمام الحكماء بأسرها مصطنعة وذلك لانه اسهل على ان الوجود لا يقع على وجود
بالاشارة الى الغنى بل لا يلزم كثره اسما فيهم وحكم بعبء ذلك بان الوجود شي واحد في الجمع
على السواء حتى صرح بان وجود الواجب مساو لوجود الممكنات تعالى عن ذلك ثم لما رأى
وجود الممكنات امر عارضا لما سببا وجان في حكمه بان وجود الواجب مساو لوجود الممكنات
حكم بان وجود الواجب انما عارض له ماله غير وجوده تعالى عن ذلك عواكسها وظن
انه ان لم يحل وجود الواجب عارضا لما سببه لزمه ان يكون ذلك الوجود مساويا للوجود
المعبر له واما وقوع الوجود على وجود الواجب ووجود غيره بالاشارة الى الغنى ونشأ هذا
اللفظ هو الحمل بمعنى الوقوع بالشك وان الواجب بالسكك على اشياء محتملة فما منع عليها
لا بالاكسرك اللفظي وقوع العين على منوماه بل بمعنى واحد في الجمع ولكن لا على السواء وقوع
الاشياء على اشيائه بل على الاختلاف اما ما تقدم والناظر وقوع المفصل على المقدار وحين
يسمى ذي المقدار واما بالاولى وعدمها وقوع الواحد على الاكسرك اصدا وعلى ما قسم
بوجه اخر غير الذي هو به واحد واما بالنوع والضعف وتقع الابيض على الثلج والعاج و
الوجود مع الجمع من هذا الاختلاف فانه يقع على العدم وعلوها ما تقدم والناظر وعلى
الوجود والعدم بالاولى وعدمها وعلى النار وغير النار بالسواد والحركة بالنو والضعف
على الواجب والمكن بالوجود والعدم والعدم على الاول على اشياء محتملة لا على السواء
فمنع كون ماله واحد ماله كذلك سببا لان الماهية لا تكلف ولا جازا بل انما يكون
تأثيره جازا في ذاته في مثله بان حصوله على بعض الثلج وبما من العاج لا على السواء

فولس عامه ولا جازا ماله بل هو امر لازم انما من خارج وذلك لان من طرفي النفا
النوع في ذاته انواعا من الانواع لانها ماله لا اسمي لها بالنفصل مع على كل جملة
منها اسم واحد بمعنى واحد بالبيان او بالحركة او السواد بالسكك ويكون ذلك المعنى لازما لك
لكمك الجملة غير مفهوم ذلك لك الوجود في وقوعه على وجود الواجب وعلى وجودات الممكنات
المحملة بالوهاب الى لا اسماء لها بالنفصل لا اقوال على ما سبب الممكنات بل على وجودات
لك الماهيات اعني ان الصانع عليها وقوع لازم خارجي غير مفهوم فاذا قدر برهنا فقد
انحل اشكالات هذا الفاصل بأسرها وذلك لان الوجود يقع على ما تحته بمعنى واحد ما ذهبنا
الى الحكماء ولا يلزم من ذلك تساوي طرقاته الى سبب وجود الواجب ووجودات الممكنات
في الحكمه لان محتملات الحكمه قد سر كفي لازم واحد وانما اورد منها شبهة مفصلة وكثير
الى وجوده انك لا تتناول من شبهة الذي زعم انه ابطالها قول الحكماء ان الله الواحد
هي ماله لانه لما لم ياتي الوجود مسر ك فهو من حيث هو وجود معنى اما عرض الماهية او
لا عرضها او لا معنى سببها والاول والثاني مستحيلان لتساوي الواجب والمكن في الوجود
والاعراض والماله معنى احاسها معا الى سبب منفصل يجعل وجود واحد ما غير عارض
ووجود الاخر عارضا والحركة اسما عارضا ماله واعبر النور المسر ك الواقع على الانوار لا بالانوار
مع ان نور الشمس معنى البصار الاشمس بخلاف سائر الانوار ذلك ان الحوادث المشركه مع
ان بعضها معنى اسما او كذا او استعدا بديل الصورة النوعية بخلاف سائر الحوادث
وذلك لاختلاف طرقات النور والحركة بالماهية والصفات فان الوجود مساويا على كل طرفة
لما ان المحاج الى سبب معنى العرض هو الممكن اما الواجب فلا يكون محتملا لان عدم العرض
لا يحوج الى وجود سبب بل يكفي عدمه سبب العرض على ان الحي ما ذكرناه اولاً ومنها
قوله انت الحكماء على ان حصول البسر لا يدرك حسه الا بالهم وعلى انها يدرك وجوده وكيف
والوجود وعدمه اولى البتة فذلك معنى عارضة وجوده لان دلهم الذي عليه قولون

وبه يكون قولهم انما فعل ما منه الثالث مع ذلك في وجوده والمعلوم معارفنا ليس معلوم
بها وجوده بل معلوم وحقيقته غير معلومة ووجوده مفارح حقيقته والاما الفرق والجواب
ان الحسنة التي لا يدرك العقل هو وجوده الخاص الخالف لسائر الوجودات بالهوية الذي
هو المبدأ الاول للكل والوجود الذي تدرك هو الوجود المطلق الذي هو لازم لذلك الوجود
وسائر الوجودات وسواها في الصور وادراك اللازم لا ينفصل ادراك المذموم بالحسنة و
الاوحد من ادراك الوجود ادراك جميع الوجودات الخاصة وكون حقيقته هو غير مدركه و
كون الوجود مدركا ينفصل مفارح حقيقته هو الوجود المطلق المدرك لا الوجود الخاص به
ونفسا قوله لو لم يكن حقيقته الواجب الابد الوجود مع السوء السلبية التي لا يدخل لها في
علمه وجود المكاتب فان العدم لا يكون علم للوجود ولا جاز امها لان علم المكاتب هو الوجود
المساوي لوجود المكاتب والجواب ان حقيقته الواجب ليست هي الوجود العام بل هي مجرد
وجوده الخاص به الخالف لسائر الوجودات بعبارة بالذات ومنها قوله انهم انما فعلوا على ان
الطبيعة النوعية يصح على كل فرد منها ما يصح على سائر افرادها كما ذكر في اساس مبادئ
ولي ابطال من حيث ذمها طيس في الحكم الذي لا يحوي وفي وجوب كون الاعداد الجسمانية
في ما ذكره واد اوجب ذلك فالوجود طبيعة نوعه لا يجوز ان يختلف مضمينا بتأثير في العوض
للجسمية والاعراض الجوانب الوجود ليس طبيعة نوعه لان الطبيعة النوعية تكون في
الفضل لو كانت لها طبيعة مضمنة لوجودها الاسما على السواء ومع علمها بالسواء والوجود
ليس كذلك لم انه اعرض على قول الشيخ في هذا الفصل لو كانت الطبيعة مضمنة لوجودها
لكانت مضمنة على الوجود بالوجود بان قال لا معنى لعدم العلم بالوجود الا بتأثير ما وج
كون الثاني في المصطلح المذكورة اعاده للعدم بعبارة اخرى والجواب انما يعلم بالضرورة
ان ما شر العلم مبروطه بقدمها في الوجود والشئ لا يكون مشروطا بطبيعة واما ما بان
لعدم من الما شره كمن افادته لا تصور ان نوري في اذا كانت في الاعيان وح كمن

ونفسا في الاعيان اعني وجودها شرطا في صدور وجودها اعني كونها في الاعيان عنما هي
لم قال وقا كانت الما منه قابلة للوجود مع انها غير معلقة بالوجود عليه كذلك كون في علمه
من غير تقدم بالوجود والجواب ان طرقة هذا مبني على تصور ان الما منه شوب في الخارج
دون وجودها ثم ان الوجود حل فيها وموافقا لان كون الما منه هو وجودها والما منه
لوجود من الوجود الا في العمل لا بان يكون في العمل يمكنه عن الوجود فان يكون العمل
امسا وجوده على فان يكون في الخارج وجوده خارجي بل بان العمل من سائنا ان
ملاحظا وحدها من غير ملاحظة الوجود وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعمده فاذا انما
الما منه بالوجود امر على ليس فابصاف الجسم بالما منه فان الما منه ليس لما وجود مفرد
والخارجية المسما بالوجود وجودا حقيقيا كجماع المفعول والتايل بل الما منه اذا
كانت كونهما هو وجودها والحاصل ان الما منه انما يكون قابلة للوجود عند وجودها في
العمل فقط ولا يمكن ان يكون فاعله لصنفه فاجبه عند وجودها في العمل فقط ثم قال ذكر
الشيخ في هذا الفصل ان الما منه يكون علمه لصنفها وذلك مضمي كونها مبرورة من غير كونها
بالوجود لانها لا تؤثر به لم يكن وحدها علم بل مع الوجود ولا يلزم من ذلك كونها
معدومة بل انما يكون موثرا من حيث هي في لانس حسب هي موجودة او معدومة وكذا
ان عدم اعتبار الوجود مع الما منه عند انضائها صنفه لا ينفصل عنها كذا عن الوجود
حالة الامضا فان انضائها عن الوجود هي في محضا عن ان يكون موثرا فاذا ان
لا تصور كونها موثرا في الوجود الذي لا يمكن حاله الما شره فبما بان فساد الراي الذي
ثبت له هذا الفصل ومده الما حث وان كانت مودرة الى الاطباء غير معلقة
بمقت الكتاب في هذا الموضع لكن لما طال نظام هذا الرجل في هذه المسئلة التي هي اعظم
المسايل الالهية شاملا في مد الكتاب وسار كبه فان البنية على زوال اعدامه واجب
لعدمه عند المبدء من باقنا اثره **اشاره** واجب الوجود المعين به الفصل

ماشمل على تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وهو ضرورة ان واجب الوجود ما لم
يعين لم يكن على غيره لان الشيء غير المعين لا يوجد في الخارج وما لا يوجد في الخارج لم
ان يكون موحدا لغيره ثم ان معنى اما ان يكون موجودا واجب الوجود لا غير اولا يكون
لك ذلك بل يكون لا غير موجودا واجب الوجود اما التسم الاول فمقتضى ان لا يكون واجب
الوجود غير ذلك المعين وهو المطلق والله اسرار السمع قوله ان كان معنى ذلك لانه اذا
الوجود فلا واجب وجود غيره واما التسم الثاني فمقتضى ان يكون واجب الوجود المعين
معلولا لغيره لان معنى واجب الوجود لا يحل من ان يكون اما لازما بمعنى اوجبه او عارضا
او مفعولا او مفعولا له وميزة من الاقسام الاربع المذكورة وهما محال الى التسم
اشار بقوله وان لم يكن معنى ذلك بل الامر هو معلول ثم شرع في تفصيل الاقسام
بين ان التسم الاول وهو ان يكون معنى واجب الوجود لازما بمعنى المعلول لغيره
لان المعين اما ان يكون هو الماسه او صفة للماسه وعلى التدرج من كون الوجود
الواجب لازما له كون الوجود بسبب الماسه او بسبب صفة اخرى وهو تقرير لظاهر ذلك
في الفصل المسمى وذلك معنى قوله لانه ان كان واجب الوجود لازما للمعنى فان الوجود
لازم للماسه غير اوصفه وذلك محتمل بين ان التسم الثاني وهو ان يكون الوجود واجب
عارضا بمعنى المعلول لغيره اولى بان يكون محال لان عروض ذلك الوجود للمعنى مقتضى
الافتقار الى سبب مقتضى العروض والمعنى ايضا معلول لغيره فاذن مضاعف لا مفعول
الى الغير وذلك معنى قوله وان كان عارضا فهو اولى بان يكون معلول ثم اشار الى التسم
الثالث وهو ان يكون المعنى المعلول لغيره عارضا للوجود والواجب بقوله وان كان
ما معنى عارضا لذلك وبين ان هذا التسم ايضا محتمل لان مقتضى كون واجب الوجود
المعنى معلولا لا يجعله مسببا لذلك المعنى والله اسرار بقوله فهو معلول ثم أكد بان اسما
يعنى محال وهو ان المعنى لا يمكن ان يكون عارضا للوجود والواجب من حيث طبيعة

ان يكون عارضا له من حيث هو طبيعة حاصلة ومع محال ان يكون مقتضى ذلك طبيعة
المعروضة للمعنى من ذلك المعنى العارضا لها او يكون بسبب معنى اخر يخصها او لا ثم عرض
لها المعنى الاول بعد تخصيصها وبيان فسان التسم الاول ان المعنى المعلول قد عرض للوجود
الواجب من حيث هو طبيعة حاصلة بعد تخصيص معنى ذلك المعنى المعلول وهو محال لا يمكن
ان يكون الوجود والواجب المختص معلول لعل ذلك المعنى والله اسرار بقوله فان
ذلك وما معنى ما معنى واحد فلك العلة على خصوصية ما لانه يجب وجوده ومحال
ونظرة ذلك اشار الى ما معنى المذكور قبله وتقدر الطام مكذا فان كان مقتضى الوجود
الواجب وما معنى ما معنى الخاصة المعروضة لذلك المعنى واحد فلك العلة الى على معنى
المذكور علمه لخصوصية الوجود والواجب والتسم الثاني ان يكون المعنى المعلول قد عرض للوجود
الواجب من حيث هو طبيعة حاصلة بعد ان يختص معنى بربا بين وهو محال بل التسم
الى ذلك المعنى المعلول المذكور الى ذلك اسرار بقوله وان كان عروضه بعد معنى اول
سابق وطامنا في ذلك وبين من الاقسام الاربع تسم واحد وتوان يكون المعنى المذكور
لازم للوجود والواجب مع كونه معلولا لغيره وهو ايضا محال لان مقتضى كون واجب الوجود
واحد معلولا لغيره والله اسرار بقوله وباقى الاقسام محال ولما بين استحالة الاقسام الاربع
بما مر بين استحالة التسم الثالث المنقسم الى مذهب الاربع من المعنى الاولين فمعنى صحة
التسم الاول منها وهو كون واجب الوجود واحدا وهو المطلق والتاسع السارح جعل
قوله واجب الوجود المعنى الى قوله فلا واجب وجود غيره هذه الاقسام الاربع
وهو كون المعنى لازما لواجب الوجود الى قوله وان لم يكن معنى ذلك بل الامر اخر هو
معلول فسانها وهو كون المعنى عارضا له واورد قوله لانه واجب الوجود لازما
لمعنى مكذا وان كان واجب الوجود لازما للمعنى وجعل ذلك الى قوله اوصفه وذلك محتمل
فسانها وهو كون واجب الوجود لازما للمعنى وقوله وان كان عارضا فهو اولى بان

[illegible]

لان مصر مقصوره بقدره عن ان يكون عوارضه العلم في حق عدد من امور و اشياء ما يستلزم
طولا لا يلحق ان يورد في اشياء ما لا يتعلق بها على طري القسوه و اما قوله الواجب تساوي
الكميات في الوجود و ما هنا معنى لمركب ما منه فلسفيا ليس لان الوجود في العلم العاقل
فانه بيان الوجود في العلم ليس لهما ما بالاعراض الذي لا يلزم من سببه وجوده
بل ان الوجود في العلم على ان الوجود ليس بطبيعته نوعه مصر اختصاصا بعبارة زائدة عليه
على طريقه فانه يعلم من هذا ان الاشياء التي لها حد نوعي واحد فاما مختلف بعلل اخرى
و انما اذا لم يكن مع الواحد منها القوة الباطنة لما شئ للعلل و هي الماده لم معنى لان
كون من جنس نوعها ان يوجد كخاص واحد و اما اذا كان يمكن في طبيعه نوعها ان يكون
كثرا من معنى كل واحد ببله فلا يكون سوا ان و لا باضافه في نفس الامر و اما ان اشياء
منها في الموضوع و ما خرج من بحر ١٠٠ فدين ماد كرى الفصل المتقدم ان الطبيعه الواحد
التي لها حد نوعي واحد نوعي واحد و اما لم يكن معها لازما لنوعها فان عدد اشياءها
بسبب علل معار و لها و اما لم يكن مع كل واحد من الاشياء نوعه فانه لما شئ لك للعلل
لم معنى و ذلك الشخص و النوع الباطنة لما شئ للعلل فاما كون الماده او سببها فان لم يكن
لك الطبيعه ماده لم تعدد بالاشياء اما اذا كان معها لازما لنوعها فان من جنس نوعها
ان يوجد كخاص واحد و اما لم تعدد و اذ حصلت مده الماده العلم ما ذكره بالعرض فيه عليها
و اما و الناصل السامع ان هذا التام سئل على وجه خاصه على ان واجب الوجود
سئل ان يكون نوعا لا شخاص و باذا ان الحكم المذكور في الفصل المتقدم و هي ان
العين اذا كان عارضا للمعنى المشترك افر الشخص المعنى الى علم منفصله ثابت عامه
شائله للاجاس و الانواع ثم اذ بين معنا ان النوع المنكسر المعنى العارض يجب
ان يكون مادا فان اضيف الى ذلك ان واجب الوجود ليس بمادى انما واجب
الوجود ليس نوعا مشترك في اشخاص و اما اعراضه بان علمه كمر الاشياء المماثلة لو كانت

كثر محالها فان محال الكثرة المحال لم يحاح الى محال احدثه فاكواب عنه ان الشئ
 الذي لا يكون به انه قابلا للكثرة محاح في ان كثره الى شئ حصل الكثرة له وهو المادة و
 اما الذي حصل الكثرة له انما هو المادة هو لا محاح في ان كثره الى قابل احدثه انما محاح
 الى فاعل كثره فقط واعلم ان هذا الحكم ليس على كل اشياء مماثلة كلف الشئ فان المحال لا يمكن
 بامر عارض انما كثره مما سبها ولا على كل اشياء مماثلة بامر ذاتي فان المحال لا يمكن
 انما كثره لغيره بل هو خاص بمماثلات نوعه محصلة من سائتها ان يوجد في الخرج
 غير محله الا بالضرورة ولما لم يكن الوجود كذلك عند سقوط البعض الذي اوردناه
 ان اصل السارج بان الوجود كثره في الواجب ولكن من غير ما **تدنيب** قد حصل
 من هذا ان واجب الوجود واحد تحت عين ذاته وان واجب الوجود لا محال على
 كثرته اصله من حيث لا معنى واذا دونه تحت عين ذاته ان العين ليس زائدة على ذاته
 فان العين انما يكون زائدة عند كون الذات موزعة على كثره **اشارة** لو انما واجب
 الوجود من كثره او اشياء جمع لوجب بها وان الواجب منها احدثه واحد منها بل
 الواجب الوجود ومتو ما واجب الوجود الواجب الوجود لا منقسم في المعنى ولا في الحكم
 بر من المركب والانقسام عن واجب الوجود على وجهه على كسوفه ذلك في
 الوصول الثانية لهذا الفصل والمركب قد يكون عن اجزاء مستديم المركب كالساعة المركبة
 وقد يكون عن جزاء اصل مستديم المركب كجبه السرور وجزاء اخر كقمة تحصل المركب مع لوقته
 كسرور السرور ولا يكون وجوده احدثه الا على مقتدا على وجود السرور والانقسام قد يكون
 بحسب الكثرة كاللصق الى اجزاء المتباينة وقد يكون بحسب المعنى كالجسم في الهوى و
 الصورة وقد يكون بحسب الماهية كالنوع الى الجنس والفصل وحل واحد من المركب
 والامسام معنى ان يكون ذات السى المركب او المنقسم انما يجب ما موجود له مما
 لا يكون له فان اجزاء السى متو بالكلية والاشياء في الكليات ان ذات واجب الوجود

لو انما من شئ او اشياء ليس ولا واحد منها واجب الوجود لم حصل منها واجب
 الوجود فذلك من الغايه البسطة اذ كان واجب الوجود اماه اخرى غير
 الوجود الواجب اتصف بطل الماهية بوجود الوجود فصار واجب الوجود
 كالانسان المتصف بالوحدة الصار به كذا واحدا فان الواحد من اجزاء معنى الماهية
 المذكورة او حل واحد منها كالشئ او الاشياء المذكورة بل واجب الوجود ومتو ما
 به اختلف فواجب الوجود لا منقسم في المعنى الى ماسه ووجوب وجوده مثلاً ولا في الحكم
 الى اجزاء متباينة قال الفاضل اب رح الحكيم المركب من الهوى والصورة ولا يستد
 احدثه وهو الهوى لان الهوى سى الهوى ومنى حصلت بالعلل هو الجسم ولذلك
 قال الشيخ ولما كان الواحد من الاجزاء او حل واحد منها مستديم الهوى في الكساية
 الفاسدات مستديم بالزمان على الحكم فضلاً عن الذات بل ذلك احدثه على موافاقه لصورته
 اولى وقال ان من لعل الماهية المركبة وان كانت يمكنه لا افعال الى اجزائها كنهها و
 الاستغناء عن البسب الخارجي وذلك بان يكون اجزاء واجباً بان الواجب
 من اجزاء ذلك المركب يمنع ان يكون الا واحد لما هو الباقي يكون متولاه وذلك
 احدثه يكون غير مركب قال وطه من ذلك ان مداه السلسلة مستديم على سلة الواحد ولذلك
 احدثه السج عنها واول المطم منها كون المركب مكاناً في ذاته ومولس متعلق بمسلة
 الواحد والهوى بانه منى عليه لاج من نصف ما وذلك **اشارة** حل ما لا يدخل
 الوجود في مفهوم ذاته على ما عرنا قبل فالوجود غير مفهوم له في ماسه فلا يجوز ان يكون
 لازماً لذاته على ما بان في معنى ان يكون عن غيره ما لا يدخل في مفهوم ذات الشئ لها جزء
 ماسه بالناس في ماسه واما قام ماسه بالناس الى اشخاصها على ما عرنا في السطح
 دخل السى داخل في مفهوم ذات السى فليس مفهوم له في ماسه بل عارض من خارج
 محل ما لا دخل الوجود في مفهوم ذاته بان يكون جزء ماسه او قام ماسه فالوجود غير مفهوم

في مائة على مائة من له ولا يجوز ذاته ان يكون معلولا له على ما بان في قولنا
 الوجود لا يكون بغير الماسة فاذا وجد من غيره والمقصود ان الوجود وحده
 في مفهوم ذات واجب الوجود لا الوجود المسرك الذي لا يوجد الا في الفعل بل
 الوجود الخاص الذي هو المبدأ الاول لجميع الوجودات واذ ليس له جوهر فهو نفس له
 وهو المراد من قولهم مائة مائة **تنبيه** كل معنى الوجود باحكم المحسوس بحيث
 لا يذاته الحكم المحسوس هو الاجسام النوعية ومعنى الوجود في قسم الى ما معنى وجوده
 به فقط وهو معلول له بمعنى جمالاته الماسة الى ما معنى وجوده به ونعمه وموت
 الاعراض الجسمانية والا اول يجب ما حكم المحسوس فقط والتابع به وبغيره لكن صدق
 على ان حاله لا لا مائة في قولنا ويجب ايضا بغيره والمقصود ان الاعراض الجسمانية
 عليها ممكنة بداهة واجبة **قوله** وكل جسم محسوس هو ممكنة مائة الكمية والمسمى المعنوية
 الى مولى وهو **قوله** والمقصود بيان ان كل جسم ممكن ذكرى الباس في قوله واجب الوجود
 لا يسمي في المعنى ولا في الحكم **فما سبب اشارة** ايضا فكل جسم محسوس مستجد جسم اخر من نوعه
 او من غيره لا مائة عاشر جسمه واذ ابر بان اخر على ان كل جسم ممكن وباد ان كل جسم
 نوعي مستجد جسم اخر من نوعه ان كان ذلك الحكم عنده ما اذن من غيره ان كان فلكا
 نوعه في نفسه واذ اذ اخذ الحكم جينا اما اذا اخذ نوعا محصلا على امره الاساسية الله
 مستجد لكل جسم على الاطلاق جسم اخر من نوعه معنى لفظ الامن قوله الا ما عاشر جسمه المعنى
 معنى النفس في قوله او من غيره نوعه واعدد النظام ان كل جسم نوعي مستجد جسم اخر من نوعه ذلك
 او من نوعه با عاشر جسمه ومدة البنية صغرى البرهان وكبراه ما مرسوم ان كل ما يجد مشا
 له من نوعه فهو معلول **قوله** فكل جسم محسوس وكل معنى معلول وهو الحاصل من الفصل
 وبما ان الواجب لمن يحكم ولا معنى به **اشارة** واجب الوجود لا يشارك شيئا
 من الاساس في مائة ذلك الى لان كل مائة لا سواء مقتضى لامتحان الوجود واما الوجود

ليس مائة شيء ولا جاز من مائة شيء اعني الاشياء لئلا مائة لا يدخل الوجود في مائة
 بل هو طاري عليها فواجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في معنى حسي ولا نوعي ولا
 يحتاج الى ان منفصل عنها معنى فصل او عرض بل هو منفصل بداهة ما يريد من المركب
 الماسة عن الواجب بين اولاد لا يشارك شيئا في مائة لان مائة ما ينزل في الوجود
 بل انما معنى امتان الوجود فقط وحسنة الواجب في الوجود الواحد ثم اخر عن ان
 معنى حكمه بالوجود فقال ان الواجب من حيث هو وجود واجب يشارك الوجود
 الممكن في الوجود فقال واما الوجود فليس مائة شيء ولا جاز من مائة شيء بل هو طاري
 على الاساس عليها وذلك لان وجود الاشياء موكونا في الخارج هو امر ما عارض لها
 من حيث هي معلول فاذا واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في امر ذاتي جنسا
 فان او نوعا فلا يحتاج ان منفصل عن الاشياء معنى فصل ولا عرض بل هو منفصل بداهة
 لان الاتصال بعد الاسرار في امر ذاتي يكون اما بالانفصال او بالاعراض اما مع عدم
 الاشراك فلا يكون الا بالاداء واكثر اعراضات النازل السارج على ذلك متخلة بامر ذكر
 فلا وجه لاراداء الاشتمال بجوابها واوله ان الشئ المزمع في الباس الشئ اتصال
 وجود الواجب عن سائر الوجودات بامر زائد اذ قال الوجود لا شرط امر مسرك بين
 الواجب والممكن والوجود لا شرط لامور الواجب فواجب ان شرط العدم امر زائد
 في الاعراض فقط والسج لان معنى الاعراضات عن الواجب وليس لا ضرورة ما عاشر عدم شيء
 مر جاد ايضا ليس المعنى في الخارج بداهة لا يحتاج في اتصاله غالبا يخص في الخارج بداهة الى
 شيء غير داه انما يحتاج الى ذلك في اتصاله عن معنى اخر مشد **قوله** فذاته ليس له
 حد اذ ليس لها جنس ولا فصل في النازل السارج هو اجتناب على ان الحد لا يحصل الا
 من الجنس والفصل ودينا مائة من البحث في المطلق والجواب عنه ان المقصود ومنها
 انما كان في المركب بحسب الماسة عن واجب الوجود ففي الحد المعنى لذلك عنه

ثم ان كان المقصود سوفي التعريف الذي فاكواب انك فلف في المظن عن الشئ انه
قال في الحكمة المشرفة ان الاشياء المركبة قد يوجد لها حدود غير مركبة من الاحاسن والنقص
وبعض السائط يوجد لها لوازم يوصل اليها من صورها الى حاق الملازمات وتعرفها
بنها لا يصير عن التعريف بالحدود وهذا ما ذكره في المظن ولم يرد عليه شئ وواجب
الوجود اذ ليس له مركب فلا حد له وادمو متصل الحسنة عما عداه فليس له لازم حول
صوره العقل الى حسنة بل لا وصول للعقول الى حسنة فاذا لا يعرف له مفهوم ملام
اكد و تنبيه ربما ظن ان معنى الموجود لاي موضوع علم الاول وغيره عموم جنس
تضع بك جنس كونه و هذا خطأ فان الموجود لاي موضوع الذي هو تارسم كونه ليس
معنى الموجود بالعلل وجوده لاي موضوع حتى يكون من عرف ان زيدا هو في نفسه جوهر
عرف منه انه موجود بالعلل اصلا فضلا عن كونه ذلك الموجود بل معنى ما يحل على كونه
تارسم ويسمى كونه الجوهر النوع عند القوة كما يسمى في الجبس هو ماء مائه وحسنة
انما يكون وجوده لاي موضوع وهذا المحل يكون على زيد وعمد له اسمها لعله واما كونه
موجودا بالعلل الذي هو كونه موجودا بالعلل لاي موضوع فقد يكون له لعله
كذلك المركب منه ومن معنى زيدا فالذي يمكن ان يحل على زيد فاجب ليس صحيح حله
على واجب الوجود اصلا لانه ليس ذامامه لزمها هذا الحكم بل الوجود الواجب له
قالا منه لعمرو واعلم انه لما لم يكن الموجود بالعلل مولا على المعولات المشهورة فليس
لم يصرف باضافه معنى سبلي اليه جناسا شئ فان الموجود لما لم يكن من سموات ثمانية
بل من نوارها لم يصرف ان يكون لاي موضوع حرام من الموم قصير متروا والا لصار
باضافه المعنى الاجابي اليه جناسا للاعراض التي هي موجودة في موضوع كذا اسوال
يرد على قوله الواجب لاجب له وجواب عنه بالنسبة على مفهوم العبارة وعبارة الكتاب
خاصة **اشارة** القصد حال عند الجهد على مساوي القوة مانع فعل ما سوى الاول

فمعدل والمعدل لا يساوي الجهد الواجب فلا ضد الاول من هذا الوجه وقال عبد الحكيم
لمساو ك في الموضوع مما عرفت غير مع اذ اكان في غاية البعد طباعا والاول لا يتعلق
وايه بس فضلا عن الموضوع فالاول لا ضد له بوجه ما هو عن الشرح **تنبيه**
الاول لا ضد له ولا ضد له ولا جنس له ولا فصل له فلا حد له ولا سارة اليه الا بصرح العرفان
العقل في المثل والنظر والباقي **اشارة** الاول معمول الداب قائما هو مفهوم
بري عن العلايق والهند والمواد وغيرها مما يجعل الداب كمال زائد وقد علم ان هذا كونه
موجودا على الداب معمول لانه ما ردد اثبات العلم لواجب الوجود فقال الاول معمول
الداب لانه غير مادي قائم بنفسه لانه غير متعلق الوجود بالغير مفهوم وقد مر في الموم
بري عن العلايق اي عن جميع انحاء العلل بالغير وعن الهند اي عن انواع عدم الاحكام
والضعف والذكر وما يجري مجرى ذلك قال في الامر عهدة اي لم يحكم بعد وفي عقل
فلان عهدة اي ضعف وعهدة على فلان اي ما اذكر منه من ذلك فاصلا حله على
المواد اي المولى الاولى وما بعد ما من المواد الوجودية وعن المواد العملية فالما ساء
وعن غيرها مما يحصل الداب كمال زائد اي عن المحضات والموارض التي معمول
بها محسوس او محلا او مضمونا والباقي نظره وادب حاله على ما بين في النمط **اثبات تنبيه**
تأمل كيف لم ينجح باننا في سوب الاول ووجدانته وبراءة عن الصواب بل
نفر من الوجود ولم ينجح الى اعصار من حقة ولعله وان كان ذلك دللا عليه لكن هذا
البيان اشرف واوضح اي اذا عسرنا حال الوجود فسيده الوجود من حيث هو وجود
ومو سيده ذلك على سار ما يقع في الوجود والى مثل هذا اشرف في الكتاب **الاشارة**
سزهم ما ساء في الافاق وفي انفسهم قول به احكم الموم لم يبول او لم كفت ترك
انه على كل شئ شهد قول ان به احكم الصدس الذي شهدون به لا علة المظنون
سعدون كدوث الاجسام والاعراض على وجود الحالى وبالنظر في احوال الكفنة

على صغابه واحد. فواحدة والحكماء الطبيعيون ايضا مستدلون بوجوده على تحرك
وباسماع اتصال الحركات لا الى نهايه على وجود محرك اول غير محرك ثم مستدلون من
ذلك على وجود مبدأ اول واما الالهيون مستدلون بالنظر في الوجود ذاته واجب
او ممكن على اثبات واجب ثم بالنظر فيما يلزم الوجود والامكان على صفاته ثم مستدلون
بصفاته على كونه صدور العالم عنه واحد بعد واحد فذكر الشيخ ترجيح هذه الطرقة على
الطرقة الاولى بانه اوضح واشرف وذلك لان اول البراهين باعطاء السنين هو
الاستدلال بالعدل على موقوف واما عكسه الذي هو الاستدلال بالمعقول على العلة فما
لا يعطى السنين وهو اذا كان لفظه لم يعرف ما جابهن في علم البرهان ثم جعل المرتبة الاولى
في قوله ثم يستبين انما يتبين في الاقاي وفي انفسهم حتى يبين لهم انه الحق اولم كنت بركب انه
على كل شي ثم استدل به اعني مره الاستدلال بآيات الاقاي والافس على وجود الحق
ومرتبه الاستدلال بما حق على كل شي ما زار الطريقتين ولما كان طرقة قوله اصدق في
وتمتم بالصدوق فان الصدوق هو ملازم الصدق **المنطق الخامس في الفتح والابواب**
يبدأ بالفتح الجاد شي مسبوق بالعدم على ما مر في الفصل الاول وبالابواب ما سأل
وهو الجاد في غير مسبوق بالعدم على سبيلته فيما بعد **هم** انه قد بسى الى الاوامر
العامة ان تعلق الشيء الذي سمونه متعقلا بالشيء الذي سمونه فاعلا موصوفه المعنى الذي
سمى به العامة للمعقول متعقلا والتعلق فاعلا ذلك الحق ان ذلك اوجد وضع وتعلق
وبعد اوجد وضع وتعلق وحل ذلك يرجع الى انه قد حصل الشيء من شيء اخر وجوده بعد
ما لم يكن وقد سئلون انه اذا وجد في ذات الحاجة الى التعلق حتى انه لو فقد التعلق صار
ان يسي المعقول بوجوده واما ما ذكره من ان التعلق هو الامام البهاء وحده ان كثر
مهم لا يخفى ان قولنا بوجاهة على الباري عدم لما مر عدمه وجود العالم لان العالم عند
الفتح الى الباري في ان اوجع اي اخرجه من عدم الى الوجود حتى كان بذلك

فان علة وجوده وتعلق وحصل له الوجود عن عدمه كمن يخرج بعد ذلك الى الوجود عن عدمه
حتى يحتاج الى التعلق وقالوا لو كان نفس الباري به من حيث هو موجود لكان على وجوده
نفسه الى وجوده الباري ايضا وكذلك الى غير البهاء ونحن نوضح الحال في كونه ذلك
وقد يجب ان يعتقد في هذا الجاد بكونه بطون ان احصاه الشيء المتعقل الى فاعله انما هو معنى
المبشر من معنى الفعل والصنع والاحاد وهو حصول وجود المتعقل بعد عدمه على التعلق
اعني احداث الشيء على ما لم يطق فادحدث بعد كسفي عنه حتى ان فني العالم على الشيء المتعقل
موجودا وانما حصل اهل التمس منهم على ذلك شأن احدهما شانه بقاء المتعلق قابلية بعد
بقاء التعلق قابلية والى الاستدلال وقد ذكرته وحين احدهما ان الحاد العالم على
حال وجوده يكون كحصول الحاصل وهو حلت الكا ان الفعل لو كان بعد حدوثه محال في نفسه
في وجوده واذا كان لكان العالم على انما كان ذلك وسم قوله انه بسى الى الاوامر العامة الى
قوله بعد ما لم يكن اساره الى مقرر الوهم حيث ما تصدق العاجد وقوله وقد سئلون انه اذا
اوجد بعد ذلك الحاجة الى التعلق الى قوله وقوام البهاء اساره الى نظر اهل التمس منهم
في ذلك واستدلوا لهم بالمسارح وقالوا انما حصل السارح وانما قال وقد سئلون ولم يزل
وتسئلون لان اكثر المصلين لا يتولون بذلك وذلك انهم وان لم يحلوا بكونهم حال بقاء
محال الى التعلق لكن حصوله محال الى اعراض غير بقاءه بوجدنا التعلق به فاعله هو الشيء
بالبقاء عند من شبه منهم او غيره من سائر الاعراض عند من لا يشبه هؤلاء وان لم يحلوا
محال الى التعلق في وجوده لكن حصوله محال الى التعلق مما يحتاج اليه في وجوده فاد
هم غير فاعله لزال الحاد بعد الحدوث واما من عدمهم هم العالمون بذلك وقوله
لان العالم عند انما يحتاج الى الباري الى قوله حتى يحتاج الى العالم اشار الى استدلالهم
الاول المذكور وقوله وقالوا لو كان نفس الباري من حيث هو موجود الى قوله
الى غير البهاء اساره الى استدلالهم **الكاتب** بحسب كل معنى قولنا صنع وتعلق

واوجد الى الاحزاب البسط من مفهومه وكذا في العوض وقول عرضة
لما ذكر ان الجمهور يظنون ان احتياج المفعول الى الفاعل اما كان من جهة انه مفعول او
مضنوع او موجود او ان كل المعنى المسرك من هذه الالتفات ومفعولنا موجود بعد
العدم بسبب سى الى اجزاء البسط ونظره جمع اجزاء معبره الى الاحتياج ام بعضها
معبره في فسط والباقي مزارن لذلك البعض بالعوض ليعين المعنى بالفاعل اول
واما استعمل لفظ المحدث بدل قوله موجود بعد العدم بسبب شى **فقد** قبول
اذا كان سى من الاشياء معدوما ثم اذ هو موجود بعد العدم بسبب سى ما فاعول له
مفعول ولا نأى الان كان احدهما محمولا على الآخر مسا وما او اعم او احص حتى يحتاج
مسالى ان تزد فعال موجود بعد العدم بسبب ذلك السى يحرك من الشى وباشرة
وباله وبصدا اختارى او غيره او يطبع او تولد او غير ذلك او بسى من مباديات هذه
فلما طلب الان الى ذلك على ان الحى ان هذه امور زائدة على كون السى معمولاً
بذى حامله يكون بسببه فاعول له فاعل والدليل على هذه المساواة انه لو قال قل
فعل باله او حركه او قصد او بطع لم يكن اورد شى بعض كون الفعل فعلاً او ضمن كبراً
في مفهومه ما البعض فمما لو كان مفهوم الفعل يمنع عن ان يكون بالبطع واما كبراً
لو كان مفهوم الفعل خل في الاختصار فاد اقال فعل الاختصار كان فانه قال انسان
حوان فامعاً اما تغير معناها عن معنى المحدث بالمفعول سواء كان احدهما مفعولاً على الآخر
مسا وما حى يكون حل مفعول محدثاً وحل محدث معمولاً او اعم حتى يكون حل محدث معمولاً
ولا معكس او احص حتى يكون حل مفعول محدثاً ولا معكس ثم استعمل بيان كنهه العا
بين المعنى وذكر ان المفعول اما يكون احص من المحدث او اكان معنى المحدث صر
بزاده معنى محض مسا وما بمعنى المفعول واسار الى الزنادات فذكر اولاً التحرك
فان المحدث قد يكون حدوثه يحرك من الفاعل وقد لا يكون ثم بالباشرة والآلة والمحدث

بالباشرة مباينة المحدث باله من وجه وموط ومباينة المحدث بالمولد من وجه وذلك ان
المطهرين لولون حدوث الحركه عن الجسم ملاحه وب بالمولد لان الجسم كحدث اولاً اعتماداً
ثم مولد من ذلك الاعتماد الحركه ولولون حدوث الاعتماد عنه حدوثه بالباشرة ثم ذكر
الاختصار والبطع ومما متما لان من وجه والحدوث بهاظ والمقصود بيان ان المفعول
لو كان ملاحاً والمحدث ملاحاً او بالمولد كان احص من المحدث المطلق واما ذكر
ذلك لان المطهرين يظنون السعل على حل احداث كونه باراده فاعله ومواخض من
الاحداث المطلق وانما مطلقته على معنى لم الاحداث والابداع فاستعمله الشى مسا
على انه مسا وللاحاد واستعمل المحدث على انه مسا والمفعول والذى مباينة معنى المحدث
على انه مسا والفاعل واسار مع ذلك الى ان المطهر ليس في هذا التخصص بمصوب وان
كان به البعض لفظاً وذلك لان الزنادات ليست بداحه في مفهوم السعل واستدل
عليه بان مفهوم السعل لو كان مسا على بعض تلك الزنادات لكان انضمام مسا على ذلك
البعض انه في اللفظ مضافاً لساكن او كان انضمام عن ذلك البعض انه مضافاً للمكر
والعرف شهد بخلاف ذلك قال الناصل السارج به البحث لوى حرف والمطهرين يظنون
كون احدهما مكرراً وكون الباقي ماضياً ومضجوعاً فلا معنى لارام ذلك عليهم قال و
الانصاف ان الحى مفهوم لان اهل اللغة لا يسمون البار فاعله للاحاد ولا الماء فاعله للاحاد
والمرجع في امثال هذه المباحث الى الادباء وادان الامر كك ص ما قلنا اقول
ليس به البحث خاصاً بلغة دون لغة ولذلك لم يسع السج على احد الباط السعل والصنع
والاخذ مع اختلاف دلالاتها في اللغة العربية بل اورد ما حتماً بينها على ان المقصود
هو المعنى المسرك بها ولما كان السعل بها فاه اول على ذلك المعنى مجرداً او الابداد
الصنع فاهما استعمل لا عشار شى اخر فوضع السعل باراد ذلك المعنى ومنها واما عدل
المطهرين عن العرف لادعائهم ان خصوص السعل واهل اللغة بان الله فاعل لطاير

لو لم انه فاعل باراده لان الفاعل في اللغة هو الفاعل بالارادة. وقد اشيع ذلك عليهم
 باستشهاد العرف ولوانهم قالوا نحن نضطلع على تخصص العرف لم يكن للسمع عليهم سبيل
 وقول به الفاعل ان المحي منهم من جهة اللغة لان اهل اللغة لا يقولون للفاعل الا ان
 دلالة الفاعل البرودة ليس هي والدليل عليه ما جاء في كلامهم توقوا اول البرد وتلقوا
 آخره. فاعل فعل ما فعل ما فعل باسجركم. وقول الشاعر وعين قال ما كونا فانا نشا
 فقولان بالابدية ما فعل الكثرة. واما ان ذلك فانها اكر من ان يخص وباجمله اذ جاء من
 حيث اللغة ان تعال فعل البرد واكرم المانع من ان تعال فعل مناراده فان ادعى
 احدا انه مجاز فعليه الدليل مع ان دعوى المخارقة تنقض تسليم صحة الاستعمال وذلك يدل
 على خلو الكلام عن السامع على ان اهل اللغة ليسوا بالعمل باحداث شي ما عطف ويدا
 يدل على ما ذهب اليه قوله فادان مفهوم الفعل به او كان بعض مفهوم الفعل ليس
 مضربا ذلك في غرضنا في مفهوم الفعل وجود وعدم وكون ذلك الوجود بعد العدم تارة
 صفة لذلك الوجود محمولة عليه فاما العدم فليس متعلقا بفاعل وجود المعدول واما كون الوجود
 موصوفا بانه بعد العدم فليس فعل فاعل ولا جعل فاعل اذ الوجود ليس به الوجود
 لا يمكن ان يكون الوجود بعد العدم بمعنى ان يكون علمه من حيث هو به الوجود واما كون الوجود
 الوجود واما وجوده بما يجب ان يبين وجوده العدم كما ذكرنا اصطلاحا على ان معنى الفعل
 هو حصول وجود بعد العدم على سبب سواء كان به المعنى هو نفس المعلوم منه كما اصطلاح
 عليه وبعض المعلوم منه فاذيب الالم المستطون فان به الخلاف لا يضر في مقصوده
 شرح في تحليل ذلك المعنى وذكرنا شمل على لغة اشياء وجود وعدم وكون الوجود بعد
 العدم ثم بين ان العدم ليس متعلبا بالفاعل لانه لا شيء وان كون الوجود بعد العدم ايضا
 ليس متعلبا لانه صفة واجبة ليس به الوجود فان كسر من المكسبات لمحمدنا او صفت
 يجب ما صفا لانه وانما الاشياء فبمعنى ان يكون المتعلق بالفاعل هو الوجود وليس هو

[illegible]

[illegible]

ان غير الدائم ليس الا ان الدائم صحيح ان يكون متغيرا الى الموت والضرع لم ينع الا نفسه
 وهو متصا به على المظن الاول اما قوله لا حاجة الى بيان ان وجود الحادث متغير الى الابد
 او لا خلاف فليس صحيح لان من اختلف في ان الفعل في اي سى معلى بيا على قدم
 الحما الى انه معلى في وجوده سواء كان المعلى حادثا او غير حادث وذهب الجمهور الى ان
 معلى في حدوثه دون وجوده فاحكى الشيخ عنهم في صدر الخط واعترف به ان الناصل
 فبان من الواجب ان يحس في ذلك محس في الفصل السالف انه معلى في وجوده
 ثم انه احاج الى بيان ان سبب معلى به الوجود بالفاعل ما هو ان لم يكن الوجود سببا
 بالفاعل كلف انفس لغيره من ذلك ان المعلى حاصل في جميع ادوات به الوجود او في
 وقت حدوثه فان مطلوبهم ذلك فبني في به الفصل ولذلك سماه بالقطعة ولما ظهر
 ان سبب المعلى هو الوجود بالغير فبان الواجب بالغير سواء كان داما او غير دائم
 معلى بالغير في وجوده مادام موجودا وبما مضى الشيخ اما البحث عن عدم اتحاد الوجودات
 ام موافقته فليس متبدل به الموضع لان على اتحاد الوجودات موافقته وان لم يكن
 متماثا في جميع ادوات وجوده لم يكن صحيحا متباعدا صحيح في اخر الفصل والوجود
 لا يتماثل وان لم يكن غير موجود وغير معلى بالفاعل لم يكن باع فذلك لم يصر صحيحا
 لغير البحث واما قوله لم ين ان الدائم بل يضر الى موافقته فليس سببا لغيره
 ان الواجب بالغير لا ينافي الدائم وان على المعلى بالغير هو الوجود بالغير فالدائم ان كان
 واجبا لغيره فان يضر الى الوجود والحدوث فبني تحت غرضه مما سمى قال والتحقيق ان
 كذلك متباين الكمال والسطح لفظي لان المطلق حوزا ان يكون العالم على قدر كونه
 ازليا معلولا لعله ان لم يكن فهو القول بالعله والعلول لانه الدليل على ما دل على وجود
 كون الموت في وجوده لانه قد واما العدم فبني عند العدم على ان الاول سبب ان يكون
 فعلا على مقتضى ما دل على حصول الامعان على ان كون الشيء ازليا سببا في انفعاله الى العدم

ولاشي انصاره الى الله الموحدة وادان الامر كدك طرانه لاجل ان في هذه المسئلة
اقول هذا صريح عن غير تراخي الخصمين وذلك ان المظنين باسهم صدر واكبرهم بالاستدلال
على وجوب كون العالم محدثا من غير عرض لنا على فضلا عن ان يكون فاعله محارا او
غير محارم ذكره وابعدا مات حدوثه انه محتاج الى محدث وانه محدث يجب ان يكون محارا
لانه لو كان موجبا لان العالم قدما ومواليا ذكره ولا فطرهم ما يتوحد في العالم
على القول بالاحتمال بل هو الاحتمال على الحدوث واما القول من العلة والعقول
فليس يمتنع عليه عندنا لان مبني الاحوال من المعرفه فالبون بذلك صريحا وايضا انما
هو اننا نضل اعني الاشاعره بشون مع المبدأ الاول قدما ثمانية سورا صفا بعد الاول
فهم بين ان يجعلوا الواجب له انه سعة ومن ان يجعلوا معلولات لاداب واجبه هي
عليها وهداشي ان احمر رواعن الصريح في لفظا فلا محض لهم عن ذلك معنى فطرهم
فهم مبني على القول من العلة والعقول مع انهم على القول بالحدوث واما القول
فلم يذهبوا الى ان الاذلي سحبل ان يكون فعلا لانا على محارم بل يذهبوا الى ان السبل
الاذلي سحبل ان صدر الا عن فاعل اذلي تام في العاقله وان الفاعل الاذلي التام
في العاقله سحبل ان يكون فعلا غير اذلي ولما كان العالم عندنا فعل اذلي استندوا الى
فاعل تام اذلي في العاقله وذلك في علومهم الطبيعية وايضا لما كان المبدأ الاول عديم
اذلنا ما في العاقله حكمه يكون العالم الذي هو فعلة اذلي وذلك في علومهم الاطعية
ولم يذهبوا ايضا الى ان ليس بها در محارم بل يذهبوا الى ان قدره واخساره لا يوجدان
كثرة في داه وان فاعله ليست كما على المحارم من الحوادث ولا كفا على المجموع من
من ذوى الطباع كسبانه على سبجي ساء **تنبيه** الحادث بعد ما لم يكن له قبل لم يكن
ليس كبله الواحد الذي على لاسن الذي قد يكون بها ما هو قبل وما هو بعد في حصول
وجود بل ببله قبل لا يثبت مع البعد ومثل هذا المعنى ايضا يجد بعدة بعد ببله باطله

وليس لك ببله هي نفس العدم بعد كون العدم بعد ولا ذات الفاعل قد يكون قبل
ومع وبعد هو شي اخر لا يزال له بعد وتقدم على الاتصال وقد علمت ان مثل الاتصال
الذي هو اذلي الحوادث في المعاد من مالت من غير مشاهة يريد بيان ان كل حادث
هو مسبوق بوجود غير فاعل الداب متصل اتصال المعاد راعن الزمان الا انه لم يعرض
للمسئلة في هذا الموضع بعد وببانه ان الحادث بعد ما لم يكن يكون بعدة مع مصادره الى الله
قد زالت فله قبل لا يوجد مع البعد لا كبله الواحد على الاسن واما لما ليس بوجد السبل
والبعد منها معا بل بل رذل ببله بعد بجد البعد ولست هذه المسئلة هي نفس العدم
لان العدم كان قبل بعد صبح ان يكون بعد ولا نفس لانا على لاهما قد يكون قبل ومع و
بعد فاذن ساكس اخر يجد وتقدم هو غير فاعل الدات وهو متصل في داه اذن
بما ران تعرض محو فاعله مسافة يكون حدوثه في الحادث مع انقطاع حركة فكون
ببانه الحركة قبل الحادث وكون بين ابتداء الحركة وحدث الحادث ببله بعد ما
مصرمه ومحدوده مطابقة لاجراء المسافة والحركة فطران هذه البليات والبعديات متصلة
اتصال المسافة والحركة فببين في السط الاول ان مثل هذا المتصل لا مالت من احرا
لا يجرى فاذن ثبت ان كل حادث مسبوق بوجود غير فاعل الداب متصل اتصال
المعاد وهو السط فببانه في الكسب واعلم ان الزمان ظاهر لانه جنس الماهية والشيء
قدنه على ايقينه في هذا الفصل وسنشر في الفصل الذي يليه الى ما يسهل ذلك وسم احد
المضللين بالبنية والاحر ما لا ساره واهو المباح مولى بالظلمات وانما اوردوا
لا حياجه اليها وكونها غير مكره فاما من الكسب واعلم انه انما بيه منها على وجود
الزمان قبل كل حادث بوجود البلية والبعد في الحاصات فانه هو الذي يخلصه
له ان البلية والبعد لانا لا يوجدان معا وذلك لان الشيء قد يكون قبل شي اخر قبله
هذه الصفا لاداه بل لوقوعه في زمان هو قبل زمان ذلك الاحر فالبلية والبعد

فليس سبب الزمان والارمان فليس سبب شي اخر بل داه المصير المحدد
صالح لمحي من العنين لاسي اخر فادن موث يدس المعين بل لان على وجود
الزمان ولا يصح تعريف الزمان بها لان يصور مما لا يمكن الاضغ لصور الزمان ونسرها
عن سائر اصنام السبله والبعده بانها اللان لا يوجد ان معاصا لسبب سبب لان
المع كحي محاسا في معاصها المحلنه كمن لا كان الزمان معروف الا انه لم يثبت الى ذلك
والسبله والبعده للاختان بالزمان اصافان لا يوجد ان الا في العنول لان اكرين
من الزمان اللان ثلثها السبله والبعده لا يوجد ان معاكف يوجد الاضغ الاضغ
كمن سوبها في السبله سبب بل على وجود معوضها الذي هو الزمان مع ذلك الشئ ولذلك
استدل السج بروض السبله للعدم على وجود زمان عاده واد اعبر بين المعالي فقد
اندمع اعراض الناضل السارج بان هذه السبلات لو كانت موجودة في الخارج لما
السبله الواضحه بل موجودا في السبله احيى وسم وذلك لان الزمان هو الموجود في
الخارج الذي يلحقه السبله لانه يلحق ما سواه ما يقع فيه سببه في السبله انفس السبله
فليس مومن الموجودات المحبسه برمان دون زمان لانه اعراضا في السبله في
جميع الازمه وان اخذ من حيث منع في زمان معين كان حكمه حكم سائر الموجودات
في الحق فله احيى بعدة الزمن ولا سم ذلك بل منقطع بانقطاع الاعراض والذات
ومدفع ايضا اعراضه بانها اصافان في ان يوجد ان معا وقد قيل انها لا يوجد
معاه اختلف وذلك لانها اصافان علمان يجب ان يوجد معوضا مما معاني السبله
ولا يجب ان يوجد في الخارج معا ومدفع ايضا اعراضه بان العدم لو ائضه بالسبله
الوجوده للزم انصاف العدم بالموجود وذلك لان العدم المعدش ما يكون معولا
سبب لك السبب في الحق الاعراضا بالسبله من حيث هو معقول ثم اشتغل
بالمعاضه من سبب بعض الزمان على بعض مويه السبب المذكور في عدم كاد

وايضا في سبب الزمان والارمان فليس سبب شي اخر بل داه المصير المحدد
صالح لمحي من العنين لاسي اخر فادن موث يدس المعين بل لان على وجود
الزمان ولا يصح تعريف الزمان بها لان يصور مما لا يمكن الاضغ لصور الزمان ونسرها
عن سائر اصنام السبله والبعده بانها اللان لا يوجد ان معاصا لسبب سبب لان
المع كحي محاسا في معاصها المحلنه كمن لا كان الزمان معروف الا انه لم يثبت الى ذلك
والسبله والبعده للاختان بالزمان اصافان لا يوجد ان الا في العنول لان اكرين
من الزمان اللان ثلثها السبله والبعده لا يوجد ان معاكف يوجد الاضغ الاضغ
كمن سوبها في السبله سبب بل على وجود معوضها الذي هو الزمان مع ذلك الشئ ولذلك
استدل السج بروض السبله للعدم على وجود زمان عاده واد اعبر بين المعالي فقد
اندمع اعراض الناضل السارج بان هذه السبلات لو كانت موجودة في الخارج لما
السبله الواضحه بل موجودا في السبله احيى وسم وذلك لان الزمان هو الموجود في
الخارج الذي يلحقه السبله لانه يلحق ما سواه ما يقع فيه سببه في السبله انفس السبله
فليس مومن الموجودات المحبسه برمان دون زمان لانه اعراضا في السبله في
جميع الازمه وان اخذ من حيث منع في زمان معين كان حكمه حكم سائر الموجودات
في الحق فله احيى بعدة الزمن ولا سم ذلك بل منقطع بانقطاع الاعراض والذات
ومدفع ايضا اعراضه بانها اصافان في ان يوجد ان معا وقد قيل انها لا يوجد
معاه اختلف وذلك لانها اصافان علمان يجب ان يوجد معوضا مما معاني السبله
ولا يجب ان يوجد في الخارج معا ومدفع ايضا اعراضه بان العدم لو ائضه بالسبله
الوجوده للزم انصاف العدم بالموجود وذلك لان العدم المعدش ما يكون معولا
سبب لك السبب في الحق الاعراضا بالسبله من حيث هو معقول ثم اشتغل
بالمعاضه من سبب بعض الزمان على بعض مويه السبب المذكور في عدم كاد

اذن ان هذا الامكان غير كون الوجود عليه فادراكه ليس شاملا لموضوع
وجوده لاني موضوع كل مواضع الى موضوع الحادث مقدم فوه وجود
موضوعه كونه بيان كون كل حادث مسبوقا بموضوع او مادته وبقوله ان كل حادث
هو وجوده اما منع الوجود واما يمكن الوجود الاول في فائتي من فاذن لا يمكن
وجود قبل وجوده وليس امتان وجوده موقدره انما در عليه لان السبب في كون الخ
غير ممدور عليه كونه غير ممكن في نفسه والسبب في كون غير الخ ممدور عليه موكونه ممكنا
في نفسه والشئ لا يكون سببا لنفسه وانما كونه ممكنا امر له في نفسه وكونه ممدور عليه
امر له بالنسبة الى الناظر عليه فاذن كونه ممكنا مواضع موكونه ممدور عليه وهذا
الامكان ليس شاملا لموضوعه لان الامكان كون لشي بالنسبة الى وجوده كما سال
ابن خنيم يمكن ان يصير بعض فاذن مواضع ممدور بالنسبة الى شئ اخر هو اضافي والامور
الاضافه اعراض والاعراض لا يوجد الا في موضوعاتها فاذن الحادث مقدمه امكان
وموضوعه وذلك الامكان فوه للموضوع بالنسبة الى وجوده ذلك الحادث فوه هو فوه
وجوده والموضوع موضوع بالنسبة الى الحادث ان كان عرضا او مادته بالنسبة الى
ان كان صورته هذا امر رمائي الكتاب واعلم ان كل امتان هو بالنسبة الى وجوده
والوجود اما بالعرض كوجود الجسم ببعضه واما بالذات كوجود البياض اما الامكان ليس
الى وجوده بالعرض هو كون لشي بالنسبة الى وجوده في امر له او بالنسبة الى صورته
هو وجود اخر كما سال ابن خنيم يمكن ان يكون بعض او يوجد له السطح او سال لما يمكن
ان يصير موجودا بالعلل وظاهر ان جميع من الامكانات محاذ الى موضوع موجود
وهو محتمل واما الامكان بالنسبة الى وجوده بالذات فكون لشي بالنسبة الى وجوده
والحيوان كون ذلك لشي ممدور في موضوع او مادته كما سال ابن خنيم يمكن ان
او يكون وكذا الصور والنفس وحكم هذا الامكان في الاحصاء الى موضوع حكم

بسم الاول وكون موضوعه حامل وجوده ذلك الشئ واما ان لا يكون كذلك بل يكون
الشئ قابلا بنفسه لا على وجه ليس من الموضوع والمادة ومثل هذا ليس لا يجوز ان يكون محذورا
لان لو كان محذورا بالان يسوقا بامكان لا محاله حاد واما ان لا يمكن ان معنى موضوعه ذلك
موضوعه او لا على وجه ليس فليعلم ان كون جوهره قابلا بنفسه كمن الجوهر من حيث ما يصير لا يكون
مضافا الى الله والافان مضاف فلا يكون الامكان موضوعه ذلك الجوهر وادلكم كمن حصة
معرضه ان لا يقدح في غير عارضه شئ في حلف ولما ليس ان مثل هذا ليس لا يمكن
ان يكون محذورا فان موجودا فان دائم الوجود وان لم يكن موجودا فان ممتنع
الوجود وقد ظهر من ذلك ان الامكان لا يكون الا عراضا او صورته او مركبا
او متوقفا على وجوده المواد وان لم يكن حاله فيها واما ان كانت متوقفا على كونها
وبغيرها بالوجود فاشكال من الوجودات في موادها بالعرض وهي محلف بالذات الممدور
وتقول عنها مع حرج الوجودات من الممدور الى العلل واما مع اسم الامكان عليها
بالمتحرك واما امتان الوجودات المتكلمة في انفسها هي امور لازمة لها ضارها عند حدوثها
عن الوجود والعدم بالنسبة الى وجودها وكذا الوجود والامتناع الا ان يكون
بالوجود لا يمكن ان يكون كون واحد والموصوف بالامتناع لا يمكن ان يوجد في الخارج
والموصوف بالامتناع ما سبب كونه محتمل في وجوده في العالم باسرها ومتممه
الاحتمالات احوال للموصوفات في انفسها هذا ما اردت بحسنه في هذا الموضوع
سؤال الاشكال التي تورد فيها وظهر من ان قول القائل السطح ليس في وجوده
نفي صرف فلا يصح الحكم عليه بالامتناع ثم معارضته ذلك ما موصوفه في ذاته ممدور
لثبوت ذلك بعضي بمسألة ثم معارضته للمعارضه بالمتممات المتممة عن المتكلمات
مع كونها متصارعة فاختصه بغيره من الاعراض والعلل والامور الخارجيه
واما قول لو كان الامكان موجودا بالان واحدا وممكنا والاول في كونه وصفا فغير

والثاني مح لا يلزم من ذلك ان يكون لامعان افعال فاجواب عنه ان لا معارضة
لغية اعيان على سبيل شى خارج من حيث تعلية بانى الخارجى ليس بوجوده في الخارج
مما يعان بل هو امتان وجوده في الخارج وتعلية ذلك السى بل على وجود ذلك
السى في الخارج وهو موضوعه ومن حيث كونه قائما بالعمل موجوده في الخارج وله
امتان اخر لتعريف العمل وسطح السى ما يطاع الاعصار خارجى لعدم الامتثال
وجوده في العمل دون الخارج جيل لان الحمل هو وجوده في الوجود على اياها
فمنه يخرج وجوده خارجى مع عدم المطابقة والاعبارات العمله لا يوجد في العمل على
انها صورة سى في الخارج بل على انها احكام موجدات في الخارج واحكام الموجودات
غير موجوده في الخارج من حيث سى احكام بل يكون موجوده من حيث سى محكوم عليها
واما قوله امتان الحادث لا يجوز ان يكون حاله لان الحادث بل وجوده ليس
ان يكون محلا لى ولا يجوز ان يكون حاله في غيره لان نفس السى لا يكون حاضرا في غيره
فاجواب ان امتان السى بل وجوده حاله في موضوعه فان معناه كون ذلك السى
في موضوعه بالسى وهو منه لموضوع من حيث هو فيه ومنه لى من حيث هو بالسى
الى فيما لا يعبر الا بالاول كون كمرض في موضوعه وبالا يعبر انما يكون مضافه
لصاف الية ولما لم يكن وجوده بل هو الشى الا في غيره لم يمنع ان يزوم انما فيه
انما ذلك الغير واما قوله ان الامتان منه انما هي مستندة لوجوده لى
فهو انما يحق بعد سبب المماثلة والوجود ويلزم منه عدم الوجود على الامتان فاجواب
انه من حيث كونه منه انما هو محقق عند سبب المماثلين ولكن كونه شوبها
في العمل ولا يحق من ذلك تقدمه عليها في الخارج كونه من حيث لى مودته
الباقي في العمل باهر وجوده في الخارج مستدعي لا محالة فهو عام موجودا
في الخارج من حيث هو لعدم كونه الامتان سبب بموضوع

واما موضوع العمل والنفس المتاركة وبالسوى فانها ممكنة مع انها غير معلية بموضوع
واما فاجواب عنه ما من الفرق بين الامتان عند تعلية ما في الخارج وان امتان
سبب هذه الامتان فانه ما بها الموجد عن الوجود والعدم في العمل ولى من حيث شوبها
في العمل موضوع والامتان به الامتان كمرض في موضوع وهو انما صفة لوجودها
كون به الامتان مضافا لمصاف الية واما قوله لو لم يلى لا يحدث الا اذا صار وجوده
اولى ولا يصح اولى الا اذا كان له موده فلما المتقدمان ممنوعان اما السوى فلان الاول
لو حصلت حاله الحادث كان النظام في حصولها فالظام في حدوث الحادث ونسب العمل
وقية ولو حصلت بل الحادث لوجود الحادث فان مودها اما على وجودها او على عدمها
والاولى لى وجود الحادث معها لا بعدا والثاني لى وجود الحادث بلها كماله
بعدا واما الكبرى فلما فاجواب عنه ان السى لا يحدث الا اذا صار وجوده واجبا
فصل عن الاولوه واما الحادث مع محقق وجوده غير ماحرعه ولا متقدم عليه ووجوده اما
محقق بان سبب اسعد او موده او موضوعه لى و ذلك الاستتمام سبب بشر ايط
بسببها كونه المصلحة لى لا اول لها الموجوده في الحكم الابداعى على ما سبب العلم لى
على ما **متبين** الشى لا يكون بعد السى من وجوده كثر سبب البديه والزمانه والى
واما احتجاج الان من الحكمة الى ما يكون سببها الوجود وان لم يسع ان يكون في
الزمان معاير بدياثبات الحدوث الدالى للمكاتب ولما كان محقق الحدوث الدالى سببا
على محقق الساهر الدالى لان الحدوث وهو كون وجود الشى ماحرا عن لا وجوده سبب
الى زمانى والى لى لانفسام الماخرا لهما تقدم الشى محقق معنى الساهر الدالى على انما
الحدوث الدالى واعلم ان ماحرا لى عن غيره مالى محقق معنى على محقق في الفلسفة
احد ما بالزمان والى بالزمانه والى بالوضع الذى يكون الساهر المالى صنفاه والثالث
بالشرف والرابع بالطبع والى بالعلوه والاخر ان سببها في معنى واحد وموالات

تأخر له في المعنى لمسر كمو ان يكون السحر محالاً الى اخرى كقوله ولا يكون ذلك
الآخر محالاً الى ذلك السحر فالحج هو السحر بالادب عن المحاج له مع لا محالاً كقوله
محاج له مع ذلك هو الذي بانفرد به فقد وجد المحاج اولاً يكون والمحاج بالاعمال
اولاً سحر بالعلو وهو كقوله المحاج بالناس الى حركة اليد وبالعساير الشاني
سأخر بالطبع هو كقوله بالناس الى الواحد وكقوله بالناس الى الشرط والناج
بالعلو لمسر عن المتقدم باليد الى الزمان ويرفع كل واحد منها مع ارتفاع صاحبه
الزمان يرتفع معون يكون بالبعاد والعلو لا يرتفع لعله من غير انفسه والسحر
بالصع سحر مقدم في الوجود من غير انفسه فان التقدم يكن ان يوجد لا مع
الآخر كقوله يكن ان يوجد لا مع المتقدم واما حال المعنى لمسر كقوله سحر بالطبع و
حق سحر سحره باسم سحر بالادب واسم سحره في قاطبة في السحر
ذلك وكذا انه قال عند ذكر تقدمه بالعلو وان كان حال التقدم بالطبع على تقدمه
بالعلو والادب اما في الكتاب فليس المشرك تأخر بالادب والدليل على انه
عمل له كقوله سحر واليه وهو ماخر بالعلو الذي هو واحد منه ثم اطلق اسم سحر
بالادب على سحره وحر وهو ماخر بالشر كقوله سحره على محبة الله وهو ماخر
بالصع والعلو وهو سحره على الذي بالمعنى لمسر كقوله سحره وحسنه واما سحره
بمعنى ان سحره بان واما سحره ووضعه وبالشر كقوله يكن ان يصير به فخره
واما سحره من سحره سحره وهو سحره واما سحره بالادب فليس له معنى
تقدمه وهو موافق من سحره سحره وهو سحره واما سحره شيء ماله الذي يكون
بمعنى سحره وهو سحره من سحره بالعلو كقوله ان يكون في الزمان مع مقدمه
بمعنى سحره وهو سحره من سحره في الزمان مع التقدم كل كقوله يكن ان يكون
من سحره واما سحره شيء على معنى سحره ماله ماله فان سحره شامل في سحره

والله وجوب وهو قوله وان لم يمنع ان يكون في الزمان معاينة وذلك اذا كان
وجوده اعني اخر وجوده لا فليس عليه فاستحق به الوجود الاول الاخر حصل وجوب
ووصل اليه الحصول وانما الاخر فليس بوسطه اذ منه وبين ذلك الاخر في الوجود بل
وصل اليه الوجود لا عنه وليس يصل الي ذلك انما راعى على اخره وهو بيان لتأخره
بقدره في بعض المسار ومعاينة ان في الماحر يكون اذا كان وجوده اعني الماحر
كالعلول مثلا عن اخره اعني المتقدم كالعلة مثلا ووجود المتقدم ليس عن الماحر كما استحق
الملاحز الوجود الاول المتقدم حصل له الوجود ووصل اليه الحصول من علة ان كان له
علة وانما المتقدم ليس بوسط الملاحز ومن علة في الوجود بل يصل اليه الوجود
لا عن الملاحز وليس يصل الي تقدم من مك علة انما راعى على المتقدم ودين يصل
السارح الي ان المراد ان العلة بوسطه بين ذات العلول ووجوده والمعلول ليس
بوسطه بين ذات العلة ووجودها وليست اري في النسخة مضافا لالفاظ المكاتب
في قوله واما مثل ما تقول حركة يدي في محرك المنجاح او ثمرك المنجاح ولا تقول كرك
المنجاح كرك يدي او ثمرك يدي وان ما معاني الزمان منه بديهي بالذات
وهو المراد المثال المتقدم اليه في معناه وادخله في عرض الناصل السارح على التقدم
بالعلة فقال ان ان المراد من تقدم العلة على العلول كونها موثره في كان معنى موثرا
للعلة مصدره على العلول موثر في الشيء موثره وهذا انما راعى عن الناصلة
وان في المراد شاحرا فلا بد من افادة بصورة وجعل نول الشيخ الوجود لا يصل
الي العلول لانما راعى على العلة بانها لك ونسبة الي الجازر وجعل كمثل كرك اليدي
والمنجاح بانها اخر غيره ونسبة الي الركاكة والاول عدم الس ليد منه الوجود على
س ليد له الوجود في الوجود معلوم بديه لعل وليس الغرض من هذه البسائط
والمشاكل يعرف ولا اشياء بل الغرض بيان اسكان الشك عن التقدم الزماني فان

الجمهور مطعون ان وجود القدم الزمانى شرط في وجوده **القدم قوله** ثم انت تعلم
ان حال الشئ الذي يكون للشئ باعتبار ذاته مستحكما عن غيره قبل حاله عن غيره ببله
بالذات وحل موجود عن غيره سمي القدم لو انزاد ولا يكون له وجود لو انزاد
اما يكون له الوجود عن غيره فاذن لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو الخش
الذي لا يرفع عن بيان معنى التاخر الذي شرع في المقصود ومواثبات الخش
الذي للمكنايات ومعرفة ان حال الشئ الذي يكون له يجب داه مع قطع النظر عن
غيره اما يكون قبل حاله بحيث غير ببله بالذات لان ارتجاع حال الشئ بحيث داه
سندم ارتجاع داه وذلك لعضي ارتجاع الحال التي يكون للذات بحيث انزاد
اما ارتجاع الحال التي يجب الغير لعضي ارتجاع الحال التي يجب الذات والموجود
عن الغير الممكن بالذات لو انزاد عن الغير لعضي القدم بحيث الكارج والما يجب
اعمل فلم سمي القدم ولا الوجود لان وجوده اما يكون له باعتبار وجوده على عدة
انما يكون باعتبار عدمه على وظاهما متعارفان له وهذه الحالة اغنى الجرد عن الاعتبار
لا يكون الا في الفعل ما كمال الشئ له متحد عن الغير اما القدم واما ان لا يكون له وجود
ولا عدم واما وجوده فهو حال بحيث الغير فاذن وجوده مرسوم اما بعدد او بلا
وجوده وهذا هو الحدوث الذي قاله الفاضل السارح الممكن لاسمي الوجود من ذاته
ولا يلزم منه اسمي الوجود فان المسمى لا وجوده هو المنع فاذن وجوده مرسوم
بالاستحقاق الوجود لا بالعدم او باللا وجود ثم قال فني قول الشيخ اسمي القدم لو
انزاد ولا يكون له وجود لو انزاد مخالفة لانه ان اراد بالانفراد اعتبار داه من
حش سمي في توفى بين ان لا سمي القدم واللا وجود والالكان ممنعا لا يمكن
وان اراد به اعتبار داه مع عدمه فلا يكون الانفراد افرادا الكواب ان الماس
المحذره عن الاعتبار لا مرسوط لها في الكارج فني ان كانت باعتبار العمل

من ان سمي مامع وجود الغير ومع عدمه او لا الغير مع احدهما كلفنا اذا اقتبس الى الكارج
لم يكن من الممكن الاخرين دون لانه ان لم يكن مع وجود الغير لم يكن اصلا فاذن انفرادا
شئ لا يكونا وهذا معنى استحقاق القدم واما باعتبار الفعل فانفرادا لعضي كرمه ما عن
الوجود والعدم معا والنظر لا يكون له وجود في قول الشيخ او لا يكون له وجود لو انزاد
يسمى بمعنى القول حتى يكون معناه انه يجب له ان لا يكون له الوجود بل سمي بلسان
وتعذر الكلام حل موجود عن غيره فليس مع معنى الوجود لو انزاد ماسم وتقدر
الشيء ان يكونك الماشية عن اعتبار الوجود يكون لها بل وجودا بالذات **تنبيه**
وجود المعلول معلون بالعلم من حيث سمي عن اقل الشئ بها يكون علمه من طبيعة اراد
او غير ذلك من مورد يحتاج ان يكون من خارج ولها مدخل في تكميل كون العلم على الفعل
مثل الاله حاجه اليها رال التاخر او الاله حاجه اليها رال الكسب او المعاون حاجه اليها
الى نشر احوالها حاجه الادمي الى الصيغ او الداعي حاجه الاكل الى الكوج او
اذال مانع حاجه الفئال الى زوال الدجس فانه ان شبه على ان المعلول لا يخلت
عن علمه انما فذكر ان وجود المعلول معلون ببله المسبقة لمع ما يحتاج اليه على العمل
فامضى ثم اشار الى بعض تلك الامور وتبها الى ما لا يخرج عن ذات العلم والى ما يخرج
عنها والاول فالبطية المسبقة للحركة لاعم الشعور والارادة المسبقة لها مع الشعور
فان علم الحركة لا يحصل بوجوده الا باحد مادونه او غير ذلك اشارة الى الحالة التي ليس
البناءة التي تصير بها حله لحركة غير طبيعة ولا ارادة والى الحالة التي يكون للعلل التي هي
توفى من العلل واما التا اعني ما يخرج عن ذات العلم ماله مدخل في تكميل علمه على الفعل
فقد ذكرنا سبعة اصناف يمكن ان سمي عليها اسم وهو ان تلك الامور يكون اما
وجوده واما عدمه والوجود يكون اما شيا صغاف الى العلم يمكن من العلم او سما
لاضاف اليها والاول اما شئ متوسط بينها وبين معلولها كلاله واما س لا متوسط وهو

انما وصفها بالماضي او وصفها بالماضي والى الذي لا يضاف اليها ما قبل
لعلها فاما والماتيس محل لعلها فالزمان والعدمه كزوال الاني في الوقت حاضرا
والا في الصف اي حاجته اليه الا في جميع الايام والادم كمنع الادم
تايين وآني وهو الجدل الذي لم يتم ذباغته وجمع ايضا الى ادمه كزحف وادغفه والكنو
الماضي آدي مع الالف والذال او آدي بعد الالف وكسر الذال والذال اعني غير الارادة
والذي في قوله حاجه الضال الى زوال الادم هو الياس الغم السها وهو ضد الصحو وعلى
ما قبل المانع اعرض الباصل السارح ما قد عدى والعدم لا يكون حراما في العلم الموجود
والجواب ان السج لم يعل ان هذا الامور اجرا للعلم بل ذكرها بما لا يدخل في تتم عليها
وضرورها على العمل ولا شك ان العلم مع ما يجمع عن الماثل لا يكون على العمل والى
ان الامر الذي ليس عندنا فاعل هو عدمه بعد وجوده وهو من حيث هو كذا
ام ثاب في العمل فيكون علمه لما هو عليه في حال عدم العلم على عدمه ويصح ان
يكون علمه لما هو عليه في حال وجوده معلول ما يثبت على الاطلاق فيصير حراما للعدم
عن علمه السام اذا كان ذلك المعلوم مراد في العمل قوله وعدم المعلول معلول لعدم كون
العلم على الحالة التي هي بها على العمل فان دأها موجودا لا على تلك الحالة او لم يكن موجودا
لما ذكر الامور الى سمه على العلم ومن ياتسلي وجود المعلول كملها وذكر ان عدم
المعلول معلول لعدم من تلك الحالة اما عدم حال من الاحوال المعسرة في العلم بالعمل
وحدانا ما عدم ذات العلم مطلعا قوله فادلم يكن من موقوف من خارج وكان لما قبل
بداه موجودا او كنهه ليس له على يوقف وجود المعلول على وجودها في المدة كونه فاد
بجوابه فان قيل ان الامور اجرا للعلم بل ذكرها بما لا يدخل في تتم عليها
وجبت عدمه وايتها فرض ابدانها بازا ابدانها فادلم يكن من موقوف من خارج وكان لما قبل
ادلم يكن من موقوف من خارج الى خارج من احوال المدة كونه فاد

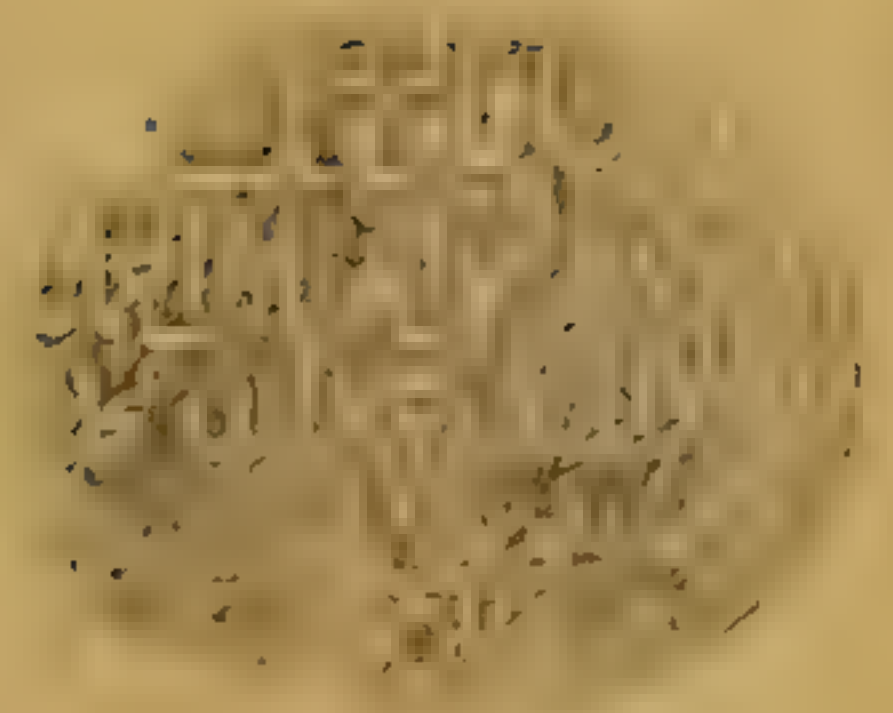
يوقف على وجود تلك الحالة فادواجبت وجب وجود المعلول لانه لم يوقف لا عليها
وان لم يوجد وجب عدمه لانه يوقف على من لم يوجد والى الامر من فرض ابد او وقتا
دون وقت فان بازا مطلعا قوله فادواجبت ان يكون من موقوف من موقوف في كل
ول معلول لم بعد ان يجب عنه سرمد فان لم يسم به المنع لا سبب ان يسمه عدم فادلم
بعد ظهور المعنى اي اواجب ان يكون علمه ما هو موجوده لا اول وجوده ولا اخره ومن
مشابه الحال في كل من لا يحددها حال ولا زول عنها حال ولها معلول لم بعد ان يجب
عنها داما واما قال لم بعد وان فان من الواجب ان يسل وجب ان يجب عنه سرمد
لان مقصوده منها ازالة الاسبعا فان الجمهور يسعدون وجود معلول دائم الوجود
واضا الطبع لوجوده مكد ابني على ان العلم الاول يمنع ان يكون لما منه احوال
مكونا من سرمد ذلك مما سبق على اساره بعد ذلك انصر منها على الحكم بالبحر وازاله
الاسبعا داما عن سرمد الدوام منها بالسرمد لان الاصطلاح فادلم يكن على اطلاق الزمان
على النسبة التي يكون بعض المعربات الى بعض في امداد الوجود فادلم يكن على اطلاق السرمد
على النسبة التي يكون المعربات الى الامور الباقية والسرمد على النسبة التي يكون للموركا
بعضها الى بعض فادلم يكن على ازالة المعلول يكون ما كنهه فادلم يكن على ازالة المعلول
المعلول على سبب ان لم يسم على عدمه بالزمان فلا مصداقه في وضع الاسامي بعد ظهور
المعنى فظهر من ذلك ان المعلول اعم من الحد تبيينه الابداع هو ان يكون من السج
وجود لغز معلول فادلم يكن من موقوف من موقوف فادلم يكن على ازالة المعلول
بجوابه الاصطلاح الترتيب من استعمال الجمهور قوله فادلم يكن من موقوف من موقوف
موقوف فادلم يكن من موقوف من موقوف فادلم يكن من موقوف من موقوف فادلم يكن
العرض من عكس مقصوده هو ان لم يكن مسبوقا فادلم يكن من موقوف من موقوف فادلم يكن
سبب من انصاف لغز الابداع انه ان الابداع هو ان يكون من السج وجود لغز

من غير ان سببه عدم سببها ما وعندها يظهر ان الصنع والاداع سببان على ما
استعملهما في صدر المنطق قوله والاداع اعلى رتبة من الكون والاحداث الاول الكون
موان كون من البش وجود مادي والاحداث موان كون من الس وجود زمني على واحد
منها سبب الاداع من وجه والاداع اقدم منها لان المادة لا يمكن ان تحصل بالكون و
ازمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لا سماع كونها مسوق من مادة اخرى وزمان احقر
فان الكون والاحداث مترتيان على الاداع وموان كونها من الالوه الاول فهو
اعلى رتبة منها وليس في هذا البيان موضع حطابه فاذا ثبت انه الماثل الثالث **تبينه**
واشارة كل من لم يكن ثم كان بين في العمل الاول ان ترجح احد طرفي المعاد صار او
شي وسبب وان كان قد يمكن في العمل ان يذيل عن هذا البين وينفع الى ضرب من
البيان وهذا الرجح والخص من ذلك الس اما ان ينع وقد وجب عن السبب او بعد
لم يحكم على مولى حد الامكان انه اذا لوجه لا متاع عنه معدو الحال في طلب سبب
الترجح جذعا ولا ينف فالحكي انه يجب عنه في المحدث لا يكون واحا هو ممكن والممكن معص
في مرجح احد طرفي وجوده وعدمه على الاحوال علم مرجح لذلك الطرف وهذا الحكم اولي و
ان كان قد يمكن في العمل اي يمكن للعمل ان يذيل عنه وينفع الى ضرب من البيان حال
الممثل بكنتي الممران المساوئين اللين لا يمكن ان مرجح احدهما على الاخرى من عرش اخر
ينضاف اليه والى غير ذلك مما يجري مجراه وذكر في هذا الموضوع ثم ان صدور ذلك الرجح
عن تلك الاله اما ان يكون واجبا ولا يكون مل كونه محاذ لا لوجه لان كون مستغنا مع
وضووعه فان كان محاذ عا د التظام في طلب سبب مرجح جدعا اي جديدا وحداثا
ولا ينف مل بودي الى الامتياز بعد مل سبب الى سبب اخر لا الى سبب ما ولم نر من ان لا
كون ما وضو سببا بسبب وموج فاذن صدور الرجح عن السبب الاول واجب والمطل
ونظير من ذلك ان عدمه مالم يجب صدور المعول عنها لم يوجد المعول و هذا بعد سبب

الكون وجب له ما كان في وجوده من سببها ما وعندها يظهر ان الصنع والاداع سببان على ما
استعملهما في صدر المنطق قوله والاداع اعلى رتبة من الكون والاحداث الاول الكون
موان كون من البش وجود مادي والاحداث موان كون من الس وجود زمني على واحد
منها سبب الاداع من وجه والاداع اقدم منها لان المادة لا يمكن ان تحصل بالكون و
ازمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لا سماع كونها مسوق من مادة اخرى وزمان احقر
فان الكون والاحداث مترتيان على الاداع وموان كونها من الالوه الاول فهو
اعلى رتبة منها وليس في هذا البيان موضع حطابه فاذا ثبت انه الماثل الثالث **تبينه**
واشارة كل من لم يكن ثم كان بين في العمل الاول ان ترجح احد طرفي المعاد صار او
شي وسبب وان كان قد يمكن في العمل ان يذيل عن هذا البين وينفع الى ضرب من
البيان وهذا الرجح والخص من ذلك الس اما ان ينع وقد وجب عن السبب او بعد
لم يحكم على مولى حد الامكان انه اذا لوجه لا متاع عنه معدو الحال في طلب سبب
الترجح جذعا ولا ينف فالحكي انه يجب عنه في المحدث لا يكون واحا هو ممكن والممكن معص
في مرجح احد طرفي وجوده وعدمه على الاحوال علم مرجح لذلك الطرف وهذا الحكم اولي و
ان كان قد يمكن في العمل اي يمكن للعمل ان يذيل عنه وينفع الى ضرب من البيان حال
الممثل بكنتي الممران المساوئين اللين لا يمكن ان مرجح احدهما على الاخرى من عرش اخر
ينضاف اليه والى غير ذلك مما يجري مجراه وذكر في هذا الموضوع ثم ان صدور ذلك الرجح
عن تلك الاله اما ان يكون واجبا ولا يكون مل كونه محاذ لا لوجه لان كون مستغنا مع
وضووعه فان كان محاذ عا د التظام في طلب سبب مرجح جدعا اي جديدا وحداثا
ولا ينف مل بودي الى الامتياز بعد مل سبب الى سبب اخر لا الى سبب ما ولم نر من ان لا
كون ما وضو سببا بسبب وموج فاذن صدور الرجح عن السبب الاول واجب والمطل
ونظير من ذلك ان عدمه مالم يجب صدور المعول عنها لم يوجد المعول و هذا بعد سبب

[illegible]

علا لانهما بل يجب حاله اخرى اما اذا كان العلول ثوب واحد فلا محالة يكون ذلك
الا مغلوبا ولم يرد منه الكثير في باب العلل كما روي **وَقَبِيهَا ت** قال قوم
ان هذا الشيء المحسوس موجود له واجب لنفسه كلك اذا دكرت ما قبله شرط واجب
بوجوده كذا المحسوس واجبا وتكون قوله لا يجب الا عين من القوى في حظه
الا معان اقول ما قال احرار بل هو الوجود المحسوس معلول لم افرقوا بينهم من زعم
ان اصله وبنفسه غير معلول لكن صنفه معلول وسواء قد جعلوا في الوجود واجبا
وان حصر ما سبحانه ذلك ومنهم من جعل وجوب الوجود لنفسه اذ لا يشاء وحصل
غير ذلك من ذلك وسواء في حكم الدين من علمهم ما رزقوا من الله في وجوب
احسان الموجودات وامكانها وندما وجدوها وان يقبض على ما هو الحق عنده منها واول
احكامهم في الشيء عن المورث الذي هو موجود لنفسه واجب له امر واحد ام اكثر
من واحد والعالمون ما اكثر من واحد افرقوا الى فاعل ما ينافيه الموجودات المحسوسة
والى فاعل ما ينافيه ذلك فالفرق الاول زعمت ان الافلاك والكواكب ما شاكلها و
مما بها ونفسها والعناصر كلها ما واجبه فدمه وان الممكن الحادث في العالم مواكف
والمركات وما بينهما لا غير والشيء رد عليهم مدركا من شرط واجب الوجود وسواء
واحد غير محتاج في قوامه الى شيء وغير معصم بحسب الحد والمماسه ولا يجب المعنى والقوام
ولا يجب الكنه الى اجزاء والى جنات ولا الى ماسه ووجود وان جمع ما هو موصوف
من ذلك ممكن ثم استشهد على اصح كون هذه المحسوسات الموصوفة بذلك ببادي ما
عنه عن غير ما يؤوله لا احب الا لعين في حده ابرهه من عدم حواء عنه من حكم باستناع
ربوبه الكواكب لاولها فان الامكان اقول ما واما الفرق الماسه العايله فان منذ
المحسوسات ليست بواجبه ما عالمون ما ينافيه فدمه من دم ال ما موصول محده
عن ظهوره ككثر من الدما ومنه من دم الى انها اجزاء من اجزاء ما منفعة بالبنوع



محله لا اشتغال وسم اصحاب دمع اطلس واما محله بالذوق وسم اصحاب الكلط وسم
 من دسب ال انها غصه واحد هو ما او سوا او كاره او غير ذلك ثم استرا على ان هذا محسوس
 فانه من تلك الماده حادته معلوله واشبهوا على مناره لها واجه اما واحده او ثنتين واحده
 اما العالون ما بها واحد هم بعض العالين بالسوي المحرود وجمع من قال بالاجزاء او
 بالعض الواحد واما العالون ما بها ثنتين واحده هم من حمله العالين بالسوي المحرود وسم
 الكثرانيون الذين قالوا ان الماده جسمه سوي وزمان وخلق ونفس والاما العالون
 بان الماده لبس لواجه وان الواجب اكثر من واحد هم العالون وجوب الوجود لخص
 خير وشر وبعده عن عهدها ماره بيزدان واسر من ماره ما نور والظلمه واشبه رد على جسمهم
 مدكر المراهق على ان واحد الوجود واحد قوله ومنهم من قال على ان واجب الوجود
 واحد ثم افترقوا فقال ليس منهم انه لم يزل ولا وجود شي عنه ثم ابدا واراد وجود شي عنه
 ولا يلايه الثالث احوال محرود من اصناف سبب في الماضي فانه لما موجوده بالعلل
 حل واحد منها وجه فالحل واحد يكون فانه لما له من امور متماثه حله محصور في وجود
 ما هو او ذلك في وان لم يكن حله حاصره لاحادها ما فانه في حكم ذلك وكف يمكن ان يكون
 حال من بين احوال توصف ما بها لا يكون الا بعد ما نهاله لم يكون موجوده على ما نهاله
 فمقطعها ما نهاله لم يزل وقت محرود عدد ذلك الاحوال وكف رد اد ما نهاله
 له وقت مولاه من قال ان العالم واحد حين كان اصلح لوجوده ومنهم من قال لم يكن وجوده
 الا حين وجد ومنهم من قال لا سئل وجوده بحسن وبس احوال العال على ولا تسئل عن لم
 فولا مولاه لما فرغ عن ذكر احوال العالين فان الواجب اكثر من واحد شرع في احوال
 العالين ما به واحد وسم بعد العالهم على ذلك امر فوا فرقتن دسب احدهما الى ان بعد
 مسبوق بالعدم سبعا ز ما وسم المسطور وكثر من سائر الملين والانه الى ان بعض
 ما عداه غير مسبوق بالعدم الا سبعا بالذات وسم جمهور الحكماء قالوا الفز الاول ان

واجب الوجود لم يزل غير موجود شي ثم ابدا ووجد العالم باراده واجبو على ذلك بان حال
 لم يكن كذا كذا لزم القول بحدوث الاول لها ما دسب الحكماء وسبب الامر منها وجوب
 كون تلك الحوادث موجوده بالعلل لان كل واحد منها موجود فاذن يكون ما لا نهاله له حله
 متخصه في الوجود والاختصاص في سبب سبب عدم الساسي وان لم يكن لها حله حاصره لاحادها
 في الوجود فانه في حكم ذلك عدا لبا على ان الحكم على كل واحد هو الحكم على كل الاحاد وشر
 اسار الى هذه الحكي ببوله موجوده بالعلل الى قوله فانه في حكم ذلك ومنها اسراع وجود كل
 واحد من الحوادث كنه معرفت الوجود على انقطاع ما نهاله له من الحوادث السابقيه ولا يولد
 المهره غير المسامحه بمنع ان بعض اسار الى هذه الحكي ببوله وكف يمكن ان يكون حال من
 هذه الاحوال الى قوله فمقطعها ما نهاله له ومنها وجوب راد عدد الحوادث محدد كل
 حادث ولا ماسي بمنع ان يزداد ويصغر والى فتح الحكي اسار ببوله لم يزل وقت محرود
 عدد ذلك الاحوال وكف رد اد عدد ما لا ساسي ثم ان هذه الفز الاول او الطويله على كنه
 حدوث العالم بالوقت الذي حدث منه ذوق سائر الاحداث التي يمكن فرضها ما لا ماسي فله
 وبعد امر فوا بحسب الاحوال الممكنه في ال فاعلى ثوب الشخص بالوقت المعين اما لذار
 ذلك الوقت وبعدها على اول شي عرهما والى فاعلى نفي الشخص وبالحسنه لافز بن تايه في
 الشخص ومن مبدى سبب العال وحده لافز فاذن الفز المذكوره امر فوا الى ثلث فز
 فزوا عرفوا شخص ذلك الوقت بالحدوث ووجوده على ذلك الشخص غير العال وسم جمهور
 فوا المهره من المظن ومن حركي حراسم ومولا اما مولون بمخصه على سبيل الاول
 دون الوجوب ومحلون على الشخص مصلحه يعود الى العالم وفزوا فوا الشخص لذار
 الوقت على سبيل الوجوب وجعل حدوث العالم في عمر ذلك الوقت ممسالا لا وقت
 كل ذلك الوقت ومول الى القتم بيلي لمعرفه فاكبكي ومن بعد منهم وفزوا فوا
 بالخص خفا من العز عن العلل بل ذمير الى ان وجود العالم لا سئل الوقت لاشي اخر

لا صدور الفعل عن التا عمل اصلا واما جود في جميع اوقات وجوده واعلم ان المعدل
الذي لا يتولد بالارادة المجردة لا يتولد بجدوى غير الفعل اصلا مع قولهم انما يكون
بعض الاوقات اصلا لصدور واما ما سماع الصدور في غير ذلك الوقت فلما فرغ السمع
عن ابطال القول بجدوى وابطال القول بان لا يجدوى اسارا الى نفس القولين الصا
قول بجدوى فقال وسواء جعل الجود لاهل من الفعل وقتا ما لم يسمع القول بصدور
بعض الاوقات او معنى صرورة الفعل متا بعد كونه ممسعا او غير ذلك مما لم يرد
بحسب اصطلاحاتهم او حله لاهل كيتج فان زال عند الوقت الصالح او اسماح
زال عند وقت الامكان او غير ذلك بحسب اعتبارهم فان القول بجمع ذلك قول بجدوى
سواء بطلنا **قوله** قالوا فان كان الداعي الى تعطيل واجب الوجود عن اعادة العمل
ويكون موكول مسوق الدم لا محالة هذا الداعي ضعف قد اكتفى له في الاصل
ضعفه على انه قائم في كل حال ليس في حال اولي باجبات ليس من حال واما كون القول
يمكن الوجود في نفسه واجب الوجود لعدم نفس ما مضى كونه دائم الوجود لعدم
علته ولا فرغ عن الاسارة الى عدم الفعل ما هو من حجاب الفعل وابطال القول كذا
اراد ان يشهد الى ضعف حج التوهم وحجهم ايضا سمي الى ما سئل بالاعمال الى ما سئل بالفعل
لما سئل بالاعمال هو قولهم ان فعل الماعل الحمار بحسب ان يكون مسوقا بالعدم واما سئل
بالفعل هو قولهم الفعل في نفسه يمنع ان يكون الا محذورا ذكر ان الداعي لهم الى القول بالعدم
مع كونه مشملا على الهام امر شنيع وهو تعطيل الواجب حل ذكره مما لم يزل عن فاض
الحزب الجود ان كان كون الفعل مسوقا بالعدم هذا عرض ضعف ومع ذلك هو حال
في كل حال سواء حدث الفعل في الوقت الذي حدثت اولي وقت اخر قبله او بعده من غير
مخصص واولوه لذلك الوقت دون غيره وان كان الداعي لهم الى ذلك موقوفهم الفعل
في نفسه مع ان يكون غير حدث انما يثبت في صدر الخط على سادته وبين كنهه

يمكن ان يكون دائم الوجود ثم انما شغل ما حجاب عن الحج الله الكثرة عنهم على الاستماع
وجوده خواش لا اول لها وبيان وجوده الخط فيها **فقوله** وانما يكون غير المسامح لاهل الوجود
كون كل واحد منهما موجودا هو مسمو فضا ليس دمج على كل واحد حكم صحيح على كل
مخفى ولا يمكن صحه ان حال الفعل من غير المسامح يمكن ان يدخل في الوجود دون كل
و يمكن ان يدخل في الوجود بمسائل ما من على الفعل على كل واحد شارح ان يكون
عن كونه اولي وهو مسمو بول يصح حكم على كل واحد صحيح ان حكمه على كل واحد بعض
سواء كان دخول غير مسامح في الوجود زمان دخول في الوجود من الوجود و
ما يصح من مسامح ما هم مسمون مدور بغير مسامح وان كان في كل حال
الوجود بحيث لا يبيح له مدور كرحه الى الوجود وقوله قالوا لم يزل غير المسامح في الوجود
الى مدور فاما مدور ما الاشياء بعد شي وعبر المسامح المدوم قد يكون في كل حال ولا شغل
ذلك كونه غير مسامح بالعدم اسارة الى الحجاب عن الحجاب والاهل غير المسامح او
كان مدورا قد يمكن ان يزد ونقص بالاتفاق كالحكاية المستقلة الى منقص كل يوم
وكملوا ما الله الى زيادة على مدوراه مع كونها غير مسامحين عديم والحكاية
الى كلامها بها ليست بموجودة جمعا في وجب من الاوقات فاذا زادها لا يكون في ما
في كونهما غير مسامحة وقوله واما موقف الواحد منها على ان يوجد قبله بالاهل او
احياج في منها الى ان يقطع الله بالانتهاء له فهو قول ما دب فان معنى قولنا كذا الوقت كذا
سواء ان ايشن وضعنا ما بالعدم والكام يمكن نصح وجوده الابد وجود المدوم الاول
وكذلك انما احياج لم يمكن اليه ولا في وقت من الاوقات صحيح ان حال ان الاخر كان
موقفا على وجوده بالانتهاء له او محال الى ان يقطع الله بالانتهاء له بل اي وقت رخص
وجدت بينه وبين كون احراز اشياء مسامحة في جميع الاوقات منقصة لا سيما والجمع
عند كل واحد واحد في شئ يثبت في الوقت ان يرم بوجود الابد وجود اشار كل

واحد منها في وقت اخر لا يمكن ان يحصى عدد ذوات ذلك في هذا المعنى السارح في انه يمكن
او غير ممكن فكيف يكون معدوم في ابطال نفسه اذ بان بغير لفظها بغير الاسطر المعنى في اشارته
الى الحوادث عن الحوادث وحوادثها معنى لوقت الحادث المسمى على انفسها بالانها له
او احصاء الى ذلك ان كان موافق لزمانها في وقت ما بعينه لم يوجد هذا الحادث
فانه ولا شيء من الحوادث وان وجود الحادث المسمى في ذلك الوقت موافق على ايضا
بالانها له من الحوادث او كان هذا الحادث محاسني وجوبه الى انفسها بالانها له
بعد ذلك الوقت الى ان انتهى الزمان فيقول حادث ومع ذلك مصادر على المطلقان
وجود مثل هذا الوقت هو مطلوبهم والى ان كل وقت يرضى فيما مضى فلا يمنع منه ومن
الحادث المسمى من الحوادث الاعداد مساواة وان كل وقت وجميع الاوقات عديم
واحد في جميع الاوقات في الحكم كونها وان كان معناه ان الحادث المسمى يوجد
الاعداد انفسها بالانها له في هذا المعنى السارح في قوله فالواجب من اعتبارها بانها على
ان يكون الصانع الواجب الوجود غير مختلف النسب الى الاوقات والاشياء الحادثة
عنه كوما اولها وما يلزم ذلك الاعتبار لروما واسا الا ما يلزم من اختلافات يلزم منها
ببعضها التفرقة لما فرغ عن الاحتمالات والحوادث وكرما هو الكامل من بسبب الحما
منها وحوادث الواجب لا يختلف نسبه الى الاوقات والى معلولا الاوله معنى القول
وما يلزم ذلك لروما واسا معنى النسب العكسه والاجرام الحله الا ما يلزم من اختلافات
يلزم منها معنى الحركة السريده فيبعض التفرقة معنى الحوادث الموصيه قوله فلهذا هي المذاهب
والتي لا يخفى عليك دون موكد بعد ان يجعل واجب الوجود واحدا مراد ان
السارح في العدم والحادث سهل اليأس الى السارح في وجوه واحده الوجود وكثيره
ان ذلك لا يلزم التماثل فيه وليس مراده ان سلسلة الحدود والقدم عليها يملك الحما
السادس في الغايات ومبادئها في الترتيب

قال الفاضل السارح غايه التي باله حركه متى وصل اليها وصل اليها وقف والصور
ان ذلك هو غايه الحركه لفظ اما الغايه المطلقة هي اعم من ذلك وهي بالاجله بغير المعلول
عن علمه انها علمه ثم قال وبه النمط يسئل على ثلث مقاصد احدها بيان ان كل فاعل
بالنفسه والارادة هو مسهل على واما ثانيا ابيات القول وثالثها بيان ترتيب الوجود
والعدم الاول لانه تام لما قبله معنى سلسلة العدم واساس لما بعده بيان الاول هو ان
الباري ان لم يكن مستظلا بغيره لم يكن فاعلا بالنفس والارادة وح كان موحدا وذلك
لأنه القول بالعدم وانما صدر العالمين بالحادث الذي عليه يقولهم هو قولهم ان البار
اراد في الازل خلق العالم في وقت بعينه وباطال انه يفعل بالارادة منفع به العذر
وبان الثاني هو ان كون حركات الافلاك شوقية تشبيهه الذي به يسئل على وجود القول
الواجب لحدوث ان حركاتها ليست معناه بالساعات وذلك انما يجب بان حال
لوحات حركاتها لاجل الساعات ثابت في مسجلها وبالعالي لا يكون مستظلا بالمثل
واقول ان ما يجب الوجود بعد الاول في النمط الرابع فان من الواجب ان من كنه
بديته فذلك ذلك في النمط الذي ملق المسهل على الصنع والاداع ولما ذكر الانبياء
كان من الواجب ان يشر الى غاياتها بعد اما لا ساره الى احكامها الهية وهي ان اي
انما علق لا يكون لافعاله غايه وايهم يكون لافعاله غايه ثم اسار الى غايات افعال
الصف الثاني فدل ذلك على وجود موجودات مترتبه في بياتها تلك الافعال
بل لوجودها الصف من انما علق وساق ذلك الى النمط الخامس في اثبات كمال الوجود
ثم في ترتيب الوجود والازل من المبدأ الاول الى المرتبه الاخره ولذلك وسم النمط
بالغايات ومبادئها في المرتبه **تبين** في قوله ما الغنى الذي انما هو الذي يكون
عمره يسئل في خارج عنه في امور ملته في داه وفي صمات ممكنه من داه وفي صمات له
اضافه لذكره في حاج الى شي اخر خارج عنه حتى يتم له داه او حال ممكنه من داه مثل

نقل او حسن او غر دك او حال ليا اضا فاكلم او عالمه و قدره او قاده هو
فقر محاج ال كسب . و اعرف معنى الغنى والمعصود ان مرعا . معناه المحمول على
المبداء ال بعضى ان لا يكون لغزله عا به بيا به لدا . و اعلم ان صواب الشى سببهم
الى ما موله فى نفسه والى ما موله بسبب وجود غره . و الاول سببهم الى ما من سانه ان يرحل
منه الى غره . والى ما من من سانه دك و منه طه اصناف الاول هو الهبات الممكنة
من ذات الشى و الكا هو الهبات الهاله الاضافه و هى طالات الشى فى نفسه من مبادى
اصافات له الى غره . و الثالث هو الاضافات المحضه والشى ذكر ان الغنى الهام هو الذى
لا سبب لغزه الى طه اشياء واه و الهبات الممكنة من داه و الهبات الهاله الاضافه
و لم يدكر الاضافات المحضه لانها مغلطه الوجود لغزه فام لما ذكر ان الغنى هو الذى لا
سبب الى هذه الاشياء لغزه . و كذا ان ما سبب الى سى من هذه الاشياء لغزه . فهو ليس بشى
بل فقر محاج الى كسب و هو الكلام ككسب نقص لا اول لوان الاول مضه قال الهامل
اشوح قوله من فقر شى من هذه الامور الى غره هو فقر محاج الى كسب كلام يح
على ما وزن الخطاب فاه لا معنى للغزله الاضماره فى احد هذه الامور الى الغزله و هو
معنى الكلام انه لو اضر الى سى من المله الى الغزله لا فقر فيها الى الغزله و معلوم ان ذلك
ما لا فاده . و ان كان يرد بالفقر سنا اخر طاه من افاده . و قوله كلام هذا
الفاضل بعضى ان يكون كل مضه موضوعها و محمولها شى واحد خطابا على ان قولنا
الفقر الى سى ما فقر ليس بكرر لان الموضوع هو الفقر المبداء و المحمول هو الفقر المطلق و
ذلك جرى مجرى قولنا الموجود فى شى موجود و ايضا به الفاضل السامح قد صدر شرحه
له الفصل فان قال المعصود من به الفصل ذكر ما به الغنى و هو الذى لا فقر الى
الفقر لا الى داه و لا الى سى من صباه الحسنة و ذلك بعضى ان يكون قوله الغنى هو الذى
لا فقر الى الغزله فى هذه الامور شسبها بعضه مشمله على موضوع و محمول بمعنى واحد

لان المحذور و الغنى واحد و ادان كدك فلا محاله يكون ما سبب الى المحذور ما سبب الى
المحذور و ما سبب الى اضا سنا و احدا و يكون طاه به اجار يا جرى قول من قول الانسان
هو المحول الى طه و ما من المحول الى طه ليس ما سبب الى طه بل هو الذى لم يجر الاول لغزله
مستقلا و الكا خطابا مستكرا مع كونهما فى الحكم واحد ابعين لوان ان السجده قال فى الاول
ان الغنى هو الذى لا سبب لغزه . و قال بعد . فمن احاج الى غره هو فقره و ان من كذا
ان قول و من على لغزه هو فقره لان قولنا لفظا و كان الخواب انه لما كان فى
الاول فاصدا للغزله لم يرد الا احاج لئلا يكون معرف الغنى به لغزله فاه طاه بل
و رد الغنى الذى قام مقامه فى افاده . معناه . و لما لم يكن فى الكا فاصدا للغزله و رد
الاحاج لعلم انه استعملها معننى متا ربس تنبيه . علم ان الشى الذى اما يحسن
ان يكون سى اخر و يكون ذلك الشى او اولى من ان لا يكون فاه اذ لم يكن عنه ذلك
لم يكن ما هو اولى و احسن به بطلها و اصالح لم يكن ما هو اولى و احسن به بطلها
قال ما فقر الى كسب . و ان فاه من المظن طاهى انعال البارى حل ذكره
باحسن و الاول و هو قبولون اتصال الشى الى الغزله حسن فى نفسه و فعله اولى من كذا
فلا حل و ذلك حل الله الخلق و الشى ادان فبه على ان به الكلمه فى حق الله تعالى
منص لا سنا و الفضائل الله و بزره . ان الشى الذى يحسن به ان سبب لغزله و يكون
ان سبب احسن به من ان لا سبب فانه ان فعل فان ما هو حسن به فى نفسه حاصله و
فان ما هو احسن به من سى اخر ايضا حاصله و ما سبب الى احد منها مطلقه و الاخرى
فاله اضا فاه الى شى اخر و ان لم يفعل لم يكن ما هو حسن به حاصله و لا ما هو احسن به
من سى اخر و طه من ذلك ان ما من الصنف له يستفد بها ذلك الشى من فعله و فعله
غره فاذن قول داه مستلزم حل فقر الى كسب تنبيه . فابع ما سبب الى
الامور الهاله كاول ان سبب شسها محاله لان ذلك احسن ما يكون فاه لئلا

ون ذلك من المحاسن والامور الالهية بالاشياء الشرعية وان الاول اكنى لعل ساسا
وجعل في وان لفظة لمية في التصريح بالمقصود الذي او مانا له في الفصل المتقدم و
مركبها لما قبله و مرادوا واضع وقد جعل الحكم عاما مساو لاجمع العالم الذي
ما به ابدوا بها او بلها مع ابد اعتمادا سلب الاله عن فعل اكنى الاول جل جلاله
مطلبا لان الاله على الذي فعل لواء هو غير نام من وجهين احدهما من حيث مصدر وجود
ملك الاله فان ذلك معنى كونه مستقلا بملك الوجود والتمس حيث سم فاعلمه
عامة ملك الفناء فان ذلك معنى كونه من حيث واه ما يصافي فاعلمه و اكنى الاول
لما كان ما باده واحد الاكثر منه ولاسي قبله ولا معه فاذن لا غناء لعل له بل هو باده
فاعل وعاء للوجود **فقد تبيين** ان الاله الملك اكنى موافق الحق مطلبا
ولا معنى عنه في شي وله ذات حل في لان في او عا منه واه فعل في غير هو له
ملوك وليس له الى في في في سياتي الكلام معنى ان رسم هذا الفصل بالبنية و
الذي منه بالذنب ولا سلك وان السدم والباخر هو وضع من الساكنين وهذا
الفصل مشتمل على تعريف معنى الملك وقد اعبر منه لثمة اسما احدها كونه غيا مطلقا
وسوسبي والتمس افعار حل في حل في الاله ومواضاي والثالث كون حل في
وهو ايضا اصافي وعلل ذلك كون حل في منه فانه لما كان كونه عاء للاسما هو كونه
فاعلا لها معنى مع لعل كون الاسما له يكون الاسما منه **تبيين** ان الاله الملك اكنى موافق الحق مطلبا
افاد ما معنى لا يعرض لعل من هب الساكن لمن لا معنى له ليس كواد او لعل
من هب يستمع معاني وليس كواد وليس المعروض له عنان وغيره في الاشياء
من هب والمحاسن من المذمة والوصول الى ان يكون على الاحسن او على ما ينبغي
من جاد الشرف والياد او ليجن ما لعل مستعص عمر جواد فاكواد اكنى هو لادى
من هب الفوائد الاشرف منه وطلب مصدي شي يعود الاله واعلم ان الذي لعل

سما لولم لعل في ووم حسن منه هو ما منه من لعل شخص في هب واه في كواد
وقد اعبر منه اسما احدها معنى لا فاد واه ان يكون منه لعل شخص في هب
للمعنى ان يكون مستقلا من غوبانه موثر بالاساس الاله وان لا يكون المعروض وبالي الكلام
بيان للمعروض وهو ط قال الفاعل السامح لفظه معنى محله راوبها مارة وكنى المعنى
فانما الاله العلم ما معنى وماره الاذن الشرعي فاما الالفاح ما معنى والحق لا تقول
باكنى الشرعي ولا ملق بهم التفسير الكا ولا معنى لها سوى يدين والقول به الكلام
معنى كون جميع الحرف المستقلين تحت اللفظة في الجاهلية اما معن له لولون باكنى
المعنى واما فيها معنون بالاذن الشرعي على ان المعن له والتمس ليسوا بغيره عن اللفظ
عاه في الباب انهم اسئلوا على سبيل التل الا صلاحي بازا به من المعنين لكن
ذلك ما دل على كونه في اصل اللفظ والتمس في معنى اخر معمول عنه وكنت لا وعلاء
اللفظ حسا وكر واهنا من افعال المطاوعة بقول بعينه طلبة فابن في حصول كونه
فانكسر وهو قريب ما ذكرناه واعلم ان الترح في اسما في الكلام الذي اسكنه
اكنى اص والعوام وجرى مجرى التلكت مثل ما ذكره في الفاعل لا ملق باسما له لا مل
على عصبية او حسا او فله اضاف جاشا عن ذلك ثم انه قال الفصل الى اتصال
الفائدة الى الفهر لولم كن معن في كواد لوجب ان مال لجر الاله سبط من سبط
ووضع على راس عدد انسان ما فاب ذلك العدد انه جواد مطلق لمصون ما معنى
لم يصدر من كواد بالذنب لا يعرض والكراب انما يكون من مصدر عه كواد بالذنب
لا بالعرض واما حصول ما معنى لم يصدر من كواد بالذنب لان الى صل منه بالذنب
وذكر كونه الطبيعة وهي اسما مارة حل منه لثمة لا اتصال حال غير واما وقع على
راس انسان انما مالا اتاني يكون بالعرض ثم ان الوقوع على الراس لا معنى
لموت بالذنب بل معنى اخلاص وضع لا عفا وللموت سبط اخر لثمة بالذنب

ان مثل النظام العقل في العلم الساب مع وجه الواجب الالهي سفين منه ذلك النظام
على رمية في محاصلة معمول لا فضا له وذلك هو العناء وهذه حكمة مستهدى سبل مصلحتها
لما بين ان العقل العالي لا يفعل لغيره في الامور السافله وجب عليه ان بين النظام
المساوي في الوجودات العاليه العائده كمن صدر عنها اذ لا يجوز ان يكون صدورها
مصدرا واراده ولا بحيث يتبعه ولا على سبيل الاتفاقي او الجواز قد ذكر في هذا الفصل
ان مثل النظام العقل في مثل نظام جميع الموجودات من الاول الى الابد في علم الكبار
السابق على تمام الوجودات مع الاوقات الممره غير المسامحه التي يجب وطق ان يسع
كل موجود منها في واحد من تلك الاوقات بمعنى افاصه ذلك النظام على ذلك الكبر
والفضل والذات المفضيه في جميع الاحوال سفل ذلك التيفاض بها وهو المعنى هو
عنا به الباري في مخلوقاته ومدى جملته وعد بيان بفضله مما بعد قال الفاضل الشارح
المقصود من هذا الفصل التمهيد من ان كل فاعل بالصد والاراده هو مسهل ببعده
وجه نظم الفصل ان حال لو كان المادي فاعلا باراده لم يكن عنا ولا ملقا ولا جوازا
والتوالي بالانسان باطله فالمقدم ببيان البرهانه ان من فعل باراده فاعله اولى به
فاذن هو مسهل ببعده وذلك ساقى البقي وساقى الملك ايضا لا عباد معنى العنى في حده
وناقى في الكبر والذى لا يفعل لغيره لا حاله انما فعل لان الفعل في نفسه حسن لا يعال
المنع الى العمل لا ما سول الامان به نزمه وعدم الاتقان لوقعه في استحقاق الدم وح
معد الاستعمال ولما عت ان الفاعل بالاراده مسهل جب ان العالي لا سفل لاجل
السافل ولما عت ان الله ليس فاعلا بالاراده وقد افترقا على عنايه وجب تفسيرها
بالاسفل ذلك واقول ليس المقصود من هذه الفصل هو ان كل فاعل بالاراده
مسهل بل هو مقدم في ايات المقصود والمقصود هو بغير العرض عن العالي المبادي
العاليه لان العظم لما كان مستلما على ذكر العائات وجب الابداء بالمبادي الاول

اعائات نظام الامور العقل من الفصل ان الشئ اختار من حساب غير الالهي
العقل عليها هذه الحكمة لانها لا ساد كغيرها فيها ومعانيها والى على نبي العرض عن عقله
وقدم العنى لانه اول على ذلك ففسره في الفصل الاول وابتد المطبوع ووجهه في
مصلحتين بعد ثم صدر الباقين في مصلحتين بعد وذكر في الفصل السادس والثامن ان
ان على اداء صدق العرف وحسن العمل فان العنا مستحلا ولما كان الساب مساويا
لغيره الاول من المبادي العاليه جعل الحكم عاما ولما كان محرك الاطلاق بحسب النظر
الظاهر منسوبا لها مع انها باع لاراده بقرن ان المبادي التي ظاهرا منها هي ليست ما
بما شرحت كلها ولما فرغ من ذلك ذكر ان نظام الحساب مع نبي العرض عن مباديها كانت
صدر عنها وذكر انه موالي معرفته بالعنا ثم قال الفاضل السادح والحكمه مدبرها
خطابه لانه ما معنى انه يلزم ان لا يكون عنا ولا ملقا ولا جوازا فان عتبه انه متى فعل
ما وجب عليه لم سحى الذم فان الزام الشئ على نفسه فان التالي غير المقدم ولم لا يجوز
ان يكون الله به مستند الاولوه لنفسه او دفع المذمه لتفعله فان التراجع لم يسع الا فسه
وان عتبه شيا اخر مبينه فظهر ان الحكمه خطابيه من باب الطامات اقول وهذا ايضا
يدل على انه رى كبره التي خطاه والجواب عن قوله ما معنى قوله الباري لو فعل بالاراده
لم يكن عنا ان حال معناه انه لو فعل على وجه مسهل لم يكن فاعلا باراده بل كان كالسفل
فان الحاصل لا يملك حصوله وعن قوله لم لا يجوز ان يكون الله مستندا للاولوه او دفع
المذمه ان حال لان المستند ليس لا يكون ما ان لم يكن ذلك الشئ والحكمه بان الاتفاقي
من باب الطامات او ليس منقوض الى من نظر في الطامات وانصف **تنبيه**
قد بينت ان الحركات السماويه قد سفلت باراده باطله وماراده باجره وعلم
ان بعد الاراده العله لمظنه الاول حيث ان يكون دائما على متارده فان كانت
مستلحه يجوز مفضلها لم يجرها ففرقت اراده ما شئت العنايه المذكوره وان لم

ان الله تعالى ليس بما يجد وينصرف على انقطاع او على اتصال بل ان يكون محصل
 الطبيعة او معدومها والامور الدالة لا يجوز ان يقال لم ير شي لما منود ام حصل ولا يجوز
 ان يقال لم ير بل حاصل وهو مطلق بل قالها جازية خشيته ليست حرة ولا فنية او كسيلة
 وليس نسب افعال ما ذكرناه الى الاجسام السماوية ثبت فهو مساو الى اجسامنا الى ان يحصل
 منها حيوان واحد فاعلمه حالنا لان نفس الواحد ما مربوط به من حيث تتمه لطلب
 مبادي الحال منه ولو لا به التمايز من ساسين وانما نفس السماوية صاحب الارادة
 اخرى وصاحب ارادة طه سعلن بالسال من استقال ان كان وانه سرتة قال
 انما فعل السارح شيخ ابي العزول في هذا النقط باربع حرق وفي الفصل مع اربع اصول
 بعدة يشتمل على الطريقة الاولى وايقول انه لم يصد انساب العزول اول مقده بل قصد
 بعد معنى الفقه عن افعال المبادي العامة وكرهات افعال القوى المحركة للاملاك والزم
 من ذلك انساب العزول بعد انما مقصده بيان ان المد الفاعل في حركة السماوية نسبته
 غير علمية وهذا الفصل مسهل عليه وتقرره ان يقول قد تبين في النقط الثالث ان الحركة
 السماوية متعلقة بآراء اثنين طه ووجه وسن ان هذا الارادة الطه المطلقة الاولى معنى
 الارادة التي لا تعلق لها بامر حسي ابي مبعث الارادة ان الحركة عن القوى الجسمانية
 نسبتها يجب ان يكون وابا علمه بتأثير التوام فان الاجسام وهو الا لا تصور بالكلية
 وذلك لاداب اما ان يكون قابله لكونه لفضله الداسة وان لا يكون والاول هو
 مسي العمل وانما هو ليس بالنفس كمن محرك السماوية كوزان يكون عتقا لاشه امور
 الاول ان العمل المحض لا يصحبه فقر فكون ارادة شبهة بالقضاء المذكورة وقد تقرره
 في اخر النقط الثالث ان الحركة السماوية طلب ما اراده ما هو احسن واول به والسا
 ان ارادة العلي عام ليس بما يجد وينصرف على انقطاع او على اتصال بل ان يكون محصل
 الطبيعة او معدومها والامور الدالة لا يجوز ان يقال لم ير شي لما منود ام حصل ولا يجوز

الشبهة الاخيرة اعني الجوده حصة فاعلم ان كوزان سال فان تمام رل انما يشهد
 محصل او سال فان حاصله وسوم حصوله طالب بل يكون قالها جازية خشيته ليست
 جنة سفره ولا فنية ولا كسيلة لان الطنوت والحمدات انما يكون بسبب العواشي الجسمانية
 وهي بمراد عنها والحركة السماوية خلاف ذلك فانه مراد لا مورج به يجد وينصرف على الاتصال
 وقد يحصل لجسمه بالطله بالحركة ثم ينفذ ارادة من رة والسا ان الجوز العزول لا يكون مربوطا
 بحكم كنهنا فان لو كانت مربوطا باجسامنا من حيث هي فانها طلب مبادي الحال منها
 وقد صار بدلك محذور بها السماوية واحد ولو لا هذا الارادة لربطها بما جرم من ساسين فاذن
 هذا الارادة الطه المطلقة ليس موافق السماوية وانما نفس السماوية صاحب الارادة جرة
 مطبق في جميعها على ما ذهب اليه الشاؤون او صاحب ارادة طه سارن قد سملت بالسما
 واشتبهت في صورة مطبقه فيما سال من الاستعمال بواسطة جرم السماوية الجوز العزول
 الممارس في سال فهو سار بواسطة انما من العمل السال ولان ان كان صاحب
 ارادة طه حارضا موجودا السماوية او رة من هذه النقط لانه لم يرد ان يخرج خلاف اليوم
 على سبيل القطع والسر هو ما يجب القطع لوجود هذه النفس وسوان صاحب الارادة الطه
 والحركة يجب ان يكون سارا واحدا حتى يحصل الارادة وسم الحركة المصلحة **اشاره وتنبيه**
 ولا يمكن ان يقال ان كنهها السماوية الداعي شوائ او غرضي بل يجب ان يكون شبهة حرة تن
 عن عتقا التعلق بمراد ان مشر الى عاة الحركة السماوية وهي الشبهة بالمبادي العامة التي هي
 القول الجردة وان منه على وجود ذلك المبادي فنقول قد تبين مما مر ان الحركة الارادة
 يكون صادرا عما عن صور حسي او عن صور عتقا الصادر عن الصور الحسي كون الداعي الى
 اما جنة طام او وقع منا واذن في الحركة كون لداع اما شوائ او غرضي في انواع
 الكوامات واما الصادر عن الصور العتقا فهو صادر عن نفس الانسان بحسب عتقا العمل
 والحركة السماوية لا يجوز ان يكون لداع شوائ او غرضي لانها مختصان بالحكم الذي سعلن وسفر

من حال بلده الى حال غير بلده ثم رجع الى حال بلده فلهذا او منكم من كمل له مقتض
والاضا لان كل حركة الى لته او غلبه على الجو الموجود في الحيوانات مما فيه فادن موسى
حرك ما اصابه عن علمنا **العمل قوله** ولا بد ان يكون المشوق ومخار ما سال ذاته دجا
او سال ما بينهما بل حرك ارادى هو لشي نظله المراد ومخار وجوده على عدمه وكل مط
مخار يجوز ودوام الحركة انما يكون لفظ الطلب الذي يقتضيه شرط المجبة والمجبة المفردة
في العشق فاذن لابد ان يكون حرك السما لمعشوق ومخار وذلك المشوق يكون انما سا
غير محصل الداب او شا محصل الداب فان لم يكن محصل الداب وجب ان يحصل بالحركة و
الاتان الطلب طلبا للاش وموج والشي المحصل بالحركة يكون انما او وصفا او كفا او جا
او ما بينهما من حالات الحكم وح انما يكون الحركة سال داب المشوق وان فان المشوق
محصل الداب والحركة لا محالة موجه نحو حصول حال المحرك فاما ان يكون تلك الحال حالا
من المشوق كما سبه او موازاة او مطاباة لم يكن حاصله محصل بالحركة وح يكون الحركة
سال حالا من المشوق فاما ان لا يكون تلك الحال حالا منه ومحسب ان يكون ما سب
امارات المعشوق او حالا من احواله والا فلا بد فعل المعشوق في الوصل من الحركة وح لا
يكون الحركة حرك لا حلة بل اجلة فادن يكون في الاسم لاجل نيل حال سبه داب المعشوق
او حاله وظهر من ذلك ان حرك السماء الذي فان المعشوق لا يح من ان يكون اما لاسال
داه او حاله او سال ما بينهما **قوله** ولو كان الاول لوقت او انال او طلب الملح ذلك
لو كان لطلب نيل الشبه من حيث سهر هو نيل سبه لاستغناءه في ولو كان المشوق ما
سال بالحركة داه او حاله وبذلك يكون من حالات المحرك الذي لا يكون حاصله
لما لا يح انما ان يحصل وصفا او لا محصل له فان حصل وقتا ما وجب ان يصف المحرك
عند حصوله وان لم يحصل به او فان المحرك نظله انما هو طالب للم والارادة المنعشة
من ارادة حله مصورا بها حوسر عاقل محدد عن الفواش للمادة سحر ان يكون شي حال

وان المعشوق ليس من حالات المحرك واما ما محصل بالحركة داه او حاله بل موسى محصل
الداب فاد جاعه ليس من سبانه ان سال وظهر ان المحرك انما هو نيل الشبه به ثم لا
يح ان يكون حركه لسل سبه مستقر كمال ما قار يوجد سبهها فقال المعشوق او يكون
نيل شبهه لاستغناءه الاول في لاه بعضي غزو السمين المذكور في اعني الوقوف عند
او طلب الملح في ان يكون الحركة لسل سبه لاستغناءه لاسال ساله الا على عاقل
سبه المستغنى ماله ام وذلك اذا كان المعدل بالعدد وسبب لوعه بالعاب ويكون كل عدد
معرض فاما بالنوع يكون له حرج بالعدل لا محالة ولو عدا لوعه حفظ بالعاب في اي حال
الشبه ساله او موعر مسير الا على عاقل سبه المستغنى الحاصل من الحركة ماله ام لا يقال
ذلك اذا كان المعدل من الجردات الغير النارية بالعدد وسبب لوعه بالعاب وكل عدد
معرض فاما بالنوع يكون له حرج في العمل من انها النوبة اليه لا محالة ولو عدا لوعه
حفظ بالعاب والعدد انما يكون بذلك الباقي المحفوظ دون الراسل المقدم **قوله** فيكون
المشوق مسهبا بما لا مورد اليه بالعمل من حيث برآها عن النوع واسما عنه الكبر العاقل
من حيث هو سبه ما عالى لامن حيث هو افاضه على الساطنة فيكون المشوق ليس بحركة السما
مسهبا بجزا من السبه وفي بعض السبع فيكون المشوق سبع الواد سبهها ما ليس يكون ماله
معشوق المحرك هو سبهها بالامور التي بالعمل من المعشوق وهو العمل من حيث برآها عن
النوع واشيا عنه الكبر العاقل في حال كونه واسما عنه الكبر من حيث هو سبه ما عالى في
مقصوده بالعدد الاول هو السبه من حيث البراه من النوع واما بالعدد الثاني فان ربح
فه الكبر حال الشبه فارجع عن مسوده وفي لفظ ربح استغناءه لطفه بجزا الكبر لا بعض
عن المحرك ماله اب بل بعض عن العمل على ربح عنه على ما يحه **قوله** وبعد ذلك في احوال
الوضع التي هي مساوية باضه واما بجزا بالنوع فاما يخرج الى العمل ما يمكن من العاقل
من وسه ادرك الامر الذي يحصل شبهه يكون في احوال الوضع وذلك لان الحرج

وان اختلاف الحركات فمما يتوكل من كل واحد منها في عالم الكون والنسب والاختلاف
عظيم به بناء الانواع فان رجلا خيرا لو اراد ان يفتي في حادثة مست موضوعة وان
الطريقان اخدهما كمن يوصله الى الموضع الذي فيه فضاء وطريق والآخر يصف
الى ذلك الصالح منع الى مستحق وجب من حكم خبره ان يصدق الطريق الثاني وان لم يكن
حركة لاجل منع غيره بل لاجل داء فالمراد ان كل حركة كل تلك بسبب على حاله الاخر داء
فكن الحركة الى بين الجوهرة وهذه السرعة لمنع غيره فند العزيمة الوهم لم قال في ابطاله
فالمراد بالمراد لولا ان ان كان ان يحدث الاجرام السماوية في حركاتها بقصد لاجل
من يعلو ويكون ذلك القصد في احراز الجوهرة فكن ان يحدث ذلك ويؤمن في نفس
الحركة حتى يعلو فاعلم ان السكون فان سم لها به خيرة كصدا والحركة فان لا فخر في
الوجود ومنع غيره ولم يكن احدهما اسهل عليهما من العالي او اعسر فاختارت الا منع و
ان كانت العلة المانعة عن تغيير حركتها منع العلة السجالة بعد بالعلل لاجل العلة من العلل
فهذه العلة موجودة في نفس قصد احراز الجوهرة وان لم يمنع هذه العلة قصد احراز الجوهرة
لم يمنع قصد الحركة وكل تلك احوال في قصد السرعة والبطء فان كل ذلك لان كل قصد يكون
اجل المقصود فهو انقص وجوده من المقصود لان كل ما من اجله من اجله من اجله من اجله
من الاجر ولا يجوز ان يساوي الوجود لاجل من السلي الا حس فذا ما قال الشيخ في هذا
الموضع وهو واضح قال الناضل اسرار المعارض ما يكون غير وارد لان الحركة
مستخرج الحالات من القوة الى التعلل بخلاف السكون فاذا كان المقصود هو اسرارها
فان حاصلها بطل الحركات وان التعلل بالنسبة الى السوا ولم يكن حاصلها ما السكون لاجرم
لم يكن الحركة والسكون بالنسبة الى عرضة على السوا وان لم يكن السوا هو السكون على
ممكن مع تسليم ما ذهبوا اليه من القول بما يطلب الشئ لم يده بان صفة ممكنة
الوهم من الذي من اصل الحركة ومساها بان التمسك على ذلك في اصل الحركة

لا بد من منع الحركة على مدركي الحركة والسكون بالنسبة الى حركتها على السوا فاعلم
ان عدمه الى سواد اصل الحركة الى الشئ من عينيها والسوا سوادها الى شئ
ذلك قوله وان كان كذلك ومع اختلافها بسبب سوادها على ما يمنع لاجل
من منع فاذن المشقة بها امور مختلفة فاعلم ان ذلك ان حركتها على غير سوادها لاجل ما
تدفع لاجل اختلافها بسبب سوادها على ما يمنع لاجل ما يمنع لاجل ما يمنع لاجل
بمعنى ما مقصود وهو كون المشقة بها امور كثيرة فاعلم ان حركتها على السوا فاعلم
واحد الاول حله بسبب الحركات في الزمان ودورها في الزمان مدركها وموزون
فليسوف الاول ان النسبة واحد لحد شئ عن ذلك الواحد فان المشقة بها
من حيث هو ذلك الواحد زعم سواد حركتها وان لم يكن مشقة بها على المشقة بها
وشامها منه ومن غيره فكن هو مشقة بها وبها اصل حركتها في دورها بدلك ما يجوز
يوضح على ذلك غير ما اذا كان السكون والحركة مستترة مسان عليهما مت
الحركة دورها وجهها لئلا ينفصلها يكون المشقة بها واحد بدلك ما يجوز
عن الاول ان المشقة بها بوجه ما يكون وان لم يكن علة فاعلم لها والعلل يكون
بعد ذلك يكون لوجه كذا سبب به وبها يكون مشقة بها لثمة كذا كذا
مشقة بها لا تصور لا بعد وجوده سوادها من العلة لان في ذلك ليس هو مشقة بها
منع اشياء اولي ولا بعد ان يكون سوادها الحركة مشقة بها لثمة كذا كذا
العلل الاولى وماه مما زحل حركتها عن غير ما سواد ذلك العلل الذي هو موجود
خاص والكوب عن انما ان الحركة منع ان يكون سوادها واحد بدلك ما يجوز
لا بد لانهما مت فاذن من ذلك ان سبب حركتها سوادها على سوادها على سوادها
واذا جاز ان يكون من الحركة سبب من اجل حركتها سوادها على سوادها على سوادها
السوا من سوادها ما يذهبها سبب حركتها في الزمان فاعلم ان حركتها

سلف ذلك اصابته هتذا الشبه بعد ان يعرف بالجله فان قوى البشر وهم في عالم
 الغزير فاصره عن اكناف ما دونها فكيف هو جوارحه اذ كان الحرك برمد
 شهابا سال منه على التحدو ام ان تعرض منه في يد الانفال ليس بذلك الشبه
 من قبل التروام كما تعرض في بدتك من السعالاب مبيع السعالاب لشك و
 انت اذ طلبت اني بالجماع قد فر بالاج لك سر واضح حتى فاجهده اعلم ان كنت
 يمكن ذلك وانما يكون منه شبه الحلال لا علة صوره وان كانت خيالات
 عن فعله صوره يجب سعاد ذلك النوع الحكمانه وانت عند طرح المعصيات في
 تلك تصب محاقا لها من حالك حب اسعدوك ودرما مادت الى حركا
 من بدك ثم ان اشتهت فزاده من ابدان مما سالكا فانه فاسح ودرسين
 مما من ان حرك العلك انما خرج بجرمك اياه واضاعه من النج الى السفل طلب
 الشان الا اني في روضه خارج الى السفل ان كانت حلالا ما كنها يكون حلالا
 بالما من اني حكم لا باللعن الى حركه فالحال الا اني بالحرك مولهيه بمده في صوره
 برما من النوع كمن الحال والشبه ام ان معوان على اسام حمله الى في التشكك
 نوع السواء من فاذن سباسب ما يحصل لحرك كل تلك بالحرك مع علة باعتبار سباسب
 الى الحرك اسم الحال واما علة مقتضى الى الجهد الممارق اسم الشبه والسبح ذكر في
 في الفصل انك بعد ان عرفت وجود ذلك الاشيا بالاحمال فليس لك ان تطلب
 تصور ما سباسبها المحاسبه لتفصل فان القوى الشرعيه الممنوع بالشواغل العلة فاصره
 عن تصور ما سباسبها ما سباسبها من سباسب كسر من حالات النفس الحركه
 لتفصل كمن هو اسم السار الى ذلك ما زناه الاستتصار الى تصور كمنه صوره
 الحركه من سباسب صوره علة واورد لك سالا واصحا وسوا من النوع كالح
 في رمان الى سباسب الى الحركه يذنه لا يعقل عند اعدان سباسب الساطعه في

فصار العلة بل مثل ما صور حاله محال كمن هو نونا من المحاقه وكشراما
 عرض ببدن من تلك العصور العالاب ما بعد لافعال النفس فاضرب بعد اودمت
 وسكون او غير ذلك فساين من المور واليه على حوازين عرض خرم تلك الشفان
 مستمر مانع لافعال يحصل في صوره وحركي بخا خيال ما في انبعاها عن الانفعال الى
 نفسه من صور حالات مبداء الممارق الحاصله له بالعلل وفيه العوض كمن نفس تلك
 محوده فاعله يذنها حركه تلك بوسط صوره حوانه شبعه فيها مطبوعه في العلك كمن
 الناطقه بعينها فاشار الشيخ الى ذلك قوله وانت اذ طلبت اني بالجماعه اني بالجماعه في
 السائل والار قباض ما كنها لا سلسله عن جمهور المشايخ في مالا ح لك سر موكر النفس
 العلكه واضح بعد ما طلعت على احوال تلك حتى قبل ان بعينه احوال النفس العلكه فاجتهد
 وباني الفصل واضح ومما قدم طامه في عايات افعال النفوس العلكه كمن لما كان
 ذلك مشكلا على اساس قبول معالمة من مبادي تلك العايات اكد اثبات القول بعد
 اخر من البيان فذلك مودع من سباسب ما مني من الطام لما قبله **تنبيه** التوه قد يكون
 على افعال ما سباسبه مثل حركه النوع الى في الدرره وقد يكون على افعال غير ما سباسبه مثل
 حركه النوع لسباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه
 البعس في الهنا والانهاء من الاعراض الدامه الى بلعي انكم له انه وبلعي كل ماله او
 شى معلق كمن سباسب تلك العلكه فمما ما عرض لكم وسباسبه المعداد ولا ما سباسبه وهما
 ما عرض لكم المتصل وسباسبه المعداد ولا ما سباسبه والمعداد نفسه حاكم فرض لا ما سباسبه
 في الاذ وما لا نهاء المعداد راعني راعنا الاتصال قد يمكن فرض لا ما سباسبه في الانقسام
 لانهاء الاعداد اعني مرات الاتصال والشى الذي له مقداره حاكم اعداد واعداد لعل
 ففرض الهنا والانهاء لفظا الى الذي سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه سباسبه
 الى بعد عنها على متصله رمان اذ اعمل سباسبه لاعداد ففرض سباسبه والانهاء

يكون بحسب مقدار ذلك الفعل او عدد ذلك الاعمال والذي بحسب المقدار يكون اما مع
رض واحد الفعل والفعال زمانا او مع فرض الاتصال في الفعل نفسه لا من حيث تعدده
او كثرته فاقوى هذه الاعتبارات يكون على اقسام الاول فوي فرض عدد ورغل في
منها في ازمته محله كرامة تقطع فيها مضافا مبدوء في ازمته محله ولا محاله يكون في
زماننا اقل اشد فوه من التي زمانها اكثر ويجب من ذلك ان يقع على عمر المسامحة في زمان
والثاني فوي فرض عدد ورغل في منها على الاتصال في ازمته محله كرامة محله ازمته حركا
سها مهم في الهواء ولا محاله يكون التي زمانها اكثر اقوى من التي زمانها اقل ويجب من ذلك
ان يقع على عمر المسامحة في زمان عمر مسامحة والثالث فوي فرض عدد وراعى مواله
عنها محله بالعدد كرامة محله عدد ورمهم ولا محاله يكون التي يصدر عنها عدد اكثر اقوى
من التي يصدر عنها عدد اقل ويجب من ذلك ان يكون فعل غير المسامحة عدد عمر مسامحة
فالا حلاف الاول بالعدد والثاني بالعدد والثالث بالعدد واد اقر ذلك فتقول بيه
الشيخ في هذا الفصل على كنهه انصاف القوي بالنهاية واللاتها على الاجمال وان مراده
ما محله في النهاية واللاتها بحسب المدة والعدد فقط ولذلك حمل بالمدد التي تحرك
حركة مسامحة بحسبها والنهاية التي تحرك حركة غير مسامحة بحسبها وذكر ان المسامحة وعمر
المسامحة معا لان القوي بهذا الاعتبار مع انها معا لان تغير المسامحة حتى معا لان الحكم او
لما هو ذكركم **اشارة** الى ما جعل عدد واد انقطاعي التي مع بها الوصول و
البلوغ عن محرك موصل يكون في ان الوصول موصل بالوصول فان الاتصال ليس بل
المعادمة والحركة وغير ذلك مما لا يقع في ان لم يرد بل هو كونه موصلا في جميع زمان ما رده
المحرك للحد وكون صمدية غير موصل دعه وان يسي زمانا لا يكون التي مع بها الوصول
والان الذي يصير غير موصل دعه غير لان الذي صار موصلا دعه ومنها زمان
كان في موصلا وهو زمان السكون لا محاله في زمان اتمام اتصال كرات المحلنة

بعضا بعض من غير ان مع منها سكوات ليس في الحركة التي على الزمان وصنع
دوره واعلم ان العداء اختلفوا في هذه المسئلة فذهب المعلم الاول واصحابه الى اثبات
في السكوات وذهب اقلان ومن تبعه الى نفيه ولعل واحد من المرتضى حج ومناصب
والحج المشهور لم يثبت ان المحرك الى حد ما لا يفعل اما يصدر اتصاله في ان لم انه اذا تحرك
عنه ظاهرا محالا يصير معادفا او بيا ساه بعد ان كان اتصاله ايضا في آن ولا يمكن ان يحد الا ان
لان ذلك مستغنى كون ذلك المحرك في اتصاله ما ساه فاذن مما معار ان ولا يمكن تالي
آمن من غير محله زمان بينهما لما في بطلان القول بالاحراز التي لا تحرك فاذن منها زمان
والمحرك المذكور لا يمكن ان يكون في ذلك الزمان محرا لانه ليس لمحرك الى ذلك الحد ولا
فاذن مما يمكن وهذه الحجة صغرى لانها بعينها فانه في الحد والعدد في المسامحة المحلنة
التي تقطعها حركة واحدة واما بطلانها السج في الشك بان قال ساه المحرك للحد التي هي حركة
عنه اما مع في زمان فالحركة فان عنوان البياية طرف زمان المسامحة فليس يمكن ان يكون
ذلك الان موثقة ان الوصول لا طرف للحركة من ذلك الحد وطرف الحركة كوزان يكون
شالس في حركة وان عنوانه اما يصدق في الحكم على المحرك باذ مسامحة وان معار ذلك لا
وكون بين الزمان ولكن لا يكون المحرك المذكور ساكنا في ذلك الزمان بل يكون في
مسامحة بين الحد المذكور وبين الموضع المسامحة لذلك الحد قال ذلك ان اورد وابدل
لفظ البياية لاجل ما كان محرا ان يكون طرف زمان الامامه مسامحة ثم اقام الحجة على ذلك
بان الحركة الموصل الى الحد المذكور اما بقدر عن عدد موجوده يسمى باعتبار كونها حركه للمحرك
عن حد ما موجه الى حد اخر مثلا ذلك العلم في عدد وصول المحرك الى الحد المذكور ولكن لا
من باعتبار الاتصال مثلا فاذن من موجوده لان الوصول والميل من الامور التي لا حد
في ان وليس من الامور التي لا يوجد الا في زمان فالحركة واما البياية فلا يحدث الا بعد
اجود بل بان يحدث اتصال في وقت زمانا ما ولا يكون الان الذي حدث في الميل

سواء حصل الاستيعاب اجتماع سلسلتي كسلسلتي جسم واحد كما قد يكون بين الاثنين
مكون المحرك في عدم الميل وسبب عدم الميل يكون ساكنا وبعد مرور بين المديان بعد
التي تتردد من قول السبع غير عن الحركات الجبلية بالتي جعل حد واد وخطا والحد اعلم
النقطة فان كل نقطة حد ولا يمكن وضع الحركات الجبلية لجعل حد واد املا الحركة في كل
اذا قال متوجه الى عام ما لم راجعه عنها فانها انما منتهى الى حد ما رجع عنها من قد فعلت
ذلك الحد وانما اورد النقطة بعد ذكر الحد ولان السان في الحركات الالهية المحلقة التي
يعمل نظامي زوايا الانعطاف او الرجوع يكون اسهل وادع واما وصف تلك الحركات
بأنها هي التي يقع الوصول والبلوغ لان الحركة الموجهة الى حد ما انما ينقطع بالوصول الى تلك الحركة
التي يقع بها وصول بالنقل من مسطحة والحركة الواحدة التي لا ينقطع لاسع بها وصول الا
بالعرض واما ذكر الحركة الموصلة بوجه عن محرك موصلة لان الحكي المعبر عليها عند
منتهى عن مساع جماع المحركين المحلطين اعني السلسلتي ولم يسم محرك الموصلة بالميل لانه
انما يسمى ملاما باعتبار احكامها واما وصف الحركة ما يكون في آن الوصول موصلا لجعل
يستدل بذلك على وجوده في ذلك الان واسار الى امتان وجوده في ان بوجه فان
الاتصال ليس من المتأخره والحركة وغير ذلك مما لا يقع في آن لم ايت بعد ذلك لان انما
بوجه انما زول عنه كونه موصلا الى بوجه لا يكون السعي متارفا ومتممها واما قال بوجه
عن المحرك كونه موصلا مع ان المحرك الربيع اعني الميل الاول لا يكون بافا عند المتأخره
المحرك للحد لان المحرك الاصل الذي يمتص الميل عنه اعني الطسعة او الارادة او القوة
التي سره واما كونه موصلا بوجه موصلة فان محركا وهو الميل واسار بوجه في جميع
زوايا متارفا المحرك للحد الى ان الراد الى المذكور انما يكون في جميع ذلك الزمان حاصلا و
اسار بوجه ويكون صوره غير موصلة دفعه وان لم يبق واما الى حد الزوال في الان
الذي هو مبدأ ذلك الزمان وذلك لان السعي اذا كان موصلا في زمان لم صار غير موصلا

في زمان اخر فلا بد من ان متصل بين الزمانين ولا يجوز ان يكون السعي في ذلك الان لا موصلا
ولا غير موصلا لاجتماع حلوله من المتضمن والباقي وان يكون موصلا لان الامر الموجود ما
لم يرد عليه امر بعده فانه لا يردول وانما اورد اذ كان ما يوجد في آن كان لا محالة موجودا في
الان الفاصل لكان الاتصال الذي هو معلوله ايضا حاصلا معه واما لم يذكر المحرك الثاني
اعني الوارد للمحرك لان المحرك ممتشي من غير ذلك فان السلسلتي المحلطين ليسا بمنتهى لاجتماع
لهما على لان كل واحد منهما مسلم بعدم الآخر ولما كان وجود الميل الاول يمنع الاصلح
مع عدمه اكنى بذكر عدمه المنتهى عن ذكر وجود الميل الثاني كما اشار الى متأخر الاثنين بوجه وان
الذي يصرفه غير موصلة دفعه غير الان الذي صار له موصلا دفعه واسار الى وجوب دفع
زمان بين الاثنين بوجه وبهذا زمان فان موصلا وذلك لان الميل الثاني لم يحد دفعه بعد
واما قال في موصلا ان يكون لا محالة لان سبب الحركة اعني السلسلتي متقدمان وبها قد تم الحكم
قال الفاصل السارح انها منتهى على سببها تعالى الالاف وفي اشتغال وموانع عدم لان
يكون انما على المدح او دفعه والاول بط والآخر بالاع وما سا والآخر بعض ان يكون
ان عدمه موصلا بان وجوده فلهذا تعالى الاثنين قال واجاب السبع عنه في الشما بان قال لو لم
عدم الان ما ان يكون على التدرج او دفعه سبب غير محصور بان ساك ساكسا وهو يكون
عدمه في جميع الزمان الذي هو دفعه فلو قال السالبي ليس الحث عن اسماء عدم ذلك الان
حي قال انه في جميع الزمان الذي هو دفعه بل عن ابداء عدمه ومعلوم ان ذلك ليس في جميع
الزمان الذي هو دفعه لكان جوابه ان ابداء الزمان الذي هو دفعه معدوم ليس انما احسر
في موهن ذلك الان ولا يمكن ان يصف السعي في زمان فيكون في الان الذي هو
طرف ذلك الزمان على خلاف تلك الصفة قال به التدرج نظام السبع والاستطال بان طسعة
من وجهين الاول ان حصول السعي وعدمه على التدرج غير موصول لان زمان الحصول
ح يحمل لاسم ممتشي في الاول منه مثلا ان لم يحصل سعي لم يكن الحصول في ذلك الزمان

على في بعضه وقت قبل في جلة في الحالت وان حصل شي وكان الحاصل هو الذي يحصل في
اجزاء الكائنات فان ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا معدوما معا ويوجد وان كان غيره
لم يكن ذلك حصول شي على التدرج بل حصول اسباب كثيرة في اجزاء ذلك الزمان وادانت
ذلك بب ان عدم الان الموجود اما يحصل في نفسه ثم يمتد ذلك زمانا فان كل حاصل بعد
ما لم يكن فلا بد له من اول حصول يكون هو حاصله في ذلك من ذلك تالي الا ان الكائنات
صحة في السمع وموان يكون عدم الان حاصل في جميع الزمان الذي بعده من غير ان يكون
لك ذلك الزمان طرف موقفة معدوم فلم لا يجوز ان يقال الا انها حاصلة في الزمان الحاصل
بعد الخامسة مع ان ليس الزمان الا انها طرف غير ان الخامسة وح كمن سناك ان واحد سطل
الحج اول على الوجه الاول معنى الحصول على التدرج هو حصول الشيء الذي له هو في الحالت
لا يمكن ان يحصل الا في زمان فالحركة وما يتبعها فان تلك الهوة يمنع وجودها في ذلك الزمان
من ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هو منها
ليست بملتزمة من اسباب كثيرة بل هي شي واحد من سائر قول السمع الى اجزائه في كل عود
السمع لا يكون الاشياء واحدا مطبعا على زمان ولا يكون لذلك الزمان طرف وجود ذلك
الشي في ذلك الطرف لان وجوده يمنع الحصول في طرف زمان بل واجب ان يحصل معارفا
لمع ذلك الزمان واما بعد وسمي السمع فيكون حصول اجزائه في اجزاء ذلك الزمان اسبابا
بعد من هذه الاعصار لاسيما في الاعصار الاول فهذا هو الحصول على التدرج وما يتبعه ما يحصل
لا على التدرج بل على طرف زمان فالحركة يحصل على مسافة الى مصنفها مثلا واما
في زمان لا معنى ان يكون له اتصال بغيره على ذلك الزمان بل معنى ان لا يوجد في
ذلك الزمان ان الا يكون ذلك الشيء حاصله في ذلك السمع السمع الى يكون حاصله في
لان الذي هو طرف حصوله فالحركة والسمع مسافة الى ما لا يكون حاصله في ذلك الزمان
فالحركة وحصوله فالحركة على مسافة ما بين طرفها فان جميع ذلك الحاصل في زمان

20
الى طرف اوله دون طرف اوله الحكم الشيخ سلبت السمع وحكم بان عدم الان الحاصل في
جميع الزمان الذي يكون ذلك الان طرف وجوده في ذلك من تصور السمع فان الحكم بان السمع
موجوده سناك صاوي على طرف الحظ وليس صاوي على مثل الحظ الحاصل واما الحكم
بانها ليست موجودة سناك صاوي على مثل الحظ وليس صاوي على طرفه ولا يلزم
من ذلك ان يكون الحظ طرف اخر غير السمع يصدق عليه الحكم بانها ليست موجودة سناك
على وجه الكائن ذلك بمعنى لو سلبت في المشهور المذكور في صدر هذا الفصل والسمع
زمن الحج الى اعتد السمع عليها في ان الخامسة التي يجب ان يكون السبب الموصل موجودا
مما لا يمكن ان يكون مدة الزمان زواله عن السبب كونه موصلا لان ذلك الزمان يمتد
الى حدوث سبب محذور لا يمكن اجتماعه مع السبب الاول والبيان ليس من الموجودات
التي يحصل في الزمان دون اطرافها ولا ما لا يوجد الا في اطراف الارض ولا ما يكون
على ارضها فاما اذن ما يوجد في الارض وفي اطرافها والداخل الساج قوم ان السمع
اما اورد الحج المشهور في الكتاب ولذلك يجب من الزمان اما ما بعد وسمي السمع
والدليل على ان الحج لم يمد الحج المشهور اسما لثبوت الى ذكر الحكم الموصل لشاره
الى وجوده في ان الخامسة وسمي بسم هذا الحاصل هو ان السمع لم يمتد في ذلك السبب
بل انصر على ذكر معلوله وهو ذوال السبب عن السبب الاول ثم ان الحاصل الساج عن
على الحج بانها وجوده المثل الاول بانها اسباب اجتماع المثلين محليين وفيه ما نانا
ثم نحو وجوده في زمان محليين مع كل منهما ان واحد الا يوجد في واحد منها او اطرافها
وهما من الكلام في كل واحد من بين الدواصع كما في قوله مثل حركته في مسافة ليس الى حد
ثم الى يكون فكون غير الحركة التي بها سخط الزمان الحاصل فالحركة في الوضعية هي التي بها
سخط الزمان الحاصل فالحركة في الوضعية هي التي بها سخط الزمان الحاصل وهي الدورية في
فرع من اثبات السكون من الحكمين المحليين شرح في الموضع ذلك هو بيان ان الحركة

انما حله لزمان دوره وتردد ان حل حركة في مساو متساوية المسافة الى حد وهي تلك
الحركة الى سكون لا تقدم في غير الحركة الحافظة للزمان لان الزمان الذي هو مبدأ الحركة
على ما هو الاول له ولا اخر فامضى سا به فالحركة التي هو مبدأها يجب ان لا يكون لها اول
ولا اخر لكن الحركات التي لا تحل في كون اما مستمرة واما متقطعة فاسبق سا به المستمرة
لا يمكن ان يصل واما لو جوب سا به المسافات المستمرة فاذا في وصفه دوره وعلم
ان العاقل من سكون الى الحركات المتصلة مستدول الزمان اتصال الى الحركة المستمرة
دون غير ذلك لا مباح اتصال الحركات المتصلة بعضها ببعض تحت عصر المجموع حركة وحيث
والزمان اذ هو في واحد متصل يجب ان يكون مستدلا الى ما هو مستدلا في الاتصال الواحد
فاذا في الحركة الحافظة للزمان مصلة واما لا حركة مصلة واما هو في دوره وقد ظهر
من ذلك ان هذا المصطلح لا ينقسم الى اسباب الكون المذكور في الاصل **فائدة** اما يجب
ان يقال صاغر موصول ولا يجب ان يقال ما هو كون صاغر مصادقا لان الحركة والمواد
التي هي الحركة مبنية الى ما حركة عنه ليس بمع دفع ولا انها ما هو اول حركة ومصادم
وان رول كونه موصلا وان دفعه في هذا العادة مصلة بالفضل المستدم وهو ان
هو كون في جسم التي حكاها عنهم اعني التي زيتها السج عند اسباب الا ان الحركة
مصر بعد الوصول مازفا ودر وعلهم من سائرهم في مطلقهم بان الماردها
عن الحركة مبنية الى ما حركة عنه والحركة ليست بمع دفع بل في زمان ولا يوجد فيها شيء
او لما لان حل حرا لو حد منها فانه مسمي ايضا الى اجرا تقدم بعضها على بعض وكذا حال
المنازلة وما شها فاذا لا يصح ان يقال صاغر الحركة مصادقا او مساويا ان لم يكن
ان حال ان الحركة صاغر موصول بعد ما كان موصلا او ازال عنه كونه موصلا في
ان كان كون الشيء غير موصول مدس في ان فامضى في زمان وما ذكره الشيخ في الشاؤم
ان الحركة المستمرة لا يصح ان يكون لها نقطة النهاية بالامكان فغير مصادق قوله

لان الحركة في مسها مستمرة والحج التي يكون فسادا من جهة المعنى لا يصح حجة بمبدل القاطن
بمدلا غير موصول في المعنى ما كان الحركة في ما هو مصادقا او المكن القاطن مطابقا لها بها
فاما يمكن ان يقال في تردد مدة المسلة **تذنيب** فالحركة التي يجب ان تطلب حال القوة
عليها من حيث هي عمر مصادم في دوره فاقدم في الفصل الاول من الفصل الثالث
ان القوة التي لا نهاية لها هي التي يكون على اعمال او حركات عمر مصادم في بعض الصلوات
الاخرى ان الحركة الغير المسماة في دوره فاذا في الحركة التي يجب ان تعرف حال القوة
عليها من حيث هي عمر مصادم في دوره لا غير ذلك فان في الحكم فاعلى ما يعدم جعل
في الفصل بدلالة وقد ظهر في الفصل ايضا انه يريد طائفة القوة لانها بها يجب
المد او اللز **اشارة** اعلم انه لا يجوز ان يكون جسم دوره عمر مصادم في حركتها غير لانه
لا يمكن ان يكون الامسا مصادقا او حركتها مصادم في مبدل العرض حركات لا مصادم في
القوة مصادم في حركتها من ذلك الجسم تلك القوة في ان حركة كبر من ذلك من
المفروض مع الزيادة التي بالقوة في الحجاب الاخر فمصر الحجاب الاخر مصادم في
في الحجاب بدلالة ان مصادم كون القوى الحكما في عمر مصادم في العلم ان القوة الغير المسماة
تو حركات جسمانه وحركتها حجابا اما ان يكون حركتها كذلك الجسم بالعرض والطبع لا
اما ان لا يكون حركتها تلك القوة او يكون والسمان محالان اما الاول فاما سئل عليه
في الفصل واما الثاني فلا سئل عليه اربعة اصول بعد قوله لا يجوز ان يكون جسم دوره
عمر مصادم في حركتها مصادم الى فساد القسم الاول والحج عليه ان الجسم لا يمكن ان
كون الامسا مصادم في ذلك لما من وجوب سا به الامسا فاد حركتها جسم مصادم في حركتها
من مصادم عرض حركات لا نهاية لها يجب الامسا او الزمان او يجب القوة في القوة
فان عمر المسما في الحجاب الى الفصل بمصادم ان ذلك الجسم الحركتها حركتها حركتها
بالحكم الاول في الطبيعة واصغر مصادم في المبدأ تلك القوة بعضها من ذلك المد المفروض

في ان حركة الاشياء اكرم من الاول وذلك لان المتشدد انما معاود العاشر بحسب
طبيعة الخلق لطبيعة العاشر ولا يمكن ان طبيعة الجسم الاعظم يكون اقوى من طبيعة الجسم
الا صغر لا شمال الاعظم على الاصغر على مثل طبيعة الاصغر وعلى ما نرى عليه ولم يزل
يكون معاودة الاعظم اكرم من معاودة الاصغر فاذن يكون حركة الاصغر اكرم من حركة
الاعظم واما لم يثبت الشئ في هذا الفصل الا انه بين فاعرف الفصل السادس من المخط
الكتاب وما سألنا ولما كان بعد التحريك واحد بالعرض وجب ان يصح الزيادة
بالعرض في الحالت الاخر الذي فرض الالاماه وقد ذكرنا بعض النقصان ولم يزل
فكون ذلك الحالت ايضا مساويا في عرض مساويا في الحالت فاذن في العرض محال
واعلم ان في البرهان اعلم ما هذا كما استعمله الشئ فان الحاصل منه ان القوة العنصرية
لو حركت بالعرض حين محليين لوجب ان يكون حركتها انا مساويا وما ولم يزل
مساوية بالعرض الى احد مما بعد ان فرض عرض مساوية مطلقا في الحالت فاذن القوة
العنصرية مساوية سواء كانت جسيما او عرضية فانه لم يزل في حركتها الجسيمات
بالعرض والشئ حصصه بالعرض الجسيمات لان عرضها في هذا الموضع هو نفس الالاماه على القوى
الجسيمات والاعراض المشهور الذي اوردنا الحاصل السامع على نحو ان يكون التعاد
في التحريك بالعرض والمطروح لا يلزم من انقطاع احد ما منقطع لان المراد بالقوة
المذكورة مساوية الى لانها لما عارض الله او العدم دون الشئ لما لم يزل اورد
على سوالنا وهو ان العالمين مناسي الحوادث لما اسدوا لوجوب الزيادة في الحالت
على ما صيغوا في السبع عليهم بان قال لما لم يكن لها مجموع موجود في وقت من الاوقات
لم يكن الحكم بالازداد عليها صحيحا فضلا عن ان يكون مضطرا لها بها قال والسائل
ان يرد على ما عارض به هو عليهم معصية وهو ان يقول ليس للحوادث التي هي مبدية
القوة عليها مجموع موجود في وقت ما فاذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان

قال ولما اورد على بعض المتأخرين من السوال فاجاب بان الحكم على ما يكون القوة
قوة على تلك الاعمال وهذا المعنى حاصل في الحال ولا يمكن ان يكون القوة قوة على حركة
الشيء اقل من كونها قوة على حركة الجسيمات فوجب العاود في القوة عليها خلاف الحوادث
فان مجموعها لما لم يكن موجودا في وقت ما استحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان ثم
قال الحاصل والسائل ان هو فيقول انتم انما تسد لوت على معاودة القوة على
حركة الجسيمات والحوادث فوجب العاود في تلك الاعمال وجب في السوال اول السج
لم يحكم بغير الازداد عن الحوادث العنصرية مطلقا في ذكر في الحالت الحامس ان
جسمها لا يمكن ان يوجد في وقت وعرض السامع الممدوم قد يكون في اكثر اقل ولا يتم ذلك
كونه عرضيا في العدم وفي هذا الكلام نصريح فان كثرة التي وقته لا ما كان كونه عرضيا
وكنت واما بوضف بها وبالانها معاني السوال اول اذا كانت جسيما اعني حصة
الكثرة والعدد وجه الانها ومان ذلك ان كل ما بعد مر سأل في الفصل اول الخارج مقدار
كان او عدد او يكون لا محالة لامتداد جسامان يمكن ان يوصف ذلك الامداد في الجسيمات
بالسامع او سلب على هما السامع او يوصف في احد بها وسلب في الاخرى عنه والحكم
بالازداد والانها من على لا يكون الا في الجسيمات الموصوفة بالانها لانها من خواص الحكم السامع
فاذن الحكم بها في حصة واحدة لا ما في سلب النها في الجسيمات الاخرى بحسب السوال المذكور واما
السامع سلب النها في اذ كان موجودا على ما هو الممدوم عند جمهور الحكماء فذلك لا يمتنع
خارج عن مفهومه ومعرفة ما نحن فيه واذ انقر هذا فنقول لما كانت لانها الحوادث
في الجسيمات التي هي الماضية وازداد ما في الجسيمات الاخرى التي هي الحال لم يكن الا سدا لالازداد
على وجوب السامع صحيحا عام واما الاعمال العارضة عن السبع المذكور فاما كانت الامداد
بزيادة واحدة بالعرض وقامت مسطرة لزيادة والنقصان بحسب طابع المتوارات المحلقة
وجب ان يكون العاود في الجسيمات الاخرى ووجب العاود ما منها في تلك الجسيمات ايضا

وبذلك فثبت الصوابان لهذا عندى في هذا الموضع واما جواره الشئ في الجواب فيجوز
ان يقع الى باننا في النظر فيها **مقدمة** او ان يسي ما يحرك جسمه ولا يمانه في ذلك الحكم
فان يقول الاكثر للحرك من قول الاصل لا يكون احدهما اعنى والاخر اطوع حسب ما وافق
اصلا لا يفرغ من بيان اميل كون القوى الكمالية غير مساهمة للحرك بالقرارة او ان يبين
اميل كونه غير مساهمة للحرك بالطلع ايضا فمدم لذلك بلث مددات اولانا ما ذكره في هذا
الفصل وهو ان الحكم من حيث هو جسم لا يمكن مضافا للحرك ولا يمنع عنه بل فان ذلك لو تجل
قام فاذا ذكره وصغره اذ فرضا مجردا عن تلك القوة تا ماسا ومن في قول للحرك
والايمان الحكم من حيث هو جسم ما ناعه **مقدمة اخرى** القوة الطبيعية طبعها اذ احرك
جسمها لم يكن في جسمها معاودة اصلا فلا يجوز ان يرض بسبب الحكم ما دوت في القول بل عسى
ان يرض ذلك بسبب النوع ومن ماله المعدادات وهي ان النوع الكمالية المساهمة الطبيعية
او احرك جسمها ولا يحال له كون ذلك الحكم خال عن المعاودة والالم يمكن الطبيعة طبعه لذلك
الحكم فلا يجوز ان يرض بسبب الحكم وضعه ما دوت في القول لما مر في المقدمة الاولى
بل ان عرض ما دوت هو بسبب القوة فانها تختلف باختلاف محلها على اساس في المقدمة الثانية
امثال شقين من سادس فان في حركات متتالية بسبب قول في غير هذين في نفسه
يكتسب نوعا من غير **مقدمة اخرى** النوع في الحكم الاكثر او ان كانت مساهمة للنوع في قسم
الامر حتى لو فعل من الاكثر من واحد ساهب النومان بالاطلاق فانما في الحكم الاكثر نوع
واكثر منها ما هو بشتة كذا وزاد ودمد ماله المعدادات وهي ان النوع الكمالية
مساهمة تختلف باختلاف حساسات ومسبباتها المحسنة بالكمية والصفوة فانها
حالة فيها مجزئة مجزئة والناظر الكتاب **واحدة** **اشارة** قول لا يجوز ان يكون في جسم من
جسم امر في حركته ذلك جسم لا يمانه ما فرغ من امر معدادات شرع في المصنوع
ومما ذكره في غير الفصل وقوله وذلك فان قوة ذلك الحكم كره في قوى من قوة بعضه

لو اذ اشارة الى مقدمه لاخره وقوله ومن زاد جسم في القوة وتقر في منع الحرك
حيث يكون فيه تحركين والحركين واحده اشارة الى المقدمة الاولى والى سبب الاحتجاج
الها وهو ان المعاودة لو كانت في الحكم كرهتها في الضعيف من اموره في كرهتها في
من في الضعيف كانت بسبب الحركين والحركين واحده كس كدك لما مر في المقدمة الاولى
وقوله بل يحال في حكم ما لا يحل في الحركين والحركين مملكان ساره الى ما استبان في
مقدمة امانه وهو كون المعاودة منها بسبب انزاع لا بسبب عواض وقوله فان
حركات جسمها من بعد مفروض حركات غير مائة عشر من ما ذكرنا في غير هذا من احواله
على ما مر وهو مدم من ذلك وقوع سادس في ثابت في رضى غير مساهمة ولم
منه ما في انما في قول وقوله وان حرك ما صغر حركات مساهمة فان زنا دة على حركات
على نفسه مساهمة وان جميع مساهمة تتم هذا البرهان وان حاج الى ذلك لا يتم
مدم من ارجح ما في حركات المعاودة عن الحكم الاضعف كان ذلك في كرهتها
حركات اموره لواحدة مضط من حيث هي غير مساهمة فعلا مساهمة ومن كان منها
حركات انما من سبب واحد من ردم الحرك من حيث ذكره وهو ان ساهي حركات
واكثر كونهما انما على بسبب جسمها مساهمة على ما مر في مقدمه اشارة في غير هذا في
سبب واحد ما ذكرنا من سبب رديان ساه كون القوى الكمالية غير مساهمة
الحرك بسبب مساهمة صدور في الحرك عنها عسى في بالسر والى الضعيف من غير
نما كس فان لزمان في انما على مساهمة كس نوع الكمالية في غير مساهمة
الحرك بالشرع اعم ما خذ من موضع الذي يستعمله في هذا البرهان الذي اقامه على مساهمة
كونها حرك ما يصح احسن ما ولا ما يجب وذلك رانه مدم الى على مساهمة صدور في حرك
حركات في غير قوة حرك في مدم رانه في نفسه ما تمام ذلك الحكم على السبب
القضية والنسب كس مضافه في جسمها وبذلك النوع المساهمة الحاله في رديان

[illegible][illegible]

المحركات في الحركات والحوادث في المحرك وذل لا بد من محرك سجد وحوادثها وليس موصلا
 ولا من في العكس انساب كذا حوان الى طعد او صرب اسبابها الى نفس واما احوال
 كون القوى الحساسة في على غير المسامح كسب فعالها على الفعل نفس الارام على الشح
 لانه غير واضح كانه لا موصور فعالا لاسم فعالا وفعالها **اشارة** فالبعد المدرك على
 راول بعض منه حركات نفس السام على صاب نفسا سوده معث منها الحركات
 السمانه سحر كذا كور من الانعاش والان ناصر المعادق مصل في مع ذلك انما مشر مصل على
 ان المحرك راول موصور على ما كمن غزاة ايشه بان كسفه قد ورا لا فعل للمحد في نفس
 كسفه عن الفعل وصدور حركات بحسبها عن نفس وموعنى عن الشرح **انتشاد**
 صاحب المشايخ قد شهد بان محرك كل كذا محرك كذا غير مسا واه غير مسا في القوة وانه
 يكون بدو حسانه نفس عمه كثر من الصفاء في طوان المحركات بعد الاول قد حرك العرض
 فانه في اجسامه ولبس نهم جعلوا لها صوراب عمده ولم يحضرهم ان الصور الفعلي على كذا
 جسم ولا القوة جسم هو غير ممكن لما حرك بداهه وسحرك بالعرض او بسبب محرك بداهه واه
 ان حسب ثم سحر ان سول ان النفس الساطعه هي لها محرك بالعرض الا بالما حرك في ذلك لان
 ذكر بالعرض موان كون الى صار له وضع وموضع بسبب ما حركه ثم رول ذلك بسبب
 عامونه الذي موصطع فيه قد مر في بيان كثره السول ان فوامن المشايخ طه ان الشبه
 في مع السما واه واحد وان العلم الاول قد حكم في موضع لوحده وفي موضع اخر بكثرة
 وذكر ما وحل واحد من توليه ذلك اليوم زعموا ان المحركات السماويه هي سوسها الطعد
 في جسمها ولزهم سول حركها بالعرض لان كل في المحرك بالاه محرك بالعرض المحرك
 سحر كذا كذا من حركه في محرك اخر ولا سمح ان منى الى محرك غير محرك ولوا
 قد كذا المحرك الذي لا محرك هو العله الاولى او الفعل الاول واما ما عدا ذلك الواحد من المحركات
 محرك ببداهه وبالبعد من رول شح في بد الفعل عنهم نفس حده سول العلم الاول

فانهم عن طارئة مذمه وذك اندر صرح بان محرك كل كره كحركة جاعا عرسا. و بان لمحرك
الغیر المسمی لا يكون مبدءا و هذا ان التوليد ميجان ان محرك كل كره جوهر متفرد في كل
الزمن المذكور قد غلبوا عن جمع النورين و التاجها و التاجها هم بان للنورين سماء و حواء
عليه من مبادئ شوقها و تفر ديك ان انصورا على ان يمكن ان يكون جسم او نور. جسم
مازل المبدء سائر و كل محرك بالذات و بالعرض فهو جسم او نور. جسم ما دون انصورا على
لا يمكن ان يكون ما يحرك بالذات او بالعرض كل محرك بالذات او بالعرض من غير ان يكون
ما دون من اصول متفرد غير محرك بالذات و لا بالعرض ثم ان الشئ ازال و هم من لطف ان
النور الماطة محرك بالعرض و شئ النور العكس بها بيان مني الحركة بالعرض و مني ك
المتن عن النور الماطة و جمع ذلك طاهر و اعلم ان المحصل من الثامن انه لا مبدء
و من ان يتوهم المذكور انما يجب ان يكون من غير ان يكون محصل لهم بل على ذلك قول الشئ
في كتابه موسوم بالجهد و المعاد فاف قال ههنا عساره و انهم وضع عدد الكرات
ليحرك على فان طر في زمانه و مع عدد عدد المبادئ المتفردة و ان سكونه صرح و قول
في رسالته في ان محرك كل جسم السماء و حواء يكون ان يكون عدد اكثر او ان لكل
كره محرك و مشوقا كخصانه و ثانيا مستطيرس صرح و قول ما ياد معنا ان الاشياء و ان حق
وجود مبدء الحركة خاصه لكل كره على انه لا وجود مبدءا كره خاصه له على انه منقول مبادئ
اشارة و قول ليس فيه حسان و حواء انه مبدءا على ان لا يمكن مبدءا الا الواحد بسيط
الهم انما بالنور و كل جسم ما على مركب من مبادئ و صورته مضطرب ك ان المبدء الاول
نوجوده عن معنى و عن مبدءا فيه حسان اصح ان يكون عنه اشياء ما كره على ان
ليس و واحد من المبادئ و الصور على ان حواء و لا و سكونه ما ان طلاق بل
كما بان انما هو على لطف واحد منها و انما ما و لا يكون ما عا لا انهم بغيره و سكونه
فالمعنى الاول على غير حواء و ان مبدءا ك وجوده عن مبادئ و لا يمكن ان مبدءا

المتبع الاول في سلسلتها اول ضربا متعلقين بتحديد بان يكون الاول يمكن ان يكون
جسماني موعول محدد قال الفاضل السارح في الفصل سبل مع الذي علمه على بان الطرقة
العالمه لا بابا العنول وهو رما في هذا الفصل ان المتبع الاول ليس فيه كره لوجوده جاسن
في المتبع الرابع فلو لم تأملت في المتبع الخامس ان لا يكون هذا الا واحد بسط الا بالوسط
وكل جسم تأملت في المتبع الاول مركب من متول ومصور. فمضغ لك ان المتبع الاول لوجود
البحر يكون متول من سلسلته او يكون وجوده الجسم عن متدافه حشاشا لصح ان تصد عنه السو
والصوره معا لا لك علم في المتبع الاول ايضا لا واحد منها علم ولا واسطه مقله لا حري
في محاذن متواليه بعد واحد منها فان اي المركب سوي باحد حرا او حريتها
ولا يجوز ان يكون علمها من سلسلته من غير متبع فان العنول الاول وهو بسط ليس بحكم ولا بحر
واسف من سلسلته من غير متبع من حيث دانف فمضغ لك في هذا المتبع وجوده عدد متول سلسله
هذه وان سلسله من سلسله لا يملك ولا يملك ان هذا المتبع الاول في سلسلتها اي مواضع
مركب لك متول اول رايك اولى حرا العنول ان لم يكن مركب لك اي يكون سارط الهالي
الوجود والبراه عن التوبه **تنبيه** فمضغ لك ان تعلم ان الاجسام الكره العاليه اذ كره
كوبها كثر. العدد في الفصل سبل على رعيه مطالب الكره فاما سلسله ذلك وسيله بالمتبع
واما جمعها منها كره او ضما على كثر العنول فالاول هو معرفه كثر الاجرام العالمه والى
معرفه كثره كثرها على متولها والثالث معرفه كثره متولها على متولها والرابع معرفه
اختلافها بالبراه بعد كسر اكلها في بعض الامور وفي هذا الفصل رغب على معرفه علمها
انما علمه وودع سلسله ذلك اما المتبع الاول فالطرقة من العلوم الراسخه ولذك قال في قد
مضغ لك ان علمه ولم مشعل متان داناف وداخل انظار اهل تلك العلوم فمضغ لك على سبل الاجمال
فان اول الاجرام العالمه سلسله الكواكب والى اطلاق الكواكب سلسله الى مياراب والى
ثواب والساراب سلسله والى اب الكرمس الى كرمس وقد رصد منها الف وثم عشر وكن

والطرس الى معرفه وجود الكواكب لا غير والى معرفه سيرها ونباتها هو الرصد واما الاطلاق
فكثيره والطرس الى ابائها الاستدلال بحركات الكواكب الموجوده بالرصد بعد فهمه
الاصول الحكمه وهي اساس كل حركه الى قسم حركه بالاداب وحركه بالحواس و
وجوب الاتصال في الحركات الحكمه المسدده البسطة وجوب الساب فيها واسباع اخرى
والاسام على اجرامها وقد اختلف اهل العلم في عدد اختلاف الارض ذواله بعد ان سموا
الى طه بطر منها حركه واحد ابا بسطه او مركبه والى حركه متصله اليها فالله ما اقبلوا
ثانيه اطلاق فيه يحيط بعضها بعض تحت ماس متفرع الى محذب السافل ويكون مركب
مركب الارض واحد منها وهو المتبع الثالث فك التواب فانه ما لا يدرك وان كان كون التواب
على اطلاق كثره. فكما هو الحكمه مواضع كثره البروج وسيله للساراب السلسله على المتبع
ان فاق الصافات والمخزون زادوا على اخر غير كوكب حركه الى كوكبه التوبه وكن
مخطا فمضغ لك ان الفرض جعلوا الحكمه التي سبل كوكب متصله الى اجسام كثره بعضها
اختلاف حركات ذلك الكوكب طول وعرضا واستقامه ودرجه وسرعه وبطوا وبعدا ودرما
من الارض في غير المصلين منهم من جعل لك الاجسام اشغالا غير الكره فاما على المتبع
والعلم والذوق واما لما جعلوا مضوده في حوسبل علمها موثقي فمضغ لك العلم منهم جعلها
في حركاتها ايضا فمضغ لك ما سلسله كسر فاما اعداد الرجوع والى بل عد الاسمايه و
فاما سلسله بافعال الحكمه وادانها من غير اسناد ذلك الى حركه بسطه مساميه فمضغ لك
اختلافهم في اعدادها واما المحصلون الذين علمون العوائض الحكمه فمضغ لك اختلفوا ايضا في
اعدادها بعد ان فهم على وجوب استدلالها بسطه وحركه والعلم الاول وكران عدد الجسم
مترتب من حركه ماقوده والمخزون المستنول لادها وبطلوس الفاضل اشيو الى كوكب
فتا مكنها مثلا بيك سرج مركزه مركز العالم ماس لمخده معرفه فمضغ لك معرفه محدثه
وهو حكمه التي سلسله على سارط اطلاق الا انهم قالوا مثله المسمى سلكه حركه مخط سلكه اخذ

المحرك على الارض عند الافلاك والكواكب جميعا والسبح حكمه في انساب دور
ان ليل قسم منها فلما كان اذ كونا ساهو بعد احواله مسدود على غيبه لاسم الكواكب
في ذلك من الكواكب وبوكده ما ذكرناه قبل من وجوب كون الافلاك الى احواله المراكز
والا دور والكواكب محصية في الابداع بصورتها زائدة على صور الممكيات ثم ان
اشج من الوسم المنسوب اليه عند العوام وسوان الكواكب يحرك في الافلاك يحرك
ايضا في المياه فان التول بكثرة الحركات المتضدية لغير الحركات مبنية عليه وانما نفا
يسكن احدهما البرهان الجلي المنقسم وهو امتناع الحركي والالتزام على الاجسام
وقوات الحركات المسدودة بالطلع والله اسار موله فان الكواكب تعمل على الارض
الى قوله لا بان يحرك لها اجرام الافلاك والتمار فان حركي وسوان الرصد والاعتبار
لان على موافاة حركه دور البروج في كل دور من دور عند كونه في الاجتماع
والاستقبال وحضنة الصبا حركي وهو عند كونه في رباعي الشمس وكذا على موافاة
حركته دور عطار وادج في نفس دور من احدهما عند كونه في تاريخه في اول العشر
بالترتيب والتمار عند كونه في اول الثور الا ان اوجه التقرب يكون ابدع الارض من اوجه
الثوري بخلاف البرهان اوجه مساويان وموافاة حضنة الصبا حركي على السادى وهو
عند كونه في اول برج السرطان والتمار فاذا لم يكن للملك الحامل للثور حركه في
الدور مواليه سطح الحامل حركه وحده لم يرض ذلك كذا في الوجه في البرهان حائل
دور حركه الى بوال البروج كل يوم اربعة وعشرون جوا وكسر حركي منها وستين حركه
في المحيط وحمل الدور حركه الحامل حركه حركه المثل جميعا الى خلاف السوال احد عشر
جوا وكسر وحمل الحامل معه فذهب اليها من اكرها فصاها لا خلاف الحركي وبني حركه
حركه الدور من موضع الاول ثلثه عشر جوا وكسر والدور الا اني قد افترض ان يكون مركز
الدور عن موافاة الشمس في اوج الحامل فاذا حرك العطار من موضع الموافاة كوكبيها

المحرك من صاها الاوج مائل اذ جاتي الشمس على بعد احدى عشر جوا وكسر من ذلك الموضع
وحركه الدور حركي الحالت الاخر على بعد ثلثه عشر جوا وكسر الشمس حركيها الخاص بها
وسا من حركه الى الجوه التي على المركز الصا حركيها متوسط بين الاوج وحركه الدور
على بعد من مساويين كل واحد منها اثني عشر جوا وكسر ومجموعها موافاة حركه الدور من الاوج
وتكون ذلك البعد ضعف بعد المركز عن الشمس في البعد الصا حركيها حركه الحامل ذلك
الدور حركه الصا حركه ومكافاة بعد يوم من اذ صا بعد المركز عن الشمس ربع دور وبعد
الاوج عنها من الحالت الاخر الصا حركيها فان من الاوج والمركز نصف دور وان المركز
مقابل الاوج اعني المحض واذ اوج بعد المركز عن الشمس نصف دور استقبل الاوج من الحالت
الاخر فوافاة في استقبال الشمس وكذا في الرشح الاخر فوافاة المركز في الاوج في الاجتماع
والاستقبال والحضنة في الرشح واما عطار واما فان له طمان حركه المركز اعني المير
والحامل وادج الدور والحامل وادج الدور حركه حركه المير البطة المنه في زمانا الى اول
العرب واما الدور حركيها الحامل على خلاف السوال قد ركب الشمس والحامل حركيها الدور
على الدور ضعف ذلك واما الدور الا اني افترض ان يكون مركز الدور في الاوج من
وجب اذ حرك العطار عن ذلك الموضع ان يصير بعد المركز عن اوج الحامل ضعف الشمس
وعن اوج الدور بعد واما اهل الحركي حركه من الاكر فصا حركيها حركه الدور حركيها حركيها
منه فيكون اوج الدور متوسط بين اوج الحامل من الحالت الاخر فوافاة المركز حركيها حركيها
الدور والحامل ذلك فان المركز في الاوج اوج الى الارض فافاة في الاوج من معا
يكون اوج يكون المركز من الارض في موضع مساوي البعد عن الاوج من المعاملين
وكذا ان لا حركه الى الاوج الا اني اوج منها الى الاوج الا بعد واما اول السرطان و
اكونت فانها على السطح من الاوج الا بعد وعلى السطح من الاوج الا اني فافاة حركه
الدور عطار في اوجيها في وصولها الى اوج الحامل من في دور واحدة و

ذلك ما مضى الخدس يكون الحركات مستندة الى الاطلاق لان الحركات انفسها واذن لما
يتحرك في اجرام الاطلاق واكثر التماس الى وجوه كون الجسم الواحد متحركاً في كل
محلفين قال لان الاتصال الى جهة طرف المحصول الى تلك الجهة فلو انشغل الى جهة اخرى لم يحصل
دفعه في جهتين سواء كان الاتصال بالجهة او بالعرض او بهما ثم قال لا مجال انما نرى ان
يتحرك الى جهة واحدة فلهذا لا يتناول لم لا يجوز ان يكون للجهة واحدة حال حركة الرحا
والرحا حال حركة العجلة واما ان كان مسبباً لغيره فليس كذلك بل هو متحرك في جهتين
والجواب ان الجسم الواحد لا يتحرك في جهتين من حيث متحرك كان بل يتحرك في جهة واحدة
سواء كان الحركات او اربك وكانت الى جهة واحدة احدثت حركة مساوية مجموعها
وان كانت في جهتين متضادتين احدثت حركة مساوية لفضل البعض على البعض او سكوتا
ان لم يكن فضلاً وان كانت في جهات مختلفة احدثت حركة الى جهة وسط تلك الجهات
على نسبتها وذلك على قياس ما في الميزان فادون الجسم الواحد لا يتحرك من حيث واحد
الا حركته واحدة الى جهة واحدة الا ان الحركات الواحدة تكون متساوية قد يكون مختلفة
وقد تكون بسطة قد يكون مركبة وكل بسطة متساوية وكل مختلفة مركبة ولا يمكن ان الحركات
المختلفة تكون بالنسبة الى بعضها الاول بالجهة والى بعضها الآخر ولا يكون جميعها
بالنسبة الى متحرك واحد بالجهة بل لو كان بها من النسبة الى جهة واحدة بالجهة
احد بها فقط واذا ظهر ذلك فظهر ان لا فرق من كون الجسم متحركاً في كل محلفين
جهتين ولم يخرج ذلك الى ارباب من سببه فضلاً عن محقق قوله وعلم انما طهرنا في سبب
الحركة الشبهة المشبهة على قياس واحد وعلم ان لا يجوز ان يقال ما في الجاهل ان السائل
منها مشقوقة الخاص هو ما في قوله وهذا هو المطلب الثالث وهو معرفة كثر السؤل فان حركته
الحركات بمعنى اختلاف مباديها المشقوقة عامر واما باب ذلك بعد ابطال السؤل فان
تلك السؤل انما يتحرك شوقاً الى ذلك السؤل في مرادنا بل هو كقولنا في الاطلاق

الساكن مشوقاً غير مشاق شقيع به الاحصاح وهو السؤل مما مال اليه ابو البركات بعد ذلك
واستند الى براط من العدم واما غير السؤل عليه بقوله ما في حال اساره الى ان ذهب
لنوم ولما قدم ابطال هذا الرأي في الفصل الثاني عشر من هذا المخطوط موضع هذا الكلام
وادابيت انما انما يتحرك موقفاً الى مشوقها بالحدود لا الى الاجسام المحيطة بها فعلياً
الساكن بنوعه كونه السؤل المشقوقة ايضا متعديا على العمل مخصوص بالافاضة
على عالم الكون والفساد الذي يسموه العمل الفعالي وعلى المذهب الذي ذهب اليه
كون عدد ما عدوا الاطلاق والكوكبات بناديه واحد واعلم ان العدد المسبب للدليل
هو ما مضى بان السؤل ليست اقل من انما كثر من قبل المحلل اذ لم يدل على مساقفة الدليل
قوله وعلم انما لم يخلط اوضاعها وحركاتها ومواضعها بالطبع الا ولست من طبعها
بل هي طباع شتى وان جميعها كثرنا بحسب الناس الى الطبائع العنصرية بطلت حاشا
وهذا هو المطلب الرابع وهو معرفة اختلاف الاجرام العالم بطايعها والشيء اسدل على ذلك
باختلاف الاوضاع والايون والحركات التي هي من طبائع الطبايع فاقدم سانه
فادون هي مختلفة بالانواع وكل نوع منها لا يوجد الا في شخص واحد ومجموعها معنى سر
لنفسه كسر الكمال اسداده الاسفل والحركات والاصناف والايون والايون والايون
وذلك المعنى طبعه عامه هي مبدأ جنس سبل عليها وهي التي هي بالنسبة الى الطبائع العنصرية
طبعه عامه **قوله** فليس لك ان مطر بل يجوز ان يكون بعضها سبباً لربها البعض في الوجود
ام اسبابها تلك الجواهر المتعارفة ومن مما وقع ما بيان ذلك في هذه المواضع على
نوع المبادي العالم لهذه الاجرام هي اجرام سببها ام جواهر متعارفة والوجود لبيان ذلك
هذا اذ اوضاعها متعديا على عملها فاما مصدره اذ صار كذا ذلك الشخص المعين
منه من جسم كذا عند جسم كذا كونه كان اذ اعترفت حال العلل مع وجود العلة وقدرتها
منه من وجوده والوجود متعديا على وجودها ولكن وجود المحوى وعدم الخلق

في الحادى مما معناه ان العلة قد تكون متناهية لان شخص العلة
مستديم في الوجود والوجود على شخص المعلول فلا يحال ان يكون عدم الخلا واجامع وجود
او غير واجمع وجود فان كان واجامع وجود فان الملا المتجوز واجامع وجود واما
ان يكون ممكنا مع وجوده وان كان غير واجب فهو ممكن منه واجب عليه فالحال غير ممكن
بل بسبب وجوده ان لا يمنع من ان يكون من السماوات على ما يحتمل فيقول في
السواح في الفصل مع حصة حصوله بسبب على الطريقة الرابعة لا مانع في القول
ان بين اسباع كون الاجسام والجمادات على ما ليس من الاجسام وطرفه ان يكون عليها
المعاديات ولا يجوز ان يكون الاول في علمه لها لا اسباع وجوده فيكم على ما ينبغي فاذن
عليها متعارفات بعد الاول ومن القول الاول والمصود من بد الفصل ما ان اسباع كون
بعض الاجسام العالم على بعض ولا تمانى الاجسام العالم منسبة الى حادى المتجوز وكما
على الحادى على قدر الجواز ارجح الى الوهم قدم بان اسباعها واعلم ان الزمان قائم على
اسباع وجوده في جسم عن جسم او في كل في جسم على الوجه العام على ما سأل في كتابه ان كان
اسباع كون كل جسم حادى على متجوز طر من خاص وهو استلزامه بسبب الخلا قدم ذكره في
دوسم بالهداه فان سلوك الطريق الخاصة الى الهداه اخرج من سلوك الشوارع العامة فيمنع
الطريق منسبة على طب صدقات احد ما ان الحكيم لا يمكن ان يكون على موجد شي الا بعد ذلك
شخصا معناه فان الطابع النوعي لم يكن اسما صامعا لم يوجد في الخارج والناهي ان العلة
لما كانت مستديمه بالاداب على معلولها فان وجود المعلول وجوده ما خفى عن وجود
العلة فان اعلم المعلول مع وجود العلة فان حاله الامكان لانه لم يحك بعد وكل ما يجب
وان من سببه ان يجب هو ممكن والناهي ان الشئ الذي كومان مع الامة المصادفة لا يمكن
على معناه بحث لا يمكن ان يمكن احد ما عن الاحتمالها لا محال لان في الوجود والامكان
لان في الحقيقة ان كانت متناهية في الامكان فيكون متناهية في الوجود بان سأل

لو كان الحادى على المتجوز بسببه مستحيلا لما سأل في المبدء الاولى وح فان وجود المتجوز او
اعبر مع وجود الحادى في الشخص موصوفا بالامكان لما سأل في المبدء الثانية ولكن عدم الحلال
داخل الحادى امر بدارن اعتباره اعتبار وجود المتجوز تحت لا يمكن استلزامه فاذن طرفه ان
كون هو اسباع وجود الحادى في الشخص ممكن لما سأل في المبدء الثالثة ان كان في مع الاحوال
واجب والامكان الخلا فكلما كان ممكن له ان لا يحلف فاذن الحادى ليس على المتجوز واعلم
ان قولنا الخلا منسبة له ليس معناه ان الخلا واقعا في المصنفه لا اسباع وجوده بل معناه ان
مصوره هو المصنفه لا اسباع وجوده والمعارن المتجوز موصوفى ما تصور منه فان المتجوز من
حش هو ملا لا تصور الامع ذلك الشئ وذلك الشئ لا تصور الامع تصور المتجوز من حش هو
ملا وادام الحق به استلزامه ان يمكن ان يمكن وهو ان مال كون عدم الخلا واجباته سأل
كون ما مع اعنى وجود المتجوز واجباته وذلك لان ذلك الغير الذي معه وجود المتجوز هو
الذي يحل المتجوز تحت يمكن ان تصور منه الخلا حتى يحكم بوجوده بالمعنى المذكور وهو
الى ليس ونقول قول الشيخ اذا فرضنا جساما الى قوله ذلك الشخص المعنى اسأل في المبدء
الاولى وقوله فلو كان جسم يمكن الى قوله وجدتها الامكان مصلته في اصل المسائل فان
السائل استثنى في انما اوردها لها طاع غير مختص به الموضع بمبدء الارادة مختصا
وقد المرند الانصاح واما الثاني هو المبدء العامة وقوله واما الوجود فيبعد
وجود العلة وجودها بان ذلك الحكم على قوله وجود المتجوز وعدم الحلال في الحادى
بما سأل في الثاني على سبيل الاجمال وفي اسأله ما الى المبدء الثالثة بما انه عاد و
جعل الثاني مختصا بمبدء الموضع بقوله فاذ اعلم ما شخص الحادى العلة فان معه للمتجوز
امكان لان شخص العلة مستديم في الوجود والوجود على شخص المعلول لم عاد الى ما ان
اسأله الثاني مصلدا فقال فلا يحال ان يكون عدم الخلا واجامع وجوده اي مع وجود
ي وى او غير واجمع وجوده فان كان واجامع وجوده فان الملا المتجوز واجامع

وجودها بما يشاء في المقدرة الالهية كنهية كانه يكون ممكنا معه في الحلف وان كان
عدم الخلاء غير واجب مع الخاوي فهو ممكن في نفسه واجب عليه فالحال غير ممكن في نفسه بل سبب
في الحلف فاذن ليس من السماوات على الخاوي في ذلك الحال السارح ان قوله فاذ
اعبره بالحق الخاوي الى قوله على بعض المعلول كذا في قوله اولاد الاول حذو لئلا يشترط
نظم الكيفية والطام معظم حذو وضع ما قبله الى ما بعده واول الاقتصار على ما قرره اولا
عرفت في هذا الموضع لانه لم يترسساك الاكون المعلول ممكنا مع الله واحابده فالانصاف
على الامد سارح عدم الخلاء الخاوي المعلول فان الخاوي لم يحد بالخاوي المستوفى كما لم يجب
للخلاء والعدم اعتبار معه في لوقته اذ افاد ذلك لصار المراد ان ح مضمنا لا مضاف اسناد
من الاجسام الى عدم اصلا لانه مضمي كون الخلاء مع تلك العلة ممكنا فاذن الواجب ان
تقتد العلة كونه جسيما مضمنا حاد ما والمعلول كونه كونه مستقيم المراد ان فان ما حصل من هذا
المعلول من سبب مده العلة مضمي شوا للخلل المنع منه واذ اقرره فاذن ان رام احد
نظم ما ورد في المتن فالاصح ان عدم لوله فاذ اعبره بالحق الخاوي الى قوله على بعض
المعلول على لوله ولكن وجود الخاوي وعدم الخاوي مما معان في الخاوي الى قوله فاذ اقرره
عدم الخلاء واجبا فان ذلك حصره على التمسك مقدما على حصره على الاستعداد وسبب من
يوسم الكذا ولا بعد ان اصله فان كان ممكنا وان في العدم والناظر انما وقع في غلبة النسخ
والله اعلم واما معارضة الفاضل السارح فان الحكم يكون مانع الماحر ما خراجا حكم كون ما
مع العدم مقدما والعلل الذي هو على الخاوي انما يوجد مع الخاوي عند عدم مقتدته على الخاوي
بالداس مضمي عدم الخاوي ايضا علة ومورد الحذور فيتم صوره لانه لا يمتنع في الموصفين
بالاشراك الفعلي على معنى محتمل فان احد ساعدل على المصاحبة الاساسية بين شين ممكن
انفكاك احد من الاخر من حيث واما ذلك على ملازمة داسه بين شين لا يمكن ان ينفك
احد من الاخر في الموضع الاول قوله واما ان يكون الخاوي على ما هو اشرف واقرره

اعظم منه اعني الخاوي فيقدر موت الله يوم ولا يمكن ان لا يقع عن بان اسماح كون الخاوي
على الخاوي اشار الى السبب الاول وذلك لان الوهم انما يذهب الى ما صور فيه مناسبه او
مناسبه بوجه ما يلحق ولما كانت العلة ام وجودا من المعلول لا مستفاد ما منه وانما انما
وكان الخاوي اشرف من الخاوي كونه بعد عما من سارح ان معبر ومقتدته واقرره
لا سبب له بحسب الصورة والمقدار على ما هو عليه مع زما دة فان اسناد العلة الى الخاوي
اسببه من يلحق من اسنادها الى الخاوي ثم ذكر ان ذلك مع انه قد موت الله يوم ليس يمكن
على كسائي من بان اسماح كون الحكم على جسم اخر والناظر السارح نسب قول الشيخ
في الى الخطاء طامه فان مجرد اللفظ بالشرط خطاء وليس كذلك لانه لو عطل اسماح
في السبب بالشرط لكان ما به خطا با كنه لم يعلل ذلك الا كونه عرذ موت الله يوم واما كونه
غير ممكن لعلل ما سالي وللمبر من ان سبب كل شيء في اسباب ما سارح على ما بين في صاع
ومم وتنبية ولكل قول مب ان على الجسم السماوي غير جسم فلا بد لك من ان تقول
انه يدر من غير الجسم حاد وخواي سواء كان عن واحد او عن اثنين فلا محالة ان امكان الخلاء
مع وجود الخاوي قد عرض منها ما عرض مما مضى ذكره لكك يجعل الخاوي وجودا على
فل وجود الخاوي فاصح واعلم ان الخاوي اما كان وجوده صحى امكان الخاوي واما ان
على بسبب الخاوي فيكون الخاوي مع وجوده امكان حتى يحد بوجوده السطح فلا يجب معه
ما علة ان كان معلولا بل يجب عدمه واما ان لم يكن عدل فان مع عدمه كانه ليس
حذو سطحه الداخل وجود الخلاء الذي لا لاه ليس ممكنا بسبب زما الى اصلا واما الذي فاما
كون العلة لا لاه ليس له علة بل مع العلة بل تقول ان الخاوي والخاوي وجبا معا كسبب
تقرر الوهم ان لاه لو سلم لك علة الاجسام السماوية ليست بحسب كنهك يجعل الخاوي معلولا
على مقتدته على علة وجود الخاوي فيكون مقتدما على سواء جعل الخاوي وعلة الخاوي
حاذر من عن علة واحد او عن اثنين ولمرك على ذلك ايضا القول بامكان الخلاء

مع وجود جادى سدهما لزم على سول كون الجادى على قول سحر سول كان على
في قوله طلبه كلف من ان سول انه لم يزل من غير الحكم جادى ومجوى سواء كان عن واحد او عن
اشي اسما لان نفس طلاء ان كان يكد اسواء كان لزوم الجادى والمجوى او لزوم عليهما
عن واحد او اثنين فلان الجادى والمجوى او على ما عن واحد لم يكن للجادى وجود بل
وجود المجوى ولا لغيره الجادى قتل على المجوى فلم يكن ان سوسم للجادى تقدم لوجه ما انما سوسم
تقدم منها ما كان كونى لعلته لعدم على على المجوى وح لا يكون العنان واحدا ولا عن واحد
وان فرض على ما فرضناه اولادهم وان سال سواء كان لزوم الجادى وعلى المجوى عن واحد
ادعى اثنين لم يكن مطابقا لثمن وان اضطرر كون الجادى والمجوى عن واحد ان يكون احد
موسط دون الاخر لم يكن خالفا عن نصف ما دلول في حله احلف الشاؤون باسناد
السموات الى مبادئها فان بعضهم انها باسناد تستند الى العلة الاولى وانما تختلف
تعدد ما عينا بحسب ترتيب العمول الى متى شرط سوفت ملك الصدور استلها فاكاد
لكونه صا ورا بحسب شرط عدم كون اعل مرتبة من المجوى وقال بعضهم انها تستند الى كل
مختلف المراتب وسمى العمول فاذا قول الشيخ سواء كان لزوم الجادى والمجوى عن واحد
او عن اثنين ان لم يكن منسفا بشي مما مر فان اساره الى المذهبين فان عدم الجادى يمكن
ان سوسم على التدرج ونقرز البسبه لازالة الوهم ان سال عدم الجادى على المجوى المسد
لاعتان الخلاء انما لزم عند كون الجادى على ذلك لا يمكن الا عند مسحه وتجدد معناه لى
هو مكان المجوى وعدم وجوده ما علة مع حصول ذلك الحد وكون المجوى معلولا اما اذا
لم يكن الجادى على كل حال مع العلة على الوجه المذكور لم يحسب تقدم فان ما مع المتقدم باللسه
الا ساه لا يكون سدهما اللهم الا اذا كان العدم زامسا انما الى فانما يكون للعد لا لما
منى ان يكون منها والمراد من العدم الذى هما مواخذ قسمه الخاص بالفضل الذى يكون
بالطبع لان العدم بالطبع غير مقصور منها فان المجوى لا سلم الجادى بحسب ذاته الجوده

ان ساه من غير اعتبار الساجر بالطبع بحسب ان سلم العدم من غير اعتبار الساجر
ان اصل الساجر بان الجادى وان لم يكن على كنه ان فرض سدهما بالطبع والارام و
شرح لم ينف في الاجمال ساطع بدك **وتم** وتنبه **وتم** انك تزد سول اذ اخرج على
الوصول الى سترت انه رجع عن غير جسمه وادرجه جسم رجع عنه في الجوى فكون
وجوب الجادى مع وجوب غير جسمه الاحزاب ولكن عوى سول لغير الجسم الاحزاب
اداعهت لمد مع في الاجر فان ممكنا فكون في كل باب الجادى والمجوى يمكن ان يكون
ان در امور الطلب الاول عند التحقيق وجوه ذلك بسنه فان المجوى انما هو ممكن بحسب
الى الاجر الذى هو على ذلك العناى لارض اسما انما لوجه انما لرضه كجد الجادى
لي باطله ثم كجد الجادى لاسس على المجوى وليس على ما قيل مع هو بعد لان البسبه والعد
اذا كانتا بحسب العلة والمعلوله فحسب لم يكن على ولا معلوله لم يحسب لعد ولا قبله والمأم
ان يكون ما مع العلة على لم يحسب ان يكون ما مع البسب باللسه فاما اللهم الا بان ما هو الوهم
هو الوهم المذكور في الفصل السابق مع زامده بان وسمى ان الجادى والعمل الذى هو على
المجوى لما صدره ما عن على واحد قد وجبا عينا مع المجوى لس مع وجوب احدهما
الذى هو على وجبا فلا يكون مع وجوب الاجر الذى هو الجادى ايضا واجبا وخرج
يعود بالحدود والنسب للجواب هو الذى يس مع مرند الصاح وهو عنى عن الشرح
وتم وتنبه **وتم** انك سول ان الجادى والمجوى جمعا بحسب اعتبار نفسيهما غير واجبي
الوجود فخلو مكانهما غير واجب الوجود فاسمع ان من اذا اخذ معا يمكن لم يكن ممكن
بجد لشي ولاعتان ان لم علة فان علة انما لرض ما فرض اذا كان كجد فسلم مع كجد
ان يكون الحد مخطا ملاء غير مخطاه فكون علة ما هو الفصل واضح وقدم ما سابه
في الشرح بان اساع كون الى وى عند ثمن اشتراك وهو العمول واحد بسبب
التقدم الى صوره الجسم الى وى بسنه ليس يكون ضرورية الى حقيقه الى البرهان المذكور

البحر لا يكون اسما بالهولاء باجسام ولا صوراً سوى وساكن بين مباح صدور
الاجسام عنها وسم البرهان واولها كون مبدء الاجسام احر لصورها متحد عليها او
اعراض اسما الى كنهها ما شر الصور في الاجسام الاخر وذلك بان كل مواد مبدء ليقول
صور بعض عليها من مبدء الصور فالله الذي لكل مادة ما يجاوره بالسنين مبدء ليقول صور
موادته بمجرد على تلك المادة او يجعلها مبدء ليقول اعراض فان بعض الاعراض المتماثل
على الاجسام من علل مبادر عند صدوره تلك الاجسام مستعدة لصورها وذلك من موجود
بعد انقضاء ما ينظر انه عليها وذلك فالتشابه التي تعد الاجسام للسنين ونسب السجدة موجودة
بعد زوال الشمس عن مبادئها وهذا الفصل احر العصول المسئلة على اسما ليقول **هذيان**
وعقيل قد بان لك ان جوهر غير جسمانية موجودة وان ليس واجب الوجود الا واحد
لا سائر كشأن في جنس ولا نوع فكون من الكثرة من الجوهر غير الجسمانية معلولة وقد
علقت ايضا ان الاجسام السماوية معلولة لعلل غير جسمانية فكون من هذه الكثرة وقد علقت
ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون مبدء الاشياء مع الاوسط احد سما ولا مبدء الحكم لا بوسط
فبما ان يكون معلول الاول منه جوهر من مبدء الجوهر الفعلية واحد لا يكون
الفعلية الاخر موسط ذلك الواحد وسماويات بوسط الفعلية قد ثبت بانظر في رتبة الكثرة
وجود جوهر مجردة عن كثرته وبما هما من واجب الوجود واحد وان وجود وجود
غير معلول على كثرته قول ان جاسد انواع فادن مبدء الجوهر ممكنة لوجودها وانها
معلولة للاول فمبدء لاجلها وسم الفصل بالهداية ثم انه شرع في بيان مراتب الوجود
ومبدء كل اصولا فذكر انه قد ثبت من اسما والسمويات الى علل غير جسمانية ومن مباح
كون الواجب مبدء الا الواحد والمباح كون ذلك الواحد جسمانيا او جسمانيا او نفسا
اجسام لمية احد بان المعلول الاول واحد من مبدء الجوهر والكتا ان بانه مبدء الجوهر
صادره من الواجب موسط ذلك الواحد والمالب ان السماويات صادرة من مبدء الجوهر

ولا اجل مبدء الواحد وتم الفصل بالتحصيل ايضا **زيادة عقيل** وليس يجوز ان يرس
العلل من مبدءها وسم الحكم السماوي عن اخرها لان لكل جسم سماوي مبدءا معلوما وليس
الحكم السماوي بوسط جوهر سماوي فبما ان يكون الاجسام السماوية بتدري في الوجود
مع اسما رايان في الجوهر الفعلية من حيث لزوم وجودها مازلة في اسما و الوجود مع
زوال السماويات وهذا الفصل سبل على ثوب حكم احر مفرغ على مبدء وجود اسما
العمل المبررة الصادرة عن المبدء الاول مع صدور السماويات وان ثابت السماويات
مبدء مبدءا وذلك لان العمل ان انقطع قبل انقطاع السماويات بقتل السماويات
عمر مبدء الى علل لانها لا يمكن ان تستند الى غير العمل فادن العمل مازلة في اسما و
الوجود منها الى علل العمل الاخر واعلم ان السج لم يحرم كون العمل الاول على تلك الاول
ولا انقطاع العمل عند تلك الاخر ولا وجود ولا هو في علل الا فلاك المبدء ولا
مساواة العمل لافلاك في العدد بل حرم كونها مستمرة في فلاك وبانها لا يكون اقل
عدد امن الا فلاك فان الحكم الحزم مما عدا ذلك مما لا يصل الى العمل البشرية ويظهر من
ذلك ان اعراض الفاضل السارج على السج يجوز ان لم يحزم مبدء تحف **زيادة عقيل**
من الضرورة ان ان يكون جوهر على مبدء عنه جوهر على وجوه سماوية اراد ان يرس
كنه صدور الكثرة عن المبدء الاول فمبدءا بالاسما الى اول كثرته وجب صدور مبدء
وهي جوهر على وجوه سماوية مساو ذلك لان وجوب صدور الاجسام السماوية عن
الجوهر الفعلية مع اسما رايان الجوهر الفعلية مضي بالضرورة صدور جوهر سماوي وجوه على سما
من جوهر واحد على ولكن العمل صدور شين عن سى واحد ماضى النول بان الواحد
لا صدر عنه الا واحد بل بادي الى النول بان الواحد لا صدر عنه الا واحد ماضى
اذا هم على الاطلاق الذي مضمته كثرته الباردة ان يكون الصادر عن المبدء الاول
شاهد وعن ذلك واحد واحد اج وسلم حرم لا يمكن ان توجد شيان

هذه الالواح الثلاث هي التي يعبر عنها بالسلط الموجود في العمل والاول والثاني والثالث
لي انها حاله في ذاته والثالث مما زعمنا انه حاله بالبناس الى مدته وما المراد من قول
من ذكر الثلثة وان تقدر هذا الموضع الى باقي شرح البنس وسول قول السج من الضرورة
ان يكون حوسر عمل وجزم سماوي بل على انه لم يحرم كون العمل مصدر الملك الاول
اذ لا يبطل الى ذلك بل حكم بالاحمال بان مصدر الملك الاول حوسر عمل سواء كان هو
اول الحوامر او غيره لكن ان كان اول الاطلاق هو الملك المحوي على جميع الموابت كما
ذهب اليه بعض المتقدمين فالكسبه ان مصدره لا يكون هو العمل الاول فان الكثرة
لا يبلغ عدد امكن اسناد جميع الموابت اليها بل هو عمل اخر بعد العقل الاول **قوله**
ولا حسبي احكام مساك الا ما اقل من مائة اي ما على الوجود والاول واجب
الوجود ذاته وتقل ذاته وتقل الاول اساره الى ان اسناد الكثرة الى العمل الذي هو
معلول الاول لا يمكن الا بغير الوجود وانما ذكر اربعة امور من الست المذكورة ولم يذكر
الموت والوجود لان المعلول الاول عباره عن مجموعها معا والاحتشاش اللازم له من الالواح
التي ذكرنا ر غر قوله فكون حاله من عمله الاول لموجب لوجوده وبالله من حاله عند
مبدئي اشار الى امر من احد مما مضى من الاول على معلوله وانما ما حصل للمعلول
بالنظر الى الاول وسما ما مر عنها بسبل المداد وجوب الوجود الذي يحكمها حال المعلول
بالبناس الى مبدئه وهو افضل حاله المذكور من التي بها صار بعد العمل اخر وقوله وبالله
من ذاته مبدئي الى اخره اشار الى حاله في ذاته المسيلة على الخالص الى الصنف التي بها صار
بعد الملك **قوله** ولانه معلول فلا مانع من ان يكون هو موصوفا من محملات اساره الى
امكان كون المعلولات مشتملة على كثره بخلاف الواجب لذاته وانما اسار لمنظموه الى
العقل الاول مع جميع قالاته اللازمة له لا الى ما يكون في اول مراتب المعلولات وحده
فان ذلك ش وجه عام **قوله** وكذا قوله مائة اسانه ووجود من غيرة واجب

اشارة الى الماسة والوجود القدس لم يذكر مما من قبل وانما ذكر ما منها كونه موصوفا
لا لزام ووصفها بالامكان والوجود عليها على اسرارها لا واصاف المذكورة **قوله**
ثم يجب ان يكون الامر الصوري من مبدئي الخالص الصوري والامر الاشبه بالمادة مبدئي
الخاص بالبناس **قوله** اي معنى ان حصة العمل الذي يحكم الى حاله **قوله** اي معنى
الى مبدئه وعليه للملك الذي يحكم الى حاله التي له في ذاته فان ذاته بالمادة اسه وحاله
الخاص عليه من مدته بالصورة اشبه والمعلول نفسه العلة وما سها ثم صرح ذلك بقوله
فكون ما هو عاقل الاول الذي وجب به مبدئي حوسر عمل والامر بعد الجوسر حمان ثم
اشارة بقوله ونحوه ان يكون الامر متصل ايضا الى امر من مخرها سببا للصورة ومادة
جسماني الى متصل حاله في ذاته الى الخالص المذكور من اعلى التي له من حيث كونه
مالموت والتي له من حيث كونه بالفعل فانه الاول صار بعد السولي الملك التي يكون الملك بها
فقط مالموت وانما صار بعد الصورة التي يكون الملك بها فلها بالفعل ولا حل كون الماسة
والامكان عدم من في ذاتها وجود من مخرها فان المادة عدمه بانفراذه وجوده
بالصورة ولا حل كون الماسة ممدمة على الوجود من حيث العمل مخره عنه من حيث
الوجود فان المادة ممدمة على الصورة من وجه مخره عنها من وجه عام الى المنظر
الاول ولا حل كون الوجود اوزر الى المبدئي الربيب فان للصورة تقدم العلة على
المادة فهذا ما اردنا سانه وانما اطينا السؤال له لان اكثر الفضلاء الذين لم يمتثلوا في
الاسرار الحكمية قد تحروا في هذه المسئلة واقدموا الجملهم بها على بسبل الممدمة من الحكماء
والشيوخ عليهم وقد سنع عليهم ابو البرقاف بعد اذى بانهم بسبب المعلولات هي في
المراتب الاخر الى المتوسط والموسطة الى العالي والواحد ان من الطل الى المبدأ
الاول وبحل المراتب شرطها ممدمة لا فاديه وممدمة مواحدة شبه المواخذات السطية
فان العمل مشمول على مبدئي العمل من اجل حاله وان الوجود لا يحل في العمل الا بالاحتمال

حال على ما يناسب له من المادى مع الحال
المناسبة لها على ان ليس يحتاج الى بيان كنهه صدور الكثرة عن الواحد الى ان يستعمل وهو
لم يخرم ان يصاحبه ذلك وكيف وهو معروف بالخبر عن ادراك ما هو دون ذلك من حاصل الامور
ما ذكره في كتابه مرارا على ما ذكره بعد ما كان صدور الكثرة عن الواحد احوال ذلك
على سبيل الاول فلو وسائر اعتراضات الفاضل الساجد نخل بما مر **ومم وتنبية**
وليس ادعاء ان الاختلاف لا يكون الا عن اختلاف يجب ان يقع حكمه حتى يكون الاختلاف
الذي في ذات كل عمل موجب وجود مختلف وسم الى غير ما فاك علم ان الموجب
لا يمكن طهارة بقر الوهم هو ان تعال اذا كانت الكثرة المذكورة الموجودة في العقل
سببا لوجود عمل وفلك معا تحت ذلك الفعل وان كان كل عمل مثلاً على مثل تلك الكثرة
فاذن يجب ان يكون يجب كل عمل عمل وفلك لا الى تمامه والبنية على ما ذكره بان تعال
انما قلنا ان كل عمل وفلك يصدر عن معنى عمل فذلك العمل سبيل على كثرته ولا يلزم من
ذلك ان كل عمل سبيل على كثرته فقد يصدر عنه عمل وفلك معا فان الموجب لا يمكن طهارة
والله في ذلك ان القول ليست منه الانواع حتى يكون منه المعضات **تذكر**
الاول بديع حور اعلى هو ما كنهه بديع وسوسه حور اعلى وجراسا وما ذكره ذلك
عن ذلك الجوهر العلى حتى هم الاجرام السماوية وهي الى حور على لا يتم منه حرم سماوي لما
كان الابداع انما دلت على توسطه الى اوداده او زمان او غير ذلك وكان العمل الاول
هو الذي اوجده الاول لا من غير توسط شي اخر ولا توسط وجودي ولا علمي كان المبدع
ما كنهه به ذلك العمل فقط واعلم ان قول السج وبوسطه حور اعلى وجراسا وما ذكره ذلك
ان المتوسط بين الاول وبين اول الاجرام السماوية ليس الاعلى واحد على سبيل الوجوه
كل على سبيل الامكان والاحمال كما مر ادلا على ذلك وادعى الفاضل الساجد ان
قول السج ان صدور العمل الثاني عن المبدع الاول بوسط العمل الاول محاذي لان الموتر

عند في العمل الثاني ليس هو المبدع الاول بوسط كل من العمل الاول فقط لم يمد بويته
وعوايه بمتة بل قد كنهه بخصائص الشئ العمل الاول بانه المبدع ما كنهه لان الابداع الكنه
عن اقرب به انما حصل نفسه بالاجزاء من غير توسط فاذا كان لو كان يوجد سبيل ما هو
العمل الاول كان العمل الثاني انما مبدع ما كنهه ذلك كنه سائر معبرات التي رتبت
الى سائر عملها القوية وح لم يكن لا خصائص العمل الاول بانه الصفة وجو مساك
مبين ان ما يسميه بالمراتب الضامن طامم ليس شئ وباني الفصل في واما وسمه بالمراتب
كونه عاملاً في صدور الفصول المتعلقة بترتيب الفصول والافلاك والقرص من افاده لصور
الجميع **مما اشارت** يجب ان يكون مولى العالم العنصري لازمه عن العمل الاخر ولا يمنع
ان يكون الاجرام السماوية ضرب من الماديات فله ولا يمكن في ذلك ان يستقر لزمها ما
لم تعرف بها الصورة بغير ما كان رتب صدور في عالم الكون والنسب عن مباديها و
بها بالمولي المسيرة لغيرها لا رتبة فاصد ما الى العمل الاخر وهو العمل الذي لا يلزم
عنه جرم سماوي والله مني القول وتعرف بالفعال فنقول لا كانت الاجسام الجاهلة من
صدع المولى فانه لجميع انواع النعم والحركة مختلف الاجرام السماوية ثم يمكن ان يكون سبب
وجودها على محض بل يجب ان يكون ما يوجبها القرب مثلاً على نوع من النعم والحركة
كمن ليس مساك سبيل على النعم والحركة الا الاجرام السماوية فاذا وجب ان يكون
الاجرام السماوية ضرب من الباشري يحصل بين الاجسام والماديات هذه الاجسام مولدة
من مولى مسرورة وصور مختلفة وكان كل واحد منها قائلاً للنعم والحركة في حده وجب ان
يكون اختلاف صورته ما يؤثر في اختلاف احوال الاجرام السماوية وان يكون اثره
ما يتما ما يؤثر في اشراك في احوال الاجرام السماوية والاجرام السماوية اشراك في
الصفة منصفة بغيره المستدرة سماوية ما يصبه انما سبب ان يكون منصفه كنهه
ما يري وجوده الماديات اشراك وكمن ما كنهه به مبدعاً يتوفاً بغيره كنهه ولا يمكن ان يكون

ذلك فاقبال اجزاء المادة اما اولها فلان اجسامها لا تكون عددية
اجسام حركية وانما ثانيا فلان امور اكثر سرية في النزع او بجنس لا يكون وحدها
بلا مساركه من واحد معين على لسان واحد بل يكون بارساط واحد واما الى امر واحد
حار في النمط الاول فيكون الصورة على فاذن العمل المذكور هو الذي ينقض عنه معاودة
الحركات السماوية مادة فيها اسم صور العالم الكسوف من جهة الاشتغال فان في ذلك العمل
رسمها على جهة الفصل واما هو المارد من قول السج ولا يمنع ان يكون للأجرام السماوية
ضرب من المعاودة فيه ولكن لا يمكن وجود العمل والطبيعة السبعة العلكة في استقار لزوم
المادة ما لم يقرن بها الصور حار ما في النمط الاول فان حصل انكم نستم ان كان كون الجسم
وتوابعه على المادة جسم اخر ومنها قد جعلتم الطبيعة الجسمانية حار من على مادة جسم اخر اجبا
بان الطبيعة الجسمانية ليست سرية في افاضه اصل وجود المادة بل هي معنى في جبل ذلك
الوجود بحث بمل السند والحق في حد **قوله** واما الصور فنصف الصانع ذلك
العمل ولكن كملت في مولا فاجتبت كملت من استحقاقها لها بجست استعدادها كملت
لما فرغ من ذكر كنه صدور المادة العنصرية عن مبداءها اشعلت ذكر الصور وبنها
صدر الصانع ذلك العمل ولكن كملت في الهول المشركه بحسب الاستحقاق كملت
الشيء الى الاستعدادات المختلفة كاحصه من اختلاف اصناف العوالم وحركاتها
وذلك بان كون احوالها من الماده ماثر من الاثار السماوية بلا واسطه جسم غصري
او بواسطه منه فجعلها على استعداد خاص بعد العام الذي كان في حوزها فاض عن الماديات
صوره فانه وسميت في تلك المادة فاذن هناك مختصات مختلفة وكيفية مادة
معداتها والمعد هو الذي يحدثه في المستعد امر ما يصير مناسبه لذلك الامر في نفسه او
من مناسبه ليس اخر فكون في الاعداد مرجح الوجود ما هو اولي منه من واجب الصور ولو
كانت المادة على شي من تلك الصور لكانت في الصور لا فكونت في الصور

الموثرات فيها وذلك الاختلاف الصانع الى جمع المواد فيه واحد فلا يجب ان
يخص به مادة دون مادة الا لاجل رجع اليها وهو الاستعداد فاذن لا بد في وجود
الصور المختلفة من الاستعدادات المختلفة ومما له الماء اذا افرط سخينة فان مادة ذلك
نصف معدة المناسبة للصور المماثلة شديدة المناسبة للصور الباردة واما المواد
فصار من جهة ان بعض الصور الباردة عليها وزول الصورة المماثلة منها واما
الاستحقاق **قوله** ولا يبدل الاختلافات بالاجرام السماوية منفصل مالم يجرى منه المركز مالم
فيه النمط واما جوال تدق عن ادراك الادام ما صلبها وان فطنت لجلبها وما كان
توجد صور العناصر ما يريد ان يشر الى سبب اختلاف صور العناصر الاربعة فلا كراين
ذلك الاختلاف هو الاجرام السماوية المنفصلة لفصل كره على المذكر فاعلى منه النمط
الى ان منفصل حشو الكمال الاخر الى ادع كرات مختلفة الصور واما سبب اجمالي واما
الفصل بعدد عن ادراك الادام واعلم ان الشئ في الشئ ان فوا من المسنين
الى العلم من الكندي ومن بعد بعده فالو ان الكمال لانه مسدود فيجب ان يسند
على شي ثابت في حوزة فلم من محاذية له السخن حتى يسجل نارا وما بعده سبي سكا
نصر الى البرد والكثف حتى يصير ارضا مالم النار منه يكون حارا وكنته اقل خسرا
من النار واما على الارض يكون كيشا ولكن اقل كيشا من الارض وقد احر وقلة الكثف
وجس اترحب فان البوسة اما من الحار واما من البرد كمن الرطب الذي ييل
الارض مواردا والذي على النار مواردا سبب كون انصافه ثم قال ان ذلك
ليس بعيدا عن النفس لانه بعض ان يكون الوجود او لا الجسم ليس له في نفسه احد الصور
الموجودة غير الجسم واما كسب سائر الصور بالحر والبرد فاما ان الجسم لا يستقل
وجوده في الصور الجسمانية الى الابد فاعلم ان صور اخرى فان الاعداد تبع
في وجودها من سبب الابداد وان شئت فقل حال التحلل من الحارة والثابت

من البرودة بل الجسم بالحرارة تحت مع غيرة في الحركة او سكن ان قد نبت طبيعة كمن
يحرر ان يكون اذ انتم طبيعة مسخرة ماصح المواضع لا سكنها فان الى اسحق حيث
الحركة والبارد مسخرة حيث السكون قال والاشبه ان يكون الارض على قانون اخر وهو
ان يكون مده المادة التي يحدث بالسر كمن بعض اليها من الاحرام السماوية ان من العوالم
واما عن عدة محض في اربع حل عن حل واحد منها ما بهما الصورة جسم بسيط فاد الاستعداد
بالصور من واجبه او يكون ذلك طه بعض عن حرم واحد وان يكون مراك منه لو
انما من الاسباب المحنة على قوله **قوله** ويجب بها بحسب سبها من السماوية ومن امور
منفعة من السماوية امر اجاب محنة الاجداد اب لوي بدو و مراك بعض النورس البقا
والحوادث والنياط من الحور العلى الذي على العالم ما اراد ان نشر الى اسباب
الامر اجاب الى مادي المركبات فذكر انها انما تحت لشئ احد ما نسب العاصم
من السماويات والثاني امور منفعة عن السماويات اما النسب كذا الشئ لموضع من
الارض المنفعة لاضاءة ذلك الموضع وموسط الصور لتحتها وموسط النور المحل
الحكم المسن اذ اصغاره وبسبب التحلل او الصور لا فراح من موضعه الطبيعي وبسبب
الحرج من موضعه لا فراح لغيره واما الامور المنفعة من السماويات فاليها بالناضحة
على الطابع والصور والنورس التي بها تصدر الافعال عنها فانها امور مسخرة على الصور
التي هي مادي حركاتها فمصر هذه الصور بسبها فعال في موادها وموادها غير ما
واذا ما دبت فعال صارت محركة لهذه الاجسام ما زده نصها بالنعص ما ساد من النور
الناذرة فصار دة عللا لامر اجاب واعلم ان المراد من الامور المنفعة عن السماوية
ليس هو تلك الصور والنورس انما لانها ليست بمنفعة عن السماوية انما هي مسخرة عن حرم
مادي بل المراد تلك الساب المذكورة التي تبت موضوعا بها لان يكون مادي فعال كصها
ويحصل الامر اجاب عن هذا الساب يحدث المراجاب المحللة وسعد بحسب

نورها وبعدة من الاعداد ليعول الصور منة و سنوس سانية والحركة وساطة
بعض تلك الصور والنورس من العمل الفعال فاد منور في الباطن **قوله** وعند الناطقة
من رجب وجود الحواسر العلية ومن المحاجة الى الاستقبال بالالاب البدنة واطرها
من الافاضات الطاية وهذه الجمل وان اورد ما على سبيل الامصاص بان ما ملك ما
اعطيه من الاصول بهذا سبيل محنتها من طرس الشرائع ان نشر الى ان امر مرات الوجود
العله حور على موالنن الناطقة فان اولها حور اعلى موالنن الاول الا ان ذلك
الحور لما كان ابد اعطاه في اول ابد اعطاه في ان النور والنعصان كل
ابراه و هذا الحور لما كان موجودا بوساطة كثره محنتا كدوب مده كان كالا ماحر
عن وجوده بان محاجة الى الاستقبال من افاضات الحواسر العالي العلية عليها
بالالاب البدنة واطرها من الاجسام التي تعد لتسول تلك الافاضات ولا انتم على
احرام الرب بضع الطام في هذا الباطن والناضح السارج اورد مسكوتا منها ان الاستعداد
المذكورة ان قاب عدمه لم يكن اسبابا للرجوع وان كانت وجوده فكمهم صدور ما من
السماويات بعض اعراضهم بان البويات بعض اعراضهم بان السماويات صالحة للعلية
وح يمكن اساد الصور اليها دون العمل الفعال وان ابوا عن ذلك عن ذلك الصور
لا تصدر عن الاجسام ملام في ان اساد جميع الكسبات والنور والاعراض كسبات
اليها كمن وذلك مما لا يمتنع ان اساد الاعراض الى الاجسام
سعد على سراط فالوضع المخصوص وغرة فاستجعت تلك السراط اسندت له والملم
سبجها اسندت الى عمره ومنها انتم ما حكموا صدور الصور والنور عن العمل الفعال
فعد حكموا بصدور انواع غير مخصص عنه و هذا ما نض قولهم الواحد لا تصدر عنه الا واحد
فان صلو البسب في ذلك اختلاف البويات فلما اسندوا ذلك الصدد الى المدة الاولى
وعلوا الاحلاف بالحوال وة الاعراض مده في بعض كبة الى الشرائع في رجب

ثم اورد عليه جوابا شبه الى بعض الناس وموان الواحد لعل العمل بالشرع عند تعدد
 الالات فالنفس الناطقة او عند تعدد التوابع كالعمل للعال اما الاول فلان لم يعلم
 بوسط الاله ولا المادة لم يكن اسنادا ومدا الكثرة انه اقول به الجواب ليس لمضى
 على اصولهم اذ لا فرق عندهم من المبدأ الاول وبين العمول المحذور بل العمل بوسط
 الاله والمادة عنهما بل انما يجوز في النفس فقط والجواب الصحيح ان سال صدر
 الافعال التي لا تحصر عن فاعل واحد انما يكون تحت جنس واحد غير محصور فلهذا
 التوابع لا يمكن ان يكون سببا لكون الفاعل في نفسه تحت ممكن ان تصدر عنه تلك
 الافعال المتكثرة بل انما هو سبب لكون كل فعل من تلك الافعال المكنة الصادرة عنه
 يخص من ذلك دون غيره واذن لا عمل من ذلك في الدور والسرور سبل على حساب
 غير محصور والاولى تم عن ذلك فاذن موجود من العلل ما حاز الوجود فها يقرب
 من المبدأ الاول تحت ممكن اشتماله على اسباب تلك الحثثات ومنها ان اسناد الحادث
 الى الاحوال السامية الى ما سبقه بالزمان ونها ممتد ان عذمتهم وهذا الكبر وقد علم
اللفظ السابع في التجريد قد ردد ان بين في اللفظ وجوب بناء التوكس
 الانشائية بعد عودنا عن الاما ان مع ما تقرر فيها من المعولات وكنت تقرر المعولات في
 التوابع المحررة العاطلة اما ما وجوبه لعل الاول الواجب به جميع الموجودات الحادثة
 ويجزوه على الوجه الاشراف من وجوب العمل وكنت كونه على سبيل نظام العمل وكنت
 ووجوب الشرف في الحاصلات مع العمل اما ما من حيث هي حركات باقية لانه التي هي منع الكبر
 وما حصل ذلك من الساب والفاو مع ما يجوز لحد موضوعات هذا المسائل عن
اللفظ الثامن قد ردد ان بين في اللفظ وجوب بناء التوكس
 انشائية بعد عودنا عن الاما ان مع ما تقرر فيها من المعولات وكنت تقرر المعولات في

في ذكره في حقه فليس من رتب موجودات رتبة يتدى الى التوابع سارة في
 بعد الوجود ومادة فان الوجود لك الترتيب له مادة واجدا ابتداءه واداء عاذا
 الله واما ان بعد المبدأ الاول في مرتبة العمول من العمل الاول الى الاخر وبعد ما
 حرمه النفس الناطقة من نفس الملك الاعلى الى نفس الملك الادنى وبعد ما حرمه
 الصور من صورة الملك الاعلى الى صور العناصر وبعد ما حرمه السوالات من صورة
 الملك الاعلى الى السوالات المسككة المنصورة وبما هي مراتب البدو ويكون بعد مراتب
 النود اعني التوجه الى الحال بعد التوجه منه واولها مراتب الاجسام النوعية البسيطة
 من الملك الاعلى الى الارض وبعد ما حرمه الصور الاول الحادث بعد الحركة كالصور
 المعدنة وغيرها على اختلاف مراتبها وبعد ما حرمه النفس الناطقة بامرنا وبعد ما حرمه
 النفس الكوانية على اختلافها وبعد ما حرمه النفس الناطقة المحررة الانسانية جميعها وكما
 الاخرى هي مرتبة العمل المستند والمثل على صور جميع الموجودات فاحتمل اسمها لاشتمالها
 على كافة العمول في المراتب الاولى مثله عليها اسمها لاشتمالها على العمل المستند عاود الوجود
 الى المبدأ الذي ابداه وارتقى الى ذروه الحال بعد ان يسطر على ان الشرف اعني
 البراءة عن العو حرم في صنف المراتب على السطحي منتهى من الجناس الى السوالات
 التي وجودها ليس الا كونها بالروح هي مع ما هي الحثثات وكما ذهابها في الجانب الاخر العمول
 المحررة وما هوها **قوله** ولما كانت النفس الناطقة التي هي موضوع الصور العملية منتظمة
 في الحكم بمراتب بل فاحتمل ان بالجم كاسم الحكم عن ان يكون لها عاقل للعلامة
 منها ما هو بمراتبها بكونها بالجم بمراتبها بكونها بالجم بمراتبها بكونها بالجم
 النفس الناطقة واما في احوالها من النود اشتمل بالبحث من حالها بعد عودنا عن البدن
 فاحتمل محذوف في دأها واما لانه لانه من المادة وما فيها غير معلومة الوجود ليس
 غير ما هو بمراتبها بكونها بالجم بمراتبها بكونها بالجم بمراتبها بكونها بالجم

واشار بلفظه لما الى ما ثبت في النظم ان الشئ من عدم الطباع النفس في الجسم ويؤله الى
في موضوع بالصور المعنوية الى حالها بالادامة الباقية معها بما الى ما اسدل على
اصابع انطباعها في الجسم ويؤله الى انما هي ذات الاله بالجسم الى كنهه او باطنا بالجسم على
وحده لا يترجم به احبا جها في وجودها ووجانها المذكور. انه لم يحل قولنا سجاله الجسم عن
كونه آله لما لا يضره من ثابته بعد لفظه لما و اتم مصوده. يؤله على كونها باقيا
مستند الوجود من الجواهر الباقية وذلك لوجوب بقاء المثلول مع على الاله. فهذا هو
موعده. برامض في الباب على ما ذكره الشيخ ابو البركات البغدادي واعلم ان اسناد
حفظ العلاقة مع الجسم منها الى الجسم ليس بمقتضى لا يشاد. حفظ المراح الذي هو
العلاوة الى النظم الثالث الى النفس لان النفس كانت حافظة لها بالذات فاجب حفظ
اذا وكن ما تعرض وذلك لان ما في المراح النفس لطبع العلاقة انما يتفرق من الجسم
وعوارضه. ولذلك اسند بآتي له ابدن عن كونها الاله النفس في الجسم وعدم بطلان اسناد
الى شئ من شأنه ان يتفرق من الشاد حفظ ما لذلك اني كنهه حافظة للعرض ثم ان
الشيخ اكد هذا المطلب على دروه بعد هذا الفصل **تبصره** اذ كانت النفس الناطقة قد استقامت
بلكه الاتصال بالعمل النفع لم يضره ان الالات لانها تعمل بها على ان لا يلبثها
والا فليست بآثارها لان لا تعرض للاله طلال **تبصره** الاله لا يضره من شئ طلال فاما عرضها الى
لنوى الجسم والحركة وكين ليس تعرض هذا الطلال بل كثر ما يكون لنوى الجسم والحركة
في طريق الاحكام والقوة العمل اما ثابته واما في طريق النعم والارادة واما في
تعرض لها مع طلال الاله طلال يجب ان لا يكون لها فعل شعها وذلك لانك علمت ان
استشاعن السالى لا شئ وازدادك بما ما في قول ان السى قد تعرض له من عمره بالسفلة
عن فعل نفسه وليس ذلك دليلا على انه لا يعمل له في نفسه واما اذا وجد لا يشغل غيره
ولا يحاج الاله الى ان له فعلا بنفسه **تبصره** جعل غير البصر فالاعنى البصر والنسبة

جعل غير البصر فانما سمى بغيره في قوله **تبصره** في الفصل بالبصر. دون النسبة تعرض بان
الجسم المذكور في اوضح من الابحاث المذكورة في النصول المذكورة بالنبها الى ما
عند حيث التفتل عن ادراك السى الحاضرة اما ان يكون في نسبة الى النفس اكثر منها في
نسبة الى النعم واما كون **تبصره** البحث اوضح من عمره. طلال بعد استصدار العاقل له
بداهة وما عداه. عند استصداره بغيره. لقوله اذ كانت النفس الناطقة قد استقامت
لكه الاتصال بالعمل النفع لم يضره ان الالات تكرار لا سلف في الفصل المتقدم
مع من فائدة. وهي ان عدان الالات بعد حصول ملكة الاتصال النفس بالعمل النفع
لا يضره في بياها في منها ولا في بياها على حالها بالادامة المستدامة من العمل النفع
فان الناعل والعاقل لها موجودين معا بعد عدان الالات والالات المنفردة ليست
بالالات لعاقل لغزها وقوله لانها تعمل بها على ان لا يلبثها طلال فاما عرضها الى
من بيان كون النفس عاقله بها بالالات البدنة ثم اذاد الحالت في ايضاح ذلك
لنفع الفرق بين الحالات الدائمة الباقية مع النفس والحالات البدنة الزائلة عنها بعد
المعادية فذكر على ذلك اربع حجج منها واحد في هذا الفصل وهي استقامت مصله منها
قوله ولوعلمت بالابها واماها مصله طلال موجه من قوله لان لا تعرض لاله طلال الا
وتعرض لنعمه طلال وصورها ملكة الوفا بالعمل النفس بالالات بدنة لان طلال تعرض لملك
الالات طلال تعرض لها لعملها طلال وذلك واضح فان احكام الشرط بعض احكام
شروطه وقوله لا تعرض لاله لنوى الجسم والحركة استشهادا بالافعال التي تصدر عنها بالالات
البدنة وحمل احكامها وفائدة هذا الاستشهاد ان وجوده الناعل قد يكون بسبب النعم
الحاصل لعاقل بعد صدوره العمل عنه واما كثره. وقد يكون بسبب النعم الحاصل له عند
استصداره افعال محدثة صدرت عنه وقد يكون بسبب النعم التي بها يكون اقتداره
على الفعل اتم اعداد الانسان في سن الخطا ط يكون احولا له في سن النعم بالرجوع اليه

جسما ويكون اجود احساسا بالوجهين الاولين اعني بسبب التمرن والجوارب المفضلة
لاستنبات المحسوسات دون الوجه الاخر فانه لا يكون احد جبرا ولا سمعا والامر اومنا
الفرق بين الامر من هذه الوجهة فذلك اورد الاستشهاد بالاحساس والحرك قوله
وكيف ليس بعرض هذا الكلام استشاد بعض النائي وهو مضمون سائله حرة مدرة
كفن مما عرض للالاب طلال بعرض النفس في فعلها طلال بل قد تعلق الالات والاعمال
من في فعلها بل اما غيب واما مرده ومتوحا في سن الاكطاط وانما يكون بعد توالى
الافكار المودعة الى العلوم فان الدماغ تصف كثره الحركات الفكرية والنفس تقوى
لازاد مادتها بالادراك استنبات بعض المبدء وموانع فعلها ليس بالباب بدنه واما
قد كنت اتمنى ان السج اشتمل على دم يمكن ان يعرض بها وموانع حال لو كان عدم
طال النفس في فعلها مع طلال الاله والا على ان فعلها ليس بالاله الحان وجود طلالها
في فعلها مع طلال الاله والا على ان فعلها بالاله فذكر ان هذا استشاد لعين التالي وهو
غير متبع ثم رادى بانه بان وجود الفعل ليس في صورة معناه بل على كونه فاعلا مطلقا
اما عدمه في صورة معناه لا يدل على كونه غير فاعل اصلا قال انما فعل السارج معرضا
على ذلك يجوز ان يكون المعبر اما ما ذكره كبر الاسماص المنفعة بالنوع او غير ما ذكره كبر
الا نواع المنفعة بالجنس او بسبب اقران البعض بسى وكذا البعض عنه وذلك ليس
اما ما ذكره وهو كبر الاسان الجرمي للاسان من حيث موطنه او غير ما ذكره وهو
كبر الاسان العلي للاسان من حيث موطنه ومن ذلك اسماص بعض
الاسماص المنفعة بالنوع من غير كبر المادة وما ذكره كبر الاسان على ما ذكره كبر الاسان
واذا عدمه في القول مبدء الحكم استشاد من مبدء مولده من حمله ومنفصلة عن قولنا
لو كانت القوة العاقلة مطبوعة في جسم كانت هي اما داء الفعل لذلك الجسم او غير
مفعلة له في وقت من الاوقات والدوام اما من باطل اسم اخر يصير المصنف

وهو ان يكون متين من حيث الحكيم في وقت دون وقت فالشيخ بطل به التسميات
للازمة المصنعة المذكورة **قوله** لانها انما مفعول كصوله صورة المفعول لها وهذه اسارة
الى المبدء الاولى التي ذكرناها وانما اوردنا لان التسميات من المنفصلة انما هي سارة بها
قوله فان استأثرت فعلا بعد ما لم يكن فكون قد حصل لها صورة المفعول بعد ما لم يكن لها
مفعول اخرى وضع في مبدء التسميات مبدء وموحد والمفعول في ما لها بعد والصوره للامر
لمحد والمفعول وقوله ولا تها ما دنا اسارة الى المبدء الناله وهو كون المادة المبدء
المادة وقوله فليعلم ان كون ما حصل لها من صورة المفعول من مادة موجودة في مادة
ايضا اسارة الى المبدء الناله وقوله والان حصوله محدود هو غير الصورة التي لم يزل له
في مادة لاداة بالعدد اسارة الى تعار الصور من اعني صورتي الاله المبدء في المفعول
والمتبر الوجود حالي المفعول وتعدد ويدر التعارض ثم ثبت ان مذكور وقوله فكون قد
حصل في مادة واحدة مكنوفا باعراض باعناها صور مان ليس واحد ما اشار الى المبدء
الرابعة وانما قد المادة باكتشاف اعراض باعناها لان الاعراض المكنوفا قد يكون مكنوفا
لغير المادة وقوله وقد سبب بيان اسارة الى ما ذكره في المخط الرابع وعند ذلك
ظهر ما دنا الى المصنف لساد المبدء وموقوف اسماص بفعل الاله ويظهر من ذلك
ان العالم انما كانت عاقلة بالصور المتبر الوجود معها وهو المراد من قوله فاذا
مبدء الصور التي بها تصير القوة المفعلة مفعلة لالهها يكون الصورة التي تسمى الذي
وهو القوة المفعلة مفعلة لها وانما اسارة الى مكنوفا في جميع الاوقات
قوله فاما ان يكون تلك المعادة موجب الفعل وانما اول الحمل المفعول اصلا انما
لا سارة مبدء المفعلة الاولى للمصنف قوله وليس ولا واحد من ان من الصحيح
اسماص بعض النائي لساد مكنوفا المنفصلة مع لان الحكم كون الانسان مفعلا لا غضا
في وقت دون وقت فاذن المبدء وهو كون المنفعة عاقلة في جسم بط وهو المخط

والناصل الساج اعاد الاعراض على المدات المذكورة في هذا الموضع منها قوله
على المدة الاولى المعمول من الساتس مساو للسا والوجود في الخارج في تمام الكمال
والاخر ان يكون السواد مثل الساتس في تمام الماهية لان الماهية من السواد والسا
لا شراكتها في كونها عرض حال في المحل محسوس ام من الماهية من المعمول من الساتس
الذي هو عرض غير محسوس حال في محل كذلك وبين الساتس والوجود الى متى جوهر محسوس
موجود في الخارج محسوس بالارض وانا اعاد الصانع فان انما هي التي هي ما يحصل في
العمل من ذلك التي هي دون عوارضها الخارجية ولذلك اشقت لفظ الماهية
من لفظ ما هي فان الحواس عنها يكون بها ولما كان ذلك كذلك فان معنى قول التايل
المعمول من الساتس مساو للسا والوجود في الخارج وسوان الساتس المعمول بالحدود
عن اللواحق ليست بمساو للسا المحسوس الماهية اما ما وحي ان اراد بعدم المساو
الوجود واللاحد فان صادقا وان اراد ان مفهوم الساتس ليس عسرك من الحدود
والماهية فاذا ما فان زاد وقال المعمول من الساتس مساو للسا والوجود في تمام الكمال
قال هذا الناضل فان مساو ان المعمول من الساتس مساو للسا في تمام الوجود
الذي هو قوله اي ليس مساو لها حال كونها معمولة وهذا يعني ان ما يتبعه فان المعمول
من الساتس هو نفس الماهية الساتس الموجود فضلا عن المساو وانما كون السواد غير مساو
للساتس في تمام المعمول فذلك لان الماهية من الموصوفين غير صحيح فان الساتس
من الساتس المعمول والمحسوس يكون احدهما عرضا في محل محسوس محسوس والاخر
محسوس لا في محل فرق بين الطبيعة النوعية المحسوسة الماخوذة بارة مع عوارضها
مع مساو لها والفرق بين السواد والسا في فرق بين الطبيعة الكيفية الغير المحسوسة الماخوذة
بارة مع فصل سورما بوعا وبار مع فصل اخر سورما بوعا مساو الاول على الساتس
المعمول و خبر من حيث هي عرض فانه ليس بالمكن ماهية للسا انما يكون ماهية

من حيث يكون صورة حصلت في العمل مطابقا لها ومنها قوله لا يلزم من كون الماهية
معمولة بمحسوس بصورة مساوية لمجملها اجماع صور من مالمس في مجملها لان احدهما حال
في الماهية والاخر حال في محل لها والحواش عنه بعد ما مر ان الماهية لو كانت محسوسة من
غير ان كل تلك الصورة في مجملها كانت ذات فعل من غير مساو له المحل ولما كان كل
فاعل حساني فاعلا مساو له الجسم لا مر في المدة الماهية فان كل فاعل من غير شراكت
الجسم فهو غير حساني فان الماهية ليست بحسنة ولو كانت محسوسة من مجملها
عاد المحال المذكور فان كل الفرق من الصور من ما لان احدهما حال في الماهية
في مجملها مع والاخر حال في مجملها فلهذا هذا النوع من القول انما هو ان فاعل ما مر وافر
شيء باحد الشئ مساو بين دون الاعراض غير معمول ومع ذلك فالج المذكور بان حاله
للقول محمول صور من سجد في الماهية في محل واحد ومنها قوله الحكم فكل في اعراض
لا شك ان وجودها الراية على ما ساها مساو له وحاله في الجسم ويطر من ذلك اجماع
المسكن والحواش ان الوجود ليس عرض حال في محل ووجود ذات الاعراض ليست
بماهية بل هي محالة بالحقاق ومساو له في لازم واحد هو الوجود المسرك المعمول
عليها وعلى غيرها ومنه الاعراضات واما لما متولدة من الاصول الماهية التي هي
ذكرها ومنها قوله هذه الحجة بعينها معضتي ما كون النفس عالم بصفاها ولوازمها ابد
او غير عالم ببي مهابي وقت من الاوقات وذلك بساكنم الذي ذكره هو بعينه الحوا
ان الصواب واللازم منقسم الى ما بع النفس له اياها كونهما مدرك لهما والى ما
يجب لهما بعد مساو لها بالاشياء المعارة لها كونهما مجرد عن المادة وغير موجود في
الموضوع والنفس مدرك للصف الاول واما ثانيا فمدرك لهما واما والى
مدرك للصف الثاني لانه الماهية لتعدان الشرط في عرملك الحالة **بذلك هذه الاشارة**
فاعلم من هذا ان الحكم الماهية ماله ان يعمل بداره الما فرغ من اقامه الحجة على كون النفس

عاطلة بذاتها عاد الى اقال الكلام في بيانها على حالها الدائمة بعد مصادف البدن لذلك
وسم الفصل بجملة النصول المتقدمة وجعل قوله فاعلم من هذا ان الجواهر العاطلة مثاله
ان اصل بداهة محسوس المذمور **قوله** ولانه اصل فلن يكون مرها من ثوبه فاعلم للفناء
مصادفه ثوبه اثبات فان احدهما اصل بل فاعلم من منى كالمركب من منى كالمركب من منى
فالمصروفه عند ما بالكلام نحو الاصل من حرمه ما هذا ايجادا على بناء النفس ويريد
بالاصل حل بسط فمر حال من منى من ساء ان يوجد في اعراض وصور وان زوال
ملك الاعراض والصور وموافق في الحالتين فهو اصل بالنسب اليها واذا تقرر هذا
فتقول حل موجود بمعنى زمانا ويكون من ساء ان يندفع بل الشاهد ما قاما بالعمل
فان ساء بالثوب وفعل البناء غير ثوبه الشاهد والافان حل ما يمكن التنازل وحل يمكن
النسب وباقها فاذن مما لا من محسوس والاصل لا يمكن ان يكون مسلما على محسوسين
اذ هو بسط فالنفس ان كان اصل فلن يكون مرها من ثوبه فاعلم للفناء ومصادفه لثوبه
وان لم يكن اصلا اي لم يكن بسطا غير حال فان اما مرها واما حالها والتا بط لمار و
المركب يكون مرها بسبب غير حاله اما بعضها فاما هذه من الجسم واما عليها وعلى التدرج
فالبسط الغير الحال اعني الاصل موجود في المركب وهو غير مركب من ثوبه الشاهد وجود
النسب **قوله** والاعراض وجودها في موضوعاتها ثوبه فاعلم وجودها في موضوعاتها
فلم يجمع فيها مركب. هذا جواب عن سوال وهو ان حال كسر من الاعراض والصور
يكون مافيه ممكنة التنازل مع ساطها فلما كانت النفس كذلك فاجاب بان قوة
فناءها مثالا لما لا يكون في موضوعاتها كماله لوجودها وذاك لاساني بساطها
في ذواتها اما لا يكون له حامل وجود فاجمع الامر من منى ما في بساطه **قوله** واد
كان كذلك لم يكن اصلا من منى في نفسها فاعلم للفناء وجودها وبطلانها وثباتها
اي ذاب ان النفس اما اصل واما داب اصل لم يكن منى وما جرى مجراها ما جرى

ولا يكون في غير ما بعض لبياد فان البناء و ثوبه البناء لا يمكنان في البسط
والاول حاصل فالتا ليس حاصل فاذن النفس لا يمكن ان يندفع واما قال بعد وجودها
بطلانها وبثوبها بان اصل الوجود وبقاءه يكونان في مكان الوجود مسبقا ومن عليها
واعرض الما اصل السارج فقال لو كان للنفس مولى وصوره محال للنفس لمولى الجسم
وصورها وكان الباقي منها مولاها وحدها لما كان الباقي من النفس مولى النفس بل حرامه
وح كذا ان لا يكون حالها الدائمة باقية لانها ما بعده لصورها والى ان مولى النفس
كون اما داب وضع او غير داب وضع والاول محال لان الوضع لا يكون حراما لا
وضع له والتا لا محال ان يكون مع كونها غير داب وضع ذات توام بانفرادها او لم
يكن فان كانت كانت عاطلة مداهما على ما مر وكانت منى النفس ودد وضعا ما جزمها
ما حلت وان لم يكن داب توام بانفرادها فاما ان يكون للبدن ما شرقي اقامتها او لم
يكن فان كانت كانت النفس غير مسنفة في وجوده عن البدن فلم يكن داب فعل
بانفرادها على ما مر ودد فرضنا من اطال به الجسم وان لم يكن للبدن ما شرقي اقامتها
كانت باقية باسما وان لم يكن البدن موجودا وهو المظن ان الصور المعية اياها و
الحال لا يبعد لملك الصور لا يجوز ان يندفع ويغير بعد انقطاع علاقتها عن البدن
لان الغير لا يوجد الا بسبب الوجود الى جسم محرك فاقترن في الاصول الحكيم ثم قال والنفس
تحت مولى الجواهر من مركب من حسن وحصل وبالحسن والاصل اذا اخذ بسبب ط
الوجود فاما مادة وصوره فالنفس عند من مركب من مادة وصوره وذلك ثوبه مادركا
والجواب ان هذا المعالطه بانشر اك الاسم فان الماده والصور معان على ما ذكره
وعلى جرای الحكم بالشابه والالجمع انواع الاعراض الصامركه من مادة وصوره
ثم قال الشاهد والحدوث مبسوطان في احصائهما الى احوال بسببها والى محل لذلك
رسمان الى كسفتها من ذلك فان سفتي مكان الحدوث عن المحل مع وقوع

مع وقوع الحادث فلسفيا فان السواد انما يقع مع وقوع السواد وان السواد لا يقع
الى محل موافق له فليكن البدن انما محلا لا محال السواد وبالجملة كوزان كون البدن شرطا
لوجود النفس ونزول النفس في الشرط عند ان الشرط والحجاب ان يكون انسي محلا
لا محال وجود ما هو ممان النوام له او لا محال سواد غير معمول فان معنى كون الجسم
محلا لا محال وجود السواد وتبين وجود السواد فيه حتى يكون حال وجود السواد متوقفا
وكذلك في امكان السواد ولذلك السمع كون السواد محلا لا محال سواد داه قابله للنس
بمحال لا محال حدوث النفس من حيث هو ممان له ولا لا محال سواد اصله على ما كان
مع سواد مخصوصه موجوده قبل حدوث النفس محلا لا محال وتبين حدوث صورته انما
مصادره وتقوم نوعا محصلا ولم يكن وجود ذلك الصور مكملا لا مع ما هو مبادا الفرب
بالداه اعني النفس تحدث بحسب استعدادها وهو ذلك مبادا الصوره المصادره له المتو
ايه على وجه فان ذلك المبدأ هو سواد من الارسطه وزال ذلك الحادث ذلك
الامكان والهيئ عن البدن اذ زال عنه ما كان عنه البدن محلا لا محال حدوث
النفس اعني الله المحضه في البدن محلا لا محال سواد الصوره المصادره له وزال
ذلك الارسطه عنه فقط وامسح ان يكون محلا لا محال سواد ذلك المبدأ من حيث هو مبادا
فان البدن مع مبادا مخصوصه شرط في حدوث النفس من حيث هي صور او مبادا صور
لا من حيث هي موجود مجرد وليس شرط في وجودها والسي اذا حدث فلا نفس سواد
او شرط في حدوثه فليست فانه يسي بعد موت السواد الذي كان شرطا في حدوثه فان
فل لم اوجب استجاب البدن لحدث صورته ما حدث مبادا تلك الصوره ولم اوجب
استجاب السواد لتلك الصوره سواد مبادا ذلك واما الفرق بين الامرين فلان ما مضى
حدث معلول واما ما مضى وجوده على ذلك المعلول بسببها وما مضى معلول
لا مضى في العلل بل كونه سواد شرط ما لو كان عدمه واما **وتبين** ان لو ما

من المصدر من مع عدمه ان لو ما من العقل او على صورته عليه صار مع فلسفه
الوجود العاقل على ان لو ما من على قولهم بعينه المعمول من قبل موج موجودا فان عند
ما لم يعمل او بطل منه ذلك فان كان سوادا على اوله بعينه وان كان بطل
منه ذلك بطل على انه حال له او على انه داه فان كان على انه حال له والذات باقيه
فهو كماله لا محال ليس كماله لو ان كان على انه داه بعد بطل داه وحد
شي آخر ليس انه صار موشا اخر على ان لو ما لم يدا انما على انه مضى معلول
مستمر كماله كماله لا بطله لا فرع من اثبات وجوب بناء النفس لما طبعه مع مقتولا
الكتبه بداهه التي هي كماله لا بداهه اراد ان يبين كونه انما ملك الهالات فبدا
بما طالع بدنب فاسد في ذلك فان بهيودا بعد العلم الاول عند المشايخ من اصحابه وهو
المول بانما العاقل بالصوره الهائله الموجوده منه عند بطله انما كماله اوله بهيودا
واما هم عنى مولد ان لو ما من المصدر من مع عدمه ان الجواهر العاقل او على صورته
عليه صار مع موج واجبا لهم على ذلك مبادا في كماله انما سواد مبادا العاقل على
مترجم فان واجب الوجود معمول المبادا وعلى الداه فانه صنف ذلك الكتاب تورا
لذلك بهم في المبادا العاقل حسب الشرطه في صدره صنفه ثم انه بنه على سواد بهيودا الذي سواد
فلسفه من الجواهر العاقل على الى اخره **وسوف ياتي** **وتبين** انما على ان لو ما على ان
كون فان عند ما على ان لو ما من سوادا على اوله سوادا او بغير شيا اخر ولم يدم كماله
سوادا وزاده البينه منه انه لم يدم انه او على سوادا او على ان لو ما على ان لو ما كونه انما
محد الداه عند كل معلول وان لم يطل عنه ذلك بل بقي او بغيره سوادا بغيره سوادا
ان من او سوادا مع ذلك فان مع المعلول بانما العاقل المعمول فولا بانما وجمع المعلول
على احكامها في الماسات وكما يراه ابن احواله واشد شيا عنه ما ذكره **اولا** **وتبين**
وتبين ان لو ما انما سوادا لو ان النفس لما طبعه اذا علت شيا فانما تعلق ذلك الشئ

على انه يكون المعدوم هو الامر المستلزم سواء حدث بعد عدمه شي حرا ولم يحدث
ان كان بالعرض مانا ومضرا اما ببيع التبر في ان وهو ان المصدر الهام مع لفظ
فان واعلا علمه بطل اي بعد بطل كون الاول بالعرض مانا ومضرا اما وذلك لان
مبنى الاجاد هو كون الاول الصار بعينه مانا ومضرا اما على بعد عدمه لا يكون هو به
والاصل السارح لما تحرك في تطبيق هذه العادة على المعنى نسبها الى الاحتمال اما التسم
الناش بعد ابطاله هو له وان فاما بعد ومن لم يصرا احدهما الاحتمال ذكر مثال احدهما
منه نوم الاجاد بالحداد وهو الاستحالة واسار الى العصب الاحتمال اعني المركب هو له
وبما جرى به الجري **تذييل** مظهر لك من هذا ان حل ما فعل فانه واجب موجود بغير
فيها اكلها بالعلمه بقرشي في سى احدها ابطال المذهب المذكور صرح بكهنة اتصاف
الحكمه العادل بما لا فانه ذلك هو الغرض من هذه النصول على ما ذكرنا قد كراه كون
على سبيل مقرر شي في شى اخر واكلته في اللغة هو الجهر اليقين وانما عن المعنويات
ما كجلا يا لاها الصور المطابقة لاداب تلك الصور بالنسب **تنبيه** الصور المعكده قد يجوز
بروحه ما ان يساوي من الصور الخارجه مثلا كما يستند صورة السماء من السماء ودجور السس
الصوره اولها الى الصور العالمه لم يصير لها وجود من خارج مثل العمل شظالم كعالمه
موجودا ويجب ان يكون ما فعله واجب الوجود من العمل على الوجه الثاني كما فرغ من ان
كسنة اقسام المعنويات في الجواهر العالمه اراوان من ان الاول الواجب له
وما ملو من المادى العالمه على اى نحو من انحاء العمل فعل المعنويات الى ما يكون عللا
لوجود الاعيان الخارجيه الى صورها كعمل الانسان عللا غير با لم يسمه احد الى ذلك
واجاد ما فعله بعد ذلك فعلا فعلا الى ما يكون معلولا للاعيان الخارجيه كعمل الانسان
شاسا به صورته وسمى عللا متفالا ونفى الصنف الثاني عن الاول فاما لا مراع انشاه
من غيره حل واحد **تنبيه** حل واحد من الوجوه قد يجوز ان يحصل من سبب على مصور

لوجود الصور الى الاعيان او غير موجودا بعد في حيزه فاعل المصور المعنوله قد يجوز ان يكون
بجوهره فعلية من داه لا من غيره ولولا ذلك لدرست العمل المعنوله الى غير النهاية و
واجب الوجود يجب ان يكون له ذلك من داه فانه هذه سببه اخرى لعل واحد من سبب
المذكورين وضرر ان حال حل صورته معنوله سى وجوده الى الاقيان اعني حل فعل
المتعالي ولى لم يوجد بعد في الاعيان اعني وحل فعل فعل فاما ان يحصل من سبب
على العمل المتعال لصورته في حيزه فاعل بالثبوت فاعل تلك الصور واما ان يحصل
من داه ذلك الجوهري لا من سى خارج عنه والحاصل من الفهمه الى الحاصل من الداه
والالتسلسل الاسباب اعني العمل المعنوله الى غير النهاية وقد مات استحال ذلك
فان الجوهري الذي يحصل تعلقاته من داه موجوده والاول الواجب به يجب ان يكون
علمه فعلا تاما وحاصلا من داه لا من غيره لما مر ايضا واعلم ان في وجود الصور
المعنوله في داه العالم من داه نظر لان العالم لا يكون قابلا وفي وجود الاشياء
منها ايضا نظر اخر لان العمل بالنسب لا يحج الى العمل من غير مخرج خارجي تامر في
النظم الثالث **اشارة** واجب الوجود يجب ان يعمل داه بده على ما حق وعمل به
من حيث هو علمه لا ببعده ومنه وجوده وعمل سائر الاساس من حيث وجوبها في سببه
المرتب النازل من عنده طولا وعرضا كما يعرف ان علم الاول هو فعلية داه الى اسار
الى احاطه جميع الموجودات بذكر انه فعل داه بده كونه قابلا لداه معنولا لداه على ما
حق في النظم الرابع وعمل ببعده معنى المعلول الاول من حيث هو علمه لا ببعده و
العلم العام بالعلمه العامه بعضى العلم بالمعلول فان العلم بالعلمه العامه لا سم من غير العلم
بكونها مسلمه لجميع ما يلزمها لداهها بعد العلم بمضمين العلم بكونها الى منها معلولا لها
الواجب بوجوبها وعمل سائر الاشياء الى بعد المعلول الاول من حيث وجودها في
سلسله المعلوله النازل من عنده اما طولا كسلسله المعلولات المترتبة المنتميه اليه الى

ذلك المرتب او عونا كقوله انما هو الذي لا يمتنع في ذلك المرتب انما كنهها هي
المنه من جهة كون الجمع ممكنة مما هو الله وهو احتياج عرضي مساوي لجميع احوال
بالنسبة اليه **اشارة** ادراك الاول للاشياء من داه في داه هو افضل انما يكون
الشيء بدرا في داه وعلق ادراك الحواضر العملية للاول باشراف الاول ولما يبد
منه من داه وبعد ما الادراكات المتشابهة التي هي نفس ورشم عن طابع على متبد
المبادي والمسابب **بالادراك** اعني من حيث هو ادراك واعيان من حيث هو
خال باللدرك ومختلف من حيث لعل واحد من الاعيان اما اختلافه بحسب
فلكونه مارة احاسا مارة بحلا مارة توتيا مارة بعلا واما اختلافه بحسب
الناس الى المدرك فلكون الادراك العلي المعنوي يكون المدرك فاعلا اتم وجود
من الادراك الانشائي المعنوي فكونه معطلا وانضال ان يرا منه وجود وذاك
مساو من وجود واما اختلافه بحسب القياس الى المدرك فلكون المدرك المحدود من حيث
اتم الى كونه مدرا في النفوس فيها والمدرك بعلة اتم من المدرك بمعلوله ولما كان
مكده وكان العلم باسم بالعله السامه مضمنا للعلم باسم بمعلولها ولم يكن العلم التام
بالمعلول علما ما بالعله فان العلم من حيث هو مامه لوجب بمعلولها العلم من حيث
هو معلول من حيث هو معلول لا ينفذ علمه المعنى اما ان ينفذ علمه بالوجود بل
العلم بالعله بعضي العلم بما منه المعلول وايضا العلم بالمعلول بعضي العلم بانه العلم
دون ما منها فان اقل الادراكات في داهها ادراك الاول لداه بداه تاتي
ولجميع ما سواه ايضا بداه من حيث هو علم ما منه لها وهو ايضا افضل انما يكون الشيء
مدرا تالاه على ذاتي وافضل انما يكون الشيء مدرا تالاه نام حاصل من الوجه الذي
يجب ان يحصل وسلوه ادراك الحواضر العملية اما ادراكها الاول فغير ممكن من داهها
المعلوله الا ان الاول لما كان معلولا لداه وهي عاقلة لداهها فعلة باشراف الاول

عليها لم يعلل ما دون الاول من الاول لعل دون لعل الاول لاهما وسلوه
ادراكات النفوس السعاده من طرق الحواس والتخللات وعمرها وهي كلها نفس ورشم
عن طابع على لان محرها من القوة الى العمل على مصوره بصورة المعنويات
مقطع منه منها بعض تلك الصور بحسب استعدادها وانفعالها بذلك العمل ومنه
ادراكات متبدله المادي لان بعضها يحصل من الاستدلال بالعله على المعلول
وبعضها ما لكس وبعضها من طرق عمرها ومبداه المسابب لاهما مارة بعمل من
العلم بالشيء الى العلم بما سابه ومارة الى العلم بما ساطله ومارة على وجوده غير ما هي
انفس مراتب الادراكات وقد حصل ايضا من منفع ذلك ان الادراكات مع على
اصناف الادراكات بالشك **ومهم وتنبية** ولكل قول ان كانت المعلولات
لا تتبدل بالعامل ولا انها مع بعض لما ذكرتم ثم قد سلف ان الواجب الوجود معلول
كل شيء فليس واحدا حيا بل ساك كثره معلول لما ذكرتم فيقول داه بداه ثم لم يزل
قيوميته معلولا بداه لداه ان لعل الكثرة بجاءات الكثرة لازمة لها حرة لا واحدة في
الذات موصوفة بجاءات ايضا على ريب وكثرة الوازم من الذات متباينة او غير
متباينة لا يتم الوحد والاول معرض له كثره لوازم اضافية وغير اضافية وكثره سكون
وبسبب ذلك كثره اسما لكن لا ماثر لذلك في وحداه داه بتقرر الوحد ان يقال
ذلك ذكر ان المعلولات لا تتبدل بالعامل ولا بعضها بعض بل هي صورة متباينة
مبتدرة في حوزة العامل وذكر ان الاول الواجب لعل كل شيء فاذن معلولاته
صور متباينة مبتدرة في داه ويزنك على ذلك ان لا يكون ذات الاول الواجب
واجدا حيا بل يكون سمة على كثره وتقرر النسبة ان يقال ان الاول لا عقل وله
بداه وكان داه على كثره انه لعل الكثرة بسبب لعله لداه بداه فعلة لكثرة لازم
معلول له فصور كثره التي هي معلولاته هي معلولاته ولو ازمه مرتبة ترتيب المعلولات

في سائر من حصة داه تاجر العلول عن لعله داه ليست بمقتومه بها ولا بغيره
 بل هي واحدة وكثير التوازم والعلول لا ساقى وحده فلهما الملتزومة انما لا سواء
 فان ملك التوازم مقروء في داه العلة او ممانته له فاذن لغير اكبر المعلوم في داه
 الواحد العام داه المستند عليها بالعلو والوجود لا ساقى كبره والحاصل ان الواحد
 واحد ووحده لا يزول كبره الصور المعلومه المتفرقة فلهذا التفرقة بين العلول والى الصل
 ولا شك في ان العلول مقروء لوازم الاول في داه قول يكون السى الواحد فاعلا فاعلا
 وقول يكون الاول موضوعا لصفات غير اصافه ولا سلبه على ما ذكره الناضل السامع
 وقول يكون محلا للعلول لا يمكنه المبكثرة تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقول بان معلوله
 الاول فربما من لداه وبانه لا يوجد شيئا مما يمانته داه بل توسط الامور الحادثة
 في الوجود ذلك مما خالف الظاهر من مدعي الحجاب والنداء العاطلون بنى العلم على
 والاطن العاطل بنى الصور المعلومه داهها والمشاؤون العاطلون ما كان العاطل
 بالمعول انما اركبوا ملك المجالات خذرا من الزام مدعي العاني ولولا اني اشترطت
 على نفسي في صدر مدعي المال ان لا اقرض له كراما اعمد مما اجد محال انما عمن
 يستبعد النقص من مدعي المضام وغير ما يبا ما شافا لكن الشرط انك ومع ذلك
 فلا اجد من نفسي وحضه ان لا اشتر في هذا الموضع الى شي من ذلك اصلا فاشترطت
 اساره حشنة بلوح الحكي منها لمن هو يفسر له كل اهل العاطل حاله كالحاج في ادراك
 داه الى صور غير صور داه الى ما هو موقوف على الحاج الصافي ادراك ما يصدر عن
 نداه الى صور غير صور ذلك الصادر الى ما هو موقوف على غير من ملكك ملكك ساقى
 صورته تصور او تصور في صادره على لا بانفاده مطلقا على ساقى ما من غير
 ومع ذلك فان لا تعمل ملك الصور بغيره بل لا تعمل ذلك السى ما كان ملكها احدا
 منها من غير ان مضاعف الصور ملك بل ما مضاعف اعتبار ملك المعانيه به ملك

وملك الصورة فقط على سبيل المركب واد ا فان خالك مع ما يصدر عنك مما ركه
 عمر ك سذ. الحال لما طك حال العاقل مع ما يصدر عنه لداه من عمره ا حله عمره فـ
 ولا مطن ان كوك محلا لملك الصورة شرط في ملكك اما فاك بصل واك مع ملك
 است محل لما طك اما كوك محلا لملك الصورة شرط في حصول ملك الصورة لك الذي هو
 شرط في ملكك اما فان حصلت ملك الصورة لك بوجه اخر غير الحلول فك حصل بصل
 من غير حلول فك و معلوم ان حصول الشيء لعاقل في كونه حصولا لغيره ليس من حصول
 الشيء لعاقل فاذن المعلوم ان الذاة للعاقل العاقل لداه حاجته له من عمره ان محل فـ
 فهو عاقل اما من عمره ان يكون من حاله فـ واد تقدم به ا فاقول قد علمت الاول
 عاقل لداه من عمره عاقل من لداه ومن عمله لداه في الوجود الا في اعسار المعسر
 على ما روي حكمت بان عمله لداه على عمله لمعلومه الاول فاد ا حكمت كقول العليين
 اعني لداه وعمله لداه شيا واحدا في الوجود من عمره عاقل فاحكم كقول المعلوم ايضا
 اعني المعلوم الاول وعلى الاول لداه شيا واحدا في الوجود من عمره عاقل فاحكم
 احدا ما يبا لا اول والا بقرامه وحاكم كقول العاقل في العليين اعسار ما
 محضا فاحكم بكونه في المعلوم ان كوك فاذن وجود المعلوم الاول هو نفس لصل الاول
 اياه من عمره احصاح الى صورة مسانته تحمل ذات الاول بعين ذلك ثم لما تاب
 الجواهر العلية لصل ما ليس معلول لما يحصل صور فيها ومن لصل الاول الاول
 ولا موجود الا وهو معلول لا اول الواجب فان جمع صور الموجودات الكلية و
 يكونه على ما عليه الوجود حاصله فيها والا اول الواجب لصل ملك الجواهر مع ملك
 الصورة لا يصور غير قابل باعسار ملك الجواهر والصور ملكك الوجود على ما هو عليه
 فاذن لا يعزب عنه مثال ذلك من عمره لزوم مح من المحالات المذكورة فلهذا اصل
 ان حقيقته وبسطه اكتشف لك كنهه احاطه به لجميع الاشياء الكلية والجزئية انفسه

وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ولولا المحض هذا لمحت على الوجه الثاني مستدعي طاعة
بسطا لا ملق ان يورد امثاله على سبيل الميثول كرك ما فيه كمال لكن الاخصا بها
على مد الاما او الى **اشارة** الاسماء اخرى قد فعلت فاسئل العلمات من حيث
يجب ما يساها منسوبه الى مد الفوعه في محضه تخصص فالكسوف اخرى فاه قد فعل
وقوعه سبب تواني اسباب اخرى واحاط العمل بها وسعها فافعل العلمات ذلك
عمر الادراك اخرى الزمانى لها الذي حكم انه وقع الآن او قبله او بعد بل مع جعل كل عمل
ان فعل ان كسوفها جزئيا تعرض عند حصول المد وموجرى ما وقت كذا او موجرى ما
في مقابلة كذا ام ربما وقع ذلك الكسوف ولم يكن عند الفاعل الاول احاطه به وقع او
لم يقع وان كان معموله على النحو الاول لان في الادراك اخرى كذا مع حدوث
المدراك ويزول مع زواله وذلك الاول كونه ما يساها من طرقة وان كان علم اخرى
ومعان الفاعل لان بين كونه في موضع كذا او بين كونه في موضع كذا يكون كسوف
معي في وقت من زمان اول الخلق من محدوده عمله ذلك امر ما بل كونه الكسوف
ومعه وبعده يريد الفاعل بين ادراك اخرى ما على وجه لا يمكن ان سفره بين ادراكها
على وجه جري سفره فابن ان الاول بل بل بل بل فلو انما يدرك اخرى ما من
تحت موعده على الوجه الاول دون الثاني ادراكها على الوجه الثاني لا يحصل الا بال
او المحل او ما جري محاسنها من الالات الجاهله وبل بعد ذلك سول لله الادراك
الاجزئيه معلما بلطه الصورات الواجده في وجودها ولا بد بل للصديقات في
ذلك فان قولها بالانسان سول هو السول في هذا الوقت جري وقولها بالانسان
سول السول في وقت بل ولم سفرهما الا حال الانسان والسول والوقت بالكونه
والطه دخل جري معلنه حكمه طبعه يوجد في محضه اما لغير تلك الطبعه جري
الاجزئيه السول والوجه الثاني ان في الحالتين انما لا يفسد من الاما ربه الحسية اليها

اذا بدى محراباً من المحضات الى لا يصل الى ادراكها الا الحس و باجزي محراب فان احد
 ملك الطبيعة مجرد. عن ملك المحضات فصار طهارة كذا القتل و مناه و لما البرهان في الخلد
 و كان الحكم المعلق بها من كونها حرة باقاً حاله اللهم الا ان يكون الحكم مسلماً بالامور
 المحضة من حيث هي محضة و اداب مدان قول ط من ادرك عقل الخائبات من حيث
 انها طابع و ادرك احوالها اخرى و احتماها كذا فيها و بانها و قاسها و باعدا و كبرها
 و كملها من حيث هي معلية بملك الطابع و ادرك الامور التي يحدث منها و بعدا و قبلها
 من حيث يكون الجمع و الله في ادراك محدود بعضها بنفس على وجه لا ينزه شي اصلاً
 فقد حصل عند صورة العالم مطبوعة على جميع طباه و جرتا. الاله و المحدود. المقترنة
 بالحاص لوقت دون و ف تاطلة الوجود غير معاد. اما ما بشي و يكون ملك الصورة
 بعضها مطبوعة على عوالم اخرى. حصلت في الوجود مثل هذا العالم لئلا يكون صور طية
 مطبوعة على اجسام الحادة. في ازمها غير معبر. مغرلاً هكذا يكون ادراك الحركات
 على الوجه القلي و نفوذ في شرح الكتاب قوله الاشياء الحرة. قد يعمل فاعمل الطبا
 اسارة. الى ادراكها من حيث هي طابع مجرد. عن المحضات المذكورة. و قدما ببوله من
 حيث يجب باسبابها لكون الادراك لملك الاسماع كونه طبا معنا غير طين ثم قال
 منزه الى مبدأ النوع في شخص اي منزه الى مبدأ الطبيعة النوع موجود. في شخص ذلك
 لانها غير موجود في غير ذلك الشخص بل مع كونها موجودة في غيره و المراد ان ملك
 الاشياء انما يجب باسبابها من حيث هي طابع انما قال تخصص. اي تخصص ملك
 الحركات بطبيعة ذلك المبدأ و انما نسبها الى مبدأ ذلك لان الحركي من حيث هو حركي لا
 يكون معلولاً للطبيعة غير جزئية و لا الطبيعة عليه من حيث هي كذلك و باق ظاهراً الى اول
 و هو ان العاقل لان بين كون البري موضع كذا الى اخره. و معاً. ان من يعمل ان
 من كون البري في اول البر ملا و من كونه في اول الثور يكون كسوف معنى في وقت

محدود من زمان كونه في اول الحمل فالوقت الذي سار العمر منه من اول الحمل عشر
درجات فاما يكون تسلي ذلك العامل لهذه الامور ارباب قبل وقت الكسوف
ومعه وبعد وظهر من هذا البيان ان كنه زمان الكسوف بزمان اول الحالين اعني
كون العمر في اول الحمل واجب فان وقت الكسوف انما يحدده او ما يجري مجراؤه
ليس زمانه غير محاج اليه فاطنة الحاصل السارح **تنبيه** **واشادة** قد سطر الصفا
لاشياء على وجوده **تنبيه** الفصل تسلي على سمة الصفا الى اصنافها وبيان ما سطر فيها
بغير الامور الخارجة عن داب الموصوف وما لا سطر لتسلي يدك على سمة الصفا الاول
عن الواجب الاول جل ذكره ذلك السور ان حال الصفا اما ان يكون مقترن في الموصوف
عمر مضمون لاضافته الى غيره واما ان يكون مضمون لاضافته الى غيره وليست مقترن
في داه واما ان يكون مضمون ومضمون لاضافته معا ومن ينقسم الى ما لا سطر سطر الصفا
اليه والى ما سطر سطر. **تنبيه** ارباب اصناف **قوله** منها مثل ان يسوة الذي كان يقين
وذلك باسحاله صفة مقترن غير مضافه **تنبيه** ارباب الصنف الاول من الاربعه وموط
والصنف الثاني غير مذكور في هذا الفصل **قوله** ومنها مثل ان يكون السور في داه على حركه
جسمه، فهو عدم ذلك الجسم اسأل ان حال انه فادر على حركه فاسحاله اذن موعود
صفا ولكن من غير سطر في داه على حركه فان كونه فادر صفا له واحد **تنبيه**
اصناف اول امر على من حركه اجسام حال مثلا زما اولها واما يدخل في ذلك
زما وعمر وحركة وسواء دخل لا مانا فاه ليس كونه فادر مفعول لاضافته مفعول
معلق لا يبد منه فاه لو لم يكن زما اصلا في الامكان ولم يكن اصفا في الموه الى حركه ابد
ما خذ ذلك في كونه فادر على حركه فاذن اصل كونه فادر الا سطر سطر احوال الحدود
عليها من سبيل ما سطر الصفا في الخارجة بعد هذا السطر فالحاصل ان السور
ومن هو الصنف الثالث وهو الصنف الممتنع في الموصوف الممتنع لاضافته الى شيء

من خارج اليه لا سطر سطر ذلك الشيء الخارج وان كانت سطر اضافته الى ذلك الشيء
وسى بالعدد الذي من منه بالذات بسببها صحيح ان يحد عن تلك الذات على ويصح
كون العادر مضافا الى مفعول عليه ولا سطر سطر المضاف اليه فان العادر على حركه ابد
لا سطر سطر فادر في داه عند انعدام زما ولكن سطر اضافته لك فانه لا يكون فادر على
حركه زما وان كان فادر في داه والسبب في ذلك ان العدد سلم لاضافته
الى امر على زما اولها واما الى الحساب الذي يبع بحد ذلك الشيء لرواياتنا
عند اهل مل سبب ذلك الشيء والامر الثاني الذي سطر الصفا بها لا يمكن ان سطر قبل
ذلك لا سطر سطر الى الصفا واما ان يحد سطر سطر لاضافته الى الصفا في الحركه
الموصوف الممتنع بها وهذا الصنف فالحاصل الاول لانه صفة مقترن داب اصفا ولا
مقترن عاده عن الاضافه **قوله** ومنها مثل ان يكون الشيء عالما بان شيئا ليس بمحدث
الشيء لصفا عالما بان الشيء ايس سطر الاضافه والصفا المضافه معا فان كونه عالما بالشيء
مكتسب الاضافه حتى انه اذا كان عالما بمعنى كل لم يكتف ذلك بان يكون عالما بحركه حتى
لم يكون العلم بالشيء عالما صفا لم يحد اصفا مضافه ومية للشيء مسجوع لها اصفا
مسجوعه مخصوصه غير العلم بالعدد وغير مضافه كنهها لا فان في كونه فادر اليه بهمة
واحد اضافات شيء فذا اذا اختلف حال المضاف اليه من عدم وجوده وجب
ان يكتسب حال الشيء الذي له الصفا لاي اضافته الصفا لشيء مطلق في الصفا الشيء
لم يحد لك الاضافه والاضافه واما هو الصنف الرابع وهو الصنف الممتنع في الموصوف
الممتنع لاضافته الى شيء من خارج اليه سطر سطر ذلك الشيء في الخارج وسى بالعلم
فانه مضمون في العالم مضمون لاضافته الى مفعول في مفعول سطر المعلوم في العالم
يكون زما في الداه سطر على كونه عن الداه وذلك لان العلم بالعلم بالاضافه
الى مفعول الممتنع ولا سطر سطر ذلك المعلوم يعني السور الاول كمال الله رقة

فان الله تعالى بالمدور والعلل او لا ونسبه بالمدور والجسم الذي تقع تحت ذلك الظاهر
 اما العلم فانه اذا تعلل بالعلل فلا يتعلق بالجسم الذي يقع تحت ذلك الظاهر البتة الا اذا
 استأثرت العلم وحده فمعلق بذلك الجسم علما اخر وماله العلم بان الجوان جسم لا يوصي
 بانراوه العلم يكون الانسان حسا مالم يترن الى ذلك علم اخر وهو العلم يكون الانسان
 حواسا فان العلم يكون الانسان حسا علم مسانف له اصنافه مسانف له وسيله جديدة
 للنفس لها اصنافه جديدة غير العلم يكون الانسان حسا وغيره من حق ذلك العلم يعلم
 من ذلك ان كل حال الموصوف بالصفة التي يكون من هذا الصنف ما يختلف حال
 الاضافات المتعلقة بها لا في الاضافات لفظ بل وفي نفس تلك الصفة **قوله** فاليس
 موضوعا للغير لم يحرك ان تعرض له بدل بحسب العلم الاول ولا بحسب العلم الثالث
 واما بحسب العلم الثاني فمحموز في اضافات بعده لا يؤثر في الداء لما فرغ من احكام
 الصناعات او دقت حله ومن ان كل ما لا يكون موضوعا للغير لا محوز ان يبدل صفا
 المقرره العارضة عن الاضافه ولا اصنافه المقرره المتعلقة بالاضافه التي سطر سطر
 الاضافه ومحوز ان يبدل اصنافه اللازمة لصناعات المقرره التي لا سطر سطر تلك الاضافات
 ولا محاله يكون ذلك في اضافات بعده لا يروى ما نانا ولا يمكن ان يكون في اضافات
 ربه لا يروى ما اولها فان الغير فيها معنى الغير في نفس تلك الصناعات وح بصير
 الالات موضوعه للغير هذا هو حلاله وانما قسم الفصل بالنسبة للمذكور و
 بالاساره لهذا الحكم الظلي واعرض الناصل الشايع بان الاضافه وجوده عندهم
 فادخروا الغير فيها فلم محوز في الصناعات الحسنة ليس لو اردوا لاهم معوا الى الاضافه
 التي محوز لغيرها ليس مما يتعلق بها الموصوف ولا الصفة المترن فيها بالاداب بل بالعلم
 ومعناه ليس الا ووجع التي الذي يظن ان الاضافه عارضة له تحت ما عرفت الاضافه
نكتة كونك يمنا وماله اصنافه مختلفة وكوكب عالما وادراك كوكب في حال متغير

في تلك معها اضافته لازمه او لا حده فانف بها ذو حال متساو لا ذو اضافته مختلفة
 اسار الى الصنف الثاني من الاضافات الاربعة وذكر الفرق منه وبين الصنفين الاخرين
 لتلا بليس بعضها ببعض وذلك **ط** **تذييل** فالواجب الوجود تحت ان يكون علمه
 بالحرسات علما ما حاشي مدخل في الآن والماضي والمستقبل معرض لصفة دائره ان
 على ان يكون علمه بالحرسات على الوجه المقدس العالي على الزمان والدمر بالاحكام
 فالصفة لا قبله وهو اما كحصول من الصفات لولها واجب الوجود ليس موضوع للغير
 على ما ثبت في النقط الرابع الى الحكم البطل المذكور ثم ان هذا الحكم يوسم ما لفته للقول بان
 الظل معلول للواجب وهو لولها بل ليس موضوع للغير فلا محوز ان يبدل صفا
 على التفسير المذكور ثم ان هذا الحكم يوسم ما لفته للقول بان الظل معلول للواجب العالم
 والعلم بالعلم بوجوب العلم بالمعلول فذكره معاليد الوهم انه يجب ان يكون علمه بالحرسات
 على الوجه الظلي الذي لا سطر سطر اللازمة والاحوال واعلم ان هذه الساده شبه
 سياه النهاي يخصص بعض الاحكام العامه باحكام عارضها في الظاهر وذلك لان الحكم
 بان العلم بالعلم بوجوب العلم بالمعلول ان لم يكن ظاهرا لم يكن ان يحكم ما حاطه الراح
 بالظلي وان كان ظاهرا وان الجسمي للغير من علمه معلولا به ووجب ذلك الحكم ان يكون
 عالما به لا محاله بالبول بانه لا محوز ان يكون عالما به لا مساع كون الواحد موضوعا
 للغير يخصص لذلك الحكم الظلي حكم اخر عارضة في بعض الصور وهذا اداب النهاي ومن
 يجري محارم ولا محوز ان مع امثال ذلك في المباحث المعنوية لا مساع عارض
 الاحكام فيها فالصواب ان يوجد بيان هذا المظهر من ماضد اخر وموان حال العلم
 بالعلم بوجوب العلم بالمعلول ولا يوجب الاحساس وادراك الحرسات المنفرد
 حيث هي سطر لا يمكن الا بالاداب الحسنة فاكوا من دماجى محارم والمدرك بذلك
 الادراك يكون موضوعا للغير لا محاله اما ادراكها على الوجه الظلي فلا يمكن ان يدرك

الا باسئل والمذكر به الاول ان لا يكون موضوعا للشيء ما في الوجود الاول
وكل ما لا يكون موضوعا للشيء من كل ما هو عامل في شيء ان يدركها من جهة ما هو عامل على الوجود
الاول ويجب ان يدركها على الوجود الثاني **القول** ويجب ان يكون عالما بعل شيء لان كل شيء
لازم بوسط او غير وسط سادى الله بعينه قدرته الذي هو متصل بصاحبه الاول ما ديا
واجاب ان لا يجب ان يكون عالما به انما كذا لا حاطه به باطل والى قول في البرهان لما
كان جميع صور الموجودات الطه والجره الى لانها لها حاصله من حيث هي متصله في
العالم العيني بابداع الاول الواجب انما وان كان كذا ما سئل عنها فاما في الماده
على سبيل الابداع ممسا اذ هي غير متناه لتصل صور من مضافا عن تلك الكثرة وان
يجود الالهى متضمنا لكل الماده بابداع تلك الصور فيها وارجاع ما فيها الى صور
تلك الصور الى الفعل قدره لطيف حكمه زاما غير منقطع الى الطرفين كبحر تلك الامور
من الصور الى الفعل واحد ابعد واحد مقصور الصور في جميع ذلك الزمان موجوده في
موادها والماده عامله بها والى القول ذلك فاعلم ان المصاعف عن وجود جميع الموجودات
في العالم العيني جميعه وبجميعه على سبيل الابداع والقدرة عار عن وجودها في موادها
اخراجها من مصله واحد ابعد واحد فاجاء الى السر على ذلك من فاعلى وان من سبى الا
عند ما خزانة وما نزل الابدع والى كوامر العله وما معها موجوده في المضاف والبدع
منه واحد باعسار من الحكمانه وما معها موجوده فيها مرتين ومساك بطر معقول
الشئ ان كل شيء يوجد الاول بوسط او غير وسط سادى قدره الذي هو متصل فضا
الاول الى ذلك السبب مادم على سبيل اوجوبه **اشارة** فاعلم ان موضوعا لشيء
الاول باطل بان الواجب ان يكون عليه الفعل حتى يكون على احسن النظام وبان ذلك
واجب عنه وعن حاطه به فكون الموجود في العلوم على احسن النظام من غير شيا
معد ويجب من الاول ان يكون كونه الصواب في ترتيب وجود الفعل منبج

مقتضى خبره في العقل **اشارة** فاعلم ان موضوعا لشيء ما في الوجود الاول
الاشارة ذلك وانما اوردت مساك بعد ذكر ان العالي لا سئل لغرض في السائل لعلم ان
نظام الموجودات كنف صدر عن الاول من غير قصد واعاده مما بعد في ادراك الحواس
المعقده عنه لعلم ان النظام الموجود في تلك الحواس كنف صدر عنه وموضع هذا البحث
موجود الموضع وانما اوردت في المخط السادس لغرض ما هو ارادته الوهم المذكور ولذلك
بداطامه ثم يقول لا يجد مخلصا ان طلبه وبداطامه مما يعرف المراد **اشارة** الامور الممكنة
في الوجود منها امور كحوزان سرى وجودها عن الشر والخلل والنسب واصلا ومنها امور
لا يمكن ان يكون فاضله فصلها الاول ككون تحت لرض منها شرا عند اذ حاتم الحركات
ومصادف المحركات في السبب امور شرية اما على الاطلاق واما بحسب العله وادان
يجود المحض بعد الضمان الوجود الخفى الصواب فان وجود السبب الاول واجبا مضافا
مثل وجود كوامر العله وما تشبهها وكذلك وجود السبب الثاني بحسب ايضا فان ان
لا يوجد خبر كثر ولا لوى به كثر من شرا لعل شرا كثر او ذلك مثل خلق النار فان النار
لا تفصل نفسها ولا سئل عنها في جميع الموجودات ان يكون تحت لوى في دولم باسئل
لها معاد من اجسام حوانه وكذلك الاجسام كحوانه لا يمكن ان يكون فصلها
ان يكون تحت كنف ان سادى احوالها في حوانها وسكونها واهوال مثل النار في تلك
اضا الى جهات ومصادف موزيه وان سادى احوالها واهوال الامور التي في العلم
الى ان سئل لها خطا عند ضاير في المعاد وفي الحى او قريطيجان غالب عامل من شيوخ
او عقيب صار الى اخر المعاد وكون النبى المذكور لا يعنى غنايا او يكون تحت لرضها
عند المصاعف عارض خطا وعلمه سيجان وذلك في اسخاص اهل من اسخاص السالمين
واوقات اهل من اوقات سادى لان هذا معلوم في العناء الى في فلو فالتصور
فالشر داخل في القدر بالمرض فانه ملا مرض به بالمرض **اشارة** فاعلم ان بيان ادراك الاول

الواجب لجميع ما سواه. وكان يجب عن كونه وقوع الشرع فقام به من المباح للمصلحة
ذلك اراد ان بشره ونحوه ان نحن ما سواه السر قبل الحق في المظن فاقول ان الشرع يطلع
على امور عدمه من حيث هي غير موثقة كغيره ان كل من سانه ان يكون له مثل الحق
والنقد والكميل وعلى امور وجوده كذلك كوجود ما مضى منع المصوح الى حاله على المصوح
الذي مثل البرد المضد للحر والسحاب الذي يمنع التصارع عن فعله وحالها فيقال المذموم
مثل الظلم والزنا وحالها في الرذلة مثل الجبن والبخل وحالها في الام والفقير ذلك
واذا تأملنا في ذلك وجدنا البرد في نفسه من حيث هي كونه ما او بالناس الى علة الحق
له ليس بشرط هو حال من الحالات اما شرع بالناس الى الثمار لا سواه. افرجهما فالشرع
بالذات هو معد ان الثمار حالها في الاله بها والبرد اما صار شرعا بالعرض لا بالذات ذلك
وكذلك السحاب والظلم والظلم والناس من حيث هما امران يصدران من قوس
بالعقبه والشهوة مثلا بشرط مما من ملك الحقته حالان لتلك القوس اما يكونان سرا
بالناس الى المظنوم او الى الياسه المذمومة او الى النفس الناطقة الضعيفة عن ضبط
قوته الحق من فالشرع بالذات هو معد ان احد تلك الاسماء حاله وانما اطلق على اسباب
بالعرض لما دسه الى ذلك وكذلك القول في الاحلاق التي هي مباديها وكذلك الام
فانها ليست بشرط من حيث هي ادراكات لا امور ولا من حيث هي وجود تلك الامور
في انفسها او صدور ما عن علمها انما هي شرور بالناس الى المسالم انما لا اتصال بين
مسانه ان يصل فاذن هو حصل من ذلك ان الشرع في ماسه عدم وجوده او عدم حال
لوجوده من حيث ذلك عدم غير لاني به او غير موثقة عند. وان الموجودات ليست
من حيث هي موجودات شرور انما هي شرور بالناس الى الاشياء العاديه حالها
لا لذاتها بل لكونها مؤداه الى تلك الاعدام فالشرور امور اصافه معس الى اراد
الشرع في نفسه وانما الى انفسها وبالناس الى ان العقل في الشرع اصلا وهو بعد تقريره

المعنى الى الشرع فنقول الاشياء يجب اعتبار وجود الشرع وعدمه نسيم الى ما لا شرعه
اصلا والى ما فهو ما هو سر والناس بشر والى بالناس في الناس بشر اصلا والقسمة الثاني
نسيم الى ما يجب له بالناس سر على ما هو شرع والى ما سواه وان له والى ما يجب له
ما هو سر ومعه خمسة اقسام الاول ما لا شرعه اصلا وهو موجود فان الموجودات التي
لا تشمل على امر بالوجود فالقول لا شرعها اصلا والكمال ما يجب له بالناس سر على ما هو
شرع وهو ايضا موجود فان الموجودات التي لا يمكن ان تكون على حالها الاله بها الا
وكون تحت تعرض بها عند ما فاما لما لا يمكن منع ذلك الحالت عن حالها فانها
لا يمكن ان يكون بالشرع في الحوان الا وكون تحت تعرض بها فخرى اجزا بعض المركبات
بالاجزاء يكون لا محالة من هذا الصنف وطامه ان مثل هذه الموجودات يكون من
شأنها الاحالة والاحتمال والكون والنادي وهي طلبة بالناس الى الحق ووقوع
الساوم المتضمن لصدوره البعض ممنوعا عن حاله ايضا فيها طلبة فانه لا يصح الا الى
اجزاء العناصر وبعض المركبات وفي بعض الادوات واما الاقسام الثلاثة الباقية
التي يجب لشرعها وسواها بالناس شرع فموجود لان الموجودات الحققة والاشياء
في الموجودات لا محالة يكون اكثر من الاعدام الاضافه الحاصلة على الوجه المذكور
والصح اسار الى السمن الاولين ببول الامور الممكنة في الوجود الى قوله ومصادمات
الموجودات الى الله الباقية ببوله وفي السمين امور شرعية اما على الاطلاق او بحسب القسمة
واجمع على وجود الاولين ببوله واذا كان الحق المحض الى قوله واوقات اقل من
اوقات السلام واورد في الاسله الالم والا في الحاصلين للمخدرات جميعا والكميل
المركب الضار في المعاد الذي تعرض لها من حيث هي حيوان بل من حيث هي انسان
والامور التي تعرض له بسبب قوته الحق اسمن ونسبه في امر المعاد يعني الاحلاق
الرذلة والصفات الذميمة فان هذه الاشياء هي معظم ما نسب الى الشرع وذكر ان اجزا

و هو نادر الله الموقد التي تطلع على الافح كفن الالباب الواردة بالوعد في الكتب الاله
لواجره على طو اسر يا امض البول معاب جمانى دار على بدن السى من خارج
على ما وصف في التفسير والاجار فاسار السج الى ذلك ايضا بوله واما العباب
الذى يكون على جهة اخرى من بسدي له من خارج فحدث اخرى اى ابيه على الوجه المشهور
لو كان حاله ان سمعيا ثم اراد ان يذكر ان ذلك ايضا على قدر تسليم كونه حاله
اى الظاهر لس مالا يجوز وقوعه في الحكمة الاله اى لس بشره فقال ثم اذا سلم معاب
من خارج فان ذلك ايضا يكون حسنا وارا دما كمن مهابا الحكر العباب لشر لا مذهب
الاسطون على ما ستالى و اسدل على ذلك بان وجود الخوف في مادي الافعال
الانسانه حسن لئلا في اكثر الاسخاض والاينا بدك الخوف معذب الخوف ما كذا
ومعنى لازد ما د النع هو ايضا حسن ثم من ان به التعذيب اما يكون سرا بالاس
الى الشخص المعذب وكون حرا بالاس الى الاكر من من وعه ولا تلت لت اخرى
لاجل اى لا ينظر الله هذه النعم من حله الحكر اكثر الذي طرزه شر طليل و اشهد
سطع العفو لصالح الدين فان الحكم بوجوب ذلك وان كان مسئلا على شرا ما قبول
عبد الجهور و مد بين من ذلك ان ما ورد به الشر على ااجل على طامره لم يكن كالحا
لاصول الحكمه ونقض المسطن المكرن لكك الاصول فالمعزله انما يعرفون لك
على وجه اخر وهو انهم ملتفت للباد واجب على الله او حسن م ادى ذلك صلاح
حاله العاجله والاجله والوعد والوعد على الطاعة والمعصه حسنان اذ هما
تربيه على طاعته وبعيد عن معصيه وتعذب العاصين عدل رحمن والاحكام
بأجاب المظنن فلم يسع ال اثال ذلك بما يمتونه على مذمات مشهوره مشاهد على تحسن
بعض الاحكام وبيع بعضا بحس السبل بعد ونها من البدماس فذكر الشيخ ان تلك
مذمات لس من الاولات بل اكثر ارا محمده اشهدت كونهما مشاهد على مصالح

الجهور ويمكن ان يسع فيها ما يصح بالبرهان كجب بعض الناعن من الاسخاض الانسانه
على ما مر في المنطق فاذن بيا بيان احكام الافعال الواجب الوجود عليها غير صحيح قال الشيخ
اسرح به الجواب صعب اما اوله فلا بد من على وجوب الخوف واما ثانيا ان كان
علم العباب يجوز ان حال ان كان الدر فلم الخوف وكون حكمها واحدا فاذن لا يجوز
ان يجعل احدهما مقدره على بيان الاخر واما ثانيا فلا بد لاشعش على قول المئين لانهم يكون
يكون الها كمن من كالت فواعدهم اكثر من ان جن و كان عرفه بمشه فليم بل الجواب
الصحيح ان حال لان العباب ايضا من الدر وطلب عليه ما مضيه الدر بط و اول
على الاول البول بالدر على ما ذهب اليه الحكماء وهو وجوب كون الجرمات مسندة الى
اشياءها المكشوره كالت البول بالدر على ما ذهب اليه الاساعه من المسطن لانهم
يكونون لافاعل ولا موثر في الوجود الا الله والجواب الذي ذكره الشيخ كان موافقا
لاضوله فان فعل الانسان يستند على قدره و اراده و طامه مسند ان الى
اسبابها ومن اسباب اراده فعل الحكر الخوف فاذن وقوع الخوف في الاسباب
المعصيه الحكر واجب مع كونه من الدر والعلل واجب مع كونه من الدر والعلل
صحيح على ما ذكره الشيخ ومولا ما كونه من الدر لان جميع ما الى الدر فملكه عنه واما
على اصول الاساعه فلما لم يكن الخوف اثر فان السبل به باطلا فليذكره اننا اصلح
واما شطط العظام في الدر عندهم بطيع السبل على الاطلاق ولذا لم يكون لا ينل على
الفضل على الشيخ ان الشيخ لا يرد على من يقول ان الله تعالى على وجه
ما نطق به الكتب الاله في بابها ولس فاورد من السبل حكم بان الها كمن اكثر
ان الله تعالى على وجه ان يوجد في بعض النسخ في النسخ في النسخ
اليهم السرور والضره والسعادة ما سابل الشاوه والداد منها كاله الى كون وحمل
لذوي الحكر والحق في حركه والحق في حركه والحق في حركه

ان الدواب القوية المستعينة من الحيثة وان ما عداها لذات ضعفه وطلبها خالاب غير حكمة
وقد يمكن ان يجه من جملتهم من له منزهة فعال له الس الذي تصفونه من به البسل هو
المكوحات والمطعومات والورجى حرايا والهم يعلون ان الممكن من عليه ما ولو
الى ارض خيس كالشطح والفرق قد تعرض له مطعوم ومكوح فرفضه لما عاضه من لذة
المعدة الوهم وقد تعرض مطعوم ومكوح الى صفة حشبة فتنفض اليدهما مراعاة الحشمة فكلوا
راعاة الحشمة اثر والذ لا يمالى ساكن من المطعوم والمكوح واد اعرض لكلام من الناس
الالذاذ بانعام يصيبون موضع اثره على الالذاذ بمشهي حوان ساس من به واثروا
فنه عزم على التهم من عن الى الانعام . ولذلك فان كبر النفس لضعف الجوع و
العطش عند الحاجة فله على بالوجه وسحق مول الموت وفتاجاه العطب عند متاجرة
البازر وس واما انتم الواحد على عدد دسم متطيا فخر الخطر لما سودة من لذة الكمد ولو
بعد الموت فان ملك فصل الله وسويت قديان ان الدواب الباطنة مستعينة على
الدواب الحكية وليس ذلك في العاقل قط بل وفي البهم من الهامات لوثر ما ولدته على
نفسها ورجا حازت حامية على اعظم من محاط بها في داب حاسها انفسها فادان
الدواب الباطنة اعظم من الظاهرة وان لم يكن عليه فادان ذلك في العملية العطب الهلاك
فانتم اي دخل من غيرة و و ذمهم العدد والكثرة اعلم ان من مشهور ان السعادة
من الله فطم ان العوام يظنون ان اللذ من اللذ كماله باحواس الظاهرة واما المدرك
بعمره فادان مكررون كنهها ونسبون الى حالات لا يحق لها وما به سحر وهما بالانسان
الى كنهه فبه الشخ في به الفصل على وجود لذات باطنة من اوى من كنهه الظاهرة
بوجود منها ان لذة العلة الموصمة ولو كانت في ام خيس لربما لوثر على الدواب لظن
بها اقوى الدواب كنهه ومنها ان لذة نمل كنهه وبجاء لوثر ايضا عليها ومنه
ان كنهه لوثر لذة نثار من على نته فيما يحاج له ضرورة على لذة البتة بها ومنها

ان كنهه النفس لوثر لذة الكرام المتوقفة من محافظه بالوجه او من الاقدام على الاموال
مع عدم العلم بنيتها على الدواب كنهه الى حد يحل الام الجوع والعطش وبتاس اموال
الموت والهلاك معها ومدة صفات صفات الهالكى مشهورة من ان كل ما هو
اثر عند شخص فهو الذ بالناس الله لان اللذة موثره والمور لذة فنيان ان الله
الباطنة مستعينة على كنهه ولما كانت اللذات الباطنة المدكورة حوانه نية على ان
من سائر الكائنات ما سادك الانسان في ذلك فان جلب الصده لوثر الله الوهم
التي تافها من توقع اكرام صاحبه اياه على لذة الاقل والارض من الكوامات
نور اللذ الوهم التي يجد ما من تصور سلاء ولد ما على لذة سلاءها منفسها ثم تدرج من
ذلك الى المصود فذكر ان اللذات الباطنة الكوانه لما كانت اعظم من الظاهرة فان
كون العلة اعظم منها اولي وذلك لان قوة اللذ وضعها ببعان فوالادراك و
صفه فان اللذ ادراك ما على **ما سكت ذنيب** ملائقي لما ان شتم الى قول من
سول اما لو حصلنا على حلة لا ناكل فيها ولا نشرب ولا نكح فاي سعادة يكون لنا و
الذي سول به اوجب ان ينظر وسال ما مسكن ليل الحال الى الملك وما هو بها
الذ والبع وانهم من حال الانعام بل كفت يمكن ان يكون لا حديا الى الاحر نية بقديا
التاليون بان السعادة من اللذ الحكية مكررون السعادة التي يشها الحكماء النفس لانس
الحالة بعد الموت ولمزهم على رايمهم ذلك ان لا يكون غير الكوان الاقل السارب
النكح سعة اصلا ولما كان غرض السخ من الرد عليهم ابان لك السعادة وكان
ذكره في الفصل السابق مضمنا لنساذهم صرح في هذا الفصل بالرد عليهم ولذلك
دسم بالذنب ثم نية على مضمونه بالمعانية من حال الملك وما نوهها ومن حال الانعام
وما جرى معها كح الحال والنكر الموجود فيها فان النية منها ممدج جدائل لانس
لا حديا الى الاحر لعدم الاشر اك من فاتها في **الما سكت ذنيب** ان اللذ من ادراك

ذكر ان الحزب المضاف الى سى هو الحال الخاص الذى يصدره ذلك السى باستعداد الاول
والسنى لا يصدر شأ ولا عمل له الا اذا كان ذلك السى مورا بالناس له وذلك يدل
على اسماى معنى الحزب على اعتبار كونه مورا عام واما قوله باستعداد الاول فتبادت
ان السنى قد يكون له استعداد ان احد ما نظر على الاخر ولا يكون السنى الذى يجوز ذلك
السنى باستعداد الكاخر بالناس الى داء بل يكون حرا بالناس الى ذلك الاستعداد
الطارى كالانسان فانه يستعد في فطره لاجزاء النضال ثم اذا طرأ عليه ما عده لاقتضا
الاولى من صد ما يجب الاستعداد والتا ولا يكون سى خرا بالناس الى داء مع الاستعداد
الاول والجب ان الناصل السارج ذمب في هذا الموضع بعد ان صرح السج بان الحزب
هو حال مستعد بما الى ان كلام السج مسروران الحزب والحال واحد وح يكون ذكر احدهما
معنا عن الآخر **قوله** وحل لذه فانها سئل ما من به حال خرى وبما ذكر ان من حيث هو
كذلك كما فرغ عن شخص معنى اللذة ذكر حاصل به البحث وهو ان اللذ سئلته شين
احدهما يوجد حال خرى والتا اذ ان من حيث هو كذلك فان المظن به ان المظن به
وعم وتنبية ولعل ظاهرا من ان من العالاب والحزب ما لا ملذذ اللذة السى سا
بلفظ سى الصحة والسلام فلا ملذذ بها ما ملذذ باكلو لخوا به المسامحة والسلم ان الشرط
فان حصول وسعور جميعا ولعل الحسرات اذ لا سمر لم يشعربها على ان المرض
والوجوب كذا عند التوب الى الحالة الطبيعية مناضة عن مرضى المدرج لذه عطية الكوب
المرض الطويل حال وجب السى اى داء وده فلام وله الدين واجبت والتوب
ارجوع الى السى بعد الداء بعم والمناضة الاخذ على عسر والعرض من الفصل اراد
سك على شرح اللذة المذكورة وهو ان الصحة والسلام حال وخبر مع اننا لا ملذذ بها و
يراد ان الحزب عنة بعد التسم على سبل المسامحة وهو ان الادراك الذى هو مشروط
في اللذة ليس مناك يحصل فاك يتم ارا الحزب سات فذل النفس عن احسانها

والنبية على انما مع الجود والمضى لا ادراك لذه ان جود تنبيه واللذة قد حصل فكره
كرامة بعض المرضى ليجو فضلا عن ان لا شين اشبه شايئا وليس ذلك طاعنا فله
لا لذه ليس خرا الى مك الحال وليس شعرب الحزب من حيث هو حرا ما ان الفصل الاول
فان مسئلا على الجواب عن المعنى الوارد على شرح اللذة بسبب اغفال احد الامرين
الذين سئل بهما اللذ وهو الادراك فذل الفصل سبل على الجواب عن المعنى الوارد
عليه بسبب اغفال الامر الاخر وهو حصول الحال والحزب بالناس الى اللذة ولما لم يكن هذا
المعنى مذموما الى يوم فان الجود لا يكون لذه الحلو بسبب كرامة المرضى له لم يحصل
الفصل مسئلا على وهم وتنبية خلاص الاول تنبيه اذ اراد ما ان سطره الى البيان مع
عنا ما سئل عنه اذا لطف لهنه ذونا فله ان اللذة اذ ان كذا من حيث هو كذا و
لا شغل ولا مضادة للمدرك فانه اذ لم يكن سالما فارغا فمكن ان لا شغل بالشرط اما غير
السالم فمثل علل المعنى اذا حافت الحلو واما غير الخارج فمثل المتمثل جدا عاف الطعام به
وحل واحد منها اذ ازال ما عده عادت لذه وشهو وناذى باحرا ما هو الان كرم
عاف الطعام اى كرمه والعرض من الفصل ان الشرح المذكور للذ يمكن ان اراد
فه قد اراد التوضيح المذكور عنة معه وهو ان سال ولا شغل ولا مضادة للمدرك
اى يكون المدرك فارغا عن الشاغل سالما عن المضاد والساعل حال متساو المانع عن
الذ ذنا الطعام والمضاد كاللذذ لانه لذه المرض عن اللذة اذ باكلوا واكلوا
تنبيه وكذا كذا مدحمة السبب المولم ويكون التوبة الادراك سلفه حالى قرب الموت من
المرض او موته حالى الجذر فلا سالم فاذ انشئت التوبة او رال العاين عظم الالم
رمد ان جبه على حال الالم ايضا فذكر ان اللذ حال لا يحصل مع وجود اللذ عند عدم الادراك
فالالم ايضا لا يحصل مع وجود المولم عند عدم الادراك وهو **تنبيه** كذا قد صرح
اساب لذه ما تصنا ولكن اذ لم مع المعنى الذى لسي ذونا جاز ان لا تلذ بها سوفا و

كذلك قد يصح سوب اذى باستساو لكن اذ لم يصح المعنى المتساو فان لم يكن اذ ان
لا يصح عنه مانع الا حراز من الاول حال النفس حله عند تلك الجماع سال انما حال من لم
يمازى وجب الاستقام عند الحكمة يريد بيان ان العلم بوجود الله وان كان متساو
انضا لا وجب الا حرازه الحجاب الاحساس به وذلك لان معرفة المحسوسات كذا
العلم لا يفتنى اذ انما انضاء الاحساس بها والعلم من ساء ان ساء لا يبلغ درجة الشئ
ولذلك قبل ليس الحكم المتعانة وجعل مره علم العين دون مرته عن النفس ولذلك
لم يقتصر السمع في ذكرنا منه الله والالم على ذكر الادراك دون النيل على ما مر واصل
المساو به سمون مثل الله العلم دوفا واما علمه المتساو والشئ اسمعيل لفظ الذوق
منها في جميع الادراك ولم يعبر عنه بنيل الله او الاحساس بالله لان ذلك يقتضى تكرارا
في المعنى فان معنى الادراك والنيل وما جرى مجراهما داخل في مفهوم الله كما مر **تنبيه**
على مسئلة به هو سبب حال حصول المدرك وهو بالاساس المحرم لاسك في ان الحكم
واذا كانا معا وهما في الشئ مثلا ان مكنت العقول الى كنهه الخلاو ما حوذا
من ما دتها ولو وقع مثل ذلك لاعت سبب خارج كانت الله فانه وكذلك المكس
او **تنبيه** في قوله تعالى ان مكنت النفس كنهه فلهذا ان كنهه سبب ما لا
يحصل في المعنويات عليه ولتوهم المكنت به ما يرحو او ما ذكره وعلى هذا حال سائر
النوى وحال الحكم العاقل ان يحمل منه عليه الحق الاول فذكر ما يمكن ان سال منه
ببانه الذي يخصه ثم يحمل منه الوجود على ما هو عليه بحدود الشئ بمبدأ نفسه
بعد الحق الاول باحوال العالم ثم الوجودات السماوية والاجرام السماوية ثم بالبعد ذلك
عملا لا بماز الادراك فلهذا هو الحال الذي يصير الحكم العقل بالعمل وما سلف في
الحال الكواني الادراك العقل جالس الكنه عن الشئ والحس شوب حله وعدد
فما حصل العمل لا ساء مساوي والحس محصور في فله ان كثر في الاشياء والاعتق

و معلوم ان نسبة الله الى النفس نسبة المدرك الى المدرك والادراك الى الادراك نسبة
الله العقلية الى الشهادة نسبة جلية الحق الاول وما سلوه الى مثل كنهه الخلاو وكذلك
نسبة الادراك كنه ما راد اشياء اللذات العقلية وبيان انها اصل من الحس وبهذا ان الجش
سما عده مطالب به النمط وتقررهما ان حال لما كانت الله ادراك حال حسي يحصل
لمدرك ما كان على مسئلة به اي على ما عدلته انقوسبب حال حصول المدرك وذلك الحال
مكون خرا بالاساس الى ذلك المدرك ثم ان الحالات واذا كانها النفس معلق بها الله
مساو على ما مضى الاستقراء منها ما معلق بالنوى الشهوة ومو ككسف العقول الذائق
بكنهه الخلاو سواء كانت خروجه عن مائة خارجية من شئ حلوا او كانت حادثة في العقول
لا عن سبب خارج فان ظهرا في افادة الله مساو مان ولذلك عند النام حاله الا لاس
الافادة بالواقع حال النقلة وكذلك في سائر الحواس الظاهرة ومنها ما معلق بالنوى
العقلية وهو ككسف النفس الحوائث كنهه من صور غلبة ما او صور اذى حل بمصوب
ومنها ما معلق بالنوى الباطنة ككسف الوهم بصور شئ رجب او بصور شئ مدكره فذكره
وكذلك في سائر ما ومنه ظاهرا حالات حوائث محسوسة واذا كانت حوائث لها مساو في بعضها
لذات بحسها وبجوهها على انضاء حال وموان يحمل منه ما معلق من الحق الاول بتدرا
سطعه فان العمل الحق الاول على ما هو عليه غير ممكن لغرضه ثم ما معلق من صور معلولة
المرتبة اعني الوجود على ملة متنا حائثا عن شوايب الطنون والادام على وجه لا يكون
بين ذات العاقل ومن ما مثل ما نزل بصير عملا مستقدا على الاطلاق ولا سك في
ان هذا الحال حرم بالاساس له وانه مدرك لهذا الحال والحصول به الحال له فاذن هو
ما يذ بك ومنه من الله العقلية ثم اذا فاسا بين اللذين اعني العقلية والحوائث حش
الكنه من حش الكنه وجد ما العقلية اذى كنهه واكثر كنهه اما الاول فلان العمل اصل
الى كنه المفعول فمصل حسنة المكسفة بعوارضها حاشي والحس لا مدرك الا كنهات تقوم

موم بسطوح الاجسام الذي كثره فاذن الادراك العلوي خالص الى كنهه عن الشوب
 والحس شوب طه وانما تلك لان عدد فواصل المعولات لا تساوي وديك لان
 اجناس الموجودات وانواعها غير متناهية وكذلك المناصب الواقعة بينها والمدرجات
 بالحواس محصورة في اجناس قليلة وان كثر فاما كثر بالاشد والاضعف فالحال ومن
 المختلفين فادوات الحالات العلية اكثر وادواتها اعم فالتلذذ الباطن كما يشهد
 لان نسبة اللذة الى اللذة كسبب الحال الى الحال والادراك الى الادراك فاذن اللذة
 العلية اشد واعم من الكسب لانه لا نسبة لها الى منة والناصل السارج اسند وله نسبة اللذة
 الى اللذات كسبب المدرك الى المدرك والادراك الى الادراك الى الخطاء وليس جافا فان
 فان الحدود والمذهب ان يكونا مطابقين في ممول السوء والصف فاسود الذي
 يجذب باللون فابيض للبصر ثم فان بعض الالوان ابيض للبصر من بعض فوجب ان يكون
 بعض ما يوسود اشد من بعض وفي موضع مذكور في المواضع المسئلة بالكدود من كتاب
 طوبيا من المطب وقد ذكر هناك انه موضع علمي وقال ايضا انما يجد عند الاصل والسر
 والوقوع حالة مخصوصة تعرف باللذة ولا تدرى اذ ادراك ملائم ام ليس وانهم ما فهم
 عليه بر ما بابل وكرم انما نفس اللذة ادراك الملائم ثم ذكر ثم ان العاقل يدرك الملائم هو
 لطيفة وهذا البحث لا يستقيم بالعلماء والفسر لانه ليس غنوي فليكن ان يسموا البرهان
 على ان حالة العاقل هي تلك الحالة بعينها حتى يصح لكم الحكم بوجوده ولذا علمه ثم قال وما
 يبطل ذلك ان النفس قبل الموت عالم بهذه المعلومات مع انها لا تجد اللذة العظيمة
 اذ تصور بها معلومات الادوات نفس الذات الحات طيلة فاحات مدركه و
 القول بان الاشغال مدبر البدين مانع عن حصول اللذة بل يكون الشيء بانها حصول
 شيء عند حصوله والحواس اسم لم يمولوا انما نفس باللذة كذا وكذا على ما وجدوا الى لذة
 المدرك عند الاصل غير اني عند الشرب او الوقوع مع وقوع اسم اللذة على شعبي حصلوا

[illegible]

فانها لا محالة تعقد بعد الموت بدرجة معينة ومصر مذبذب بعد ان ما رجعت الوصول الى
لا يزال الحكم عنها **تنبيه** والعارفون المتقربون اذا وضع عنهم ذنوب معارضة البدن
واستكروا عن السواغل فخلصوا الى عالم القدس والسعادة وانفسوا بالجمال الاعلى و
حصلت لهم اللذة العليا وقد عرفتها كما يريد بالعادة الحامل بحسب القوة الطاهرة وبالمنزلة
الحامل بحسب القوة العلية فان حال القوة العلية هو الخروج عن العلائق الجسدية والاطلاق
الذين على الباب البديهي اسما واطمنة فانها تمنع النفس عن الاستغناء بالجمال العام
فامنع البدن الثوب عن الانقياد العام وانما قال فخلصوا الى عالم القدس لانهم
كانوا ذوي علم وصاروا ذوي عناية كما هم كانوا قد ذهبوا الى ذلك العالم ولكن لا
بالطه فخلصوا الان بالطه وحصلت لهم اللذة العليا التي ذكرنا من قبل هذا الوصول
تنبيه ليس به الا لا بد ان يكون من كل وجه والنفس في البدن بل المنفردون
في مائل الجروب المعروض عن السواغل يصبون وهم في بيت الابدان من هذه اللذة
خطا وادراكه يمكن منهم فمعلم عن كل شيء في الجوارح ووجود اللذة الحسية كل الكو
ونفسه علمه بالناس العليلي واما بحسبه من مويسر له والناطقة عنه عن الشرح **تنبيه**
والنفس السليمة التي هي على الطه ولم ينفذها بما صرنا الامور الارضيه الحسية
واستمرت ذكرها وحنانيا يشر الى احوال المعارف غشيتها غاش شيان لا يعرف سيرة
واصاها وجه مبرج مع لذة مفرجة معنى ذلك بها الى حرة ودمش وذلك للحسبة
وهي جرت به الجبر ما شئنا وذلك من الفضل بكونه ومن كان باعثة له لم تمنع
باعتية كسبصار ومن كان باعثة طلب الحمد والمنافسة امنعه بالبعد عن النفس
حال هذه من يد بالسوس السليمة التي هي على الطه والنفس التي لم تمسش
فما امكن ولم تدنس بالعماد الحالفة للحي ولم ينفذها اي لم ينفذها القطن من الرجال

اللفظ والجاية الشدة الصلبة حال جسات يده بالتميز اي صلب وعشيتها اي
اعطيا ووجد مبرج اي شدة حال صفة صرنا مبرحا اي صفة وبرج الامر اي حدة
والمنافسة الرغبة في الشيء على وجه المباداة في الكرم والمقصود من هذا الفصل بيان حال
المستعد للنعيم ومعنى قوله ومن كان باعثة له من كان باعثة على جلب الجمال بحسبه
داه الحال لم يمنع الا بالوصول العام اليه ومن كان باعثة شيا اخر وقف عند حصوله
تنبيه واما البديهي انهم اذا نهوا فخلصوا من البدن الى سعادة ليس بهم ولعلهم لا
يستغنون منها عن معاودة جسم يكون موضوعا للحملات لهم ولا يمنع ان يكون ذلك جسما
سماويا او ما يشبهه ولعل ذلك نفسهم احرار الى الاستعداد ولا اتصال المستعد الذي
للمعاد من المادون عن شأن احوال النفوس الحاملة والمستعدة للحال والجاملة في المعاد
اراد ان من حال النفوس الحادثة عن الجمال وعما صاده وهي نفوس البديهي في الفضل
واعلم ان من البدن من زعم انها تنقضي لان النفس ما يبقى بالصور المرتبطة بها فاق
عنها معطلة ولا معطلة في الوجود لكن الدلائل الدالة على بقاء النفوس الناطقة بعض
نفس هذا المذهب هم العارفين بها فلو انها لم يبق عمر مصادرة لخلوها عن اساسات لادى
والخلاص دون السما فاذن هي في سعة من وجه الله ونواحي هذا المذهب ما ورد في الحكم
وموقوفه بعم اكثر اهل الجنة البديهي انها لا تحو ان يكون معطلة عن الادراك وحاس
فلا يدرك الا بالابالات جسمانية فذهب بعضهم الى انها سلعن باجسام احر ولا سلعن باجسام
اخر ولا يح امان لا يصير مادي صورة لها واما ذكره السج وقال انه لا يتصور فكون
نفسا لها وهذا قول بالساح الذي سبطله الشيخ اما المذهب الاول فقد اشار اليه
الشيخ في كتاب البديهي والمعاد وذكر ان بعض اهل العلم ممن لا يحازف فيما سئل الظنة
يريد العارفي قال فلو لم يكن دميوان مولا اذ افاضوا بالبدن وهم بدنون لا يعرفون
عمر البدنات وليس لهم علم بما هو اعلى من الابدان فسد لهم العلم بها عن الاشياء

البدن كمن ان عتقهم شوقهم الى البدن بعض الابدان التي من ساهبا ان يعلى بها
الانفس لانها طالة بالطبع ومذاقها ومذاق الابدان ليست بايدي انفسه او حواس
لانها لا تعلق بها الا يكون لها فحور ان يكون اجراما مساوية لان نصرة هذه الانفس
انما تلك الاجرام او يدبره لها فان هذا لا يمكن بل تسهل تلك الاجرام لا يمكن
ثم يحمل الصور التي كانت معدة عنه وفي دمه فان كان اعتياده في شدة واحدة
اكثر ما يربط اجرام الا حروبه على حسب حملها والاشياء معدة العباد كذلك
قال ويجوز ان يكون هذا الجرم مولدا من الهوا والادخنة ولا يكون معارفا لمراج الحواس
المسمى روحا الذي لا شك الطبيعي ان على النفس لا بالبدن هذا ما ذكره في الكتاب
المذكور ولو لا مخا والطول لا ورده بغيره والشيخ جوزي بعد ذلك ان معنى العلى المذكور
بهم الى الاستعداد للاتصال المسعد الذي للعارفين وفي في اكره هذه المواضع نظر
قولهم فاما الساج في اجسام من حيث كانت قد تسجل والالامني حل في اجسام
منفس له وفارها النفس المستنيرة فان الحيوان واحد فثقتان ثم ليس يجب ان
مصل حل فيها يكون ولا ان يكون عدد الحواس من الاجسام عددا متاخرها من
النفس ولا ان يكون عدد نفوس معارفة يسحق بدنا واحد اتصال او سداع عنه
نما نفعه ثم ابطاها او استثنى ما تجدد في مواضع اجسامه وهرامو المذهب الثاني وقد
اورد على ابطاله بحيث احدهما ان مال لا يجب ان تها الابدان بوجوب افاضه
وجود النفوس من العلى المتعارفة ثبت ان حل مراج بدلي كحدث فاما كحدث معه
نفس لذلك البدن فادواتها ان مساتما حبا ابدان فان للبدن المستنير لثمان
احدهما المستنير والمانه الكاذبة فعدو كان الحيوان واحد لثمان وهدايج لان
النفس هي التي يدبر البدن وسهرت في حل حيوان يشترس واحد يدبر بدنه وسهرت
فان كان هناك من اخرى لا سمر الحيوان بها ولا يسي بها ولا تصرف في البدن

الا يكون لها علاوة مع ذلك البدن فلا يكون متساوية في الحظ لثانته ان يقال
النفس المستنيرة اما ان مصل بالبدن كما حال فساد البدن الاول او مصل به قبله
بزمان او بعده بزمان فان الفصل في تلك الحالة فاما ان يكون البدن الثاني قد حدث
في تلك الحالة او يكون قد حدث قبله فان كان قد حدث في تلك الحالة فاما ان يكون عدد
النفس المتعارفة وعدد الابدان الكاذبة في جميع الاوقات مساوية او يكون عدد
النفس اكثر او يكون اقل وعلى التقدير الاول يجب ان مصل حل فيها بدن يكون في
وجوب اتصال يكون عدد الحواس من الابدان عدد الحواس من الابدان متساوية
فصل عن ان يكونا واجبين وعلى التقدير الثاني يكون النفوس المجميعه على بدن واحد اما
متساوية في اسحق الاتصال او مختلفة والاول سفي اما اتصال العلى فكون
بدن واحد نفوس كثيرة وهدم مطلقا واما ان سداع وممانع بسبب العلى غير متصل
بيد بعد فساد البدن الاول وقد فرضنا ما مصله في اجلف والكا معنى اتصال
العلى وبها العلى غير متصل وهو اختلف وعلى التقدير الثالث لا يخفى ان مصل
نفس واحد بابدان اكثر من واحد حتى يكون حيوان واحد موافقة غيره وهدايج اوسى
معنى الابدان المستنير للنفس بلا نفس وهو الصالح او مصل بعض النفوس معطى لاد
وحدث لبعض الاخر نفوس او ولمن من حالان اهدما اتصال تلك النفوس ببعض
تلك الابدان دون بعض من غير اوله والكا حدث النفس لبعض الابدان المستنيرة
دون بعض من غير اوله وان اتصلت النفس المتعارفة ببدن قد حدث قبل حاله المتعارفة
فذلك البدن لا يحل اما ان يكون والنفس اخرى او لا يكون ولمن على الاول اتصال
بدن واحد وعلى الثاني وجود بدن مسعد للنفس مطلق عنها واما ان اتصلت النفس
المتعارفة بعد المتعارفة بزمان فلو اكره مطلقا في زمان بعضي حوا ذلك في سائر الارض
ولا يخفى ان القول بان الاتصال لا يكون اتصالا تاما من دون فاعلى

من ارج مستند اولم يكن ولم يكن على الاول حدوث نفس ارج مع حدوث ذلك المراح ولقد
المحالات المذكورة وعلى الثاني ان تخصص اتصال زمان دون زمان مع سادى الارض
بالشيء الى وسوء ومنها قد تمت الكمية الماتية والشيء اشار الى هذه الاسماء بكونه
اسمها المسمى الزمان الثاني الى الاصول المتقدمة لسادى المحالات المذكورة
بكونه دسفن ما يجد في موضع اخر **اشارة** اجل ممتنع بشي هو الاول بداه لاه
اشد الاشياء اذ احوالها لا يشد الا ساقا لا الذي موري عن طبعه الامكان والعدم وما
منبعا الشئ ولا شاعل له عند والعش كحسنى هو الابهاج مصور حضرة داب ما و
السوق والحركة الى تتمم به الابهاج اذ افاض الصور بمسألة من وجهه مما يمل في
الكمال غير ممثلة من وجهه ما ينشئ ان لا يكون مثله في كس حتى يكون عام يسهل الحسنى
الحسنى نفل شاق فانه قد مال شام وفاء سي داما والعش كحسنى هو الاول عاشق لده
معتش لده عش من غير اولم عش ولكنه ليس لا عش من غير مل هو معتش لذ
من داه ومن كسا كثره عمره لما فرغ عن سان احوال النفوس الى المعاد وقد تعبر بها
مضى ان دوع الذن على ما يظن عليه معاد ليس بالتساوي اراد ان بين ترتيب
الحوادث العاطلة في ذلك ذكر انها مرتبة في خمس مرات اولها مرتبة الواجب الاول
واما ركن لفظ الله واسم على بدلها الابهاج لان اطلاقها على الواجب الاول
ليس معارف عند الجمهور واما فان الاول اجل ممتنع بشي لان حاله هو الحال كحسنى
لا غير وادركه موالاته ان الامام لفظ فعل الهامدة المذكورة يكون امها به داه اجل
الابهاجات على الاطلاق واعلم ان مل خير موثر وادركه الموتر من حيث هو موثر
واجب اذ اذ لم يمتد عشها واما فان الادراك اتم والمدرك اشد خيرة فان العش
اشد والادراك الامام لا يكون الا مع الوصول الامام ويكون ذلك على تام لذاته
وابتجاء تام فاذ العش كحسنى هو الابهاج مصور حضرة داب مسمى المعشوقة ثم

فان العش عندنا من لوازم العش واما شبهه احد ما بالاجر اشار الى الشئ ايضا
ذكر انه الحركة الى تتمم به الابهاج ولا يصور ذلك الا اذا كان العشق حاصرا من وجهه
غايبا من وجهه ثم اشبه العش كحسنى الاول في حصول معاد مناك فانه كثر المطلق ادركه
لده ام الامارات ولم يحاش عن اطلاق به اللفظ عليه وان كان غير مسجل عند
الجمهور لانه مسجل في عرف الامم من الحكما والمجتهدين من اهل الذوق وتزمنه لم من
الشئ اذ لا يمكن ان يفت عشى وبينه عاشق لده معشوق لده من غير دوع
كثرة فانه معشوق اتصاله كحسنى ادراك الغيرة واعرض الناصل السامح بان
الجب ان فان موالاته ان فان ذلك ادراك الحاصل واجب به استدلالا ليس على
منه وان فان غيرة فان ادراك الاول لانه محال لادراك غيرة لانه محال اذ الحكماء
لا يحب اشراكها في الاحكام فاذن يكون ادراك الغيرة موجبا لوجب وادركه به
غير موجب له والحوادث ان الجب ليس موالاته ان فاعطى موالاته ان الموتر من حيث
موثر وادركه الحاصل اما واجب به لكون الحال موثرا واما فان الحال وادركه موجود
للاول به حكوا يشوب الجب مناك **قوله** يستوى الميهجون به وبذواهم من حيث هم
يسهون به وهم الجوامع الصلة الله كحسنى وليس غيب الى الاول ولا الى الثاني من حلق اولها
الديسين شوق مده من المربة الماتية وهي مرتبة الوصول واما غيب الشئ الهال لده
عن النور **قوله** وبعد المربعين مرتبة العشاق المشا من مهم من حيث هم عشاق قد نالوا انبلا
هم مقدون ومن حيث هم مشاق قد يكون لا صاف مهم اذى ولما كان الاوى من مسلك
فان اذى لده اذى محاكى مل مده الاذى من الامور كحسنى محاكاة ببع جدا حال اذى
انك والذغذغ فربما خيل ذلك شامنه ببعه او مثل هذا الشئ بدها كحسنى فان كان
ملك كحسنى كحسنى الى الشئ بطل لظف وحتت البهي والنفوس البشرية اذ انال لفظ
العلاني حيوتها لده فان اجل احوالها ان يكون عاشقة مشاوه تخص عن علاه الشئ

ادركت يده واخذت اذنان جيدتيان له وسلاسل شجرة وسم موضع
الذين سما الرجال واربال الخوم اسباب الاله او سمته الملكة او سمته
ابن نوح وابس وقيل البيل الخاق قال الله صل السارج في هذا الموضع ان
ذكر السبع ليس من جنس الاجرجي التي ذكر فيها صنف كخص محمد عليها بس احصاها
بعد ان لهم مكان لا عند انهم الله ولا من بن النقص المشهور بل من النقص ان
وضع السبع لبعض الامور مثال ذلك ما سمعت ان سبل العسل بالوقوف على
فان سمعت السبع على جري مجرى العسلت معرفة الغف والوجود من نفسه
ان اراد بسله ان ادم عدم واربال بكه في قال المراد بادم لسك الساطع و
بلكه درجات صدادك وباجراج ادم من بكه عند سول لبر الكف ط شكد عن كك
بدرجات عند انهم الى الشوات واول كلام السبع مشر لوجود قصه ذكر فيها
بمن انهم ان يكون ساقها مشك على ذكر حالت المطلوب لا ينال ارا شيا في
وغير ذلك النسل على حال بعد حال لتمكن طبق مله ان على ذلك المد وطبق
ابس على مشكوه ونفس ما جرى منها من الاحوال على المرادى من السبع كلكه و
سبع يكون كك القصة من بعض العرب فان ما بين النقص في حلال على السلاط
وحماهم وسمعت بعض اصحاب حراسان ذكر ان من اراد ان يورد في كتابه
موسوم بالنواذ فقه ذكر فيها رجب وقيل من قوم احد من مشهور باجه اسم
سلاطان والذين مشهور باسمه من قبله جوده فله في سلاطان شهرته بالسلامه واتق
من السلاطان البيل الجرمي شهده بالشر باحي ملك وسار منها في العرب مثل ذكر
له من سلاطان واربال صا حبه وانما ذكر ذلك لئلا يظن ان السبع لم ينفى في
السبع المذكور وسم على نوح الذي سمعه عنه مطا به لئلا يظن انهم الله على
ذمهم ما بين النقص في نواذ حباب العرب فان ذلك كذلك سلاطان

اربال لساما وضعها السبع على بعض الامور وطف عزه بقره ما وضعه موبل في ك
الك ان سمته تلك القصة فاهم من لفظي بيلامان واربال المذكورين فيها مسك و
وبك في العرب انهم كك السبع كل الرمز وسو ميا به القصة بكذا مطا به لئلا يظن انهم الله
ما دون الامر كل الرمز ليس بملكا لمعرفة القلب اما موقوف على اسما على ملك القصة
وح الله يكون مما سئل العمل في الوقوف على الامم الله **تنبيه** على الموضع عن
سابع الدنيا وطبها بها كخص باسم المراد والمواظب على نقل الببادات من السام و
الصام ويحويها كخص باسم الغايد والمنصرف بكه الى قدس الحروت مستدما لشر
نور الحق في سره كخص باسم العارف وقد ترك بعض هذه مع بعض في طلب الشى
بعد في باع ارض غا بعد ان يبعد عن المطم باربال على ما بعد ان تترك الله و
سهي عند وجد ان المطم فطالت الكي لم تترك في الابد ان تعرض عما سوى الحق لا سيما
ما بعد عن الطلب من سابع الدنيا وطبها بها لم يعل على ما بعد ان تترك من الحق
و موحدا لجمهور الاعمال مخصوصه من الببادات وبذلك سما الزهد والببادات ما عدا
والبري والبولي ما عدا رثمه ادا وجد الكي فاول درجات وجدانه من المعرفة فاول
احوال طلاب الكي من هذه الثمانية ولذلك ابد السبع سرها لم ان هذه الاحوال
قد توجد في الاسماص على بيل الانفراد وقد توجد على سبل الاجماع وذلك
بجس اختلاف الابعاض والاجتماعات الثمانية يكون مله واللامه واخذ الى
ذلك اسرار السبع بوله وقد ترك بعض هذه مع بعض **تنبيه** الزهد عند عمر
معامله ما كان شري سابع الدنيا سابع الاحر وعند العارف تترعا عما تشغل سره
عن الكي ويكبر على كل من غير الحق والببادات عند غير العارف معامله ما كان على
الدنيا لاجره ما خذ في الاخرى من الاجر والواب وعند العارف معاملته ما لم
ووقى نفسه المومنه والمحملة لبحر ما لمعوله عن حباب الغرور الى حباب الحق مصر

سالمه للشراطين حين ما سيجي اليكم لا سارعه فخلص السر الى الشروق الساطع ونصر
ذلك ملكه مستر. طما شاء السر اطلع الى نور الحق غير مراع من السهم على مع شفع منها
له فكون بطشه متوطا في ملك القدس لا سار الى وجود المركب من الاحوال اللثة
اراد ان يسهل على عرض العارف وعرف العارف من الرهد والعباد السمازي النفلان
بحسبه فذكر ان الرهد والعباد من عرف العارف معاطيان فان الرهد غير العارف بحر
بحري تاجر بشري ما عا بمساع والعباد عرف العارف بحري بحري اجه لعل علما لا خد اجه
فالنفلان مختلفان لكن العرض واحد واما العارف فترده في الحالة التي يكون فيها
موجها الى الحق مع ضاعا سواء تهرنا عما سفله من الحق اسارا لما قصد. وفي الحالة التي
يكون فيها ملتقنا من الحق الى ما سوا. كبر على كل من غير الحق استعمار المادة واما
عبادة فارتماض لهما التي من مبادي ارادة وعناية الشهوة والغضب وغيرهما
وتقوى لثمة الحاله والوتمه لبحر في جمعا عن المل الى العالم الجسدي والاشعاع
الى العالم العلوي مشيعا اما عند توجهه الى ذلك العالم وليغير لك النوى معودة لك
الشيخ فلا تاراع العقل ولا راحم السر حاله المساعدة فخلص العقل الى ذلك العالم
ويكون جمع ما يحتمل من الفروع والنوى منقطة معه في ملك التوجه الى ذلك **الكاتب اشار**
فالممكن ان الانسان تحت سسل وحده بامر لثمة الامساك احر من بي جنبه ومعاوية
ومعارضة بجران بهما نفع كل منها لصاحبه عن مهم لوتولا. بعينه لا اذ هم على
الواحد كثر او كان ما معسر ان يمكن وجب ان يكون من الناس معاملة وعدل محظ
شرح لمرضة سادع ميمنا بسجنان الطاعة لاختصاص باتات تدل على انها من عبودية
ووجب ان يكون للحسن والمسيح جزءا من عند القدر المحر فوجب بعد المجاني والتاراع
ومع انه فسيب حافظ المرفد ففرض عليهم العبادة المذكورة للمعروف فكل من علمهم
شحنة المذكورة كذا حتى استمر لدعوى الى العدل المتعدي لحيوة. لنوع ثم ريد تعليمها

بعد النفع العظيم الذي لنا الاجر الجليل في الاخرى ثم ريد للعارفين من مستعملها المنفعة
التي حصلوا بها فتم موتون وحوهم شجرة. فانظر اني نكته ثم الرحمة وسنم لمخط جنابا
بهره عجايبه ثم اعمم وسنم لما ذكر في الفصل المسمى ان الرهد والعباد. فلما صدر ان
عن شر عارف لا كيب الاجر والواب في الاجر. اراد ان يشر الى ابواب الاجر
والواب المذكورين فاشتب النبوة والسرعة وما يتعلق بها على طرقة الحق لا يتفرع
عليها وامام ذلك من على فواعد وتقريرا ان مول الانسان يستل وحده
بامور معيشة لانه يحتاج الى غذا. ولباس ومسكن وسلاح لثمة ولين لقوله من اراد
الصغار وغيرهم ولها صناعه لا يمكن ان رها صانع واحد الا في من لا يمكن ان يمش
ملك الله فاعدا اما او معسر ان يمكن لكنها سلسل طاعة سعادون ومساكون في
محصلها مرفع كل واحد منهم لمصاحبه عن بعض ذلك فهم معارضة ومن ان يعمل كل واحد
مثل ما لعله احر ومعارضة وموان لعل كل واحد صاحبه من عمله بازا ما يخدمه من عمله
فاذن الانسان بالطبع محتاج في قبيشه الى اجماع مودة الى صلاح حاله وهو المراد من
قوله الانسان يدلي بالطبع والهدى في اصطلاحهم مودة الا اجماع فلهذا فاعده ثم
مول واجتماع الناس على التعاون لا منظم الا اذا كان منهم معاملة وعدل لان كل
واحد شهي ما يحتاج اليه وبعض على من راحته في ذلك ويدع عن شهوة وغضبه
الى الكور على غيره. فتبع من ذلك الهج ويحل امر الاجماع اما اذا كانت معاملة و
عدل متين عليهما لم يكن كذلك فاذن لا بد منها والمعاملة والعدل لا سادول الكتاب
الفقه المحصون الا اذا كانت لها قوانين طه وهي الشرع فاذن لا بد من شرعه والسر
في الفقه مورد الشاربه وانما سمي المعنى المذكور بها لا سوا اجماعه في الانواع منه
وبين فاعده ما به ثم مول والشرع لا بد له من واضع يثبت ملك ليو من وعرنا
على وجه الذي مضى وهو اشارع ثم ان الناس لو سارعو الى وضع الشرع لوقع

المرح المحذور منه فاذن يجب ان يشار السارح منهم باستحقاق الطاعة لبطنة الباق
الى قول الشرع واستحقاق الطاعة انما ستره ما مات دل على كون كلف السرعة عند
ربه ولك الامايات من سحره وحي اما قوله واما فعله والكواض للقول الطوع والوعود
للفعله الطوع ولا يتم الفعله محذور عن البولة لان البولة والا عجز لا يحصلان من غير
دعوة الى حر فاذن لابد من شارع موثوق ذو معجزة ومذا فاعده ثالثة ثم الى العوام
وضمما القول سحره ون احلال العدل المانع في امور معاشرهم بحسب النوع
عند استطلاع الشوق عليهم الى محاجون الله بحسب الشخص فيبدون على محالة لشرع
واذا فان للطبع والعاصي ثواب وعقاب اخذتين حكيم الرجا والكوف على الطاعة
وركن المعصية فالسرعة لا ينظم بدون ذلك انظامها به فاذن وجب ان يكون للحسن
والحسن جزء من عند الاله التدر على محاذ انهم انهم فاذن او محذور من افتادهم و
او الهم والاعمالهم ووجب ان يكون معرفة المحاذي والشارع واجبه على المتشكك للسرعة
في السرعة والمعرفة العامة قلما يكون نسبه فلا يكون ياتيه فوجب ان يكون معها حسنة
حافظ لها وهو الذكار المردون بالكرار والمشمول عليهما انما يكون عبادا مذكرا للعبود
مكره في اوقات مساله فالصلوات وبأخرى محاذ فاذن يجب ان يكون السعي داعيا
الى الصدق بوجوده وحال قدر خيره والى الامان بسارح مبعوث من قبل صادق
والى الاعراف لوعده ووعيد اخرون والى التمام بعباد اذ ذكرها كالحالي موعود
جلاله والى الاسناد لتواضع سرعه كساح اليها الناس في معاملاتهم حتى يسير ذلك الشرح
الى العدل الجسم لمحو النوع ومذا فاعده رابعة ثم ان جمع ذلك مصدر في العباد الاول
لا حجاج اكلن الله هو موجود في جميع الاوقات والارمنة وهو المظ وبنوعه لا يحد
منع اعم منه وها صفت المشي السريع الى بد النفع العظيم الذي نادى الاجر اكلن الاخر
حب واعد وها صفت العارفين منهم الى النفع العاجل والاجر الاجل الحال كالحسن المذكور

فانظر الى الحكمة وهي بمتة النظام على يد الوجه ثم الى الرحمة وهو ايضا الاجر اكلن بعد
النفع العظيم والى العود وهو الابهاج الحسن المصاف اليها لمحض حساب مخصص الكرم
جنا مبهرك محابة الى قلبك ودمك ثم اقم اي اثم الشرع واستقم اي الى الوجه
الى ذلك الحجاب القدسي واعرض النازل السارح فقال ان عنتم بالوجوب في كونكم
لما احياح الناس الى شارع وجب وجوده الوجوب له الى موعود وان عنتم به انه
وجب على الله فالبولة المعهله فبولس بد بكم وان عنتم به ان ذلك سبب النظام
الذي موحى به موبيد بدل البطل فاذن وجب وجود ذلك منه فهو ايضا بولان
الاصلح ليس لواجب ان يوجد والا لكان الناس ظلم مجبورين على الكفر فان ذلك
اصح وايضا فلو كنتم المعجرات والله على كون السارح من قبل الله عزه الى كنكم لان
سبب المعجرات عدمكم امر متفاني محصل لا ابتناء ولا هتادهم من السحر فاجب في
السرعة العاشرة وما زلتني عن صفة بدعوة الى الكفر دون الشر والهم من الكفر والشر
عقل فاذن لا دلالة للمعجرات على كون اصحابها ابتناء وايضا القول بان المعجرات
على صدق صاحبه مبني على القول بالاعمال الحمار العالم بالكرامات الرمان وانهم لا
يملكون وايضا القول بالعباد على المعاصي لا يستقيم على اصولكم فان عباد المعصية
عنكم هو سئل الله المشاهدة الى الشارع فواها عنكم ودر كنهم ان بيان الحاشي
لمعصية لنقض مستوط عباد وبكواض على اصولهم اما عن الاول بيان قول
استعداد الافعال الطبيعية الى عامها الواجبه مع القول بالعبادة الاله على الوحد
المذكور كاف في ابواب انه تلك الافعال ولذلك صاهون الافعال بعابها كثر
بعض الاساس كحلا لصلاحة المضغ التي هي فامها فلو لا كون ملك العالم مصنفه
لوجود الفعل لما صحت العقل بها واما قوله الاصلح ليس لواجب فنقول الاصلح بالنسبة
الى العقل عزه الاصلح بالنسبة الى البعض والاول واجب دون الثاني وليس كون

والى الله بنو له ولاه مسعى لعباده والى الله بنو له ولاه بنو له شره الله اقول
في هذا التفسير يجوز ان يكون العارف مبدءا للادب عبر المحي وباني الفصل بل على خلاف
ثم ان الشيخ اسما الى كون عرض العارف محال لا عرض غيره بوجه الاربعه او بوجه
الاربعه في البواب او بوجه من العباب وبين هذا كون ذلك عرضا بالكلية
الى العارف بوجه وان كانا اي وان كانت الاربعه او البوجه المذكوران فافهم للعباده
فكون البواب المرعوب منه او العباب المرعوب منه هو الداعي الى عباده اكن وهما
مطعابا المحي ويكون المحي غير العارف بل هو الواسط الى نيل البواب او الخلاص من
العباب الذي هو العارف وهو المظن فكون هو المبدء بالذات لا المحي فهذا شرح هذا
الفصل قال الناصب الشارح من الناس من حال القول بكون الله ٢٢ مراد الذاته و
ذم ان الارادة صفه لا يعلق الا بالتمكيات لانها مفضي راجع احد طرفي المراد على
الاحر وذلك لا يعلق الا بالتمكيات قال والشيخ الصابري في المنطق السادس ان
كل من يريد شيئا فلا بد وان يكون حصوله المراد اولي من عدمه ويكون المصود له
الاول هو ذلك يحصل وبسبب ان كل مراد مسقط فاذن كل من اراد الله لم يكن
مراد هو الله بل احتمال داء واجاب عنها بانها مصادر على المظن لانها مبنيان
على ان الارادة لا يعلق الا بالتمكيات والا ما سئل المراد وهو مادة العارض
وعن قول ابي يعلى بالله لا يبي غيره ايضا والقول في بانه الارادة المتعلقه بالفعلة
المراد مضمي افعال المراد واما حال المراد لا يعلق الارادة بل يكون فعلا او كونه
مستقلا المراد بآراءه ومنها ليس المراد ذلك فاذن مسقط الاعراض **شاذ**
المستحقق توسط المحي مخرج من وجه فانه لم يطعم له البهيمة بسطعها انما عارفته
مع اللذات المتخذه هو خنول البها فاعمل عمادها وما مله بالناس الى العارفين
الاشكال الصبان بالناس الى الخلق فانهم لا يفتقدون عن حب

واقرب بهم اليه على طباب القلب صاروا يجمعون من اجل الجدة اذا زودوا
عنها عاينوا لما عاينوا على غير ما كان من عيش النفس بغيره من مطالعة الحق بهيئة
الحل كونه ما يله من اللذات لذات الرزق فكمالي دنيا عن كره وما تركها الا
لسا جل اصحابها واما بعد الله ويطيعه ليجزله في الاجرة شيئا منها بعبث الى
مطم شهي ومثرب مني ومكج بهي اذ البعثة عنه ملا مطح لبصره في اولاه واخره الا
الى لذات قبته وذنبه والمتبهم بدهاء القدس في سجون واجب الايتار قد
عرف الله المحي وولي وجهه سميتا مترحا على الماخوذ عن دشه الى هذه وان كان
ما هو جاك بكنع بذا له بحسب وعدة بالمخزج النفس حال اخذ جباله اذ
جاءت بوله بالانص الكس والولة كخرج والكنز المشاق وحكمة السن واحكته
اي احكته التجارب فهو حكيم وحكيم وازد زينة وعاف الطعام او الشراب اي
كرمه فلم يتاوله فكيف على الشئ اي ابل حله مواسا وخوله الله الشئ اي ملكته
ايامه وبعثه اي كشت عنه وطع بصره الى الشئ اذ منع والبسب البطش والذنب
الذكر ودد لا حظ السج منها قول السج عزم من ذوق شرب لثقة ونبته وذنبه فدد
والثقل اللسان والسجون مع سخن وهو طريق الرادي والكله الشذ في العمل و
طلب الكتب والغرض من هذا الفصل بمسند العز لمن يجوز ان يحمل المحي واسطة سعي
يحصل شئ اخر فخره وهو من نزهة في الدنيا وبعد المحي رغبة في البواب او رغبة من
العباب ووجه الدوزبان نصه في داء وفي عاراض السج لطائف كره قبس للمال
فها شيا وصف اللذات الحسنة ببعضها الكلية وهو متعاض لا يمكن ان يردل ومنه
الشبه من لم يدر على مطالعة النسيه اكسته بالانسي الذي يطلب شافاه على يد باله
ووان ما على يد مطو ما ادر لم يكن ومنها النبى على ان زهد غير العارف زهد
عن كره هو مع كونه في صورة الزهد احرص الكس بالطبع على اللذات الحسنة فان

انما رك شيا ساجل اضواء ارب الى الطبع منه الى الساعه ومنها من يمتد الى
الذنا و الفقه فان قوله لا يطع لبصر مشرقه ادى من ان سحي ملك
الاداب الخمسة ومنها النفس الباطن في كنهه لذة الطن والذبح المذكور وذكر
في اخر الفصل ان هذا النفس المرحوم سال ما روى بطيحه بكنه من الفلاس الخمسة
حب و غده الانبياء عزم وقد اشار الى كنهه ذلك في المثلث الماخذ من ذكر اركان
على نفس البله باجسام من موضوعات لملهاهم وعبر عن هذه السعادة بالسقا
الى الحق بهم **شارة** اول درجات درجات العارفين ما سمونه هم الارادة
و هو ما يعرى المسبب بالسن الرائي او الساكن النفس الى العقد الاماني من كونه
الى اعتلاق العود الوشي فيرك سره الى الهندس لسائل من ارجح الاتصال فاداس
درجة هذه هو مرادها اعتقاد اي عشية واعتلاق العود الاعصام و اعلم
ان السج اراد به ذكر مطالب العارفين وعزمهم ان تذكر احوالهم الممرته في سلوكهم
طريق الحق من بدو حركتهم الى ثباتها الى من الوصول الى شرح ما سيج لهم في سائرهم
ذكر في احد عشر فعلا مواله اولها به الفصل وهو سهل على ذكر مبادي درجاتهم
ذكر ان الارادة من اول درجاتهم الممرته تحت درجاتهم وهي المدد الرب من كونه
وبعد ما تصور الحال الذي الحاص بالمدد الاول النافعة ثماره على المستند من
جلته بعد اسعد اداهم والصدق بوجوده بعد ما حار مع سكون نفس سواء
كان نفسا مسما و امن فاس برهاني او كان انما نفسا مسما و امن فاس برهاني
الهادي الى الله فان كل واحد منهما اعيا بعضه في كنه صاحبه في طلب ذلك بعض
ولما كان الارادة مرسه على يد الصدق عزها باها حاله تعري بعد الاستبصار
او بعد المذكور ثم صرح بانها رغبة في الاعصام بالعود الوشي التي لا زول ولا
فني من كونه الى العالم القدسي و فاعيا نخل روح الاتصال في كنه العالم

واعلم ان الشيخ ذكر في المثلث الثالث ان كونه الارادة كونه اربع مبادي مرسه
الادراك ثم السوي المسن بالشهو او العصف ثم العزم المسن بالارادة الحارزه ثم
النوي المومنه المنفثة في الاعضاء والحركة المذكورة منها ارادة لكنها ليست كونه
فهي من المبادي المذكورة الاولى وهي ما عجزه بالاستبصار او بعد المعارف لكون
النفس والثاني والثالث وما عجز عنها بالارادة واما التي تأتيا منها لانها لا يبيها
الا عند اختلاف الدواعي والحوادث وذلك الاختلاف لا يصور مع سكون النفس
الذي كسطة بها وسقطت الارادة لان من الحركة ليست بجمانية والناقل الساج
او دور في نشرة الفصل اصناف طلائ الحى والرافضات الالائه بجل صف ذلك
غير مناسبة لما في **شارة** ثم انه يحتاج الى الرافض والرافضه موجه الى كنهه
الاول بجمية ماديون الحى من منق الاثار والناقل طوع النفس الامارة للنفس المطمئنة
لنحوذ نوي التحمل والوهم الى التوسل المناسبة للامر القدسي منصرف عن التوسل
المناسبة للامر السفلي والثالث ملطف السر لئلا ينفذ الاول من على عدة اسباب
البيادة المشفوعة بالكره ثم الايمان المسيرة لنوي النفس المولعة لما نحن ما بالعلم
موقع البول من الاول ثم نفس الظلم لواحظ من قابل زكي بباريه بلفظه ونفثه
رغبة وسميت رشد واما العرض الثالث فليس عليه الفكر اللطف والنفس
الهدى ما مر به شمال المسوق لس سلطان الشوق فامتن الامار طمته والمنفعة
المعرونة و ظلام رخم اي رضى عال زخم صوتة اي لينه والبتال بالكره الحلق وجمع
شامل والمقصود من هذا الفصل ذكر اصحاب المهد الى الرافضة وبيان اغراض الرافضين
وانما ذكر قبل الخوض في النفس مارة الرافضة فاقول رافضة اليها هم منها من ابدائها
على درجات لا رافضها الرافض واجبارها على ما رافضه لستون على طائفة والقوة
الحكمة التي هي بعد الادراك والافاعيل كونه في الانسان اذ الم كمن لها طاعة

التي هي العاقله فانه مملو بهيمه غير ماضيه مدعوها شهورها باره وعرضها تارة
الذين يشربها المحلله والموتى بسبب ما ذكرناه باره وسبب ما مادي الهامس الحراس
الظاهره باره الى ما لا عنها فيكون حر كات محله حوائثه كسب ملك الدواعي وسخدم
التي هي العاقله في كسب مرادها فيكون في اماره بعد عنها افعال محله المبادي
والعلمه موقر عن كره مضطره اما اذ ارضتها النوع العاقله لمعها عن الحيلاب
والنوميات والاحساسات والافاعل المشرة للنسوة والعصف واجارها على
بعضه العقل العلي الى ان يصير موقرته على طاعه ماضيه في خدمه ماضيه باعرا ومهي
بشهرها فانه العلمه مطبقة لا تعد عنها افعال محله المبادي وبالي النوى باسرها
موقر مساله لها ومن الخالين حالات محله بحسب استيلاء احد منها على الاخرى
منع الكوائف فيها احيانا موانا خاصه للعاقله ثم مدم فلو لم نفسها ويكون لزامه
وانما سميت من النوى النفس الاماره واللواء والمطبقة ملاحظ لما جازم فكرها
بعد الهيات في السهل الى التي فاذن راضه النفس نفسها عن موانا واحدا بطاعه
مولاه ولا تات الاغراض العلمه محله فانه الراضات محله منها الراضات
العلمه المذكوره في الحكمه العلمه ومنها الراضات السعده الممان بالعبادات السعده
وادى احسانها راضه العارفين لانهم ربه ووجه الله لاخر وظل ما سواها على
عنه فما ضمتهم من النفس عن الاعمال الى ما سوى الحق الاول واجارها على النوى
نحوه لغيره لا بالعلمه والانتفاع عما دونه ملكه لها وظاهر ان كل راضه في اقل
ما كونه في من الراضه ولا يعكس الا انها كسبت ما حيايت مراهم في سلكهم
بتدري من اجل انما لها ومنه عداوتها هذا ما اوله في الراضه وارجع الى المقصود
فان كل الراضه من الراضه شي واحد من نيل الحال كسب الا ان ذلك موقر
على حصول امر جودى موانا سعيدا وحصول ذلك الامر مشروط بزوال الموانا

والموانا اما حادجه واما داخله فانه الراضه به الا عباد موجهه كونه عدا
احدا نجه ماضيه من من السار وموانا المواع المراضه والما يطوع
النفس الاماره للمطبقة ليجد المحل واليوم عن الحاسب السهل الى التي هي
و شيعها سار النوى ضروره وموانا المواع العلمه اعني الدواعي الموانا
المذكوره والثالث لطيف السر للنسبه وهو كسب الاستعداد لنيل الحال فان
منايب السمع السهل اللطيف لا يمكن الا بلطفه ولطف السر حيايت عن موانا لان
تمثل في الصور العلمه بسره ولان سئل عن الامور الالهيه المهيبة للسوق والحو
بسهولة ثم ان السج لا فرغ عن ذكر اغراض الراضه وكر ما نفس على الوصول الى
كل واحد من مده الاغراض اما الاول مده وكر ما نفس عليه سوا واحد وموانا
الحسب المنسوب الى العارفين الذي هو السر عاقله السهل السمع عن الحق حاد ودلك ط
واما الثاني مده وكر ما نفس عليه شيئا الاول العباد السعده بالكره عن النسوة
الى العارفين وقايد امرها بالكره ان العباد يجعل البدين بطله منابه للنفس
فان تات النفس مع ذلك موجه الى حيايت الحق بالكره صار الانسان بطله مبدلا
على الحق والاعمال العباد سببا للساو فان قال عرو على قول المصلين الذين
هم عن صلوهم سامون ووجه اعانه مده الساده على الرض التامى انها انما
راضه ما لهم العارفين العابد والنوى نفسه ليجز ما يعود عن حيايت العرو الى حيايت
الحق حاد والما لا يجازي من ماله اب والرض ووجه اعانها بالذات ان
النفس الناطقه تقبل عليها لا عجا بها بالذات المنقته والسبب المنقته الواقعه
في الصوف الذي هو موانا السهل من كسب النوى الموانا في اغراضها
الخاصه بها شيعها ملك النوى وح يكون الا لان مسجده لها ووجه اعانها بالرض
انما توقع العلم العارفين لما موع السهل من الامان لا سببا لها على الحق بالحق

عمل النفس بالطبع الباقى فان ذلك النظام واعطى باعيا على طلب التكال صار
النفس مبنية لما شئى ان يعمل فقلب على القوى الساعية امانا وطوعا والثالث
نفس النظام الواعظ عن النظام المعبود للصديق ما شئى ان يعمل على وجه الامساع و
سكون النفس فانه مع النفس وحملها عابيه على القوى لاسما اذا اقرنت بامور
احد ما يعود الى العامل وهو كونه ذكيا فان ذلك كساده لو كنه صدق ووعظ من لا يخطئ
لا ينجح لان عمله كذب وله والبلية النافذة تعود الى الدول منها واحد يعود الى اللفظ
وهو كونه بغيره بلفظه اى يكون سحنة واحده لاله على حال ما يقصد العامل من غير
زماوه عليه ولا يصان منه فانه قالب فرغ من المعنى وواحد يعود الى منه اللفظ و
موان يكون بنعمه رحمه فان لن الصور عند النفس ميباه بعد ما نحو المسامحة في البول
وشدة عند ميباه بعد ما نحو الامساع عن البول وكذلك النفاث ما شراب كمله
الى النفس ما سبب حل صنف منها صنف من الهات النساء والاطباء والكطباء
سعملونها في معالجات الاغراض المساندة وفي اعيان الاما عات المظلمة بحسب
نك الماسات وواحد يعود الى المعنى وموان يكون على سمت وشدة اى يكون
موردا الى صديق نافع للمريد في السلوك بسرته واعلم ان نفس النظام الواعظ يسيى
في صناعه الخطاء بالعمود والامور المذكورة اللاحقة به المعنى على الامساع بالاسم
واما الثالث بعد ذكر ما معنى على شئين الاول الكبر اللطيف وموان يكون بعد لا
في الكلمة والكسنة وفي اوقات لا يكون الامور الدنه كالامتلاك والاستفراغ المفرط
وعرهما شاذة للنفس من الادراك العقلية فان كره الاشغال تمثل بعد الفكر فكل نفس
منه بعد لا ادراك المطالب بسهولة والثاني العشق العصف واعلم ان العشق الانساني
مقسم الى حقيقى فذكره والى مجازى والى مسم الى معاني والى حوانى والنفس
موالدى يكون مبداه مشاطة نفس العاشق ليس المعشوق في كونه ويكون اكثر

اعجابه بسا على المعشوق لاني امار صادرة عن نفسه والحوانى موالدى يكون مبداه
سهو حوانه وطلب لذته بهيمة ويكون اكثر اعجاب العاشق بصورة المعشوق وحلقته و
لونه وحاططه اعضائه لاني امار مبداه والى السج اسار العشق العصف الى الاول من
الحازين لان الكما عاصفة اسدلا النفس الامارة وهو معنى لها على كسرها
النور العاطلة ويكون في الكبر مبادنا بالبحر والكرص عليه والاول كحلاف ذلك و
موجعل النفس لينة شبيقة داب وجد وروى منطوق عن السواعل الدنيا و معرصة عما
سوى معشوقه جاعل جميع الهوم بما واحد ولذلك يكون الاقبال على المعشوق احتسنى
اسهل على صاحبه من غيره فانه لا يحتاج الى الاعراض عن اساكثرة والله اسار من
قال من عسى وعف وكتم ومات مات سهدا **اشارة** ثم اء اء بلفظ الارادة
والرماضة جدا ما عنت له خلس من اطلاق نور الحى عليه لذته فانها برود توفى
الله ثم تحذ عنه وسى المسى شدم او فاما دحل وقت كسنة وجد الله ووجد عليه ثم انه
لكثرة عليه من القواسى او الامن في الارتاض **اشارة** ثم عن السى اعرض وخلص اخلس
استلب ووبض الحق ومضاد ومضاد اى لمع لمعانا حشما غير معروض في نواحي
القيم والى اسارى به الفضل الى اول درجات الوجدان والاتصال وموان كحل
بعد حصول سى من الاسعداد المكسب بالارادة والرماضة وترايد بمراد اسعداد
وعد لا حقلوا في سمة بالوفى قول السى هم الى مع الله وقت لا سعى في ملك معرف
والانى مرسل والوجدان الله ان كسنان الوف لا مسا ومان لان الاول حزن على
اسبغ الوجدان والاحواسف على نواه **اشارة** ثم اء لسوعلى في ذلك حى نيشا
في عر الارماص فطال شاعج منه الى حبات القدس مكر من امره اء اعسا عاش
مسا ورى الحى في حل سى او غل اى سار سربا وامن منه وتوفى في الارض اى
سار فيها بعد ووجد في السج بالوجهين اعنى لسوعلى لسوعلى ولحى اى بجز بنظر

وخرج عنه اي رجع واشتق عنه وخرج به اي اقام به والمعنى ان الاتصال بحضرة القدس
او اصابه ملكه فهو قد حصل في حاله الارهاق الذي كان بعد الحصول **اشاره** ولعله
الى هذا ان سماعه عليه عوايشه وزول مواعين كسبته ومنبه حليته لاستناده عن
زاره فاد اطاب الرضا لم يسفره غايه ونهدي للنفس فيه ما على ما سئل عن
والسكنه الوفا والاسوة في بقية اي بعد مواعينها غير مطهر واسفره الخ
وما سببه اي اسخه واللبس باللبس وسو كمان القنب والسبب فيما ذكره السج
ان الامر العظيم اذا غاقت الانسان بغية بعد يسفره يكون النفس العاقلة عن تحريمه
غير مما منه لم يهزم عنه دعه اما اذا اتوا الى او كسر الف الانسان به وزال عنه
الاسفره لان النفس قد تقارب للفتنة اذ هي موقوفة لعوده والعارف سكر من
الاسفره المذكور لا يستناده عن التزاي بالمال فذلك لو ترك كمان ما رده عليه وسهل
النفس به **اشاره** ثم انه سئل الرضا سئل سبب له وقت سكره المحفوظ
ما لو فاق الوضئ شيئا باثباتا وحصل له معارفه مستقره فانها صهيحة سمع واستمع بها
بصحته فاد انقلب عنها السبب خبره ان ايقظ في بعض النسخ بدل قوله سئل له وقت
سكنه سبب وفده سكنه حال وقد فلان على الامر اذ اور ورسولا له هو واقف
والجمع وقد والرواه الاول اظهر والخطف الاستلاب والشهاب شعله نار ساطعه
وشهابا يتناهي واصحا وفي بعض النسخ شيئا اي بابا وحصل له معارفه مسرعه اي مع
اي الاول وانما في متلفعا والمقصود **اشاره** ولعله الى هذا ان سئل عليه ما به
فاذا اتفعل في بضع قل طوره على فنان ومو غاب حاضره او مو غاب معها كاتفعل لما
في الشجر اي كليلها وطعن اي سار والمعنى انه قبل هذا العام كان كحش طهر حله اثر
الابهاج عند الالب والاسف حاله الانكسار فصار في هذا العام كحش مثل طهور ك
عليه فراه جلسته حاله الاتصال بحضرة الكمال حاضره عذبه متباعدة وهو باكمفته

عاب عنه ما عن ان عمره **اشاره** ولعله ان هذا الحكيم ما يتيسر به مدح معارفه احسانا
لم يدع الى ان يكون له شئ من بعض شئ انما يستلزم ان سئل وسهل عليه حاله
اي فقه وسهله **اشاره** ثم انه سئل عن هذه الرضا فوسوف مره من مشيه بل فخره
شالاه عره وان لم يكن ملاحظه للاعصار مسخ له تعرج عن عالم الروا الى عالم الح
مستقر به وحقق حوله العاقول ما سأل عرج عرجا اي ارتقى وخرج عليه تقرجا اي اقام
وخرج اليه وانفجح اي مال والبطيف فالسج منها ما بها له في الارثقا واما بعض السج
والانقطاف وحقق واحتق حوله اي اطاف به واستدار حوله والمعنى **اشاره**
فاذا عمر الرضا منه الى النيل صار سره مره بجنس محاذي بها شطرا كمن ورتت على اليد
العلي وخرج منه لما بها من اثر اكي وكان له نظر الى اكي ونظر الى مسه واما بعد فتردا
سأل في اللبن وعمره اي القنب ونافس ومناه ان العارف اذ امت رماضه واسفني
عنها لوصول الى مطلوبه الذي هو اتصاله ما كمن واما صار سره الكمال عاصري الحق
كراهه بجلوه ما رماضه محاذي بها شطرا كمن ما لا راده فمثل منه اراكي وفاضت عليه
الذات الحسنة واسمع منه فنانا من اراكي وكان له نظر الى اكي والبسج
و نظر الى ذاه اليه من باكي وكان بعد في مقام المرددين الخامس **اشاره** ثم انه
ليفتب عن منه فلو طجبات القدس لط وابق جليط نفسه من حيث هي لاحظه لامن
حش هي برزنتها وسماك هي الوصول هذه احر درجات السلوك الى اكي وهي درجة
الوصول الالم ويليها درجات السلوك في وهي منهي عند المحو الفاني للوجود
على ما سئل في هذا العام رزق استرد المذكور الى الفصل سابق ومنه عيشة من
الوصول الى اكي واعلم ان النفس لا تاتي ملاحظتها ولذلك قال ان
لفظ نفسه من حيث هي لاحظه لا من حيث برزنتها وبما ان الملاحظ من حيث هو جليط
الخط كونه لاحظا فلفظ نفسه الا ان مداه الملاحظ دون الملاحظه التي كانت عليها
لانه فان سماك لاحظ النفس من حيث هي سبب ما كمن مترنه برزنته حصلت له

هو مبيع بالنفس والابهاج بالنفس وان كان بسبب الحجاب بالنفس وتوجه الى
النفس فاذن هو مادة موجه الى النفس ومادة موجه الى الكي ولذلك حكم عليه بالبرود
واما من هو موجه بالظن الى الكي واما يلحق النفس من حيث يلحق الموجه اليه الذي لا
يسيك عن ملاحظة الموجه فليست ملاحظة النفس بالحجاز او بالعرض ولذلك حكم من
بالوصول الكسقي فهذا شرح ما في الكتاب وبني عليها ان ذكر الوجه في عدد من الوصول
والدرجات المذكورة فيها فاحول ان كل حركة فلها مبدأ ووسط ومنتهى واداءات
المقادير من المبدأ والمقدور على الوسط والوصول الى المنتهى لا دفعه فان لكل واحد
منها ايضا ابتدا ووسط وانتهى واجمع تسعة فالحج او بدنه فضل الرماضة تسعة
وصول مسجلة على ذكر من درجات الله الاولى التي ذكرها اول الاتصال المسمى
بالوقوف ويمكنه كسب يحصل في غير حال الارهاق واستقرار كسب رول موكه استقر
مسجلة على مراتب بداية السلوك والله الى بعد ما التي ذكرها اذ ما الاتصال الذي
عبر عنه بصموده الوقوف مسكينة ويمكن ذلك حتى يفسد الارحصول باثر الاتصال وحصول
استقراره كسب يحصل من شارة مسجلة على مراتب وسط والله الاخرة التي ذكرها
حصول الاتصال مع عدم المشقة واستقراره مع عدم الرماضة وبسوء مع عدم كل
النفس مسجلة على مراتب المسمى **تبيين** في الالتفات الى ما تفرغ عنه شغل والاعمال
طوع من النفس في البيع رتبة الداء من حيث هي الداء وان كانت باكي ته الاجال
ما كسبه على الكي خلاص لا فزع عن ذكر درجات السلوك وانتهى الى درجه الوصول اراد
ان يقبض على نقصان جميع الدرجات التي قبل الوصول بالاساس اليه فبذا يابا زهد الذي
موترة ما عا شغل عن الكي وذكر انه ايضا شاعل فعال الالتفات الى ما تفرغ عنه
نفس ما سوى الكي شغل فاذن الهم مود الى باب كسر زعنه ثم عيب بالعبادة الذي
موظوع النفس الامارة للنفس المطمئنة لمعوى المطمئنة على اعمالها الخاصة بعبادة الاله
اياد على ذلك وذكر انه ايضا في فعال والاحتياط بما موطوع من النفس عجز

ان اعاد النفس بما يطعمها بخر فاذن العبادة ايضا مودة الى ما بها كسر زعنه ثم عيب
باخر درجات السلوك المشبهة الى الوصول فان النسبة على نقصانها ضمن النسبة على نقصان
ما قبلها وذكر ان الابهاج ما يحصل له الداء المبيع من حيث مولده وان كان ذلك الحاصل
هو الكي منه تية وحرة فاه بعض رددوا من جانب الى جانب سبيله وقد ايسر بذلك
الهم انه عن البحر فعال والبيع رتبة الداء من حيث هي الداء وان كانت باكي ته
فاذن الوقوف في هذه الدرجات من السلوك ايضا متباد الى ما كسر زعنه بالسلوك ثم ذكر
ان الخلاص من جميع ذلك بالوصول الذي ذكره في اخر المراتب فعال والاجال بالعلمه
على الكي خلاص وما كسب به ايضا معنى فو لهم والمخلصون على خط عظيم **تبيين** في الالتفات
مبتدئ من نفي ونقض وترك ورفض معني في جميع موطوع صفات الكي للذات المردة
ما تصدق منه الى الواحد ثم ووفت ما خرج الشئ جميع ما يابا الداء من في هذا الفصل
اول في بصره مشهور من اهل الذوق ان يكمل الما حسن كونه بشين بجله وكليه
فان ما اداه المرضي كونه بشين تنقته وتكونه الاول بلسي والكا الجاني وبما يعبر
عن التي كليه بالمركة ولعل واحد منها درجاب اما درجاب المركة هي التي ذكرها وقد
اربعها السج في هذا الفصل في اربع مراتب نفي ونقض وترك ورفض فالمرتب منها
المرتب وهو يصل من شين لا رجع لاحد منها على الاحر ومنه فرق الشر والنقض ك
شئ تفصل عنه اسباب سحره بالاساس اليه فالنفا عن الثوب والمرك ككلمة الانقطاع
عن شئ والرفض ترك مع امال وعدم مبالاة فالمرقان مبتدئ من نفي من نفي
العارف وبين جميع ما سفله عن الكي باعنا هنا ثم نقض لا ثا رلك الشواغل كليل
والالتفات اليها عن داء ككلمة اليها بالبحر وعما سوى الكي والاتصال به ثم ترك لتوجه
العمال لاجل داء ثم رفض لداره بالعلمه هذه درجات المركة واما الخلة وهي الكي
سيورد الشئ ذكر درجاتها في الفصل الذي ملو هذا الفصل فبان درجاتها بالاجال

ان ان كان قد قطع عن نفسه واصل ما كان في حله قدرة مستغفرة في مدركه معلنة
جميع المدورات وكل علم مستغفرا في علمه الذي لا ينفذ عنه من الموجودات و
كل ارادة مستغفرة في ارادته التي تمنع ان يباين عليها من الممكنات كل حل وجود
وكل حال وجود هو ضار عنه فان من لدنه صار احي مصره الذي به بصر وسمعه الذي
به سميع و قدره التي بها فعل وعلمه الذي به علم و وجوده الذي به وجوده فصار العار في
مخلقه باخلاق الله ما كسبه و هذا معنى قوله العرفان فمن في جمع صفات من صفات الحق
الذات المبركة بالصدق ثم انه بعد ذلك يتبين كون هذه الصفات و ما يخرج من محالها ممكنة
بالعناصر الى الكثرة مستحقة بالنسبة الى مداد الواحد فان علمه الذي هو علمه قدره
الذات و هي بعينها ارادتها و كذلك سائر احوالها و وجودها اما لغزها فلا صفات معار
الذات و لا ذات موضوعه للصفات بل الحاشي واحد كما قال عمر من قال انما الله
الله واحد فهو لا شئ غيره و هذا معنى قوله منه الى الواحد و ساكن لا يبعث و اصف
و لا موصوف و لا ساكن و لا مستنوك و لا عارض و لا معروض و هو مقام الموقوف
تنبيه من اثر العرفان للعرفان قد قال ما شئ من وجد العرفان فانه لا يجد بل كل
المعروف به قد خاض له الوصول و ساكن درجات لسبب اهل من درجات ما قبل
اثرها فيها و لا يفسد ما بها لا يفتتها و لا تشرها العار و لا تكشف الحال منها عن كمال
و من اجب ان يعرفها فليدرك الى ان يصير من اهل المسارح ليس المشافهة و من
الواصلين الى العن دون السامعين للآخرة العرفان حاله للعار ف بالصفات المعروفة
فهي لا محالة عن المعروف فمن كان غرضه من العرفان ليس العرفان فهو ليس من الموجودات
لان مدركه مع الحق شاعره و منه حال المتبجح برئته و انه وان كان ما كان اما مع عرف
الحق و عاب عنه و انه هو غائب لا محالة عن العرفان الذي هو حاله لانه هو قد وجد
انه قد كان لا يحتاج الى حد المعروف فقط و هو كائن في الوصول الى معطى و ساكن

درجات من درجات البجالة بالامور الوجودية التي هي القوت الاله و هي لسبب اهل
من درجات ما قبله اعني درجات الزكوة من الامور الخلقية التي تقود الى الاوصاف
العدمه و ذلك لان الالهات محطه عمر مسامحة و الخلفات محاطة بها مسامحة و الى هذا
اشترى قوله عمر من قائل كل لوفان الوجودات الخلقية الى لوفان الخلق ان منه
علامات الى الاله فالله تعالى في كل درجات سلوك الى الله و في هذه سلوك الى الله و هي
السلوكات بالنسبة الى الواحد و اعلم ان العار عن هذه الدرجات غير ممكنة لان
العارات موضوعه للعاني التي تصور ما اهل اللغات ثم يحفظها ثم يذكرها و نها
ثم سفاها و نها يعلمها و تعلقا اما الى فصل الالهات عن دانه فضلا عن قوت بدنه
ممكن ان يوضع لها الناطق فضلا عن ان يعبه عنها بعبارة و اما ان المعقولات لا تدرك
بالا و ايام و الموصوفات لا تدرك بالكمالات و المحولات لا تدرك بالحواس كدرك من
ان يمارس بين العين فلا يمكن ان يدرك العلم العين فالواجب على من يريد ذلك
ان يحمده في الوصول الى العلم بالبيان و ان يظلمه بالبرهان هذا بيان ما ذكره الشيخ
و كسبتي الحال في قوله و لا تكشف عنها الحال غير كمال فاسبق في اللفظ العاكس
و هو ان العار في ادراكه مستلزم و اياهم معارف العالم الذي قد تراه في خيالهم
امور يماكن ما ساعدونه محال و بعين جدا **تنبيه** في العار من مشيش بنام بيجل
الصغير من مواضعه مثل ما يحل الكثرة و ينسب من الحامل مثل ما ينسب من البنية و
كسب لاهش و هو فرحان باكي و بجله فانه يرى في الحق و كسب لا يتوى و الجمع
عنده بنو كسبية اهل الرقة قد شغلوا ما باطل ما فرغ من و كذا درجات العار في شرع
في بيان اخلاصهم و احوالهم حال رجل مشيش اي طلق الوجه طيب و بسام اي كثر
البسم و البنية المشهور و ما قبله الحامل و سواسية على وزن ثمانية اي اشياء و هي ربه
الاشفاق من لفظ سواسية و وزنه ثمانية او ما يشبهها و ليست على فاس و سبب الفضل

ويعرف ان الوضوء اعني الشاشه العامه وتصور الحكي في شتر اثران ملين واحد
بارضا وموغلن لا يبع لصاحبه انما على سى ولا حوف من محوم شى ولا حزن على فرائس
والله اشارة من قابل ورضوان من الله اكبر ومنه بين ما وبل لو لم خاين الجذمك
اسمه رضوان **تنبيه** العارف له احوال لا يحل فيها اليأس من الخسب فضلا عن سائر
الشرا على الخالجه وحي في اوقات ازعاجه بسره الى الحى او اتاح محاب من سوره او من
حزكه سره قبل الوصول فاما عند الوصول فاما شغل الحكي عن حل سى واما سوره للجانبين
سوره السوره وكنه كك عند الانصراف الى لباس الكرامه وهو امش حلل الله بهجته اليأس
الصوب الحكي وحسب النفس ذوقه جويه وكنه كك حنف جناح الطائر وخلق جذبه وانز
وخلق الفاضله واذبحه فانزع الله من مكانه فانتزع واتاح له اى قدر ذوى روي باح
اى ظهر حال ما ح بسره اى طهره والمعنى ان العارف احوالا لا يحل فيها الاحساس
بشغل برده على من خارج ولو كان ذلك السى اضعف ما نحن فضلا عما فوه وكنه
الاحوال يكون في اوقات بوجه بسره الى الحى اذ اظهر الى تلك الاوقات حجاب قبل
الوصول الى الحى او قدر له حجاب اما من جهة منه جاير وعلما ما نزل استبعاد
الوصول او من جهة حركه سره فان سامل في فكره فمحص له الالساب الى شى غير الحى
وبالتو لا يسم بسبب احد المانين الوصول بالحكي على سى منظر سحر الفلك على سبب
ذلك السامه من حل وادد غير الحى والملا عن حل شافل حله فلا يحل مسا ما وصفا
اما عند الوصول والانصراف فلا يكون كك لانه عند الوصول لاج من احد امرين
احد ان يكون السوره كشت لا تقدر مع الاشغال بالحكي على الالساب الى غير اما
اخره ان لا تشد الاشغال وح يكون مشغولا بالحكي فط عافلا عن حل ما رده على ملا
الحى بالشوا على الخارجه وانما ان يكون السوره كشت تنى بالامر من معا ملا تمل لا مودا كك
انما يكون شغل الحى واما عن الحى والاعا ان الانصراف من ملا ح ككون السى الحى

فمنق ما رده على مع اسباط و بشاشه **تنبيه** العارف له ليعنه بتجسس والتجسس ولا
يستوى العقب عند مسامده المكر كما تقريه لرحمه فانه مسبقه لسر الله الى القدر واد
ارمله وى امر برقى ناصح لا ينف معير واد اجشم المعروف وما غار على من غير املة
لا لعنه اى لا يهيم وى المذهب من طلب ما لا لعنه فاته ما لعنه والتجسس المحض وتجسس
من السى اى تجزى خبره وكسبوا الشيطان وعمره اى استهواه وحيه اى نبيه الى
العاد وجشم اى عظم وعاد الرجل على املة عار غمره ومعناه ان العارف لا يهتم بتجسس
احوال الناس ودك يكون مبعلا على شانه فارغا عن غمره غير متبع لعوده احد ولا
الافادع او غاب او خافت ولا يستهمه العقب عند مسامده مكر مل معتد الزجه و
دك لوقوف على سر العاد واد امر بالمعروف امر برقى ناصح لا ينف معير امر الوالد
ولد وكنه لشنه على جميع خلق الله واد اعظم المعروف وما نسته غمره على من غير
امله والفاضل السارح قال فى نفسه واد اعظم المعروف لغمره فاما اعترافه الفيز
منه لا الحنه ومو عر مطابق للين **تنبيه** العارف سجاع وكف لا ومو بعول عن
تقيه الموت وجود وكف لا ومو بعول عن كنه الباطل وصناع وكف لا ونسبه كبر
من ان يحجزه زلة بشره ونسب الاحقاد وكف لا وكره مسئول بالحكي ما الكرم يكون اما
يبدل نفع لاجب بذله او يكف ضرر لاجب كنه والاول كون ابا بالنس وهو السجحه
او بالمال وما حوى حرا ومو الجود وما وجود مان وانما يكون المانع القدره على
الاضرار وهو الصنع والبنو واما لامع الدر ومو سيات الاحقاد وما عند مسان و
العارف موصوف بالجميع ما ذكره الشيخ وذكره **تنبيه** العارف فون مد كملون فى التهم
بكب ما كملت فهم من الخواطر على حكم ما كملت خدمه من اداعى البعز بما استوى عند
العارف التثنت والترقب بل وما اثر التثنت وكك كك وما استوى عند التنبل والعط
بل وما اثر التنبل وكك عند ما يكون الهاجس ما كسحت وما خلا الحى وما اصفى

الى الرتبة واجب من كل جنس عقلية وكره الخداج والسمط وذلك عند ما يصير عادة
من صحة الاحوال الطاهرة ومويرة بالهواء في كل شيء لانه من جنس خلق من العنبر الاولي
وارب الى ان يكون من بيل ما عكف عليه بهواء وقد كلفت به الى عارفتي وقد كلفت
في عارف كسب وقين ما عكف تشف الرجل او الوجه الشمس او النور منفر واصابه
شفف والمشف الذي شفع بالثوب والتمرق وارتقة النور اي اطفته وموت قبل
بين القتل اي غير متطلب واصلى له اي مال وعينه كل شيء اكرمه وعمله الجوزة
والخداج النقصان والستط روى المانع وارتاد اي طلب مع اختلاف سبجي وذو
والهيا الحسن والمرتبة الفضلة وخطت المراه عند زوجها خلق بالضم والكثرة اي قواما
وعكف على اي اجمل على مواطبا والمعنط وفي قوله لانه من جنس خلق من العنبر الاولي
وارب الى ان يكون من بيل ما عكف عليه بهواء وجهان من السبب لسبب العارف الى
الهيما احد ما فصل العنبر والى ما سببه للام الدسي **تنبيه** والعارف ربما دخل مما
صاوبه الى فعل عن كل شيء هو في حكم من لا يعلف وكنت والطف لمن يعيل الطلف
حال لعل ولما اجترح خطية ان لم يعل الطلف اجترح او كسب والمراد ان العنبر
ربما طهر في حال اتصاله بالعلم القدس عن هذا العالم بفعل عن كل شيء في العالم وصدر عنه
احلال ما عكف الشرعه هو لا يصير ذلك ما ثابته في حكم من لا يعلف لان الطلف
لا يعل الا من يعل الطلف في وقت ثقله ذلك او من ما ثم ترك الطلف ان لم يكن
يعل الطلف فان من العالمين والصبان الذين في حكم المطفئ **اشارة**
على صاحب الحق عن ان يكون شريكه لعل واد او يطع عليه الا واحد بعد واحد ولذلك
فما سئل عليه في الفسحة للفعل عبرة بالحصل لمن سمعنا شتما عنه فليشتم
لعلمنا لا سببه وكل مسر لما خلق له الشرع مود السارية واشتما زعمه اي يقبض بعض
الذخور والمراد ذكره عدد الواصلين الى الحق والاسان الى ان سبب الانكار

البحر من المذكور في هذا النمط موجب لهم بها فان الناس اعدا ما جعلوا والى ان هذا النوع
من الحال ليس مما يحصل بالاكساب المحقق بل انما يحتاج مع ذلك الى حوسر مناسب له
بحسب النمط **النمط العاشر في اسرار الآيات** برهان من
هذا النمط الوجه في صدور الاماات الغزيرة كالكتف بالثوب اليسر والتمسك من الاعمال
اشارة والاجار عن الغف وغير ذلك عن الاول لبايل الوجه في ظهور العنبر مطلقا
في هذا العالم على سبيل الاجال **اشارة** او بلك ان عارفا مسك عن الثوب
مد غير مصادق فاجب بالصيدن واعتر ذلك من يد امس الطبيعة المشهور تيا بالاداء
ماله اي انقصف وارتد الى النقص ومنه الرزية وانما وصف ثوب العارف بكونه
منقوصا لا يتقاضه على قلة المؤنة ولعله رغبة في المشتهات الحسنة والابحاح حسن
ومن قولهم ملكك فاجب ونال اذا سالت فاجب اي سهل الناطك **تنبيه**
يذكر ان القوى الطبيعية التي بها او اشعلت عن تحريك المواد المحمودة بهضم المواد الردية
يختلفت المواد المحمودة قليلة التحلل خفية عن البدل فربما انقطع عن صاحبها الغدادة
طوله لو انقطع مثله في غير حاله بل عشرة دة ملكك وهو مع ذلك محفوظ المحو
عن الثوب مد يوص بسبب عوارض غزيرة ابادة تالامراض الحادة وانما نفسانه
في كوف واعبار ذلك يدل على ان الامساك عن الثوب مع العوارض الغزيرة ليس
بمستع على هو موجود ولذلك ته السج على وجوده بسبب عوارض في فصلين
الاول للاسباب والاسان الى وجوده بسببه في الموضع المط في فصل ثالث بعد ما فان
قبل من الامساك عن الثوب الذي يكون بسبب الامراض الحادة ومن غيره فرق
وهو ان القوى الطبيعية بها واجدة لما سئل بها اعني المواد الردية وفي سائر المواضع
غير واحدة لذلك فان ايمان هذا الامساك لا يدل على ايمان الامساك في سائر المواضع
فان الغرض من اراد هذه الصورة ليس الايمان اسماض الحكم ما ساع الامساك

عن الترتيب في مدونة طوله على الاطلاق وهو حاصل واختلاف اسباب وجود الامساك
 ليس بواجب فيه **تنبيه** ليس بديان لك ان الاسباب السابعة الى النفس قد يهبط منها
 سبب الى قوى بدنه كما قد يصعد من الاسباب السابعة الى القوى البدنية ميات سال
 داب النفس وكس لا وانت تعلم ما يعرض مستحقا خوف من سقوط البهيمه وفساد
 النظم والحر عن الاعمال الطبيعية كانت موافقة ما فيه في هذا الفصل على الامساك في الترتيب
 الحاصل عن العوارض البسيطة واشار به الى النفس بديان لك الى ما ذكره في المخط
 الثالث وهو ان كل واحد من النفس والبدن قد يسبب عن سبب مرض لصاحبه
اولا اشارة اذ اراضت النفس المظنة قوى البدن الحديت حلت النفس في مهابها
 التي تخرج اليها حشج انها اولم تخرج فاد اشيد الجذب اشيد الابدان فاشيد
 الاشغال عن الكمية المولى عنها فومعت الاعمال الطبيعية المنسوبة الى قوة النفس التي
 علم مع من الحبل الادون ما منع في حالة المرض وكس لا والمرض الحار لا لقوى عن
 التحلل الحار وان لم يكن يصف الطبيعة ومع ذلك في المرض مضاد مستقط للوه
 لا واوله في حال الابدان المذكور للعارف بالمرض من استعمال الطبيعة على المادة
 وذا ما امر من بعد ان يحلل مثل سوء المزاج الحار وبعد ان المرض المضاد للوه
 وله معنى ثالث هو السكون البدني من حرارة البدن وذلك نعم المعين للعارف في
 بالمخاط فوه فليس يمكن لك من ذلك مضاد لمدمت الطبيعة السبب في كون العرفا
 مضادا للامساك عن القوف هو بوجه النفس بالحق الى العالم البدني المسلم للشيخ
 القوي الجسمانية اما المسلم لتركها افا عليها الى منها الضم والتهز والتهز
 وما سئل بها وانما فليس من الامساك العرفاني والامساك المرضي ولم يفسر منه
 وبين الامساك الخوف لان الخوف والعرفان بسانين فالاعراض يكون احدهما
 مضادا للامساك اعراضا تتركب من احوال اسبانية صيغته اما المرضي في

لصبيب الذي ذكرناه وهو وحدان المادة التي تصرف الغاوة فيها والشيخ بين ان العرفا
 باقصاء الامساك اولى من المرض لان المرض في بعض الصور يخص بامر من بعضنا ان
 الاحصاح الى الغذاء احد ما راجع الى مادة البدن وهو يحلل الرطوبة البدنية بسبب
 الحرارة العزمية المسيلة بسوء المزاج فان الحاح الى الغذاء لما يكون يستبدل تلك الرطوبة
 وهما فان التحلل اكثر حثا بالاحاد والكم راجع الى الصور وهو تصور القوى البدنية
 بسبب حلول المرض المضاد لها بالبدن وانما يحتاج الى حفظ الرطوبة فقط تلك القوى
 التي لا توجد الا مع تقادد الاركان ونهذي الحرارة العزمية بها فطافا كانت القوى
 اقترت كانت الحاح الى ما يحفظها اشد والعرفان يخص بامر من بعضنا عدم الاحصاح
 الى الغذاء وهو السكون البدني الذي يعضه رك القوى البدنية افا عليها عند شهادتها
 للنفس فاذن العرفان باقصاء الامساك اولى من المرض وقد طرحت ذلك جوار احصاء
 العارف بالامساك عن الغذاء لا يعيش غيره بعمره اذ تلك **اشارة** اذ انك
 ان عارفا فاطاق بعونه فلا او حيا او حركه يخرج عن ذمعه مثله فلا تلت ببل ذلك لا
 فليدجد الى جبهة سبلا في اعصارك مذاسم الطبيعة فاد حاصه اخرى للعارف قد
 ادعى امتاها في هذا الفصل وسبجي ساها في فصل بعد **اشارة** قد يكون للانسان وسر
 على اعدال من احواله جد من المنة بحضور المنهي بها مصروف فوه وحركه كم مرض لنفسه
 ميا فافوظ قوتها عن ذلك المسح حتى يخرج عن عشرة ما كان مستر سلا فوه كمرض له
 عند ان المرضي لا يعرف من نفسه ميا مضاعف شتت حتى **اشارة** قد يكون
 كمرض له في النفس او النفس فوه كمرض له عند الانشاء المعدل وكما لو مرض له
 عند الفرج المطرب فلا عجب لو عنت للعارف مرة فاقن عند الفرج فاولت القوى
 التي لها سلاطه او غشيه عزة كمرض عند النفس فاشعلت فواء حية وكان ذلك
 اعظم واجسم ما يكون عن طرب او عنت وكس لا وذلك تقرح الكلى ومبد القوي

اصل الرحمة الله الوه والاسرة سال الانبعاث والانتشا السكر وعن اعرض والفر
انتشا والارواح واولت له اي اعطت مال اولته مع وفاء السلطان الله وحسب
ان بيد الله الالهة هو الروح الكوا في النوارض المفضلة لا يفاض الروح وحركته
ال داخل كالحرف سفي الخطاط البه والفضة لحركة الى خارج كالعضد والمنافسة
اولا نبطا نبطا طاعة منوط كالفرح المطرب والانتشا العدل سفي ازودا واما
فقد الانسا لا اعدال لان البكر الميرط يوم من النور لا ضراره باله ناع والارواح الكوا
ثم لما كان فرح النافس بهجة الحى اعظم من فرح غيره بعد ما وفات الحالة التي تخرج له
وحركة اخر ازابا بحى اوجبه الله اشد مما يكون لغيره فان امداره على حركة لا يدع غيره
عليها امر اكمل من ذلك بين معنى الكلام المسبب الى على كرم الله وجهه والله فقلت
باب خبره جسد نه ولكن قلها بين ربانه **اشارة** اذ ابلغ ان ما فاته
عن قلب با صاب مسد باب شري او تدبر قصد ولا تعمرن عليك الامان فان
لك في دامت الطبيعة كسبا ما معلوم به خاصه اخرى اشرف من المذكور بين
ادعانا في هذا الفصل وسندتها في ستة عشر فصلا **اشارة** الجوه والانس
مطابقان على ان النفس الانسانية ان سال من الحب نلاما في حال المنام فلا مانع
عن ان مع ميل ذلك النبل في حال السط الا ما كان الى داله سبيل ولا رضاء
امعان انا الجوه فالسابع والعارف شهد ان ه وليس احد من الناس الا وقد
جرب ذلك في نفسه بجارب الهمة المصدق اللهم الا ان يكون احد من فاسد المراج
ما يم قوى التحمل والذكر واما الناس كسبهم من نبيات كارد بيان المط على
وجه صنف فذكر ان الانسان قد مطلع على الحب حال النوم فاطلاعه عليه في غير ذلك
الحالة الصالحين بعد اللهم الا ان يقوم على اصابع ذلك زمان نزل في الجور
ورفع في الاحمال انا اطلعه على الحب في النوم فدل عليه الجوه والانس

والجوه سب ما من احد ما با صاب حصول الاطلاع المذكور للغير وهو السامع و
با صاب حصوله لنفاط منه وهو العارف واما جعل المانع عن الاطلاع النوتى
فاسد المراج وصور التحمل والذكر لعل ما راء النام في نفسه بالمحملة وفي حنطة
وذكره بالمذكور وفي كونه مطابقا لصور الميكنة في المادى العارف الى زوال
المانع المراج واما الناس على باحى بانه **تنبيه** قد علمت مما سلف ان الجرات
منوشة في العالم العلوى نقشا على وجه على لم قد بينت ان الاجرام السماوية لها
نفس واداب اذ اصاب جوه واداب جوه صدر عن راي جرس ولا مانع لها
عن صور اللوازم الجوه بحركاتها كونه من الحركات عما في العالم المنقضى لم ان
كان ما يوجد ضرب من النظر مستورا لعل الراسخ في الحكمة المتعالية ان لها بعد حصول
العارف والى من انا كالمادى نوسا ناطقة غير مطبوعة في مواد بل لها معها علاقتها
كالنفس كسابع ايد انا وانا سال ملك العلاء واما حيا صاب الاحكام السادة
زما دة مبي في ذلك السط راي جرس واخر على وجميع تلك ما بينها على ان الحركات
في العالم العلوى مشا على منه طلة في العالم النفس نسا على منه جوه شاعره بالوقت
او التمشا معا الناس الى ال على امعان الاطلاع الانسان على الحب حالى نومه
وتنظرة مبي على مقدمين احدهما ان صور الحركات الحاشية منسوبة في المادى العا
مبل كونهما والمانية ان النفس الانسانية ان رسم ما هو رسم مبي والمقدمة الاولى
قد بينت فها م والشع اعاد في هذا الفصل قوله قد علمت مما سلف ان الحركات
منسوبة في العالم العلوى نسا على وجه على اساره الى اسام الحركات على الوجه
العلى في الدول قوله لم قد بينت ان الاجرام السماوية الى قوله في العالم المنقضى
اساره الى ما ثبت من وجود نفوس سماوية مطبوعة في مواد ما من كونه واداب
اداب جوه سب ما من احد ما با صاب حصول الاطلاع المذكور للغير وهو السامع و

غير منك عن العلم بالعلول واللازم فان جمع ذلك يدل على حواد ارسام الياس
الحركة ما سار اليه من مغللات الحركات العككة ولولها في النفوس العككة الا ان ذلك
بعض كون الطلقات العككة منسوبة الى س والحركات العككة منسوبة الى س احر ودلك
بعضه راي المشايخ ثم انه اساد بوله ثم ان كان ما يلو حرك من النظر الى قوله
لظاهر راي حرس واحد دل الى الراي الخاص المجالف راي المسامين وسواس
نفوس باطية في ركة للطلقات والحركات مع اللافلاك فانه قول ما رتسامها معاني س
واحد وهذا الكلام فضه سرطه والنظر فان في قوله ثم ان كان ما يلو حرك
اسمها وسار ما بعد الى قوله تالا معلل به وحفا خبر ما وقوله صار للاحاسام السماوة
زاد معنى في ذلك ما الى الفضه وسواء ان ارسام الحركات في المادي على عدد
كون الافلاك دواب نفوس باطية يكون ام ودلك لظاهر راي عند ما احدهما
على والاخر جسي فانما وسد ما ان السوي حافي الدمن الانساني ولطه مستور
يورد في بعض الشيخ بالرفع على انه صفة لمرس من النظر ويورد في بعضها بالنصب
على انه حال من اليها التي هي صفة المفعول في قوله ما يلو حرك وهو الصحيح لان الموصوف
بالاستعداد هو الحكم بوجود تلك النفوس الذي ذكر الشيخ في مواضع انه سر لا النظر
المودي الى ذلك الحكم وقوله ان لها بعد القول المعاد ونفسا باطية بدل من قوله
ما يلو حرك وانما جعل صفة المسلة من الحكم المعالنه لان حكمه المسامين حكمه بحسبه صفة وهذا
واشالها انما سمع مع البحث والنظر بالكشف والذوق فالحكمة اسمها عليها متعالة
بالناس الى الاول ثم ان الشيخ لما فرغ عن مدار ما سار الى ما اجمع من ذلك
بقوله وجميع لك ما ينبغي عليه الى قوله شاعره بالوقت الى الحاصل من راي المسامين
وبوله والنفسان معالي ما مضاه راء في بعض الشيخ او النسان ما حكى الي
وهو اظهر راي في العالم النساني اما هنا واحد اعلى منه حوته بحسب الراي الاول

النفسان معالي راي الثاني **اشارة** ونسك ان نفسش بنفش ذلك العالم
بحسب الاستعداد وزوال اليه من علمت ذلك فان تسكر ان يكون بعض سب
نفسش فيها من عالمه ولا يدينك استبصارا حاة الفصل سمل على عدد العدد الثانية
الي اشرا اليها في الفصل السابق وقد جعل ارتسام الغيب في النفس الانساني شرطها
بشرطين وجودي هو حصول الاستعداد وعدمي هو زوال الحائل لان قابلية النفس ما
سم بهدس الشرطين والسمل العباد عن الناعل اتم انما يجب عند وجوده قابل مدقت
قابلية فان ارسام الغيب في النفس الانسانية واجب عند حصول هيس الشرطين
البحث عن بدس الشرطين سمد على موصلا فاسح به على ذلك بعد هذا الحكم الاجمالي
في عدد **فصل تبيين** القوى النسائية مجازية مسازعة فادامح الفضل سمل
النفس عن الشهوة وبالعكس واذا اجتذب الحس الباطن الى الحس الظاهر اقبل السمل
آلة فابقت دون حركة العككة التي تنسحر فيها كثر الى الله وعرض العاشي احر
وهو ان النفس الصاب اجتذب الى حمة الحركة النبوة فتجلى من افعالها التي بها لا استبداد
واذا استمكنك النفس من جنس الحس الباطن تحت تصرفها خادت الحواس الظاهرة
ولم يات عنها الى النفس ما يقتد به في الموعود في الفصل السابق من على مدد ما منها
ما ذكره في هذا الفصل وهو ان اشغال النفس بعضا عليها ومنها عن الاشغال
بغير تلك الا فاعل وهو المراد من قوله النبوة النسائية مجازية مسازعة وعمل العنيفة
والشهوة ثم بالحس الباطن والظاهر ولما كان تقلب المطا لمسال الاخرة اكثر اعاد
ليذكر احكامه وبه انما سعال النفس بالحس الظاهر عن الباطن بوله فاذا اجتذب الحس
الباطن الى الحس الظاهر اقبل التعلل التي هي حيل العككة الذي هو آلة العمل في حركه
المعلمة سمل للعمل بحس الظاهر فنبقت منقطعا دون تلك الحركة المنسوبة الى الاله وفي
بعض الشيخ امال العمل الله اي امال ذلك الانجاب العمل الله وفي بعض الشيخ

اقل العمل الله اى اضلة في سلوكه سبيله كركه ثم قال وعرض انما شئ اخر
 اى وعرض مع استعمال النفس بالحس الظاهر واستعمالها بالذكاء كما ذكره سي اخر وهو
 تحريكها عن اعمالها الخاص لعن العمل ثم ذكر احكام عكس هذه الصورة وهو استعمال
 النفس بالحس الباطن عن الظاهر فقال وادراكها كمنه النفس عن ضبط الحس الباطن
 تحت تصرفها خازن الحواس الظاهرة اى صفت لئلا يخرجها الرجل اى صفت
 واكثر وفي بعض النسخ حادثة اى كثر في امره والباقي **طنبية** الحس المشترك
 هو لوح النفس الذي اذا تمكن منه والبدن في كماله لم يزل الناشئ
 الحس عن الحس وبقيت صورة منبهة في الحس المشترك فليس في حكم المشاهدة
 المستمرة والحقه ذكر كماله في امر البشر الباقى خفاصته وانما الحس في
 الحاله كخط دارة فادراكها الصورة في لوح الحس المشترك صارت مشاهده
 صورا فان في ابدان حال ادراكها من الحس الخارج او باقيا مع باقي
 الحس او شائها بعد زوال الحس او وجودها في لاس بل الحس ان الحس
 هذه معدنه اخرى وهي كبر ما تقرر فيها من فعل الحس المشترك وهو ان المرسم فيه
 يكون مساهدا اما رام مرتسمه والادراك سبب لا محاله اما من خارج واما من
 داخل والذي من خارج يحدث مع حواس السبب حصول صورة القطر الباقى
 في الحاله عند مساهده في حواس الاول وبقيت باره مع سائر السبب كباقي صورته
 المنفصلة الى حواس الثاني عند مساهده في حواس الثاني واما الامور البديه طاهر الوجود
 فان مساهده الطر حقا لا يهتكم الا بها واما الادراك الذي يكون من سبب احل
 لمحتاج الى بادل على وجوده فاستا ولذلك لم يجرم الشئ في هذا العمل بوجوده
اشاره حدث به قوم من المصنفين والمؤلفين صور الحس حاضره وانما

الى الحس خارج فكون انما شئ اذن من سبب باطن او سبب موثر في
 سبب باطن والحس المشترك قد ينشئ الصور الكماله في معدن الحس
 والوهم فان سبب الصانع ينشئ في معدن الحس والوهم من لوح الحس المشترك
 وربما يجرى بين المرء والمقاله ما يرد اقامه الدلاله على وجود الادراك في الحاله
 من السبب الداخلي وتقرر ان الصور التي ساهدها المصنفون من المصنفين مثلا
 والذين ظننت المرء السود على ما هم الاصل من بعد في الاصل السبب معدنه
 لان المعدوم لا ساهده ولا يوجد في الخارج والاساهده ما عدهم هي مرسمه في
 قوة باطنه من ساهدها ان رسم الصور الحسوه فيها وهي المساهده بالحس المشترك
 وادراكها من سبب باطن مادونه الحواس الظاهرة هو اذن اما من سبب باطن
 وهو المخلد المصروف في خزانة الحاله او من سبب موثر في سبب باطن لعن النفس
 اى مادي الصور منها بواسطة المخلد العايله لما شئ الى الحس المشترك على ما
 يتبادر في ادراكه ان الحس المشترك ينشئ من الصور الكماله في معدن الحس
 والوهم اى الصور التي تتعلق بها افعال فاعمال فاعمال فان المخلد اذا اخذت
 في الصراف مما ارتسم ما يتعلق بصرفها ذلك به من الصور في الحس المشترك فانما
 الصانع ينشئ في معدن الحس والوهم من لوح الحس المشترك اى ينشئ ما يتعلق
 بالحاله والوهم من تلك الصور او لو احدها منها عند حصول تلك الصور في الحس
 المشترك من الخارج وبه شبه عاكس الصور في المرء والمقاله فهذا ما في الكتاب
 وقول العاقل السارح نحو زمسايه ما لا يكون موجودا في الخارج منسقطه معار
 بشئ فان انما مساهده المصنفين تلك الصور ايضا منسقطه والقوانين العمله في
 في المصنفين **طنبية** ثم ان الصادق عن يد الانشاس ساجلان حسني
 خارج سبب لوح الحس المشترك ما يرتسمه عن غيره فانه يبرز عن الحاله بزا

ومعصية عصا وعلى ما ظن او وسمى باطل بضبط الحمل عن الاعمال مصر فاقه
ما لفته فمثل بالاذعان له عن الساط على الحس المسرك فلا يمكن من الشش فيه
لان حركه ضمه لانهما باينه لا مبوده واداسكن احد الشا على ساعل واحد وما
عمر عن الضبط فضايط الحمل على الحس المسرك فلوح في الصور محسوس مساهده
ارسام الصور في الحس المسرك من السبب الباطني بحس ان يدوم مادام الراسم و
الرسم موجودين او لا مانع عنها عن ذلك ولما لم يكن ذلك داما علم ان هناك مانعا
فنه السج في هذا الفصل على المانع وذكر انه معصم الى مانع البابل عن السؤل وهو
المانع الحس فانه يشغل الحس المسرك بما يورد عليه من الصور الكارحة عن قول الصور
من السبب الباطني فانه يبره عن المحلله بزاوي سلبه عن سلبها ونقصه غفيا والى ما
منع العاقل عن العمل وهو العمل في الانسان والنوم في سائر الكائنات فانها اذا
اجتاز الى السؤل في غير الصور المحسوس اجبر العكس او الحمل على الحركة مما يطلبه وشغلا
عن الصور في الحس المسرك فلهما بضبطان العكس او الحمل عن الاعمال والاحتمال هو
العمل مع اضطراب مصر في ما بينهما من الامور المعقولة والنوم هو اما اذا سكن
احد الساقلين على ما سأل في ما عاقل الالاح عن الضبط فرجع الحمل الى فعله ولو ح
الصور في الحس المسرك مساهده واعرض العاقل السارج بان الصغر ان الحس السؤل
يكن المسرك الصور اكبره من غير شوش امكن ان يقبل الحس المسرك الضمن الصور
وان لم يكن احتمال ان يكون الحس الصغر من المانع محلا لا شباح العظمه فرفع بعد ما
ما ذكره في فصل منزه وموان السباب النفس في احد الكائنات عنها عن الاعمال الى
الكاتب الاخر **اشارة** النوم ما على الحس الظاهر سلبا ظاهرا او دسعل واد النفس
في السؤل انما ما يحدث معه الى جانب الطس المستطفيه للقدار المصروف في الطالب
مراجه عن الحركات الاجري انما دلت عليه فانها ان اسيدت باعمال نفسها

شكك الضمعة عن انما لها سلبا ما على ما نهت عليه فكون من الضوابط بجسبي ان يكون
النفس الجذاب ما الى مظاهرة الضمعة ساعل على ان النوم اشبه بالمرئ منه بالصر واد
ان كدك حاب النوى المحلله اباطه فوه السؤلان ووجدت الحس المسرك مدطبا
فلو ح في السؤل انه له مساهده فله في المنام انما ال في حكم المساهده وريد ان يذكر
الاحوال التي سكن فيها احداثا فعلن المذكورين او ظاهرا او با باليوم فاك يكون
الحس الظاهر الذي هو احد الساقلين في ظاهر عن عن الاستدلال وسكول الساقل ان
انما يكون اكثر، وذلك لان الضمعة في حال النوم تسعل في اكثر الاحوال بالصر
في الغذاء ومضيه وبقلب السراج عن سائر الحركات المفضية الى شيا فميزت الس
انما بسبب احدهما ان النفس لان لم يجذب البابل اجرب في تبارا شيا يعثر
الطبيعة على ما فاسعلت عن مدر لعدا فاخل امر البدن لكنها بجولة على مدبر
في يجذب بالسج نحو الماي له والا ان النوم بالمرئ اسه منه بالصر لانه حال
معدول بسبب احساجه الى مدبر البدن باعداد الغذاء واصلاح امور الاغضاء
والنفس في المرئ يكون مستعاضة بما وده الطس في مدبر البدن ولا تنزع عنها الحس
الابعد عود الصغر فاذا الساقلان في النوم سكن وبسبب التميزه فوه السؤلان و
الحس المسرك غير منزع عن السؤل فلو ح الصور مساهده ولها قد خلوا النوم
اشارة واد استسؤل على الاعطال انسه مرض يجذب النفس الى الابدات الى
جهة المرئ شغلا ذلك عن ضبط الذي لما مضت احد الضابتن فلم يسكن ان
لو ح الصور المحلله في لوح الحس المسرك فتوزر احد الضابتن معناه في هذه الحالة
اعل وجره وان المرئ الذي يكون به الضمعة يكون اقنى الوجود ومع ذلك لا يكون
احداثا فعلن ساكتا **تنبيه** انه ظاهرا ان النفس النوى فوه فان انما عن المي واد
اعل وان بسببها الى بنين اشد وجها فان بالكرس فان بالكرس ولكل حال فان

النفس قوى فوه كان اسفلها بالسوا على اقل وكان متصل منها عن جانب اخر فضلة
اكثر فادان شدة الهواء فان هذا المعنى فيها فوام اذا كانت مرتبة في حفظها
عن مضادات الرماضة ونصرها في ماسباء القوى لما فرغ عن اثبات اقسام الصور
في الحس المسرك من البسبب الماظني وبان كنهه ارتسامها في حالتي النوم واليقظة اراد
ان يفتل في بيان كنهه ارتسامها من البسبب المور في البسبب الباطني فقدم لذلك مقدمة
مسلية على ذكر حاصه للنفس وموانعها فان فوه لم يعمها اسفلها بالفعال لعين فوا
الشروع عن افعال قوى بها بالعضف ولا اسفلها بالفعال بعض فوا عن افعالها
بها وطمه فان ضفته فان المراد بالنفس وعاد فان الهواء والنفوس من الامور الباطنة
لشدة وضعف فان مراتب النفوس بحسبها شدة مساوية فوله ان هذه النفس قوى
فوه فان افعالها عن الحكياء اقل وفي بعض النسخ فان افعالها عن الحكياء اقل
ومدة النسخ اقل الى الصواب وان الاول صحيفتها اما على الرواية الاولى فبانه
ان النسخ اما مثل عن الاساقى ما يسببها من غير توسط والى ما سببها بوسط ما
سببها بالحقا لا غير وفعال النفس عن الحكياء المحل سببها عن افعالها الخاصة
فذكر السبع ان النفس ههنا فوه في حوزة نفعها عن الحكياء فلهذا كشت لا
تعارضها المحل في افعالها الخاصة بها وان ضبطها لعل العاقل اشد واما على الرواية
الثانية فعلم ان النفس ههنا فوه فان افعالها عن الحكياء وبان الحفنة المذكورة
فما مره لسهو والضعف والكوا من الظاهر والباطنة اقل وانه ضبطها لعل نفس اشد
وههنا فوه ضعفت ان ما تكس وكه كنهه من النفس قوى ان اسفلها بالفعال
عن اقل اخر اقل وانه متصل بها لذلك الفعل ففعله اكثر ثم اذا كانت رماضة كان
كثرتها عن مضادات الرماضة اي احرازها عما سببها عن الحالة المضطربة بالرماضة بها
عن ما تقر بها الى القوى ففعله اذا اقل السوا على الحس وبقيت سوا على اقل لم يبد

ان يكون للنفس فلتات تخلص عن سبل التحمل الى جانب القدس فانفس فيها نفس
مباح الى عالم التحمل وانفس في الحس المسرك وبه في حال النوم وفي حال اليقظة
الحس وبمن التحمل فان التحمل فوه من الموضع وقد توهمه كره الحركة لتحمل الروح الذي
هو الله مسرع الى سكون ما وراغ بمحاذات النفس الى الجانب الاعلى بسهولة فاد اطر على
النفس نفس ارفع التحمل الله وتلقاه ايضا وذلك اما لثبته من هذا الطاري وحركة التحمل
بعد استراحة او منته فانه سرع الى مله الله وانما كنهه ام النفس لطيفة لطيفة
فانه من سواد النفس عند اسال منه السراخ فاد ابل التحمل حال ترخخ الشراخ على عنه
اليس في لوح الحس المسرك فكون للنفس فلتات اي فرض بعد ما النفس في سراح اي
جري والترخخ الباعده والنفس ان السوا على الحس انك ان يجد النفس فوه اصلها
بالعالم الذي بفتة تخلص منها عن استعمال التحمل ففهم من البسبب على وجه حق و
ساوي اثر الى التحمل فيصير التحمل في الحس المسرك صور اجرة ماسبية لذلك الرسم
العمل وبه اما يكون في احدى حالتي احد هما النوم الشاغل الحس الظاهر والباطنة الحس
المومن للتحمل فان التحمل فوه اما المرض واما تحلل الله اعني الروح المنصب في وسط
الدماغ بسبب كره الحركة العكس فاد اومن التحمل سكر مفرغ النفس عنه ومصل بها لم
القدس بهوله فان ورد على النفس نفع عيس بحرك التحمل الى بسبب احد ادر احد
يود التحمل وموانع او اسراع فزال طاله وان الوارد ادر اغرما منها تنب له كونه
بالطبع سرع الله للامور القوية وما منها يود الى النفس وموانع النفس سبل التحمل
بالطبع في جميع حركاته وفعال فاد ابل التحمل وان السوا على بسبب النوم
او المرض اسر منه في لوح الحس المسرك **اشارة** واذا كانت النفس فوه في كل شئ
لجواب البسبب لم يبد ان يبع لها هذا الحس والانتباه في حال السيطر وما رل الاثر
الى الذكر وقت صياك وبها سول الاثر فاشرف في الحال اشرفا واضوا واغضب

الحال لوح الحس المسرك الى جهة رسم ما استقر فيه لا سيما والنفس الى طرفة الخامة له
عمر صار في مثل ما قد تعلمه الوهم في المرضي والمردن وفي الاول وادخل هذا
الاثر مساهداً مسطوراً ومثاقاً او غير ذلك وربما يكن سالماً موقوراً اليه او طاماً محض
النظم وربما كان في اجل احوال الزينة. مثال الاثر المائل الى الذكر الواقع مساك
قول السعي عن ان روح القدس نث في روعي كذا او كذا او سال اسئلة الاثر والاشارة
في الحال والارسام الواضح في الحس المسرك ما يحكي عن الانباء عم من مساهداً صور
الملكية واسماع طامهم واما العمل مثل في العمل في المرضي والمردن توهمهم
وكلهم المنحرف الضعف وتعلم في الاول والآخر نفوسهم القدسية الشريفة القوية
هذا الاول واحد بالوجود من دأك وفي الارسام يكون محضاً في الضعف والبد
فما يكون مساهداً. وجه ادحاج موط ومنه ما يكون ما يستماع صوت بالان فقط
سال متف في اي صاح ومنه ما يكون مساهداً. مثال موقور اليه او اسماع طام
محض النظم ومنه ما يكون في اجل احوال الرتبة وفي بعض السج في اجل احوال الزينة
ومو ما يعبر عنه مساهداً. وجه الله الكريم واسماع طامه من غير واسطة **تنبيه**
ان السوء المحمدي جلبت في كل ما يلها من منه اذ اكد او منه مراحبة سرعة السبل
من السعي الى سببه او الى ضده. وبذلك الى ما سبب وللخصيص اسباب حرة لا محال
وان لم تحصلها نحن ما عايناه ولو لم يكن هذه السوء على مدد ايجله لم يكن لها ما يستحق
في انعالات الفكر مستلجاً للحدود الوسطى وبأجري محراباً بوجه وفي ذكر امور غريبة
وفي مصالح اخرى ومذه السوء برعها حل ساخ الى بد الانعالات او بضبط وفي الضبط
الانوار. معارضة من معارضة النفس او لشدة جلاء الصورة المشقة بها فيها حتى
كون قبولها شدة الموضوع ممكن العمل وذلك صراف عن الملة والردة وضابط
الحال في وقت ما لوح فيه سوء. وتا عمل الحس ايضا ذلك كما قال المحمدي الله

كما قالها الحراب والفضائل بصور جملة ومخاطباتها الشرور والردائل باضدادها و
مخاطباتها لهنه المراجعة كما قالها عليه الصفراء بالالوان الصفر وبقية السود بالالوان
السود وبقية ما تستعين به في انعالات الفكر مستلجاً للحدود الوسطى او مستلجاً للحدود
الوسطى نحياناً اظهر ما الاحزان طلب الحد الاوسط لاسي اسفناً جانا انما الاستباج
موطط السوء وما جرى مجرى الحدود والوسطى موطط المستلج في النعالات المستلج
او ما سببه الاوسط في الاستقراءات والتسلاط والمصالح الاخرى التي ذكرها في
مضمة العمل والكفر من الامور الجرمية التي ينبغي ان تعمل او لا تعمل هذه السوء
المحمدي برعها اي تعلما وبذلك مساهداً. حل ساخ من خارج او باطن الى بد الانعالات
او بضبط اي الا ان تضبط بالضبط ضيقاً احد منها سوء النفس المعارضة لذلك الساخ
فانما اذا اشدت وقت العمل على ما مر به ومنه عن ان يحاور الى غيره فاكمل في
الراي حال تكريم في اربهم وما تها سوء او سام الصورة في الحال فانه صايد
لثقل عن الملة في الانعالات مساهداً ومنه عن الرداء في الدفات قد انما دوراً
تا عمل الحس الصادك عند مساهداً. حال غربة سعي اثرها في الدين بدد والسبب
في ذلك ان السوء المحمدي اشد اشد اذ اها بها حارب عن الانعالات الضعيفة
جاءه ويروض من اثر اذ في العمل مساهداً لسان العلة في اصباح بعض رسم
في الحال من الامور القدسية جالين اليوم في الباطن الى بعيد وما ولى خاسا في **اشارة**
في الاثر والرداء جالين في النفس في جالين اليوم والبطن قد يكون ضيقاً فلا يحرك الحس
والذكر ولا يسل في الاثر منها ومنه يكون في ذلك فيجرك الحال الا ان الحال بمعنى
في الانعالات وعلى عن الصريح فلا يضبطه الحس لذكر واما بضبط انعالات العمل ومخاطبات
وقد يكون ما جاد يكون النفس عند ملقة راسخة بكاشل فترسم الصورة في الحال
ارتساماً جلياً ويكون النفس ما معنه في رسم في الذكر ارساماً لوما ولا مشوشاً لا ضابطاً

والا ان لم يمتدحى ما دلت عليه من نطق بما يحل له وكتفه لضيق ما يلفظ
حيث يتوكل عليه يدبر او مل بالمثل باطل من شاف مرعش للصر بخرجه او دمش
اما شينه ومل بالمثل باطل من سواد راي او باسما تروق وباشا تهور
فان جميع ذلك ما شغل الحس بغير من القيمة وما يحرك الاحمال بحركاتها اجاز
لا طبع ولا غيرهما احتيال فوجه الحيلة المذكورة واكثر ما يورث هذا من طبع من هو
بطاعه الى الدرس اقر وبسول الاحداث المحاط اجدر قابله عن الصبيان واما
اعان على ذلك الانجاب في الطعام المخلط والايهام لميسر الحس وحل ما له تحية و
و اما سد بطل الوهم بذلك التلب لم يمتدحى ان يمتدحى ذلك الاحمال فانه يكون
لجأت الغف من طين لوى ومارا يكون شيئا خطاب من جن او متاف من
ومار يكون مع تراى من سى بيهة ففى حى ساء به صورة العيب ساءد ما يورث اى
بروى والشا الحثث ابعده والمشرع ولت العيب اذا اخرج ساءد من العيب والخط
وكذلك الرجل اذا اعيى والعرش الرعد وادعاه اى ارعد والرجل اذا اضطر
والدمش التخر وادعاه اى حمر وورق اى تلالا ولع ولور مور اى عوج مور
واستقبال الغرض اعتنا بها والامهيات اكثر الطعام والمسنس المس سال الدين
من من جنون مسوس والتوكل اظهار الحى والاعمال على العمد فنان ملى الا
اى ماسرة منه واما الاشياء الى ذكره فاسئل ساءد من ستنطق فى بدمه
فالتش الشاف المرعش للصر ترجع فيه يكون قابله للطلع او الرجا المصلحة او
اوير كمال سماع السمين او الشعله النوى المستقيمة والدمش للصر شينه يكون
قابله للصان المسدر واما اللع من سواد راي فبولج ما طن الاسام فى الدس
وباسه او المشيت ما بقدر حتى لصر سواد راي فبولج ما طن الاسام فى الدس
ايحمر ان طاله والاساء الى سروق فاحاجه المدورة الملو ما الموضوعه

والا ان لم يمتدحى ما دلت عليه من نطق بما يحل له وكتفه لضيق ما يلفظ
حيث يتوكل عليه يدبر او مل بالمثل باطل من شاف مرعش للصر بخرجه او دمش
اما شينه ومل بالمثل باطل من سواد راي او باسما تروق وباشا تهور
فان جميع ذلك ما شغل الحس بغير من القيمة وما يحرك الاحمال بحركاتها اجاز
لا طبع ولا غيرهما احتيال فوجه الحيلة المذكورة واكثر ما يورث هذا من طبع من هو
بطاعه الى الدرس اقر وبسول الاحداث المحاط اجدر قابله عن الصبيان واما
اعان على ذلك الانجاب في الطعام المخلط والايهام لميسر الحس وحل ما له تحية و
و اما سد بطل الوهم بذلك التلب لم يمتدحى ان يمتدحى ذلك الاحمال فانه يكون
لجأت الغف من طين لوى ومارا يكون شيئا خطاب من جن او متاف من
ومار يكون مع تراى من سى بيهة ففى حى ساء به صورة العيب ساءد ما يورث اى
بروى والشا الحثث ابعده والمشرع ولت العيب اذا اخرج ساءد من العيب والخط
وكذلك الرجل اذا اعيى والعرش الرعد وادعاه اى ارعد والرجل اذا اضطر
والدمش التخر وادعاه اى حمر وورق اى تلالا ولع ولور مور اى عوج مور
واستقبال الغرض اعتنا بها والامهيات اكثر الطعام والمسنس المس سال الدين
من من جنون مسوس والتوكل اظهار الحى والاعمال على العمد فنان ملى الا
اى ماسرة منه واما الاشياء الى ذكره فاسئل ساءد من ستنطق فى بدمه
فالتش الشاف المرعش للصر ترجع فيه يكون قابله للطلع او الرجا المصلحة او
اوير كمال سماع السمين او الشعله النوى المستقيمة والدمش للصر شينه يكون
قابله للصان المسدر واما اللع من سواد راي فبولج ما طن الاسام فى الدس
وباسه او المشيت ما بقدر حتى لصر سواد راي فبولج ما طن الاسام فى الدس
ايحمر ان طاله والاساء الى سروق فاحاجه المدورة الملو ما الموضوعه

كحال الشمس او السعلة والاشياء التي تورد في الماء الذي يمتزج سد في اناء او غيره
لا يلحق النسخ او الرخ عليه او للنفاس السد وما يشبهه وباني الطامط والوقص من هذا
النقل اراد الاستسها وبيان المذكور مما مضى من الفصل بما جرى مجرى الاطوار
تنبيه اعلم ان هذه الاسباب ليس سبب النقل بها والسها واما انها في ظنون العامة
صير لها من امور علة فقط وان كان ذلك امر معتد اليه وان كان كذا ثابت لما ثبت
طلب اسبابها من السعداات المنفعة لمجي الاسباب ان موضع لم هذه الاحوال في
انفسهم او ساءه وانما ارادوا له في غيرهم حتى يكون ذلك بجهة في اسباب امر علة
كون وجه وداعا الى طلب سببه فاد التفت حيث العادة به واطراف النفس في
وجود ذلك الاسباب وحقق الوهم فلم يفرص الفعل مما يربا بها منها وذلك
من اجسام الدوايد واعظم الهمام ثم ان لو انقصت حركات هذه الاسباب مما ساءه ما
وما حقا من صدقها لقال الكلام ومن لم يصدق الجملة بان علة ان لا يصدق ايضا
النقل قال ربات النوم رباء الى رقبته وذلك اذ كانت لهم طليعة في شرف
وهذه اسعاره لطيفة للفعل المطلق الى النفس بالاساس الى سائر النوى وباني النقل
وهذا اخر كلامه في كنه الاحبار عن النفس **تنبيه** ولكم في ذلك عن العاد من اجزاء
تقاوت في تلك العادة فبادر الى الكذب وذلك مثل ما قال عارفا استغنى الناس
فستقوا او استغنى فستقوا او دعا عليهم شفتهم فذللوا او ملكوا اوجه اخذ
دعائهم صرف عنهم الوباء والموتان والطوفان او خضع بعضهم سبغ او لم تنفع
او مثل ذلك مما لا يخذ في طريق المنع الصريح لوقت ولا يجل فان لا سال مدد الا
اسبابا الى اسرار الطبيعة بما يياي الى ان اتفق بعضها على ذلك لما فرغ عن سائر الايات
الطبيعية المشهورة التي نسبت الى العاد من وعزم من الاول ما اراد ان يثبت على اسباب
سائر الافعال الموسومة بحوارق العادة فذكر في هذا الفصل وذكر اسبابها

في الفصل الذي ملوه وانما قال بما تاتي تلك العادة ولم يعل ما تاتي تلك العادة
لان تلك الافعال ليست علة من علة على عللها الموجه اما ما جاء في العادة انما هي
عارة بالاساس الى من لا يوف تلك العلة والموتان على وزن الطوفان موت مع
في الهام اما الموتان على وزن الكوان هو ما يابل الكوان من المقتنيات وهو عر
مناسبت لهذا الموضع **تذكرة وتنبيه** ليس يدان لك ان النفس لما طعة ليست
علاقتها مع البدن علاقه انطباع بل ضربا من العلائق اخرجت ان تكن بينة العلة
منها وما يبعده سدوي الى بدنها مع مباينتها له بالجوارح حتى ان وهم الماشي على جذع
معروض فوق نضار سعل في ازلاقه ما لا سعة وهم مله والجذع على قرار وبيع او نام
الانسان فيفرح مزج او دقة وابداء اراض او ارض منها فلا سبب ان
كون بعض النوس سعدى باشرها بدنها ويكون لقرنها فانها نفس العالم واما لو كانت
مراجه يكون قد اثرت بعد الجمع ما عرفت اذ ما دتها بعد الكفنا لا سيما في حرم صا
اول ما ساءه تخضع مع مدد لاسما وقد علة ان ليس حل سخن كار ولا حل مبرد
يبادد فلا يسكر ان يكون بعض النوس من القوة حتى يعمل في اجرام اخر فتعمل
انفعال بدنه ولا يسكر ان سعدى عن قواها الخاصة الى نوى نوس اخرى لنقل صلا كما
اذا كانت شجرت مكنتها بعد قواها البدنية التي لها مشقة شدة او عضيا او خروفا من
الذكر في هذا الفصل شمس احدهما ان النفس لما طعة ليست مطبوعة في البدن اما
هي قارة بنفسها لا يعل لها بالبدن عر على البدن والصرف والاحزان من الاعتناء
الممكن من النفس وما يبعدها كالظنون والوسواس بل كالحوف والنزح سدوي الى
بدنها مع مباينة النفس بالجوارح للبدن والهيئات الحاصلة من تلك الهيات البدنية
وما لو كان كذا دك امر ان احدهما ان نوس الماشي على جذع نزلت اذ كان الجذع
فوق نضار ولا رله اذ كان على قرار من الارض وان ان نوس الانسان قد نزل

اما على الله روح او بقية من روحه ومنتفع وحملة لونه ومنتفع من مدخله
جد اماخذ البدن الصالح بسببه في مرض ما واماخذ البدن المرضي بسببه في افران اي يرى و
اشقاش تعالى افران المرضي من مرضه افران في الفل واما السبب في ان يعلم من هذا
انه ليس بعد ان يكون بعض النور ملكه سحا واماثر ما عن بدنه الى سائر الاجسام
وكون ملك النفس لفرقها فاماثر ما عن بدنه لكثر احكام العالم واماثر في بدنها كمنه
ما اجبه بانه الدار لما كلك لثا في اجسام العالم عبادي لمع ما ذكره في
الفصل المسمى اعني حدث عنها في ملك الاجسام كمنه في سادى ملك الافعال
خصوصا في جسم صار اولي بانه سببه كمنه مع بدنه جلافا اما واماثر في ملكه فان
توهم موهم ان صدره واصل به الافعال لا يجوز ان يصدر عن النفس الماطة لبقية
بان العلة لا يمتنع سببا لا يكون موجودا في اوله ولو كان بالاثا فمتنع ان يذكر
انه ليس حل مسخن بكار فان الجمع مسخن وليس كاره ولا حل مبر وبارد فان صور
البار مبر وبارد وليس بار واما البار واما مبر العلة لما سبب فاذن لا يسكن
وجوده ليس كمنه لانه في العلة حتى يعمل في اجرام غير بدنها فلهما في بدنها وعلل
بانه ان غير بدنها في ثوابا ما سبب في ثوابا بدنها خصوصا اذا شجرت ملكها
بعد ثوابا البدن اي حدود تعالى شجرت الكس اي حدود والمراد انها اذ جعلت
لها ملكة لتتربها على ثوابا بدنها فاشتهو والعصب وعرضا بهوله في تندر
بحسب ملك الملكة على ثوابا بدنها العلة من بدن غير ما قال الفاضل السارح هذا
الاسد لال لاسد المصود لال الحكم كمن الوهم موثر في البدن لا وجه الحكم بان
كمن للنفس الذي موثر ماثر اعظم من ماثر الوهم واما الخلال التي احلها
مخلت حال المراح فالعصب والعرج حمانه فالاسد لال كمن العلة كمنه
موجه لغيره اما على كمن ان كمن بدن ما هو مصفى من الافعال الغريبة اولى

من الاسد لال ملك على كمن ان كمن نفس ما هذه العلة فاذن لا على لال
ما نفس ولا يكونها محرومة فان المصود ازاله الا سببا فاذن الحاصل انه
لا دليل على ما على صحة المد المطر ولا على امساعه واما العلة من عن هذا النظر بل و
اقول هذا مبني على خطا ما شخ اذ سول النفس لا يدرك الجسام اصلا وقرر العلم
كمن لما كان عند السح ان الوهم والحمل بل العصب والعرج ادراكا ومساب
حدث في النفس بواسطة الالات البدنية فان هذا الاعراض سافطا وايضا هذا
الفصل قد نفي في هذا الموضع قول السح ان هذه الامور ليست ظنونا امثاله اذ
الها امور علمية انما هي بجارب لما ثبت طليت اسبابها والالام تحوز الاكنا باكمل
في بيان الدعوى المذكور **اشارة** هذه العلة وما كانت للنفس بحسب المراح الا على
الذي لا تندر من مية نسانه نصرة للنفس لخصه لخصها وقد حصل المراح حصل بغير
من الكلب بحل النفس فالجود شخ الزفا فاحصل لا وليا الله الا برار لما ثبت وجود
هو لبعض النور الاساسية اعني النور التي هي بدنا الافعال العلية المذكورة وجب
استنادها الى علة يحصل به كمن لبعض من النور فذكر السح ان ملك العلة كمن ان يكون
عن ما مسخن ذلك البعض من النوع وكمن ان يكون امرا علة اما حاصلا بالكل
اولا بالكل فان الاجسام هذه لا علة وقرر كلامه ان حال هذه النور وما كانت
لنفس بحسب المراح الا على منوره الى الهيا السبب المسموعة من ذلك المراح التي
هي بعضها السبب الذي نصرة النفس مع نسانه لخصه واما حصل المراح طاردا بها حصل
بالكل جلالا ولها والفاضل السارح ذكر ان السح انما احل الى ابواب علة لند
الخصه كمن النفس البشرية عند مساورة في النوع مع انه لم يذكر في سبب كمنه على
ذلك سببه فضلا عن حجه والحواس ان وقوع النور البشرية تحت حد نوعي واحد
كاف في الدلالة على سببها في النوع وذلك مع وضوح ما ذكره الشخ في مواضع

غير معدود من كنه **اشارة** فانه يسمع له في جيله السنين ثم يكون جزارا اشرا ذكيا
لنفسه هو ذو و مخرج من الابناء او كرامه من الاولاد ولما تردده في نفسه في هذا المعنى
وما دونه على مسعى جيله مبلغ المبلغ الاقصى والذي يسمع له في امم يكون سريرا وسعيدا
في الشر هو الساجد الجبث وقد كسر قدر نفسه من علوانه في هذا المعنى فلا يلحق شيئا ولا ذكيا
الغلو والغلو والاش والغلو والالاد والمعنى طوسو وال على ان الجيلة والكتب لا يجتمعا
الا في جانب اخر فذلك فان ذلك الحجاب بعد من الوسط من الجانب الذي يباله
اشارة الاصابه بالعين ما ان يكون من هذا السبل والمبداءه حاله فانه يجر ثور
نهائي المسبح به كاحصه وانما يسبدها من مرض ان يكون المورث في الاجسام
ملاقا او مرسل جوا او متبذ كسفيه في واسطه ومن المثل ما اصلها استسط هذا السطر
عن درج الاعصار **التهتك** النضال من المرض وما سببه حال تهتك فلان اي ذنبت
وضئي وتهتكه الحكي اي اضعته ومن مرض اي يوجب وانما قال الاصابه بالعين كاد
ان يكون من هذا السبل ولم يحرم كونه من هذا السبل لانها مالم تجزم لوجوده على سبب
امساكها من الامور الطنة والناشر في الاجسام بالملامه كسجن النار العذر مثلكا
جذب المساطس الجدي وبارسال الجوز وكثرة الارض والماء ما علونا من الهواء
وباننا والكسفه في الواسطه كسجن النار الماء الذي في القدر بل فانما الشمس سطح
الارض على مسعى الراي **العامي تبيين** ان الامور الغرضه بسعت في عالم الطبيعة
من سادى ثلثه احوالها الحسه السان المدكوره ومانها حواصي الاجسام العصوره
مثل جذب المساطس للجدي بوجه وثالثها قوى ساديه منها ومن احوال اجسام
اخره مخصوصه باحوال ملكه او انفعاله مما سمع حدوث امارعه والسر
من قبل السهم الاول في المخراب والكرامات واليه حجاب من قبل السهم الثاني والظلمه
من قبل السهم الثالث **لما** فرغ عن ذكر السبل طمس الافعال العرفه المنسبه الى الاشخاص

الاشانه حاول ان عن السبل لاسرار الخواصث العربيه الحادثه في هذا العالم فكلها بحسب
اسبابها محصوره في ثلثه اصنام قسم يكون مبداء النور على ما هو قسم يكون مبدوء الاحكام
السبله وقسم يكون مبدوء الاجرام السماويه وهي وحده لا تكون سببا لحدث ارضي مالم يظم لها
قائل مسعد ارضي وما في الكتاب ط والناسل اراج حل السهم المنسوب الى الاجسام
بانه من حجاب وجذب المساطس معالي ذلك السهم ولم يذكر ان ذلك السهم نركاب
كذلك في الطلعات **نصيحه** اماك ان يكون كليك وتبرك عن العاده هو ان تنبه امك
لعل شي قد لك طيش وعجز وليس الخرق في كذبك مالم تستبين جيله دون الخرق في صدقك
مالم ترم من يدك بسنه بل عليك الاعصام بجبل الوقوف وان ازجك استطار ما يوعا
سمك مالم سبر من اسحاله لك والصواب لك ان تشرح امال ذلك الى بقعه الامان
مالم يذو عنها قائم الرمان واعلم ان في الطبيعة عجاب وللنور العالمه الساعه والنور
الساقد المنقله اجما عاب على غراب **ابن** في له اي اعرض له وابل قبله والطيث
الفرق والكنه والخرق ما عاب الرقي وسرح الماشه اي انشيتها وامهلتها وذا
اي طرد والنقص من بين الصور الهوى عن يد السبله المنسله الذين يرون النار مالا
محطون به علما حكمه ولسنه والنسبه على ان النار احد ط في الكثر من عمره لس الى الخي الكثر
من الارز بطرف الاحر من غمره بل الواجب في مثل هذا الملام الوقوف ثم ختم الفصل
بان وجود العجاب في عالم الطبيعة ليس لغيب وحده والعواب عن الغايات العلوه
والعباب السبله لس لغز **خاتمه** **وصيه** يا اخي الى قد خفف لك في هذه
الامارات عن ثوبه الحكي والتهتك فتن الحكم في لطائف العلم فضنه عن الجسد لن و
الكاهلين ومن لم يرق الفطنه الوقاده والدربه والعاود وكان صفا مع الكافه
او كان من ملحد مؤلا المسلسله ومن يهجم فان وجدت من تش بنيا سريره و
استقامه سيرته ويتوقف عما يتبع الله الوساوس وسطا الحكي ليس الرضي والصدق

فأما ما سلك من درج الجبر أمراً شرفاً من علمه لما سببه وعلمه بالله وبأمان لا يحتاج
 لها الجري مما توتته جراك متاسياً بك فان اذعت به العلم واضعته فالتدبيرى وبك وكفى
 بالله وكلاماً معال محض ليس لاخذ ذنبه والربد ربه القين والربد احسن منه والقين الثانية
 السلي الذي يوثقه الضعف وابتدأ الثوب امتنانه وركب صيانه والوقاد المشعل بسيرة و
 الدربة العادة والجران على الحوب وحل امر وصفا يله والفاغ من الناس اكثر المحطون
 واكثر في الدس اى حاد عنه وعدل والهج جمع همه وسى ذباب صغير مستط على وجوه الغنم الحمر
 واعينها ومعال الرعاع من الناس الحكي انما سمعهم ودون شئ بالكسر فيها ومتبع اى بباد
 والوسوسة حدث النفس الاسم منها الوسواس ودرج الى كذا اى ادما منه على الدرع و
 الاسفر اس طلب لغزاه واسلف اى عطلت مما عدم وتاسى اى توى به واذا جاز الخير
 اى فاش واعلم ان العللا اذا عسر عما يدغم بالناس الى المعارف بحسنة والعلوم المعينة
 فانها معتدس لها واما معتدس لاصدايا واما خاليس عنها فمستعدس لاحد سها وحل دا
 من المعتدس لها ولاضدايا اما ان يكون اجاز من او مستعدس منه خمسة فرق والمعتدس لكل ما
 الكا ومن يعرفون الى واصليين طالبين الطالبون الى طالبين يعرفون مدرسا وطالبين يعرفون
 قدره والواصلون يعرفون عن العلم مبنى مناسات فرق والشح امرى به الفصل ببيانها
 عن خمس فرق اولهم الطالبون الذين يعرفون مدرسا ومنهم المتبدلون والكتا المعتمد والاضداد
 ومنهم الطالبون والعال الطالبون عن الطرف ومنهم الذين لم يرزوا اللطنة الوقت والدرج العاد
 والرايع المتكدون لاضدادا ومنهم الذين صفاهم مع الفاعه والخاص للبلدون لها ومنهم ملحد
 مولا المسلسنة وبهمج واما النزول باله ومنهم الطالبون الذين يعرفون قدره فذا امرهم
 باربعه امور اثنان راجعان اليهم فى انفسهم احد سها الى علومهم النطرية وموالتون بعبا سررتهم
 والكتا الى علومهم العامة وموالتون ما سعا سيرتهم واثنان راجعان اليهم بالناس الى
 مطالبهم احد سها بالناس الى الطرف النافض للحج وموالتون من مرالى الالام وتوقفهم

عما شترع الله الوسواس وما منها بالناس الى طرف الحكي وموالتون من الى الحكي بعين
 الرضا والصدق ثم امر بعد وجوده السراط بالاحساظ البائع عدلا ورسما حسب
 ما ذكره وختم وصيته وسواهم حصول الكتاب هذا ما يسير الى من حل مشطاب
 كتاب الاشارات والنبهات مع فله البصاعة وتقصور الباع الى هذه الصناعة
 ونعذر الحال وتراكم الاشغال والنظام الشرط المذكور من منيع الالام والانا اتوقع
 ممن منع الله كتابي هذا ان يصلح ما يعثر عليه من الحكل والنساذ بعد ان شطرت

عن الرضا ويحجب طرق العناد
 والله ولي السداد والرشاد
 بمنه المبداء
 والله العاد

